

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 02 أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الانسانية

قسم التاريخ

حركة التحديث في مصر وتونس خلال القرن 19م "دراسة مقارنة"

رسالة لنيل شهادة الدكتوراه (الطور الثالث) في التاريخ الحديث تخصص المغرب العربي الحديث
مابين القرنين 15_19م

إشراف الدكتور:

محمد دراج

من إعداد الطالبة:

فاطمة الزهراء رحمانى

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. أرزقي شويتام	جامعة الجزائر_02_ أبو القاسم سعد الله	رئيسا
د. محمد دراج	جامعة الجزائر_02_ أبو القاسم سعد الله	مشرفا ومقررا
أ.د. مولود عويمر	جامعة الجزائر_02_ أبو القاسم سعد الله	عضوا مناقشا
د.ة إسمى مهيل	جامعة الجزائر_02_ أبو القاسم سعد الله	عضوا مناقشا
د. صادق دهاش	جامعة البليدة 02	عضوا مناقشا
د. ياسين بودريعة	جامعة البويرة	عضوا مناقشا

السنة الدراسية 1441_1442هـ / 2019_2020م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إِهْدَاء

إلى من قال فيها الرحمن:

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

سورة البقرة، الآية 24

أُمِّي وَأَبِي

قرة عيني وسر بخاخي

إلى أختي أختي محمد وصديق

إلى روح الفقير الدكتور بشير مديني - رحمة الله عليه -

أهدي ثمرة جهدي العلمي المتواضع



شكر وتقدير

الشكر لله عز وجل الذي أنعم عليّ باستكمال هذا العمل (المندرج)

إنّ من الواجب عليّ في هذا المقام أن أتقدّم بالشكر والعرفان للأستاذ الدكتور محمد
دراج عليّ ما قرّره لي من توجيهات وإرشادات علمية، وعلى الوقت الذي منعتني إياه للرد
على جميع استفساراتي وعلى رحابة صدره، فأسأل الله عز وجل أن يجزيه عني خير الجزاء.

كما أتوجه بشكر خاص للأعضاء لجنة المناقشة الذين سبقوهم هذا العمل، ويتفضلون
بتقديم ملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمة عليه.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير الكبيرين إلى كل العاملين بالأرشيف الوطني (التونسي)،
والعاملين بمكتبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة تونس، ومكتبة المعهد الأعلى للأصول
الذين بجامعة الزيتونة، والمكتبة الوطنية التونسية. وللشكر موصول لعامل المكتبة الوطنية (الجزائرية)
بالحامة وعامل مكتبة جامعة الجزائر 02 وأسائرتها الأفاضل.

وأتقدّم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور الغالي غري والأستاذ الدكتور ناوية طرشون
والتي كل أساتذة التاريخ بجامعة المدية الذين ساهموا في هذا العمل برأي أو بتصويب أو بتوجيه
والتي كل من ساهم في مريد العون لي من قريب أو بعيد
فإليهم أسمى عبارات التقدير والاحترام

فائمة المختصرات الواردة في البحث

أ) باللغة العربية

- م.د.و.ع : مركز دراسات الوحدة العربية
- م.د.أ.إ.إ: مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية
- م.ق.ت : المركز القومي للترجمة
- م.أ.ث : المجلس الأعلى للثقافة
- م.ه.ت.ث: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة
- ه.م.ع.ك: الهيئة المصرية العامة للكتاب
- م.أ: المطبعة الأميرية
- م.ت.ع.آ.ب.ح: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة
- ج.أ.ق : جامعة أم القرى
- مج: المجلد
- ج: الجزء
- ع: العدد
- ط: الطبعة
- ت: توفي
- د.د.ن: دون دار النشر
- د.ب.ن: دون بلد النشر
- د.ت.ن: دون تاريخ النشر
- د.ذ.م: دون ذكر مترجم

ب) باللغة الأجنبية

- J.A: Journal Asiatique
- R.M.M.M : Revue du monde musulman et de la méditerranée
- T: Tome
- S : Série
- N : Numéro

- أ.و.ت: الأرشيف الوطني التونسي
- س.ت: السلسلة التاريخية
- د.ج: الدفاتر الجبائية
- ص: الصندوق
- م: الملف
- ج.ر.ت: جريدة الرائد التونسي
- م.م.م: مجلة المؤرخ المصري
- م.ذ.م.م : مجلة ذاكرة مصر المعاصرة
- م.ه: مجلة الهلال
- م.ح.ج.ت: مجلة حوليات الجامعة التونسية
- م.إ: مجلة الاجتهاد
- م.ث: مجلة الحياة الثقافية
- د.ش: دار الشروق
- د.ف: دار الفارابي
- د.ك.م _ د.ك.ل: دار الكتاب المصري _ دار الكتاب اللبناني
- د.ك.و.ق: دار الكتب والوثائق القومية
- د.ن.ع: دار النهضة العربية
- د.ت.ن: الدار التونسية للنشر والتوزيع
- د.غ.إ: دار الغرب الإسلامي
- د.م: دار المعارف د.س: دار سحنون
- م.إ: مكتبة الإسكندرية
- م.م: مكتبة مدبولي
- م.أ.م: مكتبة الأنجلو المصرية
- م.ن.م : مكتبة النهضة المصرية

مقدمة

تعدّ مصر وتونس من ضمن الولايات العثمانية التي شهدت تحولات حضارية في القرن 19م، وذلك نتيجة لتحديات داخلية وخارجية. ففي خضم الاحتكاك والتواءل الحضاري الذي حدث بين المنطقتين من جهة؛ والغرب الأوروبي من جهة أخرى عبر عدة قنوات ومنافذ أبرزها الحملات العسكرية والبعثات العلمية، فضلا عن توافد العديد من الأجانب. بالإضافة إلى التقلبات السياسية والثقافية والاجتماعية التي شهدتها مصر وتونس، إذ كانا يعيشان في مرحلة تسودها ثقافة تقليدية متوارثة ساكنة وراكدة تخشى التغيير بحجة المحافظة على التوازن داخل المجتمع. أدركت الفوة المجتمع المصري والتونسي ذلك الفارق الشاسع بينهم وبين المجتمعات الأوروبية، الأمر الذي أدى بهم إلى المناداة بضرورة إيجاد البدائل لمواكبة التطور الحائل في الغرب الأوروبي. وقد وجدت تلك الأفكار لدى لها لدى حكام مصر وتونس، إذ عمدوا إلى تجسيد تجارب تحديثية مست جميع الميادين.

أهمية الموضوع

يكتسي موضوع التحديث أهمية كبيرة من حيث أنّه يعدّ من الموضوعات الجديدة بالبحث، لأنّه يمثل جزءا من الدراسات الفكرية التي تحتاج إلى التأمل والتدقيق والتمحيص، وبالتالي هو فرصة لعدم التركيز فقط على الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي جالت فيها عقول الباحثين. وتزداد هذه الأهمية عندما يرتبط هذا الموضوع بمصر وتونس، إذ يمثل كل منهما نموذجا للتفاعل الإيجابي مع مستجدات القرن 19م ومتطلباته، والمحاولات الجادة لتدارك وضعية الضعف والانحطاط التي ألبت المجتمع الإسلامي برمته من خلال تبني المشاريع التحديثية في جميع ميادين الحياة. ومن هذا المنطلق جاء موضوع الدراسة على الشكل التالي: "حركة التحديث في مصر وتونس خلال القرن 19م دراسة مقارنة".

دواعي اختيار الموضوع

لم يكن اختيار هذا الموضوع محض لدفة، وإنما هو ناجم عن دوافع ذاتية وأخرى علمية. فأما الأولى؛ فتمثلت في الرغبة الشخصية والملحة لدراسة وتتبع حركة الإصلاح والتحديث في الدولة العثمانية والولايات التابعة لها بشكل عام، والاهتمام بهذا النوع من الدراسات الفكرية التي تعمل العقل وتنشط الفكر بشكل خاص. أما من الناحية العلمية؛ فقد أرادت الباحثة من خلال هذه الدراسة تتبع التحولات الفكرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتتها مصر وتونس خلال القرن 19م لاسيما في المرحلة الأخيرة من العهد العثماني، خاصة وأنّ هذه الفترة تميزت ب بروز الظاهرة الاستعمارية على المناطق الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

بالإضافة إلى محاولة تقييم حركة التحديث في مصر وتونس، وذلك بعد تقصي نقاط التشابه والاختلاف بين التجريبتين.

الإطار الزمني والمكاني

حدّدت هذه الدراسة في إطار مكاني خصّ مصر وتونس، وذلك من أجل إبراز التغييرات التي شهدتها المنطقتين خلال القرن 19م والمتمثلة في حركة التحديث. ولما كان من الصعب ضبط تاريخ محدد ودقيق ومشترك لهذه الحركة، فإنّه تم حصر الإطار الزمني للدراسة على حسب كل بلد. ففي مصر تم تحديده من مطلع القرن 19م وهي الفترة التي بدأ فيها مُحمّد علي باشا بناء الدولة الحديثة إلى غاية 1879م وهي السنة التي عزّل فيها الخديوي اسماعيل وبداية التدخل البريطاني فعليا. أما بالنسبة لحركة التحديث في تونس فقد تم تحديدها من ثلاثينيات القرن 19م وهي الفترة التي تولى فيها الحكم أحمد باي الذي اعتمد التحديث بشكل رسمي، إلى غاية 1877م وهي السنة التي انتهى فيها عهد الوزارة الكبرى بالنسبة لخير الدين التونسي، والتي مثلت البداية الفعلية لتراجع الحركة التحديثية في تونس ومن ثم التمهيد للحماية الفرنسية.

زيادة على ذلك؛ تم التركيز على دراسة حركة التحديث خلال الفترة المحدّدة أعلاه سواء بالنسبة لمصر أو تونس، كونها تمثل آخر مرحلة من مراحل الحكم العثماني، وبالتالي كانت الرابط الأخير الذي يجمع الولايتين بالدولة العثمانية، فبعد هذه المرحلة ستخضع مصر للاحتلال البريطاني وتونس للحماية الفرنسية. أضف إلى ذلك؛ أنّ الدولة العثمانية خلال هذه الفترة كانت بدورها تحاول الخروج من الأزمات التي كانت تعاني منها، وذلك عن طريق انتهاج سلاطينها لسياسة الإصلاحات والتنظيمات. وبالتالي فإنّ مصر وتونس كونهما جزءا لا يتجزأ من ممتلكات هذه الدولة، فإنّه كان من الطبيعي أن يتأثرا بها ويحاولان بدورهما اعتماد نفس السياسة لتجاوز ما أُلحِقَ بهما من ضعف وانحطاط في جميع المستويات.

ليس هذا وحسب؛ بل ظهرت في مصر وتونس خلال هذه المرحلة نخبة فكرية وسياسية تأثرت بما كان يجري من حولها في العالم من تطور وتقدم في جميع ميادين الحياة، فحاولت نقل ذلك التطور الى بلدانها من أجل انتشاله من الأزمات التي غرق فيها.

الإشكالية

انطلاقا من الإطار الزمني والمكاني الذي تم تحديده لهذا الموضوع، تبحث هذه الدراسة في تأثير البنى الداخلية للمجتمع المصري والتونسي في ظهور الفكر التحديثي، مع محاولة تقصي مدى استجابة مصر وتونس

للمؤثرات الغربية الوافدة إليهما. إلى جانب تسليط الضوء على مستوى التحولات التي عرفتتها حركة التحديث في مختلف مجالاتها في هذين البلدين، وإلى أي مدى تفاعل المجتمع بمختلف فئاته في مصر وتونس مع التحديث، ومدى تجاوب الدول الأوروبية مع هذه الأخيرة.

الخطة المعتمدة في الدراسة

للإجابة على هذه الإشكالية؛ اقترحت الباحثة خطة للموضوع تشمل مقدمة وفصل تمهيدي وثلاث فصول وخاتمة.

مقدمة؛ تم فيها التمهيد للموضوع وأهميته التاريخية وأسباب اختيار الموضوع، بالإضافة إلى تحديد إطاره الزماني والمكاني، مع ضبط الإشكالية والخطة المتبعة، وذكر المنهج المتبع في الدراسة، فضلا عن ذكر الدراسات السابقة لهذا الموضوع والتعريف بأهم المصادر والصعوبات التي واجهت الباحث.

الفصل التمهيدي؛ يتطرق إلى مفهوم التحديث ومنطلقاته الفكرية، حيث يركز على المدلول اللغوي والـإطلاحي للتحديث، إلى جانب مفهومه عند المفكرين الغربيين والمفكرين العرب.

الفصل الأول؛ يستعرض العوامل المؤثرة في ظهور حركة التحديث في مصر وتونس، والتي في مجملها مؤثرات خارجية شملت الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798م، والبعثات المصرية والتونسية إلى أوروبا، إلى جانب دور الفئات الأجنبية المتواجدة في مصر وتونس. ومؤثرات داخلية؛ شملت حركة الإصلاح والتحديث في الدولة العثمانية، والأوضاع العامة في مصر وتونس، بالإضافة إلى دور النخبة الفكرية والحكام في ظهور التحديث في مصر وتونس.

الفصل الثاني؛ يسلط الضوء على سمات وخصائص التجربة التحديثية المصرية من خلال التركيز على مُجدد علي باشا وبنائه للدولة الحديثة، والتحديث في عهدي خلفاء عباس حلمي وسعيد باشا والخديوي إسماعيل. كما يتطرق الفصل إلى التجربة التحديثية التونسية، من خلال تتبع التحديث في عهد أحمد باي وخلفاءه والجهود التي بذلها الوزير الأكبر خير الدين في تحديث البلاد، مع البحث في نقاط التشابه والاختلاف بين التجربتين على كافة الأبعاد.

الفصل الثالث؛ يبحث في ردود الأفعال المؤيدة والمعارضة اتجاه التحديث في مصر وتونس، وذلك من خلال التركيز على موقف أصحاب السلطة والنفوذ والذي يشمل الحكام وكبار الموظفين والمسؤولين في الدولة،

وموقف العلماء في مصر وتونس، وموقف العامة من فلاحين وحرفيين وتجار، فضلا عن موقف الجاليات الأجنبية واليهود. ويستعرض الفصل أيضا؛ المواقف الدولية من التحديث بما فيها الدولة العثمانية والدول الأوروبية ممثلة في فرنسا وبريطانيا.

الخاتمة؛ تستعرض مجمل الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة.

المنهج المتبع في هذه الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على **المنهج المقارن**، وذلك لما تتطلبه هذه الدراسة من تقصي مدى التشابه والاختلاف الذي كان بين حركة التحديث في مصر وتونس من جميع جوانبها. بالإضافة إلى الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي**، من خلال إبراز سمات وخصائص حركة التحديث في مصر وتونس خلال القرن 19م، ومحاولة تفسيرها وتحليلها في إطار يجعل القارئ يستوعب أهميتها.

الدراسات السابقة :

حظي موضوع التحديث في مصر وتونس ببعض الدراسات الأكاديمية الوافية، لكن قبل التطرق إلى أهم تلك الدراسات لابد من الإشارة إلى أنّ الباحثة تمكنت من رَصد رسائل تخص تونس، ولم تستطع _ في حدود بحثها _ الوصول إلى رسائل تخص مصر.

من الرسائل الجامعية الهامة التي تطرقت إلى موضوع التحديث في تونس من أحد جوانبه، أطروحة دكتوراه من جامعة الزيتونة سنة 1992/1993م والتي تحمل عنوان: "إشكالية الحداثة لدى النخبتين التونسية والمصرية في القرن التاسع عشر"، من إعداد الباحث نور الدين الصغير. حيث عاجلت هذه الأطروحة قضية الحداثة عند المفكرين المصريين والتونسيين، وبالأخص رفاة رافع الطهطاوي وخير الدين التونسي باعتبارهما أول من صاغ نظرية جادة للفكر التحديثي في بلديهما، بالإضافة إلى مفكرين مثل علي مبارك ومُحمَّد بيرم الخامس وأحمد ابن أبي الضياف. علاوة على ذلك؛ تم الإشارة في هذه الأطروحة إلى الإِصلاحات المصرية والتونسية خلال القرن 19م من جميع جوانبها.

ومن الدراسات التي اهتمت أيضا بدراسة هذا الموضوع من جانبه الدستوري والقضائي أطروحة دكتوراه بجامعة تونس الأولى سنة 1992/1993م، المعنونة بـ: "الإصلاحات الدستورية والقضائية بالبلاد التونسية (1857_1864م) من خلال وثائق السلسلة التاريخية بالأرشيف الوطني" من إعداد سارة زكار. وهي دراسة

قيمة جدًا لأنها تعتمد بالدرجة الأولى على الرقيد الأرشيقي المتواجد على مستوى الأرشيف الوطني التونسي، وبالتحديد القسم الخاص بالسلسلة التاريخية.

أما عن الدراسات الأجنبية؛ فهناك دراستان مهمتان من حيث أن إحداها تطرقت بشكل دقيق لموضوع التحديث منذ عهد محمد باي ومحمد الصادق باي والوزير الأكبر خير الدين التونسي، والتي جاءت بعنوان: *Réformes in Tunisie 1855_1878* ، من إعداد الباحث *Haber Charles Comb*. وهذه الدراسة أهمية كبيرة كونها تعتمد على التقارير الحكومية البريطانية. أما الدراسة الثانية فهي تتمثل في أطروحة الدكتوراه المعنونة بـ: *La Tunisie au seul de la modernité une étude des institutions et des reformes militaires dans le beylik de Tunis durant la première moitié du XIX siècle* من إعداد الباحثة *Errais Sophie*، وهي دراسة مهمة جدا لكونها تستعرض مجمل الإصلاحات العسكرية التي تم إجرائها في عهد أحمد باي.

التعريف بأهم المصادر

1. الوثائق الأرشيفية

إنّ طبيعة موضوع الدراسة يستوجب الاعتماد بصفة خاصة على المصادر عربية كانت أم أجنبية، وتأتي في مقدمة هذه المصادر الوثائق الأرشيفية لما لها من أهمية كبيرة في رصد التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها مصر وتونس خلال القرن 19م. وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على وثائق الأرشيف الوطني التونسي، إلى جانب وثائق عثمانية تخص مصر نشرت في كتاب يحمل اسم "*Osmanlı Belgelerinde Mısır*" باسطنبول سنة 2012م.

أما الأرشيف الوطني التونسي، فهو يعدّ من أهم المراكز العلمية التي تتضمن رقيدا أرشيفيا ضخما يفيد في البحث التاريخي لتونس وبعض الأقاليم، وقد وزعت تلك الأربعة على 05 أقسام. القسم الأول؛ وهو يخص الفترة العثمانية حتى عام 1881م ويحتوي على 03 مجموعات. والقسم الثاني؛ يخص عهد الحماية الفرنسية 1881_1956م ويحتوي على 15 مجموعة. القسم الثالث؛ يتعلق بفترة الاستقلال. القسم الرابع؛ الأرشيف الخاص. القسم الخامس؛ المكتبة (الصحف والمجلات والمؤلفات).

اعتمد في هذه الدراسة على وثائق السلسلة التاريخية المتواجدة ضمن القسم الأول من الأرشيف، وهي تضم 4410 ملف موزعة على 06 مجموعات. اختارت الباحثة منها ما يتعلق بالفترة الممتدة ما بين 1841 _

1846م، وهي عبارة عن مراسلات تم تبادلها بين أحمد باي وبعض قناصل الدول الأوروبية. وقد أفادت هذه الوثائق الباحثة فيما يخص التحديث الاجتماعي الذي اعتمده أحمد باي خاصة فيما يتعلق بإلغاء الرق وموقف الدول الأوروبية منه. أضيف إلى ذلك؛ الوثائق التي تخص الفترة الواقعة بين 1861-1877م وهي الفترة التي تولى فيها محمد الصادق باي الحكم إلى جانب وزيره الأكبر خير الدين التونسي. وهي عبارة عن أوامر وقوانين ولوائح صدرت عن محمد الصادق باي لاسيما في المجال الدستوري والقضائي، بالإضافة إلى بعض التقارير التي تخص التعليم في عهد خير الدين التونسي.

زيادة على ذلك؛ تم الاعتماد على بعض الدفاتر الجبائية التي تقع ضمن القسم الأول أيضا؛ وهي تتشكل من سجلات الإدارة التونسية، وهي في معظمها سجلات مالية وقضائية، تتعلق بعوائد الدولة ومصاريفها، وموضوع الأوقاف وتتشكل هذه المجموعة من أكثر من 4000 دفتر. اعتمد منها في هذه الدراسة على الدفاتر الجبائية التي تحمل رقم 2755، رقم 2960، رقم 3972، 3973، والتي أفادت الباحثة في التطور القضائي في عهد محمد الصادق باي.

أما كتاب "*Osmanlı Belgelerinde Mısır*"، فهو يحتوي على عدد كبير من الوثائق المنشورة الصادرة عن مركز الدولة العثمانية في اسطنبول، وهي تغطي مرحلة ما بين 1559-1920م. وينقسم الكتاب إلى 05 أقسام يتكون كل قسم منها من 95 وثيقة وبعض الصور وثلاث خرائط. أما عن الوثائق التي تم انتقاؤها في البحث فهي عبارة عن أوامر وفرمانات صدرت عن السلطان العثماني بخصوص منح امتياز الوراثة لمحمد علي باشا والي مصر، وتحويل ولاية مصر إلى خديوية، ومنح امتيازات لخديوي مصر.

2. الجرائد

وتتمثل في جريدة الرائد التونسي التي تم تأسيسها سنة 1860م، وهي جريدة رسمية، عيّنت بنشر البلاغات والقرارات والقوانين الصادرة عن الحكومة التونسية. فهي خلال الأربع سنوات الأولى من تأسيسها مثلت أداة لنشر القوانين وتأسيس المجالس والأخبار عن المسائل القضائية. وقد تم الاستفادة منها بشكل كبير في هذه الدراسة، رغم صعوبة قراءتها نتيجة لحجم الخط الصغير فضلا عن حذف بعض الفقرات. إذ اعتمد على الجريدة فيما يخص التجربة الدستورية والقضائية في عهد محمد باي ومحمد الصادق باي، بالإضافة إلى التحديث التعليمي في عهد الوزير الأكبر خير الدين التونسي.

3. المخطوطات

من أهم المخطوطات التي تم الإفادة منها في هذه الدراسة مخطوط "منحة أهل العصر بمنتهى تاريخ محبي مصر"، لمؤلفه عبد الله أبو السعود أفندي (1820_1878م)، وهو مخطوط مكون من 32 ورقة، أتاحته مكتبة الازهر بالقاهرة تحت رقم 323212 سنة 1862م. إذ ساهمت في ر□د معلومات قيمة حول مُجد علي باشا وإنجازاته السياسية والاقتصادية والتعليمية. لكن ما يعاب على هذا المخطوط هو المدح المبالغ لمحمد علي خ□مة الحروب التي قام بها، بالإضافة إلى أنه لا يتضمن التواريخ إلا نادرا.

4. المصادر المطبوعة العربية

يمكن تقسيم المصادر المطبوعة العربية التي تم اعتمادها في هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام:

أ) الرحلات

تعدّ الرحلات من أهم المصادر التي تم اعتمادها في إنجاز هذه الدراسة سواء تعلق الأمر بمصر أو بتونس، فهي تمثل إحدى أهم الوسائل التي أظهرت □ورة أوروبا الجديدة، فكشفت بذلك عن الفارق الشاسع بين المجتمعات الأوروبية والإسلامية. كما أنّها بينت الجهود التي بذلها أ□حابها في التنظير للفكر التحديثي؛ بل والمشاركة في تطبيقه.

ولعلّ أبرز تلك الرحلات؛ رحلة رفاعة رافع الطهطاوي المسماة بـ "تخليص الإبريز في تلخيص باريز"، والتي تكمن أهميتها في أنّها كانت أول رحلة مصرية إلى أوروبا خلال القرن 19م، فكانت بذلك مصدرا فريدا من نوعه بالنسبة لهذه الدراسة لاسيما فيما يتعلق بدور الطهطاوي في التنظير للفكر التحديثي في مصر. حيث تضمنت هذه الرحلة معلومات شاملة وتفصيلية لمشاهدات وانطباعات هذا الرحالة حول الع□مة الفرنسية باريس التي زارها، والتي مكنته من عقد مقارنات بينها وبين ما كانت تعيشه بلاده من ضعف وانحطاط، الأمر الذي ساعده في وضع أسس ومقومات للتجربة التحديثية، معتمدا في ذلك على مجموعة من الوسائل لعلّ أبرزها التدريس والترجمة والكتابة.

وبعدّ كتاب "أقوم المسالك لمعرفة أحوال الممالك" لخير الدين التونسي من أهم كتب الرحلات المصدرية التي أفادت الباحثة في هذه الدراسة، لاسيما مقدمة الكتاب التي تعتبر بمثابة حصيلة تجارب وأفكار ومشاهدات وانطباعات وتصورات خير الدين حول المشروع التحديثي. وما زاد من هذه الاهمية هو أنّ خير

الدين قد وضع مقدمته تأسيساً بمقدمة ابن خلدون، بل وطريقة كتابته لأقوم المسالك بأكمله جاءت على طريقة كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاينهم من ذوي السلطان الأكبر.

زيادة على ما سبق؛ تم الاستفادة أيضاً من كتاب "صفوة الاعتبار بمستودع الامصار والأقطار" لمحمد بيرم التونسي، ولاسيما الجزء الثاني منه. فهو يكتسي أهمية من حيث أنه يطرح تصورات ووجهات نظر بيرم الخامس حول التحديث، والجهود التي بذلها من أجل تحقيقه على أرض الواقع من خلال نشاطه الصحفي وإدارته للعديد من المؤسسات الحديثة التي تم إنشاؤها في تونس في ظل الحركة التحديثية. فضلاً عن ذلك؛ فإن أهمية هذا الكتاب تكمن في تخصيصه لحيز كبير لعرض المحاولات التحديثية التي قام بها بايات تونس انطلاقاً من أحمد باي ومُحمَّد باي ومُحمَّد الصادق باي. أضف إلى ذلك؛ تضمن الكتاب مواقف مؤيدة وأخرى معارضة من قبل بيرم الخامس لتلك المحاولات؛ ولبعض المشاريع التي قام بها بعض رجال الدولة مثل خير الدين التونسي ومصطفى خزندار وغيرهم.

ب) المذكرات

تعدّ المذكرات من أهم المصادر التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة خاصة مذكرات خير الدين باشا، فهو يعتبر من المصادر الأساسية التي توضح وجهة نظر صاحبه مباشرة خاصة فيما يتعلق بالفكر التحديثي، وكيفية تجسيده على أرض الواقع عندما تولى الوزارة الكبرى في تونس ما بين (1874-1877م). وما يزيد من أهمية هذه المذكرة هو أن أغلب الدراسات التي تطرقت إلى شخصية "خير الدين التونسي وأفكاره التحديثية" اقتصرت بالإشارة إلى كتابه المعنون بأقوم المسالك - المشار إليه سابقاً، في حين أهملوا مذكراته التي احتوت على معلومات قيمة حول الجهود التي بذلها في حركة التحديث التي ظهرت بتونس.

ت) الكتب التاريخية

من أهم الكتب التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة كتاب "اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الامان" لأحمد بن أبي الضياف، لا سيما الجزء الثالث والرابع والخامس والسابع. إذ أفادت الباحثة كثيراً في دراسة حركة التحديث في تونس في عهد أحمد باي وخلفائه مُحمَّد باي ومُحمَّد الصادق باي. ذلك لأن ابن أبي الضياف عايش هؤلاء البايات عن قرب من خلال المناصب الحكومية التي تولّاها في عهدهم. لكن ما يلاحظ على هذا المصدر أنّ طرحه لبعض الموضوعات كان في بعض الأحيان أمراً مبالغاً فيه، ربما لأنّه كان مقرباً من البايات بحكم عمله، ومن الطبيعي ان تكون له ردود فعل مؤيدة أكثر منها رافضة.

زيادة على ذلك؛ تم الاعتماد على كتاب "لمحة عامة إلى مصر" لمؤلفه "كلوت بك" في إياغة بعض أجزاء هذا البحث، خاصة فيما يتعلق بالتجربة التحديثية المصرية في عهد محمد علي باشا، وهي المرحلة التي عايشها صاحب الكتاب وتفاعل معها، فهو كان من أبرز الأطباء الفرنسيين الذين تواجدوا في مصر مطلع القرن 19م، وشاركوا بخبرتهم وتجاربهم في إنشاء المدارس الطبية وإدخال أدوات ووسائل العلاج الحديثة للأمراض عدّة، مع مساهمته في تعليم المصريين طرق العلاج وغيرها من الأمور.

5. المصادر المطبوعة الأجنبية

من أهم المصادر الأجنبية التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة كتاب *L'Egypte sous Mehmet Ali*، الذي ألفه الطبيب البيطري الفرنسي *Hammon Pierre Nicolas*، الذي وُلِل إلى مصر بناء على طلب محمد علي سنة 1828م أين أسس أول مدرسة طبية بيطرية في مصر. فقد أفادت الباحثة في دراسة التحديث في مجال التعليم خلال الفترة التي حكم فيها محمد علي، باعتبار أنّ صاحب الكتاب قد عايش هذه الحقبة، رغم أنّه يحتوي على نقد لاذع للإصلاحات التي قام بها محمد علي باشا. فهو يتضمن العديد من المعلومات التي تتعلق بالمنشآت العسكرية والتعليمية التي اتصل بها *Hammon*، كما أنّها احتوت معلومات كثيرة عن المدارس وإدارتها وحياة التلاميذ بها.

ومن المصادر الأجنبية التي أفادت البحث لاسيما في تحديث محمد علي باشا العسكري كتاب:

Felix Mengin *soummaire de l'Egypte sous le gouvernement de Mohamed Aly, 1832_ 1838* مؤلفه *Mengin* موظف في القنصلية الفرنسية بالقاهرة. وهو كتاب مكون من 03 مجلدات في وُلِف حكومة محمد علي وآثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أما الجزء الأول فقد خصصه للتحديث عن توسعات محمد علي خارج حدود مصر، وأما الجزء الثاني فقد استعرض فيه حكومة محمد علي باشا، حيث تطرق إلى الجيش البري والبحري المصري الحديث من (1832 _ 1838م). بالإضافة إلى المالية والزراعة والصناعة والتجارة والقضاء والسكان. وبالنسبة للجزء الثالث؛ فخصصه لتقديم بطاقة طبوغرافية للدولة المصرية الحديثة.

ومن مميزات هذا الكتاب أنّه يعدّ من أهم الكتابات الفرنسية التي اتسمت بالموضوعية في وُلِفها للإنجازات محمد علي باشا، كما أنّه يحتوي على العديد من الإحصائيات حول الجيش المصري، والإدارة المصرية، والمدارس الحربية والطبية والهندسية، والتي قلّما يجدها الباحث في المراجع أو حتى المصادر العربية التي تعالج تاريخ مصر الحديث.

الصعوبات:

لم يكن انجاز هذا العمل المتواضع باليسير، إذ واجهت الباحثة مجموعة من المشاكل والصعوبات أهمها [1] صعوبة التنقل إلى مصر للإطلاع على المادة التاريخية والأرشيفية التي تتوفر عليها مراكز البحث والمؤسسات العلمية المتواجدة في تلك البلاد. ورغم ذلك فإنّ الباحثة تمكنت وبفضل الله عز وجل من جمع بعض الوثائق من الأرشيف الوطني التونسي، وبعض الكتب والرسائل الجامعية من المكتبة الوطنية التونسية ومن جامعة تونس وجامعة الزيتونة.

ومن الصعوبات أيضا؛ [2] صعوبة الإلمام ببحوثات الموضوع نظرا لتشعبه و[3] طول مدته التي تتماشى مع القرن 19م يستثنى منها العشرون سنة الأخيرة. فالتحديث في مصر يمكن لوحده أن يكون موضوعا للدراسة، فكيف به إذا جمع مع موضوع آخر كالتحديث في تونس، خصوصا [4] في ظل الدراسة المقارنة التي تتطلب تحديد أوجه التشابه والاختلاف في جميع الجوانب. ورغم أنّه كان بالإمكان اختيار جزئية محدّدة من هذا الموضوع وجعله موضوع دراسة في إطار المقارنة بين مصر وتونس، إلّا أنّ ذلك لا يزيده سوى [5] صعوبة قد تحتاج سنوات طويلة وجهد كبير لتتمة العمل وتقديمه في أحسن [6] صورة، نظرا لأن الدراسات حول هذه الجزئيات غير كافية لإنجاز أطروحة دكتوراه في ظل السنوات القليلة التي يفرضها نظام ل م د المتبع حاليا في الجامعات الجزائرية، وربما هو كاف فقط لأن يكون مقالا أكاديميا في المجلات.

رغم هذه الصعوبات؛ إلّا أنّه يحسب على الباحثة أنّها بذلت كل ما في وسعها لإخراج هذه الدراسة المتواضعة في حلة تليق بمستوى لجنة المناقشة التي ستفضل بقرائه وكشف الهفوات والأخطاء والنواقص والمآخذ فيها، فتشير على [7] صاحب هذه الدراسة بتعديلها وتصحيحها.

فلهم أسمى عبارات الاحترام والشكر والتقدير



الفصل التمهيدى

مفهوم التحديث ومنطلقاته الفكرية

1. المدلول اللغوي والاصطلاحي للتحديث
2. مفهوم التحديث في الفكر الغربي
3. مفهوم التحديث في الفكر العربي

1. المدلول اللغوي والاصطلاحي للتحديث

يصعب صياغة تعريف واف لمصطلح التحديث، ذلك (لأنه من المفاهيم التي تجاذبتها ميادين مختلفة ومتنوعة، فلا هو مفهوم اجتماعي ولا هو مفهوم سياسي ولا هو مفهوم تاريخي ولا حتى مفهوم أدبي محض)⁽¹⁾، ومما يزيد من صعوبة إيجاد تعريف دقيق ومضبوط لهذا المصطلح هو تداخله وتمازجه مع ألفاظ أخرى كالحداثة والتجديد والتنوير والإصلاح سواء أكان ذلك على مستوى الفكر الغربي أو العربي. على أن هذا التداخل قد برز بشكل واضح وجلي في صفوف النخبة العربية ذلك لأن المصطلح غربي الأصل، حيث وردت بصيغة *modernisation*⁽²⁾. بينما لم تتوفر المعاجم والكتب التراثية العربية والإسلامية على صيغة لفظية دقيقة تعبّر عن هذا المصطلح، إذ نجد لفظ (حدث) ومشتقاته أمثال يحدث حدوثا حادثة واستحدثه الأحداث والحديث ومحادثة وغيرها⁽³⁾. وانطلاقا من ذلك؛ فإن لفظ التحديث ما هو سوى تعريب للأصل الغربي.

وفي الحقيقة؛ لم يشمل الاختلاف النخبة العربية وحسب بل تعدى إلى أوساط النخبة الغربية، حيث استعمل مصطلح "الحداثة *modernité* والتحديث *modernisation* والحديث *modern* والعصرنة *modernism*" في العديد من الدراسات والأبحاث الأجنبية على أن لهم طبيعة واحدة رغم الفوارق التي بينهم في اللفظ⁽⁴⁾. غير أن الفارق بين مدى استيعاب صفوة العرب والغرب لمصطلح التحديث، وما يحتويه من دلالات يكمن في أن النخبة الغربية كانت تتحرك في مساحة أرحب. فلم تبقى حبيسة الاختلاف بين المصطلحات، وحاولت إخراج التحديث من النظرية إلى التطبيق لتصل بذلك إلى مستوى الحداثة وما بعد الحداثة. في حين ظلت النخبة العربية تتعامل مع التحديث في زاوية منغلقة. حيث استمرت في بحثها عن دلالات هذا المصطلح دون أن تفكر في أن تبلغ به مراحل متقدمة.

وعلى العموم؛ فإنه على تعدد أنماط تعريف التحديث وتداخله مع ألفاظ أخرى في الفكر العربي والغربي، فإنه يبقى (النمط الحضاري الخاص الذي يشمل كل تلك المفاهيم، والذي يتصارع داخل منظومة التراث

(1) نور الدين الصغير، إشكالية الحداثة لدى النخبين التونسية والمصرية في القرن التاسع عشر، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الزيتونة، تونس 1992_1993م، ص 53.

(2) Jean Beaudrillard, *Encyclopédia Universalis*, corpus 15, Paris, 1992, 552_553.

(3) ابن المنظور، لسان العرب، مج 02، ط1، دار صادر للطباعة، بيروت 1995م، ص 131.

(4) Beaudrillard, *Op cit*.

والتجديد، القديم والحديث، الأصالة والمعاصرة⁽¹⁾. فهو (العنصر الفعال الذي يرمز إلى شروط التحول التي بها يخرج المجتمع من دائرة الجمود القتال ليتطلع نحو الأفضل ويرنو نحو الأسمى، وهذه الشروط التي تسمح بنمو مجتمع حديث وقادر على التطور. فهو يعني التقدم والحركة وهو ضد الثبات والجمود. كما يحمل بين طياته معنى التغير والنسبية فما كان حديثاً بالأمس يصير تقليدياً وقديماً اليوم، وما هو حديث اليوم سيصبح قديماً غداً. فالمستقبل يعيش في أرض الحاضر، ولا يتجلى التحديث إلا من خلال الابتكار لا من التقليد)⁽²⁾.

ارتبط الفكر التحديثي أول الأمر بالغرب الأوروبي، حيث (ظهر في الدول الأوروبية مع بروز عصر النهضة، فحركة الإصلاح الديني اللوثيري، فعصر التنوير ونمو الرأسمالية والثورتين الصناعية والسياسية والاعتقاد بالمنهج العلمي وقوة العقل، لتتجاوز فيما بعد هذه المرحلة إلى مرحلة ما بعد الحداثة وذلك بعد الحربين العالميتين)⁽³⁾. وسرعان ما تحولت حركة التحديث إلى البلدان الإسلامية نتيجة للاحتكاك الحضاري الذي حدث بينها وبين أوروبا على إثر الحركة الاستعمارية، والذي شكل صدمة حضارية أفاق من خلالها العرب المسلمين. فحاولوا القضاء على الجمود والتخلف، والحق بالركب الحضاري الذي سبقهم بكثير، على أن تتم عملية الاقتباس والإقتداء بنموذج الغرب⁽⁴⁾. فكانت الدولة العثمانية سباقة لهذا الأمر، ثم تبعها التجربة التحديثية المصرية، والتجربة التحديثية التونسية، إلى جانب حركات التحديث التي شهدتها المغرب الأقصى ولبنان وسوريا وغيرها⁽⁵⁾.

2. مفهوم التحديث في الفكر الغربي

مثل التحديث في الفكر الغربي _بشكل عام_ نقلة نوعية على مستوى الفكر والسياسة والمجتمع في أوروبا، ولد من رحم مجتمع نضجت فيه أفكار التنوير التي تطورت نتيجة للنهضة العلمية. حيث يشكك في القيم التقليدية والمعتقدات الدينية ويميل إلى الفردية المطلقة، وإبراز التقدم البشري بالمناهج التجريبية الوضعية للعلوم، وبتحكيم العقل في كل شيء. فأسفرت بذلك عن تغيير عميق في نظر الإنسان إلى نفسه وإلى حالته

(1) الصغير، مرجع سابق، ص 53.

(2) الموسوعة العربية العالمية، مج 06، ط2، مؤسسة أعمال الموسوعة، الرياض 1999م، ص 115.

(3) المرجع نفسه، ص 116.

(4) عبد الإله بلقزيز، من النهضة إلى الحداثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2009م، ص 09_12.

(5) معن زيادة، معالم على طريق تحديث الفكر العربي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1987م، ص 135_169.

الراهنه⁽¹⁾. وقد ساهم مفكرو أوروبا وأدباؤها⁽²⁾ في هذه النقلة من خلال وعيهم بالحالة التي تعيشها المجتمعات الأوروبية بتلمسهم لمواطن الضعف وأسباب الفساد، فعمدوا إلى وضع أسس جديدة تمكن الفرد الأوروبي من تغيير وضعيته من الأسوأ إلى الأحسن.

لم تكن الثورة الفرنسية⁽³⁾ والثورة الصناعية⁽⁴⁾ سوى تنويجا لتلك الجهود الفكرية وتجسيدا للنظريات العلمية. الأولى؛ طرحت أفكار سياسية واجتماعية مثل الحرية والحكم الدستوري وحقوق الإنسان وتعميم المعارف وتشجيع المبادرة الفردية. بالإضافة إلى ما رافقها من توجهات فكرية كالديمقراطية والاشتراكية والقومية والعلمانية⁽⁵⁾. أما الثانية؛ فقد أحدثت تطورا كبيرا في التقنيات وطبيعة وسائل النقل والاتصال كالمركب البخاري البخاري والمطبعة السريعة والسكك الحديدية والتلغراف، مما ساهم في تطور وتقدم أوروبا في مختلف الميادين.

أما المفهوم الخاص للتحديث في الفكر الغربي فيتضمن عدّة دلالات ومعاني ظلت تتطور وتتسع عبر الأزمنة وفقا لطبيعة الظروف المحيطة بها سواء أكانت داخلية أم خارجية، فضلا عن مرجعيات وتوجهات المفكرين الغربيين. إذ نشأ مصطلح التحديث في الكتابات السياسية الغربية العابرة مثل تقارير القناصل ورجال المخابرات التي كانوا يرسلونها من عواصم الشرق الى بلادهم عن محاولات البلاد الشرقية لاقتباس نظم الغرب الحديثة العسكرية والإدارية والتعليمية، ثم ظهر المصطلح في مجالات التصنيع وبناء المرافق.

(1) للتوسع في موضوع التطورات التي أحدثتها حركة التحديث في أوروبا أنظر: بيار إيف بورير، أوروبا التنوير، ترجمة: محمد علي مقلد، ط 1، دار الكتاب المتحدة، بيروت 2008م، ص 21_129.

(2) من بين المفكرين الأوروبيين جون تولاند John Toland (1670-1722) من إنجلترا، ومن ألمانيا كريستيان وولف Christion Wulf (1679-1754م)، ومن فرنسا شارل مونتيسكيو Charles Montesquieu (1689-1755م) وفولتير Voltaire (1694-1778م) وغيرهم، للتوسع أنظر: هاشم صالح، مدخل إلى التنوير الأوروبي، ط 1، دار الطليعة ورابطة العقلايين العرب، بيروت 2005م، ص 138_160.

(3) الثورة الفرنسية: هي ثورة جماهيرية اجتماعية عميقة قامت في فرنسا سنة 1789م، ورفعت شعارات ثلاث (الحرية، المساواة والإخاء) فأحدثت بذلك انقلابا جذريا في الحياة السياسية والاجتماعية، وأسست لأفكار ونظريات عن الحكم والدولة، وقدمت نموذج التنظيم العلمي والتقني، فكان لها بذلك آثار على أوروبا والعالم بأسره، أنظر: إيريك هوبزباوم، عصر الثورة (أوروبا 1789-1848م)، ترجمة: فايز الصباغ، تقديم: مصطفى الحمارة، ط 1، م.د.و.ع، بيروت 2007م، ص 125_163.

(4) الثورة الصناعية: هي تحولات علمية واقتصادية واجتماعية كبرى شهدتها بريطانيا ثم أوروبا أواخر القرن 18م باكتشاف الآلة البخارية. من أهم نتائجها ازدهار الصناعة كصناعة النسيج واستخراج الفحم الحجري وصناعة الصلب، كما توسعت فيها شبكات المواصلات، وظهرت الجسور والسكك الحديدية، وظهرت على المستوى الاجتماعي الطبقة العاملة الى جانب المصانع وغيرها. للتوسع أنظر: المرجع نفسه، ص 77_123.

(5) راجع في ذلك، جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية الاشتراكية _ الليبرالية _ القومية _ السلفية، ترجمة: ناجي الدراوشة، ج 03، ط 1، دار التكوين، دمشق 2010م.

وبناء على ذلك؛ اعتبر التحديث عملية محاكاة العرب المسلمين _ باعتبارهم متأخرين _ للنموذج الغربي الذي استطاع الوصول إلى مستوى متقدم. ويمكن إرجاع هذه الرؤية إلى أنّ دول أوروبا الغربية وأمريكا في نظر العديد من العلماء والمفكرين لا تحتاج إلى تحديث كانت قد حققتها من قبل والتحديث جزء من طبيعتها. كما أنّها تعدّت هذا المشروع إلى ما هو أشمل منه والذي يعبر عنه بمصطلح الحداثة وما بعد الحداثة، ولهذا السبب حدث الخلط بين مصطلح التحديث والحداثة عند المفكرين العرب عندما عالجوا هذه القضايا.

اتسع مفهوم التحديث منذ عشرينيات القرن 20م ليشمل تعريفات أخرى في العلوم الاجتماعية والانسانية، ليعبر عن تلك المرحلة التي يتم فيها الانتقال المجتمع التقليدي إلى مجتمع حديث، وتحوله من الطابع الريفي إلى المدني ومن الإقطاعي إلى الرأسمالي ومن الزراعي إلى الصناعي ومن العفوي إلى العقلي ومن التقليدي إلى الحديث⁽¹⁾. ومن الرؤى الداعية لهذا الطرح؛ النظرية الاجتماعية التي جاء بها عالم الاجتماع الأمريكي دانيال ليرنر (Daniel Lerner) والتي ترى أنّ التحديث هو الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث. فضلا عن كونه نوع من أنواع التغير الاجتماعي، الذي بوساطته تكتسب المجتمعات الأقل تطورا، خصاءً تتنشر في المجتمعات الأكثر تقدما. وقد حدّد ليرنر مراحل التحديث في 05 نقاط رئيسية. الأولى؛ الانتقال من الطابع الريفي إلى الطابع المدني. والثانية؛ ارتفاع مستوى القراءة والكتابة. الثالثة؛ استخدام وسائل الإعلام. والرابعة؛ التقدم التكنولوجي والتطور الصناعي. الخامسة؛ التطور الاقتصادي الذي يؤدي في الأخير إلى زيادة المشاركة السياسية للأفراد التي تعتبر من سمات المجتمعات المتطورة⁽²⁾.

ويتفق عالم الاجتماع الأمريكي صامويل هنتنجتون (Samuel P. Huntington) مع ليرنر في تعريفه للتحديث بأنّه (عملية الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث)⁽³⁾. كما لا يختلف عنه في تحديده لمظاهر التحديث المتمثلة في التمدن والتصنيع والعلمنة وتطبيق الديمقراطية والتعليم ومشاركة وسائل الإعلام⁽⁴⁾. علاوة على ذلك؛ حدّد هنتنجتون مراحل التحديث في نقطتين أساسيتين. الأولى أطلق عليها؛ التعبئة

(1) جون سكوت، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، ترجمة: نجاد عثمان، ط 1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت 2009م، ص 91_92.

(2) مصطفى عمر التير، "ظاهرة التحديث في المجتمع العربي: محاولة لتطوير نموذج نظري"، مجلة المستقبل العربي، ع 128، م.د.و.ع، بيروت 1989م، ص 48.

(3) صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، تقديم: صلاح قنصوه، ط 2، سطور، د ب 1999م ص 112_115.

(4) صامويل هنتنجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سمية عبود، ط 1، دار الساقى، بيروت 1993م، ص 45.

الاجتماعية وهي في نظره عبارة عن تغيير في اتجاهات وقيم الناس من التقليدية الى المعاصرة بفضل الاتصالات الحديثة والتعليم ووسائل الاعلام والتمدن. أما النقطة الثانية؛ فأطلق عليها التنمية وهي التي تشير حسبها الى النمو في النشاط الاقتصادي والنتاج القومي ومستوى التصنيع⁽¹⁾.

يتضح مما سبق؛ أنّ التعريفات التي قدّمها أغلب العلماء والمفكرين الغربيين تحتزل عملية التحديث بعملية تقليد ونقل التجربة التي حدثت في المجتمعات الغربية، متغافلة عن الخصوصيات التي تميز مجتمعا عن آخر. أي أنّ الصورة الوحيدة المثلى هي المجتمعات المعاصرة التي يجب أن تحافظ على ما وصلت اليه، وعلى المجتمعات المتخلفة دائما أن تقلّد نموذجها للوصول إليها، وبالتالي تبقى دائما نظرية التابع والمتبوع التي جسدها الفكر الاستعماري قائمة رغم انخيار الامبراطوريات الاستعمارية. علاوة على ذلك؛ إذا كانت عملية نقل النظم التكنولوجية والاقتصادية الغربية تتم بسهولة نسبيا، فإن الأمر لا ينطبق على الجوانب الاجتماعية والسياسية وخاصة الجوانب الثقافية إذ على العكس تبقى مخوفة بمخاطر جمة⁽²⁾.

زيادة على ذلك؛ ظل تحديد وضبط مفهوم دقيق لهذا المصطلح أمرا صعبا، كما ظل يخضع لمجالات أبحاث وتخصصات العلماء والمفكرين، فقد عاجوها من منطلقات مختلفة باستخدام مفاهيم متعدّدة كالتحديث السياسي والتحديث الاقتصادي والإداري والتعليمي والتكنولوجي وما إلى ذلك⁽³⁾. فعلى سبيل المثال الاقتصاديون يرون أن هذا المصطلح يعني استخدام الانسان للتكنولوجيا للسيطرة على المصادر الطبيعية من أجل زيادة دخل الفرد. بينما يهتم رجال الاجتماع بعملية الاختلاف والتمايز بين المجتمعات. في حين يرى علماء السياسة أنّ التحديث هو التطور السياسي⁽⁴⁾. وبالرغم من ذلك؛ يمكن أن تؤدي كل تلك التعريفات إلى تعريف عام وشامل للتحديث كأن يشكل عملية تحولية تهدف إلى إدخال تغييرات عديدة في وقت واحد وعلى مستويات متعددة، فهو يشير إلى انتقال مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث في جميع ميادين الحياة.

(1) المرجع السابق، ص 45.

(2) جهينة العبسي، "قضية التحديث في ضوء الاتجاهات المعاصرة لعلم الاجتماع"، حولى كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، ع 01،

جامعة قطر، قطر 1979م، ص 135 _ 150.

(3) المرجع نفسه.

(4) هنتجتون، المرجع السابق، ص 137.

3. مفهوم التحديث في الفكر العربي

سعى المصلحون والمثقفون العرب منذ أن وعوا - خلال القرن 19م - التخلف العربي الإسلامي إلى البحث عن سبل الخروج من هذا الواقع، وبصرف النظر عن الظروف التي أحاطت بهذا الوعي وعن بواعثه ومصادر تأثره، فقد سُموا بمحاولاتهم بمفاهيم ومصطلحات مختلفة متفاوتة من حيث الدقة والتواتر؛ بعضها مستمد من التراث الديني كالإصلاح والصحة والتجديد والبعث والإحياء، وبعضها الآخر مستلهم من الفكر العالمي الحديث كالنهضة والتقدم والتحديث والتمدن والتنوير⁽¹⁾.

انطلاقاً من ذلك؛ تعدّى الاختلاف في وجهات النظر بين المفكرين والمؤرخين حول مصطلح التحديث إلى الاختلاف حول طبيعته، حيث أن مفهومه هو مفهوم إشكالي نتيجة لأبعاده المتشابكة والمتداخلة فيما بينها. وقد أخذت تعريفاته تتطور متماشية مع تطور الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بالمجتمع الإسلامي والفهم المتجدد له ودوره. لكن رغم تعدد تلك التعاريف، إلا أنه حصل إجماع على اعتبار التحديث حركة تاريخية قامت ضد الجمود والركود ميزت القرن 19م بعد أن أثرت المستجدات التاريخية والسياسية والثقافية والحضارية التي أفرزها عصر التنوير في نخبة من المفكرين، فأدركوا حينها التحديات التي تواجه المجتمعات الإسلامية والمعوقات التي حالت بين المسلمين والتقدم الحضاري⁽²⁾.

ومنه مثلت الحركة التحديثية مظهراً من مظاهر تفاعل المفكرين العرب مع تلك الأفكار التنويرية الأوروبية التي انتشرت في العالم الإسلامي نتيجة للصدام الحضاري بين هذا الأخير والعالم الأوروبي خلال القرن 19م⁽³⁾، عبر منافذ مختلفة، كان أبرزها الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798م، والبعثات العلمية والرحلات إلى أوروبا. بالإضافة إلى بروز ثلة من المفكرين نادى بضرورة الانفتاح على الغرب، بعد أن أدركت مدى تأخر العرب المسلمين عن الغرب الأوروبي في العديد من مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية. وتأكّد لهم ذلك عندما عاينوا عن كثب ما كان يجري في أوروبا من تحولات وإصلاحات سياسية وتطورات علمية

(1) فهمي جدعان، المقدس والحرية وأبحاث ومقالات أخرى من أطراف الحداثة ومقاصد التحديث، ط 1، دار الفارس، الأردن 2009م، ص 188_190.

(2) خالد زيادة، لم يعد لأوروبا ما تقدمه للعرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2015م، ص 56_60.

(3) هناك من المؤرخين والمفكرين المعاصرين يرى أنّ التحديث ليس ظاهرة جديدة في الفكر العربي، وهو بكل تأكيد ليس نتيجة من نتائج الحداثة الغربية. لكن وطأة العصور الحديثة القدر الأعظم من الأسباب المولدة لعمليات التحديث التي نجمت في الحقب الأخيرة من حياة هذا الفكر. أنظر: جدعان، المرجع السابق، ص 186_187.

وتقنية وحضارية⁽¹⁾، الأمر الذي دفعهم إلى البحث عن وسائل إعادة التوازن للذات العربية الإسلامية من خلال الإجابة على التساؤلات التي فرضت نفسها: فيما تكمن أسباب التقدم الأوروبي؟ وهل بإمكان البلاد الإسلامية أن تستفيد من ذلك التقدم؟ وإذا كان كذلك ما هي سبل تحقيق ذلك؟

أفرزت تلك التساؤلات ثلاث اتجاهات فكرية رئيسية، اجتمعت على ضرورة تطبيق مشروع تحديثي من أجل تخليق المجتمعات العربية الإسلامية من الرواسب الفكرية التقليدية، لكنها اختلفت في كيفية تنفيذ هذا المشروع. أما الاتجاه الأول؛ فعرف بالتيار التغريبي، الذي نادى باتخاذ الحضارة الغربية نموذجاً شاملاً للمجتمعات الإسلامية بكل ما نتج منها من نظريات وأفكار. أي الأخذ بالحدثة الأوروبية بخيرها وشرها، في مختلف ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية، وصرف النظر تماماً عن الموروث بما فيه الموروث الديني الذي ينتمي إلى العصور الوسطى التي مضت وتجاوزها التطور⁽²⁾.

مثل هذا الاتجاه - في أول الأمر - المثقفون المسيحيون العرب خاصة في بلاد الشام الذين انطلقوا من فكرة أنه يجب الإقتداء الكلي بالحضارة الغربية من أجل تكوين دولة عربية مستقلة، فموقع هؤلاء المسيحيون العرب الخاص كأقلية مسيحية في الدولة العثمانية الإسلامية، جعل بالمقابل التفكير السياسي الأوروبي الحديث الدائر حول الحقوق والواجبات والديمقراطية والدستور من شواغلهم الفكرية وأولوياتهم الخاصة. أضف إلى ذلك؛ الدور الكبير الذي لعبته البعثات والإرساليات التبشيرية في تزكية تلك النزعة القومية⁽³⁾.

ولعل أبرز أولئك المثقفين بطرس البستاني (1819-1883م)، الذي يعدّ أول مسيحي يدعو إلى العروبة ويتكلم باعتزاز عن الدم العربي الذي يجري في عروقه، وفي الوقت نفسه كان هذا الرجل من أنشط العرب في نقل الحضارة الغربية بأسسها ومبادئها. إذ يرى أنه لا يمكن لشعوب الشرق أن تمضي قدماً في طريق الرقي السريع؛ إلا باستعارة الثقافة الأوروبية التي يكمن أساسها في المعارف والعمل. وقد لجأ البستاني إلى تأسيس

(1) فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث، ط 3، دار الشروق، القاهرة 1988م، ص 117-165.

(2) محمد عمارة، مستقبلنا بين التجديد الإسلامي والحدثة الغربية، ط 1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة 2003م، ص 05-06.

(3) ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة 1798-1939م، ترجمة: كريم عزفول، دار النهار، بيروت 1977م، ص 122.

المدارس والصحف والمجلات من أجل دعم أفكاره تلك بل وتنشئة جيل جديد من المثقفين يؤمنون بالحضارة الغربية ومبادئها⁽¹⁾.

لم يقتصر رواد الاتجاه التغريبي على دعم النزعة القومية؛ بل أخذوا يطالبون بضرورة القطيعة مع التراث الاسلامي، والأخذ المطلق بالحدثة الأوروبية، مع فصل الدين عن الدولة أسوة بالأنظمة الغربية. حيث سعى فريق من المثقفين المسيحيين العرب إلى تأسيس تصور سياسي علماني لا تستند فيه الدولة على الدين. وأبرز هؤلاء شبلي الشميل (1850_1917م) وفرح أنطون (1874_1922م) اللذين انطلقا في صياغة خطابهما الحدائي من قناعة مفادها أنّ المدنية خير بحد ذاتها، (وأنّ ابتكارها وصيانتها إنما هما محك العمل وقاعدة الخلقية، وأن العلم هو أساس المدنية وأن العلوم الأوروبية قيمة عالمية، يمكن للعقل العربي أن يحصلها)⁽²⁾.

الاتجاه الثاني وهو المحافظ؛ هو تيار تراثي سلفي يدعو إلى تجاوز التحديث والارتقاء في أحضان الآخر، والاكتفاء بالأصالة على أنّها منفذ النجدة من الانحطاط من التخلف وسبيل النهضة. قدوته وسراج السلف الصالح، وشعاره لا يصلح حال الأمة إلا بما صلح به أولها. وعنده الحضارة الغربية تتعارض مع القيم العربية الاسلامية والانتماء التاريخي والحضاري، خاصة بعد أن تعرّضت البلاد الاسلامية للاستعمار الأوروبي، وتوظيفه لمنتجات حضارته لقهر الشعوب الضعيفة ونهب خيراته وممارسته سياسة التبشير المسيحي ونشر لغته وثقافته⁽³⁾. وأبرز من مثل هذا الاتجاه التيار الوهابي والتيارات الصوفية الطرقية وشيوخ وعلماء المؤسسات الدينية التقليدية مثل علماء جامع الأزهر وجامع الزيتونة وغيرهم.

أما الاتجاه الثالث؛ فهو تيار توفيقى يجمع بين الوافد والموروث وبين الأصالة والمعاصرة، وبين الاسلام والفكر الغربي. بحيث يتم الأخذ من الحدثة الأوروبية ما لا يتناقض مع القيم الدينية والحضارية، ومن التراث العربي الاسلامي ما يساير العصر ومتطلبات التقدم. وللإشارة فإنّ هذه النزعة التوفيقية انبثقت عن حرص بعض المفكرين على إصلاح ما أفسده الدهر في المجتمعات الاسلامية ومحاولة اللحاق بالركب الحضاري للغرب الأوروبي، دون أن

(1) للتوسع في هذا الموضوع أنظر: هاشم البريكي، الدور التغريبي لبطرس البستاني في دائرة المعارف العربية، مذكرة ماجستير، تخصّص الثقافة الاسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية 2010م.

(2) حوراني، مرجع سابق، ص 293_310.

(3) أبو الحسن علي الحسيني الندي، موقف العالم الاسلامي تجاه الحضارة الغربية، المجمع الاسلامي العلمي، الهند 1963م، ص 11_17.

تتخلّى هذه المجتمعات عن قيمها ومبادئها الروحية⁽¹⁾. وأبرز من مثل هذا الاتجاه **رافعة الطهطاوي**⁽²⁾، الذي عمل على إيجاد مبرر للأفكار الغربية التي دعا إلى اقتباسها في التراث العربي الإسلامي حتى يتبين أنّ هذه المبادئ ليست غريبة عن العرب والإسلام⁽³⁾.

قدّم الطهطاوي من خلال كتاباته حججاً لأولئك الذين يعترضهم الشك والارتباك؛ بل والرفض في كثير من الأحيان أي جديد يأتي من أوروبا. لا لإحداث تحول جذري في بنية الدولة والمجتمع أو إحداث قطيعة مع الماضي؛ بل من أجل التأكيد على أنّ التحديث مطلب أساسي وغاية مرجوة أمام تردي الأوضاع في العالم الإسلامي عامة ومصر خاصة. لذلك حاول الاستناد إلى مبادئ الشريعة الإسلامية التي تقتضي ضرورة التغيير من أجل استقامة أمور الناس وانتظام شؤونهم. كما استند إلى أنّ حضارة أوروبا هي في الأصل نتاج لما استعارته من الحضارة الإسلامية عندما كانت في أوج قوتها وازدهارها. وبالتالي يحق للمسلمين أن يسترجعوا ما أخذ منهم⁽⁴⁾.

زيادة على ما سبق؛ بدى الوعي التوفيقي واضحاً لدى تيار الإصلاح الديني الذي مثله كل من **الشيخ جمال الدين الأفغاني**⁽⁵⁾ وتلميذه **الإمام محمد عبده**⁽⁶⁾. حيث أعلن كلّ منهما عن موقفه الإيجابي تجاه الاقتباس من الحضارة الغربية شريطة أن تتلاءم والشريعة الإسلامية مع الدعوة إلى فتح باب الاجتهاد. ففي نظر

(1) عمارة، مرجع سابق، ص 19-26.

(2) **رافعة الطهطاوي** (1801 _ 1873 م): ولد بمدينة طهطا لذلك نسب إليها. أجاد القراءة والكتابة منذ صغره . درس بالجامع الأزهر أين تتلمذ على يد كبار الشيوخ والعلماء أمثال حسن العطار. عين كإمام واعظ في البعثة العلمية التي أرسلت إلى باريس سنة 1826م، أجاد اللغة العربية والفرنسية، تولى عدّة مناصب أهمها مدير مدرسة الألسن. له عدّة مؤلفات أبرزها: **تحليل الإبريز في تلخيص باريز**، **مناهج الألباب في الآداب العصرية وغيرها**، **للتوسع أنظر: محمد عمارة ، رافعة الطهطاوي رائد التنوير في العصر الحديث**، ط 3، د.ش، القاهرة 2007م.

(3) حوراني، مرجع سابق، ص 122.

(4) المرجع نفسه، ص 90_91.

(5) **جمال الدين الأفغاني**(1838_1897م): فيلسوف الإسلام في عصره، وأحد الأفاض الذين قامت على سواعدهم نهضة الشرق الحاضرة. أفغاني الأصل، تلقى العلوم العقلية والنقلية، وتلمذ على يده عدة شيوخ. اشتهر بحركته الإصلاحية الدينية والسياسية. أهم منشوراته: "رسالة على الدهريين" التي ترجمها إلى العربية تلميذه محمد عبده، "خاطر جمال الدين الأفغاني" والتي جمعها تلميذه محمد المخزومي. أنظر: خير الدين الزركلي، **الأعلام** قاموس وتراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج 06، ط5، دار العلم للملايين، بيروت 2006م، ص 168_169.

(6) **الشيخ محمد عبده**(1849_1905م): مفتي مصري ومن كبار رجال الإصلاح والتجديد في الإسلام. درس بالجامع الأحمدى بطنطا ثم بالأزهر. اشتغل في التعليم، وكتب في الصحف ولاسيما جريدة الوقائع المصرية التي تولى تحريرها. أصدر مع صديقه وأستاذه جمال الدين الأفغاني جريدة العروة الوثقى، وله عدة مقالات: أشهرها الرد على هانوتو، تفسير القرآن الكريم وغيرها، أنظر: المرجع نفسه، ص 252.

الشيخ وتلميذه أنّ الاسلام بطبيعته يمزج بين العقائد والنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فهو في جوهره لا يتنافى مع المؤسسات الدستورية والمخترعات الجديدة والتقدم العلمي، وبشكل عام لا يتعارض الإسلام والتفتح على الحضارة الأوروبية⁽¹⁾.

فالأفغاني رغم موقفه المعادي للاستعمار الغربي الذي لطالما اعتبره مصدر فساد الأمم الاسلامية وضعفها والعقبة الأساسية أمام اصلاحها والنهوض بها؛ إلا أنه لم يتنكر أبداً لقيمة حضارته ومدنيته بل اعتبر جوانب حضارته العلمية والتقنية سرّ قوته. إذ دعا إلى الاقتباس من الغرب، شريطة إخضاعه للتمحيي □ ومطابقته مع الشريعة الإسلامية، فإذا كان يتلاءم ومبادئ الإسلام جاز الأخذ منه. فهو يعتقد أن على المسلمين الارتقاء بالمعارف العلمية من أجل التصدي للخطر الأجنبي، ولن يتأتى ذلك إلا باقتباسها من الغرب⁽²⁾.

من ناحية أخرى؛ نادى الأفغاني بضرورة التوفيق بين الدين والعلم⁽³⁾، والأخذ بالعلوم الغربية بما يطابق روح العصر الحاضر. وذلك للتحرر من الجمود الذي علق بفكر المسلمين وكسر عزلتهم، وإظهار مرونة الإسلام ومدى قابليته للتكيف ومتطلبات العصر، وإثبات أولوية العالم الإسلامي بتلك الحضارة، كيف لا وهم الذين أخذوا منه القواعد الأساسية ليطوروها فيما بعد. ومنه دعا الى تطبيق التحديث من خلال ارساء نظم جديدة على غرار النظم الغربية قوامها الحريات الدستورية ونبد الاستبداد واشراك الشعب في الحكم. وفي الحقيقة حتى فكرة الجامعة الاسلامية⁽⁴⁾ التي دعا اليها الشيخ الأفغاني يمكن اعتبارها مشروعاً تحديثياً. لأنها انطلقت في أساسها من الاقتداء بتعاليم الاسلام الصحيحة من جهة؛ والاستفادة من التقدم الاوروي من جهة أخرى.

لا يختلف كثيراً الإمام مُحمَّد عبده عن شيخه الأفغاني، إذ انطلق في خطابه الاصلاحى التجديدي من منطلق الايمان بضرورة تكييف الفكر الاسلامي مع قضايا العصر، وما طرحته من مستجدات علمية ومعرفية وسياسية أمام المسلم المعاصر، وكان مفتاح نظره في ذلك هو العودة الى الذ □ الديني. حيث رصد مشكلات عصره من منظور نقدي للإسلام السائد في المؤسسات الرسمية مثل مؤسسة الأزهر وفي المجتمع. ويرى أن

(1) عمارة، مرجع سابق، ص 23_24.

(2) قدرى قلعي، ثلاثة من أعلام الحرية جمال الدين الأفغاني مُحمَّد عبده سعد زغلول، دار الكتاب العربي، د.ت، ص 20.

(3) المرجع نفسه.

(4) الجامعة الاسلامية: تيار فكري وسياسي واسع وهام ظهر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي كرد فعل على الغزو العسكري والثقافي الغربي للعالم الاسلامي، ونتيجة لعجز الدول الاسلامية عن ايقاف هذا الغزو أو رده. علي المحافظة، الإتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1798_1914م، دار الأهلية، بيروت 1987م، ص 109.

الاسلام لا يمكن أن يتخطى الانحطاط إلا بالعودة إلى السلف الصالح والتحرر من الجمود⁽¹⁾. وقد لحق المستشرق الإنجليزي هاملتون جب الدعوة التي نهض بها محمد عبده في ثلاث نقاط: تطهير الدين الاسلامي مما أفسده من منكرات وبدع، وإصلاح التعليم الإسلامي، وتنسيق مبادئ العقيدة في ضوء الفكر الحديث⁽²⁾.

إنّ الاختلاف حول طبيعة التحديث وكيفية تحقيقه والذي أفرز ثلاث تيارات فكرية ظلت تتصارع فيما بينها، لا يزال يشغل مساحات واسعة في خطابات الفكر العربي المعاصر. حيث تجدد الصراع بين التيار المحافظ والتغريبي مع محاولة التيار التوفيقي لفض ذلك النزاع. الأمر الذي أعطى لمصطلح التحديث دلالات ومعاني كثيرة، يصل التداخل والتناقض بينها الى الحد الذي يجعل كل فهم معرفي لها ملغيا المفهوم الآخر نظرا لجملة من العوامل والأسباب التي أسهمت في بلورة وعي العقل العربي بهذا المفهوم⁽³⁾.

لكن بالرغم من ذلك؛ فإنّ العالم الاسلامي خلال القرن 19م شهد تجارب تحديثية، كانت حصيلة للمؤثرات والضغوط الأوروبية، التي ولدت القنوات عند بعض الحكام والوزراء ونخبة من المفكرين، بضرورة الأخذ بما أحرزته أوروبا من تقدم في ميادين المعرفة والعلوم والتقنيات، من أجل تجاوز الضعف الذي أصاب البلدان الاسلامية. فكانت الدولة العثمانية سباقة في خوض هذه التجربة من تحديث المؤسسة العسكرية التي رافقتها تحديثات على كافة الأصعدة. أضف إلى ذلك؛ مصر التي تعدّ أول بلد عربي مسلم يطبق تجربة تحديثية مست جميع ميادين الحياة في الفترة الممتدة بين (1805_1848م)، ثم (1863_1879م)⁽⁴⁾، التي تفاعلت معها تونس فعرفت هي الأخرى تجربة تحديثية. مما أدى إلى قابلية المقارنة بين التجريبتين وهذا ما سيتم مناقشته في هذه الدراسة علاوة على تجارب أخرى عرّفها كل من لبنان وسوريا والعراق.

(1) حوراني، مرجع سابق، ص 169_175.

(2) جب هاملتون، الاتجاهات الحديثة في الاسلام، ترجمة: هاشم الحسني، دار مكتبة الحياة، بيروت د.ت، ص 71.

(3) راجع في ذلك:

- حبيب الله بابائي وآخرون، الحضارة والحداثة في الفكر العربي المعاصر، ط1، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت 2014م.
- مبارك حامدي، "إشكالية التحديث في مشروع الجابري الفكري: مقارنة تحليلية نقدية"، مجلة الدراسات الإنسانية والثقافية، مج 01، ع 04، تونس 2015م، ص 569_589.

- امبارك حامدي، من إشكاليات التحديث في مؤلفات عبد المجيد المشرفي قراءة تحليلية، مجلة نقد وتنوير، ع 04، السنة الثانية، مارس 2016م، ص 100_125.

(4) أنظر تفاصيل هذا الموضوع في الفصل الثاني، ص 102-157.

شكلت تلك التجارب -رغم أهميتها- حلقة ضعيفة في التطور العربي الإسلامي، إذ سرعان ما شهدت تراجعاً ملحوظاً (تأخذ ولا تعطي، تتأثر ولا تؤثر، تجتر ولا تبدع)⁽¹⁾، فلم تتمكن من العودة من جديد، ولا اللحاق بما وصلت إليه أوروبا من تقدم كبير في ميادين متعددة أبرزها التقدم التقني. خلافاً للتجربة اليابانية⁽²⁾ التي استطاعت في ظرف قصير أن تتخطى معوقات التحديث، فتجنب البقاء في العزلة التي فرضتها الأفكار الموروثة من جهة؛ والانفتاح المبالغ فيه للحضارة الغربية، فتتفصل عن انتمائها الحضاري والديني وتقع فيما يعرف بالتغريب من جهة أخرى.

ولعلّ السبب راجع إلى قضية التعامل مع الحضارة الغربية كما أشار إليها مالك بن نبي، فالمجتمع العربي الإسلامي ظل مجتمعاً متخلفاً يتخبط في جدلية التراث والحداثة التي فرضها تصادم العامل الديني مع المؤثرات التغريبية التي تسربت مع الاستعمار الأوروبي لأنه لم يستطع التعامل مع الحضارة الغربية تعاملًا علميًا ونقديًا. في حين ترك اليابانيون القشور واهتموا بالجواهر، فتمكنوا من استيعاب العلوم الغربية التي تمثل سر شموخ حضارتها، دون أن يؤدي ذلك بهم إلى فقدان هويتهم والسقوط في التبعية والتقليد. كما أنّ العرب وقفوا موقف الزبون من الحضارة الغربية، فاستوردوا منها الأشياء. بينما وقف اليابانيون موقف التلميذ، فاستوردوا منها الأفكار⁽³⁾.

(1) جدعان، المقدس ...، مرجع سابق، ص 187.

(2) من الدراسات التي حاولت البحث في أسباب فشل التجارب التحديثية:

- مسعود ظاهر، النهضة العربية والنهضة اليابانية تشابه المقدمات واختلاف النتائج، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1999م.

- علي المحجوبي، النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر، لماذا فشلت بمصر وتونس ونجحت باليابان؟، مركز النشر الجامعي، تونس 1999م.

- شارل عيساوي، لماذا اليابان ولماذا ليس مصر؟ ضمن تأملات التاريخ العربي، ط 1، م.د.و.ع، بيروت 1991م.

(3) مالك بن نبي، وجهة العالم الإسلامي، ترجمة: عبد الصبور شاهين، ط 2، دار الفكر، دمشق 2002م، ص 63-75.



الفصل الأول

الفكر التحريري في مصر وتونس بين المؤثرات الخارجية والمقومات الداخلية

أولاً : المؤثرات الخارجية

1. تأثيرات الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798م
2. أثر البعثات المصرية والتونسية إلى أوروبا
3. دور الفئات الأجنبية في تحديث مصر وتونس

ثانياً : المقومات الداخلية

1. حركة الإصلاح والتحديث في الدولة العثمانية
2. الأوضاع العامة في مصر وتونس
3. دور النخبة الفكرية في الحركة التحديثية المصرية والتونسية
4. الدور التحديثي لحكام مصر وتونس

أولاً: المؤثرات الخارجية

لم تتوافر للفكر العربي قبل القرن 19م فرصة لاكتشاف التقدم الأوروبي إلا من خلال الاحتكاك الحضاري الذي فرض نفسه، وأوجب انتقال الأفكار التنويرية الأوروبية إلى العالم الإسلامي وعلى وجه الخصوص مصر وتونس، فتولد بذلك الإحساس بالفارق الشاسع بين الطرفين ومنه ضرورة التغيير وإجراء تحديث على كافة الأصعدة. فماهي الوسائل التي ساهمت في انتقال تلك الأفكار إلى الوسط المصري والتونسي؟ وإلى أي مدى أثر ذلك في ظهور حركة التحديث في مصر وتونس؟.

1. تأثيرات الحملة الفرنسية على مصر

أ) الحملة الفرنسية على مصر خلفياتها وأبعادها

شهدت مصر خلال القرن 18م العديد من الأحداث السياسية كان أبرزها الحملة الفرنسية سنة 1798م، والتي جاءت كنتيجة حتمية للصراع الفرنسي البريطاني حول مناطق النفوذ الذي استفحل أمره خلال هذه الحقبة الزمنية. حيث سعت فرنسا إلى خوض تجربة استعمارية جديدة تضمن لها تعويض ما فقدته من مستعمراتها أمام بريطانيا سواء في العالم الجديد أو في الشرق الأقصى، بالإضافة إلى أنّ مصر كانت تمثل مكسبا اقتصاديا وإستراتيجيا لفرنسا كونها تعدّ سوقا واسعة تلتقي فيها تجارة ثلاث قارات أوروبا وآسيا وإفريقيا. فضلا عن كونها مركزا مهما بإمكانها أن تجعل من البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية تتحكم في سواحلها، وتقضي على الأسطول البريطاني بل على نفوذ بريطانيا في الشرق الأدنى⁽¹⁾.

من جهة أخرى؛ ساهمت الأوضاع المتدهورة لمصر أيضا في استقطاب أنظار الفرنسيين إليها وتشجيعهم على السيطرة عليها وتحويلها إلى مستعمرة فرنسية⁽²⁾، إذ كان البلد يعاني من فراغ سياسي لعدم وجود سلطة فعلية قوية نتيجة للنزاع المتواصل بين المماليك والسلطة العثمانية من جهة وبين المماليك أنفسهم من جهة

(1) لتفاصيل أكثر حول تبلور فكرة الحملة الفرنسية على مصر في أذهان الفرنسيين أنظر: هنري لورنس، الأصول الفكرية للحملة الفرنسية على مصر الإستشراق المتأسلم في فرنسا (1698_1798م)، ترجمة: بشير السباعي، ط1، دار شرقيات، القاهرة 1999م. وأنظر أيضا:

François Charles Roux ; *Les Origines de L'Expédition d'Egypte* , Plon-Nourit ,Paris , 1910.

(2) تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الرحالة والقناصل الفرنسيين خاصة والأجانب عامة الذين تواجدوا بمصر خلال القرن 18م، ساهموا بشكل كبير في تشجيع فرنسا على القيام بحملة على مصر، وذلك من خلال تقاريرهم وكتابتهم الوصفية للأوضاع العامة في مصر . ومن أبرز هؤلاء الرحالة فولني volney وكلود ايتيان سافاري Claude Etienne Savar . أنظر: إلهام محمد علي ذهني، مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1999م. و أيضا: لورنس، المرجع السابق، ص 102.

ثانية، وما نتج عن ذلك من سوء في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية⁽¹⁾. أضف إلى ذلك؛ الضعف والوهن الذي أصاب الدولة العثمانية وأنظمتها منذ أواخر القرن 16م واستفحل أمره خلال القرن 18م، ومنه عدم قدرتها على الدفاع عن نفسها وحماية ممتلكاتها بما فيها مصر⁽²⁾.

أتاحت تلك الظروف الفرصة أمام فرنسا لتوجيه حملة على مصر سنة 1798م بقيادة نابليون بونابرت (Napoleon Bonapart)⁽³⁾ دامت 03 سنوات⁽⁴⁾، فكانت أول خطوة في سبيل تحقيق آمال وخطط واسعة أبرزها اتخاذ مصر كقاعدة تضمن لفرنسا تكوين إمبراطورية شرقية فرنسية. كما كانت أول محاولة استعمارية بالمعنى الحديث في قلب العالم العربي الإسلامي، والتي اعتمدت في أساسها على الأساليب العسكرية وكل أشكال العنف والدمار والخراب، وهذا ما أثبتته تلك الاضطرابات التي حدثت في البلاد عقب دخول الجيش الفرنسي إليها⁽⁵⁾.

ب) التأثير الفكري

لم تكن الحملة مواجهة عسكرية بقدر ما كانت فكرية، إذ شكلت صدمة حضارية للمجتمع المصري. وهي أول احتكاك مباشر بين (نمط حضاري متحرر ومتطور، ونمط آخر يعيش في عزلة وركود)⁽⁶⁾. وعلى حد تعبير خالد زيادة فإنّ (المصريين لم يذهبوا إلى أوروبا ليكتشفوا منجزاتها بأنفسهم بل جاءت أوروبا إليهم

(1) الغالي غربي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288_1916م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010م، ص 174.

(2) راجع في ذلك، المرجع نفسه، ص 129_141.

(3) نابليون بونابرت (Napoleon Bonapart) (1769_1821م): ولد في كورسيكا، خدم الجيش الفرنسي لمدة طويلة بصفته قائدا له منذ عام 1795م، في عام 1797م هزم القوات النمساوية في إيطاليا، وفي السنة الموالية قاد حملة إلى سوريا ومصر وبعد عودته إلى فرنسا أصبح رئيسا للحكومة الفرنسية كقنصل أول. في عام 1804م توج نفسه إمبراطورا. للتوسع أنظر: ليونارد سيللي، موسوعة عالم المعرفة مشاهير الرجال والنساء، ج 5، دار نوبلس، بيروت 1997م، ص 471.

(4) لم يشأ الباحث ذكر تفاصيل الحملة الفرنسية على مصر لأنّ ذلك لم تكن غايته؛ بقدر ما هدف الى تحليل المتغيرات التي أحدثتها هذه الحملة، والبحث عن البذور التي زرعتها في نفوس المجتمع المصري لتكون بعد ذلك اللبنة الأولى للمشروع التحديثي في مصر. أنظر: نقولا الترك، ذكر تملك جمهور فرنسا في مصر، دار الفارابي، بيروت 1990م، ص 26_58.

(5) يصف الجبرتي في هذا الشأن تخريبات الجيش الفرنسي في مصر بأنّها لم تقتصر على الأموال والأشجار والمباني وحدها، بل تعدّت إلى النفوس أيضا. كما عدد أهم القصور والجوامع والمدارس والحارات التي راحت ضحية لأمثال هذه الأعمال. بالإضافة إلى ما ارتكبه الفرنسيون في حق المصريين من تعذيب وقتل خاصة أولئك الذين قاموا بانتفاضات وثورات ضد الحكم الفرنسي. للتوسع أنظر: عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ج 03، ط 1، دار الكتب المصرية، القاهرة 1998م، ص 06_10.

(6) أحمد زكرياء الشلق، الغزو الفرنسي لمصر وآثاره (1798_1801م)، المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، تقديم ومراجعة: يونان لبيب رزق، ط 1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2009م، ص 69.

وفرضت صورة القوي والمعتدي في آن واحد⁽¹⁾. وليس ذلك بالطبع من قبيل الحرص على إنقاذ المجتمعات العربية الإسلامية من رقادها المزمّن؛ بل حرصاً منه على إلحاقها به وتحويلها إلى تابع له، مما يسهل عليه فك ارتباطها بالدولة العثمانية تمهيداً للاستيلاء على ممتلكاتها التي أدركها الهرم. ولكن ذلك لا يجعل مجالاً للشك في أنّ الحملة الفرنسية مثلت نقطة تحول في تاريخ مصر خاصة والعالم الإسلامي عامة، إذ جعلهم يستفيقون من سباتهم الذي دام لقرون بعد أن وعوا الهوة الشاسعة التي تفصلهم عن الغرب.

كان للحملة الفرنسية تأثير واضح على بناء المجتمع المصري واتجاهاته الفكرية، فقد أحدثت أول اتصال مباشر في العصر الحديث بين النخبة الفكرية والمدنية الغربية القائمة على العقل والعلم والآلة. إذ عاين العلماء عن كثب مكونات الحضارة الغربية العلمية النظرية والتطبيقية، ووعوا أبعاد الصدمة الجديدة من خلال احتكاكهم المباشر بعلماء الحملة، والإطلاع على كتبهم وآلاتهم الفلكية والهندسية وعلى بعض منجزاتهم العلمية. الأمر الذي أدى إلى بروز أولى المحاولات لرصد أسباب التخلف والانحطاط المصري، والكشف عن أسرار التقدم الأوروبي⁽²⁾.

ويعدّ الشيخ **الحسن العطار**⁽³⁾ في مقدمة رجال الفكر المصريين الذين تأثروا بما عاينوه عن كثب من منجزات حضارية أوروبية إثر احتكاكه المباشر بعلماء الحملة الفرنسية، الذي مكّنه من الإطلاع على الآلات الفلكية والهندسية هؤلاء العلماء، وعلى بعض تجاربهم العلمية التي لم تكن معروفة في الوسط المصري والعربي الإسلامي⁽⁴⁾. وانطلاقاً من هذا التأثير الذي طغت عليه الدهشة والإعجاب دعا العطار إلى ضرورة تغيير

(1) خالد زيادة، **تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا**، ط 1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2016م، ص 94_95.

(2) عبد المتعال الصعيدي، "استقبال بعض علمائنا لطلائع الحضارة الأوروبية"، مجلة رسالة الإسلام، العدد 19، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، القاهرة، د. ت، ص 307_311.

(3) **حسن العطار (1766-1835م)**: المولود بالقاهرة، تربى في كنف جامع الأزهر في جو يسوده العلم والدين. كان أدبياً وشاعراً ورحالة، زار تركيا وفلسطين وجاب بلاد الشام. عاصر الحملة الفرنسية أين خالط ضباطها وعلمائها. كما عاصر عهد محمد علي، وولى تحرير جريدة الوقائع المصرية ما بين 1828_1830م، وتولى مشيخة الأزهر سنة 1830م. كان أول من طالب بإصلاح الأزهر وبرامج التعليم فيه، وتتلذذ على يديه الكثيرون من أبرزهم رفاعة رافع الطهطاوي. كان حريصاً على قراءة ودراسة أمهات الكتب العربية مما جعل له مؤلفات عدة في الأدب أهمها: ديوان العطار، للتوسع أنظر: محمد عبد الغني حسن، **حسن العطار**، ط 2، دار المعارف، القاهرة، د. ت.

(4) لم يكن استقبال العلماء للحضارة الأوروبية التي كشفت عنها الحملة الفرنسية بنفس الدرجة من التأثير، فكما كان الشيخ العطار معجباً بما شاهده من منجزات علمية، إلا أنّ معاصره الجبرتي لم يعبر عن انبهاره الشديد بتلك المنجزات إلا أنّ أثبت من خلال مؤلفه عجائب الآثار تحفظاته العنيفة بالنسبة إلى بعض القيم الأخلاقية والروحية والاجتماعية التي جاءت بها الحملة الفرنسية، ولم يخف موقفه العدائي تجاه الحملة. أنظر: أحمد صلاح زكي، **أعلام النهضة العربية الإسلامية في العصر الحديث**، ط 1، مركز الحضارة العربية، القاهرة 2001م، ص 21.

الأوضاع في مصر والاستفادة من التجارب العلمية للفرنسيين، كما دعا بشكل خاص إلى تغيير كتب الأزهر وإصلاح برامجه وإدخال العلوم العصرية فيه.

رغم أنّ دعوة العطار ظلت ضيقة الأفق، إذ انحصرت في الجانب العلمي واكتفت بمحاولة إحياء التراث العربي الإسلامي أيام عصورها الزاهرة، والحث على الوصل بين الماضي العلمي المجيد والحاضر المفتقر إلى العلم والمعرفة، فضلا عن ملازمتها للشعور بخطر الحملة الفرنسية على الأمة الإسلامية⁽¹⁾، إلّا أنّها مثّلت جهودا أولية بذلت في سبيل إنقاذ مصر من الأفكار التقليدية الراسخة في عقول المجتمع، فوجدت صداها في عهد **محمد علي باشا**⁽²⁾. خاصة وأنّ العطار كان له دور كبير في إرسال هذا الأخير البعثات العلمية إلى أوروبا⁽³⁾.

كما كانت إيذانا بعهد جديد برزت فيه بشكل جلي دعوة النخبة الفكرية من أمثال رفاعة رافع الطهطاوي و**علي مبارك باشا**⁽⁴⁾ إلى ضرورة التغيير وفقا للنمط الأوروبي، بعد أن أتيحت لهم مجددا فرصة الاحتكاك الحضاري بأوروبا عن طريق البعثات العلمية والرحلات خلال القرن 19م، والتي جعلتهم بشكل تلقائي يتساءلون عن أسباب التقدم الذي وجدوه في أوروبا؟ وعن إمكانية أن تستفيد البلاد الإسلامية من ذلك التقدم، انطلاقا من جملة من الشروط لأخذ ما يمكن أخذه وترك ما لا يمكن أخذه من الحضارة الغربية؟.

علاوة على ذلك؛ فإنّ الحملة الفرنسية على مصر كانت الملهم والقوة المثلى لمحمد علي باشا في سعيه إلى إيجاد نظام تعليمي حديث. إذ سخرّ جهوده من أجل إنشاء مدارس على النمط الأوروبي، مستعينا في ذلك بالخبراء الفرنسيين لإدارة تلك المدارس والتدريس فيها. بالإضافة إلى البعثات العلمية التي أوفدها الى أوروبا عموما وفرنسا بشكل خاص، وهذا ما سيتم الحديث عنه في الفصل الثاني.

(1) جدعان، أسس التقدم ...، مرجع سابق، ص 116 _ 117.

(2) **محمد علي باشا (1769 _ 1849م)**: ولد بقونية، جاء **محمد علي** إلى مصر في ظل قيادته للقوة الألبانية من قولة ضمن الجيش العثماني المكلف بإنقاذ مصر من تعدّيات الحملة الفرنسية، وإعادة مصر إلى مصاف البلاد التابعة للدولة العثمانية. حكم مصر من 1805م إلى 1848م، أجرى خلالها العديد من الإصلاحات. للتوسع أنظر: بناء الدولة الحديثة في عهد **محمد علي باشا**، الفصل الثاني، ص 105 _ 139.

(3) حسن، مرجع سابق، ص 75.

(4) **علي مبارك (1823 _ 1893م)**: أحد أهم رواد التحديث في مصر خلال القرن 19م، وهو خريج أول مدرسة مصرية حديثة في عهد **محمد علي** (مدرسة القصر العيني) التي التحق بها سنة 1836م، وخريج مدرسة المهندسخانة التي التحق بها سنة 1839م. كان عضوا في بعثة الأنجل التي أرسلها **محمد علي** إلى أوروبا، أين كانت مهمته فيها تعلم الفنون الحربية. تولى عدّة مناصب في الدولة لا سيما في عهد إسماعيل باشا لعل أبرزها: ناظر على القناطر الخيرية، وكالة وزارة المعارف العمومية (ديوان المدارس)، وغيرها. للتوسع أنظر: **علي مبارك، حياقي**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة 2012م.

زيادة على ذلك؛ ساهمت الحملة الفرنسية في انتقال أفكار ومفاهيم الثورة الفرنسية إلى المجتمع المصري عن طريق الخطابات والإعلانات والمراسيم التي كان يصدرها الفرنسيون من وقت لآخر، والتي ترجمت إلى اللغة العربية وتم طبعها وعلقت في الأماكن العامة. حيث يذهب فلاديمير لوتسكي في كتابه تاريخ الأقطار العربية إلى أنّ نابليون بونابرت (*Napoleon Bonaparte*) قائد الحملة الفرنسية أول من نقل أفكار الثورة الفرنسية التحررية إلى مصر، وجعل الأفكار تنتقل بسرعة في البلدان العربية⁽¹⁾، ويظهر ذلك جلياً في المنشور الذي أعلنه عند دخوله مصر⁽²⁾، والذي احتوى مصطلحات ومفاهيم ومبادئ سياسية جديدة لم يكن المصريون على دراية بها كالجُمهورية والحرية والمساواة وتنظيم الدولة والمناصب السامية واكتساب المراتب العالية وغيرها.

لم يشمل التأثير الفكري للحملة الفرنسية على النخبة الفكرية فحسب؛ بل تعدّتها إلى المجتمع المصري. فلما كانت هذه الحملة تمثل أول تحد استعماري تعرّضت له مصر في العصر الحديث، فإنّ ذلك أيقظ الشعور الوطني عند المصريين، الذي تمثل في مقاومته المستمرة ضد جنود الحملة الذين غالوا في تخريباتهم ونهبهم لثروات البلاد ودمارها. كما دفعت الحملة بالمصريين إلى التطلع للتخلص من السيطرة العثمانية والمملوكية في أول فرصة أتاحت لهم بعد جلاء الفرنسيين عن بلادهم، فكانوا سبباً في تعيين محمد علي باشا حاكماً على البلاد والذي اعتمد أول تجربة تحديثية في العالم العربي الحديث.

يعدّ المجمع العلمي المصري (*Institut d’Egypte*) الذي تأسس في 23 أوت 1798م من أهم التأثيرات الفكرية للحملة الفرنسية⁽³⁾، إذ تكمن أهميته في إسهاماته المتعددة التي تجلّت في تطوير النواحي الاقتصادية والعمرانية والعلمية بشكل خاص. فمن الناحية الاقتصادية؛ استخدم أعضاء المجمع أفضل الطرق في زراعة

(1) فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، د. م، ط 8، د. ف، بيروت 1985م، ص 45.

(2) ناجي عبد الباسط هدهود، "منشور نابليون بونابرت للمصريين عام 1798م دراسة حضارية"، مجلة كلية الآداب، ع 36، جامعة المنصورة، الأردن 2005، ص 678.

(3) يتكون المجمع من العلماء الفرنسيين من مهندسين وباحثين ورسامين وموسيقيين وغيرهم، الذين أتوا إلى مصر مع الحملة من مهندسين وباحثين ورسامين وموسيقيين، مهمتهم تقديم أبحاث تتضمن دراسات حول تاريخ مصر وجغرافيتها وأوضاعها العامة، ثم إبداء رأيهم للحكومة في المسائل التي تستثيرهم فيها. وهو ينقسم إلى أربعة أقسام: الرياضيات، العلوم الطبيعية، الاقتصاد السياسي والآداب والفنون، وكل قسم من هذه الأقسام يضم 12 عضواً. يديره مجلس مكون من رئيس ونائب له وسكرتير دائم ونائب له، وأمين دائم لمكتب المجلس ومترجم. كما اختير قصر حسن كاشف بالناصرية مقراً للمجمع، وألحق به عدد من قصور الممالك المجاورة لتكون سكناً لأعضائه، ويجتمع المجلس مرتين في الشهر. للتوسع أنظر:

"La Décade Egyptienne", Journal Litteraire et Déconomie Politique, V 01, Imprimerie National, caire, 1798, p 09_ 12; J.J.E.Roy, Les Français en Egypte ou Souvenirs des campagnes d’Egypte et de serie par un officier de l’expédition, A Mame et C^{er} Imprimeurs-Libraires, Paris, 1886, p 93_94.

القمح والعنب وحفر الآبار في الصحراء وإنشاء مرصد وغيرها؛ وعلى الصعيد الجغرافي استطاع المجمع تقديم رسم جغرافي واضح لمصر وخرائط مفصلة لمناطقها⁽¹⁾. كما أنشئ الديوان مكتبة ذات شكل حديث ضمت الكتب التي استفد منها معهم وتلك التي جمعوها من خزائن الكتب بالقاهرة⁽²⁾، فضلا عن إنشاءه لمعملين في العلوم الطبيعية والكيمياء مزودين بأدوات وآلات حديثة⁽³⁾.

لكن أهم أثر للمجمع العلمي هو ذلك الكتاب الضخم المعنون بـ وصف مصر (*Discription de L'Egypte*)، حيث ضم الكتاب مجموعة من الأبحاث التي حول تاريخ مصر وحضارتها وجغرافيتها وإمكانياتها الزراعية والصناعية في 09 مجلدات تحوي النصوص و14 مجلدا يحوي الرسوم⁽⁴⁾. وبقدر شهرة هذا الكتاب في أنحاء أوروبا الغربية، بقدر مساهمته في إيقاظ الاهتمام بمصر من جديد بين الطبقات المتعلمة في كل أقطار غرب أوروبا تقريبا. واتجه الاهتمام بشكل رئيسي إلى آثار مصر القديمة، خاصة بعد أن تمكن العالم الفرنسي شامبليون (*Champollion*)⁽⁵⁾ من دراسة اللغة المصرية القديمة وفك رموز اللغة الهيروغليفية.

تعدّ المطبعة أيضا؛ من أهم تأثيرات الحملة الفرنسية الفكرية على مصر. حيث دخلت إليها لأول مرة مع مجيء نابليون بونابرت (*Napoleon Bonaparte*) الذي جلب معه العديد من المطابع والحروف (العربية والفرنسية واليونانية وغيرها) من باريس وروما خاصة . وقد انقسمت مطابع الحملة آنذاك إلى قسمين أحدهما فرنجي والآخر شرقي يجمعهما في البحر اسم مطبعة الجيش البحري، فإذا استقرت المطابع بالإسكندرية سنة 1798م أطلق عليها "المطبعة الشرقية والفرنسية"، وفي القاهرة سنة 1799م سميت "بالمطبعة الأهلية" وهي الوحيدة التي بقيت تخدم الحملة⁽⁶⁾.

(1) Roy, Op Cit , p 94_95 ; " *La Décade Egyptienne* ", Op cit , p 11_15.

(2) وجيه عتيق، "الحملة الفرنسية والمتغيرات التاريخية والحضارية"، مجلة المؤرخ المصري، ع 01، جامعة القاهرة، القاهرة 1988م، ص 261_260.

(3) الشلق، مرجع سابق، ص 86.

(4) وجدي رمضان، "علماء الحملة الفرنسية وموسوعة وصف مصر"، مجلة أوان، ع 05، البحرين، ماي 2004م، ص 91_111، وأنظر أيضا:

Discription de L'Egypte ou Recueil des observations et recherches qui ont été faites en Egypte , Publie les ordres de sa Magesté l'emereur Napoléon le grand ,L'imprimerie impériale ,Paris .

(5) جون فرانسوا شامبليون *Jean François Champollion* (1790_1832م): هو عالم الآثار القديمة ، فرنسي الأصل، جاء مع الحملة الفرنسية على مصر، وتمكن على إثر اكتشاف حجر الرشيد من فك رموز اللغة المصرية الهيروغليفية. للتوسع أنظر: آرثر جولد سميث، قاموس تراجم مصر الحديثة، ترجمة وتحقيق: عبد الوهاب بكر، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة 2003م، ص 355-357.

(6) إبراهيم عبده، تاريخ الطباعة والصحافة في مصر خلال الحملة الفرنسية 1798 _ 1801م، ط 2، مكتبة الآداب ، القاهرة د.ت ، ص 28.

حرص بونابرت Bonaparte على الاهتمام بتلك المطابع التي جلبها معه وخاصة المطبعة العربية؛ نظرا لأهميتها في تحقيق ما كان يرجوه منها في سياسته المرسومة إزاء المصريين. ويظهر ذلك الاهتمام جليًا من خلال وضعه لنظام دقيق ومحكم تسيير عليه تلك المطابع، إلى جانب تعيينه لمسؤولين عليها الذين يقومون بدورهم بتعيين الموظفين فيها مع تحديد رواتبهم⁽¹⁾. وبناءا على ذلك؛ تم نشر العديد من الأوامر والقرارات والجرائد من أبرزها: جريدة العشرية المصرية (Le Décade Egyptienne) وهي صحيفة سياسية تصدر كل 04 أيام في 04 صفحات، وقد صدر منها 118 عددا (1798 _ جويلية 1801م) فكانت بمثابة صحيفة شبه رسمية للحملة تنقل أوامر القادة وأخبار الفرنسيين في مصر⁽²⁾. أما صحيفة بريد مصر (Le Couruier de L'Egypte)، فكانت تصدر كل 10 أيام بحيث صدر منها 116 عددا (28 أوت 1798 _ جويلية 1801م)، وهي صحيفة علمية اقتصادية تنشر أبحاث المجمع العلمي ومناقشاته⁽³⁾.

لم يتعدى تأثير المطبعة الحملة الفرنسية خلال تواجدها بمصر انبهار المجتمع وعلى رأسهم العلماء بهذه التقنية الجديدة وما هي قادرة على إنتاجه، إلا أنّ أثرها العميق لم يظهر إلّا بعد 20 سنة من خروجها وذلك عندما أنشأ مُجدد علي باشا مطبعة بولاق وألحق بها مطابع أخرى⁽⁴⁾. مما أدى إلى طبع العديد من الكتب والمنشورات الرسمية والصحف والجرائد وغيرها. فكانت بذلك دليلا على بداية التغيير الجذري في توجهات المجتمع الذي استوعب هذه التقنية الحديثة، والتي جعلته يتطلع إلى مرحلة جديدة ملؤها التجديد الفكري، كما فتحت له المجال لقبول تقنيات غربية أخرى.

ج) التأثير السياسي والإداري

أقدم الفرنسيون خلال تواجدهم في مصر سنة 1798م على وضع مؤسسات وتنظيمات جديدة أثرت بشكل كبير على هذه الأخيرة خاصة في المراحل المتقدمة من تاريخها، ويظهر ذلك جليًا في الدواوين الثلاثة التي تم إنشاؤها والتي ضمت أعضاء فرنسيين ومصريين⁽⁵⁾. أما الأول؛ فهو الديوان العام الذي أنشئ في 04

(1) بلغ عدد الموظفين في المطبعة الفرنسية 23 موظفا، أما في المطبعة العربية فبلغ عددهم 10 موظفين للإطلاع على أسماء هؤلاء الموظفين أنظر:

R.G,Canviet, " L'imprimerie de l'expédition d'Egypte , les journaux et les proces-verbaux de l'institut (1798 _ 1801) ", Bulletin de l'institut Egyptien , 5^{em} S , T 03,Paris mars 1910 , p 04_05.

(2) "La Décade Egyptienne", Op cit , P 118 .

(3) "Le Couruier de L'Egypte", journal ,N 01 , Le 12 Fructidor , 05 année .

(4) راجع في ذلك كتاب: أبو الفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق ولحظة في تاريخ الطباعة في بلدان الشرق الأوسط، المطبعة الأميرية، القاهرة 1953م.

(5) الشلق، مرجع سابق، ص 79-84.

سبتمبر 1798م، والذي يتكون من 09 أعضاء من العلماء ومشايخ البلاد وتجارها تم اختيارهم عن طريق الانتخاب⁽¹⁾، إلى جانب نائب للرئيس وسكرتيرين مترجمين وثلاثة مراقبين ومندوبين⁽²⁾، ليتابعا المناقشات ويدونا أسماء الأعضاء البارزين بنفوذهم وكفائتهم. ويتم أخذ رأي هذا الديوان في شأن دواوين الأقاليم، وفي النظام الذي يوضع للقضاء المدني والجنائي والتشريعات التي تكفل ضبط الموارث وإزالة الشكاوى من النظام القائم، فضلا عن الإصلاحات والمقترحات التي يراها لإثبات ملكية العقارات وفرض الضرائب عليها⁽³⁾.

أما الثاني؛ فيتمثل في ديوان القاهرة الذي أنشئ في 25 جويلية 1798م، وهو يتكون من رئيس له وسكرتير فضلا عن اثنين من الكتبة والمترجمين. ومن المهام الموكلة للديوان السلطة المدنية، بحيث يقوم بتعيين اثنين من رؤساء الجند لإدارة البوليس، وتشكيل لجنة لمراقبة الأسواق وتموين المدينة، ولجنة مثلها للإشراف على عمليات دفن الموتى. وتقرر أن يجتمع أعضاء الديوان يوميا منذ الظهيرة على أن يظل به ثلاثة أعضاء على الدوام، وأن يقوم على بابه لحراسته جنديان. وبالنسبة للديوان الثالث؛ فهو يخص الأقاليم، وقد تم إنشاؤه في 27 جويلية 1798م في مديريات مصر، ويتألف كل ديوان من 07 أعضاء يسهرون على مصالح المديرية، ويبحثوا في الشكاوى التي تصل إليهم. كما يعملون على منع اعتداء القرى على بعضهم البعض، وكذلك مراقبة الأشخاص ذوي السيرة السيئة ومعاقبتهم، مستعينين في ذلك بالقوات الفرنسية وإرشاد المصريين⁽⁴⁾.

لم يكن الهدف من ضم الفرنسيين لأعيان مصر إلى الدواوين، تدريبهم على الحكم الذاتي وتعويدهم على نظم المجالس الشورية في الحكم كما ادعى نابليون في البيان، الذي أعلنه عند إصداره لأوامر إنشاء الديوان العام⁽⁵⁾، ذلك لأن السلطة الفعلية كانت في أيدي الفرنسيين إلى أقصى حد. والغاية الحقيقية من وراء ذلك؛ إنما هي الاستعانة بأعضائها من علماء ومشايخ اعتمادا على مكانتهم في إخضاع البلاد وتهدئتها وإيجاد وسيلة اتصال بين الحكام والمحكومين. ولكن رغم ذلك؛ إلا أن هذه الدواوين قد أطلعت المصريين على نماذج جديدة

(1) الجبرتي، مصدر سابق، ج 03، ص 16.

(2) المندوبان هما: غاسبار مونج Gaspard Monge (1746-1818 م) و كلود لوي برتوليه Claude Louis Berthollet (1748-

1822م)، للتوسع حول هذين الشخصيتين أنظر : الموسوعة العربية الميسرة، مج 6، ط 1، المكتبة العصرية، بيروت 2010م، ص 664، 3299.

(3) لم يعقد الديوان اجتماعا إلا مرة واحدة خلال تواجد الحملة في مصر وذلك يوم 5 أكتوبر 1798م، وتم فضه من بعد كمعاقبة لأعضائه على

احتجاجه عن الضرائب التي أعلنها نابليون بوناپرت، أنظر : الشلق، مرجع سابق، ص 84.

(4) المرجع نفسه، ص 81.

(5) المرجع نفسه.

للهيئات السياسية والمجالس الشورية ورسخت مبدأ الانتخاب⁽¹⁾. كما ساهمت في إدراكهم لمعنى الديمقراطية والنظام الشوري، فعارضوا الحكم الاستبدادي الذي عرفوه سابقا في عهد المماليك، واختاروا بأنفسهم ولأول مرة _ بعد جلاء الفرنسيين _ حاكما لهم والمتمثل في مُجد علي باشا.

تجدر الإشارة إلى أنّ تلك الدواوين لم تكن الوسيلة الوحيدة التي اعتمد عليها نابليون بونابرت (*Napoleon Bonaparte*) في استمالة المصريين ومنه ضمان السيطرة على البلاد المصرية، بل اعتمد أسلوبا جديدا قائما على المودة والمهادنة والمزاوغة. بالإضافة إلى تقيّبه من كبار العلماء ومشايخ الأزهر؛ لما لهم من أثر كبير في توجيه الرأي المصري. إلى جانب إدعائه بالإسلام، حيث أطلق على نفسه "علي نابليون بونابرت"، وسعى إلى إقناع المصريين باحترامه للدين الإسلامي وتبجيله للرسول واحترامه للقرآن الكريم ومبادئه إلى جانب عاداتهم وتقاليدهم. كما راح يتعهدهم ببناء المساجد ويسعى جاهدا لإدخال جيشه في الإسلام وهذا ما عرّف بـ "السياسة الإسلامية لنابليون بونابرت"⁽²⁾.

د. التأثير الاجتماعي والاقتصادي

كان للحملة الفرنسية تأثيرات اجتماعية في الوسط المصري، ويتجلى ذلك فيما أحدثته الفرنسيون في مصر من وسائل ترفيهية حديثة كان المصريون يجهلونّها كالملاهي والمقاهي والمطاعم وأكشاك الموسيقى والمسارح. حيث أصبحت هناك قاعات للعب البلياردو وللعب الورق، وخصصت قاعات للعروض الموسيقية وأخرى للعروض المسرحية وغيرها. كما أوجد الفرنسيون المراكز والتدابير الصحية من مستشفيات _ وإن كانت محدودة _ وأساليب علاج ورعاية حديثة إلى جانب المعازل الصحية في ثغور البلاد ومدخلها، ومنع دفن الموتى بالمدفن الملاصقة لبيوت السكن أو أن يحدث الدفن بالقرب من سطح الأرض دون حفر قبر عميق⁽³⁾.

(1) عتيق، مرجع سابق، ص 231_235.

(2) انتهج نابليون بونابرت هذه السياسة بعد أن أمعن النظر في تلك التحليلات التي قدّمها بعض الرحالة والقناصل الذين زاروا مصر خلال القرن 18م، وبعد مناقشته لها مع مستشاريه محاولا دمج أفكار الثورة الفرنسية مع السياسة الإسلامية. ولعلّ أبرز تحليل هو ذلك الذي قدّمه الرحالة فولني منذ 1788م والذي مفاده أنّ السيطرة التامة على مصر تتطلب خوض ثلاثة حروب: الأولى ضد إنجلترا والثانية ضد الباب العالي، أما الثالثة فتتمثل في الحرب ضد المسلمين وهي الأصعب في نظره. لذلك كان لزاما على نابليون أن يدعي إسلامه فكانت هذه السياسة وسيلة من وسائل الإخضاع المعتمدة من قبل السلطة الفرنسية، للتوسع أكثر في السياسة الإسلامية لنابليون أنظر:

François Charles Roux, "La politique musulmane de Bonaparte", Revue des Etudes Napoléoniennes les origines de l'Europe nouvelle, Année 14, T 24, Paris Janvier-Juin, 1925, p p 23 _ 47.

(3) مُجد سعيد العشماوي، مصر والحملة الفرنسية، ه.م.ع.ك، القاهرة 1999م، ص 57، 61.

زيادة على ذلك انتشرت بعض العادات الأوروبية _ الفرنسية خاصة _ في الوسط المصري، سيما فيما يتعلق بالملبس والمأكّل والمشرب. وتجدد الإشارة؛ إلى أنّ الصورة الجديدة التي خلقتها الحملة الفرنسية عن المرأة الأوروبية عامة والفرنسية على وجه الخصوص وما تتمتع به من حرية واستقلال فرديين⁽¹⁾. ونتيجة لاختلاط المصريّات بالفرنسيّات صرن يردن إتباعهن في التأنق في المظهر من جهة، وفي الحصول على حريتهن في الخروج والتعبير عن ما يردن من جهة أخرى، ومنهم من اخترن الزواج من ضباط وجنود الحملة الفرنسية على أساس أنّ هؤلاء سيضمنون لهن حياة الفرنسيّات⁽²⁾.

ليس هذا وحسب؛ بل جعلت تجربة الاحتلال والمقاومة المرأة تسير جنباً إلى جنب الرجل، ولم تعد كما كانت في البداية مجرد عرض يمكن أن ينتهك ولذا عليه الاستتار في البيت. ففي القاهرة كان موقفها واضحاً اتجاه المحتل، حيث قمن بالمشاركة الفعلية في المقاومة بصب الزيت المغلي فوق رؤوس جنود الحملة إلى جانب الاحتجاج⁽³⁾. أضف إلى ذلك؛ بعض الأوامر والقوانين الجديدة التي تخص العلاقات الاجتماعية كضبط عقود الزواج وإثباتها في دفاتر رسمية وقيد أسماء المواليد والوفيات وقيد المسافرين والغرباء بإقرار المرور.

شمل تأثير الحملة الفرنسية التنظيمات الاقتصادية، ولعلّ أبرزها إنشاء مصلحة تسجيل وتوثيق المعاملات. حيث عمد الفرنسيون إلى إصدار بعض القوانين التي تنظم المعاملات التجارية. ففي سبتمبر 1798م مثلاً أصدر نابليون قراره بإنشاء مكتب التسجيل والتوثيق في الأقاليم المصرية، يكون مهمته تسجيل مختلف عقود البيع ونقل الملكية والمبادلات التجارية والهبات الإدارية من قبل الإدارة مقابل رسوم محددة. ومن الإجراءات أيضاً؛ إنشاء المحاكم التجارية في القاهرة للفصل في المنازعات التي تنشأ بين التجار. كما تم إنشاء دار للضيافة في القاهرة يأوي إليها التجار الذين تضطروهم تجارتهم إلى البقاء في المدينة. وما يعكس اهتمام الحملة بالتجارة في مصر، هو إنشاء الديوان الكبير من أعضاء يعمل معظمهم بمختلف أنواع النشاط التجاري⁽⁴⁾. بالإضافة إلى ما أقامه الفرنسيون من المصانع الحربية والمدنية ومن أهم المصنوعات صناعة النسيج والجلود والورق والبارود والأسلحة وصناعة الآلات والأدوات الميكانيكية والآلات الدقيقة⁽⁵⁾.

(1) الجبرتي، مصدر سابق، ج 03، ص 262_263.

(2) عتيق، مرجع سابق، ص 248_249.

(3) حلمي النميم، "المرأة المصرية والحملة الفرنسية ثورة النساء قبل ثورة القاهرة"، مجلة الهلال، ع 05، القاهرة 1993م، ص 15 _ 21.

(4) المرجع نفسه، ص 242_243.

(5) الشلق، مرجع سابق، ص 116_117.

مجمل القول؛ فإن اعترف الباحث بعمق تأثير الحملة الفرنسية الحضاري على مصر، فإنه يعتقد بأن تأثيراتها لم تتعدى في بادئ الأمر حدود الصدمة المقرونة بالدهشة والذهول من عتاد العدو العسكري، والانبهار بحداثة وسائله العلمية وآلاته التقنية الجديدة من جهة، والشعور بمرارة ما تعانيه مصر من تدهور وانحطاط من جهة أخرى. أضف إلى ذلك؛ النظرة العدائية للدخيل الجديد الذي نفذ إليهم دون سابق إنذار.

زيادة على ذلك؛ لم تكن مصر في معزل تام عن تلك التنظيمات التي أحدثتها الحملة الفرنسية، وبالتالي لا يمكن الإنكار بأن هذه الأخيرة كانت بمثابة اللبنة الأولى التي أتاحت الفرصة لرجال السياسة في إحداث تغييرات جذرية في مصر خلال القرن 19م خاصة محمد علي باشا الذي سعى إلى بناء دولة حديثة، وكامتداد لها التجربة التحديثية في عهد الخديوي إسماعيل⁽¹⁾ التي ساهمت بدورها في تعميق الأفكار والمبادئ الأوروبية.

2. أثر البعثات المصرية والتونسية إلى أوروبا

تشكل البعثات على مدى الأحقاب والأجيال المرآة العاكسة لمستوى العلاقات بين الشعوب والدول، فهي أحد أهم الوسائل التي تساهم في نقل التراث الفكري من مكان إلى آخر. ولما كان القرن 19م، وبعد أن اتجهت أنظار العرب المسلمين نحو البلاد الأوروبية بعد تقدمها خصوصا في المجال العلمي، عرفت البعثات العربية الإسلامية نشاطا واسعا لاسيما المصرية منها وبدرجة أقل التونسية. إذ تم إيفاد العديد من الطلبة المصريين والتونسيين إلى أوروبا، لينهلوا من معارفها وعلومها، وينقلوا خبرة علمائها ومهندسيها وضباطها العسكريين، وترجمة العديد من المؤلفات العلمية والأدبية الأجنبية إلى اللغة العربية⁽²⁾. الأمر الذي أدى إلى الانفتاح على حضارة الغرب، ومنه نقل مصر وتونس خاصة والعالم الإسلامي عامة من مرحلة التخلف والركود إلى مرحلة التقدم العصرية.

أ) البعثات المصرية إلى أوروبا

تعدّ فترة حكم محمد علي (1805_1848م) من أهم الفترات التي شهدت بعثات علمية مصرية إلى أوروبا، فقد أوفد إليها العديد من الطلبة لدراسة أساسيات العلوم الغربية، بعد إدراكه لأهمية هذه الأخيرة في إقامة دولة

(1) الخديوي إسماعيل (1830_1895م): حفيد محمد علي باشا، تلقى تعليما حديثا في المدارس العليا بباريس، عرّف بحبه لباريس ومظاهر الحياة فيها. أجرى العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية أثناء حكمه لمصر. للتوسع أنظر: التحديث في عهد الخديوي إسماعيل، الفصل الثاني، ص 146_160.

(2) يونان لبيب رزق وآخرون، تحديث مصر في عصر محمد علي، تقديم: إسماعيل سراج الدين، مكتبة الإسكندرية، الاسكندرية 2007م، ص 81.

حديثه⁽¹⁾. وفي بادئ الأمر؛ عمل على أن تكون البعثات الأداة الرئيسية لسد حاجيات الجيش. حيث نظر إليها - منذ نشأتها - كجزء لا يتجزأ من تحديث الجهاز العسكري، وعلى المدى الطويل كان ينتظر من الطلاب المبعوثين أن يمدوا مصر بالعلوم الحربية والبحرية الكفيلة ببناء قوة عسكرية حديثة. ولكن بانتشار المدارس المصرية الحديثة في ظل اهتمامه بالحركة التعليمية، ظهرت الحاجة إلى ترجمة النصوص والدروس الأوروبية⁽²⁾. مما أدى إلى ضرورة توسيع دائرة مهمة البعثات لتشمل تحصيل مختلف العلوم والمعارف.

وبناء على ذلك؛ فإنّ الهدف الذي سعى مُجدّ علي لتحقيقه في ظل سعيه لتحديث مصر يكمن في تكوين جيل من المعلمين والصناع والأطباء والضباط ورجال الإدارة، وإشراكهم في أجهزة الدولة الإدارية والعسكرية والتعليمية والاقتصادية بغية الاستغناء عن المؤطرين الأجانب. بالإضافة إلى بناء أداة صالحة لنقل علوم الغرب من خلال ترجمة الكتب العلمية واللوائح والقوانين المنظمة لمؤسسات الدولة الحديثة، ومنه تدارك الهوة التي باتت تفصل البلاد المصرية عن أوروبا.

انطلاقاً من ذلك؛ أوفد مُجدّ علي أولى البعثات العلمية في الفترة الممتدة ما بين (1809_1818م) إلى إيطاليا⁽³⁾ ثم إلى فرنسا⁽⁴⁾ لدراسة الفنون العسكرية وبناء السفن والطباعة وتعلم الهندسة. ففي سنة 1809م تم إرسال أول مبعوث مصري إلى المدن الإيطالية يدعى عثمان نور الدين أفندي⁽⁵⁾ للتخصص في العلوم الحربية

(1) مُجدّ فؤاد شكري وآخرون، بناء دولة مصر مُجدّ علي (السياسة الداخلية) ، ط 1، دار الفكر العربي، بيروت 1948م، ص 100_103.

(2) عمد مُجدّ علي إلى الاستعانة بالأجانب لتعليم الطلبة في المدارس الحديثة التي أنشأها، ولكن مشكلة اللغة حالت دون التواصل الجيد بين المدرسين الأوروبيين والطلاب، لذلك فكر مُجدّ علي في إرسال الطلبة إلى أوروبا ليحلوا محل الأجانب أنظر: رزق وآخرون، مرجع سابق، ص 81.

(3) من الأسباب التي أدت إلى اختيار إيطاليا كأول وجهة للبعثات العلمية هي أنّ العديد من المصريين كانوا يجيدون اللغة الإيطالية نتيجة لاحتكاكهم بالجالية الإيطالية المنتشرة بكثرة في مصر. أنظر: عبد الحكيم عبد الغني قاسم، تاريخ البعثات العلمية المصرية إلى أوروبا في عصر مُجدّ علي، مكتبة مدبولي، القاهرة 2010م، ص 12.

(4) تم تغيير وجهة البعثات العلمية من إيطاليا إلى فرنسا بعد اقتناع مُجدّ علي بأهمية هذه البعثات تحت تأثير كل من القنصل الفرنسي في مصر برناردينو دروفيتي Bernardino Drovetti والعالم الفرنسي Edme François Jomard. للتوسع أنظر:

Catherine Chodefaut, " Edme-François Jomard (1777-1862) et la mission égyptienne dans la première moitié du XIX siècle " ,Documents pour l'histoire du français langue étrangère ou seconde, v 49, Paris 2012, p 01_ 12..

(5) عثمان نور الدين أفندي (ت 1834م): أول من أرسلهم مُجدّ علي إلى أوروبا لدراسة العلوم الحربية والبحرية وبالتحديد إلى إحدى المدن الإيطالية بيزا Pisa و ليفورنو Livorno ، وقد دامت بعثته مدة 09 سنوات منذ 1809م إلى 1818م، 07 سنوات في إيطاليا وعامين في فرنسا. لما عاد إلى مصر تقلّد عدّة مناصب منها: مدرس اللغة الفرنسية، مديراً لمدرسة بولاق ومكتبتها، رئيساً للعمارة البحرية المصرية عام 1828م. للتوسع أنظر: قاسم، المرجع السابق، ص 115_117.

والبحرية، وبعد عودته إلى مصر تولى العديد من الوظائف في الدولة المصرية كإدارة بعض المدارس وتدريس اللغة الفرنسية ورئاسة العمارة البحرية المصرية، فكان بذلك عوناً أساسياً في إمداد أجهزة الدولة بالخبرات والمؤهلات العلمية التي اكتسبها أثناء تواجده في المدن الإيطالية ومنه المساهمة في بناء الدولة المصرية الحديثة. ونفس الحال بالنسبة إلى **نقولا مسابكي**⁽¹⁾ الذي تم إيفاده إلى إيطاليا سنة 1813م لتعلم فن سبك حروف الطباعة، وبعد عودته إلى مصر ساهم في تأسيس أول مطبعة عربية في مصر سنة 1821م، وتولى إدارتها والتدريس بها في نفس الوقت. وفي سنة 1818م تم إرسال 28 طالباً⁽²⁾ إلى فرنسا للتخصص في العلوم العسكرية.

ورغم أهمية الجهود التي قام بها المبعوثون خلال تلك السنوات، إلا أنها لم تكن كافية لتلبية احتياجات مصر لأن أغلبها فردية أكثر منها جماعية. لذلك تم إيفاد أكبر وأهم بعثة في سنة 1826م إلى فرنسا، والتي قدر عدد أعضائها بـ 44 طالباً⁽³⁾ اختلفت أصولهم وأعمارهم وتنوعت تخصصاتهم. توجهوا إلى فرنسا برئاسة ثلاثة من أكابر ديوان محمد علي إلى جانب إمام للبعثة⁽⁴⁾، كما انتظموا طيلة تواجدهم في باريس⁽⁵⁾ في سلك المدارس الفرنسية يتلقون العلوم والفنون بإشراف آدم فرانسوا جومار (*Edme François Jomard*)⁽⁶⁾، إذ تلقوا على يده نظاماً دراسياً محكماً وصارماً⁽⁷⁾ يقوم على أساس مرحلتين.

(1) **نقولا مسابكي** (ت 1831 م): أرسل إلى ميلان الإيطالية *Milano* عام 1813م، لتعلم فن سبك الحروف ودراسة فن الطباعة، فأقام فيها مدة أربع سنوات، وعاد إلى مصر أين تولى إدارة المطبعة ببولاق عام 1821م، وبقي مديراً لها إلى غاية وفاته. أنظر: عمر طوسون، **البعثات العلمية في عهد محمد علي ثم في عهدي عباس الأول وسعيد**، مطبعة صلاح الدين، الإسكندرية 2002م، ص 10.

(2) لم يعرف من أسماء هؤلاء الطلبة إلا عثمان نور الدين أفندي وهو أول طالب يرسل إلى فرنسا، أنظر: المرجع نفسه، ص 11.

(3) أنظر أسماء هؤلاء المبعوثين وأعمارهم وأصولهم وتخصصاتهم، قائمة الجداول، الملحق رقم 01.

(4) الرؤساء هم: عبدي أفندي المهردار، مصطفى مختار الدويدار، حسن أفندي الأسكندراني. أما إمام البعثة فهو رفاعة رافع الطهطاوي، أنظر: رفاعة رافع الطهطاوي، **تخليص الإبريز في تلخيص باريز**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة 2012م، ص 31_32.

(5) استأجر جومار خصيصة للبعثة عمارة رقم 56 في شارع فروجيرارد *vraugirard* بباريس ليكون مقراً لإقامتهم وتدريسهم، أنظر:

Jacque Tagher, "Les Locaux qui abitérent La première mission scolaire à Paris existent encore", Cahier d'histoire Egyptienne, S 02, n 2_3, 1950, p 333_336.

(6) **آدم فرانسوا جومار** (*Edme François Jomard* 1862_1877م): مهندس وجغرافي وأثري فرنسي، وهو أحد أعضاء لجنة العلوم والفنون التي كانت ضمن الحملة الفرنسية على مصر، كما حرر كتاب وصف مصر *Description de L'Egypte*. وأشرف على البعثة العلمية المصرية إلى فرنسا سنة 1826م خاصة، وعلى البعثات المصرية الأخرى عامة. أنظر: *Chodefaud, Op cit, p 01_12*.

(7) الطهطاوي، المصدر السابق، ص 217.

أما المرحلة الأولى؛ فتتضمن تدريبات متواصلة من الصباح إلى المساء تشتمل على دراسة اللغة الفرنسية ويتخللها مواد أخرى كالحساب والتاريخ والجغرافيا، ولا يسمح لهم بأخذ استراحة إلا في فترة الغداء القصيرة، فضلا عن 14 مادة تضبط واجبات وحقوق الطلاب⁽¹⁾. وللإشارة فإنّ في هذه المرحلة كان يتم فيها التواصل بين الاساتذة والطلاب عن طريق المترجمين الذين استعان بهم جومار (Jomard)⁽²⁾.

أما المرحلة الثانية؛ فتم فيها توزيع أعضاء البعثة المتفوقين على مدارس خاصة لتلقي الدروس المتخصصة على يد خيرة الأساتذة والمدرسين⁽³⁾. إذ تم تقسيمهم إلى 15 مجموعة كل واحدة ومجال تخصصها⁽⁴⁾، فمنها من درست النظم الحربية والحقوق والبحرية والكيمياء والهندسة والطب والزراعة، ومنها من تعلّمت فن الصباغة وصنع الزجاج والإسمنت والسكر، ومنها من واصلت دراستها في اللغة الفرنسية والتاريخ والجغرافيا.

وللإشارة فإنّ في إطار هذه المنظومة التعليمية خضع المبعوثون لامتحانات عامة وأخرى خاصة⁽⁵⁾، فأما الأولى فكانت في نهاية السنة الدراسية بحضور نفر من أعضاء الهيئات العلمية والقادة وذوي المقامات الرفيعة كالقضاة وأعضاء المجمع العلمي الفرنسي، فضلا عن علماء الحملة الفرنسية على مصر⁽⁶⁾، وقد تم منح الطلبة المتفوقين مكافآت وجوائز قيمة. أما الثانية؛ فكانت تجرى كل أسبوع أو شهر، حيث يمتحن فيها المعلم طلبته وفقا لبرنامجهم، ويمنح للمتفوقين مكافآت تتضمن القيام بنزهات أيام عطلة الأسبوع، وزيارة بعض معالم باريس في يوم الخميس⁽⁷⁾. الأمر الذي أدى إلى اكتشافهم لأوجه الحياة الفرنسية، حيث تعرّفوا للمرة الأولى على العادات والعادات والتقاليد الغربية وانبهروا بالبنائات الضخمة وأعجبوا بالمحلات والمقاهي والمتنزهات وغيرها.

(1) أنظر قوانين البعثة: الطهطاوي، المرجع السابق، ص 149.

(2) الان سيلفيرا، " أول بعثة تعليمية مصرية إلى فرنسا في عهد محمد علي"، ترجمة: خلود سعيد، مجلة ذاكرة مصر المعاصرة، ع 22، مكتبة الاسكندرية، الاسكندرية جويلية 2015 م، ص 78_97.

(3) نذكر من هؤلاء: Lacour مدرس العلوم العسكرية، مكارل Macarel مدرس القانون الإداري، أوليفيه Olivier أستاذ الهندسة وعلم المدفعية، جوتيه دي كوبري Gauthier de Claubry مدرس الكيمياء، أنظر :

Edme François Jomard , " Ecole égyptienne de Paris", Journal Asiatique ou Recueil De Mémoires D'extraits et de Notices , La Société Asiatique ,Tome 02 ,L'imprimerie Royale, Paris , 1828, p 105_107.

(4) سيلفيرا، المرجع السابق، ص 94.

(5) راجع تفاصيل هذه الامتحانات: الطهطاوي، المصدر السابق، ص 223 _ 227. وأنظر أيضا : Ibid ; p 97_ 102

(6) Ibid, p 97.

(7) سيلفيرا، المرجع السابق، ص 87.

نتيجة لهذا الاحتكاك المباشر بين المبعوثين المصريين والفرنسيين، شهدت مصر بعد عودة أولئك المبعوثين نشاطا علميا وفكريا من قبلهم. حيث ساهم كل واحد منهم في نقل تجاربه الخاصة في فرنسا وتدوين انطباعاته حول الحضارة الفرنسية، منبها إلى ضرورة الاقتداء بهذه الأخيرة من أجل تجاوز وضعية الانحطاط والتخلف الذي أصاب بلادهم والعالم الاسلامي.

يعدّ رفاعة رافع الطهطاوي أبرز أولئك المبعوثين الذين انبهروا بالتقدم الأوروبي عامة والفرنسي بشكل خاص، إذ لخص كل ما شاهده وعرفه عن أوروبا وأنظمتها ومؤسساتها المتقدمة في ثلاث كتب ظهر الأول بعنوان **تخليص الإبريز في تلخيص باريز**⁽¹⁾، حيث نقل فيه تجربته التي عايشها في فرنسا أثناء تواجده بها. كما رصد فيه الهوة الشاسعة بين الغرب والعالم الإسلامي على مستوى التقدم والحضارة من خلال وصفه للإنجازات الحضارية الفرنسية، وعادات وتقاليده أهل باريس في المأكل والمشرب والملبس. الأمر الذي جعل أحد المؤرخين يعتبر هذا الكتاب (أول رحلة تأمل فيها صاحبها في وعي عميق ومن موقع المحب الناقد، حضارة الغرب الحديثة ممثلة في حضارة الفرنسيين، ومنه توعية المتلقي بنوعية ذلك المكتشف الجديد)⁽²⁾.

أما الكتابان الآخران فتمثلا في **مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية**⁽³⁾ و**المرشد الأمين** **الأمين للبنات والبنين**⁽⁴⁾، وهما كتابان تعليميان قدّم الطهطاوي من خلالهما رؤية واضحة للطريق الذي ينبغي لمصر أن تسلكه في مجال التعليم وتسير فيه، و دعا من خلاله أيضا إلى ضرورة تعليم المرأة تماما مثل الرجل، وهذا ما لم يكن موضع نقاش على الساحة الفكرية المصرية آنفا.

لم يقتصر أثر الطهطاوي بعد عودته من البعثة في مجال التأليف وحسب؛ بل تعدّاها إلى نقل العلوم والمعارف الأوروبية من أجل استخدامها في المدارس الحديثة في مصر، وذلك بترجمته لحوالي 12 كتابا أجنبية إلى

(1) كتب الطهطاوي تخليص الإبريز في باريس بعد أن تقدم به إلى لجنة الامتحان في 1830م، ثم أضاف إليه فصولا بعد عودته إلى مصر، وطبعه في حياته طبعتين الأولى سنة 1834 م والثانية سنة 1849م، ثم طبع بعد وفاته طبعة ثالثة سنة 1905م، أنظر: عمارة، مرجع سابق، ص 120.

(2) المرجع نفسه، ص 141 _ 142 .

(3) رفاعة رافع الطهطاوي، **مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية**، تقديم: عبده ابراهيم علي، دار الكتاب المصري _ دار الكتاب اللبناني، القاهرة _ بيروت 2012م.

(4) رفاعة رافع الطهطاوي، **المرشد الأمين للبنات والبنين**، تقديم: منى أحمد أبو زيد، دار الكتب المصرية _ دار الكتاب اللبناني، القاهرة _ بيروت 2012م.

اللغة العربية⁽¹⁾. كما ساهم في تأسيس مدرس الألسن سنة 1836م لتوفير جيل من المترجمين المحترفين. أضاف إلى ذلك؛ إشرافه على العديد من الصحف والمجلات مثل صحيفة الوقائع المصرية فيما بين (1841_1850م)، ومجلة روضة المدارس بين (1871_1873م).

زيادة على ما سبق؛ ساهم العديد أعضاء بعثة 1826م إلى فرنسا بعودتهم في تنشيط حركة الترجمة، مثل إبراهيم النبراوي الذي ترجم "نبذة في الفلسفة" و"نبذة في أصول الطبيعة والتشريح العام"، وعيسى النحراوي الذي ترجم "كتاب التشريح العام" وغيرهم⁽²⁾. كما ساهم البعض الآخر في إمداد أجهزة الدولة بخبراتهم ومؤهلاتهم العلمية التي اكتسبوها أثناء تواجدهم في فرنسا، حيث تم تعيينهم في المدارس الحديثة التي أسست في إطار البرنامج التحديثي وألحقوا كموظفين بالحكومة المصرية.

ومن لهم باع في هذا المجال مصطفى مختار الدويدار (ت 1839م) الذي تولى وزارة الديوان الحربي، وأول وزير لوزارة المعارف العمومية، كما كان عضوا في المجلس الأعلى الحكومي⁽³⁾. بالإضافة إلى اسطفان أفندي (ت 1859م) الذي تولى إدارة المدرسة المصرية الحربية في باريس سنة 1844م، كما عين ناظرا للخارجية سنة 1850م⁽⁴⁾. أضاف إلى ذلك؛ محمد مظهر أفندي الذي تولى وظائف هندسية متنوعة، وبعدها أسند إليه بناء منارة الإسكندرية شبه جزيرة رأس التين، ثم قام بتصميم وبناء حوض بناء السفن الحربية للأسطول المصري في الإسكندرية كما شارك في بناء القناطر الخيرية وغيرها⁽⁵⁾.

زيادة على ذلك؛ فتحت بعثة 1826م المجال أمام تزايد البعثات المصرية إلى أوروبا. ففي الفترة الممتدة ما بين 1828م و1833م تم إيفاد 07 بعثات منها 05 إلى فرنسا وواحدة إلى النمسا وواحدة إلى إنجلترا⁽⁶⁾. ورغم انقطاع هذه البعثات ما بين (1833_1843م) نتيجة للعدوان الأوروبي ضد محمد علي ومشروعاته وطموحاته، إلا أنها عادت إلى نشاطها سنة 1844م. حيث أرسل محمد علي أكبر البعثات عددا إلى فرنسا، حيث بلغ عدد

(1) قاسم، مرجع سابق، ص 347_348.

(2) أنظر أشهر المترجمين، قائمة الجداول، الملحق رقم 05 و 06.

(3) قاسم، المرجع السابق، ص 125.

(4) طوسون، مرجع سابق، ص 39.

(5) قاسم، المرجع السابق، ص 119_121.

(6) راجع أسماء الطلاب المبعوثين: المرجع نفسه، ص 143_148.

طالبا 80 طالبا⁽¹⁾، تم اختيارهم عن طريق رئيس أركان الحرب بالجيش المصري جوزيف أنثيلم سيف (Joseph Anthelme Séve)⁽²⁾، ومن نوابغ طلبة ومعلمي المدارس المصرية الحديثة، بالإضافة إلى أنجال وأحفاد مُجد علي الأربعة لذلك سميت "ببعثة الأنجال"⁽³⁾.

لم يكتف مُجد علي بهذه البعثات وفقط بل تعداها إلى 04 بعثات أخرى لكنها أقل شأنًا من الأولى، حيث أرسل ثلاثة مبعوثين إلى النمسا في 1845م⁽⁴⁾ لدراسة بالكيمياء الصناعية وطب العيون، و05 مبعوثين إلى فرنسا سنة 1847م، لتعلم الحقوق والوكالة في الدعاوى، و21 مبعوثًا إلى إنجلترا في نفس السنة⁽⁵⁾ لإتقان بناء السفن. أما البعثة الأخيرة؛ فبعض أعضائها ذهبوا إلى فرنسا والبعض الآخر إلى إنجلترا وذلك في سنة 1848م (25 مبعوثًا)⁽⁶⁾، تم اختيارهم من المدارس المصرية الحديثة وذلك للتخصص في الميكانيكا.

إنّ الجدير بالذكر؛ أنّ مُجد علي بذل جهودا مضيئة لإنجاح البعثات العلمية التي أوفدها إلى أوروبا منذ توليه حكم مصر، ويظهر ذلك جليًا من خلال حسن اختياره للمبعوثين وفراصة انتقائه لمن هم جديرون بالثقة والإخلاص، وفي نفس الوقت لهم الاستعداد التام ليغرفوا من العلوم والمعارف الأوروبية⁽⁷⁾، فضلا عن ترشيحه لمن هم في سن الشباب الذين لا تتعدى أعمارهم 37 سنة، إذ يسهل عليهم التعلّم دون ملل وكلّ. وعلى هذا

(1) أنظر أسماء هؤلاء المبعوثين، قائمة الجداول، الملحق رقم 02.

(2) جوزيف أنثيلم سيف Joseph Anthelme Séve (1788-1860م): ضابط فرنسي، جاء مع الحملة الفرنسية إلى مصر وبقي فيها بعد أن اعتنق الإسلام، فأصبح يعرف بسليمان باشا الفرنساوي. عيّن كمستشار عسكري للجيش المصري في عهد مُجد علي باشا، أين عهدت إليه مهمة تكوين النواة الأولى من الضباط الذين سوف يساعده على تدريب الجنود المصريين. للتوسع أنظر: أنطوان برانيلمي كلوت بك، *لحة عامة إلى مصر*، ترجمة وتحرير: مُجد مسعود، تقديم: أحمد زكرياء الشلق، دار الكتب والوثائق القومية 2011م، ص 497-498، وأنظر أيضا:

Aimé Vingiriner, *Soliman-Pacha colonel Séve généralissime des armées égyptiennes ou histoire des guerres de l'égypte de 1820 a 1860*, librairie de firmix didot, 1886.

(3) ضمت بعثة الأنجال أربعة من الأمراء اثنان من أبناء مُجد علي وهم: الأمير مُجد عبد الحليم و الأمير حسين (فارق الحياة أثناء تواجده بباريس ولم يكمل تعليمه)، واثنان من أحفاده وهم: الأمير إسماعيل (الخدوي إسماعيل)، والأمير أحمد بك، أنظر:

Yacoub Artin Pasha ; *Instruction Publique en Egypte* , Ernest Leroux, Paris, p 85 .

(4) أنظر أسماء هؤلاء المبعوثين: قاسم، مرجع سابق، ص 330.

(5) لم يتم العثور على أسماء هؤلاء المبعوثين .

(6) أنظر أسماء هؤلاء المبعوثين قاسم، المرجع السابق، ص 331_332.

(7) أحمد عطية الله، "فراصة مُجد علي في اختيار أعضاء بعثاته"، م.هـ، ع 06، القاهرة أبريل 1937م، ص 289_291.

الأساس اختيار أفراد من الموظفين في الدولة، ومن المتخرجين من جامع الأزهر، ومن أصول مختلفة سواء أكانوا مصريين أو أتراك أو مماليك أو أرمن⁽¹⁾.

زيادة على ذلك؛ حرص محمد علي على تهيئة الظروف للبعثات. إذ عيّن على رأس كل بعثة رؤساء من حكومته من أجل الإشراف على شؤونها المالية والإدارية وإعداد تقارير حولها⁽²⁾. كما كُرس أموالاً طائلة على البعثة وأعضائها، حيث خصص لكل واحد منهم قدراً معيناً من المال حسب فترة بعثته⁽³⁾. فضلاً عن التخطيط لتسيير البعثة ومتابعته لأداء ونتائج المبعوثين؛ وذلك من خلال الرسائل التي مَرَّج فيها بين تشجيعه للطلبة بتحصيل مختلف العلوم والمعارف وعدم الاكتفاء بالحصول على الشهادة من جهة، وتوبيخه للمتهاونين في تعليمهم من جهة أخرى⁽⁴⁾.

ليس هذا وحسب؛ بل أنشأ محمد علي مدرسة حربية بباريس لتعليم أعضاء البعثة، وجعلها تحت رئاسة وزير الحربية الفرنسية الذي عيّن بدوره ناظرها وأساتذتها، ووضع لهذه المدرسة نظام داخلي محكم وبرنامج صارم⁽⁵⁾. كما حددت لأعضاء البعثة امتحانات كل 03 أشهر تحضرها اللجنة التنظيمية، على أن يمنح في نهاية العام الدراسي المتفوقون رتب عسكرية ومكافآت⁽⁶⁾.

لكن بالرغم من تلك الجهود التي بذلها محمد علي باشا في إيفاد البعثات العلمية إلى أوروبا، إلا أنّ خلفائه لم يولوا اهتماماً بالغاً لهذه البعثات نتيجة لعدم ميلهم للتحديث وللاقتباس من الغرب الأوروبي، فظلت تلك البعثات محدودة وضيقة الأفق. فعباس حلمي الأول⁽⁷⁾ لم يرسل سوى 41 طالباً⁽⁸⁾ عبر 06 بعثات اثنان منها إلى النمسا سنة 1849م و1851م، واحدة إلى إنجلترا سنة 1850م، واحدة إلى فرنسا وأخرى إلى إيطاليا سنة

(1) طوسون، مرجع سابق، ص 26_29.

(2) سيلفيرا، مرجع سابق، ص 96.

(3) أنظر نفقات أعضاء بعثة 1826م إلى فرنسا: طوسون، المرجع السابق، ص 34_38.

(4) الطهطاوي، مصدر سابق، ص 205_207. وأيضاً: مبارك، مصدر سابق، ص 12_14.

(5) للإطلاع على نظام المدرسة المصرية الحربية بباريس أنظر: طوسون، المرجع السابق، ص 175_179.

(6) مبارك، المصدر السابق، ص 13.

(7) عباس حلمي الأول (1813_1854م): من أحفاد محمد علي، تقلد عدّة مناصب قبل توليه الحكم مثل منصب مدير الغريبة ومنصب كتخداية. كما اشترك في العديد من الحروب منها الحرب الروسية. لم يكن يجذب فكرة الاستعانة بالأجانب ولذلك قلّل من النفوذ الفرنسي في مصر. للتوسع أنظر: محمد دري بك الحكيم، النخبة الدرية في مآثر العائلة المحمدية العلوية، المطبعة الكبرى الاميرية، القاهرة 1890م، ص 18_20.

(8) أنظر أسماء وتراجم هؤلاء المبعوثين: طوسون، المرجع السابق، ص 418_476.

1850م، واحدة إلى برلين سنة 1854م، من أجل دراسة الطب والصيدلة والميكانيك علم الفلك. أما سعيد باشا⁽¹⁾ فأوفد 48 طالبا⁽²⁾ إلى فرنسا والنمسا لدراسة العلوم الطبية والفنون الحربية والهندسة.

لكن سرعان ما نشطت تلك البعثات في عهد الخديوي إسماعيل الذي أدرك أهميتها في شتى نواحي التجربة التحديثية عامة وفي الحركة التعليمية بشكل خاص، ولهذا استمر طوال حكمه يرسل الطلبة إلى البلدان الأوروبية. حيث بلغ عددهم 174 طالبا مابين (1863_1878م)⁽³⁾ أغلبهم أرسلوا إلى فرنسا أما البقية فأرسلوا إلى إنجلترا وإيطاليا وألمانيا وسويسرا، وذلك لدراسة العلوم الحربية والبحرية والطب والهندسة والحقوق ومختلف الفنون. وأنشأ إسماعيل مدرسة لأعضاء البعثة في باريس بدل المدرسة التي أنشأها محمد علي⁽⁴⁾، بالإضافة إلى تخصيصه لنفقات مالية معتبرة لهم تقدر بـ 163.657 جنيه مصري⁽⁵⁾.

انطلاقا مما سبق ذكره؛ فإنّ البعثات العلمية في عهد محمد علي كانت أكثر أهمية مقارنة ببعثات عباس حلمي باشا ومحمد سعيد باشا والخديوي إسماعيل خاصة من حيث عدد الطلاب المبعوثين. ولتوضيح ذلك تم إفراد الجدول والرسم البياني الآتي ذكرهما⁽⁶⁾:

العهد	عدد البعثات	تاريخ البعثات	وجهة البعثة	عدد المبعوثين
محمد علي باشا	09	1848-1809م	إيطاليا / فرنسا / إنجلترا / النمسا	341
عباس حلمي باشا	06	1854-1849م	فرنسا / النمسا / إنجلترا / إيطاليا	41
محمد سعيد باشا	03	1862-1854م	فرنسا / النمسا	48
الخديوي إسماعيل	غير معروف	1878-1863م	إنجلترا / إيطاليا / ألمانيا / سويسرا	172

(1) محمد سعيد باشا (1854-1863م) : من أبناء محمد علي، تولى حكم مصر مابين 1854-1863م، ومن أهم إصلاحاته إصداره اللائحة السعيدية الصادر في 1858م. أولى اهتماما كبيرا بالجيش والبحرية، كما اشترك في العديد من الحروب أبرزها حرب القرم. أعاد تنظيم الدواوين الحكومية وأهمل الجانب التعليمي، وفي عهده بدأ الشروع في حفر قناة السويس. للتوسع أنظر: الحكيم، مصدر سابق، ص 24_26.

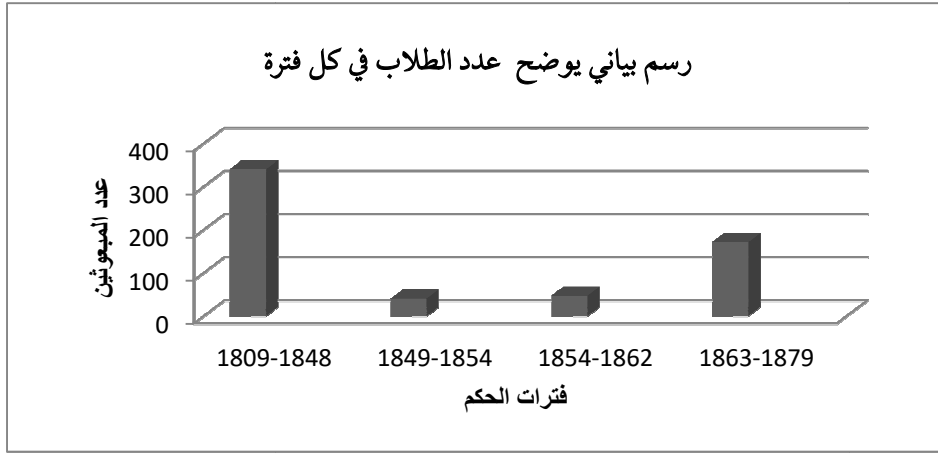
(2) أنظر أسماء وتراجم هؤلاء المبعوثين: طوسون، مرجع سابق، ص 494_572.

(3) لم يتم العثور على أسماء هؤلاء المبعوثين إلا البعض منهم، أنظر سامي باشا، تقويم النيل، مج 03، ج 03، ط 2، د.ك.و.ق، القاهرة 2004م، ص 1201_1570..

(4) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج 02، ط 4، دار المعارف، القاهرة 1987م، ص 208_209.

(5) سامي باشا، المرجع السابق، ص 1571.

(6) تم إعداد الجدول والمنحنى إستنادا إلى المعلومات الموجودة في: طوسون، مرجع سابق، ص 576.



مجمال القول؛ رغم الاختلاف في عدد البعثات وتخصصاتها، فإنها استطاعت تكوين طبقة من العلماء والموظفين الإداريين وخبراء عسكريين لهم من المهارة والخبرة ما يؤهلهم للنهوض ببلدهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وفكريا. الأمر الذي جعلهم يؤدون دورا أساسيا في التجربة التحديثية عن طريق الترجمة والتأليف، وتطبيق التقنيات الأوروبية الحديثة على أرض الواقع. فقد عادوا محملين بأفكار وآراء جديدة تجاوزت تأثيراتها الجوانب الفكرية، بل تعدت إلى التقاليد والعادات.

ب) البعثات التونسية إلى أوروبا

تعدّ البعثات الطلابية إلى أوروبا من أهم الوسائل التي اعتمدها بايات تونس من أجل نقل الأفكار والعلوم والمعارف الأوروبية إلى بلادهم وبالتالي إنقاذها من الأوضاع المتدهورة التي آلت إليها، ولكن ما يلاحظ على هذه البعثات أنّها تختلف كثيرا عن البعثات المصرية إلى أوروبا من حيث عددها والغاية منها. ففي الوقت الذي بلغت فيه البعثات المصرية إلى أوروبا 602 بعثة في الفترة الممتدة (1809_1878م) لنهل مختلف العلوم العسكرية والاقتصادية والاجتماعية، تم إيفاد بعض البعثات التونسية إلى أوروبا في عهد المشير أحمد باي⁽¹⁾. ويمكن إرجاع سبب ذلك؛ في أنّ مُجدّ علي باشا وخلفاؤه في مصر سعوا إلى إرسال الطلبة إلى أوروبا من أجل نقل الأفكار الأوروبية إلى بلادهم؛ بينما سعى أحمد باي إلى جلب مظاهر التقدم الأوروبي إلى الطلبة التونسيين من خلال تأسيس المدرسة الحربية⁽²⁾.

(1) أحمد باي (1837_1855م): أحد بايات الأسرة الحسينية في تونس، كان يجيد اللغة التركية والإيطالية. عاصر العديد من الأحداث: من بينها احتلال فرنسا للجزائر، إصلاحات مُجدّ علي باشا في مصر، التنظيمات العثمانية. أجرى العديد من الإصلاحات في عهده لاسيما السياسية منها والاجتماعية. للتوسع انظر التحديث في عهد أحمد باي وخلفاؤه، الفصل الثاني، ص 161_166، 180_183.

(2) أنظر: المرجع نفسه، ص 165_166.

ومما يلاحظ أيضا؛ أنّ البعثات التونسية قد غلب عليها الطابع العسكري والدبلوماسي. أما البعثات العسكرية؛ فقد أوفد أحمد باي طيلة حكمه مجموعة من الضباط التونسيين الكبار المتخرجين من المدرسة الحربية إلى كل من المدارس العسكرية الفرنسية والإيطالية والنمساوية، وذلك لإتمام تخصصهم في الميادين العسكرية وتدريبهم على استعمال مختلف الأسلحة الحديثة، هذا إلى جانب إطلاعهم على أحدث الأساليب والخطط في تنظيم الجيوش في تلك البلدان الأوروبية في حالي الحرب والسلام⁽¹⁾.

والجدير بالذكر؛ أنّ فرنسا كانت الوجهة الرسمية في أغلب البعثات التي أوفدها أحمد باي. إذ عاين بنفسه المستوى العالي للجيش الفرنسي من حيث التنظيم والتدريب والتجهيز والانضباط وحسن الأداء، وذلك خلال زيارته إلى فرنسا سنة 1846م⁽²⁾. حيث أرسل هذا الباي 12 طالبا على حسابه الخاص لدراسة الفنون العسكرية بالدرجة الأولى، إضافة إلى الهندسة والطب واللغات وكل ما يمكن تعلمه وجمعه ونقله، تم اختيارهم من بين المتفوقين في الدراسة في تونس وتميزوا بقابليتهم للدراسة والعمل⁽³⁾.

لم يكتف الباي بهذا وحسب؛ بل أنشأ لهؤلاء الطلبة مكانا لإقامتهم في باريس عرفت بـ: "دار تونس". إذ أقاموا في باريس 06 سنوات، وذلك قصد الحصول على تكوين شامل⁽⁴⁾. زيادة على ذلك؛ أوفد أحمد باي العديد من الضباط التونسيين إلى فرنسا من أجل حضور التمارين والمناورات الكبرى التي ينظمها الجيش الفرنسي، فقد كان يرى فيها وسيلة فعالة لترسيخ التعاون العسكري بين فرنسا وتونس، ونقل المعارف والمهارات، والإطلاع على ما بلغته الجيوش الأوروبية من تقدم في مجالات التدريب والتنظيم والتجهيز، والتخطيط والقيادة والإسناد اللوجستيكي والاستفادة من خبراتها⁽⁵⁾.

أما البعثات الدبلوماسية؛ فقد أرسل بايات تونس خلال القرن 19م العديد من رجال الدولة الأكفاء إلى البلدان الأوروبية، من أجل توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الفكرية التونسية

(1) رشاد الإمام، التفكير الإصلاحي في تونس في القرن التاسع عشر إلى صدور قانون عهد الامان، دار سحنون، تونس 2010م، ص 181_

182.

(2) المرجع نفسه، ص 53-56.

(3) محجوب السمياني، الجيش التونسي (1831-1881م) رافد نخضة وإصلاح، ط 1، سوتيميديا للنشر والتوزيع، تونس 2017م، ص 345_

346.

(4) المرجع نفسه، ص 345_346.

(5) المرجع نفسه، ص 348.

الأوروبية. الأمر الذي مكن أولئك المبعوثين من الإطلاع عن كثب على تقدم أوروبا وإنجازاتها الحضارية، وبعد عودتهم إلى تونس أمدّوا الباي بتقاريرهم حول مدى نجاح المهمة التي كلّفوا بها من جهة، ونقلوا انطباعاتهم ومشاهداتهم عن البلدان التي زاروها، فأنتجوا بذلك نوعاً من التلاقح الفكري في داخل البلاد التونسية من جهة أخرى.

يعدّ خير الدين التونسي⁽¹⁾ من أبرز أولئك المبعوثين الذين كلّفوا بمهمات دبلوماسية، حيث زار 20 دولة أوروبية أهمها فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وغيرها في الفترة الممتدة ما بين (1862_1869م)، تمكن على إثرها من دراسة الحضارة الأوروبية ومقوماتها وكذلك مؤسسات كبار دول أوروبا⁽²⁾، ومنه طرح برنامج عملي يقوم على استحداث الأنظمة الإسلامية. فكان أثر خير الدين التونسي كبيراً جداً في تونس، انطلاقاً من تأليفه لكتاب "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"⁽³⁾، الذي بين فيه جهوده الموجهة نحو إخراج الأمة الإسلامية من الضعف الذي أصابها، وذلك من خلال الاقتداء بالنموذج الأوروبي، محاولاً نقل أسس تمدنه.

فالكتاب حصيلة مشاهداته ومعايناته خلال ترحاله إلى البلدان الأوروبية وخلاصة لفكره وتأملاته، ووعاء فكري للمعلومات والآراء التي استقاها من كتب فرنسية في السياسة والتاريخ والاقتصاد والقانون وأهم الأفكار التنويرية⁽⁴⁾. وصولاً إلى توليه عدّة مناصب عليا في الدولة أبرزها الوزارة الكبرى في الفترة الممتدة ما بين (1871_1877م)، التي حاول خلالها تطبيق برنامجه التحديثي الذي سيتم الحديث عنه في الفصل الثاني والمتعلق بحركة التحديث في تونس.

(1) خير الدين التونسي (1820_1890م): أحد أهم رموز التحديث في تونس خلال القرن 19م، شركسي الأصل جيء به إلى تونس سنة 1837م أين أصبح مملوكاً لأحمد باي. تعلّم بالمدرسة الحربية بباردو. تولى العديد من المناصب أهمها: أمير لواء الخيالة سنة 1849م، وزير البحر 1857م، الوزير الأكبر ما بين 1873_1877م. اشتهر بمؤلفه أقوم المسالك في معرفة أهل الممالك. كما عرّف بإجرائه للعديد من الإصلاحات. للتوسع أنظر: التحديث في عهد الوزير الأكبر خير الدين التونسي، الفصل الثاني، ص 183_200.

(2) الهادي التيمومي، تونس والتحديث 1831_1877م أول دستور في العالم الإسلامي، دار مجّد علي حامي، تونس 2010م، ص 180.

(3) كتب خير الدين التونسي أقوم المسالك بعد اعتزاله من السياسة بتونس 1862م، وقد أعان في تحريره سالم بوحاجب، وتم طبع الكتاب بالمطبعة الرسمية التونسية سنة 1868م، بعد أن وافق عليه مجّد الصادق باي. ونظراً لأهمية مقدمة الكتاب ترجمت إلى عدّة لغات كالتركية والفرنسية والإنجليزية. كان أول تحقيق للكتاب في القرن العشرين من قبل الدكتور منصف الشنوفي ثم معن زيادة، أنظر: مجّد الهادي عيسى، "خير الدين التونسي مقدمة كتاب أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"، مجلة حوليات تونسية، ع 22، تونس 1983م، ص 199_218.

(4) خير الدين التونسي، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تقديم: مجّد الحداد، دار الكتاب المصري_دار الكتاب اللبناني، القاهرة_بيروت

لم يكن خير الدين المبعوث الوحيد؛ بل كان آخرون ساهموا بشكل كبير في نقل المدنية الأوروبية مثل الجنرال **مُحمَّد رشيد**⁽¹⁾ الذي أرسل في مهمة دبلوماسية سنة 1853م من قبل أحمد باي إلى فرنسا. ونتيجة لهذه البعثة اطلع الجنرال رشيد على تنظيم الجيش وعلى منشآته وعتاده وتنظيمات جنوده، مما أثار في نفسه إعجابا شديدا ورغبة ملحّة في نقل ما شاهده إلى بلاده. لذلك عندما عاد إلى تونس عكف على تعريب موضوعات في الصناعة الحربية من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية، دون أن يهمل التعريب من اللغة التركية إلى العربية. كما يعدّ أول من قاد عسكريا نظاميا من المغرب إلى المشرق، فضلا عن إشرافه على طلبة مدرسة باردو في القيام بمسح علمي جغرافي واستراتيجي لسواحل جنوب الإيالة التونسية في منتصف القرن 19م⁽²⁾.

تواصلت البعثات الطلابية في تونس خلال الفترة الممتدة ما بين (1855_1881م) بشكل متباطئ جدا بل تكاد تنعدم، نتيجة للصعوبات المالية التي كانت تعاني منها الإيالة خاصة في ستينيات القرن 19م، حيث عجزت الدولة سنة 1862م على إرسال 06 طلاب من المدرسة الحربية بباردو إلى باريس لإتمام دراستهم العليا هناك، وتم إرسال 02 منهم فقط إلى المدرسة العسكرية بفرنسا المعروفة بسان سير *Saint-cyr* وهما الملازمان **مُحمَّد بن أحمد المورالي وعلي بن مُحمَّد القادري**⁽³⁾.

لكن بالرغم من ذلك العجز، إلّا أنّ بعض البايات والوزراء أرسلوا أبنائهم لاستكمال دراستهم في فرنسا فعلى سبيل المثال أرسل **مُحمَّد الصادق باي**⁽⁴⁾ ابنه للدراسة في فرنسا، وقد أكّدت ذلك جريدة *La Presse de Paris* الفرنسية في نشرتها ليوم الاثنين 11 أبريل 1861م⁽⁵⁾، حيث جاء فيها أن ابني الباي وصلا إلى مدينة باردو، وأقاما في نزل فرنسا، وكانا يرافقهما مربّي تونسي، ومعلم فرنسي، وهو السيد أرناسست دي جردان أستاذ بالمدرسة العليا للمعلمين، الذي تخلى عن وظيفته ليتفرغ لتربية ابني الباي. وتقول ذات الصحيفة أنه بعد أن زارا

(1) **مُحمَّد رشيد**: مملوكي، ألحق بالخدمة العسكرية في عهد حمودة باشا، تقلد العديد من الرتب العسكرية، ثم أصبح أمير آلاي (جنرال)، ثم أحرز لقب أمير أمراء الدولة الأحمدية في عهد أحمد باي، للتوسع أنظر: مجهول، *مدرسة باردو الحربية*، تحقيق: عبد المولى محمود، الدار العربية للكتاب، ليبيا _ تونس 1977م، ص 26-28.

(2) المصدر نفسه، ص 26.

(3) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 156، الملف 676، الوثيقة 35، 86.

(4) **مُحمَّد الصادق باي** (1859_1881م): هو الباي الثاني عشر في سلسلة الأسرة الحسينية، شهد عهده العديد من الاحداث أبرزها: تأسيس أول دستور إسلامي سنة 1861م، ثورة علي بن غزاها سنة 1864م، الحماية الفرنسية سنة 1881م. للتوسع أنظر: التحديث في عهد أحمد باي وخلفاؤه، الفصل الثاني، ص 167_168، 172_180.

(5) *La Presse de Paris du lundi 11 avril 1864*.

المدينة وأطرافها واطلعا على معالمها، سوف يتحولان إلى باريس لإتمام دراستهما والحصول على البكالوريا، علما أنهما حضرا امتحانات الكليات.

علاوة على ذلك؛ أوفد الوزير **مصطفى خزندار**⁽¹⁾ نجليه محمد والمنجي إلى فرنسا حيث أتما تعلمهما وعادا إلى تونس⁽²⁾. (ويعتبر إرسال البايات والوزراء أبنائهم للدراسة في فرنسا تحولا كبيرا في تربية الأسرة الحسينية، وهذه من علامات الرغبة في الإصلاح والتحديث بالإقبال على العلم والمعرفة، وتحضير أبنائهم لممارسة الأدوار القيادية في البلاد، وحسن استخدام السلطة بما يضمن استمرارية العائلة الحسينية في الحكم)⁽³⁾.

محمل القول؛ ساهم المبعوثون المصريون -وبدرجة أقل- التونسيون خلال القرن 19م في بلورة الفكر التحديثي في مصر وتونس بشكل خاص وفي العالم الإسلامي عامة. وبالرغم من تنوع الاتجاهات الفكرية عند هؤلاء المبعوثين، إلا أنهم سعوا كل في موقعه وكل حسب موقفه إلى البحث في أسباب التأخر والانحطاط والتخلف. كما حاولوا فهم أسباب التقدم عند الأوروبيين، وتغيير الأوضاع التي كان عليها مجتمعاتهم بشكل خاص والمجتمع العربي الإسلامي عموما وتحقيق التقدم. أضف إلى ذلك؛ مقاومتهم لنظام الحكم المطلق والمطالبة بدساتير تحول الملك من ملك مطلق إلى ملك مقيد بقانون، فضلا عن دعوتهم إلى التجديد الديني والفكري ومحاولة التوفيق بين الشريعة الإسلامية والاقتراس من الحضارة الأوروبية.

وانطلاقا مما سعى إليه أولئك المفكرين ظهرت لأول مرة في البيئة الإسلامية عامة ومصر وتونس بشكل خاص نظما قانونية جديدة كالدستور والبرلمان، وأخرى اقتصادية كالمصارف والشركات، ولأول مرة؛ تطرح فكرة الوطن وحب الوطن بالمعنى القومي الحديث الذي يقوم على التعصب لمساحة محدودة من الأرض. ولأول مرة ظهر الاهتمام بالمرأة وتعليمها، والاهتمام بالعلم والعلوم، واقتناء الكتب وإنشاء المدارس والكليات العلمية والحربية، وإرسال البعثات في مقابل استقدام الأجانب ذوي الخبرات العسكرية أو العلمية، فضلا عن حركة الترجمة، حيث تم ترجمة العديد من الكتب الأوروبية إلى العربية.

(1) **مصطفى خزندار**: ولد في 1817م، يوناني الأصل وتونسي النشأة، تربى في كنف الباي مصطفى الذي تولى الحكم في 1835م، بمجرد أن تولى أحمد باي الحكم، اختاره إلى جانبه لمنصب المالية والداخلية وزوجه من أخته، تولى الوزارة الكبرى من 1837م إلى 1873م، للتوسع أنظر: الشيباني بنبلغيث، سياسة الوزير الأكبر **مصطفى خزندار الدينية والتعليمية**، شهادة الكفاءة في البحث، الجامعة التونسية، تونس 1986م، ص 29-38.

(2) محمود قبادو، **ديوان قبادو**، تحقيق: عمر بن سالم، ج 02، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس 1984م، ص 19-22.

(3) السمياني، مرجع سابق، ص 347.

3. دور الفئات الأجنبية في تحديث مصر وتونس

شهدت مصر وتونس خلال القرن 19م توافد عدد كبير من الفئات الأجنبية التي نشطت في العديد من المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فكانت دعماً إضافياً لحركة التحديث في المنطقتين، خاصة بعد أن اختفى عائق اللغة والتعصب الديني الذي وقف حاجزاً بين العالم الإسلامي والغرب الأوروبي فصعبت عملية التواصل⁽¹⁾. ولكن قبل التطرق إلى حيثيات تلك المساهمة ومدى فعاليتها، لابد من الإشارة إلى خلفيات تواجد هذه الفئات بالبلدين وأصولها الاجتماعية.

أما في مصر؛ فقد تواجدت بها العديد من الفئات الأجنبية نتيجة لعدة عوامل لعل أبرزها الحملة الفرنسية التي شددت انتباه الدول الأوروبية إليها، فأدت بذلك إلى فتح الباب على مصراعيه لوفود أوروبي إلى البلاد. أضف إلى ذلك؛ سياسة الانفتاح عن الغرب الأوروبي التي انتهجها حكام مصر خاصة محمد علي باشا من خلال إيفاد البعثات العلمية إلى أوروبا من جهة؛ واستقدام عدد من الأجانب من أجل الاستعانة بهم في بناء الدولة الحديثة من جهة أخرى. فضلاً عن سياسة التسامح الديني، التي انتهجها هذا الحاكم مع الفئات الأجنبية⁽²⁾. وللاشارة؛ فإن الأجانب الذين أقاموا في مصر ينتمون في أغلبهم إلى جنسيات مختلفة، حيث وفد إليها الإيطاليون والفرنسيون والإنجليز واليونانيون والأرمن وغيرهم⁽³⁾. وتفاوتت أصولهم الاجتماعية بين تجار وقناصل وموظفو الحكومة⁽⁴⁾، وكان لكل فئة تأثير لا يمكن تجاهله في انفتاح المصريين على الغرب.

لا تختلف تونس عن مصر؛ فقد أدى التنافس الأوروبي لبسط النفوذ على المنطقة في القرن 19م⁽⁵⁾ إلى توافد أعداد كبيرة من الأوروبيين إلى البلاد⁽⁶⁾، سواء أكانوا باحثين عن العمل أو أولئك التجار الذين تمكنوا من تكديس ثروات طائلة أو اللاجئين السياسيين المضطهدين في بلدانهم أو المهاجرين الذي غادروا بلدانهم

(1) سلوى العطار، **التغيرات الاجتماعية في عهد محمد علي**، دار النهضة العربية، القاهرة 1989م، ص 343.

(2) شكري وآخرون، مرجع سابق، ص 22_23.

(3) من الأجانب الذين وفدوا إلى مصر نذكر: رومانيا وسويسرا وإسبانيا وألمانيا وتوسكانيا والنمسا وسردينيا، أنظر: المرجع نفسه، ص 34.

(4) كلوت بك، مصدر سابق، ص 447_451.

(5) انحصر التنافس الأوروبي على تونس خلال القرن 19م بين القوى الثلاثة فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، ومن أهم العوامل التي أدت إلى هذا التنافس الموقع الإستراتيجي للبلاد التونسية. للتوسع أكثر أنظر: صلاح العقاد، **المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصر الجزائر - تونس - المغرب الأقصى**، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1993م، ص 176_182.

(6) قدر عدد الأوروبيين سنة 1867م بـ: 15000 أوروبي أنظر:

Armand Flauch, *La régence de Tunis au dix-neuvième siècle*, Librairie orientale, Paris 1867, p51.

نتيجة للثورات والحروب أو القناصل والمدرسين والمهندسين والأطباء والضباط والفنيين، الذين تم استدعاؤهم من قبل بايات تونس إلى تدخل هؤلاء في كامل تفاصيل الحياة في تونس.

وتتضارب تقديرات المؤرخين حول تعداد سكان الأجانب في تونس خلال الفترة المشار إليها سابقا، إلا أنهم يتفقون في تحديد جنسياتهم، وفي مقدمتها مالطا وإيطاليا وفرنسا وإنجلترا واليونان، وتليها روسيا والنرويج والسويد والدانمارك وبلجيكا وهولندا وإسبانيا. والمتتبع لأوضاع هؤلاء الأجانب في تونس، يلاحظ أنهم نشطوا في مجالات عدّة والتي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على تونس وفي مسيرتها التحديثية.

أ) الدور السياسي والعسكري والإداري

ساهمت الفئات الأجنبية المتواجدة في مصر وتونس في تنشيط المجال السياسي والعسكري والإداري؛ ففي مصر ساهم العديد من الضباط والأطباء والمهندسين الأوروبيين الذين تواجدوا بمصر في بناء الجيش والبحرية المصرية وتدريبهم على أحدث الطرق خلال القرن 19م لاسيما في عهد محمد علي باشا⁽¹⁾. وقد كان للفرنسيين النصيب الأكبر من هذا المجال وبدرجة أقل البولنديين.

ومن تجب الإشارة إليهم في هذا الشأن الضابط جوزيف أنثالمي سيف (Joseph Anthelme Séve) المكنى سليمان باشا الفرنسي، الذي تولى تنظيم الجيش وتدريبه على الطريقة الحديثة، والطبيب كلوت بك (Clot-Bey)⁽²⁾ الذي ترأس الأطباء الجراحين في الجيش المصري، وأدخل نظام المستشفيات العسكرية إلى مصر. بالإضافة إلى المهندس لويس سريزي (Louis Serisi)⁽³⁾، الذي لعب بعد مجيئه إلى مصر عام 1829م دورا كبيرا في بناء الترسانة البحرية في الإسكندرية وبناء أول سفينة حربية، وإعادة بناء الأسطول المصري عقب

(1) Alleaune Chsnaire, "Les techniciens Européens dans l'Egypte de Muhammad (1805-1848)", Cahiers de la Méditerranée, v 84, Paris, 2012, p 185_195.

(2) أنطوان براتيلمي كلوت بك Antoine Barthélémy Clot-Bey (1793_1868م): هو طبيب فرنسي، قضى معظم حياته في مصر. تولى الإدارة الصحية للجيش المصري في عهد محمد علي، إلى جانب توليه لرئاسة أطباء الجيش. يعود له الفضل في إنشاء أول مدرسة طبية بأبي زعبل بمصر سنة 1827م، متوليا إدارتها. بذل مجهودات مضيئة في مقاومة الأوبئة التي اجتاحت مصر خلال تواجده فيها مثل الطاعون. له عدّة مؤلفات نذكر منها: De la Peste observée Egypte sur L'Egypte général Aperçu وغيرها من الكتب. للتوسع أكثر أنظر:

Henri Ruf, Antoine Barthélémy Clot-Bey un medecin marseillais fondateur de la médecine occidentale en Egypte, Histoire sciences médicales, T14, N01, Marseille, p 71-80.

(3) لويس شارل لوفافري سريزي Louis Charles Lefebvre: ولد سنة 1789م في أفبيل Abbeville. وهو من أشهر معاوني محمد علي باشا في مشروعه، لزيادة قوة مصر البحرية بعد عامين من الدراسة بالمدرسة العليا للهندسة، التي التحق بها سنة 1809م. للتوسع أنظر: دوران فيل، "ترسانة الإسكندرية حلم الباشا الذي حققه دي سريزي"، ترجمة: سونيا نجا، م.ذ.م، عدد 22، م.إ، الإسكندرية 2015م، ص 110_121.

معركة نفايرن التي دمر فيها هذا الأخير في مياه اليونان عام 1827م. يضاف إلى هذه الشخصيات أعضاء البعثتين العسكريتين الفرنسية⁽¹⁾ والبولندية⁽²⁾، الذين ساهموا بتشكيل فيالق جديدة للمشاة، وإنشاء فرق أخرى من المهندسين والعسكريين وتنظيم المدفعية وتنظيم القيادة العليا في الجيش المصري، وتأسيس مدارس لتخريج ضباط للجيش والبحرية وغيرهم من الضباط والمهندسين الفرنسيين.

زيادة على ذلك؛ تولى الأجانب المتواجدون في مصر خلال القرن 19م العديد من الوظائف الإدارية. وقد كان الإنجليز منذ عهد مُحمَّد علي في طليعة هؤلاء الأجانب الذين عملوا في الإدارة المصرية نظرا لخبرتهم⁽³⁾، إذ عملوا بالوظائف الكتابية، فشغل البعض منهم وظيفة باشكاتب (رئيس الكتبة) بمصلحة المرور، ووظيفة مخزنجي (أمين مخزن) على القطن بالمخازن الحكومية. فضلا عن عملهم بالدواوين المختلفة مثل ديوان المدارس وديوان الشؤون الخارجية، ووظائف متعددة كحراسة الفنارات والصرافة، والعديد من المصالح الأخرى. وعملوا أيضا في إدارة وتشغيل المصانع وصيانة الآلات المختلفة، وتولوا إدارة الجمارك والفنارات والموانئ، إلى جانب إدارة السكك الحديدية وإدارة بعض الأقاليم⁽⁴⁾.

وبعد الأرمين؛ من الأجانب الذين تولوا وظائف إدارية في مصر خلال الفترة المشار إليها سابقا لاسيما الطبقة الأرستقراطية، نتيجة لتلقيها التعليم الحديث في أوروبا لتتطبع بثقافتها وإجادتها لغاتها⁽⁵⁾. إذ تولى العديد منهم مناصب إدارية، استفاد منها حكام مصر لاسيما مُحمَّد علي في مشاريعهم التحديثية. ومن الوظائف التي

(1) تكونت البعثة العسكرية الفرنسية من 10 أعضاء أبرزهم: الجنرال البارون بوايه Boyer، بيير فرانسوا أكسافييه Pierre François Xavier، جودان Gauden، أدولف دي تارليه Adolphe de Torle، وغيرهم أنظر: كارولين جوتييه كورخان، العلاقات المصرية الفرنسية في عهد مُحمَّد علي 1805_1849م، ترجمة: نانيس حسن عبد الوهاب، مراجعة وتقديم: مجدي عبد الحافظ، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2015م، ص 144.

(2) من أهم أعضاء البعثة العسكرية الهولندية: الجنرال دورنيكي Dwernicki رئيس البعثة، الجنرال هنري دمنكسي Henri Dembinskei من الفرسان، الضابط زولك Szulc من هيئة أركان الحرب، الضابط أورليكي Orlicki من المدفعية وغيرهم، للتوسع أنظر: مُحمَّد فؤاد شكري، "بعثة عسكرية بولونية في مصر في عهد مُحمَّد علي"، مجلة مصر الحديثة، ع 10، د.ك.و.ق، القاهرة 2011م، ص 265_286.

(3) ناهد السيد علي زيان، الجالية البريطانية في مصر 1805_1882م، د.ك.و.ق، القاهرة 2011م، ص 373.

(4) من البريطانيين الذين تولوا الوظائف الإدارية نذكر على سبيل المثال لا الحصر: ألفريد كليار Alfred Caillard الذي تولى إدارة الجمارك المصرية في عهد الخديوي إسماعيل، و ماكيلوب باشا في إدارة الفنارات والموانئ، وآرثر واتيمان Arthur Wightman في إدارة السكك الحديدية وغيرهم. للتوسع أنظر: المرجع نفسه، ص 187_190.

(5) دعاء عثمان عزمي، "الجاليات الأجنبية والتعليم بمصر في القرن التاسع عشر: الأرمين نموذجا"، مجلة عالم التربية، ع 44، ج 3، السنة 14، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، مصر أكتوبر 2013م، ص 81_118.

استأثر بها الأرمن؛ بل وكادت تكون حكرا عليهم طوال القرن 19م النظارات⁽¹⁾ لاسيما نظارة التجارة ونظارة الخارجية، كما تولى الأرمن إدارة الجمارك والسكك الحديدية وإدارة الأقاليم وغيرها⁽²⁾.

أما في تونس؛ فقد نشط العديد من الأوروبيين المتواجدين بالمنطقة. إذ ساهمت القنصليات الأوروبية⁽³⁾ الفرنسية منها والإنجليزية وبدرجة أقل قنصليات سردينيا وتسكانة ونابلي، وصقلية وقنصليات أخرى كإسبانيا والنمسا وبلجيكا وهولندا والسويد والنرويج وبروسيا -خصوصا في النصف الثاني من القرن 19م- في التأثير على قادة تونس وسياساتهم الموجهة نحو إصلاح وتحديث البلاد.

فالمتمتع لدور هذه القنصليات يلاحظ أنّها ساهمت بشكل كبير في إدخال إصلاحات وتحديثات كبرى في المجال السياسي إما عن طريق التهريب أو الترغيب، ففي كثير من الأحيان كان الإصلاح يفرض فرضا على البايع إلى درجة أنّ بعض القناصل يلجئون إلى التهديد بالعدوان المسلح خاصة فيما يتعلق بإنشاء المحاكم العدلية⁽⁴⁾، إلى جانب حثهم على سن دستور وقوانين جديدة على الطريقة الأوروبية. مما جعل منه دافعا قويا من الدوافع التي ساهمت في وضع عهد الأمان سنة 1857م والدستور سنة 1860م⁽⁵⁾. أما عن صور الترغيب؛ فكانت تتم عن طريق التأييد والتشجيع والإرشاد والتهنئة مثلما فعل قناصل كل من النمسا وسردينيا عندما تم إعلان الدستور، حيث قدّموا رسميا تهنيتهم للبايع في حفل بهيج أقيم بالسراي الملكي⁽⁶⁾

علاوة على ذلك؛ شمل نشاط الأجانب المجال الإداري، فبحكم تكوينهم الثقافي وأهليتهم الإدارية خاصة في عهد أحمد باي، احتلوا مراكز إدارية شملت معظم الإدارات إلا الوظائف والأعمال الدينية. ومن أشهر هؤلاء

(1) أشهر العائلات الأرمنية التي استأثرت بإدارة النظارات في مصر، نذكر : عائلة نوباريان وأهم من يمثلها نوبار نوباريان باشا الذي تقلّد أكثر من نظارة إلى جانب رئاسته لنظارة المعارف ثلاث مرات وغيرهم، وعائلة يوسفیان التي مثلها بوعوض بك الذي تولى نظارة التجارة عام من 1826م إلى 1844م وتشراكيان التي يمثلها آرتين الذي تولى نظارة التجارة منذ 1844م إلى 1850م، للتوسع أنظر: عزمي، المرجع السابق، ص 91_118.

(2) زيان، مرجع سابق، ص 169_199، 231_270.

(3) هنري دونان، مذكّرة عن إيالة تونس (1856-1857م)، ترجمة وتحقيق: مُجدّ العربي السنوسي، دار سحر، تونس 2012م، ص 166.

(4) جاء هذا الضغط من القناصل الأوروبيين بعد تصاعد الشكايات من طرف الجالية الأوروبية، حول الإجحاف الذي يطال حقوقهم من حكم البايع، وخاصة في التنفيذ المتسرع لأحكام الإعدام، ومن هؤلاء القناصل نذكر القنصل الفرنسي ليون روش و القنصل الإنجليزي ريتشارد وود. أنظر: أ. و . ت، س. ت، ص 118، م 405، و 3_1.

(5) المحجوبي، مرجع سابق، ص 96_97.

(6) أحمد ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الامان، ج 05، تحقيق لجنة من كتاب الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، الدار التونسية للنشر والتوزيع، الجزائر 1976م، ص 62، 94، 95.

الوزير جوزيف رفو (Joseph Raffo)⁽¹⁾ الذي لعب دورا بارزا في توجيه الباي سياسيا إلى أوروبا وأقنعه بالأخذ بأسباب التقدم والحضارة عنه فقد تقلّد العديد من المناصب، ونال الكثير من الألقاب والتشريفات أهمها وزير الخارجية منذ عهد أحمد باي إلى عهد مُجدد الصادق باي حتى 1860م.

أما فيما يخص المجال العسكري؛ فقد كان للعديد من الضباط الأوروبيين - الفرنسيين خاصة - دور في تحديث المؤسسة العسكرية في تونس، وذلك من خلال مشاركتهم في إدارة التعليم العسكري الحديث، وتقديم المساعدة الفنية في الصناعات العسكرية، إلى جانب تأطير الوحدات العسكرية النظامية⁽²⁾. بالإضافة إلى المساهمة في تخريج العديد من الشخصيات التي قادت لاحقا حركة التحديث في تونس⁽³⁾. وتجدر الإشارة إلى أنّ سياسة البايات القائمة على استقدام الخبراء والضباط العسكريين الأجانب ساهمت بشكل كبير في توافد هؤلاء على تونس، وبالتالي المشاركة في بناء الجيش التونسي وتدريبه على النمط الأوروبي.

ففي سنة 1841م مثلاً طلب أحمد باي من الحكومة الفرنسية بشكل رسمي أن تضع على ذمة الجيش التونسي بعض الضباط الفرنسيين، واستجابت فرنسا لذلك سنة 1842م بأن التحق بتونس ضابطان فرنسيان هما فريدريك لوكورباي (Frédéric le corbeiller) قائد سرية المدفعية الفرنسية وكاري جيلار (Marie Guillard) نقيب بالفيلق الرابع للمدفعية⁽⁴⁾. وفي سنة 1843م التحق المقدم لافلين موبوج (Laveline Maubeuge) بالفرقة الخامسة للجيش التونسي المتواجدة بالمحمدية، وقد أسكنه أحمد باي في قصر المحمدية، كما منحه رتبة أمير آلاي⁽⁵⁾. وفي سنة 1846م وصل إلى تونس العقيد في سلاح المدفعية دوبيسي

(1) جوزيف رفو Joseph Raffo (1795_1862م): ولد في تونس، تقلّد عدّة مناصب في الدولة من بينها كاتباً لحسين باي، ثم باي مستشاراً ووزيراً للخارجية منذ عهد مصطفى باي إلى سنة 1860م، ثم عين عضواً بالجلس الأكبر في نفس السنة. أنظر بيرم الخامس، صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، تحقيق: علي بن الطاهر الشنوفي، ج 02، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس 1999م، ص 614.

(2) المحجوبي، مرجع سابق، ص 85.

(3) من أهم من تخرج على يد الخبراء الأوروبيين: خير الدين التونسي، الجنرال حسين، الجنرال رستم والجنرال رشيد وغيرهم، أنظر، الإمام، مرجع سابق، ص 33.

(4) Paul Marty, "Historique de la mission militaire française en Tunisie 1827 _ 1881", Revue Tunisienne, N 22, 1 partie, Institut de Carthage, Tunis, 1935, p 171_207.

(5) Ibid, p193- 196 راجع تأثير هذه الشخصية: 196-193.

(Debaissey) مصحوبا بحامل رتبة من الصنف الأول تابع لسلاح الهندسة اسمه فوتي (Vautier). وفي 25 ماي 1846م عوض فولي (Volly) العقيد موبوج⁽¹⁾.

أما عن أهم شخصية فرنسية عسكرية كان لها أثر كبير في تدريب الجيش التونسي، هو المقدم في سلاح المشاة أرناست دي تافران (Ernist de Taverne)⁽²⁾ الذي خدم العسكرية التونسية منذ سنة 1847م إلى غاية 1861م. وبالنسبة لضباط البحرية فقد استقدم العقيد ميدوني (Médouni) سنة 1847م، وبعد وفاته سنة 1853م تم تعويضه بالمقدم ألياز (Alliez) الذي تولى رئاسة البعثة البحرية الفرنسية لغاية 1855م وغيرهم⁽³⁾.

ب) الدور الاقتصادي والاجتماعي

كان للفئات الاجنبية المتواجدة في مصر وتونس دور كبير في تطور الاقتصاد والمجتمع في المنطقتين خلال القرن 19م. ففي مصر؛ ساهم العديد من الفرنسيين والإنجليز والإيطاليين والأرمن في تنشيط القطاعات الاقتصادية الثلاث (الزراعة والصناعة والتجارة)، ويظهر ذلك من خلال إدخال زراعات جديدة أو تحديث أساليب ما كان يزرعه المصريون من قبل⁽⁴⁾، بالإضافة إلى مساهمتهم الفعالة في العديد من الصناعات المدنية والحربية سواء بتشغيل وإدارة المصانع الحكومية أو بتوفير المعدات والآلات اللازمة لها⁽⁵⁾. فضلا عن مساهمة بعض الحرفيين - لاسيما البريطانيين والأرمن - في بعض الصناعات كصناعة الأحذية والنجارة والحداة والخياطة والتطريز وصناعة الفراء وصناعة الحللي وإصلاح الساعات والحفر على الأخشاب والمعادن غيرها⁽⁶⁾.

أما على صعيد التجارة بشقيها الخارجي والداخلي؛ فكان لهؤلاء الأجانب دور كبير لاسيما في عمليات التصدير والاستيراد، فقد ساهم الوكلاء التجاريون لمصر في الخارج في الترويج للمنتجات المصرية في أوروبا،

(1) السمياني، مرجع سابق، ص 253.

(2) راجع تأثير هذه الشخصية: Marty, Op cit, p 193_ 196

(3) Ibid, N 23_24, p 309_ 346.

(4) من الزراعات التي أدخلها الاجانب إلى مصر ولاسيما بريطانيا قصب السكر، والأناس، والقطن. أما المزروعات التي تم تحديث أساليب زرعها وجنيها فنذكر منها أشجار التوت، والكتان وغيرها، أنظر: زيان، مرجع سابق، ص 109_111.

(5) المرجع نفسه، ص 124_130.

(6) المرجع نفسه، ص 130، وأنظر أيضا: رفعت الإمام، مرجع سابق، ص 132_140.

وبالتالي ضمان تصديرها مقابل الحصول على المعدات العسكرية والبحرية والسلع الأوروبية لحساب الحكومة المصرية⁽¹⁾. فضلا عن استثمار كبار التجار لأموالهم من أجل تمويل بعض المشاريع الاقتصادية⁽²⁾.

أما في المجال الاجتماعي؛ فقد تجلت مساهمات الجاليات الأجنبية في إدخال بعض مظاهر الحياة اليومية الأوروبية على المجتمع المصري ونخص بالذكر النمط الفرنسي، سواء أكان ذلك في الملبس أو المأكل أو المشرب أو المسكن أو حتى في بعض العادات⁽³⁾. علاوة على ذلك؛ قدمت هذه الجاليات لاسيما الفرنسية وبدرجة أقل البريطانية خدمات جليلة على مستوى الصحة سواء أكانوا يعملون أطباء في المصالح الحكومية أو لحسابهم الخاص، تمثلت في تنفيذ الإجراءات الصحية كالحاجر الصحية لمواجهة انتشار الأوبئة خاصة الطاعون والكوليرا على النمط الأوروبي، وإدخال طرق جديدة في التداوي مثل نظام التطعيم، مع توفير آلات جراحية حديثة، فضلا عن إدخال الطب الشرعي والصيدلة، فضلا عن إنشاء المستشفيات والمدارس الطبية⁽⁴⁾. ولعل أبرز من بذل جهودا مضيئة في هذا المجال الطبيب الفرنسي كلوت بك Clot-Bey⁽⁵⁾.

أما في تونس؛ فقد مارس الأوروبيون العديد من الأنشطة الاقتصادية خلال تواجدهم بالمنطقة ومنذ أوائل القرن 19، وتأتي في مقدمتها التجارة لا سيما الخارجية منها، وذلك بفضل الامتيازات التي حصلوا عليها. ويعود ذلك من وجهة نظر محمد بيرم الخامس إلى أنّ السكان المحليين لم يكونوا يهتمون بهذا المجال⁽⁶⁾، ففي سنة 1860م كانت الجالية الفرنسية وبدرجة أقل الإنجليزية والإيطالية تقوم بما قدره 92% من المبادلات التجارية بين تونس والخارج⁽⁷⁾، ويمكن تبين حجم تلك التجارة الخارجية من عدد السفن التي دخلت ميناء مدينة تونس عدا الموانئ العديدة الأخرى، فقد بلغت في تونس 200 سنة 1878م و57 باخرة و84 سفينة شراعية كلّها للأجانب⁽⁸⁾.

(1) أبرز الوكلاء التجاريين كانوا من الأرمن مثل: أسرة يراميان، ونوباريان وتشاركيان، أنظر: رفعت الإمام، المرجع السابق، ص 107، 111-112.

(2) سمير عمر إبراهيم، الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، ه.م.ع.ك، القاهرة 1992، ص 75.

(3) المرجع نفسه، ص 190.

(4) عماد عبد الرؤوف الرطيل، الطب والعلاج في مصر العثمانية في عهد محمد علي، دار الجمهورية للصحافة، مصر د. ت، ص 77-105.

(5) Henri Ruf, Op cit, p 71-80.

(6) بيرم الخامس، مصدر سابق، ج 02، ص 14001.

(7) الإمام، المرجع السابق، ص 49.

(8) المرجع نفسه، ص 29.

يضاف إلى ذلك مساهمة العديد من كبار التجار ذوي رؤوس الأموال المتواجدين في تونس، بالإضافة إلى الشركات التجارية وحتى البنوك في تمويل بعض المشاريع التحديثية ابتداء من عهد محمد باي أو تقديم قروض للحكومة لتوظيفها في تلك المشاريع⁽¹⁾، كتمويل خطوط التلغراف مثل خط التلغراف بين تونس والجزائر أو الطرق البرية مثل تعبيد أول طريق بين تونس الحاضرة وباردو، وترميم حنفيات زغوان لتزويد العاصمة بماء الشرب، أو السكك الحديدية مثل السكة الحديدية التي تربط بين تونس وحلق الوادي والمرسى⁽²⁾.

علاوة على ذلك؛ سيطر الأوروبيون إلى جانب التجارة على بعض القطاعات الصناعية منذ النصف الأول من القرن 19م كعصر الزيتون وبيع الزيوت، خاصة بعد ظهور معامل عصر الزيتون بالبحار التي يرجع الفضل لهم في جلبها من أوروبا إلى تونس، والتي التحقوا بها ليكونوا من عمالها إلى جانب بعض المصانع والمنشآت الحديثة، التي أدخلت إلى تونس خلال ذات القرن، واستأثروا ببعض الصناعات كصناعة الحدادة وصناعة الأحذية وصناعة الأقمشة والنجارة وبناء السفن والنقل البري، وكل ما يتعلق بالنواحي الفنية الحديثة مثل إدارة المصانع وتصليح الآلات وسوق القطارات والسفن⁽³⁾.

من جانب آخر؛ قدّم العديد من الأجانب في تونس ومنذ أوائل القرن 19م خدمات صحية. إذ تواجد بالبلاد عدد من الأطباء من جنسيات مختلفة، فمابين (1856_1857م) بلغ عددهم 20 طبيباً من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ومالطا والدويلات الإيطالية مثل (نابولي وجنوة) وغيرها⁽⁴⁾. وكثير منهم استوطن في البلاد وأصبح من أصحاب النفوذ فيها، خاصة من كان منهم ملحقاً بخدمة البايات. ومن تجب الإشارة إليهم هنا الطبيب الجراح سيزار كليمنت (*César Clément*) طبيب أحمد باي الخاص ورئيس أطباء الجيش التونسي. ونظراً لخدماته الجليلة في هذا المجال حظي مكانة مرموقة لدى الباي بصفة خاصة والعائلة المالكة عامة، وبمركزه هذا تمكن من توطيد علاقات بلاده بالبلاد التونسية. بالإضافة إلى لومبروزو أبرامو دي أساكو

(1) كان للقروض الأوروبية في المشاريع التحديثية أثر سلبي في إفلاس البلاد خاصة لما وقعت في أيدي بعض السياسيين الفاسدين الذين أساءوا التصرف من خلال تبذير أموال الدولة، وعمليات النهب المستمرة لعلّ أبرزهم الوزير مصطفى خزندار ومحمود بن عياد وغيرهم، بالإضافة إلى النهب المنظم للموظفين الأوروبيين، الأمر الذي أدى إلى أن دخلت تونس في الديون. للتوسع أكثر أنظر: بيرم الخامس، مصدر سابق، ج 02، ص 515.

(2) التيمومي، مرجع سابق، ص 127.

(3) الإمام، مرجع سابق، ص 285.

(4) دونان، مصدر سابق، ص 167.

(Lumbroso Abramo D'isacco) الذي عمل طبيباً خاصاً للبايات الثلاث أحمد ومُحمَّد ومُحمَّد الصادق، كما أدار المصالح الصحية لدى الوحدات العسكرية التونسية بالمشرق⁽¹⁾.

ولم يقتصر عمل الأطباء على بلاط الحكم، وإنما تعدّاهما إلى مختلف المصالح الحكومية لا سيما في المستشفيات التي عادت على المجتمع التونسي بالفائدة. وعلى العموم فإنّ الأطباء الأجانب على الرغم من تنوع أماكن عملهم، إلّا أنّهم ساهموا بشكل كبير في نشر طرق التداوي الحديثة وجلب الأدوية الطبية. بالإضافة إلى التوعية الصحية بتونس، فضلاً عن دورهم في توطيد الصداقة التونسية الفرنسية⁽²⁾.

ج) الدور التعليمي والعمراني

نشطت الفئات الأجنبية إضافة إلى ما سبق في المجال العلمي والعمراني؛ ففي مصر ساهم العديد من الأجانب في نشر التعليم الحديث وإنشاء المدارس، وإدخال العلوم الحديثة كاللغة الإيطالية والفرنسية والانجليزية، بالإضافة إلى ترجمة العديد من المؤلفات الأجنبية إلى العربية أو التركية. ويعدّ الإيطاليون أول من اكتسحوا هذا المجال، حتى أنّ الشؤون الإدارية في مصر كانت في أيدي الإيطاليين ولغتهم أكثر شيوعاً وتداولاً في المخاطبات الرسمية وحتى بين القنصليات غير الإيطالية، ولا تعلّم سوى اللغة الإيطالية ولا يترجم سوى الكتب التي وضعها مؤلفون إيطاليون ومدرسو الرياضيات واللغات والعلوم والفنون وغيرها⁽³⁾.

وللإشارة فإنّ تأثير الجالية الإيطالية على مُحمَّد علي باشا بلغ إلى درجة أنه أوفد أولى البعثات العلمية إلى إيطاليا، والتي ساهمت بدورها في إحضار العديد من المؤلفات الإيطالية إلى البلاد ومن ثمّ ترجمتها إلى العربية والتركية. كما كان لهم دور كبير في تدريس اللغة الإيطالية باعتبارها أول لغة أوروبية تدرس في المدارس التي أنشأها مُحمَّد علي باشا خصوصاً الحربية منها⁽⁴⁾.

لكن الأمور لم تبقى على حالها لأنّ الفرنسيين قد بذلوا جهداً كبيراً ليحلوا محلّ الإيطاليين، الأمر الذي جعلهم يشاركون في تطوير شؤون التعليم من خلال إدارتهم للمدارس التي أنشأها مُحمَّد علي بمصر، وإلقاء

(1) ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج 04، ص 140.

(2) الإمام، مرجع سابق، ص 287.

(3) جاء هذا الكلام في تقرير رئيس البعثة الحربية الفرنسية الجنرال بوايه Boyer التي جاءت لتنظيم جيش مُحمَّد علي إلى المسيو جومار Edme François Jomard أنظر: جمال الدين الشيال، "إلى أيّ الدول اتجه مُحمَّد علي عند النقل عن الغرب"، مجلة الثقافة، ع 599، القاهرة 1950م، ص 06_08.

(4) المرجع نفسه.

الدروس بتلك المدارس سواء ما تعلّق باللّغات الأجنبية والعلوم العصرية ولاسيما الفرنسية، حتى صارت الغالبة في المدارس المصرية، أو العلوم الحديثة التي عملوا على إدخالها إلى هذه المدارس⁽¹⁾. ويجب الإشارة هنا إلى جهود السان سيمونيون⁽²⁾ لاسيما في مجال التعليم. إذ يعود لهم الفضل في إنشاء أول مجلس عام للتعليم، وتكوين لجنة استشارية للعلوم والفنون، كما ساهم البعض منهم في إدارة ونظارة بعض المدارس التي أنشأها مُجد علي باشا إلى جانب التدريس.

كان للأرمن نصيب من المساهمة الأجنبية في نشر التعليم الحديث في مصر، ويظهر ذلك من خلال تنظيمهم للبعثات العلمية إلى أوروبا، فضلا عن تنظيم التعليم وتطويره في مصر وفقا لمتطلبات الحكومة من خلال اشتراكهم في معظم اللجان والمجالس المكلفة بتنظيم المدارس التي أعدت لهذا الغرض⁽³⁾. كما كان للأرمن المبعوثون إلى أوروبا بعد عودتهم إلى مصر المشاركة في تنظيم المدارس العليا التي أسسها مُجد علي، بل ارتبط تأسيس بعض هذه المدارس وتنظيمها بشخصيات أرمنية، وتولى العديد منهم إدارة بعض المدارس⁽⁴⁾. وتمكن الأرمن من اللّغات أهلّهم لتولي الوظائف السكرتارية والترجمة، وبالتالي المساهمة في ترجمة الكتب اللازمة لإعداد المناهج التعليمية في المدارس المختلفة⁽⁵⁾.

كان للأجانب في مصر خلال القرن 19م مشاركة فعالة أيضا في تحديث العمران في البلاد، فالجالية البريطانية مثلا ساهمت في تطوير المنشآت العمرانية في المدن المصرية كتشييد الفنادق ومختلف أماكن الراحة

(1) المرجع السابق.

(2) السان سيمونيون: ينتسب هؤلاء إلى الكونت هنري دي سان Claude Henri Rouvroy de Saint Simon، وهو مؤسس الاشتراكية الفرنسية. جاؤوا إلى مصر عام 1833م بهدف تنفيذ مشروع قناة السويس. يعود لهم الفضل في إنشاء بعض القناطر، بالإضافة إلى نشاطهم في التعليم من خلال إنشاءهم لبعض المدارس وغيرها، وأبرز هؤلاء السان سيمونيون بيرو الذي تولى نظارة مدرسة الطب من 1841م حتى 1846م في مصر، لاميير الذي تولى إدارة مدرسة المعادن سنة 1834م، وقام بالتدريس في مدرسة المهندسخانة، وأشرف على تدريس العلوم الطبيعية والكيمياء والخرائط وغيرهم. للتوسع أنظر: محمود صالح منسى، "أتباع سان سيمون ونشاطهم في مصر (1833-1836م)"، المجلة التاريخية المصرية، ع 17، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة د.ت، ص 69-91.

(3) من الأرمن الذين كانت لهم مساهمات في التعليم: يوسف حكيكيان وآرتين تشاركيان وإسطفان ديمرجيان، أنظر: رفعت الإمام، مرجع سابق، ص 177.

(4) من الأرمن الذين تولوا إدارة المدارس نذكر على سبيل المثال: يوسف حكيكيان الذي تولى إدارة مدرستا المهندسين بالقناطر الخيرية والمعادن بمصر القديمة سنة 1834، وآرتين تشاركيان وإسطفان ديمرجيان اللذان توليا إدارة مدرسة الإدارة الملكية بالقلعة سنة 1834م، كما ساهما في تنظيم دراسات تمهيدية لدراسة الإدارة تتكون من اللغة الفرنسية وعلم المحاسبة ومبادئ الهندسة والجغرافيا. أنظر: المرجع نفسه، ص 175-176.

(5) المرجع نفسه، ص 178.

وتوسيع الموانئ كميناء الإسكندرية، بالإضافة إلى الاهتمام بتحسين أحوال المدن من خلال إنشاء مجالس عامة تحت قيادة بريطانية تتولى هذه المهمة، مثلما حدث في مدينة الإسكندرية التي شهدت تأسيس مجلس عام سنة 1834م أطلق عليها لجنة التحسينات⁽¹⁾. كما عمل العديد من المهندسين البريطانيين على رسم وتخطيط المدن على النمط الأوروبي، بالإضافة إلى مشاركتهم في تطوير النقل والمواصلات ووسائل الاتصال⁽²⁾. ولما مثلت السويس أهمية خاصة للمواصلات البريطانية إلى الهند، عملت بعض الشركات الملاحية البريطانية على إنشاء خطوط منتظمة سواء بين السويس وبومباي أو بين الموانئ الأوروبية والإسكندرية. علاوة على ذلك؛ ساهم البريطانيون في إنشاء خطوط حديدية في مصر منها خط سكة حديد القاهرة _ الإسكندرية وخط سكة حديد القاهرة _ السويس وغيرها⁽³⁾.

ساهم المهندسون الفرنسيون في تصميم وزخرفة قصور حكام مصر لاسيما في عهد مُجدد علي باشا مثل قصر هذا الحاكم في شبرا، والخديوي إسماعيل مثل قصر العابدين. بالإضافة إلى إقامة الحدائق والمتنزهات مثل حديقة الأزبكية التي صممها المهندس الفرنسي ديشان وأشرف على تنفيذها وإدخال الخدمات إليها بإنارتها بالغاز فكانت مكافأته أن أصدر الخديوي أمرا بتعيينه ناظر للأزبكية⁽⁴⁾. ومع تواجد المعمارين الفرنسيين في مصر انتشر الطراز المعماري الفرنسي في القصور والبنائات المصرية لا سيما في عهد الخديوي إسماعيل. زيادة على ذلك؛ يعود الفضل إلى الفرنسيين في ظهور الدراسات العلمية الأثرية لمصر، التي وفرت الكثير من المعارف التاريخية عن الحضارة المصرية القديمة، فعلى عاتقهم أسس أول متحف للآثار المصري أو ما عرف بدار الآثار المصرية بالقاهرة سنة 1835م⁽⁵⁾.

أما الجالية الإيطالية؛ فبرزت مساهمتها في هذا المجال أكثر في عهد الخديوي إسماعيل. إذ عمل أغلبيتهم في تصميم معظم قصور الخديوي وفي مقدمتها قصر العابدين، إلى جانب الضواحي الجديدة والمباني العامة والأحياء لاسيما في القاهرة كحي الإسماعيلية⁽⁶⁾. كما ساهموا في عمران المدن وتحديثها سواء في التخطيط أو

(1) زيان، مرجع السابق، ص 197.

(2) المرجع نفسه، ص 201_202.

(3) المرجع نفسه، ص 213_220.

(4) نوريس مُجدد سيف الدين، الجالية الفرنسية في مصر 1882_1956م، د.ك.و.ق، القاهرة 2012م، ص 28.

(5) أحمد مُجدد علي، المنشآت المعمارية في عصر الخديوي إسماعيل دراسة تاريخية أثرية، م.م، القاهرة 2010م، ص 222-228.

(6) المرجع نفسه، ص 103_118.

النشاط الاقتصادي والاجتماعي خاصة الإسكندرية، بالإضافة إلى إقامة الحدائق والمتنزهات والنافورات والتماثيل والمسارح. وبناء على ذلك؛ بنى الإيطاليون أول دار أوبرا والتي تم فتحها سنة 1869م⁽¹⁾

أما في تونس؛ فقد برز العديد من المعلمين والضباط الأجانب الذي يعود لهم الفضل في نشر التعليم الحديث المدني أو العسكري. إذ ساهم العديد منهم في تأسيس المدارس والمعاهد الحديثة، وإدخال البرامج الأوروبية فيها، والعلوم الحديثة واللغات الأجنبية كالفرنسية والإيطالية والانجليزية إلى جانب إلقاء الدروس. أضف إلى ذلك؛ ترجمة العديد من المؤلفات الأوروبية إلى العربية والعكس صحيح⁽²⁾. ومن تجب الإشارة إليهم في التعليم المدني الراهب بومبيو سيلما (*Suléma Pompéo*) وهو إيطالي الأصل، حلّ بتونس سنة 1831م وأنشأ فيها مدرسة إيطالية وفق المناهج الأوروبية فكانت أول المدارس الابتدائية الحديثة في تونس.

أما في التعليم العسكري؛ كان أشهرهم الضابط الإيطالي **كاليغاريس** (*Galligaris*) مدير المدرسة الحربية بباردو سنة 1840م⁽³⁾، الذي تخرجت على يده أفواج من قادة الفكر والإصلاح في تونس أثروا تأثيرا مباشرا وعميقا في معظم الميادين العسكرية والعلمية والسياسية والإدارية. وإلى جانب إدارته للمدرسة وإلقاء الدروس بها؛ قام بتأليف العديد من المخطوطات⁽⁴⁾ وترجمة عدّة كتب من الفرنسية والإيطالية إلى العربية، استعمل أكثرها أكثرها في تلك المدرسة. وللإشارة؛ فإنّ الضباط الذين تعاقبوا على إدارة المدرسة الحربية من 1852م إلى 1870م كان أغلبهم من الفرنسيين والإيطاليين⁽⁵⁾. تخرج على يدهم رواد التحديث في تونس خلال 19م.

(1) تأسست دار الأوبرا الخديوية على يد المهندس الإيطالي "بييترو آفوسكاني"، تحت إدارة الإيطالي بولينو دارنيت. أنظر: المرجع السابق، ص 228_232.

(2) مصطفى التواتي، **تونس الناهضة: من التجديد إلى التحديث (في القرنين 18 و19م)**، دار المعرفة، تونس 2012م، ص 31.

(3) مجهول، **مدرسة باردو...**، مصدر سابق، ص 40.

(4) يوجد ما لا يقل عن 40 مخطوطا بدار الكتب الوطنية بتونس، ويوجد بالمتحف الوطني العسكري بمنوبة أكثر من 20 مخطوطا إهتمت بالجمال العسكري. وجل هذه المخطوطات في عهد أحمد باي سواء منها المترجم عن التركية أو الفرنسية أو تلك التي ألفها ضباطا تونسيون خريجو المدرسة الحربية بباردو، نذكر على سبيل المثال: مخطوط تقرير مكتب الحرب بالدولة التونسية خلال 1859-1860م، لأرنست دي تافرن، وهو موجود بدار الكتب الوطنية تحت رقم 1780.

(5) من أبرز ضباط المدرسة الحربية النقيب الفرنسي كامبنون *Campenon* الذي تولى إدارة المدرسة الحربية والتدريس فيها مع عدد آخر من المدرسين الأوروبيين من سنة 1852م إلى 1854م، وزميله أرناست دي تافرن *Ernest de Taverne* الذي كلف بإدارة المدرسة الحربية من 1855م إلى 1861م، والذي يعود له الفضل في بعث الحياة من جديد في إدارة المدرسة المذكورة وفي طريق التعليم بها، وفي إيجاد أسباب ازدهار الدراسة بها، بعد أن مرّت تلك المدرسة بفترة إهمال تام زادت عن الأربع سنوات. مجهول، المصدر السابق، ص 40_42.

استقبلت تونس خلال القرن 19م أيضا أفواجا عديدة من المهندسين الأوروبيين الذين ساهموا في بعض الإنجازات والإنشاءات على النمط الأوروبي داخل البلاد كتعبيد الطرق البرية، وترميم المباني والمناجم وإنشاء السكك الحديدية والمدارس والقصور وغيرها، سواء أكان ذلك في ظل تنفيذ رغبات الحكومة التونسية أو تنفيذا لامتيازات واتفاقيات تمت بين دولهم الغربية وبين الحكومة التونسية لاسيما في النصف الثاني من القرن 19⁽¹⁾.

ومما يجب الإشارة إليه في هذا المجال؛ أنّ الأوروبيين كانت لهم مساهمة فعالة في تطوير تقنيات رسم الخرائط الطبوغرافية، فقد قام العديد من الرحالة الأوروبيين الذين زاروا تونس خلال القرن 19م وقاموا بعمليات استطلاعية واستكشافية لجغرافية البلاد قصد التعرف على إمكانياتها الأثرية والإستراتيجية من إعداد الرسوم والتصاميم⁽²⁾. وأبرز من اشتهر في هذا المجال كريتيان فالب (*Christian Falbe*)⁽³⁾، إذ شكلت أعماله أحد أبرز الاستثناءات، ذلك أنّه طيلة السنوات التي قضاها بتونس تمكن من إنجاز عدّة خرائط وتصاميم أهمها تصميمه لأول شكل دقيق لموقع قرطاج الأثري.

بالإضافة إلى بريكو دي سانت ماري (*Pricou de Sainte-Marie*)⁽⁴⁾ الذي أعدّ _ بإيعاز من أحمد باي _ خريطة حول الإيالة التونسية، كما رسم تصاميم للعديد من المدن التونسية كسوسة والحمامات والقيروان وصفاقس. وقد ساهمت أعماله في إنجاز خريطة شبه مكتملة للبلاد التونسية في منتصف القرن 19م⁽⁵⁾. وبناء على الجهود التي قام بها فالب وبريكو، أعدت العديد من الخرائط الكبرى للإيالة التونسية طبعتها مطبعة مخازن الحرب بباريس سنة 1841م⁽⁶⁾.

محمل القول؛ صحيح أنّ الفئات الأجنبية لعبت دورا كبيرا في تحديث مصر وتونس من خلال إدخال النظم الحديثة في مختلف ميادين الحياة إلى البلدين كالنظم العسكرية من تنظيم للجيش والرتب واللباس، والنظم

(1) التيمومي، مرجع سابق، ص 127.

(2) هدى بعير، التجربة الخرائطية لمدرسة باردو الحربية في منتصف القرن التاسع عشر، تقديم: عبد الحميد هنية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، تونس 2008، ص 34_38.

(3) كريتيان فالب (*Christian Falbe*) (1791-1849م): وهو قبطان بحرية دانماركي، وعالم آثار وأركيولوجي. أقام بتونس قرابة 13 سنة عمل في البداية كقنصل للدانمارك في تونس ما بين 1821_1832 تم تعيينه لتتقريب آثار قرطاج ما بين 1837_1838م، أنظر: المرجع نفسه، ص 25.

(4) بريكو دي سانت ماري (*Pricou de Sainte-Marie*): ضابط فرنسي أقام بتونس ما بين 1840_1841م و1843_1849م، وبموافقة أحمد باي قام بجمع العديد من المعطيات الطبوغرافية بهدف إنجاز تصاميم حول الإيالة التونسية، أنظر: المرجع نفسه، ص 35.

(5) المرجع نفسه، ص 38_39.

(6) دونان، مصدر سابق، ص 168.

التعليمية كبناء المدارس المدنية والحربية، وإدخال العلوم الحديثة، فضلا عن مختلف القوانين التي ساهم هؤلاء في وضعها. بالإضافة إلى مساهمتهم الفعالة في إدخال طرق جديدة في التدوي، وبعض مظاهر الحياة الأوروبية المتقدمة، وتقديم أغلبهم لخدمات جليلة أفادت الحكام بل وكانوا أوفياء لهم، فكانوا السند المتين الذي اعتمد عليه في المشروع التحديثي. لكنّ في المقابل كان للأوروبيين دور سلبي في كل من مصر وتونس، ويظهر ذلك بشكل جليّ عندما ازداد النفوذ والاستغلال الأوروبي في كلا البلدين خاصة الفرنسي والبريطاني، وهذا ما يفسّر الأهداف الخفية التي سعى الأوروبيون لتحقيقها والتي من أبرزها تمهيد الأرضية للاحتلال الأوروبي، وحقيقة جاء الاحتلال الفرنسي لتونس عام 1881م والاحتلال البريطاني لمصر عام 1882م.

ثانيا: المقومات الداخلية

ارتبطت حركة التحديث التي ظهرت في مصر وتونس خلال القرن 19م بمجموعة من العوامل الداخلية أبرزها الإصلاحات التي أجراها السلاطين العثمانيين منذ القرن 18م، بالإضافة إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في البلدين المشار اليهما. فضلا عن دور النخبة المثقفة في اكتشاف التقدم الأوروبي ومن ثم محاولة إيجاد البدائل لتدارك الضعف والانحطاط، إلى جانب المشاريع التحديثية التي قام بها الحكام في هذين البلدين. فإلى أي مدى أثرت هذه العوامل في تحديث مصر وتونس؟ وهل كانت درجة التأثير متشابهة ومقاربة أم كانت مختلفة في هذين البلدين؟

1. حركة الإصلاح والتحديث في الدولة العثمانية

كانت مصر وتونس على غرار الولايات العربية المنضوية تحت لواء الدولة العثمانية، تتأثر بما يجري في هذه الأخيرة وما يحيط بها من ظروف داخلية وخارجية إيجابية كانت أو سلبية؛ فلما كانت الدولة العثمانية القوة الدولية العظمى التي تؤثر في مجريات الأحداث العالمية، إذ شغلت حيزا كبيرا من الزمان والمكان لم تحظ به دولة قبلها، إلى جانب التطور والانتظام الذي عرفته في مؤسساتها الإدارية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾، فإنّ مصر وتونس استقرّت أوضاعهما العامة. لكن سرعان ما تراجعت أوضاع هذين البلدين، بتراجع وتدهور الأوضاع في الدولة العثمانية إثر الهزائم المتكررة التي تعرّضت إليها أمام القوى الأوروبية.

ظل تأثر مصر وتونس قائما حتى عندما قرّر العثمانيون الخوض في مسألة تنظيم أمور الدولة من جديد ومحاولة إيقاف الانهيار من خلال اعتمادهم لإصلاحات وتحديثات شاملة متأثرين في ذلك بالحضارة الغربية، إذ

(1) يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سليمان، مراجعة: محمود الأنصاري، ج01، ط1، مؤسسة فيصل للتمويل، إستانبول 1988م، ص 259_357.

سعى كل بلد بدوره إلى انتهاج سياسة التحديث من أجل تدارك الأوضاع السائدة. وبناء على ذلك، ما مدى تأثير الإصلاحات العثمانية في مصر وتونس؟ وللإجابة على ذلك لابد من الوقوف عند مظاهر حركة الإصلاح والتحديث في الدولة العثمانية.

أصبحت الدولة العثمانية خلال القرن 18م ضعيفة ومفككة الأوصال بعد أن كانت مهيبة القوة، وقد ارتبط ذلك التدهور والانحطاط بعوامل داخلية وخارجية. أما داخليا؛ فتمثلت في فقدان المؤسسة العسكرية لسمات الصرامة والانضباط التي تمتعت بها سابقا، وتحولت إلى وكر للمؤامرات والدسائس⁽¹⁾. كما شاعت ظاهرة الرشوة وشراء المناصب الحكومية وغيرها، فأصبح لمن ليس لهم مسؤولية ولا صلاحية يتدخل في شؤون الدولة. فضلا عن انتشار الاضطرابات الداخلية وازدياد ظاهرة تمرد الولاة على الحكومة المركزية⁽²⁾، مما أدى إلى توتر العلاقة بين السلطة المركزية والولايات.

أضف إلى ذلك؛ التهديد الوهابي⁽³⁾ في الجزيرة العربية الذي استفحل خطره من خلال تشكيكه في شرعية الدولة العثمانية. وبالنسبة للنظام الاقتصادي؛ فقد شهد هو الآخر مرحلة التراجع والانحطاط نتيجة لاعتماده على أسس اقتصادية تقليدية. بالإضافة إلى استنزاف أموال وموارد الدولة العثمانية إثر الحروب التي خاضتها مع الدول الأوروبية، مما أدى إلى عدم قدرتها على مواكبة التطورات الاقتصادية الأوروبية⁽⁴⁾.

أما خارجيا؛ فتسببت الهزائم العسكرية المتتالية للعثمانيين في ظل الحروب التي خاضوها ضد الغرب المسيحي في اختلال موازين القوى بين الطرفين وانتقال زمام المبادرة إلى الجانب الأوروبي، كما كشفت عن

(1) شكلت المؤسسة العسكرية في القرون الأولى من نشأة الدولة العثمانية الركيزة الأساسية التي استند عليها السلاطين في توطيد الأمن والاستقرار، وكان أفرادها مثال للقوة والانضباط والطاعة، إلى درجة تقلد بعضهم للوظائف الإدارية السامية ومراكز القيادة في الدولة. لكنهم سرعان ما أظهروا عدم الانضباط، وأصبحوا يمارسون أعمال النهب، ويهربون من الخدمة فكثرت تمرداتهم. وازداد تدخلهم في شؤون الدولة خاصة فيما يتعلق بخلع السلطان أو اختيار سلطان جديد، مما ساهم في إضعاف الدولة العثمانية. للتوسع أنظر: أماني بنت جعفر بن صالح الغازي، دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية "الجيش الجديد"، ط 1، دار القاهرة، القاهرة 2007م.

(2) للتوسع أنظر: جميل بيضون وآخرون، تاريخ العرب الحديث، دار الأمل، د.ب 1992م ص 70 _ 102.

(3) شكك الوهابيون في الشرعية الدينية للدولة العثمانية مما أدى بهم إلى اجتياح كل من الحجاز والعراق، وهما منطقتان إستراتيجيتان عند العثمانيين لما لهما من مكانة دينية لدى الرأي العام الإسلامي. الأمر الذي جعل السلطان العثماني يستعين بواليه في مصر محمد علي باشا لمواجهة الجيوش الوهابية، وتم القضاء على الخطر الوهابي، لكنه لم يتمكن من القضاء على الوهابية. للتوسع أنظر: ياسين بن علي، خروج الوهابية على الخلافة العثمانية (قراءة تاريخية ومناقشة شرعية)، د.د، د.ب، 2014 م.

(4) قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، ط 2، الدار العربية للعلوم، بيروت 2003م، ص 34_36.

مدى تفوق هذا الأخير لاسيما في المجال العسكري. واتضحت معالم هذا التغيير أكثر عندما اضطرت الدولة العثمانية إلى التنازل عن العديد من أقاليمها لصالح الدول الأوروبية، وذلك بموجب الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بينهما وبالتحديد معاهدة كارلوفيتز *Carlowitz* 1699م⁽¹⁾ التي وصفت على أنها أول تفكيك لأوصال الدولة العثمانية. أضف إلى ذلك؛ معاهدة كوجك قينارجة *küçü kaynarca* 1774م⁽²⁾ التي أعلنت صراحة عن فقدان الدولة العثمانية لمركزها كقوة دولية عظمى، وفتحت الأبواب أمام الأوروبيين للتدخل في شؤونها الداخلية وتحديد مصيرها وهذا ما عرف بالمسألة الشرقية⁽³⁾.

في ظل هذه التحديات؛ برزت الحاجة إلى الإصلاح وإعادة تنظيم أمور الدولة، وتعالى الأصوات التي تنادي بضرورة الانفتاح على العالم الأوروبي أملا في إنقاذ الوضع المتدهور، وضمان المحافظة على وحدة الدولة أمام أطماع الدول الأوروبية، إلى جانب إقناع هذه الأخيرة بأن ثمة إصلاح يجري في الدولة العثمانية فترفع يدها عن التدخل في شؤونها الداخلية. ومن هذا المنطلق ظهرت حركة الإصلاح في الدولة العثمانية، التي مرّت بثلاث مراحل⁽⁴⁾.

أما الأولى؛ تميزت بتشخيص رجال الفكر والسياسة للواقع المتدهور في الدولة العثمانية، ومن ثم الدعوة إلى ضرورة إعادة النظم إلى ما كانت عليه زمن السلاطين الأسلاف، وذلك من خلال تقديم رسائل وكتابات

(1) تم توقيع معاهدة كارلوفيتز في بلدة يوغسلافية بين الدولة العثمانية من جهة والنمسا وروسيا والبندقية وبولونيا من جهة أخرى، وبموجبها تنازل العثمانيون عن جزء كبير من أراضيهم. حيث تنازلت عن أراضي المجر وإقليم ترانسلفانيا للنمسا، ومدينة آزوف لروسيا، وشبه جزيرة المورة للبندقية، للتوسع أنظر: إيمان بنت علاء الدين إبراهيم صائغ، *العلاقات العثمانية النمساوية 1219_1284 هـ / 1804_1868 م دراسة تاريخية حضارية*، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية 2015م، ص 33_37.

(2) وقعت معاهدة كوتشك قينارجة بين الدولة العثمانية وروسيا، وهي تتضمن 28 بنداً أهمها: استقلال القرم، تنازل الدولة العثمانية عن البحر الأسود والمضائق ومنح روسيا حرية الماحة والتجارة في البحرين الأسود والأبيض للتوسع أنظر: منصور بن معاضة بن سعد العمري، *الحروب والمعاهدات العثمانية الروسية خلال الفترة من (1121_1220 هـ / 1709_1805 م) (دراسة تحليلية نقدية)*، بحث تكميلي للحصول على درجة الدكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية 2010م، ص 182_204.

(3) *المسألة الشرقية*: هي اصطلاح سياسي أطلقته الدول الاستعمارية الأوروبية على الصراع القائم فيما بينها من جهة وبين الدولة العثمانية من جهة أخرى، حول اقتسام ممتلكات تلك الدولة التي أصبحت ضعيفة لا تقوى عن الدفاع عن ممتلكاتها وبخاصة في أوروبا الشرقية (بلاد البلقان)، للتوسع أنظر: سامي صالح الصياد، "قراءة في عوامل ضعف الدولة العثمانية وظهور المسألة الشرقية وتبلورها"، جزئين، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية، مج 12، ع 02، العراق 2005م، ص 195_200.

(4) العزاوي، مرجع سابق، ص 32.

تاريخية وتقارير سفارية إلى السلاطين العثمانيين⁽¹⁾. لكنّها لم تفلح في القضاء على مواطن الضعف والانهيار بشكل تام، إذ استمر الفساد الإداري والضعف العسكري خاصة بعد توالي الهزائم على الدولة منذ القرن 18م.

أما المرحلة الثانية؛ فقد خطا فيها الإصلاح خطوات متقدمة غير التي سار فيها من قبل. إذ برزت ملامح التفكير في البحث عن سبل الإصلاح خارج حدود الدولة العثمانية وبالتحديد في العالم الأوروبي، وظهرت ثلة من النخبة المثقفة⁽²⁾ نادى بضرورة الاقتباس عن النموذج الأوروبي. فقد مكّنهم الاحتكاك المباشر بأوروبا في إطار السفارات الرسمية التي كلّفوا بها من قبل السلطة العثمانية، من معاينة مظاهر المدنية الأوروبية ومنها محاولة الأخذ عنها. كما ساهمت التقارير السفيرية في إدخال المطبعة إلى استانبول سنة 1728م⁽³⁾، في عهد السلطان أحمد الثالث⁽⁴⁾، لتكون بذلك أول تقنية فكرية جديدة في العالم الإسلامي.

علاوة على ذلك؛ استعانت الدولة العثمانية لأول مرة في تاريخها بضباط عسكريين أوروبيين؛ من أجل تدعيم المشاريع الإصلاحية التي عازمت تنفيذها في المجال العسكري، وتبع ذلك الاعتماد على أساليب أوروبية حديثة في التسليح والتدريب، ويظهر ذلك من خلال استعانة السلطان محمود الأول⁽⁵⁾ بالمستشار الفرنسي للشؤون العسكرية كلود الكسندر دي بونفال (Claude Alexander de Bonneval)، الذي أشرف على

(1) أبرز الرسائل والكتابات التاريخية التي دعت إلى إصلاح أنظمة الدولة العثمانية رسالة قوجي بك (ت 1650م) ورسالة حاجي خليفة (1608-1657م) المعنونة بـ: "دستور العمل لإصلاح الخلل". وكتاب حسين هزافن (ت 1679م) الموسوم بـ: تلخيص البيان في قوانين آل عثمان. للتوسع أنظر: خالد سلمان شدهان، رسائل الإصلاح وأثرها في إصلاح الأوضاع الداخلية في الدولة العثمانية، رسالة ماجستير، جامعة تكريت، العراق 2009م، ص 52_77، 79_123.

(2) من أهم الشخصيات التي نادى بضرورة الإصلاح على النمط الأوروبي إبراهيم المتفرقة (1670_1745م)، وذلك من خلال كتابه "أصول الحكم في نظام الأمم" الذي يعدّ أول محاولة نظرية من نوعها، تطرح مسألة الاستفادة من علوم أوروبا العسكرية والإدارية وضرورة اكتساب التقنيات المكتشفة حديثاً. أنظر: المرجع نفسه، ص 138_151.

(3) خالد زيادة، اكتشاف التقدم الأوروبي دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر، ط 1، دار الطليعة، بيروت 1981م، ص 36_37.

(4) السلطان أحمد الثالث (1703_1730م): كان شاعراً وخطاطاً وأديباً. عرّفت فترة حكمه "بعهد الخزامى أو عهد التوليب" لاستقدامه من أوروبا أزهار الخزامى، وكان يؤمن بالإصلاح وتجديد المؤسسات. خاضت الدولة العثمانية في عهده حرباً مع روسيا سنة 1711م ومع البندقية وألمانيا (1715_1718م) ومع إيران (1723_1730م). للتوسع أنظر، أوزتونا، مرجع سابق، ص 593_607.

(5) السلطان محمود الأول (1730_1757م): كان عالماً وشاعراً، عمل في بداية حكمه على توطيد الأمن والاستقرار بإنهاء الاضطرابات الداخلية، عرّف بتغييره للصدور العظام بصفة مستمرة. خاضت الدولة العثمانية في عهده حرباً مع ألمانيا وروسيا (1736_1739م) ومع إيران (1730_1746م). للتوسع أنظر: المرجع نفسه، ص 607_616.

مشروعين، كان قد اقترحهما على السلطان وهما تأسيس مدرسة هندسية، وتصميم جديد لسلح المدفعية، كما أدخل أسلحة جديدة ومتطورة إلى جانب قسم خاص بالطب في الجيش العثماني. بالإضافة إلى إلقاءه للدروس والمحاضرات على رجال الدولة في مجال الفن العسكري وفوائد التنظيم وأسس المعارك، إلى جانب دروس في السياسة والدبلوماسية⁽¹⁾.

أضف إلى ذلك استعانة السلطان مصطفى الثالث⁽²⁾ بالضابط الفرنسي البارون دو توت (*Le Baron de Tott*)، الذي قدّم خدمات عديدة للدولة العثمانية في عهد هذا السلطان منها: انشاء لفرقة جديدة في قوات المدفعية وإعادة تنظيم الترسانة، فضلا عن مشاركته في تأسيس مدرسة الحربية، واكتشافه لمناجم الفحم في تركيا⁽³⁾. أضف إلى ذلك؛ السلطان عبد الحميد الأول⁽⁴⁾ الذي استعان هو الآخر بأحد الضباط الفرنسيين وهو السفير شوازل غوفيه (*Choiseul Gouff*)، الذي أسندت له مهمة إعادة تنظيم جسم المدفعية ومسبكة المدافع والترسانة البحرية وإنشاء مدرسة للهندسة⁽⁵⁾.

رغم الجهود الإصلاحية المبذولة من قبل رجال الفكر والسياسة في الدولة العثمانية لكسر حاجز العزلة والانفتاح على أوروبا، إلا أنّها ظلت محاولات محدودة وضيقة الأفق. فقد ظل تعامل العثمانيين مع العالم الأوروبي يكاد يكون مقتصرًا على اقتباس المنشآت الحربية، إلى جانب تحفظ المؤسسة الدينية من إدخال أي تقنية حديثة إلى الدولة العثمانية ومنها آلة الطباعة.

لكن باعتراف السلطان سليم الثالث عرش الدولة العثمانية اتسعت مجالات الإصلاح، إذ حاول إجراء برنامج إصلاحي تحديتي شامل لمؤسسات الدولة العسكرية والإدارية والمالية والتعليمية، ومنه كان أول من

(1) خالد زيادة، اكتشاف التقدم ...، مرجع سابق، ص 44، 164_190، ص 46 _ 47.

(2) السلطان مصطفى الثالث (1757 _ 1774م): كان ميالا للإصلاح وعادلا ومحبا للعلم، له مآثر عديدة كبنائه للمدارس. حصلت في عهده تمردات في الولايات العثمانية كمصر وبلاد الشام، كما خاضت بلاده حربا مع روسيا ما بين (1768_1774 م). وفي عهده تم عقد أخطر المعاهدات والمتمثلة في معاهدة كوتشك قينارجة سنة 1774م، للتوسع أنظر: أوزتونا، مرجع سابق، ص 617 _ 632.

(3) زيادة، المرجع السابق، ص 48 _ 49.

(4) السلطان عبد الحميد الأول (1774 _ 1789م): من أهم الأحداث التي ميّزت عهده الحرب العثمانية الإيرانية التي دامت أربع سنوات (1775 _ 1779م)، الحرب مع روسيا وألمانيا (1787 _ 1792م). لكن أهم حدث هو عقد معاهدة كوتشك قينارجة مع روسيا، للتوسع أنظر: أوزتونا، المرجع السابق، ص 633 _ 642.

(5) زيادة، المرجع السابق، ص 49.

حاول إدخال إصلاحات واسعة تستلهم أسسها من الغرب الأوروبي⁽¹⁾. وللإشارة فإن "معاصرة هذا السلطان للثورة الفرنسية 1789م والحملة الفرنسية على مصر 1798م جعله يهتم كثيرا بمسألة الإصلاحات، ويطلب من الخبراء العثمانيين والأجانب تقارير عن أسباب فقدان الدولة حيويتها وسبل استعادة قوتها⁽²⁾.

أولى خطوات السلطان سليم الثالث نحو تحديث الدولة العثمانية، كان تقوية السلطة المركزية من خلال تشكيل جيش قوي. وهذا ما أدى إلى تأسيس وحدة عسكرية جديدة خارج إطار فرق الإنكشارية عرفت "بالنظام الجديد"⁽³⁾، يتم تدريبهم على النمط الأوروبي، وبإشراف عدد من الضباط والخبراء الأجانب الذين تم استفادتهم من أوروبا خاصة فرنسا، وفرض عليهم ارتداء الملابس الأوروبية. وقد ألحقت بهذا النظام ثكنات جديدة لتجنب ضغط الإنكشارية، فضلا عن اعتماد نظام مالي جديد لدعم مصاريف المؤسسات.

علاوة على ذلك أدخل السلطان سليم الثالث إصلاحات على مستوى البحرية، فأصلح السفن القديمة وبنى عددا كبيرا من السفن الحديثة. زيادة على ذلك؛ فإنه شجع نشر التعليم على مدى واسع وعمل على إدخال الطباعة وترجمة كثير من الكتب الأوروبية وفتح المدارس في شتى أنحاء الإمبراطورية، ونظم لأول مرة في الدولة العثمانية السفارات الدائمة إلى أوروبا⁽⁴⁾ لدراسة التقدم فيها، بعد أن كانت سابقا سفارات مؤقتة في مهام محدّدة مثل إعلام الدول الأوروبية بتولية أحد السلاطين وتنتهي السفارة بانتهاء مهمة السفير.

رغم الجهود الإصلاحية التي قام بها السلطان سليم الثالث، إلّا أنّها ظلت محدودة ومقتصرة على المجال العسكري، ولم تتوفر جهود عامة لإصلاح الحكومة والاقتصاد والمجتمع؛ بل ظلت محاولات فردية لمواجهة المشكلات القديمة بأساليب تقليدية⁽⁵⁾. أضف إلى ذلك؛ معارضة الإنكشارية التي بدأت تتوجس من النظام الجديد، إلى جانب رفض المؤسسة الدينية لهذه الإصلاحات والأخذ عن الغرب لأنّها رأت فيها مخالفة للشريعة

(1) المرجع السابق، ص 50.

(2) المرجع نفسه، ص 644.

(3) النظام الجديد: استخدم المصطلح لمعنيين اثنين؛ الأول الحركة التجديدية التي قام بها السلطان سليم الثالث، واستهدفت إجراءات الإصلاحات اللازمة في الإدارة والصناعة والتجارة والفن والاقتصاد والعلم والثقافة وذلك بالاقتراب من العالم الغربي. والثاني؛ الجيش النظامي الذي أراد السلطان سليم الثالث تشكيله على غرار الدول الغربية، تم إلغاء النظام سنة 1807م. أنظر: سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مراجعة: عبد الرزاق محمد حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض 2000م، ص 223.

(4) زيادة، اكتشاف التقدم...، مرجع سابق، 69_70.

(5) نادية محمود مصطفى، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة 2002م، ص

الإسلامية. فضلا عن تغير ميزان القوى لصالح أوروبا كقوة عسكرية واقتصادية عالمية، الذي أدى إلى كثرة المواجهات الحربية بين الدولة العثمانية والقوى الأوروبية، انتهت في أغلب الأحيان بمعاهدات فقدت على إثرها الدولة العثمانية أجزاء هامة من ممتلكاتها. الأمر الذي أدى إلى إسقاط السلطان سليم الثالث من عرشه ومن ثم قتله⁽¹⁾، وتعيين السلطان محمود الثاني⁽²⁾ مكانه.

استمر السلطان محمود الثاني في حركة الإصلاح، مستفيدا من الأخطاء التي ارتكبها سلف، حيث سعى بعد اعتلائه العرش العثماني إلى تحقيق غايتين أساسيتين؛ الأولى تتمثل في تقوية الإدارة المركزية في الدولة؛ والثانية تهدف لتشكيل إدارة جديدة. ولتجسيد الغاية الأولى عمل هذا السلطان على تشكيل جيش نظامي مدرب على النمط الأوروبي تحت اسم "العساكر المحمدية المنصورة" في 28 ماي 1826م، بعد أن قضى على جيش الإنكشارية⁽³⁾، واستصدار فتوى من شيخ الإسلام⁽⁴⁾ تجيز له مشروعية التخلص منه.

علاوة على ذلك؛ خصص السلطان محمود لإعداد الجيش الجديد وتدريب جنوده موارد مالية كبيرة، وسارع في إصدار قوانين تنص على تنظيم الخدمة العسكرية في المؤسسة الجديدة، مع تحديد مراحلها ووضع الشروط والمقاييس للإعفاء أو الانخراط فيها، وأنشأ المصانع العسكرية لتزويد أفراد الجيش بالذخائر واللباس والمؤونة. وفتح عددا من المدارس العسكرية لتخريج الضباط، فضلا عن الاعتماد على الخبراء الأجانب في تدريب الجيش خاصة الألمان⁽⁵⁾.

ولتجسيد الغاية الثانية؛ أقدم السلطان محمود الثاني على تنظيم الحكومة بما يتماشى والأساليب الأوروبية. إذ أنشأ الوزارات (الداخلية والخارجية، المالية والحربية والتجارية، ووزارة الأوقاف)، وأخذ يدفع

(1) Guy Lemarchand, "Eléments de la crise de l'empire ottoman sous Sélim III (1789 – 1807)", Annales historiques de la révolution française , V 329 , N01 , 2002 , p p 141 _ 159.

(2) السلطان محمود الثاني (1808 _ 1839م): كان شاعرا وخطاط، تعلم العديد من العلوم الدينية والتاريخ والجغرافيا والأدب. شهد عهده العديد من التمردات والثورات والحروب أبرزها: الحركة الوهابية، ثورة اليونانيين، الحرب مع روسيا ما بين (1827 _ 1829م). أجرى طيلة حكمه مجموعة من الإصلاحات لاسيما العسكرية والعلمية منها. للتوسع أنظر: أوزتونا، مرجع سابق، ص 664 _ 679.

(3) محمد البحراوي، "حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني"، مراجعة: محمد غشام، مجلة الإجتهد، ع 45 و 46، بيروت 2000م، ص 412 _ 413 .

(4) شيخ الإسلام الذي أجاز القضاء على الجيش الإنكشاري وتكوين جيش جديد وفقا للطراز الأوروبي هو قاضي زاده طاهر أفندي، أنظر: محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط 3، دار النفائس، بيروت 2013م، ص 330.

(5) جوستن مكارثي، "سياسات الإصلاح العثماني"، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، م. 1، ع 45 و 46، بيروت 2000م، ص 72 _ 73.

المعاشات بشكل منظم للإداريين. كما عمل على تقوية الإدارة المركزية من خلال وضع جيوش الولايات تحت السلطة المركزية⁽¹⁾، إلى جانب إنشاءه عدّة مجالس (مجلس الشورى العسكري، مجلس الأحكام القضائية، مجلس شورى الباب العالي). أما على صعيد التشكيلات المحلية؛ وسّعت صلاحيات الولاة واستحدثت تشكيلات الرعاية الصحية لمواجهة الأمراض المعدية والأوبئة، وتشكيلات البريد الحديث وغيرها.

وفي مجال التعليم أنشأ السلطان محمود الثاني مدارس جديدة عرّفت باسم المدارس الرشدية لتنشئة معلمي المدارس الابتدائية⁽²⁾، والمدارس الفنية لتنشئة الموظفين، والمدرسة الحربية لتنشئة الضباط. بالإضافة إلى مدارس أخرى كمدرسة التعليم القضائي ومدرسة التعليم الأدبي ومدرسة المعرفة⁽³⁾. بالإضافة إلى إرساله لبعثات علمية دائمة إلى أوروبا من أجل توفير نخبة من المدرسين والمهندسين وضباط الجيش في المدارس العليا التي أنشأها. أضف إلى ذلك؛ إصداره لصحيفة تقويم الوقائع باللغة التركية سنة 1831م⁽⁴⁾، واتباعها بطبعة فرنسية تحت اسم *Le Moniteur Ottoman* أي المرشد العثماني. بالإضافة إلى إنشاءه مكتبا للترجمة يكون تابعا للوزارة الخارجية، فضلا عن إصداره لمجموعة من القوانين التي تنص على ارتداء الزي الأوروبي⁽⁵⁾.

رغم محاولات السلطان محمود الثاني الإصلاحية وإقباله الشديد على الأخذ بنظم الغرب وأساليبه، إلّا أنّه لم يحقق سوى نجاح جزئي في تدارك الوضع المتأزم في الدولة العثمانية. وذلك بسبب طابع السطحية الذي اتسمت به عملية الاقتباس عن الغرب من جهة، والتركيز على المجال العسكري والإداري من جهة أخرى. في مقابل إهماله للجانب الاقتصادي الذي كان يحتاج إلى الإصلاح والتجديد. بالإضافة إلى استمرار ممارسة الدول الأوروبية لضغوطاتها على الدولة العثمانية، وانتشار مفاهيم جديدة قائمة على التمييز العنصري والنعرات الوطنية والطائفية التي أخذ الفكر الغربي الحديث ينميها⁽⁶⁾.

(1) المرجع السابق، ص 332.

(2) أنشئت المدارس الرشدية لسد الفراغ الموجود بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التعليم الابتدائي، وحددت مهمتها بتقديم نموذج من التعليم للتأهيل للدخول إلى مختلف مدارس الجيش والبحرية والطب ووظائف الدولة، أنظر: طقوش، مرجع سابق، ص 332-333.

(3) البحراوي، مرجع سابق، ص 414 .

(4) هي صحيفة أسبوعية تتولى نشر القوانين والمراسيم الصادرة، إلى جانب أخبار الأحداث الرئيسية التي تحدث في داخل الإمبراطورية وفي خارجها. أنظر: روبر منتران وآخرون، **تاريخ الدولة العثمانية**، ترجمة: بشير السباعي، ج 02، دار الفكر، القاهرة 1993م، ص 58.

(5) مصطفى، مرجع سابق، ص 195-196.

(6) المعاليقي، مرجع سابق، ص 35-36.

لكن هذه الإصلاحات مهدت الطريق نحو تنظيم أمور الدولة على أسس جديدة في جميع الميادين الإدارية والمالية والقضائية والتعليمية، حيث اقتنع السلاطين العثمانيون بضرورة وضع تنظيم تشريعي جديد والاتجاه نحو عملية تقنين الإصلاح وفقاً للنظم الأوروبية. وذلك بهدف إنقاذ الدولة من الانهيار والحد من التدخل الأجنبي، بعد أن تأثروا بأفكار رجال الدولة الجدد⁽¹⁾ الذين نادوا بضرورة الإصلاح على النمط الأوروبي، نتيجة لعدم رضاهم عن الإصلاحات التي كانت تقوم بها الحكومة العثمانية، لأنها لم تكن في نظرهم جذرية وقادرة على التغيير والقضاء على المساوئ الأساسية في الدولة.

بناء على ذلك؛ شهدت الدولة العثمانية خلال القرن 19م مرحلة انتقالية من الأنظمة العثمانية التقليدية إلى الأنظمة الأوروبية الحديثة، ومن نقل الأساليب الفنية إلى نقل المؤسسات والأفكار الغربية. كما تحولت الإصلاحات من رغبة أوروبية تدعمها بعض الفئات النخبوية إلى قوانين رسمية يتعهد فيها السلطان بإجراء التنظيمات اللازمة لتحديث المجتمع وهذا ما عرّف بالتنظيمات العثمانية⁽²⁾.

وأولى تلك القوانين **خط كلخانة**⁽³⁾ الذي أعلن في 03 نوفمبر 1839م، وذلك بغية إرضاء الدول الأوروبية التي زاد مع الأيام تدخلها في شؤون البلاد. بالإضافة إلى اقتناع كبار الموظفين⁽⁴⁾ في الدولة العثمانية والمتأثرين بالحضارة الأوروبية، بضرورة إصلاح جهاز الدولة وتجديده على أساس اقتباس النظم الأوروبية حتى ولو تعارض بعضها مع العادات والتقاليد⁽⁵⁾. وقد جمع هذا المرسوم في توجهاته الأساسية أغلب البنود التي احتواها الإعلان

(1) ظهرت خلال هذه الفترة فئة من المثقفين تشبعوا بالفكر الأوروبي من خلال تعلمهم في المدارس الأوروبية، إذ نادوا بضرورة الإصلاح على النمط الغربي. ومن أبرز هؤلاء مصطفى رشيد باشا مصطفى فاضل نامق كمال وغيرهم، أنظر: محمد عصفور سلمان، "العثمانيون الجدد أفكارهم الإصلاحية ودور نامق كمال في بلورتها"، مجلة دياي، العدد 49، العراق 2011م.

(2) **التنظيمات**: عبارة عن إجراءات تشريعية تقوم بتقنين حركة الإصلاح؛ أي صدها بقوانين رسمية من أعلى سلطة في الدولة العثمانية، وهي الإرادة السلطانية بدأت بخط كلخانة 1836م، وانتهت بدستور مدحت باشا 1876م. شملت عهد السلطان عبد المجيد الأول (1839 _ 1861م) والسلطان عبد العزيز (1861 _ 1876م) والسلطان عبد الحميد الثاني (1876 _ 1918م). أنظر: العزاوي، مرجع سابق، ص 36.

(3) **كلخانة**: الساحة التي من تمتد سراي بورنو إلى أسوار قصر طوب قابي المطل على البحر، وسميت بذلك نظراً لكونها كانت حدائق الزهور. أنظر: صابان، مرجع سابق، ص 192.

(4) أبرز كبار الموظفين في الدولة العثمانية والمتأثرين بالحضارة الأوروبية في فترة التنظيمات مصطفى رشيد باشا (1858 _ 1800م)، إذ ساهم في تطبيق التنظيمات حتى لقب بـ (أبو التنظيمات)، ويعود له الفضل في إصدار خط كلخانة. تولى الصدارة العظمى 06 مرات في عهد عبد المجيد الأول. تولى السفارة العثمانية في باريس عام (1834_1836م)، وفي لندن ما بين (1836_1838م)، وتولى وزارة الشؤون الخارجية للدولة العثمانية سنة 1837م. أنظر: منتزان وآخرون، مرجع السابق، ص 77 _ 78.

(5) العزاوي، المرجع السابق، ص 59.

الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان عام 1789م، إذ اشتمل على إقرار المساواة بين جميع رعايا الدولة العثمانية دون تمييز. كما تضمن المرسوم نقاطا إصلاحية أخرى مثل إلغاء نظام الالتزام الذي أصبح إجراء تعسفيا، والتأكيد على ضرورة المضي في تحديث الأنظمة العسكرية وغيرها.

ثاني تلك القوانين؛ **الخط الشريف الهمايوني** الذي صدر في 18 فيفري 1856م كمكافأة لدول أوروبا على وقفها إلى جانب السلطان أمام الأطماع الروسية والأطماع المصرية⁽¹⁾. وجاء هذا المرسوم لتأكيد المبادئ التي جاء بها خط كلخانة، القائمة على تأمين رعايا الدولة على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم. إذ أعلن من جديد في نصوص وبنود واضحة، أن سياسة الدولة العامة وتوجهاتها الرئيسية ستكون بعيدة عن التفرقة والتمييز الاجتماعي، حيث يتساوى الرعايا، مهما كانت مذاهبهم وأديانهم. لكن أخطر ما جاء به هذا المرسوم، هو إقراره رسميا بحق الأجانب في ممارسة كل أنواع التجارة وبحقهم في امتلاك الأراضي وفق شروط معينة، مما ساهم في التمهيد للرأسمال الأجنبي⁽²⁾.

تكّلت خطا كلخانة وهمايون بإصدار أول دستور في الدولة العثمانية على النمط الأوروبي في 23 ديسمبر 1876م، وذلك بهدف الحد من التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدولة، ومنه إقناع الدول الأوروبية بأن هذه الأخيرة قادرة على إصلاح نفسها دون تدخلها. بالإضافة إلى الحد من الاضطرابات القومية خاصة في منطقة البلقان، فضلا عن تجاوز التدهور الذي مس مختلف قطاعات الدولة⁽³⁾. وقد قسم الدستور إلى 12 قسما وتضمن 119 مادة، اقتبس بعضها من الدساتير الأوروبية.

وتجدر الإشارة؛ إلى أنه كان للتنظيمات تأثيرات كبيرة على الولايات العثمانية خاصة تونس ومصر. ففي تونس تم الإعلان عن وثيقة إصلاحية موازية لتلك الخطوط، والتي عرفت بعهد الأمان سنة 1857م⁽⁴⁾. والمتمعن في هذه الوثيقة يجدها تتضمن ما جاء به الخط الشريف الهمايوني مع وجود فارق بسيط وهو أنها أعلنت باسم باي تونس وليس باسم السلطان العثماني، كما كتبت باللغة العربية وليس بالعثمانية⁽⁵⁾. وقد مهدت وثيقة

(1) كان انتصار الدولة العثمانية وحلفائها من الدول الأوروبية على روسيا في حرب القرم عام 1856م، من الأسباب التي أدت إلى إصدار الخط

الشريف الهمايوني. بالإضافة إلى تلك الدول للدولة العثمانية في القضاء على خطر محمد علي باشا. أنظر: المرجع السابق، ص 61

(2) محمود بن عامر، "حركة الإصلاح في الدولة العثمانية"، مجلة الدراسات التاريخية، ع 91_92، جامعة دمشق، سوريا 2005م، ص 124.

(3) مصطفى، مرجع سابق، ص 233.

(4) راجع في ذلك: التجربة الدستورية والتطور القضائي، الفصل الثاني، ص 169_172.

(5) أنظر وثيقة عهد الأمان، قائمة الوثائق الأرشيفية والنصوص، الملحق رقم 03.

"عهد الأمان" لظهور أول دستور إسلامي تونسي سنة 1861م⁽¹⁾، والذي أرسى نظام الملكية الدستورية بعد قرون من الحكم المطلق، وأدخل النظام في آليات التسيير والحكم. فأنشأ المجالس والمحاكم وضبط المسؤوليات وحدد الحقوق والواجبات، وبيّن عدم خضوعها لاختلاف الأديان فالجميع متساوون ولهم الحق في التملك وممارسة الأنشطة الاقتصادية وحفظ النفوس والأموال. وبهذا سبق الدستور التونسي الدستور العثماني في أغلب المواد والقرارات التي نصّ عليها، كما كانت هناك نقاط تلاقي واختلاف بينهما⁽²⁾.

أما في مصر؛ وإن كانت لم تعرف نظاما دستوريا أو شبه دستوري قبل سنة 1882م وخلال فترة حكم محمد علي باشا وخلفائه، فإنّها عرّفت عدّة تنظيمات سمحت بالمشاركة السياسية وسطرت الخطوط العريضة لنظام الحكم في مصر⁽³⁾، سبقت التنظيمات العثمانية فكانت مرجعا أساسيا لها. وأبرز تلك التنظيمات المجلس العالي الذي أصدره محمد علي سنة 1824م، والذي يعدّ بمثابة دستور، وأتبعه بتشكيل هيئة أو مجلس سنة 1829م، له سلطة استشارية في المسائل الإدارية والتعليم والأشغال العمومية وما يقترحه الاعضاء من موضوعات، كما حصر السلطة في 07 دواوين أبرزها ديوان الخديوي.

زيادة على ذلك؛ فإنّ مجلس شوري النواب الصادر في 1866م على يد الخديوي إسماعيل هو من أهم المجالس التي جسدت النظام النيابي في مصر⁽⁴⁾، والذي تحدّد نظامه بموجب لائحتين: اللائحة الأساسية والنظامية. وقد هدف من خلاله إلى السيطرة على كبار الأعيان الذين تكون منهم المجلس وكسب تأييدهم السياسي ودعمهم المالي له، فضلا عن تحسين صورة عهده أمام الدول الأوروبية⁽⁵⁾.

2. الأوضاع العامة في مصر وتونس

بدأت عوامل الضعف تظهر في مصر وتونس، عندما لم تعد الدولة العثمانية قادرة على حماية ممتلكاتها نتيجة لتوالي هزائنها العسكرية، وما نجم عنها من فساد إدارتها وضعف سلاطينها وانحيار اقتصادها وتدهور

(1) راجع في ذلك: التجربة الدستورية وتطور النظام القضائي، الفصل الثاني، ص 172_174.

(2) للإطلاع على نقاط التشابه والاختلاف بين الدستور التونسي والعثماني، أنظر المقارنة التي عقدها محمد حداد في مقالة له حول فكرة الدستور، أنظر: محمد حداد، "فكرة الدستور والدولة الدستورية في الزّمن العربي الحديث (تونس نموذجا)"، مجلة التفاهم، ع 39، عمان 2014م، نسخة إلكترونية.

(3) سيد عيسى محمد، الدساتير المصرية من محمد علي إلى مبارك (1824 _ 2007م)، دار نخضة مصر، القاهرة 2007م، ص 15.

(4) المرجع نفسه، ص 15 _ 21.

(5) المرجع نفسه، ص 21.

مؤسساتها العسكرية والدينية⁽¹⁾. ومن الطبيعي أن يكون مثل هذا التأثير مادام أنّ هذين البلدين جزء لا يتجزأ من ممتلكات الدولة العثمانية، يخضعان لسلطتها، وتسير أنظمتها وفقاً للنظام الذي أوجده العثمانيون عند ضمهما إلى ممتلكاتها⁽²⁾. وعلى هذا الأساس شهدت مصر وتونس تراجعاً ملحوظاً على كافة الأصعدة لاسيما في أواخر القرن 18م ومطلع القرن 19م، مما أدى إلى بروز الحركة التحديثية في المنطقتين.

أ) الأوضاع السياسية والعسكرية

تتجلى أولى مظاهر الضعف في مصر أواخر القرن 18م ومطلع القرن 19م في عدم استقرار نظام الحكم، حيث كانت مصر تعاني من فراغ سياسي لعدم وجود سلطة فعلية قوية، نتيجة للصراع المحتدم بين مختلف مراكز القوى في هذه البلاد⁽³⁾. وقد تجسّد هذا الصراع في كثير من الأحيان في اشتباكات فيما بينها أو مع الأهالي⁽⁴⁾. إذ أخذ كل طرف من أطراف النزاع ينافس غريمه على عمليات النهب والاستغلال؛ بل واستعان وتحالف مع القوى الأوروبية لمساعدتها ودعمها مادياً ومعنوياً⁽⁵⁾.

أضف إلى ذلك؛ محاولات الانفصال عن الدولة العثمانية التي ظهرت في ظل الوهن الذي أصاب هذه الأخيرة، وبعض الشخصيات المملوكية⁽⁶⁾ التي قدّرت لها التحكّم في مصير مصر السياسي لفترة من الزمن. مما أدى إلى إخلال ذلك التوازن الذي سعى العثمانيون منذ القرن 16م، لإقراره بين السلطة المركزية وولاية

(1) فقدت الدولة العثمانية عنصر التفوق والمبادرة اعتباراً من الهزيمة التي تعرّضت لها سنة 1699م على يد النمسا، ثم دخلت مرحلة التراجع بتوالي الهزائم عليها في القرن 18م، إضافة إلى سمة الضعف التي مست أنظمة حكمها. وكان من الطبيعي جداً أن تتأثر إدارة الولايات العربية بهذا الضعف سواء كانت الولايات القريبة أو البعيدة، فلم تعد على المستوى المطلوب لحماية البلاد من الفساد والاضطرابات الداخلية، مما أضعف ممثلي الحكومة المركزية في مقابل بروز قوى محلية. للتوسع أنظر: مصطفى، مرجع سابق، ص 115_117.

(2) أحمد زكرياء الشلق، العرب والدولة العثمانية من الخوض إلى المواجهة 1516_1916م، ط 1، مصر العربية، القاهرة 2002، ص 88_93، 134_132.

(3) تجلّى الصراع في مصر خلال هذه المرحلة بين ولاة الدولة العثمانية والدولة نفسها، وبين الزعماء المحليين والسلطة المركزية، ثم الصراع بين الإنكشارية القديمة والجديدة، وبين السكان الأرياف والمدن. أنظر: غربي، مرجع سابق، ص 131.

(4) ذهني، مرجع سابق، ص 115.

(5) غربي، المرجع السابق، ص 130_131.

(6) أبرز تلك الشخصيات علي بك الكبير (1728_1773م)، الذي تمرد على السلطان العثماني من خلال رفضه للوالي المرسل من استانبول وإجباره على العودة من حيث أتى، وامتناعه عن دفع الالتزامات المالية المستحقة عنها إلى استانبول. بالإضافة إلى توسعه نحو الأقاليم السورية والحجاز والأراضي المقدسة، وتحالفه مع بعض الشخصيات المتمردة على الدولة العثمانية في بعض الإيالات، واستعانت به بالقوى الخارجية لتحقيق أهدافه. أنظر: سميت، مرجع سابق، ص 502_503.

مصر⁽¹⁾. فبعد أن كان الوالي العثماني يتمتع بصلاحيات واسعة في مصر، أصبح في القرن 18م خاضعا لأوامر البكوات المماليك⁽²⁾. مما أدى إلى فرض سيطرتهم الكاملة على البلاد، وجعل السيادة العثمانية اسمية فقط⁽³⁾. وما زاد الأمر سوءاً؛ أنّ أولئك البكوات لم يعطوا الأمن أهمية لافتة بقدر انشغالهم بتأمين ثروتهم الخاصة وتدعيم سلطتهم ونفوذهم الذي مكّنهم من تحقيق ذلك. فكان من أثر ذلك انتشار الفوضى والاضطرابات في مصر، وعادت الصراعات إلى الظهور مجدداً، وكثرت المظالم والمفاسد وتدهورت الأوضاع في جميع ميادين الحياة.

أتاحت تلك الظروف؛ الفرصة لبروز فرنسا كقوة جديدة على الساحة السياسية في مصر وطرف جديد في الصراع العثماني المملوكي. إذ قامت فرنسا بتوجيه حملة عسكرية إلى مصر بقيادة نابليون بونابرت (Napoleon Bonapart) سنة 1798م، وذلك بعد أن تضافرت لها عدّة عوامل أبرزها الأهمية الإستراتيجية. فمصر تمثل سوقاً واسعة تلتقي فيها تجارة ثلاث قارات أوروبا وآسيا وأفريقيا، وهي مؤهلة لأن تمكن فرنسا من التصدي للتوسع البريطاني في البحر المتوسط.

هذا وقد مثّلت الحملة الفرنسية بالنسبة لمصر أخطر الأحداث السياسية التي تعرّضت لها خلال القرن 18م، وذلك راجع إلى الأثر الذي خلّفته رغم قصر مدتها. فإلى جانب الممارسات العسكرية التي قام بها جنود الحملة منذ أن وطئت أقدامهم مصر من سلب ونهب، أقدم بونابرت (Bonapart) على إحداث تغييرات جذرية على المستوى السياسي، الأمر الذي دفع بأهالي مصر للتصدي لتلك التغييرات⁽⁴⁾. وهذا أمر يديهي كون الحملة قد تمت قسراً وفي طابع عسكري، ومن قوم يختلفون عن المجتمع المصري في المعتقد والعادات

(1) تختلف مصر عن بقية البلدان العربية من حيث أنّها كانت تخضع للنظام المملوكي، لذلك عندما ضمها العثمانيون أوجدوا فيها نظام حكم يقوم على أساس تقسيم السلطة بين ثلاثة قوى: الباشا وضباط الحامية العسكرية والمماليك، وكان هذا أساس نجاحهم في الاحتفاظ بمصر ولاية عثمانية حتى نهاية القرن 18م. للتوسع أنظر: جلال يحيى، *المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث*، د.م، القاهرة 1965م، ص 179.

(2) **البكوات المماليك**: هم حكام في مصر، تم تعيينهم من قبل الإدارة العثمانية منذ القرن 16م. كان بعضهم مكلفاً بحماية القاهرة، والبعض الآخر كان يقوم بالمهام البعيدة كقيادة أحدهم للفرقة العسكرية التي تحرس خزانة مصر أو الالتزامات المالية التي ترسلها مصر إلى استانبول. لكن هؤلاء الحكام سرعان ما شكلوا قوة سياسية لها نفوذها الكبير خاصة في القرن 18م، وبدأوا يسعون للسيطرة على الوضع الإداري والمالي مستغلين في ذلك ضعف الولاة العثمانيين. وقد بلغ عدد البكوات المماليك في مصر 24 بك، أنظر: المرجع نفسه، ص 168-178.

(3) ذهني، مرجع سابق، ص 127.

(4) من أهم الدراسات المعاصرة التي عالجت موضوع الثورات التي قام بها المصريون كرد فعل على الحملة الفرنسية: عصام محمد شبارو، *المقاومة الشعبية المصرية للاحتلال الفرنسي والغزو البريطاني*، دار التضامن، لبنان 1992م.

والثقافة واللغة. بالإضافة إلى ممارسات جنود الحملة القائمة على الإبادة والسلب والنهب والتدمير والحرق، ومحاولة تغيير عادات وتقاليد الشعب المصري.

زيادة على ما سبق؛ فإنه رغم أهمية الحملة من حيث أنها أطلعت المصريين على ما وصل إليه الغرب من قوة وتطور في جميع الميادين، إلا أنها لفتت أنظار الدول الأوروبية إلى أهمية المركز السياسي والموقع الإستراتيجي لمصر، حتى أصبحت ميدانا فسيحا للتنافس الأوروبي للسيطرة عليها سياسيا واقتصاديا وعسكريا، مما ساهم في جلاء الفرنسيين عنها⁽¹⁾. ولم يكن هذا الجلاء سوى إيذانا بمرحلة جديدة من الفوضى والاضطرابات خاصة في الفترة الممتدة ما بين (1801_1805م). إذ عادت الصراعات الداخلية والمؤامرات السياسية بين مختلف القوى المتنافسة على مقاليد الأمور والمتمثلة في العثمانيين والمماليك، مع انضمام الإنجليز إلى هذا الصراع بعد إدراكهم لأهمية مصر بالنسبة لأملاكهم في الشرق، وبعد أن هددتهم نابليون في الهند⁽²⁾.

وكنتيجة لهذه الخلافات استمرت التمردات العسكرية _القاهرة خصوصا_، وبرزت أكثر مما مضى قوة الشعب المصري ممثلة في زعمائه ومشايخه الذين ضاقوا ذرعا من تلك الصراعات، محاولين إيجاد حكومة رشيدة وقوية تصلح البلاد وتوطد فيها الأمن والاستقرار⁽³⁾، فكان لهم الأثر الفعال في تمكين السلطة لإحدى الشخصيات العثمانية القوية والتي ستغير من الأوضاع ألا وهي شخصية **محمد علي باشا**⁽⁴⁾.

لكن حتى السنوات الأولى من تولي محمد علي حكم مصر، لم تستقر فيها الأوضاع بشكل تام نتيجة للفوضى والاضطرابات التي تسببت فيها الزعامات الشعبية والمماليك والفرق العسكرية غير النظامية⁽⁵⁾، والتي كانت تسعى إلى إسقاط الحاكم وإنفرادها بالسلطة. فضلا عن التحديات الخارجية التي واجهها الحاكم

(1) مثلت الحملة الفرنسية على مصر تهديدا واضحا للنفوذ الإنجليزي في ممتلكاتها في الشرق، لذلك سعى الإنجليز إلى تأليب العثمانيين على الفرنسيين، وإقناعهم بالتحالف معهم. على أن يفرض الإنجليز حصارا بحريا على مصر، بينما تركت مهمة قتال الفرنسيين وإجلائهم عن مصر للعثمانيين والمماليك، فكانت هزيمة أبي قير ضربة قاضية لمطامع بوناپرت السياسية. أنظر: الشلق، **الغزو الفرنسي**،، مرجع سابق، ص 112.

(2) للتوسع في الصراع الذي قام بين العثمانيين والمماليك والإنجليز أنظر: أنجلو ساماركو، **دولة محمد علي في الوثائق الإيطالية غير المنشورة مصر في عصر الفوضى (يوليو 1801_يوليو 1804م)**، مراجعة وتحقيق: جمال زكرياء قاسم، مج 1، د.ك.و.ق، القاهرة 2007م، ص 40_50.

(3) المرجع نفسه، ص 45_56.

(4) راجع في ذلك: جي فارجيت، **محمد علي مؤسس مصر الحديثة**، ترجمة: محمد رفعت عواد، م.أ.ث، القاهرة 2003م، ص 26.

(5) أحمد زكرياء الشلق وآخرون، **محمد علي وعصره**، د.ك.و.ق، القاهرة 2005م، ص 42 _ 61.

والمتمثلة في الحملة الإنجليزية سنة 1807م⁽¹⁾. ولم يتمكن هذا الحاكم من توطيد الأمن والاستقرار في مصر، إلا بعد اعتماده المشروع التحديثي، الذي سوف يتم الحديث عنها لاحقا في الفصل الثاني.

أما تونس؛ فلم تختلف كثيرا عن مصر، حيث كان للأوضاع العامة التي عرّفتها أواخر القرن 18م ومطلع القرن 19م أثر كبير في اعتماد المشروع التحديثي بشكل رسمي وعلمي في منتصف القرن 19م، إلا أنّها تختلف معها في طبيعة تلك الأوضاع. إذ يمكن التمييز بين مرحلتين هامتين مرّت بهما هذه الأخيرة في تونس؛ أما المرحلة الأولى فهي الفترة التي حكم فيها **ودة باشا**⁽²⁾، والتي شهدت استقرارا نسبيا نتيجة للإصلاحات الإدارية والعسكرية التي اعتمدها هذا الحاكم. إذ حسم الخلافات الموجودة بينه وبين أفراد العائلة الحسينية من أجل وإبعاد الفتن والمؤامرات عن البلاد⁽³⁾، كما عمل على تطهير الإدارة وإبعاد العناصر التركية عن المراكز الحساسة في الدولة التي تقلدوها منذ ضم تونس إلى الدولة العثمانية. إلى جانب إرساءه للمساواة أمام الوظيفة العمومية التي أخضعها إلى مؤهلات المترشح، وفتحها أمام جميع سكان الإيالة من مسلمين ويهود وأوروبيين، وهذا ما جعل هؤلاء يتبوءون مراكز إدارية وعسكرية هامة⁽⁴⁾.

أضف إلى ذلك؛ توحيدده للسلطة بأن جعلها في شخصه بشكل مطلق، يجمع في يده السلطات السياسية ويتولى بنفسه ضبط زمام الأمور، لأنّه توصل إلى أنّ الفوضى التي كان يعاني منها جهاز الحكم قبل الحكم سببها الخلافات. فكان بذلك صاحب الأمر المطلق في الدولة وبدون أي رقابة مؤسسات أو مجلس وهو الذي يشرف على جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية⁽⁵⁾. لكن ذلك لا يعني أنّه كان يتخذ القرارات

(1) فارحيت، مرجع سابق، ص 39_40.

(2) **ودة باشا (1782_1814م)**: هو حمودة بن علي بن حسين بن علي تركي، حفظ القرآن منذ صغره وتلمذ على يد كبار العلماء. تعلّم جانب اللّغة العربية اللغة الإيطالية والعثمانية، كما كان يفهم اللغة الفرنسية والمالطية. تميزت فترة حكمه بإصلاحات في جميع الميادين بالإضافة إلى تطور العلاقات الخارجية لتونس مع الدول الأوروبية. للمزيد أنظر: مُحمّد بن عثمان السنوسي، **مسامرات الظريف بحسن التعريف**، تحقيق وتعليق: مُحمّد الشاذلي النيفر، ج 01، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1994م، ص 118_123.

(3) من الأسباب التي جعلت حمودة باشا يتخذ هذا الإجراء هو منافسة أبناء عمه مُحمّد الرشيد باي على الحكم، فقد جاءت توليته بترشيح من أبيه الذي لم يحترم القاعدة المعمول بها في الأسرة الحسينية والتي تقوم على حق الولاية للوريث الأكبر، وأرسل إلى الباب العالي طلب الموافقة على تنصيب ابنه على العرش فكان له ذلك بإرسال السلطان سليم الثالث فرمان التولية إليه. أنظر: المصدر نفسه، ص 118.

(4) المحجوبي، مرجع سابق، ص 74-75.

(5) رزيقة مُحمّدي، **إصلاحات ودة باشا الداخلية وعلاقاتها الخارجية بإيالة تونس (1782_1814م)**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 02،

لوحده؛ بل كان يستشير رجال دولته فكانوا له خير عون ودعم لإصلاحاته. كما استعان ببعض الشخصيات الأجنبية من أطباء ومستشارين وضباط ومترجمين وتجار⁽¹⁾، ساهموا بدورهم في مساعدته على إدارة شؤون البلاد بتقديم النصائح إليه، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية وإبرام المعاهدات مع الدول الأوروبية.

زيادة على ما سبق؛ أوجد حمودة باشا مؤسسات إدارية ثابتة متأثرا بالنظم العصرية الأوروبية، وحاول إصلاح نظام الحكم بما يتفق والنظام الدستوري السائد في عدد من البلدان الأوروبية. ولم يتوقف عند هذا الحد؛ بل جعله إعجابه الشديد بالتحويلات والإنجازات التي حققتها الثورة الفرنسية في مختلف المجالات بما فيها القانون المدني الفرنسي الذي تم الإعلان عنه سنة 1791م⁽²⁾، بأن أمر بترجمة ذلك الدستور، وحاول إيجاد قانون مشابه له ويستند إليه في حكمه، مما ساهم في ظهور كتاب "السياسات الشرعية"⁽³⁾.

كما أولى حمودة باشا اهتماما بالغاً بتنظيم الجيش والأسطول، وتدعيم إمكانياتهما الحربية، واعتماد طرق وإجراءات عسكرية حديثة على النمط الأوروبي⁽⁴⁾. أضف إلى ذلك؛ تشييده لعدة ثكنات بغية اتخاذها مساكن للجند⁽⁵⁾، وإنشائه لثلاث مصانع حربية عصرية في تونس من أجل صناعة البارود والمدافع والقذائف وصناعة السفن الحربية⁽⁶⁾. فضلا عن إرسائه للعديد من الموانئ والأبراج والأسوار على أسس حديثة مع تجديده تجديده لأبواب المدينة⁽⁷⁾.

(1) من الشخصيات الأجنبية التي استعان بها حمودة باشا في عملية الإصلاح: المترجم الإيطالي مريانو ستنكا *Mariano Stinca* والضابط الهولندي *M.Hombert* والضابط الفرنسي *C.Frank*، التاجر الفرنسي فامان *J.E.Famin*، الطبيب الفرنسي لويس فرانك *Louis Frank* وغيرهم، أنظر: المرجع السابق، ص 65_66.

(2) القانون المدني الفرنسي: هو الدستور الذي أقرته الجمعية الوطنية سنة 1791م، يقوم على أن الحكم يكون ملكيا دستوريا، يتقاسم الملك بموجبه السلطة مع مجلس تشريعي منتخب، للتوسع أنظر: هوبزبوم، مرجع سابق، ص 144.

(3) السياسات الشرعية: عبارة عن كتاب أعدّه القاضي محمد بيرم الأول بأمر من حمودة باشا، استعرض فيه بالنقد والاجتهاد وظائف القضاء والحكم فيما يمكن اعتباره أولى بؤادر الفصل بين الديني والسياسي. للتوسع أنظر: نجم الدين خلف الله، "بيرم الاول رهانات مبكرة رسالة في السياسة الشرعية ومصلحة الأمة"، جريدة العربي الجديد، العدد 1041، السنة الثالثة، فضاءات ميديا لتميتد، الدوحة 2017م، ص 24.

(4) جلال يحيى، المغرب الكبير العصور الحديثة وهجوم الإستعمار، مجلد 03، د.ن.ع، بيروت 1981م، ص 57.

(5) راجع في ذلك: ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج 03، ص 38.

(6) الإمام، مرجع سابق، ص 163_167.

(7) ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 234_248.

أما المرحلة الثانية؛ فامتازت بالضعف والانحطاط وعدم الاستقرار، إذ تعاقب أربعة بايات على العرش الحسيني منذ 1814م وحتى 1837م، تميزوا بقلّة الخبرة والمبادرة والحزم وانحصار اهتمامهم بالسعي وراء توريث منصبهم لأبنائهم وضمان حياة البذخ والترّف. كما لم يكن بوسعهم التحكم في حاشيتهم التي أهلكها التنافس والتآمر والمصالح الذاتية، واستسلموا للضغوط والتهديدات الخارجية. الأمر الذي أدى إلى التدخل الأوروبي في شؤون القصر والحكومة عن طريق قناصلها وجالياتها في تونس⁽¹⁾، وإجبار الحكومة التونسية على اتخاذ موقف الحياد في علاقتها مع البلدان المجاورة لها ضد الدول الأوروبية، مثل ما حدث عندما احتلت الجزائر سنة 1830م⁽²⁾. فضلا عن أنّها خلقت توتر في العلاقات بين تونس والدولة العثمانية⁽³⁾ محاولة في ذلك قطع الرابط الروحي الذي ظل يجمع بينهما، لتزيد من نفوذها في المنطقة ومنها تأمين الحدود الغربية للجزائر.

ب) الأوضاع الاقتصادية

شهدت مصر أواخر القرن 18م ومطلع القرن 19م عدّة أزمات اقتصادية مست الأنظمة الزراعيّة والصناعيّة والتجاريّة، مما أدى إلى إعاقّة تطورها وازدهارها، وذلك راجع إلى الإهمال الذي عرّفته مثلها مثل المرافق العامة التي توفر الرخاء الاقتصادي. بالإضافة إلى عمليات النهب والاستغلال والاحتكار للموارد الاقتصاديّة التي كانت تمارسها السلطة الحاكمة ضد ممتلكات الشعب، فضلا عن اهتمامهم بتنمية ثروتهم على حساب الطبقة الكادحة المغلوب على أمرها - الفلاحين خاصة - والتي جعلت منهم السلطة مصدرا لجمع الأموال وامتلاك الأراضي واحتكار الأنشطة الصناعيّة والتجاريّة من خلال الابتزاز والضغط وفرض الضرائب والمغرام⁽⁴⁾.

(1) إبراهيم السعداوي، "ظرفية 1815_1830م وانعكاساتها الإقتصادية بالإيالة التونسية"، أعمال الندوة الدولية لتكريم الأستاذ عثمان المنصوري: المغرب والتحوّلات الدوليّة، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق والجمعية المغربية للبحث التاريخي، المغرب، د.ت، ص 244.

(2) ألزمت فرنسا تونس بعدم التدخل والتعاون مع الجزائر، واستقبال سفنها وتموين جيوشها بالمواد الغذائيّة والحيوانات اللازمة، مما أدى إلى إرباكها فتنصلت من التزاماتها الإسلاميّة وأيدت في غالبها غزو الجزائر، لكن ذلك لم يمنع من تقديم يد العون للجزائريين عكس ما روج له الفرنسيون. أنظر: العقاد، مرجع سابق، ص 161_165.

(3) هذا ما حدث مع الباي مصطفى عند توليه الحكم وإرساله طلب تنصيبه من الباب العالي سنة 1835م، حيث حدّثته فرنسا من أنّ الدولة العثمانية غير صادقة في نواياها، خاصة بعد أن قضت على الأسرة القرمانلية في طرابلس الغرب في ذات السنة وأعادت الحكم العثماني المباشر. ورغم عدم تأثر الباي بهذا التحذير إلا أنّه كان يتجنب غضب فرنسا أكثر من إرضاء الباب العالي، أنظر: المرجع نفسه، ص 163_164.

(4) عبد الرحمن الجبرتي، **مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين**، تحقيق ودراسة وتعليق: عبد الرزاق عيسى وعماد أحمد هلال، ج 01، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 1998م، ص 11_12.

ففي مجال الزراعة؛ كان الفلاحون يعتمدون على مجهودهم الفردي المحدود وعلى آلاتهم البدائية والبسيطة مما أثقل كاهلهم وجعل منهم آلة سخرت في خدمة المستغلين⁽¹⁾، وما زاد من معاناتهم أعمال السلب والعنف المتكررة في حقهم والتي ساهمت في تراجع المحصولات الزراعية. أضف إلى ذلك؛ فرض ضرائب مجحفة في حقهم في ظل نظام الالتزام⁽²⁾ الذي تحول من التزام ضريبي مؤقت إلى شبه ملكية خاصة لحساب الملتزم. وبفضل حيل قانونية، يصبح قابلاً للتوريث وقابلاً للرهن والبيع. ثم إنَّ الملتزم يزيد الحيل التي تسمح له بزيادة حصته على حساب الأراضي الفلاحية ويخلق ضرائب جديدة⁽³⁾.

ولم تشمل الضرائب على الأراضي الزراعية وحسب، بل تعدتها إلى ضرائب على الحرف والحرفيين إلى جانب مصادرة أموالهم، مما ساهم في تراجع الإنتاج الصناعي بشكل ملحوظ، إلى درجة اقتصره على بعض الحرف الضرورية الموجهة للاستهلاك اليومي كصناعة المنسوجات والجلود والأواني الفخارية⁽⁴⁾. كما ساهمت بساطة الأدوات ورداءتها خاصة التجارة والحدادة وصناعة الأسلحة والمواد المعدنية في تراجع كمية المنتجات الحرفية⁽⁵⁾. ومن عوامل الضعف أيضاً؛ عدم اهتمام السلطة الحاكمة بالأنشطة الإنتاجية، وإن اهتمت بها فمن أجل استغلالها. بالإضافة إلى تدفق المنتجات الأوروبية إلى مصر، مما أدى إلى إضعاف الإنتاج المحلي وحرمانه من منافذ تصريف منتجاته سيما تلك التي تفتقر مصر لمواد تصنيعها في مقابل توفرها في أوروبا⁽⁶⁾.

(1) لم يكن الفلاح المصري يعرف سوى المحراث البسيط المكون من سلاح حديدي مدبب وتجره الثيران، كما كان يستخدم جذع نخلة بالعرض بدل المشط. بالإضافة إلى الفأس والمنجل والمسوفة (لوح عريض يوجد على أحد جانبيه مقبض والجانب الآخر يوجد حبل يشده) وغيرها من الأدوات البسيطة، أنظر: جان جاك لوتي، نظرة على مصر في زمن بوناپرت، ترجمة: ناجي رمضان عطية، مراجعة وتقديم: أحمد زكرياء الشلق، م.ق.ت، القاهرة 2008م، ص 119.

(2) الالتزام: هو تقديم مصادر الدخل الحكومي للمتعهدين مقابل مالية مقطوعة، بحيث يدفعها الملتزم مقدماً للدولة، ثم يحصلها مع أضعاف مضاعفة من المجتمع بالاستناد إلى قوات حكومية. وقد بدأ بهذا النظام منذ القرن 17م وكان له تأثير إيجابي على الحكومة نظراً لحصولها على الأموال على مصادر دخلها مقدماً، وقد ألغي هذا النظام سنة 1856م. أنظر: صابان، مرجع سابق، ص 35.

(3) ذهني، مرجع سابق، ص 161.

(4) المرجع نفسه، ص 178.

(5) أندريه ريمون، الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، ترجمة: ناصر أحمد إبراهيم وآخرون، مراجعة وإشراف: رؤوف عباس، ج 01، م.أ.ث، القاهرة 2005م، ص 363-364.

(6) كانت مصر تفتقر إلى المواد الأساسية للصناعة خاصة المعادن كالحديد والنحاس، بينما كانت تستورده من أوروبا على شكل سبائك أو على هيئة منتجات نصف مصنعة كالرصاوص والقصدير والنحاس. كما كانت تفتقر للوقود فهي لم تكن تنتج الفحم وكان يستورد الحطب من الخارج، للتوسع أنظر: المرجع نفسه، ص 363-370.

علاوة على ذلك؛ عرف النشاط التجاري هو الآخر نوعاً من الضعف والانحطاط. فعلى المستوى الداخلي، تعرّضت المبادلات الداخلية للفوضى والاضطرابات، نتيجة لاختلال نظام النقد وأنظمة المقاييس والموازين والمكاييل⁽¹⁾. بالإضافة إلى المنافسة التجارية بين المنتجات المحلية والأجنبية التي دخلت إلى مصر عن طريق التجار الأجانب، والتي أدت إلى انخفاض أسعار الأولى وارتفاع الثانية، وهذا ما ساهم في التقليل من رؤوس الأموال لبعض التجار المصريين⁽²⁾.

أما على المستوى الخارجي؛ فقد أصبحت الدول الأوروبية تتحكم في تجارة مصر الخارجية من خلال تحديدها للأسعار وتصنيفها للمنتجات، مستغلة في ذلك المواد التي نصت عليها الاتفاقيات التي كان يعقدها الممالك مع الشركات التجارية الأوروبية، والقائمة على فتح البحر الأحمر أمام السفن الأوروبية -البريطانية خاصة- مقابل أن تدعمها في مواجهة الدولة العثمانية⁽³⁾. وحتى الحملة الفرنسية كان لها تأثير كبير على التجارة الخارجية، حيث أدى حصار الأسطول البريطاني على السواحل المصرية إلى منع الاستيراد والتصدير⁽⁴⁾. ورغم استمرار العلاقات التجارية مع الأقاليم المجاورة عن طريق البر، إلا أنها ظلت محدودة وفي إطار ضيق وتقتصر على بعض البلدان العربية كفلسطين والحجاز⁽⁵⁾.

أما تونس؛ فقد اتسمت أوضاعها الاقتصادية في عهد حمودة باشا بالاستقرار والازدهار نتيجة للجهود التي قام بها هذا الحاكم. حيث عمل على تخفيض الجباية المفروضة على الفلاحين من أجل حثهم على زرع أراضيهم وتنمية الانتاج، وتطبيقه لأنظمة جبائية جديدة تضمن عدم استغلال عمال الضرائب للفلاحين⁽⁶⁾. كما عمل على تشجيع استعمال الوسائل الحديثة التي تسهل عملية الزرع فتختصر الجهد والوقت، فضلاً عن

(1) المرجع السابق، ص 149 _ 159 .

(2) الشلق، *الغزو الفرنسي...*، مرجع سابق، ص 65_66.

(3) برز التدخل الأوروبي في تجارة مصر بشكل خاص نتيجة لسياسة الاتفاقيات التجارية، التي عقدها علي بك الكبير مع الدول الأوروبية خاصة إنجلترا وفرنسا لتحقيق دوافعه الاستقلالية عن الدولة العثمانية. وهذا ما أتاح الفرصة للتغلغل الأوروبي في مصر من خلال التحكم في تجارة مصر، فضلاً عن فتح المجال أمام احتلال مصر سنة 1798م من قبل فرنسا، للتوسع أنظر: مصطفى، مرجع سابق، ص 122 _ 124 .

(4) يحيى، *المدخل...*، مرجع سابق، ص 526.

(5) راجع في العلاقات المصرية مع البلدان العربية والإفريقية أنظر: رمون، المرجع السابق، ص 223 _ 297 .

(6) من الأنظمة الجبائية الجديدة التي اعتمدها حمودة باشا "المشارطة المالية"، وهي نظام جبائي اقترحه حمودة بن عبد العزيز على حمودة باشا، ويقوم هذا النظام على إلزام عمال الضرائب قبل توليهم لمناصبهم تلك على دفع مبلغ من المال الذي كان يعطى ليوسف صاحب الطابع سرا، أنظر: ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج 03، ص 23 _ 27.

سعيه لتأمين أسعار مربحة من خلال ضمان أسواق خارجية للمنتوجات الزراعية. إلى جانب توفيره للحماية اللازمة للفلاحين، وذلك بمنع التجار الأجانب من شراء الحبوب قبل موسم الحصاد بأسعار زهيدة⁽¹⁾، مما ساهم في تحسين أحوالهم في البلاد وبث الحماس في نفوسهم. وهذا ما جعلهم يبذلون جهدا كبيرا في إنتاج المزروعات خاصة الحبوب على مختلف أنواعها وكذلك الزيتون، فازداد الإنتاج الزراعي التونسي من جهة، وفتح أبواب تصديره للدول الأوروبية أمام زيادة الطلب عليها من جهة أخرى.

زيادة على ما سبق؛ ازدهرت العديد من الصناعات أبرزها صناعة الشاشية والخزف والسجاد والجلد والحلفاء، وصناعة النسيج مثل نسيج الكتان والحرير والصوف، وصناعة الحلبي والعطور⁽²⁾، نتيجة لتشجيعات حمودة باشا وإعادة الاعتبار للصناعات المحلية، وذلك من خلال حصره للهدايا التي كان يبعث بها إلى الدولة العثمانية ومختلف الدول الأوروبية في المنتجات الصناعية المحلية⁽³⁾. أضف إلى ذلك؛ توفيره للمواد الأولية⁽⁴⁾، وحماية تلك الصناعات من المنافسة الأجنبية، برفعه للرسوم الجمركية على واردات التجار الأجانب⁽⁵⁾.

نشطت التجارة أيضا داخليا وخارجيا عندما منع حمودة باشا التجار الأجانب من شراء المحاصيل الزراعية بأنفسهم من المزارعين وتصديرها خارج الإيالة، ووضع مفوضين تونسيين كوسيط بين الأوروبيين والفلاحين. فضلا عن بنائه لأسواق جديدة مع تنظيم القديمة منها وإزالة الفوضى التي كانت تتسبب بها⁽⁶⁾. وتشجيع التجار التونسيين على تعاطي التجارة الخارجية، وذلك بمنحهم رخصا للتصدير إلى أوروبا، وتخفيض الرسوم الجمركية على البضائع التي يستوردونها منها. مما دفع بالعديد من التجار التونسيين إلى الإقبال على التجارة الخارجية، وفتح باب تصدير المنتوجات المحلية إلى الدول الأوروبية، حتى ولو كان بعضها عدوا لتونس.

(1) الإمام، مرجع سابق، ص 274_277.

(2) مجدي، مرجع سابق، ص 92_93.

(3) رزيقة مجدي، "الإصلاحات الاقتصادية بإيالة تونس في عهد ودة باشا (1782_1814م)"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، ع 30، جامعة بابل، العراق 2016م، ص 87_100.

(4) المرجع نفسه، ص 92.

(5) المحجوبي، مرجع سابق، ص 77.

(6) المرجع نفسه، ص 98.

وما زاد في إقبالهم؛ احتكاكهم بالجالية الأوروبية مما ساهم في تكوين الخبرة لديهم وتعلمهم طرقا وأساليب جديدة في النشاط التجاري، فأصبحوا يتاجرون بأنفسهم وهو أمر مستحدث في البلاد التونسية⁽¹⁾.

بالرغم من التقدم الاقتصادي الذي شهدته تونس في عهد حمودة باشا، ظل الاقتصاد التونسي مطلع القرن 19م يركز على الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية البسيطة. لأن الهياكل والمؤسسات الاقتصادية لم تكن في الواقع مهيأة لمواكبة الهياكل الأوروبية التي وصلت إلى أوج تطورها بفضل الثورة الصناعية، وأضحى الاقتصاد التونسي تقليدي عاجز عن الصمود أمام تحديات الرأسمالية الأجنبية⁽²⁾. فالنشاط الزراعي شهد تأزما مابين 1815م و1830م انعكس سلبا على باقي المستويات، وذلك راجع إلى اعتماد الفلاحين لوسائل إنتاج تقليدية وأدوات بسيطة كالحراث الخشبي والمنجل واقتصار منتجاتهم على الزراعات الزيتونية⁽³⁾.

أضف إلى ذلك؛ السياسة التي اتبعتها الحكومة التونسية والقائمة على النظام الضريبي خاصة بعد أن توقف أهم مصادر الدخل، والمتمثل في الجهاد البحري إثر التهديدات الأوروبية⁽⁴⁾، دون مراعاة الوضع العام للمنطقة من حيث كمية المحصول الذي يتذبذب من سنة إلى أخرى، فأثقل بذلك النظام الجبائي وما نجم عنه من تجاوزات كاهل الفلاحين. مما اضطر العديد منهم إلى إهمال أراضيهم لاجتناب الجباية، واضطر آخرون إلى القيام بثورات ضد ذلك النظام، لكنّ الملتزمين قابلوهم بمصادرة الأراضي كعقوبة لهم⁽⁵⁾.

(1) الإمام، مرجع سابق، ص 297-298.

(2) سعداوي، مرجع سابق، ص 249.

(3) محفوظ سعيداني، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني (مقاربة تحليلية) (من مطلع القرن 18 م / 12 هـ إلى 1830 م / 1245 هـ)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 02، 2011-2012، ص 161. وأنظر أيضا :

Mohamed Hédi Chérif , " Expansion européenne et difficultés de 1815 à 1830 ", Annales Economies Civilisations , N 03 , 25 année, 1970, p p 720 -721 , 730 .

(4) فقد النشاط البحري التونسي بعد مؤتمر فيينا 1815م، أهميته في كونه يعدّ أهم مصادر الدخل في تونس، إذ سعت تلك الدول - بريطانيا خاصة - للقضاء على الجهاد الذي كانت تعتبره قرصنة، بحجة أنّها تريد منح حرية الملاحة البحرية، وتضمن أمن سفنها التجارية، وتخلص أسرى المسيحيين من قبضة المسلمين. أنظر: لوسات فلنزي، المغرب العربي قبل إحتلال الجزائر (1790 - 1830 م)، نقله الى العربية: حمادي الساحلي،

دار سراس، تونس 1994م، ص 88، وأيضا : Chérif, ibid , p 723

(5) سعداوي، المرجع السابق، ص 256 - 260 .

ساهمت الوضعية العقارية للأراضي أيضا؛ في عرقلة تطور الإنتاج الفلاحي مثل الأحباس العامة أو الخيرية⁽¹⁾ التي مثلت مصدر ثروة غير مشروع لبعض أصحاب النفوذ، نتيجة لسوء تصرف الوكلاء وتحاولهم وتكالب الطامعين فيها من كل حذب وصوب، حيث كان في بعض الأحيان يتم شراء بعض الأراضي الحبيسة أو كرائها مقابل إتاوة زهيدة⁽²⁾. أما الأحباس الخاصة⁽³⁾؛ فغالبا ما كانت وسيلة للإفلات من الدائنين ومن الإيفاء بحق الورثة خاصة الإناث. وبالنسبة للأراضي المشاعة⁽⁴⁾ فكانت عقبة أمام الإنتاج، وذلك بسبب الصراعات التي نجمت عن عدم وضوح الحدود فيما بين الأراضي. وما زاد في انتكاسة الزراعة وتقلص المساحات الزراعية، الكوارث الطبيعية التي كانت تفتك بالمحاصيل الزراعية⁽⁵⁾.

أما واقع الصناعة فلا يختلف عما آل إليه واقع الزراعة، فقد عرّف انتكاسة وتراجعا في الإنتاج بشكل ملحوظ إلى درجة اقتصرها على بعض الحرف الضرورية الموجهة للاستهلاك المحلي، وكانت في مجملها حرفا يدوية يتوارثها أبناء الوطن عن آبائهم⁽⁶⁾، في الوقت الذي كانت فيه الدول الأوروبية قد دخلت مجال التصنيع بعد الثورة الصناعية. كما ساهمت عدّة أسباب في إعاقاة التنمية الاقتصادية أبرزها عدم اهتمام الحكام بإيجاد قاعدة صناعية، واكتفائهم بجلب الخبرة الأجنبية للعمل في المصانع الحكومية، مما أدى إلى المنافسة الخارجية للمصنوعات المستوردة من أوروبا للمنتوج المحلي⁽⁷⁾. فضلا عن الجمود الحرفي الذي كان يمنع من أي تفتح على على الخارج، والاستفادة من التطور الذي كان يتم في مختلف الميادين، إلى جانب الضرائب والرسوم التي كانت تفرض على الحرف وأصحابها⁽⁸⁾.

(1) الأحباس العامة أو الخيرية: هي الأراضي التي وهبها أصحابها لمشروع خيري أو ديني أو التي انقضى نسل من حبسها، ويشرف على هذه الأراضي وكلاء يعينهم القاضي. وهذه الأحباس موقوفة على المساجد والمدارس والرحمين الشريفين وغيرها، أنظر: التيمومي، مرجع سابق، ص 64.

(2) المرجع نفسه، ص 65.

(3) الأحباس الخاصة أو الأهلية: هي الأراضي التي لا يزال المنتفعون بها على قيد الحياة شريطة أن تعود بعد انقراضهم إلى مشروع ديني أو خيري، ويتولى إدارتها المقدم وهو شخص ينحدر غالبا من نسل المحبس. أنظر: المرجع نفسه.

(4) الأراضي المشاعة أو العروش: هي الأراضي التي تشترك في استغلالها مجموعة من الأفراد في القبيلة. أنظر: المرجع نفسه، ص 64.

(5) ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج 03، ص 127 _ 128، وأنظر أيضا:

Lucette Valensi, "Calamités démographiques en Tunisie et en Méditerranée orientale aux XVIII et XIX siècles", Annele E.S.C, N 06, 24 année, 1969, p p 1543 – 1561; Chérif, Op cit, p 720 _ 721.

(6) سعيداني، مرجع سابق، ص 216، 220.

(7) المرجع نفسه، ص 219، 221.

(8) محمد العربي الزبيري، مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، ط 2، دار الحكمة، الجزائر 2015م، ص 114.

من جهة أخرى؛ شمل الضعف النشاط التجاري الداخلي والخارجي، نتيجة لمنافسة المنتجات الأجنبية للمنتجات المحلية، إلى جانب عن تراجع قيمة النقد وعدم ثباته⁽¹⁾. فضلا عن تحكم التجار الأوروبيين في قيمة الصادرات والواردات، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة من الخارج، في مقابل انخفاض أسعار المواد المحلية⁽²⁾. كما تقلصت المبادلات التجارية لتونس مع البلدان الإسلامية⁽³⁾.

ج) الأوضاع الاجتماعية والثقافية

عانى المجتمع المصري وخاصة الطبقة الفقيرة أواخر القرن 18م ومطلع القرن 19م من ويلات الحروب والفتن والصراعات والأزمات الاقتصادية وسيطرة الحكام، فعرفت حياته البؤس والفقر والذل، وانتهكت حرمة وعاداته وتقاليده، وعمت في أوساطه الفوضى وانتشر الفساد والجهل، وغابت الأخلاق والفضائل وسادت بعض السلوكيات المنافية للشريعة الإسلامية⁽⁴⁾. وما زاد في معاناته الكوارث الطبيعية من القحط والمجاعات، وما ترتب عنها من انتشار للأوبئة والأمراض التي لم يكن يعرف الناس طرق علاجها⁽⁵⁾.

أما الحياة الثقافية؛ فتكاد تكون أواخر القرن 18م مقتصرة على ذلك النشاط الذي كانت تقوم به مؤسسة الأزهر التعليمية التي كانت تمثل مركزا علميا هاما في البيئة المصرية، إلا أنّ هذه المؤسسة كان يكتنفها شيء من الجمود، نتيجة لاقتصارها على علوم الدين والأدب مع إهمالها للعلوم العقلية وإن اهتموا بها، فيكون ذلك من أجل تيسير تعاليم الشريعة الإسلامية كالعلوم الرياضية التي لم يكن يشتغل بها الأزهريون إلا في الحساب والمقاييس اللازمة لتوزيع الموارد.

ويمكن تفسير ذلك بعدم توفر الوسائل المادية للممارسة هذه العلوم من جهة، وأنّ أغلب شيوخ الأزهر كانوا يرون في تلك العلوم _الفلسفة والكيمياء على وجه الخصوص_ علوما مذمومة من جهة أخرى⁽⁶⁾، ولكن

(1) التيمومي، مرجع سابق، ص 41.

(2) سعداوي، مرجع سابق، ص 272 _ 273 .

(3) المرجع نفسه، ص 262 _ 271.

(4) المرجع نفسه، ص 529 _ 533.

(5) حول الأمراض والأوبئة التي كانت منتشرة في مصر خلال القرن 18م أنظر: الجبرتي، عجائب...، المصدر السابق، ج 01، ص 221، لوتي،

مرجع سابق، ص 239 _ 244 .

(6) جدعان، أسس التقدم...، مرجع سابق، ص 113 _ 114 .

ولكن بالرغم من ذلك، ظهر بعض العلماء من خاضوا في العلوم الحديثة فتعلموها وحاولوا تدريسها وأنتجوا فيها العديد من الكتب والمصنفات⁽¹⁾.

أما الوضعية الاجتماعية لتونس خلال حكم حمودة باشا؛ فقد شهدت استقرارا نسبيا بفضل السياسة الإصلاحية التي انتهجها هذا الحاكم. حيث قضى على بعض العادات السيئة والبدع والخرافات التي كانت منتشرة آنذاك في البلاد⁽²⁾. كما حرص على تشديد العقاب لمن يخل بالقيم والأخلاق خاصة فيما يتعلق بشرب الخمر والزنى والضرب وغيرها من الآفات الاجتماعية، في مقابل حثه على وجوب العمل ونبد البطالة ووجوب النظافة وغيرها. أضف إلى ذلك؛ اهتمامه بالعلم والعلماء، إذ كان يحسن معاملتهم ويدعوا الناس إلى احترامهم، وكان يلجأ إليهم في حل الكثير من القضايا التي تطرح عليه. وحتى أهل الذمة كان يحترمهم ويسمح لهم بممارسة شعائهم الدينية، فضلا عن حمايتهم من أي أذى وحماية ممتلكاتهم⁽³⁾. بالإضافة إلى بناءه وتحديد لبعض المساجد والزوايا وحثه على الاجتهاد في الشؤون الدينية.

علاوة على ذلك؛ اعتمد حمودة باشا سياسة إصلاحية لتحسين الوضع الصحي من خلال جلبه لأطباء من أوروبا والاستعانة بهم في معالجة المرضى، وإصداره لعدة أوامر إحداها تقضي بمنع تسرب العدوى من الخارج من خلال تفحص السفن القادمة من الدول الأوروبية أو الإسلامية. والأخرى تنص على الوقاية من العدوى في الداخل بإقامة مراكز الحجر الصحي، وحرث ثياب الموتى وكسوة بيوتهم عند اجتياح الوباء⁽⁴⁾.

لكن بالرغم من هذا الاستقرار إلا أنه لم يدم طويلا، إذ شهدت تونس مع مطلع القرن 19م انتشارا للفوضى والاضطرابات مع تراجع الاقتصاد وتدهور المستوى المعيشي والوضعية الصحية للمجتمع التونسي، وذلك راجع إلى سوء إدارة الحكام لشؤون البلاد⁽⁵⁾. فقد كان همهم الوحيد تولي المراتب العليا في الدولة والحصول على الأموال بمختلف الطرق وعيش حياة البذخ والترف، دون الالتفات لأحوال الرعية التي كانت تعاني من الفقر والذل والظلم والعزلة وخاصة سكان الأرياف الذين عانوا من النظام الضريبي ومصادرة الأملاك،

(1) من العلماء الذي برزوا في مصر أواخر القرن 18م ومطلع القرن 19م: عبد الرحمن الجبرتي، الشيخ حسن العطار وغيرهم، أنظر: المرجع السابق، ص 116 _ 117 .

(2) ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج 03، ص 50.

(3) مجدي، إصلاحات ودة باشا ... ، مرجع سابق، ص 116_129.

(4) ابن أبي الضياف، المصدر السابق ص 21؛ الإمام، مرجع سابق، ص 338_339.

(5) الزبيري، مرجع سابق، ص 144 .

مما ساهم في إحداث قطيعة بينهم وبين السلطة. وبالتالي كثرة الانتفاضات في العديد من جهات البلاد، وإهمال العديد من المزارعين لأراضيهم وأصحاب الحرف والمهن لصناعاتهم.

وما زاد في حدة الموقف؛ إهمال السلطة لحماية القبائل المتواجدة في المناطق الداخلية من أي خطر يهددهم، نتيجة لترك حكمها إلى بعض العصابات القبلية التي كانت في كثير من الأحيان توجع نار الحقد بين الأهالي فتساهم في الفرقة والانشقاق. ونتيجة لإهمال السلطة أيضاً؛ ساهمت الكوارث الطبيعية من قحط وجفاف وجراد وانتشار الأمراض والأوبئة في تراجع النمو الديموغرافي، حيث أودت بعدد كبير من السكان سواء بالحوادث أو الأرياف كما أتلقت العديد من المحاصيل الزراعية⁽¹⁾.

أما الحياة العلمية في تونس؛ فقد عرفت هي الأخرى ركوداً، إذ كانت الكتاتيب تقوم مقام المدارس الابتدائية، ولم تكن في برامجها تخرج عن شيء مقرر منذ مئات السنين وهو تلقين الطالب شيئاً من القرآن وشيئاً من الحديث، ومن النحو والصرف والفقه واللغة. أما التعليم الثانوي والعالي؛ فزعم الأهمية التي كان يكتسبها جامع الزيتونة من حيث تخريجه سنوياً لعدد من الطلبة، إلا أنّ الأمية غلبت على عموم الناس. لأنّ التعليم اقتصر على المناطق المتاخمة للبحر وعلى المدن الكبيرة، كما اقتصر على أبناء أصحاب النفوذ والطبقة الحاكمة والعائلات الغني.

ومن هنا كانت الأغلبية الساحقة من التلاميذ الممثلة في الطبقة الكادحة، يتوقفون عند التعليم في الكتاتيب وأقلية تواصل تعليمها الثانوي والعالي⁽²⁾، وحتى فئة العلماء التي من المفروض أنّها تساهم في حث الناس على التعلّم ونبذ الجهل، سارت في طريق الانحطاط والتراجع. حيث غلب على بعضهم الثقافة الجماهيرية القائمة على التفسير النصي والخرافي للقرآن الكريم والسنة، فكثر على أساسه ثقافة التدين الشكلي والتكفير والإقصاء والمنع والترهيب من عذاب القبر والآخرة. كما أنّهم منعوا أي انفتاح على الخارج للاستفادة من التطور الذي كان يتم في مختلف الميادين، وذلك بحجة أنّ الإسلام لا يوافق على الأخذ عن دار الكفر⁽³⁾.

⁽¹⁾ Valensi , Op cit , p 152.

⁽²⁾ التيمومي، مرجع سابق، ص 49.

⁽³⁾ الزيري، مرجع سابق، ص 114.

ونتيجة لتخلف العلماء عن تأدية واجباتهم الدينية، سادت في المجتمع بعض الممارسات الدينية المخالفة للشريعة الإسلامية، إلى جانب مبالغة الناس في تعلّقهم بالأولياء والطرق الصوفية⁽¹⁾.

مجمال القول؛ كان لتدهور الأوضاع في مصر أواخر القرن 18م ومطلع القرن 19م آثارا سلبية على مصير البلاد، وأبرز هذه الآثار فقدان هذه الأخيرة للأمن والاستقرار السياسي، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. لكن في نفس الوقت، كانت المنبه الذي أيقظ المصريين من سباتهم، وكشف لهم مدى تأخرهم عن الركب الحضاري، فبرزت الحاجة إلى ضرورة التغيير ومواكبة العصر ومتطلباته، خاصة بعد الحملة الفرنسية التي مثلت إحدى أهم العوامل التي ربطت مصر بمظاهر الثقافة الفرنسية وعلومها التي برزت على إثر التغييرات التي أحدثتها الفرنسيون، كما كانت إحدى الركائز اعتمد عليها محمد علي باشا في تجربته التحديثية.

كما كان للأوضاع العامة التي شهدتها تونس في نفس الفترة؛ الأثر البالغ في ظهور الحركة التحديثية. إذ يعدّ عصر حمودة باشا فترة انتعاش للبلاد التونسية بفضل سياسته الإصلاحية التي انتهجها في جميع الميادين، حيث تمكن من النهوض بالبلاد واسترجاع مكانتها وهيبته في الساحة الدولية رغم الظروف المحلية والمتوسطة المحيطة به، وتوطيد الأمن والاستقرار، فمثلت إصلاحاته أولى بوادر المشروع التحديثي. وحتى الظروف الصعبة التي مرّت بها تونس مطلع القرن 19م، ساهمت هي الأخرى في التوجه نحو تحديث البلاد من خلال محاولة إيجاد مواطن الضعف والتراجع الذي أصاب البلاد، في مقابل إيجاد الحلول والوسائل التي من شأنها أن تعيد النشاط والحيوية إليها، مع محاولة مواكبة العصر ومتطلباته من خلال الإقنداء بالغرب الأوروبي.

3. دور المفكرين في الحركة التحديثية المصرية والتونسية

إذا تأمل الباحث بعمق أي لحظة من لحظات التغيير في مسار المجتمعات العربية الإسلامية، يجد أنّ السر وراء ذلك يكمن في قدرة بعض العقول على تأسيس فكر نقدي ينتقل بالذات الفردية والجماعية من واقع منغلق ومتخلف إلى واقع أكثر انفتاحا ووضوحا وازدهارا، وهذا ما حدث بالتحديد في كل من مصر وتونس خلال القرن 19م، أين كان لرجال الفكر قصب السبق في مراجعة بعض المفاهيم والقضايا الفكرية التي هي بحاجة إلى إعادة نظر وتجديد نتيجة للأوضاع المتردية والمزرية التي سادت البلدين، في الوقت الذي كانت فيه أوروبا في أوج قوتها وتقدمها. فما هي العوامل المؤثرة في التفكير التحديثي عن المفكرين في مصر وتونس؟ وكيف نظر هؤلاء إلى الفكر التحديث؟ وفيما تتمثل السبل التي اعتمدوا عليها لتنفيذ المشروع التحديثي؟

(1) التيمومي، مرجع سابق، ص 50_51.

أ) خلفيات التفكير التحديثي عند المفكرين في مصر وتونس⁽¹⁾

ظهرت في مصر وتونس خلال القرن 19م دعوات فكرية نادت بإحداث تغييرات في كافة المستويات في البلاد، مع ضرورة التخلي عن الأفكار التقليدية المتحجرة التي ترفض أي تغيير. ويرجع أساس هذه الرؤية؛ إلى إدراك صفوة المجتمع المصري والتونسي للضعف والانحطاط، الذي عانت منه بلادهم خلال ذات القرن. وما زاد من عمق هذا الإدراك؛ احتكاك هذه النخبة بالغرب الأوروبي إما عن طريق الحملات الأوروبية أو الرحلات أو البعثات العلمية. إذ كشف لهم هذا الاحتكاك عن الهوة الشاسعة التي تفصل بينهم وبين أوروبا المتقدمة والمتحضرة. وانطلاقاً من ذلك الوعي، جاءت الدعوة إلى ضرورة إعادة النظر في المفاهيم والأفكار التقليدية وإدخال مفاهيم وأفكار حديثة، بل وإحداث تغيير جذري في البنى الفكرية والسياسية للبلاد.

ففي مصر؛ شكلت مسألة تخلص المجتمع العربي الإسلامي من رواسب الأفكار التقليدية الموغلة في الجهل والتخلف منذ الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798م، الموضوع الأساسي الذي طرح على الساحة الفكرية المصرية خاصة والعربية الإسلامية عموماً. فقد أحدثت الحملة أول اتصال مباشر في العصر الحديث بين النخبة الفكرية وأفكار أوروبا العلمية والسياسية الحديثة لاسيما أفكار الثورة الفرنسية وشعاراتها، مما ساهم في الكشف عن الهوة الشاسعة التي تفصل بين العالمين الإسلامي والأوروبي⁽²⁾.

يعدّ شيوخ الأزهر عبد الر بن الجبرتي⁽³⁾ والحسن العطار⁽⁴⁾ وإسماعيل الخشاب⁽⁵⁾، من أبرز رجال الفكر المصريين، الذين تأثروا بالمنجزات الحضارية التي جاءت بها الحملة الفرنسية إلى مصر، والتي أثارت إعجابهم ودهشتهم. إذ تمكنوا إثر احتكاكهم المباشر بالعلماء الفرنسيين من الإطلاع على الآلات الفلكية والهندسية لهؤلاء العلماء، وعلى بعض تجاربهم العلمية التي لم تكن معروفة في الوسط المصري والعربي

(1) تم التركيز في هذا المبحث على أهم وأبرز المفكرين في مصر وتونس.

(2) الصعدي، مرجع سابق، ص 307_311.

(3) عبد الر بن الجبرتي (1825_1854م): هو مؤرخ مصري، نشأ في كنف جامع الأزهر. عاصر ثلاث حقبة العثمانية _ المملوكية، والحملة الفرنسية على مصر وعهد محمد علي باشا، وكان له مواقف معينة اتجاه هذه العصور. اشتهر بمؤلفه: عجائب الآثار في التراجم والاخبار. للتوسع أنظر: زكي، مرجع سابق، ص 16_22.

(4) أنظر تعريف هذه الشخصية: تأثيرات الحملة الفرنسية على مصر، الفصل الأول، ص 17.

(5) إسماعيل بن سعد الخشاب (توفي 1815م): أحد أبرز الأدباء والمؤرخين الذين عاشوا في مصر أواخر القرن 18م وأوائل القرن 19م، شملت اهتماماته الادب والكتابة. من مؤلفاته: أخبار أهل القرن الثاني عشر الهجري. للتوسع أنظر: إسماعيل الخشاب، أخبار أهل القرن الثاني عشر تاريخ المماليك في القاهرة، تحقيق: عبد العزيز جمال الدين وآخرون، مراجعة: يحيى السيد حسين، ط1، العربي، القاهرة 1990م.

الإسلامي⁽¹⁾. الأمر الذي أدى بهم إلى التفكير في ضرورة تغيير الأوضاع السائدة في مصر، ومحاولة اللحاق بالركب الحضاري للغرب خصوصا في المجال العلمي.

رغم أنّ تلك الدعوة ظلت ضيقة الأفق، إذ انحصرت في الجانب العلمي واكتفت بمحاولة إحياء التراث العربي الإسلامي أيام عصورها الزاهرة، والحث على الوصل بين الماضي العلمي المجيد والحاضر المفتقر إلى العلم، فضلا عن ملازمتها للشعور بخاطر الحملة الفرنسية على الأمة الإسلامية⁽²⁾. إلا أنّها مثّلت جهودا أولية بذلت في سبيل إنقاذ مصر من الأفكار التقليدية الراسخة في عقول المجتمع، فوجدت صداها في عهد محمد علي⁽³⁾.

كما كانت إيذانا بعهد جديد برزت فيه بشكل جلي دعوة النخبة الفكرية إلى ضرورة التغيير وفقا للنمط الأوروبي، بعد أن أتيحت لهم مجددا فرصة الاحتكاك الحضاري بأوروبا عن طريق البعثات العلمية والرحلات خلال القرن 19م، والتي جعلتهم بشكل تلقائي يتساءلون عن أسباب التقدم الذي وجدوه في أوروبا؟ وعن إمكانية أن تستفيد البلاد الإسلامية من ذلك التقدم، انطلاقا من جملة من القواعد والشروط لأخذ ما يمكن أخذه وترك ما لا يمكن أخذه من الحضارة الغربية؟. وبناء على ذلك؛ نادى أولئك المفكرون بضرورة التحديث في بلدانهم بشكل خاص والبلاد الإسلامية عامة من خلال الاقتداء بأوروبا ونظم حكمها والأخذ بمنجزاتها الحضارية.

يأتي رفاعه الطهطاوي في طليعة أولئك المفكرين المصريين الذين حملوا على عاتقهم مسؤولية البحث عن سبل إصلاح وتغيير المجتمع العربي الإسلامي، إذ تتفق أغلب الدراسات التاريخية المعاصرة⁽⁴⁾ على أنّ آراءه وأفكاره تعدّ أول صياغة نظرية للعلاقة الجديدة بين العرب والغرب الأوروبي. فقد كان أول من وضع مقارنة عربية في العصر الحديث بين الشرق والغرب، مبرزاً بوضوح جوانب تفوق هذا الأخير ومظاهر تقدمه وتحديثه، ومؤكداً أهمية ما أدركه من محاسن هذا التقدم ومنافع التحديث بالنسبة للمجتمعات العربية الإسلامية. ويرجع أساس هذه

(1) لم يكن استقبال العلماء للحضارة الأوروبية التي كشفت عنها الحملة الفرنسية بنفس الدرجة من التأثير، فكما كان الشيخ حسن العطار ويشاركه معجبا بما شاهده من منجزات علمية فدعا إلى الأخذ بها، إلا أنّ معاصره عبد الرحمن الجبري لم يعبر عن انبهاره الشديد بتلك المنجزات إلا أنّ أثبت من خلال مؤلفه عجائب الآثار تحفظاته العنيفة بالنسبة إلى بعض القيم الأخلاقية والروحية والاجتماعية التي جاءت بها الحملة الفرنسية، ولم يخف موقفه العدائي اتجاه الحملة. أنظر: زكي، مرجع سابق، ص 21.

(2) جدعان، أسس التقدم...، مرجع سابق، ص 116_117.

(3) حسن، مرجع سابق، ص 75.

(4) من أهم الدراسات العربية المعاصرة: سمير أبو حمدان، رفاعه الطهطاوي رائد التحديث الأوروبي في مصر، دار الكتاب العالمي، بيروت 1996م. وأيضا: محمد فهمي حجازي، أصول الفكر العربي الحديث عند رفاعه الطهطاوي، ط1، دار غريب، القاهرة، د. ت.

الرؤية إلى اتصاله المبكر بأوروبا من خلال زيارته لها خلال القرن 19م في إطار البعثة العلمية التي أرسلها حاكم مصر محمد علي باشا، والتي كشفت له مدى تقدّم الغرب في مقابل التخلف والانحطاط الذي كانت تعيشه مصر بشكل خاص والعالم الاسلامي عامة. كما أكسبته معرفة وثيقة بمؤسسات أوروبا العلمية والإدارية والبنى العامة لأنظمة الدول الغربية الحديثة، مما سمح له بالدعوة إلى الاقتباس عنها⁽¹⁾.

أضف إلى ذلك؛ إطلاعه على مؤلفات الكتاب والمفكرين الأوروبيين _الفرنسيين خاصة_⁽²⁾، مما مكّنه من التعرّف على جوانب الفكر الاجتماعي والسياسي الأوروبي الحديث وبعض قيمه الفكرية والسياسية والتحرّرية. وبناءً على ذلك؛ تفاعل الطهطاوي مع ما كان يجري في أوروبا من تحولات وإصلاحات سياسية وتطورات علمية وتقنية وحضارية، وإدراك أهميتها الإنسانية وصلاحتها لتقدم البلاد الإسلامية وتمدنها، فكان ذلك دافعا قويا وراء دعوته إلى إعادة النظر في الأفكار الموروثة عند المسلمين، والتي لم تعد تتماشى والوضع الحضاري الجديد ولم تعد تستجيب لمتطلبات العصر. وبالتالي ضرورة الأخذ بأسباب التقدّم الأوروبي، مع تحديد المعايير الواجب استخدامها في عملية الاستعارة من أوروبا. كما سعى إلى تقديم نظريات سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة مقتبسة من الغرب، شكّلت صياغة نموذجية لمشروع تحديثي في مصر.

لم تؤثر البعثات العلمية على الطهطاوي وحسب؛ بل أثرت أيضا في مفكر آخر يدعى علي باشا مبارك. فهو من أهم المفكرين المصريين الذين أدركوا مدى عمق الهوة الشاسعة بين العالمين الإسلامي والأوروبي، نتيجة لاحتكاكه المباشر بأوروبا عندما كان عضوا في البعثة العلمية التي أرسلت من قبل حاكم مصر محمد علي إلى فرنسا سنة 1845م، والتي مكّنته من التعرّف على مختلف مظاهر التقدم والازدهار الأوروبي، فقد عاين عن كثب مدن فرنسا وعادات وتقاليدها مجتمعتها وعلومها ومعارفها ومؤسساتها وأنظمتها.

وأمام هذه التجربة، وقف علي مبارك مقارنا وناقدا وباحثا عن سبب التّقدم الأوروبي الذي أرجعه إلى اتساع دائرة العلم والمعلومات. بالإضافة إلى إطلاع الأوروبيين على العلم العربي الإسلامي الذي عملوا على دفعه إلى الأمام دفعا قويا، وعن أسرار التخلف المصري الذي أوعزه إلى فساد السلطة الحاكمة وانعدام أهليتها

(1) المعاليقي، مرجع سابق، ص 67.

(2) من أشهر الأوروبيين الذين اطلع الطهطاوي على مؤلفاتهم: فولتير *Voltaire* (1694-1778م) وكتابه معجم الفلسفة، وبعض مؤلفات جون جاك روسو *Jean-Jacques Rousseau* (1712-1788م) وخاصة "عقد التأسيس والإجتماع الإنساني"، و"روح الشرائع" لمونتسكيو *Charles Montesquieu* (1689-1755م) وغيرها. أنظر: نازك سابايارد، الرحالون العرب وحضارة الغرب في النهضة العربية الحديثة، ط1، مؤسسة نوفل، بيروت 1979م، ص 23.

لمهامها. بالإضافة إلى ما صار عليه الأئمة من تخلف، فقد تركوا ما كان عليه السلف من النظر في مصالح الأمة والسعي فيما فيه نفعها، فنبذوا كل ذلك وراء ظهورهم وحملوا الناس ما لا يطيقون⁽¹⁾.

أما في تونس؛ فلم تختلف الأمور كثيرا عن مصر، إذ ساهمت الرحلات والبعثات في إدراك المفكرين التونسيون مدى الفارق الشاسع بينهم وبين الغرب الأوروبي، الأمر الذي دفعهم إلى إيجاد حلول من شأنها أن تتجاوز وضعية الانحطاط والتخلف. ويعتد خير الدين التونسي، الذي جمع في شخصه بين الفكر والسياسة، من أبرز الشخصيات التي تأثرت بالحضارة الأوروبية، نتيجة لاحتكاكها المباشر بها، إثر إرساله ضمن بعثات دبلوماسية كلف بها من قبل بايات تونس. حيث أتيحت له الفرصة لزيارة 20 دولة أوروبية كفرنسا وإنجلترا وإيطاليا والسويد وغيرها، فأصبح على دراية واسعة بما يجري في البلدان الأوروبية من تقدم وازدهار، في مقابل الانحطاط الذي أصاب بلاده بشكل خاص والعالم الاسلامي عموما⁽²⁾.

علاوة على ذلك؛ اطلع خير الدين على الفكر الأوروبي فتأثر به، الأمر الذي دفعه إلى (إيقاظ ذوي الحزم من رجال السياسة والعلم بالتماس الوسائل الموصلة إلى حسن حال الأمة، وتنمية أسباب تمدنها بتوسيع قاعدة التعليم، وتطوير الزراعة والتجارة والصناعة). فضلا عن (تحذيره لعامة المسلمين من تماديهم في الإعراض عن ما يحمد من سيرة الغير الموافقة للشرع، فالحق أحق أن يتبع، والحكمة ضالة المؤمن يأخذها حيث وجدها)⁽³⁾.

من جهة أخرى؛ كان للرحلات دور كبير في تأسيس الفكر التحديثي عند محمد بيرم الخامس⁽⁴⁾ الذي أتيحت له الفرصة لزيارة بعض المدن والعواصم الأوروبية مثل فرنسا وإيطاليا وإنجلترا ومالطة، رغم أنّ الهدف من هذه الرحلات اختلف كثيرا عن رحلات المفكرين الذين سبق ذكرهم. إذ ارتحل من أجل طلب العلم والتداوي

(1) محمد عمارة، علي مبارك مؤرخ ومهندس العمران، ط 2، د.ش، القاهرة 1988م، ص 170_171.

(2) التيمومي، مرجع سابق، ص 180.

(3) التونسي، مصدر سابق، ص 11.

(4) محمد بيرم الخامس (1840 _ 1889م): أحد رواد النهضة والإصلاح في تونس، تولى التدريس في جامع الزيتونة، وحزّر جريدة الرائد التونسي وترأس جمعية الأوقاف في وزارة خير الدين (1873 _ 1877م). زار العديد من الدول الأوروبية والعربية. ترك لنا كتابه المعروف بـ : صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، أنظر: احمد عبد السلام، المؤرخون التونسيون في القرون 17م و18م و19م رسالة في تاريخ الثقافة، نقله إلى العربية: عبد السلام وعبد الرزاق الحليوي، ط 1، م.ت.ع.آ.ف.ب.ح، تونس 1993م، ص 445 _ 461.

بعد أن أصيب بمرض الأعصاب⁽¹⁾. إلا أنه تأثر كغيره بالحضارة الغربية، مما أدى به إلى الدعوة إلى اقتباس والاقتداء بالنموذج الأوروبي، وتحديث الانظمة بغية إصلاح أوضاع بلاده والبلدان الإسلامية.

زيادة على ذلك؛ ساهمت الرحلات في بلورة الفكر التحديثي عند أحمد ابن أبي الضياف، حيث استكشف من خلال زيارته لفرنسا رفقة أحمد باي سنة 1846م وعدد من رجال الدولة⁽²⁾، مزايا الحضارة الأوروبية وإنجازاتها الحضارية فتأثر بها، مما ساهم في إدراكه للفارق الشاسع بين ما وصل إليه الأوروبيون من تقدم في جميع الميادين؛ وما تعانيه الأمة الإسلامية من انحطاط، ومنه الدعوة بالأخذ عن الغرب الأوروبي ومواكبة متطلبات العصر.

ب) الفكر التحديثي في تصورات المفكرين في مصر وتونس

يرتكز الفكر التحديثي عند رفاة رافع الطهطاوي على البحث في قضايا رئيسية ذات أسس فكرية سياسية واجتماعية واقتصادية مثل: التمدن والتقدم، الدولة والسلطة السياسية وما يتعلق بهما من مبادئ الديمقراطية والحرية، وتحديد الدين، وجدلية المرأة والعقلانية. وعلى هذا الأساس؛ نادى بضرورة إلغاء المفاهيم القديمة، وتداول مفاهيم حديثة كالحرية والعدالة والديمقراطية والبرلمان والمجتمع المدني وغيرها، وبين الأهمية البالغة لهذه القيم والمفاهيم الجديدة في المجتمع المصري⁽³⁾. كما نادى بضرورة اقتباس علوم ومعارف أوروبا، والأخذ بها من حيث هي عامل تقدم أساسي في تجاوز الركود الذي طال بلاده.

هذا وقد عمل الطهطاوي على إيجاد مبرر لهذه الأفكار في التراث العربي الإسلامي حتى يتبين أن هذه المبادئ ليست غريبة عن العرب والإسلام⁽⁴⁾، حيث كان لابد عليه من تقديم حجج وأدلة مقنعة لأولئك الذين يعتبرهم الشك والارتياب، بل والرفض في كثير من الأحيان اتجاه أي جديد يأتي من أوروبا. لا لإحداث تحول جذري في بنية الدولة والمجتمع أو إحداث قطيعة مع الماضي، بل من أجل التأكيد على أن التحديث مطلب أساسي وغاية مرجوة أمام تردي الأوضاع في مصر خاصة والعالم الإسلامي عموماً. لذلك حاول الاستناد إلى مبادئ الشريعة الإسلامية التي تقتضي ضرورة التغيير من أجل استقامة أمور الناس وانتظام شؤونهم، كما استند إلى

(1) بيرم الخامس، مصدر سابق، ج 02، ص 88-91.

(2) ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج 03، ص 92-113.

(3) محمد حسين محمد، الإسلام والحضارة الغربية، دار الفرقان، د.ب، د.س، ص 18-19.

(4) حوراني، مرجع سابق، ص 122.

أنّ حضارة أوروبا هي في الأصل نتاج لما استعارته من الحضارة الإسلامية عندما كانت في أوج قوتها وازدهارها، وبالتالي يحق للمسلمين أن يسترجعوا ما أخذ منهم في وقت سابق⁽¹⁾.

تفاعل علي مبارك مثله مثل رفاة رافع الطهطاوي مع الحضارة الأوروبية مستوعبا جوانبها المختلفة، فأعلن عن إعجابه بمظاهر التقدم الأوروبي ودعا إلى ضرورة الأخذ به. لكن حضارة الغرب وتقدمه لم يبهره بقدر ما كان يؤرقه تخلف وانحطاط وطنه وأمته، لذلك دعا إلى استلهام جوهر الحضارة الغربية وما هو أصيل فيها. إذ أدرك أنّ جوانب التغيير والتحديث لا تأتي بمحاكاة الغرب فقط؛ بل يجب أن تخضع للفحص والتمحيص والتفتيش في جوانب حضارته المختلفة، للوصول إلى العوامل الكفيلة باستنهاض العرب المسلمين ودفعهم إلى ركب التقدم والتحضر والرقي⁽²⁾. ومن هنا وعى علي مبارك أهمية وقدرة العلم الحديث ومدى تأثيره في صياغة الأمم وبعثها من جديد، فدعا إلى تحصيل العلم وطلبه لأنّه أصل التقدم، مستدلا في ذلك على أحكام الشريعة الإسلامية التي لم يرى فيها ما يمنع من التقدم في أي علم من العلوم النافعة، وأنّ علوم العرب المسلمين قديما هي أساس ومنبع التمدن الأوروبي⁽³⁾.

من زاوية أخرى؛ دعا خير الدين التونسي إلى التحديث السياسي باعتباره _في نظره_ أول خطوة نحو تحديث تونس. ولعلّ هذه الرؤية نبعت من المقارنة التي عقدّها هذا المفكر بين النظام السياسي في العالمين الأوروبي والإسلامي، والتي كشفت له سلبات الحكم المطلق والمستبد الذي كان سائدا في بلاده وانعكاساته الخطيرة على العامة وأوجه الحياة الاقتصادية والعمرانية والحضارية. خلافا لأوروبا التي اتسمت نظمها السياسية بالعدل وكانت في مجملها دستورية، فلم يكن الحكم مطلقا بل كان مقيّدا بقانون يحدّد صلاحيات الملك وواجباته، ويضمن المساواة والحريات لجميع المواطنين، ويوفر لهم كل الضمانات، ويحميهم من التجاوزات التي من شأنها أن تلحق الضرر بأرزاقهم وأعراضهم وهذا ما حقق لهم نهضة شاملة في مختلف الميادين⁽⁴⁾.

(1) حوراني، المرجع السابق، ص 90_91.

(2) زكي، مرجع سابق، ص 42.

(3) علي مبارك، علم الدين، ج 01، مطبعة جريدة المحروسة، الاسكندرية 1882م، ص 321_346.

(4) عبد الرزاق الحماوي، "خير الدين التونسي والفكر الإصلاحي"، مجلة الحياة الثقافية، ع 179، مارس 2007م، ص 57_64.

ارتكز خير الدين في برنامجه التحديثي السياسي على الاقتباس من الغرب والرجوع إلى السلف⁽¹⁾؛ فأما الركيزة الأولى فقد ألح فيها على اقتباس النظم والمؤسسات السياسية والإدارية الأوروبية الحديثة القائمة على العدل والشورى، ولعلّ أبرزها النظام الدستوري. فالدستور في نظره رادع للفساد والظلم، وركيزة للعدل والأمن في نفوس المواطنين، فهو يدفعهم للعمل والبذل دون خوف على ثمة مجهودهم، كما أنّه يضمن الحرية والمساواة بين الناس⁽²⁾.

ولا يكتمل التحديث السياسي في نظر خير الدين إلّا بإحداث هيكليتين اثنتين هما: مجلس الشورى أو مجلس أهل الحل والعقد الذي يضم علماء الدين ورجال السياسة، ومنصب الوزير المباشر⁽³⁾. وليس من الصدفة هنا أن يدعوا هذا المفكر إلى تضافر الجهود بين رجال السياسة والعلماء في بلاده لتحقيق مصلحة الأمة، فيقترح رجال السياسة القوانين الجديدة الضرورية لتنظيم المجتمع، ويقرّر العلماء فيما إذا كانت تلك القوانين تتفق وتتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية⁽⁴⁾.

مما لا شك فيه أنّ السياسة العادلة المؤسسة على دستور وحكم نيابي عند خير الدين هي أساس الازدهار الاقتصادي والتطور الاجتماعي وتقدمه، فحسن الإدارة حسب رأيه سيسهل عملية اقتباس العلوم والتقنيات ووسائل التقدم في الصناعات من أوروبا لتحقيق التقدّم في كافة المستويات، ذلك لأنّ (ما بلغت إليه أوروبا من تقدم في العلوم والصناعات إنّما تحقق عن طريق التنظيمات المؤسسة على العدل السياسي، بالإضافة إلى تسهيل طرق الثروة واستخراج كنوز الأرض بعلم الزراعة والتجارة)⁽⁵⁾. ومن هنا جاءت دعوة خير الدين إلى الأخذ بعلوم الغرب وتوظيفها في مختلف أوجه الحياة في البلاد التونسية، مؤكداً أنّ أوروبا قد سبق لها وأن أخذت بعلوم العرب المسلمين من طب وهندسة ورياضيات وتاريخ وتجارة وفلاحة وغيرها⁽⁶⁾.

(1) أحمد الطويلي، التسامح والاصلاح في فكر المصلحين التونسيين، ط 1، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس 2005م، ص 84.

(2) منور الملبتي، "مفهوم الدستور عند خير الدين التونسي"، م.ح.ث، ع 60، جانفي 1991م، ص 102_107.

(3) حسن بن سليمان، "أهم مقومات الفكر الإصلاحي عند خير الدين التونسي"، مجلة الإنخاف، ع 102، تونس جوان 1999م، ص 30-39.

(4) التونسي، مصدر سابق، ص 62_63.

(5) المصدر نفسه، ص 17.

(6) المصدر نفسه، ص 35_42.

أما الركيزة الثانية التي اعتمد عليها خير الدين في برنامجه التحديثي والمتعلقة بالرجوع إلى جوهر الشريعة الإسلامية والاقتداء بالسلف الصالح، فإنه يؤكد على أنّ ما يدعوا إليه من أفكار سياسية مقتبسة من الغرب لا تتعارض والتعاليم الإسلامية بل بالعكس هو مما تحت عليه. والتفت لتبرير ذلك إلى المضامين الشرعية التي أوردتها النصوص الفقهية والإشارة إليها في مدونته أحكاما ومقاصد، والاستشهاد بأقوال علماء الشريعة وبثوابت الدين والعقيدة، ساعيا إلى إحياء القيم الإسلامية كالشورى والحرية والعدل، مؤكداً أنّ هذه القيم كانت للأمة الإسلامية فيما مضى مصدرا للاستقرار والأمن وازدهار العمران وانتشار العلوم والصناعات، كما هي اليوم مصدرا للتقدم الأوروبي⁽¹⁾.

يتفق ابن أبي الضياف مع خير الدين في ما آل إليه الوضع السياسي في تونس من تدهور وانحطاط جراء الحكم المطلق والمستبد، حيث بيّن رفضه وتنديده لهذا الحكم واستنكر المبادئ الجائرة التي (كان البايات في تونس في عصره وقبل عصره يسوسون بها البلاد مثل اتباع الهوى، والجور واستعباد النفوس والقهر المؤذن بخراب العمران)⁽²⁾. كما عبّر عن استيائه من المواقف السلبية لعلماء الدين، وانسحابهم من المشاركة في الحياة السياسية، ورفضهم المساهمة في إيجاد الحلول لكلّ المسائل وتطوير التشريعات، واصفا إياهم بالموالين للحكم المطلق مصدر للظلم والقهر⁽³⁾. ومن هنا جاء تأكيده على ضرورة الاعتماد على الملك المقيّد بالقانون في البلاد التونسية وفقا للبلدان الأوروبية لما له من أهمية بالغة، حيث يخلق التوازن بين السلطة والرعية وينشر العدل ويؤسس للحضارة.

ليس هذا وحسب؛ بل ألحّ ابن أبي الضياف على ضرورة تطبيق مبادئ الثورة الفرنسية كالعدل والحرية والمساواة، وذلك من خلال دعوته إلى صياغة قوانين ونظم سياسية وقضائية لتطبيق سياسة عادلة تضمن للناس بأن لا يقعوا فريسة في أيدي الظالمين والجائرين، ومن تلك القوانين تكوين مجلس شورى من الأعيان والعقلاء يكون بالانتخاب من الأهالي لحماية حقوق الناس، والدفاع عنهم ويكون هذا المجلس بمثابة الوكيل عنهم، وإصلاح نظام العدالة بجعل محاكم متعدّدة لرفع الظلم عن المظلومين⁽⁴⁾.

(1) المصدر السابق، ص 16.

(2) الطويلي، مرجع سابق، ص 40.

(3) حياة الحكيمي، تجديد الفكر الديني ومواكبة مستجدات العصر عند ابن أبي الضياف، مذكرة ماجستير، جامعة الزيتونة، تونس 2008-2009م، ص 72.

(4) الطويلي، المرجع السابق، ص 31-33.

اعتمد ابن أبي الضياف في تبرير ما دعا إليه على الثنائية الفلسفية القائمة على الشريعة الإسلامية والسلف الصالح وهو نفس ما ذهب إليه خير الدين، حيث سعى ابن أبي الضياف إلى تأكيد شرعية الاقتباس من نظم ومؤسسات الغرب الأوروبي من خلال استناده إلى الشريعة الإسلامية والاستدلال التاريخي، ليبين أن عصور ازدهار الأمم مرتبط بالحكم المقيّد⁽¹⁾.

لا يكاد يُجدّ بيرم الخامس يختلف كثيرا عن سائر رواد الفكر التحديثي من حيث اعتبار الوضع السياسي كعامل رئيسي في تخلف وتراجع بلاده خاصة والبلدان الإسلامية عموما، وهذا ما دفع به إلى الإقرار بأهمية النضال من أجل مواجهة الرداءة السياسية والفساد الذي كان عليه أرباب السلطة في البلاد التونسية. داعيا إلى الأخذ بالتجربة السياسية الأوروبية الحديثة التي لم يخف إعجابه الشديد بها، لأنّه لاحظ فيها سيادة القانون الذي جعل الناس ينضبطون حكاما ومحكومين. كما عاين عن كتب المجالس النيابية في كل مدينة أوروبية زارها وأثرها الفعال في تحقيق العدل والمساواة والحريات ورفع الظلم عن المظلومين⁽²⁾. وعلى هذا الأساس؛ ربط بيرم تطور المجتمعات بمدى عدالتها السياسية ودرجة انضباطها، بالقوانين التي تحدّ من هيمنة الرأْي الفردي، وتروض النفوس على الامتثال جميعا لقانون يجعل الناس متساوين في الفرص والحظوظ⁽³⁾.

لكن حسب بيرم الخامس لن ينجح أي برنامج تحديثي سياسي إلّا بالإصلاح الديني ونشر التعليم وتحسينه، ومن هنا جاءت دعوته إلى نقد المفاهيم السائدة، وتقديم البدائل المشفوعة بالبرامج المتعلقة بمحتويات الفكر الديني والمؤسسات الدينية القائمة، ونبه إلى تخاذل وتهاون العلماء وافتقارهم للدور الفعال⁽⁴⁾. كما دعا إلى نشر المعرفة وإصلاح التعليم الزيتوني، منوها إلى دور الصحافة في تعميم التجربة السياسية الأوروبية في تونس، ذلك لأنّ في نظره ما وصلت إليه أوروبا من تقدم إنّما كان نتيجة لانتشار العلم والمعرفة⁽⁵⁾. وقد ذهب بيرم إلى أبعد من ذلك، إذ دعا إلى وجوب الالتفاف حول الخلافة العثمانية من أجل التصدي لأطماع الغرب.

(1) المرجع السابق، 39 _ 40.

(2) فتحي القاسمي، " الشيخ مُجدّ بيرم الخامس رحلته غربا وشرقا"، مجلة المسار، ع 11، تونس أكتوبر 1991م، ص 108_121.

(3) المرجع نفسه.

(4) علي الصولي، أسس التفكير لدى مُجدّ بيرم الخامس من خلال كتابه : صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، رسالة دكتوراه مرحلة ثالثة، ج 01، جامعة الزيتونة، تونس 1995_1996م، ص 130_180.

(5) المرجع نفسه، ص 192_235.

ففي نظره القوة العسكرية ونشر التعليم واعتبار الأهالي مواطنين محترمين يؤدون الخدمة العسكرية لمدة معينة ويدفعون الضرائب، بوعي كاف لإعادة العزة إلى الدولة الإسلامية⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من دعوة مُجدد بيرم الخامس إلى احتكاك بلاده بالغرب الأوروبي، والأخذ بتجربته السياسية والعلمية التي أشاد بها، إلا أنّ ذلك لم يمنعه من إبراز المساوئ والتجاوزات الحاصلة في المجتمعات الأوروبية خاصة من ناحية السلوك والأخلاق⁽²⁾. ومن هنا دعا إلى التوفيق بين التراث الإسلامي والشريعة الإسلامية من جهة، وبين ما يستحسن أخذه من الحضارة الغربية من جهة أخرى، فيكون ذلك الحل الأمثل للحاق البلاد التونسية خاصة والبلدان الإسلامية عامة بالركب الحضاري⁽³⁾.

ج) وسائل التحديث عند المفكرين في مصر وتونس

تعدّ الكتابة والترجمة فضلا عن النشاط الصحفي وتولي مناصب في الدولة، من أهم الوسائل والأساليب التي اعتمد عليها رجال الفكر سواء في مصر أو تونس، من أجل تحقيق المشروع التحديثي الذي رأوا فيه مطلبا أساسيا لإنهاض مجتمعاتهم من الانحطاط والتخلف الذي أصابهم واللحاق بمصاف الدول المتقدمة. ففي مصر؛ ألف رفاعه رافع الطهطاوي ثلاث كتب رئيسية، لخص فيها كل ما شاهده وعرفه عن العالم الأوروبي الحديث وأنظّمته ومؤسساته المتقدمة، كما حاول من خلالها التأكيد على ضرورة التحديث وسبل تحقيقه.

جاء الكتاب الأول بعنوان "تخليص الإبريز في تلخيص باريز"، حيث نقل فيه الطهطاوي تجربته التي عاشها في فرنسا، كما رصد فيه الهوة الشاسعة بين الغرب والعالم الإسلامي على مستوى التقدّم والحضارة من خلال وصفه وإعجابه بالإنجازات الحضارية لأوروبا، إلى جانب ذكره لانطباعاته عن الباريسيين وعاداتهم وتقاليدهم في المأكل والمشرب، فكان الكتاب بمثابة سجل دقيق للثقافة والحضارة الأوروبية عامة والفرنسية بشكل خاص، والهدف منه إيقاظ سائر أمم الإسلام من نوم الغفلة⁽⁴⁾.

أما الكتاب الثاني فقد جاء بعنوان "مناهج الأبواب المصرية في مباحج الآداب العصرية" والثالث بعنوان "المرشد الأمين للبنات والبنين". وهما كتابان تعليميان قدّم الطهطاوي من خلالهما رؤية واضحة للطريق

(1) المرجع السابق، ج 02، ص 442_434.

(2) المرجع نفسه، ص 485_482.

(3) التيمومي، مرجع سابق، ص 190_192.

(4) الطهطاوي، تخليص الإبريز....، مصدر سابق، ص 12.

الذي ينبغي لمصر أن تسلكه في مجال التعليم وتسير فيه وفقا لمتطلبات العصر، و دعا من خلاله أيضا إلى ضرورة تعليم المرأة تماما مثل الرجل، وهذا ما لم يكن موضع نقاش على الساحة الفكرية المصرية آنفا.

لم تكن الكتابة الوسيلة الوحيدة التي عبّر من خلالها الطهطاوي على مواقفه وآرائه التحديثية؛ بل وجدّ في الحكومة المكان المناسب لطرح تلك الأفكار. فمن خلال تقلّده لعدّة وظائف حكومية، لم يعد دوره يقتصر على قبول فكرة التغيير ورصد الأسس التي ينبغي عليها هذا التغيير؛ بل امتد دوره إلى المشاركة في صنع التغيير. ومن أهم تلك الوظائف إشرافه على بعض المدارس كمدرسة الألسن سنة 1836م، وإشرافه على العديد من الصحف والمجلات مثل صحيفة الوقائع المصرية فيما بين (1841_1850م) ومجلة روضة المدارس بين (1871_1873م). أضف إلى ذلك؛ توليه وظيفة مترجم مما سمح له بنقل العديد من المؤلفات الأجنبية إلى اللغة العربية. بالإضافة إلى مهام أخرى مثل: تفتيش عموم مكاتب الأقاليم، نظارة الكتبخانة الافرنجية ومخزن عموم المدارس وتفتيش المدارس، نظارة الهندسة الملكية والعمارة، تفتيش مصلحة الأبنية⁽¹⁾.

زيادة على ما سبق؛ كان التأليف والصحافة من أهم الوسائل التي وظفها علي مبارك للتعبير عن آرائه وتصورات اتجاه المشروع التحديثي، إذ ألّف العديد من الكتب الفكرية والأدبية والعلمية بالإضافة إلى نشاطاته الصحافية. ولعلّ أهم كتاب ألفه مبارك هو الرواية الأدبية والقصصية "علم الدين"⁽²⁾، التي ضمنها معلومات قيمة عن أحداث عصره سواء أكان ذلك في موطنه أو في أوروبا واضعا مقارنة بينهما. فقد تطرق إلى الأوضاع المتردية التي سادت بلاده في مختلف الميادين، كما استعرض جوانب التقدّم الأوروبي في كافة الأصعدة التي تبدأ بالتعليم والتربية حتى الاختراعات الحديثة والتقدم العلمي في الفنون والمسرح والصناعة والمواصلات ... الخ. أضف إلى ذلك؛ مجلة "روضة المدارس" التي أنشأها علي مبارك سنة 1877م، وذلك من أجل النهوض باللغة

(1) يونان لبيب رزق، تاريخ مصر بين الفكر والسياسة، د.ك.و.ق، القاهرة 2009م، ص 34.

(2) كتاب علم الدين لمحمد مبارك هو تلك الرواية التي يسجل فيها صاحبها رحلة يقوم بها شخصيتان رئيسيتان من الشرق وهما علم الدين بطل الحكاية وابنه برهان الدين إلى أوروبا بصحبة مستشرق إنجليزي يريد مساعدة أحد علماء الدين واللغة العربية في ترجمة كتاب لسان العرب لابن المنطور، فيتفق الأب وابنه على القيام بالمهمة نظير ذهابهما إلى أوروبا والتعلم بها ومعرفة الحياة في كل مناحيها بصحبة ذلك المستشرق. أنظر: مبارك، علم ...، مصدر سابق، ص 321_346.

العربية ونشر المعارف الحديثة. وفي الحقيقة كان لهذه المجلة أثر كبير في تحديث اللغة العربية من خلال ما احتوته من قصائد شعر ونثر، بالإضافة إلى مؤلفات عدد كبير من العلماء والأدباء⁽¹⁾.

علاوة على ذلك؛ ساهم علي مبارك في تحديث مصر من خلال توليه العديد من الاعمال التي أنجزها في ظل توليه الوظائف الحكومية. فقد أنشأ الاستحكامات الحربية، وكان من أبرز مهندسي الحرب الثلاث والسبعين الذين درسوا فنون الحرب بأوروبا على عهد محمد علي، وأنجز أول تخطيط للقاهرة ومدن مصر في العصر الحديث، وخطط للهندسة الزراعية وللنيل، وأنشأ دار الكتب سنة 1869م⁽²⁾.

أما في تونس؛ فقد اعتمد خير الدين التونسي - مثله مثل المفكرين في مصر - على التأليف من أجل طرح أفكاره التحديثية. إذ ألّف كتابه المعنون بـ: "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"، الذي بيّن في مقدمته أنّ الغاية من تأليفه هو (إيقاظ الغافلين من رجال السياسة وإغراء ذوي الغيرة والحزم من العلماء والسياسيين بالتماس ما يمكنهم من الوسائل الموصلة إلى حسن حال الأمة الإسلامية وتنمية أسباب تمدنها)⁽³⁾. فالكتاب حصيلة مشاهداته ومعايناته خلال ترحاله إلى البلدان الأوروبية، وخلاصة لفكره وتأملاته، ووعاء فكري للمعلومات والآراء التي استقاها من كتب فرنسية في السياسة والتاريخ والاقتصاد والقانون، وأهم الأفكار التنويرية⁽⁴⁾. علاوة على ذلك؛ لجأ خير الدين إلى تجسيد نظرياته وأفكاره التحديثية عندما تولى الوزارة الكبرى في تونس في الفترة الممتدة ما بين 1873م إلى 1877م لاسيما في المجال العلمي، حيث نظم التعليم في جامع الزيتونة، وأنشأ أول مدرسة عصرية في تونس سميت بالصادقية⁽⁵⁾.

زيادة على ما سبق؛ دعا كل من أحمد ابن أبي الضياف ومحمد بيرم الخامس إلى التحديث من خلال حركة التأليف. حيث ألّف الأول كتاب "إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان" بأجزائه

(1) للتوسع أنظر: محمد عبد الغني حسن وعبد العزيز الدسوقي، روضة المدارس نشأتها واتجاهاتها الأدبية والعلمية دراسة نقدية تحليلية، ه.م.ع.ك، القاهرة 1925م.

(2) عمارة، علي مبارك...، مرجع سابق، ص 07.

(3) المرجع نفسه، ص 11.

(4) التونسي، مصدر سابق، ص 66_67.

(5) راجع في ذلك: التحديث في عهد الوزير الأكبر خير الدين التونسي، الفصل الثاني، ص 197_200.

الثمانية⁽¹⁾، والذي ينظر إليه على أنه تجاوز وصف المسالك والمشاهدات البسيطة إلى التركيز على مقومات الحضارة الأوروبية من مبادئ إنسانية (الحرية ، العدالة ...)، وأنظمة سياسية واقتصادية، وأنماط فكرية. كما تضمن تحليلا وتبيانا لأسباب التفوق الأوروبي، وأسباب التخلف الذي تعانيه المجتمعات الإسلامية عامة والمجتمع التونسي بشكل خاص⁽²⁾.

أما بيرم فألف كتاب سماه ب: "صفوة الاعتبار بمستودع الامصار والأقطار"، والذي يقع في 05 أجزاء⁽³⁾. ضمن فيه آراءه وتحليلاته لواقع بلاده وأوضاع العالم الإسلامي المحيط به، في مقابل نقل انطباعاته عن أحوال الغرب التي عاينها عن كثب. حيث اعتنى فيه بمظاهر الحضارة الغربية التي تأثر بها، ودعا إلى ضرورة الاقتباس والإقتداء بتلك الحضارة، وتحديث الأنظمة بغية إصلاح أوضاع بلاده والمجتمعات الإسلامية وذلك من خلال عرضه لانطباعاته حول مظاهر العمران والسياسة والثقافة في البلاد الأوروبية، إذ يقول في مقدمة الكتاب: "... فجبت بحارا وقفار ومدنا وأمصارا على حسب ما يسره المقدور... ورأيت بعيني البصر والبصيرة، أمورا عجيبة وخطيرة أحببت نظمها في عجالة حفظا لها من الإهمال... فلعل الله بفضله يفيد بها اهل وطننا وإخواننا المسلمين"⁽⁴⁾.

ساهم كذلك بيرم الخامس في تحديث عدة ميادين حساسة مثل التربية والثقافة والتعليم والشؤون الاجتماعية والسياسية والاقتصاد، إذ تولى عدة مناصب في الدولة خاصة في فترة الوزارة الكبرى التي تولها خير الدين⁽⁵⁾، ولعل أهمها ترأسه لجمعية الأوقاف، وإشرافه على بعث المستشفى الصادقي أول مستشفى عصري في تونس، إلى جانب مشاركته في بعث المدرسة الصادقية، فضلا عن إدارته للمطبعة الرسمية وإدارة الجريدة التي تصدرها المعنونة بـ "الرائد التونسي". بالإضافة إلى مساهمته في إنشاء المكتبات وعضويته في العديد من اللجان

(1) ألف ابن أبي الضياف كتاب إتحاف أهل الزمان بين سنتي 1862م و1872م، ولم يطبع إلا في عهد تونس المستقلة بين 1963م و1966م، أنظر: عبد السلام، مرجع سابق، ص 410 _ 411.

(2) مسعود عوادي، استكشاف الرحلات التونسية والجزائرية للفكر الأوروبي ونقله إلى المغرب العربي خلال القرن التاسع عشر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 02، الجزائر 2010_2011م، ص 46.

(3) حرّر محمد بيرم الخامس كتاب صفوة الاعتبار في السنوات التي قضاها بإسطنبول بين سنتي (1880_1884م)، وتم طبع الأجزاء الأربعة الأولى من الكتاب في مطبعته الخاصة "المطبعة الإعلامية" بين سنتي (1884 _ 1885)، وطبع إبنه الجزء الخامس في مطبعة "المقتطف" بين سنتي (1893 _ 1894م)، أنظر: عبد السلام، المرجع السابق، ص 456.

(4) بيرم الخامس، مصدر سابق، ج 01، ص 24.

(5) الصولي، مرجع سابق، ج 02، ص 414_430.

الاستشارية والجمعيات الخيرية. بالإضافة إلى ما كتبه من كتب ومقالات، حيث صنف حوالي 16 رسالة علمية، وكتب عشرات التقارير في إصلاح التعليم والأوقاف والصحافة والقضاء والسياسة والعقيدة⁽¹⁾.

4. الدور التحديثي لحكام مصر وتونس

كان من نتائج ما آلت إليه مصر وتونس أواخر القرن 18م ومطلع القرن 19م من انحطاط وتخلف على كافة الأصعدة، في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تتقدم في أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أن بادرت السلطة الحاكمة في البلدين باتخاذ إجراءات تقضي بتغيير الأوضاع السائدة من الأسوأ إلى الأحسن. وقد وجدوا ضالتهم في تنفيذ مشروع تحديثي يقوم على أساس تبني ما تصوروا أنه عماد قوة الغرب، فيضمن لبلدهم الخروج من الظلمات إلى النور مثلما فعلت أوروبا. ففيما تكمن سياسة كل من الحكام في مصر والبايات في تونس؟ وهل كان لهما نفس الرغبة والطموح نحو تحقيق مشروع تحديثي؟

أ) المشروع التحديثي لمحمد علي باشا وخلفاؤه

برزت مطلع القرن 19م إحدى الشخصيات القوية التي رغبت في تغيير أوضاع البلاد المتردية، ومحاولة اللحاق بالركب الحضاري متمثلة في شخصية مُحمَّد علي باشا التي شكلت منعطفًا مهمًا وجذريا في تاريخ مصر الحديث. إذ سعى هذا الأخير منذ توليه حكم مصر إلى تنفيذ مشروع تحديثي انطلاقًا من إيمانه الراسخ بضرورة الإصلاح الجذري خشية الوقوع في قبضة الاستعمار الأوروبي، داعيًا في ذلك إلى الاقتباس عن النماذج الأوروبية المتطورة. ذلك لأنه عاصر تجربة العدوان الغربي الذي مثلته الحملة الفرنسية وما انجر عنها من آثار سلبية من جهة، وما خلفته من أنظمة إدارية من جهة أخرى.

علاوة على ذلك؛ احتك مُحمَّد علي بالقوات البريطانية التي سعت لإخراج الفرنسيين من مصر، والتي سعت هي الأخرى إلى الإحاطة به عبر الدسائس أولاً ثم المواجهة العسكرية بعد ذلك⁽²⁾. الأمر الذي جعل هذا الحاكم يدرك عجز مصر العسكري والجيش العثماني عن المواجهة بل وعجزها في مختلف الميادين⁽³⁾، مقارنة بأوروبا التي كانت تعرف تقدما وتطورا على كافة الأصعدة. وبناء على ذلك؛ استوعب مُحمَّد علي الميزات التقنية والتنظيمية المتفوقة لأوروبا، وأعاد توظيفها بما يخدم مشروعه التحديثي، فكان إرساء قواعد النظام العسكري

(1) المرجع السابق، 334_382.

(2) معن زيادة، مرجع سابق، ص 139.

(3) حسن الضيقة، دولة مُحمَّد علي والغرب الاستحواذ والاستقلال، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب _ لبنان 2002م، ص 141.

الحديث على النمط الأوروبي⁽¹⁾ أول خطوة يسعى إليها هذا الحاكم من أجل تحقيق ذلك. إذ عمد إلى إقرار مبدأ التجنيد الإجباري كأول خطوة في مشروعه، والذي أسس من خلاله جيشاً منظماً، وانتدب له ضباطاً وخبراء أوروبيين من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا لتدريبه وتنظيمه طبقاً للمناهج الحديثة⁽²⁾.

لكن سرعان ما أدرك مُجد علي وهو يسعى لتأسيس جيش أوروبي الطابع حديث العتاد، أنّ إصلاح الجيش لا يتم منقطعاً عن إصلاحات شاملة في كافة الميادين، فسار بناء الجيش جنباً إلى جنب مع إصلاح كافة مؤسسات الدولة في ميادين الإدارة والاقتصاد والتعليم. ومن هنا، يمكن القول أنّ اهتمامات مُجد علي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إنما كانت اهتمامات عسكرية أو على الأقل ذات أبعاد عسكرية⁽³⁾.

وانطلاقاً من ذلك؛ شرع مُجد علي في استقدام الخبرات الأوروبية لتدريب وتنظيم الجيش على أحدث الطرق، كما أرسل عدّة بعثات مصرية إلى أوروبا للتخصص في مختلف الميادين العسكرية. وأنشأ أيضاً العديد من المدارس الحربية التي عملت على تخريج العديد من العسكريين المصريين، فكان ذلك شأن مدرسة المشاة ومدرسة الخيالة ومدرسة المدفعية ومدرسة أركان الحرب⁽⁴⁾.

علاوة على ذلك؛ اهتم مُجد علي بإنشاء أسطول بحري وحربي لمواجهة الخطر الأجنبي خصوصاً وأنّ الحملات الأوروبية العسكرية قدّمت إلى مصر عن طريق البحر الأبيض المتوسط، فجهرّه بقطع حديثة مستوردة من أوروبا. كما أنشأ داراً لصناعة السفن بمدينة الإسكندرية بعد استعائته بخبراء وعمال أوروبيين تم تعويضهم لاحقاً بإطارات مصرية⁽⁵⁾.

على الصعيد الاقتصادي؛ سعى مُجد علي إلى تحويل وظيفة الدولة من جهاز لجباية الأموال من الرعية إلى جهاز إنتاج ورقابة وخدمات في نفس الوقت، فألغى كل الإجراءات التي كانت تقف بين المنتج والمستهلك لعلّ أبرزها إلغاء نظام الالتزام في جمع الضرائب، والإشراف على الأوقاف، ومصادرة الأملاك خصوصاً ملكية

(1) استلهم مُجد علي في بنائه للجيش النموذج العسكري الفرنسي، الذي كان قد بلغ مرحلة الذروة على يد نابليون، والذي أتاح له فرصة الاستفادة من خبرات وعلوم العديد من النخب العسكرية بعد سقوط هذا الأخير وعودة الملكية عام 1814. أنظر: المرجع السابق، ص 273.

(2) المحجوبي، مرجع سابق، ص 19.

(3) معن زيادة، مرجع سابق، ص 140.

(4) كان الغرض من بناء مُجد علي للمدارس الحربية، تعويض الأجانب في تدريب الجيش وتكوين الإطارات الحديثة، فهو لم يكن ينوي الاعتماد عليهم طيلة فترة حكمه.

(5) علي، مظهر، "الأسطول والبحرية أيام مُجد علي"، مجلة المقتطف، ع 09، نوفمبر 1935م، ص 462-463.

الأرض، ثم إعادة توزيعها على شكل ملكية انتفاع⁽¹⁾. كما أشرف على توجيه السياسة الزراعية طبقا لسياسته الاقتصادية العامة، فتوسع في المزروعات ذات القيمة التجارية أو الصناعية كالقطن والنيلة والكتان وقصب السكر والعنب، وأنجز العديد من مشروعات الري الكبرى وشق الترع وإقامة الجسور⁽²⁾.

ليس هذا وحسب؛ بل اهتم هذا الحاكم بالقطاع الصناعي انطلاقا من توفير حاجيات الجيش ومؤسساته من مؤن وعتاد، لذلك أرسى مصانع حربية لصناعة الأسلحة، وأخرى مدنية لصناعة المنسوجات القطنية والصوفية والحريية، بالإضافة إلى صناعة الورق والسكر وبعض المواد الكيماوية. ولأنّ دولة مُحمّد علي قد واكبت التقدم التقني الذي عرّفه القطاع الصناعي في بعض البلدان الأوروبية، بدأت منذ 1830م الصناعات المصرية تعتمد الطاقة البخارية فتم خلال هذه السنة استعمال البخار في 06 مصانع وفي العديد من السفن⁽³⁾.

زيادة على ذلك؛ أولى مُحمّد علي اهتماما كبيرا بالتجارة لا سيما الخارجية منها، حيث شجع تصدير المصنوعات مثل القطن والسكر والقمح وغيرها، كما عني بتوفير وسائل النقل والمواصلات اللازمة لنقل البضائع من مراكز إنتاجها إلى مواطن تصريفها وتسويقها، فشقت على إثر ذلك العديد من الطرق المعبدة وأصلحت القديمة منها، كما تأسست شركة الملاحة في البحر الأبيض المتوسط وأخرى في النيل⁽⁴⁾.

إنّ ما أدخله مُحمّد علي باشا من تغييرات على البنية الاقتصادية، فرض عليه بعض التغييرات الاجتماعية لاسيما على المستوى الصحي. إذ أنشأ عددا كبيرا من المستشفيات والعيادات الطبية على النظم الأوروبية، ووضع نظاما للوقاية الصحية لمواجهة انتشار الأوبئة الفتاكة خاصة الطاعون والكوليرا، مستعينا في ذلك بالخبرات الأوروبية، وأتبعه بإنشاء مجلس للصحة في الإسكندرية عام 1827م⁽⁵⁾. بالإضافة إلى فتح باب الهجرة لمصر، بهدف زيادة الكثافة السكانية التي تساعد على بناء دولة قوية على أسس حديثة.

ورغم أنّ مُحمّد علي أعطى الأولوية للمصريين في مختلف قطاعات العمل والإنتاج، إلّا أنّه ألغى أشكال التمييز بين المصريين وغير المصريين، وأطلق الحرية لجميع الطوائف في ممارسة شعائرهم الدينية وإنشاء الكنائس

(1) الشلق وآخرون، مرجع سابق، ص 71_74.

(2) فارحيت، مرجع سابق، ص 112_116.

(3) المحجوبي، مرجع سابق، ص 22.

(4) فارحيت، المرجع السابق، ص 122_127.

(5) رزق وآخرون، مرجع سابق، ص 89_90.

والمدارس والنوادي الاجتماعية الخاصة بهم، وساوى بين السكان في الحقوق والواجبات⁽¹⁾. وفي هذا السياق؛ عمل هذا الحاكم على تحديث القضاء، ذلك من خلال إنشاء محكمة إدارية تنظر في الجرائم التي يرتكبها كبار الموظفين الذين يخلون بواجبات وظائفهم، ومحكمة تجارية تنظر في المنازعات التجارية وخاصة تلك التي تنشب بين المصريين والأجانب، بالإضافة إلى إصداره سلسلة من القوانين العقابية⁽²⁾.

زيادة على ذلك؛ حرص محمد علي على إقامة نظام إداري محكم يضمن له تسوية الأمور بين الناس، فأصدر لذلك اللائحة التي عرفت باسم سياستنامه سنة 1837م، والتي حددت سبع دواوين يرأسها الديوان العالي الذي يشبه حاليا مجلس الوزراء، اضطلع كل منها بقطاع محدد (المالية، الجيش، البحري، التعليم، التجارة والعلاقات الخارجية، الصناعة)، واضعا بذلك الأسس التي قام عليها النظام الوزاري فيما بعد، كما أعاد التقسيم الإداري في مصر، وتنظيم إدارة الأقاليم في صورة مديريات انقسمت كل واحدة منها إلى مراكز، وهذه الأخيرة إلى أقسام وكل قسم كان يضم عددا من القرى⁽³⁾.

أما في المجال التعليمي، فقد وجه محمد علي جهده لإرساء تعليم يعتمد على برامج ومناهج حديثة على غرار البلدان الأوروبية، بعد أن اقتنع بأن النظام التعليمي الذي كان قائما في مصر، والذي انحصر في جامع الأزهر لا يستطيع تلبية حاجياته في إنشاء دولة حديثة. وتجدر الإشارة إلى أن محمد علي لتحقيق غايته تلك لم يفرض تنظيمات معينة على المعاهد العلمية القائمة (جامع الأزهر)، ذلك لأنه شعر بأن مثل هذا الأمر سيخلق له معارضة من قبل رجال الأزهر، ففكر في إنشاء مدارس ومعاهد علمية على النظام الحديث الذي كانت أوروبا قد أخذت به⁽⁴⁾. ولأن هذه المدارس والمعاهد كانت تتطلب هيئة تدريسية فإنه عمد إلى الاستعانة بمدرسين أوروبيين، وفي نفس الوقت أرسل بعثات علمية إلى أوروبا قصد تكوين نخبة من المدرسين المصريين الذين سيعوضون الأجانب عندما ينهون دراستهم. ومما يلاحظ أن التعليم في عهد هذا الحاكم أصبح من مهام الدولة، بعد أن كان تعليما أهليا⁽⁵⁾.

(1) ظاهر، مرجع سابق، ص 90.

(2) رزق وآخرون، مرجع سابق، ص 96_97.

(3) المرجع نفسه، ص 92_96.

(4) أحمد محمد جاد عبد الرزاق، فلسفة المشروع الحضاري بين الإحياء الإسلامي والتحديث، ج 01، ط 1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الو. م. أ 1995م، ص 98_99.

(5) المرجع نفسه، ص 76_77.

زيادة على ذلك؛ اهتم محمد علي باشا بالترجمة من أجل نقل العلوم الأوروبية الحديثة إلى المدارس المصرية المؤسسة حديثاً، وقد برز هذا الاهتمام بشكل واضح من خلال جمعه للكتب في مختلف العلوم من مختلف الدول الأوروبية، وأخذ ما يصلح منها للتدريس في مدارس بعد أن يترجمها المترجمون، فيكون الكتاب المترجم في متناول المدرسين والطلاب⁽¹⁾. وأنشأ الدار المصرية للترجمة والتي استعان فيها بخريجي جامع الأزهر الذين يجيدون اللغة العربية من ناحية قواعدها وأساليبها وألفاظها⁽²⁾، فأعاد بذلك للغة العربية مكانتها التي كانت عليها من قوة في البيان والنحو والأساليب الأصلية، ثم أصبحت لغة الكتب والتدريس في مختلف العلوم المعتمدة في المدارس المنشأة حديثاً، وتم ترجمة العديد من الكتب الأجنبية إلى اللغة العربية⁽³⁾. بالإضافة إلى إنشاء المطابع كالمطبعة الأميرية ببولاق سنة 1820م⁽⁴⁾، فضلاً عن نشر الجرائد مثل جريدة الوقائع المصرية.

كان محمد علي رائداً في التجربة التحديثية التي ميّزت مصر خلال النصف الأول من القرن 19م، واستعرف هذه التجربة رمزاً آخر من رموزها ابتداءً من ستينيات القرن 19م ألا وهو إسماعيل باشا الذي سعى إلى استكمال مسيرة جده التحديثية، والتقدم بمصر في مختلف الميادين والنهوض بها إلى مصاف الدول العظمى، نتيجة لتأثره وولعه بأوروبا وفرنسا خاصة عندما كان متعلماً بها⁽⁵⁾.

انطلاقاً من ذلك؛ شرع إسماعيل باشا في تنفيذ مشروع تحديثي شمل جميع الميادين. إذ عني في المجال العسكري بتدريب الجيش المصري وتنظيمه على الطريقة الأوروبية الحديثة، واستقدم أفضل المدربين الأجانب مع اعتماد مناهج عسكرية حديثة، وأرسل عدداً من الضباط المصريين في بعثات إلى فرنسا للإطلاع على

(1) ثائر ديب، "الترجمة والنهضة: ترجمة العلوم في عصر محمد علي"، مجلة المعرفة، ع 468، سوريا سبتمبر 2002م، ص 77_96.

(2) جمال الدين الشيال، "شيوخ الأزهر في خدمة حركة الترجمة في عصر محمد علي"، مجلة الثقافة، ع 672، القاهرة نوفمبر 1951م، ص 21_23.

(3) ذكر جاك تاجر أنّ الكتب التي ترجمت في عصر محمد علي كانت 128 كتاباً، بالإضافة إلى 18 كتاباً بدون أسماء مترجميها موزعة بنفس النسب تقريباً، ويعطي جمال الدين الشيال رقماً أكثر دقة وهو 191 كتاباً كما يشير إلى أنّ هناك بعض النصوص التي تشير إلى ترجمة 86 كتاباً ترجمت في هذا العصر، ومن ثم يكون مجموع الكتب المترجمة 412 كتاباً. أنظر: جاك تاجر، حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر، م.ه.ت.ث، القاهرة 2012م. وأيضاً: جمال الدين الشيال، تاريخ الترجمة الثقافية في عصر محمد علي، دار الفكر العربي، القاهرة 1951م.

(4) جمال الدين الشيال، "قصة الطباعة في مصر في عصر محمد علي الكبير"، م.ت.ع 578، القاهرة جانفي 1950م، ص 11_13.

(5) احتك إسماعيل باشا منذ صغره ببعض العواصم الأوروبية، فقد أرسل من قبل والده إلى فيينا وهو في 14 من عمره أين قضى فيها عامين، ثم انتقل إلى باريس في ظل البعثة المصرية الخامسة، والتي نال من خلالها حظاً وافراً من العلوم الهندسية والرياضية والطبيعية، وأتقن اللغة الفرنسية كتابةً وكلاماً، وانبهر بباريس وما فيها. الأمر الذي دفعه بعد توليه حكم مصر إلى جعل القاهرة باريس ثانية، الراجعي، مرجع سابق، ج 01، ص 74.

فنونها العسكرية، وأنشأ عدّة مدارس حربية منها مدرسة المشاة 1864م، مدرسة السواري 1865م، مدرسة أركان الحرب 1865م، بالإضافة إلى مدارس لتصنيع الأسلحة وصناعات أخرى⁽¹⁾.

أضف إلى ذلك؛ تجديد إسماعيل باشا للأسطول البحري المصري، وبعث النشاط في ترسانة الإسكندرية التي كانت تعرف بـ "دار الصناعة"، فأحيا معاملها واستحضر لها الآلات والعتاد وجلب لها العمال وأنشأ بعض السفن محلياً، كما أوصى بصنع عدّة سفن حديثة حربية في ترسانات أوروبا، وجدد المدرسة البحرية بالإسكندرية، واستقدم لها أساتذة أكفاء من مصر وأوروبا، وأوفد بعض طلابها إلى إنجلترا لإكمال علومهم البحرية والعودة إلى مصر للعمل بدار الصناعة البحرية، فاستعاد الأسطول المصري في عهد إسماعيل جانباً كبيراً من مظاهر قوته التي وصل إليها في عهد جده محمد علي⁽²⁾.

وفي المجال الإداري؛ أدخل إسماعيل باشا تطويرين هامين في الدولة. الأول تمثل في تأسيس أول مجلس نيابي في تاريخ مصر (مجلس شورى النواب) سنة 1866م، استكمالا لمظاهر تحديث نظام الحكم وإشراكا لأعيان البلاد في تحمل أعباء سياسته المالية. أما التطور الثاني؛ فيمكن في إدخال النظام الوزاري عام 1878م حيث حول الدواوين الكبرى كالبحرية والخارجية والأشغال والمعارف إلى وزارات، كما أنشأ وزارة جديدة سماها وزارة الزراعة ضمها إلى وزارة الأشغال⁽³⁾.

على الصعيد الاقتصادي؛ عمل إسماعيل باشا على تنمية الثروة الزراعية في مصر انطلاقاً من توفير وسائل الري الحديثة الأوروبية الصنع، وشق الترع، وزيادة الإنتاج الزراعي خاصة القطن وقصب السكر، واستصلاح الأراضي القابلة للزراعة. كما أنشأ مجالس في الأقاليم سميت بـ "مجالس تفتيش الزراعة" للبحث في الوسائل الكفيلة بتحسين المزروعات وتوزيع المياه، ثم أسست في عهده وزارة الزراعة أتبعته إليها تلك المجالس. بالإضافة إلى تشجيع إسماعيل لصناعة النسيج والدباغة والزجاج والورق وغيرها⁽⁴⁾.

(1) محمد زين الدين إسماعيل، "الصناعة في عهد إسماعيل"، م.م.م، ع 4، جامعة القاهرة، القاهرة 1989م، ص 321_358.

(2) ظاهر، مرجع سابق، ص 183.

(3) الأيوبي الياس، تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا من سنة 1863 إلى سنة 1879م، المجلد الثاني، مكتبة مديوني، القاهرة د.ت، ص 93_95.

(4) ظاهر، المرجع السابق، ص 186.

زيادة على ماسبق؛ أنشأ اسماعيل العديد من السكك الحديدية وخطوط التلغراف في مصر والسودان، كما أنشأ المتحف المصري، ودار الآثار العربية. كما اهتم بالإحصاء والمساحة والأعمال الصحية، وتنظيم المدن وتخطيطها وتجميلها على النمط الأوروبي. ولأن اسماعيل كان يخطط لجعل أحياء القاهرة والإسكندرية شبيهة بأحياء باريس التي تعلّم فيها وأحبها كثيرا، أمر بتوسيع الشوارع وإنشاء الأحياء الجديدة، وردم البرك وتعبيد الشوارع وإنارتها بمصابيح الغاز وبناء المسارح الحديثة ودار الأوبرا وإنارة الجسور على النيل، ومد أنابيب مياه، وإقامة تماثيل العظماء في الميادين والمساحات العامة، وبناء الحمامات وإنشاء عدد من الحدائق العامة للتنزه والاهتمام الخاص ببناء القصور الفخمة في عدد من المدن المصرية⁽¹⁾.

لما كانت معظم المدارس التي أنشأها محمد علي قد تعرّضت لإهمال شديد وأقفل العديد منها في عهدي عباس حلمي وسعيد⁽²⁾، عمل اسماعيل باشا على إعادة إحياء التعليم والحركة الثقافية في مصر طوال سنوات حكمه، حيث بنى وأحيا عددا من المدارس أبرزها مدرسة الري والعمارة سنة 1866م، ومدرسة الإدارة والألسن عام 1868م، مدرسة دار العلوم سنة 1872م⁽³⁾. ولضمان سير حسن لتلك المدارس أعاد اسماعيل العمل بنظام البعثات العلمية إلى الخارج، الذي اشتهر به جده محمد علي. أضاف إلى ذلك تشجيعه للافتتاح المدارس الأوروبية، فضلا عن انشاء جمعيات علمية مهمة، فنشط الجمع العلمي المصري في عهده، وأسست جمعية المعارف عام 1868م، والجمعية الجغرافية الخديوية⁽⁴⁾. كذلك شجع الصحافة باللغة العربية وباللغات الأوروبية الفرنسية خصوصا، وأعمال الطباعة والتأليف والنشر وغيرها⁽⁵⁾.

ب) المشروع التحديثي لأحمد باي وخلفاؤه

حكم تونس خلال القرن 19م مجموعة من بايات الأسرة الحسينية الذين أبدوا رغبة في تحديث البلاد التونسية، نتيجة لإدراكهم الخطر الذي بات يهدد بلادهم، سواء أكان ذلك على المستوى الخارجي والمتمثل في الأطماع الأوروبية التي بدأت تظهر مع احتلال الجزائر سنة 1830م، أو على المستوى الداخلي والمتمثل في

(1) محمد علي، مرجع سابق، ص 118_13.

(2) عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 83_85.

(3) المرجع نفسه، ص 205_209.

(4) المرجع نفسه، ص 217_234.

(5) محمد عبد الله عنان، "الصحافة في عصر اسماعيل" حقائق وذكريات مطوية، مجلة الكاتب المصري، ع 18، مصر مارس 1947م، ص 258-

التخلف والانحطاط في مختلف ميادين الحياة⁽¹⁾. فضلا عن تأثرهم بالتجربة التحديثية في مصر خاصة في عهد محمد علي خلال النصف الأول من القرن 19م من جهة، وفي مركز الدولة العثمانية إسطنبول لا سيما في فترة التنظيمات من جهة أخرى⁽²⁾. أضف إلى ذلك؛ انبهار بعض أولئك البايات بالجانب المادي للحضارة الغربية أثناء زيارتهم أوروبا أو مما سمعوه عنها من الذين زاروها، فحاولوا الاقتداء بها في مختلف الميادين. فكان أحمد باي إلى جانب بعض من خلفائه أبرز أولئك البايات الذي سعوا إلى اكتساب أسباب القوة والمنعة، للنهوض ببلادهم وحمايتهم من الأخطار التي تتهددها من خلال تنفيذهم لمشروع تحديثي.

كان هم أحمد باي الأساسي عند توليه الحكم البحث عن طريقة لتجنب مخاطر الانحيار الداخلي والاحتلال الخارجي الأوروبي، ولتحقيق هذه الغاية عمد إلى تنفيذ مشروع تحديثي يمكن عده أول محاولة جادة تطبق في البلاد التونسية خلال القرن 19⁽³⁾. فأول ما بدأ به كان بناء مؤسسة عسكرية نظامية حديثة على غرار ما هو موجود في البلاد الأوروبية، حيث عمل على تكوين جيش منظم على الطريقة الأوروبية، الى جانب تكوينه لبحرية حربية عصرية اقتنى لتجهيزها معدّات أوروبية، كما عمل على توفير المعدّات الحديثة اللازمة لتطوير الجيش، فاهتم ببعث بعض المصانع مثل مصنع البارود بتونس⁽⁴⁾.

والجدير بالذكر؛ أنّ أحمد باي تأثر بجيش نابليون بونابرت، الأمر الذي جعله يستقدم الخبرات الفرنسية إلى جانب الأوروبية لتنظيم وتدريب جيشه، خاصة بعد أن توطدت العلاقات التونسية_الفرنسية من خلال زيارته لها⁽⁵⁾. أضف إلى ذلك؛ تأثر هذا الباي بتجربة محمد علي التحديثية، محاولا تنفيذ تلك الطرق والأساليب

(1) معن زيادة، مرجع سابق، ص 164.

(2) الإمام، مرجع سابق، ص 78_59.

(3) كانت هناك محاولات للإصلاح سبقت محاولة أحمد باي التحديثية، وذلك في عهد حمودة باشا (1782_1814م) وبعض خلفائه في مطلع القرن 19م لاسيما حسين باي (1824_1835م). أما الأول فقد نظم الجيش وبنى المصانع الحربية، واستقدم العديد من الخبراء الأوروبيين. أما حسين باي فكان أول من بادر بوضع اللبنة الأولى لجيش وطني حديث، ويعود له الفضل في وضع العلم التونسي. ولكن كليهما اصطدم بعدة عقبات منعتهم من الاستمرار أبرزها معارضة بقايا الجيش الإنكشاري وبعض علماء الدين. أنظر: التيمومي، مرجع سابق، ص 74_79.

(4) زيادة، المرجع السابق، ص 165.

(5) حرص أحمد باي على إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأوروبية خاصة فرنسا وإنجلترا، للاستفادة من خبراتها في المشروع التحديثي، لذلك زار فرنسا سنة 1846م رفقة بعض النخب مثل: أحمد ابن أبي الضياف وخير الدين التونسي. وقد كان لهذه الزيارة أثر كبير ليس على مستوى العلاقات بين البلدين وحسب؛ بل على ثقافة أحمد باي، إذ اطلع على تنظيم وقوة الجيش والأسطول الفرنسي، كما تعرّف إلى متاحفها ومسارحها ومطابعها ودور الكتب والمعاهد العلمية. أنظر: الحبيب الجناحاني، "الحركة الإصلاحية في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر"، ح.ج.ت، ع 06، تونس 1969م، ص 111_145.

التي اعتمدها حاكم مصر من أجل بناء قاعدة عسكرية حديثة⁽¹⁾. ولما كان تأسيس الجيش يتطلب إطارات تونسية تكون قادرة على قيادته، أسس أحمد باي مدرسة حربية بباردو سنة 1840م على النمط الأوروبي، مستندا إدارتها إلى خبراء فرنسيين وإيطاليين وبريطانيين⁽²⁾، فكانت بذلك أبرز إنجازاته، لأنها ستساهم في تخريج العديد من النخب التي سيكون لها دور كبير في حركة التحديث في تونس⁽³⁾.

رغم العناية الفائقة التي أولاها أحمد باي للجيش والمؤسسة العسكرية، إلا أنّ ذلك لم يمنعه من الاهتمام بأوجه الحياة حتى وإن كانت في أغلبها تخضع لضرورات عسكرية. ففي المجال الاقتصادي قام هذا البايع ببعث الصناعات الضرورية لتجهيز وتأمين حاجيات الجيش من غذاء وملابس وخيم وسلاح وعتاد، كما أنشأ مطاحن الحبوب والمخابز ومدابغ الجلود ومصانع السروج وغيرها⁽⁴⁾. فضلا عن بنائه مصنع للأسلحة وآخر لإنتاج الملابس العسكرية و مختلف أنواع الأقمشة، وجهّزها بمعدات اقتناها من أوروبا، كما استقدم إليها خبراء اجانب للإشراف عليها⁽⁵⁾.

أما أهم عمل قام به أحمد باي خارج الجيش ألا وهو تأسيسه سنة 1847م لبنك قصد اصدار العملة الورقية و تمويل المؤسسات الاقتصادية على منوال القوى الأوروبية وذلك هو أول بنك يقع تأسيسه في البلدان الاسلامية اذ لم يظهر بنك بمصر إلا في 1856م وباسطنبول سنة 1863م⁽⁶⁾. أما من الناحية الاجتماعية فقد كان إلغاء الرّق سنة 1846م من أهم إنجاز له في هذا المجال⁽⁷⁾. وعلى الصعيد الثقافي كان تنظيم جامع الزيتونة، الزيتونة، وتأسيس المكتبة الأحمدية، وبناء بعض القصور⁽⁸⁾.

كان للمحاولات التحديثية التي أنجزها أحمد باي أثر كبير على من تولى الحكم بعده خاصة محمد باي ومحمد الصادق باي. فأما الأول؛ فقد سن بعض القوانين واستحدث هياكل لم تكن موجودة من قبل. فقد استحدث

(1) المرجع السابق.

(2) مجهول، مدرسة باردو ...، مصدر سابق، ص 16_26.

(3) المصدر نفسه، ص 22_24.

(4) حسين جبار إبراهيم، "إيالة تونس في عهد أ.د. باشا (دراسة تاريخية)"، المستقبل العربي، مج 40، ع 464، 2017م، ص 65_78.

(5) الإمام، مرجع سابق، ص 163_166.

(6) المرجع نفسه، ص 215_217.

(7) التيمومي، مرجع سابق، ص 89_92.

(8) إبراهيم، المرجع السابق، ص 65_78.

مجلس شرعي " المحكمة الشرعية" خلال سنة 1856م، وجعل الحكم في القضايا يوميا في مجلس يشارك فيه القاضيان الحنفي والمالكي والمفتيان⁽¹⁾.

لكن أهم إنجازات محمد باي هو إصداره لعهد الأمان سنة 1857م، الذي تعهد فيه بتوفير الأمن للناس في البلاد على اختلاف أديانهم ولغاتهم وبالمساواة بين الجميع أمام القانون، كما كون نخبة لتحرير دستور للبلاد التونسية⁽²⁾. أضف إلى ذلك؛ تطوير الباي لقوانين الخدمة العسكرية، وتأسيس أول مطبعة حجرية للدولة عام 1857م، وفي السنة اللاحقة أنشأ أول بلدية بالعاصمة للعناية بالبنائات العمومية والسهر على حالة الطرقات ونظافة الشوارع بالعاصمة، بالإضافة إلى بعثه لأول خط تلغراف بين تونس والجزائر⁽³⁾.

أما محمد الصادق باي فقد أصدر عدّة قرارات منها ما تعلق بإصلاح الخدمة العسكرية وتنظيم وتدريب الجيش، وأخرى بنظام الوزارة الكبرى، حيث أقرّ المجالس المنبثقة من عهد الأمان من مجلس الشورى ومجلس التحقيق ومجلس الجنايات والأحكام العرفية. كما أنشأ بعض المصانع، وبعث التجربة الأولى للمواصلات التلغرافية في تونس، بالإضافة إلى إنشائه لمطبعة خاصة بصحف الأخبار والوقائع مما أدى إلى ظهور جريدة الرائد التونسي⁽⁴⁾. لكن أبرز ما أصدره الباي محمد الصادق هو دستور تونس سنة 1861م أول دستور في العالم الإسلامي، والذي يعدّ أهم أثر فكري يعكس محاولة تجديد الحياة السياسية، والذي تم من خلاله لأول مرة في تونس الفصل بين السلطات الثلاثة والحد من سلطة الباي⁽⁵⁾.

مجمل القول؛ ساهمت السلطة الحاكمة في مصر وتونس في تنفيذ مشروع تحديتي، وذلك راجع لإدراكها مدى عمق الهوة الشاسعة التي باتت تفصل بين بلدانهم والغرب الأوروبي في مختلف ميادين الحياة. إلّا أنّ ما يلاحظ على تلك السلطة أنّ حكام مصر كانوا سباقين إلى تنفيذ التجربة التحديثية، بالإضافة إلى أنّها شملت مختلف الميادين، بينما بايات تونس اقتصرته جهودهم على المجال العسكري وأهملت المجالات الأخرى اللهم بعض المحاولات.

(1) ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج 04، ص 220.

(2) سارة زكار، الإصلاحات الدستورية والقضائية بالبلاد التونسية (1857_1864م) من خلال وثائق السلسلة التاريخية بالأرشيف الوطني، رسالة دكتوراه، جامعة تونس الأولى، تونس، 1992_1993م، ص 65_68.

(3) إبراهيم، مرجع سابق، 65_78.

(4) ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ج 05، ص 26، 31، 81، 128، 171.

(5) زكار، المرجع السابق، ص 69_71.



الفصل الثاني

التجربة التحديثية في مصر وتونس خلال القرن 19م

أولا : التجربة التحديثية المصرية (1805_1879م)

1. بناء الدولة الحديثة في عهد محمد علي باشا
2. حركة التحديث في عهد خلفاء محمد علي باشا

ثانيا : التجربة التحديثية التونسية (1837_1877م)

1. التحديث في عهد أحمد باي وخلفاؤه
2. تحديث الوزير الأكبر خير الدين التونسي

أولاً: التجربة التحديثية المصرية (1805 _ 1879م)

شهدت مصر خلال القرن 19م تجربة تحديثية شملت جميع ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية. ولدراسة مظاهر هذه التجربة اقتضى الأمر التمييز بين مرحلتين. الأولى؛ هي المرحلة التي مثلها محمد علي باشا والممتدة ما بين (1805 _ 1849م). أما الثانية؛ فهي المرحلة التي مثلها خلفاء هذا الأخير، وهم عباس حلمي الأول وسعيد باشا والحديوي إسماعيل، وهي الفترة الممتدة بين (1849 _ 1879م). فعلى أي أساس تم تحديد هذين المرحلتين؟ هل يفسر ذلك بأنَّ محمد علي باشا حقق من الإنجازات في المجال التحديثي أكثر مما حققه خلفاؤه؟ أم أنَّ هؤلاء لم يكونوا على قدر كبير من المسؤولية لتحمل أعباء التحديث ومواجهة معوقاته؟

1. بناء الدولة الحديثة في عهد محمد علي باشا

سعى محمد علي باشا منذ أن تولى حكم مصر إلى إحداث تغييرات جذرية في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية، ولعلَّ ما ساعده في المضي قدماً نحو التحديث هو الوضعية التي كانت عليها مصر والتي اتسمت بالضعف والانحطاط من جهة؛ والضعف الذي عرّفته الدولة العثمانية فلم تعد قادرة على حماية ممتلكاتها من جهة أخرى⁽¹⁾. زيادة على ذلك؛ فإنَّ ما شهدته هذه الأخيرة من أساليب وطرق جديدة في أنظمة الحكم والإدارة لم تألفها من قبل. إثر الحملة الفرنسية ترك أثراً كبيراً في ذهن محمد علي، الأمر الذي دفعه إلى اتباع نهج وأسلوب جديد يختلف عما كان عليه الحال من قبل.

أ) التحولات الاقتصادية والعسكرية

كان أول عمل قام به محمد علي باشا في ظل مشروع بناء الدولة المصرية الحديثة أن أجرى تحديثاً على المستوى الاقتصادي والعسكري، فقد سعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الميدان الزراعي والصناعي، وتنمية الانتاج لتنشيط الصادرات وتوفير رأس المال الضروري للنهوض الاقتصادي، ومنه بناء اقتصاد متنوع ومستقل في إطار السوق العالمي⁽²⁾. من جهة أخرى؛ سعى إلى إيجاد جيش نظامي قوي يكون قادراً على توفير الأمن والاستقرار في مصر، وذلك بعد إدراكه مدى تراجع الجيش العثماني بالقياس مع قوة الجيوش الأوروبية.

أما التحولات الاقتصادية؛ فشملت أول الأمر أشكال الملكية والنظم الضريبية المتعلقة بالنشاط الزراعي. وذلك لما لهذا الأخير من أهمية كبيرة على الاقتصاد المصري، باعتبار أنَّ مصر دولة زراعية بالدرجة

(1) كان محمد علي يعتقد أنَّه بتحديث إحدى الولايات العثمانية والمتمثلة في مصر سيجعلها تستعيد قوتها من جديد. أنظر: الشلق وآخرون، مرجع سابق، ص 39.

(2) المرجع نفسه، ص 71.

الأولى. على أنّ هذه الخطوة تمت في مرحلتين: الأولى تمثلت في إلغاء نظام الالتزام⁽¹⁾ وإسقاط طبقة الوسطاء من الملتزمين بين الدولة والمنتجين، إذ تم مصادرة أراضي الملتزمين وتسجيلها باسم الدولة، خاصة بعد التخلص نهائياً من المماليك⁽²⁾. كما تم مصادرة أراضي الوقف التي كان يشرف عليها العلماء والمشايخ والأعيان، بعد أن تعهد محمد علي بتولي الدولة الانفاق على كل المؤسسات الدينية والخيرية. فضلاً عن ضم المساحات التي عجز أصحابها من إثبات حيازتهم لها، الأمر الذي جعل من الأراضي الإلزامية والوقفية ملكاً للدولة⁽³⁾.

من هنا أصبح محمد علي الملتزم الوحيد لجميع الأراضي الزراعية في مصر، يتصل اتصالاً مباشراً بالفلاحين ويحجي منهم الأموال المقررة على أراضيهم. كما يفرض على الفلاحين أنواع المحاصيل التي يراها ذات فائدة لاستغلال تلك الأراضي، الأمر الذي سمح لهذا الحاكم بالإشراف الكامل على زراعة المحاصيل. ورغم بعض السلبيات التي نجمت عن نظام الالتزام، إلا أنه كان بمثابة انقلاب هام في نظام الملكية الزراعية، وأدى إلى تخلص الفلاحين من مظالم الملتزمين، وأصبحوا على صلة مباشرة بالسلطة المركزية. كما أنه يعدّ تيّوراً اقتصادياً واجتماعياً أتاح لمحمد علي التغلغل في كافة أنحاء البلاد والإشراف بنفسه على الأرض والفلاح، الأمر الذي ساهم في تيّور وازدهار النشاط الزراعي.

زيادة على ذلك؛ تم إعادة تنظيم الضرائب حيث تقرّر توحيد ما كان يفرض من رسوم وجبايات سابقة على الفلاحين في ضريبة ثابتة على الأراضي الزراعية سميت بالميري، تكون أبسط وأكثر انتظاماً في جبايتها، تستثنى منها أراضي مسموح المشايخ وأراضي الوسية وأراضي الأبعاديات، على أنّ قيمة هذه الضريبة تحدّد وفقاً لدرجة خصوبة الأرض وجودتها⁽⁴⁾. وابتداءً من سنة 1820م أصبحت الدولة تتحصل على ضرائب منتظمة

(1) كانت الأراضي قبل محمد علي تخضع لنظام الالتزام الذي يكفل للملتزم حيازة الأراضي عن طريق المزد العلي مقابل مبلغ من المال، ومن ثم يقوم الملتزم بالاحتفاظ بالفارق بين ما يدفعه للدولة مقابل حق الالتزام وبين ما يفرضه على الفلاحين، وقد أدى هذا النظام إلى خفض دخل الدولة من الزراعة لصالح الملتزمين، وبالتالي مكّنهم من التسلط على رقاب الفلاحين في المجالين الزراعي والحربي. المرجع السابق، ص 67.

(2) تخلص محمد علي باشا من المماليك بشكل نهائي من المماليك عن طريق تدبير مرامرة لهم عزّفت بمذبحة القلعة سنة 1811م. للتوسع أنظر: أبو السعود عبد الله أفندي، **منحة أهل العصر بمنتهى تاريخ محي مصر**، مخطوط تحت رقم 323212، 1278هـ، ورقة 09. وأيضاً: المرجع نفسه، ص 57_61.

(3) المرجع نفسه، ص 71.

(4) لم يكن هناك نظام مقنن أو ثابت للضرائب، وكانت القاعدة أنه كلما احتاجت الحكومة إلى مال فرضت ضرائب أو إتاوات جديدة، أو زادت مقدار الضرائب أو الإتاوات القديمة، أو قامت بتحصيل ضرائب العام التالي مقدماً، أنظر: المرجع نفسه، ص 72.

على مساحة 3.218.715 فداناً⁽¹⁾. علاوة على ذلك؛ أمر محمد علي مديري الأقاليم بعمل مسح للأراضي الزراعية وقياس مساحة كل قرية، فيما عدا الأراضي التي كان يمنحها لحاشيته ولذوي الخطوة والمقرين إليه⁽²⁾.

أما المرحلة الثانية؛ فتمثلت في توزيع حقوق انتفاع الأراضي الزراعية تمهيدا لتمليكها في الفترة الممتدة ما بين (1838_1847م). وعلى هذا الأساس؛ ظهرت ثلاث أنواع من الملكيات الزراعية، الأولى تمثلت في الملكيات الكبيرة، ويلق عليها اسم الأبعاديات والجفالك وهي مساحات كبيرة من الأراضي منحت منذ 1826م⁽³⁾ لعدد من الأعيان ورجال الدولة من كبار الضباط في الجيش والموظفين، ليقوموا بإصلاحها وزراعتها مقابل إعفائهم من الضرائب، وقد تم إيقاف حق الانتفاع بها عليهم وعلى ذريتهم دون حق الرقبة أو التصرف بالبيع والشراء والهبة⁽⁴⁾. وقد قدرت مساحات أراضي الأبعاديات أواخر عهد محمد علي بـ 1396278 فداناً؛ أما أراضي الجفالك فقد بلغت مساحتها 334286 فداناً⁽⁵⁾.

أما النوع الثاني من الملكية الزراعية؛ فيتمثل في الملكيات المتوسطة ويلق عليها أراضي الوسية، وهي الأراضي التي أبقاها محمد علي بيد الملتزمين على أنها تؤول الى الدولة عند وفاة الملتزم. إلى جانب أراضي المسموح التي منحت لمشايخ البلاد وكبار الأعيان، والتي قدرت بـ 05 أفدنة عن كل 100 فدان مزروع في القرية مقابل إعفائهم من الضرائب. وبالنسبة للنوع الثالث فهو يتمثل في الملكيات الصغيرة والتي يلحق عليها أراضي الفلاحين، وهي مساحات من الأراضي منحت للفلاحين في حدود 3 - 5 أفدنة، بعد أن أتيح لهم حق الانتفاع بها مقابل دفع الضرائب المستحقة على الأرض، وفي حالة التأخر عن تسديد هذه الضرائب تنتزع الأرض من الفلاح وتعلق لغيره⁽⁶⁾. وأراضي العربان وهي الأراضي التي منحت للبدو لدعم لاستقرارهم وإخضاعهم للسلاطة المركزية، والسعي لتغيير نمط حياتهم القائم على نهب قرى الفلاحين والإغارة عليها⁽⁷⁾.

(1) رزق وآخرون، مرجع سابق، ص 52.

(2) Victor Schoelcher, *L'Egypte en 1845*, Pagnerre éditeur, Paris, 1846, p 07.

(3) Artin Yacoup Pacha, *La propoiété fonciere en Egypte*, Imprimerie Nationale de Boulaq, Caire, 1883, p 95.

(4) في سنة 1842م، منح محمد علي لأصحاب الأبعاديات حق الملكية التامة على أراضيهم، كما منحهم حق البيع والشراء والتنازل والرهن، أنظر:

Ibid, p 96 _ 97.

(5) رزق وآخرون، المرجع السابق، ص 51.

(6) المرجع نفسه.

(7) المرجع نفسه.

أدت الإجراءات المتعلقة بإلغاء نظام الالتزام والسيطرة المباشرة على الفائض الاقتصادي إلى تحديث نظام الإنتاج الزراعي، إذ تم إدخال محاصيل زراعية جديدة لم يسبق لها أن زرعت في مصر⁽¹⁾، مع الاهتمام بالمحاصيل القائمة آنذاك. فتم على إثر ذلك؛ جلب بذور بعض الفواكه وقصب السكر والأرز من أوروبا لزراعتها، كما توسعت زراعة نبات النيلة المستخدم في عمليات الصباغة. بالإضافة إلى زراعات أخرى مثل الزيتون لكونه غذاء صالح للجنود خاصة البحارة، وأشجار التوت لتغذية دودة القز للتوسع في صناعة الحرير وتصديره⁽²⁾، فضلا عن زراعة الغابات والأشجار الخشبية لسد حاجات البلاد من الأخشاب، بدلا من الاستيراد واستخدامها في بناء السفن وأعمال العمران وعمل السواقي وعربات جر المدافع. بالإضافة إلى النخيل والنيلة والكتان والحبوب والأفيون لاستخراج الزيوت التي تستعمل في الصناعات الدوائية واللاصقة⁽³⁾.

لكن أبرز تلك المحاصيل كان القطن طويل التيلة الذي تم إدخاله مصر بمبادرة فرنسية⁽⁴⁾، حيث ازدهرت زراعته فاشتهر بجودته وتفوقه على الزراعات الأخرى، حتى أنه أصبح من أهم صادرات الدولة نتيجة إقبال الدول الأوروبية عليه⁽⁵⁾. ففي سنة 1821م صدرت 944 قنارا من القطن طويل التيلة بـ 16 ريال، ليتم في سنة 1847م تصدير 257492 قنارا بـ 10 ريال وربع⁽⁶⁾.

وتجدر الإشارة؛ إلى أنّ مُجدّ علي لجأ في تعامله مع الفلاحين إلى "نظام الاحتكار"، والذي بموجبه يتم اقتسام الحكومة للمنتجات الزراعية مع الفلاحين بعد إجبارهم على بيع محاصيلهم إليها بالأسعار التي تحددها بنفسها، وتجمع الحكومة هذه المحاصيل في مخازنها لتصديرها إلى الخارج مباشرة أو لبيعها للوكلاء الأجانب

(1) بلغت المحاصيل التي تم حصادها سنة 1833م حوالي 77.300 أوكس، أنظر:

Paul Mouriez, *Histoire de Mehmet Ali Vice_ Roi d’Egypte*, T 03, Lois chappe editeur, Paris 1855, p 45.

(2) رزق وآخرون، مرجع سابق، ص 55.

(3) أحمد أحمد الحتة، تاريخ الزراعة المصرية في عهد مُجدّ علي الكبير، دراسة وتقديم: صبري أحمد العدل، ه.م.ع.ك، القاهرة 2012م، ص 241_332.

(4) كان القطن يزرع قبل مُجدّ علي ولكنه قصير التلة خشن الملمس وأقل مرتبة من قطن البنغال والهند، ويعرف باسم القطن البلدي، ويقال أن المدير الفرنسي لمصانع بولاق المدعو جومال هو الذي جلب القطن طويل التيلة من الهند إلى مصر والذي يعرف بقطن محو، أنظر:

Felix Mengin, *Histoire sommaire de l’Egypte sous le gouvernement de Mohamed_ Aly, ou récit des principaux événement qui ont eu lieu du l’an 1823 a l’an 1838*, librairie de didot frères , Paris, 1838 , p 04 ; A. Guillemin, *L’Egypte actuelle son agriculture et le percement de l’isthme de Suez*, challand aine libraire, Paris 1867, p 115.

(5) Mouriez, Op cit, p 43.

(6) أنظر ما صدر من القطن طويل التيلة من سنة 1821م إلى 1849م: الحتة، المرجع السابق، ص 244.

المقيمين داخل مصر الذين بدورهم يبيعونها في الأسواق الأوروبية، وإذا احتاج الفلاح إلى شيء منها لقوته اليومي اضطر لشراؤه بالسعر الذي تعينه الحكومة⁽¹⁾.

زيادة على ما سبق؛ تم إدخال أساليب زراعية حديثة بدل التي كانت سائدة من قبل، وذلك من خلال نشر التعليم الزراعي. حيث استعان محمد علي بعدد من الخبراء الأوروبيين خاصة من إنجلترا وفرنسا وأمريكا. كما استعان بالأرمن من آسيا الصغرى ومن البنغال بالهند، لتعليم الفلاحين أصول الزراعة العملية وأساليبها الصحيحة⁽²⁾، وفرض عليهم اتباع تلك الأساليب في زراعتهم، وجعل عمال الحكومة يراقبونهم في تنفيذها حتى إذا حاد أحد الفلاحين تمت معاقبته. وتستوجب الإشارة؛ إلى أنّ محمد علي كان يقوم بنفسه في كثير من الأحيان بمراقبة سير الأعمال الزراعية، فكان يأمر بتنفيذ ما رآه صالحا، ويحث الفلاحين على الاجتهاد في عملهم، في المقابل يعاقب كل من رأى فيه تخاذلا وإهمالا⁽³⁾.

علاوة على ذلك؛ أصدر محمد علي سنة 1829م "لائحة الفلاح لتعليم الزراعة والنجاح"⁽⁴⁾ لشرح تلك الأساليب الواجب اتباعها في الأعمال الزراعية. إذ نصت على زراعة الأراضي بما يناسب التربة وعلى كيفية تجهيزها للزراعة وتسميدها، وأوضحت الدورة الزراعية وشرحت كيفية البذر وعينت ميعاده وأوجبت ري الزرع وملاحظته وحدد ميعاد الحصاد، وشرحت ما يتبع في الحصاد وتجهيز المحصول للاستهلاك الداخلي أو للتوريد للشؤون الحكومية إن كان من حاصلات الاحتكار⁽⁵⁾، فضلا عن إصدار اللائحة من أجل ضبط العلاقة بين موظفي الحكومة والفلاحين⁽⁶⁾.

(1) Mouriez, Op cit, p34_37.

(2) الحقة، مرجع سابق، ص 187-190.

(3) Mouriez, Op cit, p 50_52 ; Pierre Nicolas Hammon, *L'Egypte sous Mehemet Ali*, T 01, Léautéy et Lecoine, Paris, 1843, p131_134

(4) تعدّ هذه اللائحة قانونا رسميا مهمته توجيه رجال الإدارة في الريف وضمان سير الإدارة بالكفاءة المطلوبة دون ظلم. وقد توفرت فيها كل أشكال المراجعة والموازنة تمنع الإهمال سواء من جانب الفلاحين أو الموظفين. كما تضمنت إجراءات وقائية للفلاحين الذين اعلوا حق الشكوى والتعويض. كما حرمت العقوبات الملقاة أو تلك التي تُلَبَق بدون ضوابط. للتوسع أنظر: علي بركات، "تقنين علاقة القرية بالسلطة في عهد محمد علي" إصلاح أم تحديث؟ مصر في عصر محمد علي، ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بمناسبة مرور 150 عاما على رحيل محمد علي باشا الكبير، 09-11 مارس، تحرير: رؤوف عباس، م.أ.ث، القاهرة 2000م، ص 340_342.

(5) الحقة، المرجع السابق، ص 162.

(6) بركات، المرجع السابق، ص 341.

من زاوية أخرى؛ أوفد محمد علي بعثات علمية إلى أوروبا، من أجل تحصيل علم الزراعة والوقوف عند التقدم الذي وصل إليه هناك. كما أنشأ أول مدرسة متخصصة في أساليب الزراعة وطرائقها، وهي مدرسة الزراعة عام 1833م التي تولى نظارتها بيير نيكولا هامون (*Pierre Nicolas Hammont*)⁽¹⁾، والذي بذل جهوداً مضيئة في المجال الزراعي من خلال إدخاله لأساليب زراعية حديثة ونباتات لم تكن مألوفة عند المصريين من قبل مثل الشوفان وتوت الثعلب والخردل الأبيض والبطاطس وغيرها⁽²⁾. أضف إلى ذلك؛ التحسينات والتطورات التي أدخلها محمد علي على نظم الري، من أجل زيادة الإنتاج الزراعي وتوفير مياه الري لأكبر مساحة ممكنة من الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى إنشائه للعديد من السدود والجسور والقناطر والترع⁽³⁾.

زيادة على ما سبق؛ عرّف القلاص الصناعي بدوره نقلة نوعية في عهد محمد علي، ويمكن تمييز مرحلتين من مراحل هذا التطور. أما المرحلة الأولى والواقعة بين 1816م و1818م؛ فهي تتميز بتطبيق "سياسة الاحتكار" على الإنتاج الحرفي، حيث تسيطر الحكومة -مثلما فعلت مع القلاص الزراعي- على عملية التبادل ونظم الأسعار⁽⁴⁾. أما المرحلة الثانية والواقعة بين (1818-1830م)؛ فهي مرحلة بناء نظام اقتصادي حديث يمتلك القدرة على الاستغناء عن عملية الاستيراد من الخارج وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وقد تم ذلك عن طريق تشييد المصانع. على أنّ هذه الخطوة كانت في بادئ الأمر ضرورة عسكرية، بغية تأمين الأسلحة والذخائر والألبسة للجيش مثل مصانع البارود والبنادق وسبك آلات المدافع ومصانع الاحذية والملابس الضرورية.

لكن سرعان ما تم إنشاء العديد من المصانع المدنية التي كانت تخدم في نفس الوقت هذا المجال، لما لهذه المصانع من أهمية كبيرة في توفير المبالغ المالية التي يتكفل بها الاستيراد من الخارج، والتي يمكن من خلالها تخفيف

(1) بيير نيكولا هامون *Pierre Nicolas Hammont* (1805_1848م): طبيب بيلري فرنسي الأصل، وصل إلى مصر بناء على طلب محمد علي سنة 1828م، وهو مؤسس أول مدرسة طبية بيلرية في مصر سنة 1828م. أنظر: كورخان، مرجع سابق، 163_160.

(2) Hammon, Op cit, T 02, p 298_301.

(4) انظر هذه الترع والقناطر، علي شافعي بك، أعمال المنافع العامة الكبرى في عهد محمد علي الكبير، د.م، القاهرة 1950م، ص 25_32. 44_62.

(5) ضبط محمد علي في إطار السياسة الاحتكارية 164 حرفة، وحدد مهمة كل صانع وكمية مستلزمات الإنتاج التي تعلّم له ليقوم بإنتاجها. كما حدد أنماط الإنتاج التي يلزمها الحرفي بها، وبمقتضى هذا النظام، تم احتكار الدولة لعملية توزيع المواد الخام والمنتجات المصنعة بالسعر الذي تحددها. للتوسع أنظر: عبد السلام عبد الحليم عامر، طوائف الحرف في مصر من 1805_1914م، ه.م. ع.ك، القاهرة 1993م.

العبء على خزانة الدولة بعد أن أرهاقها تشييد المصانع الحربية⁽¹⁾. ومن المصانع المدنية التي أنشأها محمد علي: مصانع الغزل والنسيج للقلان والحريير والكتان والصوف والصباغة والزجاج وغيرها⁽²⁾.

لما كانت المصانع الحديثة تحتاج لمدراء وعمال ومعدات، فإنه تم استقدام الخبراء والمهندسين والكيميائيين من إيطاليا وفرنسا ومالطة والآستانة لتعليم العمال المصريين وتدريبهم مباشرة في هذه المصانع، بعد أن أغرامهم بالمرتبات العالية والامتيازات. (لهذا لم تكن المصانع مجرد مؤسسات إنتاجية فقط، بل كانت أيضا مدارس صناعية يتعلم فيها المصريون أساليب الصناعة الحديثة وأسرارها)⁽³⁾. وفي المقابل؛ تم إرسال العديد من البعثات إلى إنجلترا وفرنسا، لكي يتعلم أعضاؤها أحدث طرق الصناعة المستخدمة في تلك البلدان وإدارة المصانع. كما أرسلت بعثات أخرى إلى إيطاليا، لتعلم صناعة بناء السفن والباعة مثل السكر في الولايات المتحدة، والنسيج وسبك الحديد في إنجلترا، وصناعة الأحذية في فرنسا. كما استوردت الآلات والمعدات الحديثة من الدول الأوروبية التي عرفت الثورة الصناعية والتي من أبرزها الآلة البخارية⁽⁴⁾. وأنشأت عام 1837م مدرسة الفنون والصناعات أو العمليات، كانت تدرس فيها كثير من الصناعات والحرف مثل الخراطة والبرادة والحدادة والنجارة وأشغال البواخر وغيرها وبعض العلوم كالكيمياء والميكانيكا⁽⁵⁾.

عرفت التجارة هي الأخرى تلالورا ملحوظا في عهد محمد علي، فقد حدثت طفرة في التبادل التجاري بين مصر وأوروبا، حيث تزايد حجم الصادرات والواردات. ففي عام 1800م، بلغت قيمة الصادرات حوالي 288000 جنيه وقيمة الواردات 269000 جنيه، بينما بلغت الصادرات عام 1848م حوالي 1574000 جنيه والواردات 1480000 جنيه⁽⁶⁾، وقد تمثلت أهم الصادرات حتى عام 1821م في الأرز والذرة والفول. لكن بعد هذه السنة أصبح القطن هو أهم الصادرات نتيجة التوسع في زراعته، إلى جانب صادرات أخرى مثل القمح

(1) صلاح أحمد هريدي، الحرف والصناعات في عهد محمد علي، تقديم: عمر عبد العزيز عمر، د.م، القاهرة 1985م، ص 193.

(2) أبو السعود أفندي، مصدر سابق، الورقة 30. وأنظر أيضا: طوسون، الصناعات والمدارس الحربية في عهد محمد علي باشا، م.ه.ت. ث، القاهرة 2012م، ص 20_13.

(3) المصدر نفسه. وأنظر أيضا: أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم في مصر في عصر محمد علي، م.ن.م، القاهرة 1938م، ص 377.

(4) هريدي، المرجع السابق، ص 129_130.

(5) عبد الكريم، المرجع السابق، ص 371_385.

(6) رزق وآخرون، مرجع سابق، ص 67.

والأرز والسكر والصمغ. أما أهم الواردات؛ فتمثلت في المعدات والأجهزة العسكرية ومواد الخام مثل الفحم والمعادن والأخشاب⁽¹⁾، فأصبحت التجارة الخارجية نتيجة لذلك المحرك الأول لعجلة الاقتصاد.

ومما ساعد هذا التبادل التجاري في النمو سياسة الاحتكار التي انتهجها محمد علي⁽²⁾، بحيث أصبح يتولى تجارة الصادرات والواردات بنفسه، بعد أن كان ذلك مقتصرًا على فئة الأجانب طبقًا لنظام الامتيازات. (وتم بذلك ضبط التجارة الداخلية والخارجية تحت أحكام خاصة ومراقبة دقيقة، الأمر الذي حدّ من مصلحة الأفراد مقابل جلب المنفعة على الدولة)⁽³⁾. أضف إلى ذلك؛ اتساع الأسواق الخارجية نتيجة الحروب التي خاضها محمد علي، واشتداد قبضة الدولة التي استلّمت القضاء على أعمال القرصنة التي كانت تهدد قوافل التجارة خاصة في البحر الأحمر أو على طريق القاهرة - السويس، والاهتمام بصناعة السفن واستخدام الحديثة منها والتي تعمل بالبخار، فضلًا عن إنشاء أسطول بحري للنقل وتحسين طرق المواصلات البرية والمائية والنهرية، لتمكين نقل البضائع من مراكز إنتاجها إلى مواطن تصريفها وتسويقها⁽⁴⁾.

علاوة على ذلك؛ أنشأ محمد علي أول ديوان للتجارة في الإسكندرية عام 1825م⁽⁵⁾، وهو بمثابة الإدارة الحكومية التي يستلّج التجار أن يتعاقدوا معها لشراء الصفقات خاصة محصول القطن والقمح وغيرها من المحاصيل المصرية التي تصدر إلى الأسواق الأجنبية. فضلًا عن تأسيس أول مجلس للتجار بالقاهرة سنة 1826م يضم مختلف الديانات، مهمته فض النزاعات بين التجار والأقليات، وأتبع هذا المجلس بآخر في الإسكندرية سنة 1845م⁽⁶⁾، مهمته النظر في القضايا التجارية التي تحدث بين المصريين وبينهم وبين الأوروبيين.

(1) فارحيت، مرجع سابق، ص 123.

(2) من النتائج الإيجابية لسياسة الاحتكار، تجنب الاقتراض من الخارج، إلى جانب حماية الفلاحين من المضاربين والمرايين الذين كانت حاجتهم للمال تدفعهم لبيع محاصيلهم بأبخس الأثمان. فبعد أن قام محمد علي بتحديد نوعية المزروعات والمصنوعات في كل منطقة وإقليم، بالإضافة إلى تحديده للأسعار التي كان يشتري بها من الفلاحين والحرفيين، وفي نفس الوقت التي يبيع بها إلى التجار الأجانب وبعض التجار المصريين الذين لم يكن باستطاعتهم الوصول إلى المزارعين والحرفيين لشراء منتجاتهم بأبخس الأسعار كما اعتادوا فعله، واضطروا إلى التنافس على الشراء من الباشا في مزاد في الإسكندرية فأصبح محمد علي البائع الوحيد للمنتجات المصرية، وبالتالي قضى على أصحاب المصلحة. أنظر: أمين، مرجع سابق، ص 13.

(3) أمين مصطفى عفيفي عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، ط 1، ملنزم للبع والنشر، القاهرة 1951م، ص 171.

(4) أبو سعود أفندي، مصدر سابق، الورقة 28.

(5) عين يوسف بوغوص بك ناظرًا على ديوان التجارة يديره وينظم أموره ويتصل بالتجار الأجانب والمصريين من كبار المديريين والمستوردين. العطار، مرجع سابق، ص 265.

(6) المرجع نفسه، ص 266.

علاوة على ذلك؛ تم وضع سياسة جمركية محكمة، والتي كان أساسها تشجيع تصريف الغلات المصرية بتخفيض ضريبتها، لتروج الأصناف الزراعية بين التجار المصدرين وكانت رسومها قليلة. أما منتجات المصانع المصرية؛ فقد حماها بعدم أخذ رسوم جمركية عليها وتحصيل رسوم مضاعفة على الواردات الأجنبية _ ومعظمها مواد مصنوعة _، فتصبح أسعار المصنوعات المصرية معتدلة، فتروج بين التجار في السوق الداخلية. كما شجع مُجدد علي الصناعات المصرية في أسواق الخارج، وأوجد لها أسواقا فسيحة في الحجاز والشام والسودان⁽¹⁾.

أما التشكيلات العسكرية؛ فقد شملت بناء جيش نظامي على النمط الأوروبي، ذلك لأنّ الجيش المصري كان يتكون في أغلبه من عناصر متباينة وغير منسجمة، وهي عناصر كثيرا ما كانت تخرج عن طاعة قادتها وتثير الفوضى والخراب في المدن المصرية، إلى جانب معارضتها الشديدة لمحاولة إدخال النظم الحديثة على الجيش. أضف إلى ذلك؛ أنّ امتلاك مُجدد علي لجيش قوي سوف يساعده في حروبه الإقليمية التي من شأنها أن تثبت دعائم حكمه⁽²⁾.

بدأت أولى الخطوات نحو بناء الجيش النظامي بإرساء قواعد نظامه العسكري على أساس النموذج الفرنسي وذلك في الفترة الممتدة ما بين (1815_1820م)، إذ تم استقدام خبراء وضباطا فرنسيين لتدريب وتنظيم الجيش لعلّ من أبرزهم الكولونيل جوزيف سيف (Joseph Séve)، الذي تولى مهمة تشكيل النواة الأولى من الجيش المصري الجديد، وذلك من خلال تدريبه لنحو 1000 جندي في معسكر أسوان، تم جمعهم من ممالك مُجدد علي وكبار الموظفين في الدولة وأعيان البلاد ليصبحوا بعد ثلاث سنوات من التدريب ضباطا، ويقومون بدورهم بتدريب الجنود الذين تشكلوا من السودانيين في بادئ الأمر، ثم من المصريين على اختلاف فئاتهم ودياناتهم⁽³⁾، ورغم صعوبة تجنيدهم⁽⁴⁾، فكانت تلك المرة الأولى التي يعتمد فيها على أهل البلاد. فضلا

(1) قاسم، مرجع سابق، ص 417.

(2) رزق وآخرون، مرجع سابق، ص 33-34.

(3) شملت عملية تجنيد المصريين على الفلاحين والتجار والصناع، ولم تقتصر على المسلمين فقط بل تعدّتها إلى الأقباط واليهود _ وإن كان المسلمون هم الأغلب _ وننوه إلى أنّ سكان المدن كان يتم تجنيدهم في الجيش النظامي لمحمد علي، بينما كان يجند سكان البدو في الجيش الغير النظامي لمحمد علي. أنظر: العطار، مرجع سابق، ص 81_85.

(4) من أهم الصعوبات التي واجهتها عملية تجنيد المصريين، فرار المجندين أو تشويه أجسادهم أو المقاومة والإنفاض. ومن الطبيعي أن نجد مثل هذه المعارضة لأنّ المصريين لم يألفوا مثل هذا النظام العسكري، لذلك لجأ الباشا إلى أسلوب التهيب والترغيب، المرجع نفسه، ص 73_80.

عن مهندسين وعسكريين تم استقدامهم ضمن البعثة الفرنسية سنة 1824م⁽¹⁾ والبعثة البولندية سنة 1833م⁽²⁾، حيث ساهم هؤلاء في إعداد فرق من المهندسين والعسكريين المصريين. وبموازاة استقدام للخبرات الأجنبية، تم إيفاد العديد من البعثات العلمية إلى أوروبا للتدريب العسكري، والالتحاق بالمدارس الحربية.

زيادة على ذلك؛ أدخل محمد علي الأسلحة الحديثة في بنائه للجيش⁽³⁾. وذلك من خلال إنشائه لأول الترسانات العسكرية في القلعة سنة 1824م، التي أمدت الجيش بالبنادق والمدافع والذخيرة، وأعقبها بمعمل صب المدافع وصنعها الذي أمد الجيش بعدد كبير من المدفعية⁽⁴⁾، بالإضافة إلى مصانع أخرى كمصنع البنادق ومصنع البارود ومعمل سبك الحديد وغيرها⁽⁵⁾. وقد وفر محمد علي لمصانعه كل ما يلزم لها من معدات وآلات من أوروبا حرصاً منه على إنتاج أسلحة بجودة عالية تضارع ما تنتجه المصانع الأوروبية، كما كان حرصاً على متابعة كل من يعمل بهذه المصانع بصفة دورية للوقوف على مستواهم المهني، فضلاً عن توفيره الحماية اللازمة لمهمات الجيش والمصانع الحربية⁽⁶⁾.

ومن ناحية أخرى؛ أنشأ محمد علي باشا العديد من المدارس الحربية من أجل إعداد وتدريب الجيش على أحدث النظم الأوروبية منها مدرسة أركان الحرب التي أسست سنة 1825م، والتي أخرجت ضباطاً مصريين بعد ثلاث سنوات من الدراسة، وتم تعيينهم أركان حرب في الوحدات الهندسية في الجيش وفي المدفعية وفي المناجم والإدارة الحربية أو المدنية⁽⁷⁾. والمدرسة التجهيزية الحربية أو مدرسة القصر العيني التي أنشئت في نفس السنة، وهي مدرسة إعدادية للتعليم الحربي. بالإضافة إلى مدرستي السواري (الفرسان) والـ (الوجبة) (المدفعية) اللتان

(1) تكونت البعثة العسكرية الفرنسية من 10 أعضاء أبرزهم: الجنرال البارون بوايه Boyer، بيير فرانسوا أكسافيه Pierre François Xavier، جودان Gauden، أدولف دي تارليه Adolphe de Torle، دي ليفرون de Livron وغيرهم أنظر: كورخان، مرجع سابق، ص 144.

(2) راجع في ذلك؛ محمد فؤاد شكري، بعثة عسكرية بولونية في مصر في عهد محمد علي"، مجلة مصر الحديثة، ع 10، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة د. ت. ص 265_286.

(3) عمد محمد علي في البداية إلى جلب السلاح من أوروبا، لكنه سرعان ما اعتمد على الإنتاج المحلي، ذلك أنّ الاستيراد من الخارج كان يكلف خزينة الدولة أموالاً طائلة، أنظر: محمد محمود السروحي، الجيش المصري في القرن التاسع عشر، د.م، القاهرة 1967م، ص 253.

(4) مصنف في محمد الخراط، المدفعية المصرية: الابتكار والتطور.. من العصر المملوكي إلى عصر محمد علي، تقديم: اسماعيل سراج الدين، م.إ، الاسكندرية 2016م، 201_208.

(5) طوسون، الصنائع...، مرجع سابق، ص 27_29.

(6) أبو السعود أفندي، مصدر سابق، الورقة 26_27. وأنظر أيضاً: الخراط، المرجع السابق، ص 202.

(7) Jules Planat, *Histoire de la régénération de l'Égypte: Lettres écrites du Kaire de Laborde, J. Barbazat libraire, Paris, 1830*, p.363_365.

تأسست سنة 1831م، فضلا عن مدرسة البيادة (المشاة) سنة 1832م⁽¹⁾، الأمر الذي ساهم في إعداد عدد كبير من الجيوش موزعين على ثلاث فرق: المشاة والفرسان والمدفعية⁽²⁾. ولم يكتفِ مُجدد علي بهذا القدر؛ بل أقام القلاع والحصون للدفاع عن ثغور البلاد وعاصمتها. إذ أصلح قلعة صلاح الدين بالقاهرة وشحنها بالمدافع، وبنى على مقربة منها قلعة أخرى عرفت بقلعة مُجدد علي⁽³⁾ والتي تشرف على القلعة الأولى، فضلا عن إصلاح وإنشاء القلاع والحصون في الإسكندرية وغيرها من المدن⁽⁴⁾.

تجدر الإشارة؛ إلى مدى حرص مُجدد علي تتبع خطط تنظيم وتدريب جيشه في هذه المدارس. حيث كان يبعث برسائل تحفيزية للجنود بمعسكراتهم، لتشجيعهم على حسن الأداء والتفوق في التدريب، ويحثهم على الجهاد كونه واجبا لا بد من أدائه⁽⁵⁾، فضلا عن حثهم على ضرورة تحصيل العلم، بعد أن وفر لهم كل ما يلزم من الكتب العسكرية التي تتضمن نظم التدريب الحديثة التي سبق ترجمتها وطباعتها⁽⁶⁾. علاوة على ذلك؛ ذلك؛ حرص مُجدد علي على مكافأة المتفوقين من المتدربين، والذين يبذلون شجاعة وبسالة في الحروب التي كان يقودها؛ في مقابل تطبيق الإجراءات العقابية لكل من سولت له نفسه أن يشق عصا الامة⁽⁷⁾. كما كان يراعي الظروف الاجتماعية للجنود وخاصة المتزوجين، فقد كان يسمح لهم من حين لآخر بأخذ إجازات⁽⁸⁾.

(1) *Yacoub, L'nstruction... Op cit, p 386_421.*

(2) قَدَّر بلانت *Planat* عدد الجيش البري المصري سنة 1828م بـ: 54510، أما مانجين *Mengin* فقدّره سنة 1833م بـ: 100792، وفي سنة 1837م بـ: 159300. أما كلوت بك *Clot-Bey* فقدّره الجيش البري سنة 1839م بـ: 171980 موزعة بين جيوش نظامية وغير نظامية. أنظر:

كلوت بك، مصدر سابق، ص 510_514، وأيضا: *Planat, Op cit, 366 ; Mengin, Op cit, p 136_140.*

(3) راجع في ذلك: مُجدد عبد الجواد الأصمعي، *قلعة مُجدد علي لا قلعة نابليون بحث تاريخي أثري*، د.ك.م، القاهرة 1924م.

(4) أنظر حصون الإسكندرية وغيرها من المدن، الرافي، *عصر مُجدد علي*، ط5، دار المعارف، القاهرة 1989م، ص 351_353.

(5) الخراط، مرجع سابق، ص 198.

(6) أمر مُجدد علي المترجمين بترجمة الكتب العسكرية لكي تكون ذات فائدة للجيش، وأنشأ عدّة ملاحق لبيع تلك الكتب التي تم ترجمتها منها: ملاحق ديوان الجهاد، ملاحق المدفعية، ملاحق الحجر بالقلعة، ملاحق مكتب الحربية السلطانية وغيرها، أنظر: زكي، مرجع سابق، ص 357-361، وأيضا: محمود مُجدد الناحي، *الكتاب المطبوع بمصر في القرن التاسع عشر (تاريخ وتحليل)*، دار الهلال، د.ب، د.س، ص 75_79.

(7) كان مُجدد علي يكافئ الضباط والعساكر في أغلب الأحيان بمنحهم ترقية ورفع رتبهم ومراتبهم خاصة لذوي الأقدمية، أما العقاب فكان يصل في بعض الأحيان إلى 200 جلدة خاصة الذين يحاولون الهروب من الخدمة العسكرية، أو السجن خاصة الذين يسرقون الأسلحة أو حتى الإعدام في حالات نادرة، للتوسع أنظر: *قانون الخدمة العسكرية للجيش المصري في عهد مُجدد علي باشا*، مخطوط، نشرته جامعة تورنتو الحرة تحت رقم UB 155 E 4 Q 3، ص 65. زكي، المرجع السابق، ص 376_377. وأيضا: الخراط، المرجع السابق، ص 198، 202.

(8) الخراط، المرجع نفسه، ص 198.

بالرغم من أنّ بناء جيش نظامي كان الهدف الأول لمحمد علي، إلاّ أنّه لم يستثن تلوير البحرية المصرية من مشروعه التحديثي. إذ عمل طيلة حكمه على إحياء البحرية المصرية وتجديدها وبناء الأسطول، معتمدا في ذلك على مختلف الأساليب الأوروبية، وقد بدأ رحلته في هذا المضمار باعتماده تقريبا نفس طريقة إنشاء الجيش النظامي. إذ شرع في إقامة قاعدة ضخمة من الترسانات المتخصصة في بناء وإصلاح السفن، لإنشاء العديد من الصناعات اللازمة لتشغيل الأسطول المصري مثل ترسانة بولاق وترسانة الاسكندرية.

ففي الفترة الممتدة ما بين (1810م_1825م)، تم إنشاء 18 سفينة كبيرة كاملة العدة، وفرقاطتين و04 سفن من نوع قرويت و05 من نوع الإبريق⁽¹⁾. كما اشترى الباشا بعض السفن من أوروبا، وتلقى سفينتين كهديّة من السلطان محمود الثاني. وما إن وصلت سنة 1827م حتى أصبح الأسطول مكونا من 31 فلكة تضم: 4 فرقاطات و10 سفن من القرويت و6 من الإبريق و5 من الفولت⁽²⁾ و6 حراقات ونقلات كثيرة.

رغم الهزيمة التي تعرّض لها الأسطول المصري في معركة نافارين، إلاّ أنّ ذلك كان بمثابة البداية لقيام بحرية مصرية قوية يحسب لها ألف حساب خلال الثلاثينيات من القرن 19م. إذ أعاد مُجدد علي إنشاء أسطول جديد مستعينا في ذلك بضباط أكفاء من فرنسا⁽³⁾، وللإشراف على بناء السفن وتعليم المصريين فنون الصناعة والملاحة البحرية، إلى جانب توفيره للأخشاب اللازمة لصنع السفن. بالإضافة إلى بناء عدد كبير من السفن البخارية وسفن النقل الخاصة بالأفراد والجنود ومعداتهم وأسلحتهم، ونقل البضائع الصادرة والواردة لمصر ولتموين موانئ وثغور البحار⁽⁴⁾. وما هي إلاّ سنوات حتى كان لمصر اسطول بحري عوضا عما خسرت في موقعة موقعة نافارين بأحسن منه⁽⁵⁾.

(1) الإبريق: مركب حربي له ساريان مربعان ويحمل 18 أو 16 مدفعا صغيرا ومن الجنود حوالي 100، أنظر: عمر طوسون، صفحة من تاريخ مصر في عهد مُجدد علي الجيش المصري البري والبحري، ط 2، م.م، القاهرة 1996م، 209.

(2) الفولت: مركب حربي ذو سارين، ضيق وطويل وسريع السير، ويحمل 22 مدفعا صغيرا ومن الجنود حوالي 100، أنظر: المرجع نفسه.

(3) من هؤلاء الضباط: لوتلييه Le Tellier، فلينش Villenich، جستان Jestin، بسون Besson وهو أشهرهم، أنظر: قاسم، مرجع سابق، ص 463.

(4) أنظر إحصاء السفن التي أنشأت أو رمت بترسانة الإسكندرية الجديدة: المرجع نفسه، ص 477_479.

(5) ذكر الالهلاوي أنّ مُجدد علي كان حريصا على تتبع أعمال الترسانة، وكلّما تم صناعة السفن كان يبدي فرحا وسرورا. أنظر: رفاعه رافع الالهلاوي، الاعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي التمدن والحضارة والعمران، دراسة وتحقيق: مُجدد عمارة، ج 1، د.ش، القاهرة 2010م، ص 550_551.

زيادة على ما سبق؛ تم إنشاء المدارس والمعاهد الفنية لتخريج البحارة وقادة البحرية المتخصصة. إذ أنشأ محمد علي معسكرا برأس التين⁽¹⁾، لتعليم البحارة من الجنود الأعمال البحرية ليكونوا بحارة الأسطول وجنوده، انتقاهم من كل المديرية وأعد لإقامتهم وتدريبهم الجهة الشمالية الشرقية من رأس التين بحيث تسع 10 آلاف شخص، وأعد لهم مركبا فوق البر لتعليمهم استعمال الشراعات. ولما تم تدريب البحارة وزعوا على السفن الحربية فانتظمت طوائف الجنود، وصار نظامهم يضارع الأنظمة البحرية بالأساطيل الأوروبية.

أضف إلى ذلك؛ أنشأ محمد علي مدرسة بحرية بالإسكندرية سنة 1825م لتخريج الضباط البحريين على ظهر إحدى السفن الحربية⁽²⁾، ولما اتسع نطاقها قسمت إلى فرقتين كل واحدة بسفينة. وقد نبغ من هذه المدرسة كثير من الضباط البحريين الذين اشتهروا في الأعمال والحروب البحرية، ورفعوا علم مصر عاليا فوق ظهر البحر أو تولوا الإدارات الحربية في مصر⁽³⁾. ولم يكتف هذا الباشا بهذا القدر؛ بل أوفد بعثات علمية إلى أوروبا، من أجل تعلم وممارسة الفنون البحرية على السفن الحربية الأوروبية.

محمل القول؛ جاء مشروع محمد علي لتحديث الجيش انعكاسا لتأثره بالجيش الأوروبية، ولأنه كان ملما أكثر بجيش نابليون بونابرت. فقد حذا حذوه في تأسيس وتنظيم الجيش والأسطول البحري، من خلال استخدامه نفس الأساليب والأنماط في أداء الحركات والسير والمناورات فيما عدا النداء بالأوامر فكان يصدر باللغة التركية، وطبق على الجيش المصري القوانين والأوامر التي يدار بمقتضاها الجيش الفرنسي تليقا دقيقا ومحكما، خصوصا بعد ترجمة القانون العسكري الفرنسي للعمل بمواده.

ويمكن القول أنّ حرص محمد علي على تطوير وتحسين جيشه على النمط الأوروبي، ساهم بشكل فعال في أن تكون لمصر قوة عسكرية برية وبحرية يحسب لها ألف حساب خاصة في الثلاثينيات من القرن 19م. حيث عرّف الجيش المصري بشقيه نموا وتنوعا كبيرين، ساعد هذا الباشا في توسعته نحو الجزيرة العربية والسودان واليونان وبلاد الشام⁽⁴⁾، الأمر الذي أثار حفيظة الدول الأوروبية فسعت سعيها للحد من سياسة التوسع

(1) تقع منقطة رأس التين في أقصى الشمال من الإسكندرية.

(2) قاسم، مرجع سابق، ص 463.

(3) أنظر أسماء البعض من خريجي هذه المدرسة الذين كان لهم دور كبير في البحرية المصرية في عهد محمد علي، إسماعيل باشا سرهنك، حقائق الأخبار عن دول البحار، ج 02، م.أ، القاهرة 1895م، ص 243.

(5) من أهم الدراسات التي تُلقيت إلى توسعات محمد علي باشا أنظر: سليمان الغنام، سياسة محمد علي باشا التوسعية في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا (1811-1840م) قراءة جديدة، ط 1، المركز الثقافي العربي، المغرب 2004م.

تلك، والقضاء على القوة العسكرية التي أصبحت تهدد مصالحها، فعمدت إلى إرغام مُحمَّد علي على توقيع معاهدة لندن سنة 1840م التي قضت عليه وعلى قوته⁽¹⁾.

علاوة على ذلك؛ كان تحديث المؤسسة العسكرية عاملاً أساسياً في توجه مُحمَّد علي نحو تحديث مختلف ميادين الحياة. ذلك أنّ بناء جيش بري وأسطول بحري كان يستلزم توفير مبالغ مالية طائلة من أجل تزويد الضباط والجنود بالعدة والعتاد من أسلحة وذخيرة ومؤن⁽²⁾، كما كان يتلّب إنشاء مدارس تعليمية لتخريج الضباط والعساكر والمهندسين والأطباء والصناع والبحارة والعمال كل على حسب موقعه.

ب) التطورات العلمية والإدارية

يعدّ التعليم والإدارة من أهم المجالات التي أجرى فيها مُحمَّد علي طيلة حكمه تحديثات، وذلك بعد أن أدرك أهميتهما في تحسين أوضاع البلاد من جهة؛ وللحاق بالركب الحضاري لأوروبا من جهة ثانية. وللإشارة؛ فإنّ تحديث التعليم سبق نوعاً ما تحديث الإدارة، ذلك لأنّ المدارس الحديثة والبعثات العلمية إلى أوروبا ساهمت في تنشئة جيل من الموظفين المثقفين استعان بهم مُحمَّد علي في إدارته للبلاد.

أما التطورات العلمية؛ فقد سعى مُحمَّد علي خلال فترة حكمه إلى إيجاد نظام تعليمي جديد قائم على أسس أوروبية حديثة، ذلك لأنّ النظام القائم قبل توليه أمور مصر كان نظاماً شعبياً لا تنظمه اللوائح والقوانين. إذ كان يقتصر على تعليم الأزهر كمعهد إسلامي تدرس فيه العلوم النقلية والدينية، إلى جانب الكتاتيب التي كانت تدرس فيها مبادئ القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن⁽³⁾. فكان من الصعب إعداد الخبرات المختلفة التي

(1) تعدّ إنجلترا من أهم الدول الأوروبية التي سعت إلى القضاء على مُحمَّد علي، فقد رأت في قوة هذا الأخير العسكرية وطموحاته تجسيدا حياً للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مصالحها في الشرق، وإحباط مساعيها لبسط سيطرتها على خطوط المواصلات التجارية في البحرين الأحمر والأبيض المتوسط، فضلاً عن توجسها من انفصال مصر عن الدولة العثمانية مما يؤدي إلى القضاء على هذه الأخيرة فيفتح المجال أمام الروس، وهو ما دفعها إلى عقد مؤتمر لندن فكانت النهاية بالنسبة لمحمد علي باشا. أنظر: مُحمَّد عبد الستار البدري، *المواجهة المصرية الأوروبية في عهد مُحمَّد علي*، ط 1، د.ش، القاهرة 2001م، ص 124_152.

(2) ذكر رفاعة رافع الـهـلـلـاوي أنّ مُحمَّد علي باشا قد خصص ميزانية ضخمة لتأسيس العسكرية أكثر من تخصيصه للـقـلـاعـات الأخرى ولم يذكر قيمتها، في حين قدرها كلوت بك أول طبيب في عهد مُحمَّد علي سنة 1833م، بحوالي 49951500 فرنك موزعة في شكل مرتبات ميزانية الجيش، مرتبات كبار الضباط، ثمن أدوات بحرية، ميزانية موظفي البحرية ورجالها، المدارس الحربية، إنشاء مباني حربية وغيرها. وقدر فليكس مانجين ميزانية الجيش في ذات السنة بحوالي 1156795 جنيه، أنظر: الـهـلـلـاوي، *الاعمال الكاملة*...، مصدر سابق، ج 01، ص 533_534. وأيضاً: كلوت بك، مصدر سابق، ص 494.

(3) عبد الكريم، مرجع سابق، ص 03 _ 26.

كان يحتاج إليها مُجدد علي، ولأنّ هذا الأخير خشي معارضة علماء المعاهد العلمية القائمة جراء محاولته لفرض تنظيمات حديثة غير التي ألفوها، فكَرَّ في إنشاء معاهد علمية على النظام الحديث الذي كانت أوروبا قد أخذت به مع الإبقاء على المعاهد القائمة آنذاك.

ولكن تحقيق ذلك لم يكن بالأمر الهين، ذلك لأنّ إنشاء هذه المعاهد كان يستلزم هيئة للتدريس ولا يمكن هنا الاعتماد على علماء الأزهر _ وإن اعتمد على بعضهم في تدريس اللغة العربية_ كونهم علماء دين ولغة فقط، وليس لهم صلة بالعلوم الحديثة على اختلافها. فضلا عن حاجة هذه المعاهد إلى طلاب ليدرسوا بها وهذا أمر صعب، لأنّها لم تلق إقبالا من المجتمع خوفا من البقاء تحت خدمة الحكومة طيلة حياتهم⁽¹⁾. ونتيجة لهذه الصعوبات مرّ النظام التعليمي الحديث بعدّة تجارب ولم ينشأ دفعة واحدة بل بالتدريج.

كانت أول خطوة اعتمدها مُجدد علي نحو ترسيخ نظام تعليمي حديث، إنشاء ثلاث أنواع من المدارس على أسس أوروبية تمثل ثلاث مراحل من التعليم مرتبة ببعضها البعض. لكن الملفت للانتباه؛ هو أنّ هذا هذه الخطوة بدأت من القمة ثم القاعدة وهو ما أطلق عليه نظام الهرم التعليمي المقلوب⁽²⁾، إذ وجه عنايته أول الأمر بتأسيس المدارس العليا، وذلك لحاجته إلى توفير الجيش والصناع والموظفين للجهاز الإداري. حيث أنشأ 08 مدارس حربية منها المدرسة الحربية بأسوان التي أنشئت سنة 1816م⁽³⁾، و04 مدارس طبية أبرزها مدرسة الطب سنة 1827م⁽⁴⁾، و11 مدرسة فنية وصناعية منها مدرسة الهندسة في بولاق سنة 1834م⁽⁵⁾، ومدرسة

(1) المرجع السابق، ص 36.

(2) بكر، مرجع سابق، ص 106.

(3) كانت المدرسة عبارة عن معسكر حربي وهي الأولى من نوعها، مهمتها تخريج الضباط. وقد ضمت ألف تلميذ تم تكوينهم من ممالك مُجدد علي باشا وبعض كبار الدولة، تحت إدارة الكولونيل سيف Séve أو سليمان باشا الفرنساوي. أنظر: المرجع نفسه، ص 387.

(4) أنشأت مدرسة الطب باقتراح من الطبيب الفرنسي كلوت بك Clot Bey الذي أصبح فيما بعد مديرا لها، ولأنّ الهدف منها كان تخريج أطباء للعمل بالجيش المصري، فقد ألحقت بالمستشفى العسكري بأبي زعبل، وفي 1837م نقلت إلى قصر العيني. وهي أكثر المدارس التي أنشأها مُجدد علي إنتاجا وتحقيقا للغرض الذي أنشئت من أجله. للتوسع أنظر:

Burne Argénie, "Jomard, Clot Bey et la modernisation de la médecine dans l'Egypte de Méhémet _Ali_", Bulletin de la sabix, V 54, 2014, P 23_30.

(5) أبو السعود أفندي، مصدر سابق، الورقة 27. وأنظر أيضا: عبد الكريم، المرجع السابق، ص 362_375.

الألسن التي أسست عام 1836م⁽¹⁾. وقد كان لكل مدرسة تلاميذها ومدرسوها وموظفوها. كما كان لكل منها منهج دراسي معيّن وفق ما تحتاجه، ومدة الدراسة فيها محدودة تتراوح ما بين 03 و06 سنوات⁽²⁾.

اعتمد محمد علي - في بادئ الأمر - عند تأسيسه للمدارس العليا وتنظيم إدارتها والتدريس بها على العديد من الخبراء الأجانب، فكان النفوذ الأوروبي قويا في ذلك الدور من أدوار النظام التعليمي خاصة النفوذ الإليالي. إذ اعتمدت لغته كأولى اللغات الأجنبية التي درست بالمدارس المصرية كمدرسة المهندسخانة، وكذلك بعض المدارس الحربية في سنها الأولى.

لكن سرعان ما أخذ الفرنسيون يحتلون شيئا فشيئا مركز الإلياليين، وأصبحت اللغة الفرنسية تدرس محل اللغة الإليالية، وازداد نفوذ الفرنسيين كمعلمين ومدرسين ونظارا في المدارس⁽³⁾، فبرزت أسماء لعبت دورا كبيرا في تنظيم وتلوير التعليم مثل كلوت بك (Clot Bey) الذي اقترح تأسيس مدرسة الطب الآنفة الذكر، والتي تولى إدارتها وتنظيمها، فكانت أول مدرسة طبية⁽⁴⁾. بالإضافة إلى عدد لا بأس به من العلماء والخبراء السان سيمونيون أبرزهم شارل لامبير (Charles Lambert) الذي تولى نظارة مدرسة الطب من 1841م حتى 1846م في مصر، كما تولى إدارة مدرسة المعادن سنة 1834م، وقام بالتدريس في مدرسة المهندسخانة، وأشرف على تدريس العلوم الطبيعية والكيمياء والحرايط⁽⁵⁾.

من ناحية أخرى؛ أوفد محمد علي عدة بعثات علمية إلى أوروبا، حيث قدّرت فيما بين (1809_1844م) بتسع بعثات ضمت 341 مبعوثا إلى إيطاليا وفرنسا وإنجلترا والنمسا. وذلك كله من أجل أن يكون لمصر جيلا من الأساتذة والعلماء، نخلوا العلوم الأوروبية من منابعها ليحلّوا فيما بعد محلّ الأساتذة والأطباء والمهندسين والصناع الأجانب. بالإضافة إلى تكوين عدد كبير من المترجمين لأحدث الكتب العلمية الحديثة، وضخها في النظام التعليمي واللوائح والقوانين المنظمة لمؤسسات الدولة الحديثة خاصة في مجال القانون المدني

(1) كانت تسمى مدرسة الترجمة ثم غير اسمها فصارت مدرسة الألسن، وكان مقرّها بالسراي المعروفة ببيت الدفتدار بحي الأزبكية. الغرض منها تخريج مترجمين لإمداد المدارس الخصوصية، ضمت عند نشأتها 50 تلميذا تحت إدارة رفاعة رافع الله آوي، للتوسع أنظر: المصدر السابق، وأيضا: المرجع السابق، 552.

(2) أنظر المدارس العليا في عهد محمد علي، قائمة الجداول، الملحق رقم 03.

(3) الشيال، إلى أي الدول ...، مرجع سابق، ص 06_08.

(4) Ruf, Op cit, p 71-80.

(5) للتوسع أنظر: منسى، مرجع سابق، ص 69_91.

والعسكري⁽¹⁾. وفعلا تزود المبعوثون بزيادة وفير من العلم، كان له الأثر البالغ ليس على النظام التعليمي في مصر وحسب بل على أوجه الحياة المختلفة. ومن هؤلاء دويدار مصطفى مختار بك (ت 1839م) أول مدير لديوان المدارس، ومحمد بيومي أفندي (ت 1802م) عالم وأستاذ الرياضيات وغيرهم⁽²⁾.

وتجدر الإشارة؛ إلى أنه تم الاستعانة ببعض علماء الأزهر للتدريس في مدارس الجديدة أو لتصحيح الكتب المترجمة، وذلك نتيجة لتضلعهم في اللغة العربية⁽³⁾، كما اختير عدد منهم ليتم إيفادهم إلى أوروبا. وأبرز هؤلاء الشيخ رفاعه رافع الله ماوي الذي كان عضوا في بعثة 1826م، فضلا عن إدارته لمدرسة الألسن، وتأليف وترجمة العديد من الكتب الأجنبية، فكان له دور كبير في التجربة التحديثية التعليمية في مصر⁽⁴⁾.

مجمل القول؛ فإن محمد علي قد استعان في نظامه التعليمي الحديث بالأساتذة الأجانب لتدريس العلوم الحديثة واللغات الأجنبية، وعلماء الأزهر لتدريس اللغة العربية وترجمة الكتب الأجنبية وتصحيحها، بالإضافة إلى خريجي المدارس الجديدة وأعضاء البعثات العلمية. أما تلاميذ المدارس؛ فكانوا في بادئ الأمر من المماليك خاصة في المدارس الحربية في سنيها الأولى، ثم أصبح يختار التلميذ من أبناء البلد، وقد كان يؤتى هؤلاء عن طريق الإغراء لأن أهليهم لم يكونوا راضين عن فكرة التعليم. فكانت تعلن الحكومة إلى المصريين أنها تعلم أولادهم وتعلمهم وتكسبهم ولا تتقاضى منهم في مقابل ذلك شيئا؛ بل إنها تمدهم بقليل من المال، وهي فوق هذا كله تضمن لهم مستقبلا سعيدا في خدمة الدولة⁽⁵⁾.

أما فيما يخص البنات وتعليمهم في تلك المدارس، فلم يكن واردا في البداية، ذلك لأن هذه المدارس كانت تعدّ الضباط والموظفين في الحكومة والجيش. ولكن مع إنشاء مدرسة للقابات فتح المجال لهن للالتحاق بهذه المدارس، غير أنه تم الاستعانة بالزنجيات والسودانيات بدل بنات مصر، لأن محمد علي قد تخوف من عدم قابلية المجتمع لذلك⁽⁶⁾.

(1) رزق وآخرون، مرجع سابق، ص 81.

(2) أنظر بعض أسماء وتراجم المبعوثين الذين تولوا عدّة مناصب في الدولة بعد عودتهم من أوروبا: قاسم، مرجع سابق، ص 119_141.

(3) نذكر منهم: الشيخ حسن العطار وتلامذته: محمد عمر التونسي، إبراهيم الدسوقي، ومحمد عباد الله ماوي وأبرزهم رفاعه رافع الله ماوي.

(4) أبو حمدان، مرجع سابق، ص 37_48.

(5) عبد الكريم، مرجع سابق، ص 457_458.

(6) المرجع نفسه، ص 295.

لم تكن المدارس العليا بالنسبة لمحمد علي كافية، إذ أدرك أنّه لا بدّ لطلاب هذه المدارس من قدر كاف من التعليم قبل التحاقهم بها. لذلك أنشأ المدارس التجهيزية منها: مدرسة القصر العيني بالقاهرة التي تأسست سنة 1825م، والتي التحق بها 500 تلميذ تتراوح أعمارهم ما بين 10 و 15 سنة من أبناء الأتراك والشراكسة والألبان والأرمن الذين يعملون في خدمة الحكومة، ووصل عدد التلاميذ سنة 1833م إلى 1200 تلميذ، وقد غلب على هذه المدرسة الطابع العسكري فقد كان تلاميذها يتعلمون فنون الحرب. وفي سنة 1836م تقرر إنشاء مدرستين تجهيزيتين واحدة في القاهرة يقبل 1500 تلميذ وأخرى بالإسكندرية يقبل بها 500 تلميذ، وكانت الدراسة بالمدرستين من 04 إلى 05 سنوات، وتدرس في هذه المدارس علوما عديدة مثل الحساب والرسم واللغات العربية والفارسية والتركية وغيرها⁽¹⁾.

لكن تلك المدارس التجهيزية لم تكن تف بالغرض، ذلك لأنّ طلابها كانوا أيضا يحتاجون إلى تعليم من نوع خاص قبل الالتحاق بها، لذلك فكرّ الباشا في إنشاء المدارس الابتدائية أو كما عرّفت بمكاتب المبتديان. حيث تم إنشاء حوالي 67 مدرسة بالمديريات في الفترة الممتدة ما بين 1833م و 1836م⁽²⁾، وتصل مدة الدراسة فيها إلى 5 سنوات، وقد كانت أعمار التلاميذ الملتحقين بالمدارس تتراوح بين 10 و 14 سنة⁽³⁾. ويتم فيها قراءة الخط وحفظ القرآن الكريم وتعلّم الرياضيات والجغرافية⁽⁴⁾.

إنّ الجدير بالذكر؛ أنّ النظام التعليمي في المدارس العليا والتجهيزية والابتدائية، كان يخضع في بادئ الأمر لـ **ديوان الجهادية** (ديوان الجيش). إذ لا يمكن أن تصدر قرارات بشأن التعليم إلّا بأوامره، ثم تقرر سنة 1836 إنشاء مجلس للنظر في أمور التعليم عرّف بمجلس أو شورى المدارس⁽⁵⁾، الذي آلت إليه مهمة الإشراف على تنظيم التعليم بالمدارس التجهيزية والخصوصية والمكاتب الابتدائية، بالرغم من أنّ قرارته بقيت

(1) المرجع السابق، ص 227_228.

(2) للإطلاع على أسماء المدارس الابتدائية وسنوات ومكان تأسيسها ومؤسسها أنظر:

Yacoub, *L'instruction...*, Op cit, p 176_189.

(3) عبد الكريم، المرجع السابق، ص 166-174.

(4) أبو السعود أفندي، مصدر سابق، الورقة 28.

(5) يتألف هذا المجلس من مدير ووكيل وأحد مراقبي الدراسة، واثنين من الأساتذة وسكرتيرا، واتخذ قصر الدفتردار بالأزبكية مقرا له بعد أن كان في غرفة مجلس الملكية . أنظر: عبد الكريم، المرجع السابق، ص 98، 118.

تابعة لديوان الجهادية⁽¹⁾. ومن اختصاصات هذا المجلس؛ إرسال المفتشين لتنظيم المكاتب، وإلغاء المفاسد منها أو الموجود بالقرى، وتوزيع التلاميذ على الفرق وترتيب الدروس، وإليه ترفع التقارير عن مجالس الشورى الداخلية لكل مدرسة⁽²⁾، فيقرّ المناهج ويعين المدرسين والنظار والخدمة ويفصلهم ويأمر بإمداد المكاتب بالكتب اللازمة.

لكنّ مع اتساع نطاق المدارس الحديثة وتعدد أعمالها، كان لابد من إنشاء ديوان خاص يتخذ قرارته بنفسه دون اللجوء إلى ديوان الجهادية، فأنشأ على إثر ذلك **ديوان المدارس** عام 1837م⁽³⁾، الذي أحييت إليه مهام ديوان الجهادية وشورى المدارس. ومن اختصاصات الديوان؛ وضع اللوائح والقوانين ومنه إصدار الأوامر والنشرات إلى المدارس التابعة له، وتعيين موظفي المدارس وعزلهم ومعاقبتهم، فضلا عن وضع الخطط والمناهج الدراسية وإعداد الامتحانات وإقرار العمل الأسبوعية والسنوية⁽⁴⁾.

بناء على ما سبق؛ يتضح أنّ الأبايع الذي ميّز التعليم في عهد محمد علي بشكل عام هو إشراف الدولة على تنظيمه وتمويله وهذا ما لم يحدث من قبل⁽⁵⁾، وربما كان ذلك سببا في إنجاح التجربة التحديثية في المجال العلمي _ وإن كانت نسبية _ . فقد استلّاع محمد علي بوسائل محدودة أن ينشئ مدارس على النمط الأوروبي، وخلق طبقة من المثقفين من أبناء البلد قادرة على تحمل مسؤولياتها، إذ أصبح المصريون يشغلون بعض الوظائف في الدولة بعد أن كانوا مهمشين⁽⁶⁾.

(1) يرى هامون Hammont أن ديوان الجهادية كان مكونا من عناصر متباينة يجمع بينها الخوف والحرص على إرضاء الحاكم، ولذلك كان النزاع كثيرا ما ينشب بين هذا الديوان وبين ديوان المدارس. الأمر الذي دفع بمحمد علي إلى تشكيل لجنة لتنظيم المدارس. أنظر:

Hammont, Op cit, T02, p 195_198

(2) عبد الكريم، مرجع سابق، ص 535_536.

(3) أسندت رئاسة ديوان المجلس إلى أحد خريجي البعثة الاولى أمير اللواء مصطفى مختار بك، وقد ضم كبار رجال الدولة وبعض العائدين من بعثاتهم، وكان مقره بالأزبكية. أنظر: المرجع نفسه، ص 113، 118. وأنظر أيضا: Mengin, Op cit, p 122_123

(4) المرجع نفسه، ص 508_532.

(5) كان التعليم قبل محمد علي باشا متروكا لجهود أفراد أو هيئات غير حكومية قاموا بإنشاء الكتاتيب في بيوتهم أو في قسم من المسجد وبعض المدارس الدينية الملحقة بالمساجد وكان أمر الصرف عليها متروكا للجهات الخيرية من الأوقاف المرصدة عليها، فكان هذا النوع من التعليم أو هذه المؤسسات التعليمية بمثابة مؤسسات أهلية حرة، ومن هنا كانت لها قوة إزاء الدولة بل قوة فعالة ومؤثرة لأنها ليست خاضعة لسلطة الدولة وبغير حاجة إليها ولا لمساعدتها. أنظر: العطار، مرجع سابق، ص 300.

(6) المرجع نفسه، ص 297.

أضف إلى ذلك؛ أنه نتيجة لإشراف مُجد علي على التعليم ظهر عدد كبير من مدارس اللوائف والجاليات الأجنبية في مصر. ويمكن تقسيمها إلى ثلاث أقسام: مدارس اللوائف غير الإسلامية وهي تضم مدارس الأقباط واليهود، مدارس الجاليات الأجنبية وهي تضم مدارس الأرمن والجالية اليونانية والاليلية، مدارس الإرساليات الدينية وهي تضم مدارس للبنين والبنات⁽¹⁾. ليس هذا وحسب؛ بل ساهمت الجهود التي بذلها هذا الحاكم وحكومته في تنظيم التعليم إلى الاهتمام بالترجمة واللإباعة والصحافة.

من أهم الخوائف التي اعتمدها مُجد علي من أجل إرساء التعليم الحديث هو الاهتمام بترجمة الكتب الأجنبية ونشرها، فقد هدف من خلالها إلى نقل العلوم الأوروبية الحديثة ونظمها وقوانينها في الجيش والأسلّول والمدارس والمستشفيات والإدارة الحكومية، الأمر الذي سيسهل عليه تجرّبه التحديثية التي مست جميع الميادين، كما هدف هذا الحاكم إلى نقل تلك العلوم إلى اللغتين العربية والتركية ليسهل على اللّاب والمدرسين استعمالها ودرسها وتدريسها في المدارس الحديثة.

وعليه مرّت الترجمة في عهد مُجد علي بثلاث مراحل⁽²⁾، تمثلت الأولى في الاستعانة بالمترجمين السوريين المقيمين في مصر⁽³⁾ من أجل خلق تواصل بين الأساتذة الأوروبيين الذين كانوا يجهلون لغة البلاد؛ وبين طلاب المدارس الحديثة الذين كانوا يجهلون بدورهم اللغات الأجنبية. بالإضافة إلى ترجمة الكتب المدرسية لاسيما الإلالية والفرنسية إلى اللغة العربية أو التركية. لكن فئة المترجمين السوريين كانت قليلة العدد، محدودة المعرفة والكفاية، فضلا عن ما كان يلقاه هؤلاء المترجمون من صعوبة ومشقة عند ترجمتهم للكتب، ذلك لأنّ الحكومة في سياستها التعليمية كانت قد لجأت إلى دول أوروبية مختلفة لتحصل منها على الكتب المدرسية والمدرسين فتعدّدت اللّغات، وبالتالي لم يتمكن من ترجمة إلّا عدد محدود من الكتب العلمية⁽⁴⁾.

أما المرحلة الثانية؛ فاتسمت بالاعتماد على أعضاء البعثات الذين عادوا إلى مصر وهم يحملون زاد وفير من العلوم الأوروبية إلى جانب إتقانهم للغات الأجنبية، بالإضافة إلى خريجي المدارس الحديثة التي أنشأت سابقا. لكن إنتاج هذه الفئة أيضا قليل عما كان يرجوه منهم مُجد علي، كما أنّ عدد الكتب المترجمة غير كاف

(1) للتوسع أنظر: عبد الكريم، مرجع سابق، ص 667-674.

(2) ديب، مرجع سابق، ص 77 _ 96.

(3) أنظر أشهر المترجمين السوريين والكتب التي ترجموها مع مؤلفيها وأجزائها ومكان وسنة اللّبع، قائمة الجداول، الملحق رقم 04.

(4) تاجر، مرجع سابق، ص 27.

لمتطلبات التعليم، لأنّ هؤلاء كانوا يمارسون الترجمة كعمل إضافي إلى جانب العمل الأساسي لهم كالتدريس أو العلاج الطبي أو الإشراف على المنشآت وغيرها. ولهذا كان لابد من إيجاد فئة ثالثة تختص بالترجمة عن اللغات الأوروبية وخاصة الفرنسية والإيطالية إلى اللغة العربية أو التركية⁽¹⁾.

أضف إلى ذلك؛ أنّ بعض المبعوثين لم يتقنوا اللغات الأجنبية لأنهم لم يرسلوا إلى أوروبا من أجل تعلم لغة وإنما ليتعلموا الفنون والعلوم. فتقرّر نتيجة لذلك إنشاء مدرسة الألسن سنة 1836م، لإعداد مترجمين يتولون مهمة ترجمة الكتب الأوروبية في جميع الفنون والصناعات والعلوم تحت إشراف رفاعة رافع الله باشا وبعض الأساتذة⁽²⁾، فكانت تلك المرحلة الثالثة من تاريخ الترجمة في عهد محمد علي⁽³⁾. وقد برزت إسهامات خريجي مدرسة الألسن بشكل أكبر عندما أنشأ قلم للترجمة سنة 1841م الذي ألحق بالمدرسة، وقسم إلى أربعة أقلام: قلم ترجمة الكتب المتعلقة بالعلوم الرياضية، قلم ترجمة الكتب العلمية والبيعية، قلم ترجمة المواد الاجتماعية والأدبيات كالتاريخ والجغرافيا والمنطق والأدب... الخ، قلم الترجمة التركي⁽⁴⁾.

تجدر الإشارة إلى أنّه خلال المرحلة الثانية والثالثة؛ برزت فئة من المترجمين مكونة من موظفي حكومة محمد علي، مهمتها ترجمة الكتب من العربية إلى التركية للحاكم ورجال جيشه وحكومته الأولى، لأنهم كانوا يجيدون اللغة التركية دون العربية⁽⁵⁾. ليس هذا وحسب؛ بل عهد هذا الحاكم إلى العديد من موظفيه مهمة الترجمة نظرا لاتصاله المستمر بقناصل الدول وكبار الموظفين الأجانب والسياح القادمين إلى مصر، وقد اكتسبت هذه المهمة أصحابها نفوذا كبيرا في الدولة أبرزها حرية التصرف في كثير من الأمور الداخلية، وأشهر من تولى هذه المهمة الأرمن نتيجة لتضلعهم في عدّة لغات⁽⁶⁾.

زيادة على ذلك؛ ظهرت إلى جانب المترجمين نخبة من المصححين والمراجعين مهمتهم إصلاح الدروس والكتب المترجمة قبل طبعها، يتم اختيارهم من علماء الأزهر الذين كانوا على دراية واسعة وعميقة باللغة العربية

(1) الشبال، تاريخ الترجمة...، مرجع سابق، ص 73_94.

(2) أنظر تراجم تلاميذ الفرقة الأولى بمدرسة الألسن في عهد محمد علي، قائمة الجداول، الملحق رقم 05.

(3) ديب، مرجع سابق، ص 85.

(4) المرجع نفسه، ص 85_86.

(5) أنظر تراجم موظفي الإدارات وكبار رجال الدولة في عهد محمد علي، قائمة الجداول، الملحق رقم 06.

(6) رفعت الإمام، مرجع سابق، ص 178.

وقواعدها⁽¹⁾. وقد كان أول ظهور لهذه الفئة عندما لم يكن المترجمون السوريون على قدر كاف من اللغات التي يترجمون عنها أو باللغة العربية، (وذلك لأن معرفتهم بهذه اللغة كانت معرفة ممارسة لا معرفة دراسة، ولأنهم كانوا جميعا مسيحيين، فلم يقوم القرآن لسانهم أو أسلوبهم)⁽²⁾، ثم ازداد عدد هؤلاء مع ظهور مترجمين من غير خريجي المدارس وأعضاء البعثات العلمية، فتولى بذلك عدد كبير من علماء الأزهر مراجعة العديد من الكتب المترجمة وصححوها ما بها من أخطاء وقوموا ما بأسلوبها من اعوجاج⁽³⁾.

كان مُجد علي حريصا على توفير عدد كبير من الكتب وترجمتها، فقد كان مهتما بجمع الكتب في مختلف ألوان العلم من مختلف الدول الأوروبية، وأخذ ما يصلح منها للتدريس في مدارس بعد ترجمتها بحيث يكون الكتاب المترجم في أيدي التلاميذ وأساتذتهم على السواء. وفي البداية عكف على استيراد كتب من تركيا ليستعين بها أساتذة المدارس وطلابها، لكن معظم هذه الكتب كانت تعالج موضوعات قديمة لا تتفق مع العصر الذي تقدّمت فيه أوروبا في جميع المجالات العلمية وقتئذ⁽⁴⁾، فكان من الصواب الذي رآه مُجد علي أن يجمع الكتب من البلدان الأوروبية.

وقد كلف مُجد علي في بادئ الأمر عضو البعثة الأولى عثمان نور الدين أفندي، بأن يشتري لحسابه من الكتب الفرنسية والإيطالية، التي تبحث في أصول العلوم والفنون والسياسة وكان ذلك عام 1817، وفي العام الذي يليه أمر بشراء 600 كتاب فرنسي، وعندما استدعيت البعثة العسكرية الفرنسية إلى مصر كلف ضباطها أن يحضروا معهم مجموعة من الكتب الفرنسية في الفنون الحربية المختلفة⁽⁵⁾.

(1) أشهر المصححين نذكر: في مدرسة الطب: الشيخ مُجد عمران الهواري، الشيخ مُجد محرم، الشيخان أحمد حسن الرشدي وغانم الرشدي، الشيخ سالم عوض القنياتي، الشيخ مُجد عمر التونسي، الشيخ إبراهيم الدسوقي، مدرسة الطب البيطري: الشيخ مُجد حسن كساب، الشيخ عبد المنعم، مدرسة الزراعة: الشيخ نصر أبو الوفا الهوريني، مدرسة الهندسة: الشيخ إبراهيم عبد الغفار الدسوقي، مدرسة الألسن: رفاعة رافع البهلاوي وهو أبرز المصححين في عهد مُجد علي باشا. أنظر: الشبال، تاريخ الترجمة...، مرجع سابق، ص 172_184.

(2) المرجع نفسه، ص 45.

(3) كان من تقليد ذلك العصر أن يترك الشيخ المحرّر أو المصحح كتابة مقدمة الكتاب وخاتمة، واختيار عنوان عربي جديد له، واعتاد هؤلاء أن يلتزموا السجع في العنوان والمقدمة والخاتمة. ونوه إلى أنّ المحرّرين والمصححين غالبا ما كانوا يفعلون عن أسماء المؤلفين، فقلّما كانوا يشيرون إليها. أنظر: المرجع نفسه ص 172_173.

(4) المرجع نفسه، ص 46.

(5) المرجع نفسه.

توالى عمليات شراء الكتب، ففي سنة 1825م مثلاً أصدر مُجدد علي أمراً إلى **بوغوص بك**⁽¹⁾ يقضي بإرسال الكتب الأوروبية المختصة بتعليمات وأمور البحرية السابق تسليمها لمكتب الجهادية. ولم يكن مُجدد علي الوحيد الذي اهتم بجمع الكتب العلمية الحديثة؛ بل كان بعض رجال دولته يوصون هذا الباشا لشراء أحدث المؤلفات العلمية التي صدرت في أوروبا بعد عودتهم، فكان يسرع بتلبية هذه الرغبة⁽²⁾. فضلاً عن ما كان يتم نتيجة لما يقوم به ديوان المدارس من طلب إلى نظار المدارس الخصوصية في كل عام، بإعقائه بياناً بالمؤلفات التي جدت في المواد التي تدرس بمدرستهم، حتى إذا وجدها رفاعة رافع الله⁽³⁾ آوي بمكتبة مدرسة الألسن وزّعها على المترجمين وإلاّ بعث في طلبها من أوروبا⁽³⁾.

علاوة على ما سبق؛ حرص مُجدد علي على اختيار المؤلفات التي تعود بالفائدة على البلاد. لذلك أصدر أوامر تقضي بترجمة كتب المدرسين الأجانب المعتمدين في المدارس، إذ نشط العديد منهم بشكل ملحوظ في مجال التأليف، فكانت كتبهم في معظمها هي محاضراتهم التي يلقيونها على الطلاب، بعد أن تجمع وتترجم وتحرر ثم تصحح وتلبيح. ومن تجب الإشارة إليهم في هذا المقام الدكتور كلوت بك (Clot Bey)، الذي ألف أكبر عدد من الكتب اللببية في عهد مُجدد علي، فقد ألف حوالي 15 مؤلفاً موزعاً بين كتاب ورسالة ونبذة⁽⁴⁾. ومن أوامر الباشا أيضاً؛ أوامر أخرى تنص على ترجمة الكتب التي ألفها كبار المفكرين في القرنين 17 و18م⁽⁵⁾.

زيادة على ذلك؛ فإنّ مُجدد علي وجه الترجمة لخدمة المدارس والمصانع والجيش والأسطول والإدارات، لذلك أمر بترجمة المؤلفات الأوروبية على اختلاف علومها وفنونها. فتم على إثر ذلك ترجمة العديد من الكتب ذات الموضوعات اللببية البشرية والبيئية، وما يتصل بهما من العلوم اللببية والكيمياء والنبات والحيوان، وأخرى في العلوم الرياضية من حساب وجبر وهندسة وميكانيكا وحساب مثلثات وما يتصل بالعلوم الهندسية. بالإضافة

(1) **بوغوص بك**: ولد سنة 1796م، وهو أول أرمني يعمل في خدمة مُجدد علي، تولى إدارة ديوان التجارة وأمور الخارجية الإفرنجية (وزير الخارجية)، كما أشرف على إرسال العديد من الطلاب الأرمن ضمن بعثات علمية إلى أوروبا، بالإضافة إلى توليه لمهمة الترجمة. أنظر: قاسم، مرجع سابق، ص 93_98.

(2) المرجع نفسه، 47.

(3) ديب، مرجع سابق، ص 86.

(4) أشهر مؤلفات كلوت بك لحة عامة إلى مصر، أنظر مؤلفاته الأخرى الشبال، تاريخ الترجمة...، مرجع سابق، ص 53-54.

(5) أمر مُجدد علي مترجميه بأن يختاروا مؤلفات القرن 17 و18م لترجمتها، لأنّ هذين القرنين كانا يمثلان عصر التنوير في أوروبا، حيث برزت العديد من المؤلفات الفكرية لاسيما في فرنسا مثل كتابات فولتير ومونتسكيو وغيرهم. أضف إلى ذلك؛ ظهور العديد من الشخصيات التي لعبت دوراً كبيراً في الأحداث السياسية في أوروبا مثل نابليون بونابرت.

إلى العلوم الحربية والبحرية وما يتصل بها من فنون الرسم والعلوم الرياضية، فضلا عن العلوم الاجتماعية أو الأدبية كالتاريخ والجغرافيا والاجتماع والفلسفة⁽¹⁾.

إنّ المتمعن في ما ترجم من مؤلفات خلال عهد محمد علي يجد أنّ أصحابها لم يكونوا في بادئ الأمر متخصصين في مجال معين، لكن سرعان ما أصبح المترجمون يلتزمون بترجمة الكتب وفقا لما تتّلبه المدرسة التي عيّنوا فيها كمترجمين. فإذا كانت المدرسة اللّبية ترجموا لها كتباً طبية، وإذا كانت مدرسة الهندسة ترجموا لها كتباً هندسية وغيرها⁽²⁾. ومما يلاحظ عليه أيضاً؛ اشتراك عدّة مترجمين في ترجمة كتاب واحد خاصة إذا كان حجمه كبيراً أو مكون من عدّة أجزاء، وكانت هذه الشراكة في أغلبها تتم عند ترجمة بعض الكتب التي يأمر محمد علي بترجمتها وذلك رغبة في إنجازها بسرعة، وقد أخذت مدرسة الألسن بهذا النظام أيضاً في معظم الأحيان.

زيادة على ذلك؛ لم يكن النص يترجم كاملاً في أغلب الأحيان بل كان يخضع للأغراض العامة والخاصة للترجمة في ذلك العصر، فهناك كتب جمعت أجزاؤها من كتب كثيرة مختلفة، وكتب تركت بعض فصولها، وكتب أضيفت إليها أجزاء وفصول عن كتب أجنبية وأحياناً من كتب عربية⁽³⁾. كما كان النص المترجم يخضع لخلّوات مهمة قبل أن يخرج في شكله النهائي، منها أنّ المترجمون كانوا يحاولون جاهدين إيجاد ألفاظ ومصطلحات عربية تقابل الألفاظ والمصطلحات الأوروبية⁽⁴⁾، وذلك باستعانتهم للقواميس والمعاجم⁽⁵⁾. فإذا عجزوا عن العثور على اللفظ العربي الذي يؤدي المعنى المطلوب أو يقابل اللفظ الأوروبي، نقلوا اللفظ أو المصطلح الجديد كما هو ورسموه بحروف عربية. وإذا كانت الحروف العربية في مصّابع ذلك العصر خالية من

(1) الشيبان، تاريخ الترجمة...، مرجع سابق، ص 45.

(2) المرجع نفسه، ص 209.

(3) المرجع نفسه، ص 210.

(4) يعبّر رفاعه اللّهاوي، من أهم علماء القرن 19م الذين ساهموا في البحث عن المصطلح العربي المناسب للتعبير عن المواد التقنية الواردة من الغرب، فقد سعى إلى تحلّي الحاجز بين اللغة العربية والفرنسية في ميدان المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية، فبدأ على إثر ذلك بوضع نواة لقاموس عربي فرنسي، وضمنه في الكتاب الذي ترجمه "قلائد المفاهر" يشرح ما ورد فيه من ألفاظ غريبة، كما دعا غيره من المترجمين أن ينهجوا نهجه، فيلحق كل منهم بكل كتاب يترجمه قاموساً من هذا النوع حتى إذا مضى بعض الوقت كان للعربية قاموس علمي مشتمل على سائر غريب الألفاظ المستحدثة التي ليس لها مرادف، أو مقابل في لغة العرب أو الترك. أنظر: مجهول، قلائد المفاهر في عوائد الأوائل والأواخر، ترجمة: رفاعه اللّهاوي، د.د، القاهرة 1833م، ص 05 _ 105.

(5) أنظر القواميس والمعاجم التي ظهرت خلال عهد محمد علي باشا: قاسم، مرجع سابق، ص 351_352.

الشكل تماما، لجئوا للريقة القديمة، فبينوا بالكلمات طريقة نقل هذه الألفاظ، ثم أشفعوا هذا كله بتفسير للمصطلح الجديد أو التعريف له في جملة أو جمل كثيرة.

ومن هنا عادت الترجمة على اللغة العربية بفائدتين؛ الأولى تمثلت في نشر عدد كبير من كتب العلوم الحديثة مما أدى إلى إحياء الألفاظ والمصطلحات العربية القديمة التي تتصل بتلك العلوم والتي أشرفت على الاندثار بعد أن ترك العرب الاشتغال بها، والفائدة الثانية تتمثل في استحداث ألفاظ ومصطلحات جديدة مما لم يوجد نظير لها في الكتب القديمة⁽¹⁾.

لما كانت الكتب عامة والمترجمة على وجه الخصوص تحتاج للنشر، فإن محمد علي شرع في تأسيس المطبع. إذ أنشأ مطبعة بولاق عام 1820م التي لم تبدأ عملها إلا بعد عامين⁽²⁾، بعد أن عين لإدارتها نيقولا مسابكي أفندي الذي أحضر معه من إيطاليا آلات الطباعة إلى مصر، وتكفل بتركيبها وصيانتها وإصلاحها. كما كان مسؤولا عن تعليم علماء الأزهر طريقة اللبع وصف الحروف وغير ذلك ليكونوا عمالا بالمطبعة⁽³⁾. ونتيجة لجهود مسابكي ومساعديه تم تركيب آلات الطباعة مابين 1821م و1822م، وجرى صب حروف المطبعة العربية والتركية واليونانية في إيطاليا فضلا عن استخدام الحبر والورق الإيطالي، لكن سرعان ما أصبحت الحروف والأحبار والأوراق تصنع محليا⁽⁴⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن مطبعة بولاق كانت تابعة منذ صدور لها لإشراف محمد علي بنفسه أو بواسطة نائبه، ثم أصبحت سنة 1826م في تبعية ديوان الجهادية. فهو الذي ينفذ أمر الباشا بلبع كتاب، وهو الذي يوافق على ما يرد من المدارس من استحسان طبع آخر، وإليه يصدر أمر الباشا عندما يرى من الخير ترجمة كتاب أو نشر كتاب، فكانت المطبعة قاصرة على طبع تعليمات الجيش وقوانينه، فضلا عن طبع الكتب

(1) الشبال، تاريخ الترجمة...، مرجع سابق، ص 210_213.

(2) يختلف المؤرخون حول تحديد السنة التي أنشئت فيها مطبعة بولاق، فهناك من يرى أنها أنشئت سنة 1815م، وهناك من يحدد ذلك بسنة 1820م، ويشير آخرون إلى سنة 1822م. لكن الأرجح وحسب النص التأسيسي الخاص بالمطبعة المثبت فوق الباب الرئيسي للمبنى الذي شيد من أجل مطبعة بولاق، يشير إلى 1235 هـ والذي يوافق 1820م، أنظر: المرجع نفسه، ص 43_50.

(3) لم يعرف من هؤلاء سوى: الشيخ عبد الباقي رئيس المسابك، الشيخ محمد أبو عبد الله رئيس الباعين، الشيخان يوسف الصنفي ومحمد شحاتة رئيسا الصفافين، أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 61.

(4) إكمال الدين إحسان أوغلو، "مطبعة بولاق ودورها الحضاري"، م.ذ.م، العدد 22، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية 2015م، ص

المدرسية الحربية، ثم تحولت تبعية المطبعة إلى ديوان المدارس الذي أنشئ سنة 1836م، فأصبحت تطبع كتباً في مختلف العلوم والفنون.

مجملاً، كانت المطبعة تصدر أنواعاً متباينة من المطبوعات منذ نشأتها إلا أنها على تنوعها تنحصر في سبعة أنواع: القوانين واللوائح والمنشورات والكتب والتقويم والقرآن الكريم والصحف والأوراق والدفاتر الحكومية ومقامات الموسيقى. وقد تم إلحاق مطبعة بولاق بمؤسستين؛ الأولى مكتبة لبيع مطبوعات المطبعة عرفت باسم الكتبخانة. والثانية؛ مصنع للورق يمدّها بما تحتاج إليه من هذه المادة⁽¹⁾. أضف إلى ذلك؛ أنّ المطبعة كانت تزيد في إنتاجها للمطبوعات كلّما ازداد عدد المدارس والمبعوثين لتعلم فن الباعة ونشأت حركة الترجمة⁽²⁾.

رغم الأهمية والمكانة التي كانت تحتلها مطبعة بولاق، إلا أنها ضاقت بمطبوعات الجيش ومطبوعات الدواوين ومطبوعات المدارس المجتمعة، ولكي يخفّ العبء عليها أخذ محمد علي ينشئ مطابع أخرى مستقلة في بعض المدارس الكبيرة والدواوين. فنشأت حوالي 11 مطبعة مهمتها طبع أكبر عدد ممكن من الكتب حسب حاجة كل مدرسة أبرزها: مطبعة مدرسة الطب سنة 1827م، وأول مطبوعاتها كان: "القول الصريح في علم التشريح"⁽³⁾، ومطبعة مدرسة الطبجية (المدفعية) سنة 1831م، وأول مطبوعاته: "الكنز المختار في كشف الأراضي والبحار"⁽⁴⁾، ومطبعة الوقائع بالقلعة سنة 1833م، تكفلت بباعة جريدة الوقائع المصرية⁽⁵⁾، مطبعة رأس التين بالإسكندرية سنة 1833م وغيرها من المطابع⁽⁶⁾.

(1) أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 299_322.

(2) قدّر المستشرق الفرنسي رينو *Reinaud* الكتب التي طبعتها مطبعة بولاق في سنة 1831م بـ: 55 كتاباً، أنظر:

Reinaud, "Notice des ouvrages arabes persans et turc, imprimés en Egypte", J.A, 2^{eme} S, octobre, 1831,p 333_334.

أما المستشرق الفرنسي بيانكي *Bianchi* فقد عددها بـ: 243 كتاباً سنة 1840. أنظر:

Bianchi, "Catalogue générale des livres arabes , ersant et turc, imprimé boulac en Egypte depuis introduction de l'imprimerie des ce pays", J.A, 4^{eme} serie 2, 1843, p 24_61.

(3) ألف الكتاب بايل *Bayle* تحت عنوان: *Anatonie du corps humain*، ترجمه: يوحنا عنحوري، وحزّره محمد عمران الهراوى، طبع بمطبعة مدرسة الطب سنة 1832م.

(4) هو كتاب مترجم عن الفرنسية، ترجمه وصححه رفاعه اللهلاوي، طبع سنة 1835م.

(5) هي الجريدة الرسمية لحكومة محمد علي باشا، تم إصدارها سنة 1828، وطبع أول عدد منها سنة 1833م.

(6) من المطابع التي أنشأها محمد علي: مطبعة الخديوية في خانية كريت سنة 1830، مطبعة الديوان الخديوي سنة 1832م، المهندسخانة سنة 1834م، مطبعة الترسانة بالإسكندرية سنة 1844م، مطبعة مدرسة المبتديان بالناصرية سنة 1845م، مطبعة المدرسة المصرية بباريس سنة 1845م، مطبعة الحجر بديوان مديرية المنوفية سنة 1846م. أنظر: أبو الفتوح، المرجع السابق، ص 364_370.

كان من آثار حركة الترجمة والبلاعة أن ظهرت الصحافة المصرية وتلورت لعل أهمها: الجريدة الرسمية للحكومة، وهي **جريدة الوقائع المصرية** التي تم إنشاؤها سنة 1828م وطبعها بمطبعة بولاق، وذلك من أجل توثيق الحوادث التي تقع في القلر المصري، ونشر أنباء الجيش والدولة ومؤسساتها وأحكام المحاكم والأحداث الخارجية، والإعلان عن نتائج إصلاحات محمد علي ومشروعاته. وقد أسندت إدارتها إلى اللهللأوي العائد من بعثته التعليمية في فرنسا، وكانت تصدر بالعربية والتركية ثم أصبحت هناك طبعة منفصلة لكل لغة⁽¹⁾.

وللتنبؤ به فإنه قبل إصدار جريدة الوقائع، كان محمد علي قد أنشأ جريدة تدعى "**جورنال الخديوي**" سنة 1822م والتي تم طبعها بمطبعة القلعة، وهي جريدة تتكفل بنشر التقارير الواردة من الأقاليم على محمد علي، وهي باللغة العربية والتركية⁽²⁾. زيادة على ذلك؛ أنشأ الباشا صحفا أخرى مثل الجريدة العسكرية سنة 1834م، لنشر الجرائم التي كانت تقع في الألوية العسكرية، والأحكام الصادرة ضد أصحاب هذه الجرائم.

أما التطورات الإدارية؛ فقد شملت إلغاء التشكيلات الإدارية القديمة التي عاشت قرونا طويلة على امتداد العهود العثمانية، وتم إعادة تنظيم جهاز الدولة على نحو تجديدي بتشكيلات حديثة، فجرى على إثر ذلك تقسيم مصر إلى 14 وحدة إدارية أطلق عليها اسم مديريات، وقسمت هذه الأخيرة إلى 07 أقسام⁽³⁾. كما عين على كل قسم منها مدير مهمته تنفيذ أوامر الحاكم ومراقبة أعمال الري، أربعة مديريات في مصر العليا ومديريتان في مصر السفلى، وقسم المديريات إلى مراكز وكل مركز إلى أقسام وكل قسم إلى قرى، وعلى رأس كل مركز مأمور مهمته مراقبة الزراعة وجمع الأموال والمحاصيل، ولكل قسم ناظر، وعلى رأس كل قرية شيخ يساعد الصراف والخولى⁽⁴⁾، ويبدو أن محمد علي قد تأثر في إجراء هذا التعديل في الهيكل الأساسي للأقاليم في مصر بالتنظيم الجغرافي الذي كانت عليه فرنسا⁽⁵⁾.

ومما يجب الإشارة إليه؛ أنّ كافة هذه الوحدات الإدارية كانت خاضعة للحكم المركزي، إذ كان على رجال الإدارة بالأقاليم تنفيذ أوامر محمد علي. كما كان عليهم الحصول على موافقته قبل اتخاذ أي قرار، ولا يحق لهم

(1) راجع في ذلك: إبراهيم عبده، تاريخ الوقائع المصرية 1828-1942م، ط 2، مطبعة التوكل، القاهرة 1942م.

(2) صديق رامي عللأ، الصحافة المصرية في القرن التاسع عشر تاريخها وافتتاحيتها، ط 1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة 2006م، ص 16.

(3) Mouriez, Op cit, p 56.

(4) Mengin, Op cit, p 119- 121 ; Schoelcher, Op cit, p 02- 03.

(5) زين العابدين شمس الدين نجم، إدارة الأقاليم في مصر 1805-1882، ط 1، دار الكتاب الجامعي، القاهرة 1988م، ص 39.

تعيين الموظفين في الأقاليم ولا تغيير مرتباتهم⁽¹⁾. فمن أجل ذلك؛ أوجد محمد علي إدارة مركزية في الأقاليم تشرف على المأمورين والمديرين، وتعاون الحكومة المركزية في متابعة حركة الإدارة بالأقاليم الحاكم بأحوال أجهزة الإدارة والقائمين عليها ومدى نشاطهم خاصة المأمورين، حيث كان يقوم بإرسال أوامره إلى المأمورين المقصرين والمتهاونين وينذرهم فيها بأشد العقاب⁽²⁾.

من زاوية أخرى؛ أنشأ محمد علي مجموعة من الدواوين والمجالس الحكومية، إذ أوجد مجلس للحكومة سنة 1824م أطلق عليه الديوان العالي او المجلس العالي، له الحق في جميع الشؤون الداخلية للدولة بإنشاء الأمور المالية، على أن تعرض قراراته على الباشا في النهاية ليصدر أوامره⁽³⁾. ويبدو أنّ محمد علي لجأ إلى تأسيس هذا المجلس بغية تطبيقه مبدأ الشورى. فقد جاء في الأمر الصادر عنه بخصوص هذا المجلس: (لقد كان دأبنا إزاء كل أمر مما يتعلق بالمصالح المصرية وتقضي حكمة الحكومة بتنظيمه وتسويته أن نجتنب عند البت فيه الانفراد برأينا والإكتفاء بحكمنا، بل نحوله على المجلس وفقا لأصولنا المقررة وأسلوبنا المعلوم...)⁽⁴⁾.

وقد وضع لهذا المجلس "لائحة أساسية" كانت بمثابة دستور في سنة 1825م⁽⁵⁾، تم بموجبها تعيين ناظر للمجلس يكون حاضرا في كل ما يحدث من الأمور الدقيقة، ومترجمين للترجمة من اللغة التركية إلى العربية، ومن العربية إلى التركية، وكتبة ومعاونين. بالإضافة إلى عقد جلسات في كل يوم بعد العصر وفي يوم الأربعاء من الصباح إلى المساء. وقد وجد هذا المجلس عناية كبيرة من قبل محمد علي، فكان يحضر اجتماعاته بنفسه، وكلما اتسعت دائرة أعمال المجلس يصدر أوامره بتسميته بأسماء جديدة تفخيما له⁽⁶⁾. كما كان يزيد في عدد أعضائه حتى أصبح يتكون من 156 عضوا 33 من كبار الموظفين والعلماء، و24 من مأموري الأقاليم و99 من كبار الأعيان. وهو مجلس استشاري هدفه تقديم النصح للحكومة والنظر في إدارة شؤون البلاد.

(1) المرجع السابق، ص 65_66؛ Mengin, Op cit, p 118_119

(2) المرجع نفسه، ص 67.

(3) عبد الوهاب بكر، بناء الدولة الحديثة (1805_1848م)، المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، تقديم ومراجعة: يونان لبيب رزق، ط 1، م.أ.ث، القاهرة 2009م، ص 171.

(4) أنظر الأمر الصادر من محمد علي باشا لتأسيس المجلس العالي سنة 1824م محمد خليل صبحي، تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا، ج 04، د.ك.م، القاهرة 1947م، ص 03_05.

(5) أنظر اللائحة الأساسية للمجلس العالي سنة 1825م، قائمة الوثائق الأرشيفية والنصوص، الملحق رقم 01.

(6) من الأسماء التي أطلقت على المجلس العالي: مجلس المذاكرة السامي، مجلس الشورى الخديوي، مجلس المشورة الداوري، مجلس الشورى، مجلس العموم، المجلس العمومي، مجلس مصر، مجلس المشورة الملكية، أنظر: صبحي، المرجع السابق، ص 12.

يضاف إلى ذلك إصدار لوائح تنظيمية للمجلس، حيث صدرت سنة 1830م تعليمات السنية المشتملة على أصول آداب المجلس العالي، وهي أشبه بنظم اللوائح الداخلية المعمول بها في المجالس النيابية الحديثة. وفي سنة 1833م سن المجلس قانونا جديدا لترتيباته خاصا بنظام العمل الداخلي تنمة لللائحة السابقة، وفي 1834م استبدل باللائحتين لائحة جديدة سميت "لائحة ترتيب المجلس العالي"⁽¹⁾.

وفي سنة 1837م أصدر مُجد علي القانون الأساسي المعروف بـ: "سياسة أو قانون السياسة الملكية"⁽²⁾، وذلك لتنظيم الشؤون الداخلية للحكومة وتحديد أجهزتها من دواوين ومصالح عامة واختصاصات كل منها. فتم على إثر ذلك؛ توزيع إدارة البلاد بين سبعة دواوين لكلٍ منها ناظر ومجلسها الخاص، وتخضع كلها للديوان العالي، كما تمثل السلطة التنفيذية في مصر وهي كالاتي⁽³⁾: ديوان الخديوي، ويختص بالنظر في الشؤون الحكومة الداخلية العامة. وله سلطة قضائية باستثناء الاختصاصات المحاكم الشرعية أو التجارية. كما كانت له سلطة الإشراف على بعض المصالح العامة مثل مصلحة الأبنية وفروعها، والمستشفيات الملكية. وديوان الإيرادات (الخزينة) وينقسم الى قسمين أولهما يختص بحسابات إيرادات كل المديرية المصرية وجزيرة كريت والحجاز والسودان، وثانيهما مسؤول عن الحسابات الخاصة بإيرادات مدينتي القاهرة والإسكندرية والجمارك والمقاطعات.

يضاف إلى ذلك؛ ديوان الجهادية والذي يختص بالنظر في نظام الجنود البرية، وضبط وربط حركاتها، وإصدار التعليمات بشأنها، وتزويدها بالمهمات والأسلحة، والاهتمام بالثكنات والمستشفيات العسكرية، ومعامل البارود وكذا المصالح العسكرية. وديوان البحر الذي يختص بكل الشؤون البحرية كالإشراف على قوات الأسطول وأفراده وحوض السفن، المخازن، مستشفيات البحرية وخدماتها اللبية، خزنة الأسطول والترسانات البحرية. وديوان التجارة المصرية والامور الإفريقية الذي يختص بالعلاقات الخارجية، ومعاملة الاجانب والمبيعات والمشتريات الحكومية. وديوان المدارس أو المعارف العمومية الذي يتولى أمر المدارس

(1) المرجع السابق، ص 11_12.

(2) يشتمل قانون سياسة أو قانون سياسة على مقدمة وثلاث فصول، ضم الفصل الأول 09 بنود في الترتيبات الأساسية، اما الفصل الثاني فأورد بيان في الإجراءات العملية في 31 بندا، وبالنسبة للفصل الثالث فقد تضمن 21 بندا في بيان قانون العقوبات، أنظر النسخة المترجمة من القانون، المرجع نفسه، ص 40_75.

(3) أبو السعود أفندي، مصدر سابق، الورقة 22-24. وأنظر أيضا: ناصر الأنصاري، الجمل في تاريخ مصر النظم السياسية والإدارية، ط 1، د.ش، القاهرة 1993م، ص 243_244.

الابتدائية والثانوية والعليا، والمكتبات ومخازن الادوات والمتاحف، وقناطر الدلتا، ومبعدة بولاق وجريدة الوقائع، والهندسة. إلى جانب ديوان الفاورقات الذي يختص بالإشراف على جميع المصانع التي أنشأها الحاكم.

مما تجب الإشارة إليه؛ أنه كان على رأس كل ديوان ناظر. وإن كان القلب قد تغير فيما بعد إلى مدير، وكان الموظفون في بادئ الأمر يتم تعيينهم من أبناء وأقرباء محمد علي والمقربون إليه سواء كانوا من العسكريين أو المدنيين من الأتراك والجراسكة وبعض المماليك⁽¹⁾، لكن سرعان ما أصبح تعيينهم يشمل فئة المصريين الذين درسوا بالمدارس الحكومية بعد امتحانهم. علاوة على ذلك؛ كانت اللغة التركية لغة الدواوين، بل وكانت من الشروط الأساسية لتولي الوظائف الرئاسية في الدواوين الحكومية، ونتيجة لذلك كان لكل ديوان قلمين الأول تركي والآخر عربي لتلقي الأوامر من الديوان الخديوي، التي كانت تصدر بالتركية وترجمتها إلى العربية قبل أن يتم إرسالها إلى الأقاليم حتى لا يحدث خلطاً في فهمها⁽²⁾.

يضاف إلى ذلك كله؛ أن هذه الدواوين والمجالس كانت تمثل السلطة التنفيذية، فهي تقوم بدراسة جميع المسائل وتتخذ القرارات بناء على رأي الأغلبية، لكنّها بقيت خاضعة للحكم المركزي. فقد حرص محمد علي على أن تكون بيده كافة أجهزة الحكم وأن يدير البلاد من أدناها إلى أقصاها، إدارة مباشرة في كافة أمورها صغيرها وكبيرها ومتابعته المستمرة المباشرة وغير المباشرة لرجال الإدارة وأحوالهم وأحوال الإدارة بالبلاد⁽³⁾. ويبدو أن محمد علي لم يهدف من وراء هذه المجالس سوى (إلى إحياء روح الابتكار لدى رجال الحكم والإدارة وتعويدهم أعمال الفكر والتدبير فيما يعرض لهم من شؤون متصلة بالحكم، وتدريب أهل البلاد على شؤون الحكم والإدارة حتى يستطيعوا الاضطلاع بأعباء الحكومة التي يكلفهم بها، فكانت هذه المجالس بمثابة مدارس لهم يتلقون فيها ما يؤهلهم ويهيئهم لما أعدوا له من أعمال الإدارة في البلاد)⁽⁴⁾.

زيادة على ما سبق؛ تشكلت عدّة مجالس، ففي سنة 1842م تشكل مجلس الاحكام أو ما سمي بجمعية الحقانبة، وهي جهاز تكشف اختصاصاته عن أنه كان جهازاً قضائياً وتشريعياً أيضاً، فقد اختصت بحق التشريع كسن القوانين واللوائح المتصلة بأحوال المدنيين والعسكريين والنظر في قضاياها، كذلك كانت الجمعية

(1) نجم، مرجع سابق، ص 93.

(2) أحمد شلي حلمي، الموظفون في مصر في عصر محمد علي، ه.م.ع.ك، القاهرة 1989م، ص 61-62.

(3) نجم، المرجع السابق، ص 64.

(4) المرجع نفسه، ص 67.

تختص بالنظر في الاتهامات التي توجه إلى عمال الحكومة. وفي سنة 1845م أنشأ مجلس التجار في الإسكندرية، ثم أتبعه بآخر في القاهرة، وقد اختص المجلسان بالنظر في المنازعات التجارية بين الأهالي والأجانب⁽¹⁾.

وفي سنة 1848م تشكل المجلس الخصوصي للنظر في شؤون الحكومة الكبرى وسن اللوائح والقوانين وإصدار التعليمات لجميع المصالح الحكومية، والمجلس العمومي الذي ينظر في شؤون الحكومة العمومية التي تحال إليه. بالإضافة إلى مجلس عمومي بالقاهرة وآخر بالإسكندرية. وقد غلب على هذه المجالس الإلحاق الإداري الحكومي، إذ كان هدفها الأساسي تقنين سياسات محمد علي، وإضفاء الشرعية عليها، ومعاقبة من يخرج عليها⁽²⁾.

ج) التحولات الاجتماعية

إن من أهم التحولات الاجتماعية التي شهدتها مصر في عهد محمد علي شملت التكوين الاجتماعي، إذ انقسمت تركيبة المجتمع المصري إلى فئات جديدة بدل التي كانت سائدة من قبل. وذلك بعد اختفاء طبقة المماليك إثر تصفيتهم في مذبحة القلعة سنة 1811م، والتي كانت تحتل قمة الهرم الاجتماعي. حيث حلت محلها فئة قوامها محمد علي وأسرته ورجال دولته من الأتراك والشراكسة والأرمن، وهم الذين احتلوا المناصب العليا في الجيش والإدارة⁽³⁾. وفي نفس الوقت تدفقت عناصر كثيرة من الأجانب والأرمن والشوام واليهود، ليحلوا محل الطبقة الوسطى الممثلة في فئة التجار وبعض العلماء في النشاط التجاري والاقتصادي⁽⁴⁾.

أضف إلى ذلك؛ ظهور طبقة خريجي المدارس العليا والبعثات العلمية، الذين تحولوا للطبقة مرموقة في المجتمع، واستأثروا بجميع المناصب العليا في الدولة فكان اليد اليمنى للحاكم⁽⁵⁾. وللإشارة فإن العامة من المجتمع المصري والمكونة من الفلاحين والصناع والتجار لم تحتف من التكوين الاجتماعي، لكنّها لم تكن تحظى بالمكانة المرموقة التي حظيت بها الطبقة العليا وطبقة المثقفين، وهذا ما سيتم التّرق إليه في الفصل الثالث عند الحديث عن موقف العامة من التحديث في مصر.

(1) بكر، مرجع سابق، ص 174.

(2) رزق وآخرون، مرجع سابق، ص 94_95.

(3) راجع في ذلك: العطار، مرجع سابق، ص 13_58.

(4) الشلق وآخرون، مرجع سابق، ص 92.

(5) العطار، المرجع السابق، ص 297_339.

زيادة على ما سبق؛ شملت التحولات الاجتماعية القلاع الصحي نتيجة للضعف والانحطاط الذي عرفه اواخر القرن 18م، فقد ظلت طرق ووسائل العلاج المعمول بها بدائية وبسيطة، بل وفي كثير من الأحيان كانت تعتمد على الاعتماد على الدجل والشعوذة. أضف إلى ذلك؛ العدد المحدود للأطباء المتواجدين بمصر، والذين عرفوا بضعف مستواهم وببساطة طرق العلاج عندهم، مع اقتصار مهنة الطب على طائفة من الحكماء والحلاقين الذين أخذوا فهمهم بالممارسة من غير دراية أو علم⁽¹⁾، الأمر الذي صرف الاهالي عنهم. علاوة على انتشار الأوبئة كاللحماعون والجذري والكوليرا، والتي كانت تتسبب في وفيات كثيرة وأثار وخيمة على المجتمع المصري⁽²⁾. كل هذه العوامل، جعلت محمد علي يولي اهتماما بالغاً بالصحة في مصر، مع حرصه على تطبيق نظام صحي على النمط الأوروبي.

من المظاهر الدالة على اهتمام محمد علي بالشؤون الصحية، استقدامه للأطباء الأجانب إدراكاً منه لأهمية الطب الأوروبي الحديثي، ولعل أبرز هؤلاء الأطباء كلوت بك (clot bey) الذي وصل إلى مصر سنة 1825م، ليتم تعيينه طبيباً ورئيساً للجراحين في الجيش المصري، وقد كان لهذا الطبيب الفرنسي الفضل في تنظيم الإدارة الطبية المصرية. إذ ساهم في تشكيل مجلس الصحة أو شورى الأطباء على غرار ما هو موجود بفرنسا، وإنشاء مستشفى عسكري، وتأسيس مدرسة الطب لتكوين عدد كبير من الأطباء المصريين سنة 1827م، فضلاً عن سن جملة من القوانين واللوائح لتحديد واجبات كل موظف، وتعيين حدود عمله واختصاصاته في المنظومة الصحية التي تم إنشاؤها.

علاوة على ذلك؛ عمل كلوت بك على تأليف كتب طبية تكشف عن أهم الأمراض والأوبئة، وكيفية معالجتها والقضاء عليها⁽³⁾. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الطبيب لم يكن الوحيد الذي استعان بهم محمد علي من أجل تحسين الشؤون الصحية في مصر، فقد حضر العديد من الأطباء الفرنسيين على وجه الخصوص مثل

(1) كان الأطباء ملحقين بالقرن 19م ينقسم إلى فريقين؛ الأول عرف أعضاؤه بالحكماء واستمدوا معلوماتهم القليلة عن طريق التواتر، والقليل منهم من توسع في قراءة كتب الطب القديمة، وهم يعتمدون في طرق علاجهم على المسخّنات أو المرطبات أو المسهلات أو المقويات. والفريق الثاني أطلق عليهم الجراحون الذي كانوا قليلي المعلومات وعندهم فقر في الادوات، إلا أنهم قاموا بعمل عمليات كثيرة مثل تضميد الجراح، وعلاج المرضى والخلع والكسور، واستخدام التجبير والحجامة وخلع الأسنان وغيرها. أنظر: الرطيل، مرجع سابق، ص 157.

(2) المرجع نفسه، ص 65.

(3) راجع حول خدمات كلوت بك الصحية:

- Daniel Panzac, *Médecine révolutionnaire et révolution de la médecine dans l'Egypte de Mohammad Ali: Dr Clot-Bey*, Revue du monde musulman et de la méditerranée, N52-53, 1989, 95_ 110.
- Argéni, Op cit, p23_ 30 .

الدكتور باريزت (*Pariest*)، الذي يعود له الفضل في تأسيس مدرسة الصيدلة بالقلعة سنة 1829م وضمها إلى مدرسة الطب سنة 1830م⁽¹⁾. والدكتور هامون (*Hammont*)، الذي ساهم في إنشاء مدرسة للطب البيطري سنة 1828م، بالإضافة إلى أطباء أجانب آخرين⁽²⁾.

إنّ خلوة محمد علي نحو استدعاء أطباء أجانب، انطلقت من حاجة عسكرية وأخرى مدنية. إذ كان لابد من توفير العناية الصحية للجيش، خاصة إثر السياسة التوسعية التي انتهجها هذا الباشا، والتي عرضت الجيش للأمراض والأوبئة لاسيما الملاريا والكوليرا وغيرها. وكان لابد من الاستعانة بالطب الأوربي الحديثة في العلاج والوقاية، والاعتماد على خبراء في الطب الحديث للتصدي للأمراض والأوبئة التي انتشرت في مصر إثر عدّة عوامل، إلى جانب مواجهة الطب التقليدي الذي كان يسيء ولا يف بالغرض⁽³⁾. ورغم ذلك؛ لم يقتصر العلاج على الجنود وحسب بل تعداه إلى السكان، حيث كان يسمح لهم بالعلاج في المستشفيات الحكومية وفي كثير من الأحيان بدون دفع الأموال، كما يستفيدون من الأكل واللباس والأدوية المجانية والتي تتكفل بها الدولة⁽⁴⁾.

في المقابل؛ أوفد محمد علي العديد من البعثات العلمية إلى أوروبا خاصة فرنسا من أجل التخصص في مجال الطب، فقد كان ينوي الاستعانة بهم بعد إنهاء تعليمهم بدل الاعتماد الكلي للأطباء الأجانب⁽⁵⁾. ولعل أشهر أولئك المبعوثين الذين تخصصوا في دراسة الطب والجراحة الطبيب إبراهيم بك النبراوي، عضو في بعثة 1833م إلى فرنسا، أين أقام فيها مدة 13 سنة، وبعد عودته إلى مصر عين أستاذا بمدرسة الطب، كما

(1) راجع في ذلك: عبد الكريم، مرجع سابق، ص 292_293.

(3) من الأطباء الأجانب الذين استقدمهم محمد علي: الطبيب جيتاني *Gaetani*، الطبيب برنار *Bernard*، الطبيب دفينو *Duvigneau*، الطبيب سليزيا *Celesia*، الطبيب فيجاري *Figari*، الطبيب لاسبرانزا *Lasperanza*، الطبيب لمان *Lallemand*، الطبيب فرانك *Franc*، الطبيب فيلمان *Villemain*، الطبيب بيرون *Perron*، الطبيب ألساندري *Alessandri*. أنظر: أحمد عزت عبد الكريم، مرجع سابق، ص 259_263.

(4) سلفاتوري سيتسيالي، "الطريق المصري للصحة في عهد محمد علي (1805_1849م)، الاسهامات الايطالية في دراسة مصر في عهد محمد علي باشا"، مجموعة مقالات مختارة لباحثين ايطاليين، ترجمة: عماد البغدادي، ط 1، م.أ.ث، مصر 2005م، ص 68.

(5) أبو السعود أفندي، مصدر سابق، الورقة 25.

(6) وصل عدد الأطباء المصريين عام 1849م إلى 255 طبيباً و62 صيدلانياً، بينما بلغ عدد الأطباء الأجانب إلى حوالي 60 طبيباً و44 صيدلانياً من الأوروبيين، أنظر: سيلفيا شيفولو، الطب والأطباء في مصر بناء الهوية المهنية والمشروع الطبي، ترجمة: ماجدة أباطة، تحرير: طارق يوسف، م.أ.ث، مصر 2005م، ص 54.

اختاره مُجد علي ليكون طبيبه الخاص. فضلا عن ترجمته لبعض الكتب الطبية مثل: نبذة عن الفلسفة الطبيعية من تأليف كلوت بك. والبيب أحمد حسن الرشيدى بك، الذي يعدّ من نوابغ خريجي مدرسة الطب المصرية وبعثة 1833م، وأكثر علماء الطب تأليفا وترجمة وتعريفا. والبيب مُجد علي البقلي أفندي عضو بعثة 1833م، عين بعد عودته إلى مصر مدرسا للجراحة والتشريح بمدرسة الطب، وكبير الجراحين في المستشفى. بالإضافة إلى الببيب علي هيبه عضو بعثة 1826م، عين كبير الاطباء بعد عودته الى مصر. يضاف إلى هذه المجموعة؛ أسماء أخرى نبغت في المجال الطبي في عهد مُجد علي⁽¹⁾.

زيادة على ما سبق؛ يعدّ نظام الحجر الصحي من أهم مظاهر اهتمام مُجد علي بالشؤون الصحية، وهو من أكثر الأنظمة الحضارية التي اتخذها هذا الباشا للحد من خطر الأوبئة الوافدة من خارج البلاد. وقد أشار عبد الرحمن الجبرتي إلى هذه الخطة بذكره لما حدث خلال السنوات 1812م و1818م و1830م⁽²⁾، والتي اجتاحت فيها مرض الملاريا والكوليرا البلاد بعد أن حملها معهم الحجاج، وأنّ مُجد علي أقام محاجر صحية أغلبها بالموانئ كالمحجر الصحي الذي أنشأ بميناء الإسكندرية وميناء السويس وغيرها، وبعضها داخلية كالمحجر الصحي بالجيزة وغيرها، فلا يدعون أحد المسافرين الواردين على المراكب من ديار المقدسة يصعد الى البر الى بعد مضي اربعين يوما من وروده.

تتابعت جهود مُجد علي للقضاء على جميع الأمراض التي تفتك بأجساد المصريين، فقد اهتم بالقضاء على الجدري الذي ظهر بشكل وبائي في بعض السنوات كما حدث في عام 1825م و1836م، وذلك بالقيام بحملة تطعيم شاملة على مستوى البلاد. زيادة على ذلك؛ اتخذ الباشا عدّة إجراءات كان من شأنها الحد من تفور الأمراض، وازدياد الوعي الصحي لدى المواطنين، وكان منها الامر الذي أصدره وينص على إبعاد الجبانات خارج جميع المدن والقرى، ونقل أسواق السمك وأماكن الذبح إلى أرض خلاء بعيدة عن السكن. وفي عام 1837م منع زراعة وتجارة الحشيش والأفيون لم يسببه من ضرر شديد لأفراد الشعب، وخاصة الشغالة

(1) من الأطباء الذين درسوا الطب في أوروبا من خلال البعثات: أعضاء بعثة 1826 إلى فرنسا: الشيخ مُجد الدشوطي، أعضاء بعثة 1833 إلى فرنسا؛ مُجد الشباسي بك، مصطفى بك السبكي، عيسوي النحراوي أفندي، حسين غانم الرشيدى أفندي، مُجد الشافعي أفندي، مُجد السكري أفندي، حسن الهباوي أفندي، مُجد منصور أفندي، أحمد نجيت أفندي. أعضاء بعثة 1844 إلى فرنسا: مُجد أفندي منصور، مُجد أفندي يونس، مصطفى أفندي نور الدين، مصطفى بك الواطي، عبد الرحمن المراوى، حسين أفندي الهياوي، عبد الهادي أفندي اسماعيل، حسين بك عوف، حسن بك هاشم، بدوي أفندي سالم. أنظر الملاحق الخاصة بالبعثات العلمية إلى أوروبا في عهد مُجد علي.

(2) الجبرتي، عجائب...، مصدر سابق، ج 04، ص 243، 272، 279.

منهم بالرغم من عائدها الكبير⁽¹⁾. إلى جانب مقاومة ومقاومة الدجالين المصريين والأجانب الذين كانوا يغرون بأبناء البلاد وينتحلون لأنفسهم صفة الأطباء حتى يروجوا لأعمالهم الباطلة والزائفة، كما حدث مع أربعة من الأجانب الذين ادعوا اللب والذين أمر محمد علي بلردهم خارج البلاد⁽²⁾.

كان نتيجة لتشجيع محمد علي للإصلاح الصحي أن وضع القواعد للوصول إلى اتفاق أساسي على الصعيد الدولي في مواجهة الأوبئة، فقد كلف هذا الباشا في 1827م الممثلين القنصليين بالسيرة على الأمراض المعدية، فتأسست بذلك أول هيئة دولية للتعاون الصحي. حيث قرر محمد علي إيجاد هيئة لها صبغة أجنبية موثوق بها مختصة بتقرير الاحتياط الصحي اللازم لمنع دخول الأوبئة أسوة بما كان متبعاً آنذاك في البلدان الأخرى، وكان انتشار الكوليرا في الاسكندرية عام 1831م دافعا وراء هذا القرار، ودعا الباشا القناصل للقيام بهذا العمل فوافقوا وعقدوا أول اجتماع لهم في 8 أكتوبر 1831، وأطلق على تلك الهيئة اسم **مجلس الصحة (L'intendance de santé)**، وانتخبت تلك الهيئة لجنة فرعية مكونة من خمسة قناصل تسمى **Commission consulaire de santé** مهمتها تقرير عدد أيام الحجر الصحي⁽³⁾.

2. التحديث في عهد خلفاء محمد علي باشا

بلغت حركة التحديث في عهد محمد علي أوج تلورها خلال ثلاثينيات القرن 19م لاسيما من الناحية الاقتصادية والعسكرية، لكن هذه الحركة وما صاحبها من انفتاح واسع على المعارف والفنون والنظم الغربية، أضرت بمصالح ومقامع الدول الأوروبية⁽⁴⁾. إذ كانت ترى في هذا المشروع بعدا استقلاليا وبالتالي يمكن لمصر أن تكون منافسا وندا قويا لها، الأمر الذي دفعها إلى التدخل للحد من سيادة مصر وإجهاض المشروع التحديثي⁽⁵⁾. فما مصير التحديث في عهد خلفاء محمد علي؟ هل استلما عوا إعادة هذه الحركة إلى نفس القوة التي كانت عليها في عهد مؤسسها محمد علي؟ أم فضلوا الارتداد والتراجع عنها؟

(1) الرطيل، مرجع سابق، ص 71.

(2) للتوسع في ما كان يقوم به بعض الدجالين الذي انتحلوا صفة الأطباء، أنظر: الجبرتي، عجائب...، مصدر سابق، ج 04، ص 427_428.

(3) زيان، مرجع سابق، ص 190.

(4) راجع في هذا الشأن الموقف الأوروبي من التحديث في مصر، الفصل الثالث، ص .

(1) الضيقة، مرجع سابق، ص 282.

أ) التحديث في عهد عباس الاول وسعيد باشا

تولى عباس حلمي الأول باشا بعد وفاة مُجد علي باشا سنة 1849م حكم مصر⁽¹⁾، لكن يبدو أنّ الحاكم الجديد لم يبد رغبة شديدة نحو تحديث البلاد. فعلى المستوى التعليمي؛ ألغى معظم المدارس فلم يبق منها سوى مدرسة المهندسخانة والباب، وكان يتبع كل مدرسة من هاتين المدرستين مدرسة ابتدائية وتجهيزية⁽²⁾. كما أبعاد مجموعة من كبار العلماء عن مصر مثل رفاعة رافع الله لاوي ومُجد بيومي أفندي كبير مدرسي الهندسة والرياضيات في مدرسة المهندسخانة، ودقلة أفندي، واستدعى معظم أعضاء البعثات العلمية الذين تم إيفادهم إلى أوروبا في عهد مُجد علي واكتفى ببعث 21 طالبا. ونتيجة لذلك، تقلص عدد التلاميذ في عهد عباس باشا إلى 2926 بعد أن كان في عهد مُجد علي 9000 تلميذ. كما تقلصت ميزانية ديوان المدارس إلى 51623 جنيها و160 مليما، بعد أن كان 88315 جنيها في عهد مُجد علي⁽³⁾.

أما على الصعيد العسكري؛ فبالرغم من أنّ عباس باشا قد أجرى بعض الإصلاحات الحربية كتجديد الاستحكامات وإنشاء الفرق الحربية، إلا أنّ الجيش لم يكن موضع عناية عباس، ولم يسمح لقائده سليمان باشا الفرنساوي باستئناف إصلاحه. فتسرب على إثر ذلك الخلل وسوء النظام إلى إدارته بعد أن كان مضرب الأمثال في عهد مُجد علي، وزاد في اضمحلال الجيش أن أدمج فيه نحو 6 آلاف من الأرناؤوط وجعلهم خاصة جنده وسلحهم بالمسدسات. فكانت لهم في عهده الصولة والسوة وتعالوا على المصريين جنودا وأفرادا، وعاث هؤلاء في الأرض فسادا واستمر هؤلاء الأخطا قوام الجيش المصري في عهده⁽⁴⁾.

وقد عرفت البحرية هي الأخرى تراجعا ملحوظا نتيجة لإهمال الباشا للأسطول البحري، وإلغائه للمدرسة البحرية في فيفري 1849م وتعليق دار الصناعة، والإعراض عن إصلاح السفن وتركها لعوامل العطب.

(1) قبل أن يتولى عباس حلمي ولاية مصر بعد وفاة مُجد علي، ولي عليها ابراهيم باشا سنة 1848م بعد أن حصل على موافقة السلطان نتيجة لتدهور صحة مُجد علي، لكن ابراهيم وافته المنية في نفس السنة. عبد الله مُجد عزيواى، مصر بين عهدي مُجد علي وإسماعيل، المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، تقديم ومراجعة: يونان ليب رزق، ط1، م.أ.ث، القاهرة 2009م، ص 188-189.

(2) جمع عباس باشا المدارس الحربية في مدرسة واحدة سماها المفروزة وذلك سنة 1849م، وقد سميت بهذا الاسم نسبة الى انه أفرز تلاميذها من بين تلاميذ المدارس وكانت بمثابة مدرسة تجهيزية حربية، وقد نقلت هذه المدرسة الى الاسكندرية في عام 1850م، أنظر: المرجع نفسه، ص 204-205.

(3) رغم إهمال عباس باشا للمدارس، إلا أنه سمح للإرساليات التبشيرية بافتتاح مدارس لها في مصر ففي عام 1854م أنشأ المرسلون الامريكيون مدرسة في الازبكية، كما انشأت الجمعية الفرنسية مدرسة للذكور بشارع الرمل ومدرسة سان جوزيف بشارع موسكا. أنظر: المرجع نفسه، ص 205.

(4) المرجع نفسه، ص 209.

ولم يخفف من هذا التراخي إلا اشتراك مصر في حرب القرم (1853_1856م) لمساعدة الدولة العثمانية في حربها ضد روسيا عندما طلبت الأخيرة مساعدة مصر لها، وقد أجاب عباس الـلب وشرع في تجهيز الأسـلـول واشترك به في هذه الحرب عهده⁽¹⁾.

أما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي؛ أغلق عباس باشا ما تبقى من المصانع والمعامل التي أنشأها جده مُجد علي بحجة الاقتصاد في النفقات، وقد أمر باختيار خمسة آلاف عامل من عمال المصانع المغلقة ممن يليقون للخدمة العسكرية وألحقهم بالجيش. بالإضافة إلى إهمال الباشا لمشاريع الري التي بدأها جده مُجد علي كمشروع القناطر الخيرية. وفي عهد عباس باشا أصبح الفلاح آمنا من اللصوص، ذلك أن هذا الحاكم قد عني باستتباب الأمن، ومن ذلك أن أصبح الفلاح آمنا من تصرفات رجال الجندية وأعمال السخرة، وذلك لقلّة عدد الجيش ولعدم وجود أشغال⁽²⁾ عامة كحفر القناطر، وترتب على قلّة المصروفات بسبب هذه الخـلّة التي اتبعها عباس باشا أن خفت الضرائب. وفي عهد هذا الأخير ألغى نظام الاحتكار، ففي سنة 1849م أصدر قرارا بإلغاء احتكار شراء الكتان من الفلاحين⁽³⁾.

زيادة على ما سبق؛ أقصى عباس باشا معظم الخبراء الأجانب والموظفين الذين استقدمهم مُجد علي للاستعانة بهم في تنظيم مشاريع الإصلاح، والذين كانوا متغلغلين في كل مؤسسات الدولة بما فيها بلـانة الحكم ذاتها وعلى رأس هؤلاء كلوت بك⁽⁴⁾. كما رفض عباس باشا رفض سياسة القروض أو الاستدانة، وعدم منح أي امتيازات للأجانب تخولهم استثمار المرافق الحيوية من التدخل في شؤون مصر الاقتصادية والسياسية، لذلك لم يثقل الخزانة المصرية بالديون كما فعل خلفاؤه من بعده⁽⁵⁾.

(1) المرجع السابق، ص 210.

(2) رغم الأمان الذي منحه عباس باشا للفلاحين، إلّا أنّه من جهة أخرى أثقل كاهلهم بالضرائب، واستحوذ على أراضي ومقاطعات كبرى، ووزع على المقربين إليه من بشوات الجراكسة والأتراك أراضي جديدة، المرجع نفسه، ص 207.

(3) المرجع نفسه، ص 208.

(4) انعدمت ثقة عباس تماما في الأجانب، عندما بدأ قناصل الدول يعملون لنشر نفوذهم في البلاد مستندين في ذلك على الحقوق الواسعة التي كفلتها لهم الامتيازات الاجنبية السائدة في ممتلكات الدولة العثمانية، فحاول التخلص من نفوذ هؤلاء القناصل، إلّا أنّ محاولاته باءت بالفشل نتيجة لوقوف الحكومات الأوروبية وراء قناصلهم الأمر الذي أوغر صدره ضد الأجانب عموما وحمله على اقصاصهم من حاشيته ومن الخدمة في مرافق الدولة، المرجع نفسه، ص 203_204.

(5) ظاهر، مرجع سابق، ص 174.

رغم تعثر حركة التحديث في عهد عباس باشا، إلا أنها عرفت نوعاً ما انتعاشاً في عهد سعيد باشا، إذ حاول هذا الأخير إنقاذ الدولة مما آلت إليه من ضعف وتدهور على كافة المستويات، هادفاً إلى العودة إلى ما كانت عليه مصر من تـلـقـور وقوة في عهد أبيه محمد علي. ورغم أن سعيد باشا كان (ضعيف الإرادة كثير التردد، لا يستقر على رأي واحد، ومن هنا جاءت تقلباته في الخـلـط والبرامج والأعمال، كما كان معروفاً بميله وانصياعه للأوروبيين وحسن ظنه بهم)⁽¹⁾، إلا أنه استـلـاع بذل مجهودات مضيئة في تحسين النشاط الزراعي وما ارتبط بها من مواصلات، فضلاً عن اهتمامه بالجيش والبحرية، والنظام السياسي.

ففي المجال الزراعي؛ أصدر مجموعة من القرارات الإصلاحية أبرزها اللائحة السعيدية سنة 1858م، والتي بموجبها أصبحت الزراعة حرة إلى حد بعيد بعد أن كانت أسيرة السياسة الحكومية، كما منح للفلاحين حق الملكية العقارية للأراضي بعد أن كان معظمها حكراً على الدولة. علاوة على ذلك؛ ألغى سعيد باشا نظام احتكار المحاصيل الزراعية، فأصبح للفلاح آنذاك حرية التصرف في محاصيله، وحرية اختيار أنواع الزراعة التي يرغب فيها، وأصبح التجار الأجانب يتعاملون مباشرة مع الفلاحين⁽²⁾، كما خفف عبء الضرائب عن المصريين من خلال تجاوزه عن ما كان على الفلاحين من متأخرات من السنين الماضية.

زيادة على ذلك؛ أقر سعيد باشا حرية الفلاحين في دفع الضريبة نقداً لا عينا للخرينة، وإيجاد نظام ثابت للضرائب، يفرض على جامعي الضرائب تحصيلها في أوقات معينة تبعا للقواعد والقوانين التي وضعت لجبايتها، وبالتالي يضمن الفلاح عدم استنزاه واستغلاله. الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي، ومحاصيل البلاد الزراعية، فضلاً عن انتعاش التجارة الداخلية، وارتفاع صادرات البلاد الخارجية⁽³⁾. وإنـلـاقاً من ذلك؛ أصبح للفلاح اقتصاد مستقل عن الحكومة بعد أن كان مستعبداً لها⁽⁴⁾.

لم يكتف سعيد باشا بهذا القدر؛ بل ألغى بعض الضرائب المفروضة على التجار والمتاجر، لما لتلك الضرائب من أثر سلبي على المصريين من حيث هي مصدر لمعاناة وإرهاق الأهالي وعقبة تحول دون حرية التجارة الداخلية، لعل أهم هذه الضرائب ضريبة الدخولية التي كانت تجبي على الحاصلات والمتاجر بما تتبادله

(1) الراجعي، عصر إسماعيل ...، مرجع سابق، ج 01، ص 30.

(2) المرجع نفسه، ص 220.

(3) عزباوي، مرجع سابق، ص 220.

(4) الراجعي، المرجع السابق، ص 31.

المدن والقرى في داخلية البلاد، إذ كانت الحكومة تحصل على 12 في المائة من قيمة البضائع عند دخولها أي مدينة أو قرية، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار واشتداد الغلاء وضعف حركة المعاملات⁽¹⁾.

زيادة على ماسبق؛ عني سعيد باشا بتلّ هير الترع كترعة المحمودية وإنشاء السكك الحديدية والتلغرافات، فقد أتم سنة 1856م الخط الحديدي بين القاهرة والإسكندرية الذي شرع في تنفيذه عباس قبل أن تتوفاه المنية، وكتتمة لهذا الخط، مد الباشا سعيد الخط الحديدي بين القاهرة والسويس، وانتهى منه في عام 1858م، وبذلك تم الربط بين مينائي الإسكندرية والسويس مما أدى إلى زيادة عدد السفن الواردة من الهند والشرق إلى السويس محملة بالمتاجر ومنها إلى الإسكندرية لنقلها عن طريق السفن إلى موانئ أوروبا، ومع هذا التزايد عني سعيد بإصلاح ميناء السويس وتوسيعه⁽²⁾. وأبرز المشاريع التي ارتبط ذكرها بسعيد باشا في مجال المواصلات هو شقه لقناة السويس عام 1854 الذي عزز فتح القناة من دور مصر الإقليمي والدولي⁽³⁾.

أما في المجال العسكري؛ فقد خفض سعيد باشا مدة الخدمة العسكرية إلى سنة واحدة، وبذلك اطمأن الناس على عودة أبنائهم المجندين بعد انقضاء المدة المقررة، وجعل التجنيد إجباريا للجميع بدون استثناء بحيث لم تعد قاصرة على الطبقات الفقيرة، فألغى امتياز العمد والمشايخ في إعفاء أبنائهم من التجنيد وعرف ذلك بـ"لغة العمد" فارتفع شأن العسكرية⁽⁴⁾. على أن أهم ما يحسب لسعيد باشا في هذا المجال هو قراره في عام 1857م بتجنيد الأقباط في الجيش وتلّ بيق قانون الخدمة العسكرية عليهم فتكون عليهم ذات الواجبات، ولهم نفس الحقوق متساوين في ذلك مع جميع المصريين، وكان قد ألغى في عام 1855م الجزية المفروضة على أهل الذمة. وفي نفس الوقت عمل الباشا على ترقية الضباط المصريين وإعلائتهم حقهم في الترقى، فارتقى في عهده كثير منهم إلى المراتب العسكرية العالية بعد أن كانت منحصرة في الترك والشراكسة⁽⁵⁾.

والجدير بالذكر؛ أنّ سعيد باشا لم يكن يستقر عند رأي معين فهو دائم التغيير، فمرة يزيد عدد الجيش ومرة أخرى يصرف معظمهم فينقص عدد الجيش، فحسب اسماعيل باشا سرهنك فإنّ عدد الجنود في أوائل

(1) عزباوي، مرجع سابق، ص 221.

(2) المرجع نفسه، ص 33_34.

(3) ظاهر، مرجع سابق، ص 178.

(4) سرهنك، مصدر سابق، ص 274.

(5) عزباوي، المرجع السابق، ص 219.

حكم سعيد باشا بلغ 37.742 رجلا، وفي سنة 1860م و1861م بلغ عددهم 64.00 رجل⁽¹⁾. كما أنّ عناية هذا الحاكم انصرفت إلى المظاهر أكثر من انصرافها إلى ترقية الجيش من حيث التدريب والتسليح وزيادة العدد، إذ اقتصر على تغيير ملابس الجيش بأخرى روعي فيها الترف والإسراف أكثر مما روعي فيها ملاءمتها لظروف مصر وطبيعة مناخها، حيث صرفت نفقات باهضة على الملابس أربكت مالية الدولة في أواخر أيام سعيد باشا، الأمر الذي دفعه إلى الاستدانة. ومن مظاهر ذلك الإسراف شراؤه لـ 20.000 سترة عسكرية بأزرار فضية، وغير لباس العساكر الأستنبولي أو الفرانك الذي اختاره عباس بلباس شرقي. فألبس المشاة سراويل منتفخة وفوقها جاكيتات بيضاء بأزرار معدنية، وألبس عدّة فرق من السوارى لباسا غير مألوف⁽²⁾.

زيادة على ما سبق؛ عني سعيد باشا بالبحرية المصرية فأصلح السفن القديمة وأنشأ سفن جديدة⁽³⁾. كما أولى اهتماما بالملاحة التجارية الداخلية والخارجية، إذ أنشأ سنة 1854م الشركة المصرية للملاحة البخارية، وذلك لتسهيل عملية نقل الحاصلات والمسافرين وبالتالي تسهيل المواصلات الداخلية. أما لتسهيل المواصلات الخارجية، فقد أنشأ شركة أخرى سنة 1857م سميت بالشركة المجيدة للملاحة البحرية⁽⁴⁾، لتسيير البواخر في البحر الأحمر. ومنه إلى المحيط الهندي ثم الخليج الفارسي وفي البحر الأبيض المتوسط.

كانت هذه الشركة تقوم بالملاحة بين السويس وثور الحجاز واليمن والقصير وسواكن، وتنقل الحجاج ذهابا وإيابا إلى ثغور الحجاز، ولها بواخر أخرى بالبحر الأبيض المتوسط، ومدة امتيازها ثلاثون سنة، وبواخرها ترفع الراية المصرية، ومنازعاتها لا ترفع أمام محاكم القنصليات بل أمام المحاكم التجارية المصرية. وبإنشاء الشركة

(1) سرهنك، مصدر سابق، ص 274 .

(2) السروحي، مرجع سابق، ص 33.

(3) خشيت بريّانيا أن تعود لمصر قوتها البحرية التي كانت لها في عهد محمد علي، فتدخلت لدى الباب العالي وأوعزت لديه أن يمنع سعيدا من تجديد الأسطول موهمة السلطان العثماني أن الأسطول المصري إذا قوي شأنه يصبح خطرا يهدد الدولة العثمانية كما كان في عهد محمد علي، وقد استمع السلطان لدسائس بريّانيا وأصدر أمره إلى سعيد بالكف عن إصلاح سفن الأسطول وإنشاء سفن جديدة إلا بأمره، وقد اضطر سعيد إلى الإذعان لمشئمة السلطان ومن ثم أهمل أمر الأسطول والبحرية وعمد إلى تخليص عدد كبير من السفن وأحرق بعضها وسرح أغلبية الضباط وكان ذلك سببا لاضمحلال قوة مصر البحرية. الرافعي، عصر إسماعيل...، ج 01، مرجع سابق، ص 37-38.

(4) رئيس هذه الشركة الأمير مصطفى فاضل بن إبراهيم باشا، ومجلس إدارتها خليط من الوطنيين والاجانب، وهم نوبار باشا نائبا للرئيس، وعبد الله بك، والمسيو دمركر Dumreichen وحسن كامل بك، وإسماعيل فوزي بك، والمسيو لبقي، ومختار بك، والمسيو باستري Pastre، والمسيو روسنر وسعيد أفندي وهوج توربورن Huge thurburn والمسيو زكالي Zaccali . أنظر: المرجع نفسه، ص 40.

الحديدية للبواخر، واتخاذ السويس ميناء لخطوط الملاحة في البحر الأحمر، نشأت الملاحة في هذا البحر. الأمر الذي دفع بسعيد باشا إلى توسيع ميناء السويس وإصلاح مرافقه⁽¹⁾.

أما في المجال الإداري؛ فقد عمل سعيد باشا على تقليل سلطة المديرين ومشايخ البلد في بادئ الأمر، ثم ألغى وظائف المديرين في النهاية. فصارت الحكومة المركزية في القاهرة، تشرف على دقائق الإدارة في الأقاليم والبلاد النائية. وكان المجلس الخصوصي الذي أنشأه محمد علي سنة 1847م يعاون سعيد باشا في إدارة شؤون الحكومة الكبرى، ويسن اللوائح والقوانين وإصدار التعليمات لجميع المصالح الحكومية⁽²⁾. علاوة على ذلك؛ أعاد سعيد باشا في سنة 1857م تنظيم الدواوين. حيث جعل منها أربع وزارات: الداخلية والمالية والحربية والخارجية، وواصل سياسة محمد علي في تعيين عمد ومشايخ القرى في وظائف الإدارة العليا، وتوسع في ذلك بأن جعلهم يتولون وظائف حكام الأحياء إلى جانب وظائف نظار الأقسام.

وإن كان سعيد باشا قليل الاعتماد على الأوروبيين حرصا منه على عدم التدخل الأوروبي، إلا أنه في عهده بلغ الموظفون الأوروبيون مكانة كبيرة لم يبلغها غيرهم من الموظفين، وكان القناصل يتدخلون دفاعا عن هؤلاء الموظفين الأوروبيين، ويضعون من أجل إعادة أحدهم في مصلحة حكومية هنا وزيادة راتب غيره هناك، وعلى سبيل المثال فإن الموظفين الأوروبيين الذي استخدموا في إدارة السكك الحديدية عام 1857م، لم يكن من الممكن معاقبتهم أو فصلهم من الخدمة، أو حتى تأديبهم دون الرجوع إلى قناصل دولهم⁽³⁾.

زيادة على ما سبق؛ أصدر سعيد باشا **لائحة المعاشات** الصادرة سنة 1854م، والتي تنظم معاشات موظفي الحكومة، وقد حلت محل القانون الذي صدر في عهد محمد علي في عام 1844م، الذي يعد أول قانون ينظم معاشات الموظفين العموميين في مصر الحديثة، والذي نص على موظف الحكومة لكي يستحق المعاش ينبغي عليه أن يقضي في الخدمة 30 عاما، ويتحدد مبلغ المعاش المستحق على أساس ما كان يتقاضى من راتب. فالموظف الذي يزيد راتبه ما بين 250 و1000 قرش، يتلقى معاشا قدره ثلث راتبه الشهري، بخلاف لائحة المعاشات التي أصدرها سعيد باشا، والتي ربطت مقدار المعاش بعدد سنوات الخدمة التي حددت بـ 15

(1) *Histoire financière de l'Egypte depuis Said Pacha 1854- 1876*, Guillaumin et C^{le} libraires, Paris 1878, p 16_ 17.

(2) عزباوي، مرجع سابق، ص 223.

(3) المرجع نفسه، ص 227.

عاما. فالموظف الذي يقضي 15 عاما في الخدمة، يستحق ربع راتبه بغض النظر عن ما كان يحصل عليه. أما الذي يقضي 40 عاما فأكثر، فإنه يستحق معاشا يساوي راتبه الشهري كاملا⁽¹⁾.

علاوة على ذلك؛ أصدر سعيد باشا لائحة أخرى عرفت بـ **لائحة التنظيمات** الصادرة في سنة 1855م، وهي وثيقة قانونية شاملة تتضمن قواعد لمجازاة موظفي الحكومة، وتحديد الإجراءات التي يتحتم على ديوان الحاقانية والمحاكم الحكومية الالتزام بها. كما تحدد التنظيمات المصرية العمليات الزراعية وتنظم العلاقات بين السلاطات والناس، وهي مستمدة من لائحة العقوبات العثمانية الصادرة في 1851م⁽²⁾.

أما في المجال القضائي؛ فقد كان أهم تحديث تم في عهد سعيد باشا تعيينه للقضاة بنفسه بدل تعيينهم من قبل السلاطان⁽³⁾، فضلا عن إنشاءه لمجلس خاص بالأجانب نتيجة لتزايد مشاكلهم في مصر. وذلك في سنة 1861م عرّف باسم "**كومسيون مصر**" أو "**مجلس الكومسيون**"، وهو يتألف من رئيس مصري و06 أعضاء، منهم 02 من المصريين و02 من أوروبيين وعضو يهودي وآخر آرميني⁽⁴⁾. ويختص هذا المجلس بالنظر في القضايا التي ترفع من الأجانب على الرعايا المحليين، وكان للقنصليات الحق في أن ترسل مندوبا من قبلها لحضور جلسات هذا المجلس، وأحكامه تستأنف أمام مجلس الأحكام. ولم يكن من اختصاصه النظر في المسائل المتعلقة بالعقارات، لأنها من اختصاص المحاكم الشرعية باعتبارها وقتئذ المحاكم العادية في البلاد⁽⁵⁾.

ب) التحديث في عهد الخديوي إسماعيل

لاشك أنّ الجمود الذي أصاب مختلف ميادين الحياة في مصر خلال فترة حكم عباس باشا وسعيد باشا، شكّل دافعا لاستنفار همة الخديوي إسماعيل بعد توليه الحكم. إذ أدرك هذا الأخير مدى حاجة بلاده إلى حركة تحديثية من شأنها أن تعيد لمصر قوتها السابقة وحيويتها التي شهدتها خلال عهد محمد علي، ولما لا أن تكون أحسن. ومن جهة أخرى؛ ساهمت تربيته الأوروبية في توجيه فكره نحو تنمية موارد مصر الاقتصادية، وترقية مستوى السكان بها عن طريق نشر التعليم. وذلك من أجل أن تتمكن البلاد من مسايرة ركب الحضارة

(1) روبرت هنتر، **مصر الخديوية (1805-1879م)** نشأة البيروقراطية الحديثة، ترجمة: بدر الرفاعي، ط 01، م.أ.ث، القاهرة 2005م، ص 79-80.

(2) المرجع نفسه، ص 80-81.

(3) المرجع نفسه.

(4) الرفاعي، **عصر إسماعيل**...، مرجع سابق، ج 01، ص 52.

(5) المرجع نفسه، ص 53.

الأوروبية⁽¹⁾. ومن هذا المنطلق؛ شهد عهده نموا وتلقوا كبيرا في مجالات الزراعة والتجارة والمواصلات والحياة الاجتماعية والثقافية.

كان أول خطوة اعتمدها الخديوي إسماعيل نحو تحديث البلاد، انتهاج سياسة تعليمية حديثة وفقا للنمط الأوروبي وقد تم ذلك في مرحلتين. أما المرحلة الأولى والتي تمتد من 1863م إلى 1871م؛ فهي تتميز بإعادة فتح المدارس التي أنشأها محمد علي وإنشاء غيرها. فعندما تولى الخديوي إسماعيل حكم مصر لم يكن يوجد من المدارس سوى بعض المدارس العليا كمدرسة اللب والصيدلة والولادة والمدرسة الحربية بالقلعة السعيدية⁽²⁾، وكانت جميعها في حالة سيئة من حيث كيانها ونظامها والتعليم والتربية فيها. فأعاد إسماعيل سنة 1863م تشكيل ديوان المدارس الذي ساهم في إنشاء 03 مدارس ابتدائية و02 منها في القاهرة والأخرى بالإسكندرية.

علاوة على ذلك؛ أنشأ الخديوي إسماعيل ما بين (1863_1869م) مدارس عليا جديدة كالمدراس الحربية والبيئية والقانونية مثل مدرسة لأركان الحرب سنة 1865م، وفي سنة (1866_1867م) أنشئت مدرسة لللب البيئي، وجعلت من فروع المدارس الحربية، ومدرسة الفنون والصناعات سنة 1867م، ومدرسة الحقوق والإدارة التي حلت محل مدرسة الألسن، ومدرسة المحاسبة والمساحة عام 1868م، ومدرسة المصريات أو اللغات القديمة سنة 1869م، ومدرسة دار العلوم سنة 1872م، كما أنشأ مجلس استشاري للمعارف سنة 1866م⁽³⁾.

إنّ الجدير بالذكر أنّه في هذه المرحلة قد طغى اللب العسكري على النشاط التعليمي؛ فأغلبية المدارس كانت حربية، ولعلّ ذلك دليل على مساهمة الخديوي إسماعيل لأعمال جده محمد علي⁽⁴⁾. كما أنّ أغلب المدارس كانت مقتصرة على القاهرة والإسكندرية دون غيرها من مناطق البلاد. يضاف إلى ذلك؛ اعتماد الخديوي على الطريقة المعروفة في إنشاء المدارس حيث بدأ بإنشاء المدارس الابتدائية ثم التجهيزية فالحلبي، على عكس جده الذي اتبع نظام الهرم المقلوب كما ذكر آنفا. ولكن في نفس الوقت بدى واضحا إهمال العناية بالتعليم الأولي والاهتمام فقط بالتعليم العالي، فضلا عن طغيان المجهود الحكومي في هذه المرحلة، بحيث لم تظهر أي جهود فردية.

(1) أنظر ما جاء في خطاب إسماعيل باشا عند توليه الحكم. جورج جندي وجاك تاجر، إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، د.ك.م، القاهرة 1947م، ص 57_58.

(2) أنظر تقرير دور بك حول حالة التعليم عند ارتقاء إسماعيل العرش، المرجع نفسه، ص 122.

(3) حسين كفاني، الخديو إسماعيل ومعشوقته مصر، ه.م.ع.ك، القاهرة 1997م، ص 96.

(4) غباشي، مرجع سابق، ص 190.

أما المرحلة الثانية والممتدة ما بين 1871_1879م؛ فهي التي أدخل فيها الخديوي اسماعيل عدّة تنظيمات تعليمية حديثة ووفقا لما هو معمول به في أوروبا آنذاك. إذ أدرك أنّه لإحياء العلم والمعارف في مصر، لابد من إعادة النظر في سياسة التعليم التي خلفها مُجدّ علي، ورسم سياسة جديدة لا تنظر إلى التعليم على أنّه عمل حكومي، وجد من أجل إعداد نفر من أبناء البلاد لوظائف الحكومة، وإثما هو أداة لإصلاح وتحديث البلاد بأكملها⁽¹⁾. وإنّ لافا من ذلك؛ عكف اسماعيل على نشر التعليم الأولي وتعميمه في سائر الأقاليم المصرية، مسخرا لذلك ميزانية كبيرة⁽²⁾، مع تنظيم الصلة بين نظام التعليم الاهلي (التعليم الحر) الذي كانت تتولاه الكتاتيب⁽³⁾؛ وبين التعليم الحكومي الذي تقوم عليه الدولة.

وقد ساعد الخديوي إسماعيل في سياسته علي مبارك، الذي يعدّ من أبرز الشخصيات التي أضافت الكثير للتعليم خلال القرن 19م، إذ ساهم في وضع أسس منهج قويم للتعليم في جميع أنحاء البلاد المصرية. وذلك من خلال إصداره للائحة رجب في 10 رجب 1283هـ/ الموافق 7 نوفمبر 1867م⁽⁴⁾، والتي نصت على ثلاث نقاط أساسية. تمثلت الأولى في تقسيم المدارس إلى 03 أقسام ابتدائية، وهي الكتاتيب ومدارس المديرية⁽⁵⁾ والثانوية والعليا. أما الثانية؛ فتمثلت في التفرقة بين التعليم الحكومي والتعليم الأهلي، حيث يتكفل الأول بتقديم العلوم الحديثة مع إنفاق الدولة عليه. أما الثالثة؛ فيقدم علوما دينية ويتكفل الأهالي بالإنفاق عليه⁽⁶⁾.

(1) المرجع السابق، ص 191.

(2) خصص لديوان المدارس الملكية من المالية في كل سنة نحو 48.015 جنيها، وكانت المدارس تحصل على نحو 75.000 جنيها، منها 20.000 من إيراد أراضي الوادي، ومنها 7.000 جنيه من ديوان الأوقاف، أنظر: علي باشا مبارك، *الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة*، ج 01، ط 01، المطبعة الكبرى الأميرية، القاهرة 1889م، ص 89.

(3) بلغ عدد التلاميذ في المدارس الحرة سنة 1869م حوالي 60.000 تلميذ موزعين على 6.040 في القاهرة، 1.580 في الاسكندرية، 582 في دماهور، 600 في طنطا، 475 في زقازيق، 798 في المنصورة، 244 في غيزي، 313 في بني سوف، 652 في مدينة فيوم، 478 في مني. أنظر:

Satistique de l'Egypte d'après des documents officiel recuillis, mis en ordre et publiés par Régny de . E, imprimerie Française mourés, Alexandrie 1870, p91.

(4) غباشي، المرجع السابق، ص 194-197.

(5) بلغ عدد المدارس في القاهرة والاسكندرية 256 مدرسة بـ: 9338 تلميذ، أنظر:

Alexandre Rouchetti, L'Egypte et ses progrès sous Ismail_Pacha, imprimerie nouvelle A. Arand, Marseille 1867, p 70

(6) على هذا الأساس ارتفع عدد المدارس والتلاميذ، فالملاحظ أنّه في عام واحد ارتفع العدد، حيث بلغ عدد التلاميذ سنة 1869م بحوالي 1078 تلميذ موزعين على 04 مدارس في القاهرة والاسكندرية وطها وسيوط، بعد أن كان عددهم لا يتجاوز 694 تلميذ سنة 1868م. أنظر:

Satistique..., Op cit, p 89.

زيادة على ماسبق؛ أولى الخديوي اسماعيل اهتماما بالغا بتعليم المرأة إدراكا منه لحقيقة أنّ لهذه الأخيرة دور كبير في المجتمع المصري والنهوض بالواقع المتخلف، فكان أول من فتح مدارس للبنات⁽¹⁾ واضعا لها مناهج خاصة، وموفرا لها المعلّات والمدرسات؛ بل وأسس بعض المدارس التي أدمج فيها تعليم البنين بالبنات مثل مدرسة العميان والخرس سنة 1875⁽²⁾. وانطلاقا من ذلك؛ بدأت المرأة تشترك بنصيبها في النهضة الاجتماعية والأدبية، بعدما تتخرج من تلك المدارس التي غالبا كانت ما تكون 05 سنوات بعد التحاقهن بها⁽³⁾.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى جهود رفاة رافع الله⁽⁴⁾ اوي بخصوص المرأة، إذ كان أول من دعا إلى تعليم البنات وتنقيفهن مثلهم مثل البنين حتى يقمن بواجبهن في المجتمع. مبرزا ذلك في كتابه **المرشد الأمين للبنات والبنين**، الذي استعرض فيه فكرة تعليم المرأة بالتحليل والتفصيل، وضرب الأمثلة والنماذج في التاريخ في وضوح وجلاء، وروى أخبار كثير من النساء الشهيرات، مبينا أنّ علم المرأة على جمالها ويدوم أكثر منه، وكيف يرفع قدرها في نظر زوجها، ويثمر تربية صالحة ومتقدمة للأولاد⁽⁴⁾.

لم يكتف الخديوي اسماعيل بإنشاء المدارس للبنين والبنات؛ بل أعاد عهد البعثات التي ازدهرت في عصر محمد علي، وأوفد 172 طالبا الى المدارس الأوروبية، كما اهتم بإصلاح الأزهر وتنشيط الحركة الثقافية. فابتداء من سنة 1868م، تأسست الجمعيات وانتشرت أعمال الباعة والتأليف والنشر والترجمة⁽⁵⁾، فضلا عن إنشاء دار الكتب سنة 1870م والمتحف ودار الأوبرا، والمشاركة في المعارض مثل معرض باريس سنة 1867م، والمؤتمرات الدولية مثل المؤتمر الصحي الدولي بفيينا سنة 1874م⁽⁶⁾. وفي الصحافة شجع إسماعيل المصريين للإقبال عليها، فتوالى الصحف باللغة العربية وباللغة الفرنسية⁽⁷⁾.

(1) مبارك، الخطوط...، مصدر سابق، ص 89.

(2) المصدر نفسه، ص 89.

(3) وفاء خالد خلف، "النهضة النسائية في مصر (1863_1879م) دراسة تاريخية"، مجلة الجامعة المستنصرية، ع 56، العراق 2016م، ص 311_328.

(4) الله⁽⁴⁾ اوي، المرشد الأمين...، مصدر سابق، ص 143_146.

(5) من أشهر المترجمين في عهد الخديوي إسماعيل نذكر: رفاة رافع الله⁽⁴⁾ اوي، صالح مجدي بك، عبد الله أبو السعود أفندي، أحمد بك ندى، أحمد عبيد بك الله⁽⁴⁾ اوي، محمد عثمان جلال بك وغيرهم، للتوسع أنظر: جندي بك وتاجر، مرجع سابق، ص 98_107.

(6) أنظر المعارض والمؤتمرات التي شاركت فيها مصر خلال عهد الخديوي اسماعيل، كفاي، مرجع سابق، ص 106_107.

(7) أنظر الصحف والمجلات التي ظهرت في عهد الخديوي اسماعيل، قائمة الجداول، الملحق رقم 07.

زيادة على ما سبق؛ أولى الخديوي إسماعيل عناية خاصة بتحديث الاقتصاد والمجتمع في مصر. فأما من الناحية الاقتصادية؛ عمل الخديوي على توسيع المساحات الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي، وذلك من خلال تشجيع الفلاحين على تعمير الأراضي والتوطن ومساعدتهم للاشتغال بأمور الزراعة، ولم يتأت ذلك إلا بتحسين نظام الري وتوفير وسائل الري. لما لهذا النظام من أهمية في إنتاج الأراضي المزروعة من جهة؛ وإحياء الأراضي القابلة للزراعة من جهة أخرى. إذ شق نحو 112 ترعة⁽¹⁾، أهمها الترعة الإبراهيمية التي بفضلها تحول نظام الري في مديريات أسيوط والمنيا وبني سويف إلى الري الصيفي، مما أدى إلى التوسع في زراعة القمح وقصب السكر، وري الأراضي الواقعة على ضفافها في غير أوقات الفيضان. إلى جانب تحويل كثير من الترع النيلية إلى ترع صيفية، وبناء العديد من القناطر والتي بلغت حوالي 426 قنطرة منها 276 في الوجه البحري و150 في الوجه القبلي، وإصلاح القناطر الخيرية⁽²⁾.

زيادة على ذلك؛ استقدم الخديوي من أوروبا عددا كبيرا من ماكينات الري البخارية، لتحل محل معظم آلات الرفع البدائية من ناحية⁽³⁾، واهتم بزراعة القمح خاصة بعد ارتفاع أسعاره نتيجة لنقص محصول القمح الأمريكي وصادراته إثر الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865م)⁽⁴⁾، إلى جانب اهتمامه بزراعة قصب السكر السكر من جهة أخرى. ونتيجة للتغييرات التي أحدثها الخديوي إسماعيل في نظام الري والزراعة، اتسعت مساحة الأراضي المزروعة، حيث بلغت سنة 1869م حوالي 6.000.000 فدان⁽⁵⁾. الأمر الذي أدى إلى زيادة الكميات الناتجة من جميع المحاصيل، وزاد محصول القمح. إذ كان لا يزيد عن نصف مليون قنطار سنة 1860م، ثم زاد ليصبح 820.110 عام 1862م، وفي عام 1863م أصبح 1.287.000 مليون قنطار، وقدر سنة 1864م بـ: 1.740.000 مليون قنطار، ليصل سنة 1865م إلى 2.507.000 مليون قنطار⁽⁶⁾.

وتجدر الإشارة؛ إلى أنّ الخديوي إسماعيل قد أصدر أول لائحة لتنظيم أعمال الري، والتي تنص على طريقة تجهيز المقاييسات، وإعداد الرسوم، وكيفية تحصيل ما تتلّبه هذه الأعمال من نفقات. بالإضافة إلى

(1) الرافعي، عصر إسماعيل...، مرجع سابق، ج 02، ص 09.

(2) غباشي، مرجع سابق، ص 163-164.

(3) الأيوبي، مرجع سابق، ص 109.

(4) Rouchetti, Op cit, p 25.

(5) *Satistique...*, Op cit, p 67.

(6) Rouchetti, Op cit, p 39.

إنشاء خمسة مجالس تفتيش للزراعة، اثنين منها في الوجه البحري، وثلاثة في مصر الوسطى والصعيد، والتي كان الغرض منها البحث في الوسائل الكفيلة بتحسين الزراعة وإثمارها وتوزيع مياه الري⁽¹⁾.

علاوة على ذلك؛ عمل الخديوي اسماعيل على استقرار الملكية الفردية للأرض الزراعية وتخفيف الضرائب على الفلاحين. إذ أجرى تعديلا مهما سنة 1865م على اللائحة السعيدية، أضاف من خلاله بعض الاحكام التي نظمت كيفية التصرف في أطيان المنسحبين من أرضهم الزراعية، وطريقة تصرف الفلاح في أرضه نتيجة استدعائه للخدمة العسكرية⁽²⁾، وأصدر كذلك **لائحة المقابلة** سنة 1871م. حيث تعهدت الحكومة لكل من يدفع المقابلة، أي ستة أمثال الضريبة المقررة على الأرض سنويا مرة واحدة، بأن يعفى من نصف الضريبة إلى الأبد، ولا تزداد ضريبة أطيان مستقبلا، ويتقرر له بمقتضاها حق الهبة والتوريث، وإسقاط المنفعة أي التنازل⁽³⁾. أضيف إلى ذلك؛ الإجراءات الحاسمة التي كان يقدم عليها الخديوي في حالات النكبات من أجل درء الأخطار التي كان يسببها الفيضان والزلازل على المحاصيل الزراعية والمواشي.

كان للتغيرات التي تم إحداثها في المجال الزراعي تأثير كبير على نمو قطاع الصناعة، إذ استحدثت صناعة السكر لكي لا تقتصر مصر على محصول واحد وهو القطن، وظهرت معامل تكرير السكر في مصر الوسطى. يضاف إلى ذلك؛ تطور صناعة النسيج وازدياد مصانعه، إذ تم إنشاء 100 مصنع لنسيج القطن والتيل في القاهرة والإسكندرية، و20 لنسيج الصوف و11 لعمل الأبسطة، و107 مصنعا للحياكة. أما في الإسكندرية فتم إنشاء 38 مصنعا للقطن، 31 معملا لصناعة الأبسطة، و166 مصنعا لنسيج الحرير و62 لصناعته⁽⁴⁾.

زيادة على ذلك؛ تم فتح أيضا ما أغلق من المصانع التي أنشأها محمد علي، والتي فككت وبيعت معداتها خردة في عهد عباس باشا. كما تم إحياء الصناعات مثل مسابك المعدات، ومعامل البنادق، وماكينات تصليح البنادق ومصانع الخرطوش في بولاق والإسكندرية، ومصانع البواخر والسفن البحرية. حيث أنشئ 85 مسبكا حديديا، و73 مسبكا للنحاس، و80 للتبييض و240 للصباغة، وأنشئت بالإسكندرية 06 مسابك

(1) الأيوبي، مرجع سابق، ص 110.

(2) Rouchetti, Op cit, p66.

(3) أحمد حسين علي، "الخديوي اسماعيل بين تأسيس النهضة الحديثة وتمكين الاستعمار الأوروبي"، مجلة حصاد للفكر، ع 226، فيفري

2011م، ص 117_128.

(4) جمال شقرة، الدولة الحديثة في مصر (1863-1879) المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، تقديم ومراجعة: يونان لبيب رزق، ط 01،

م.أ.ث، القاهرة 2009م، ص 250_251.

للحديد، 43 ورشة حدادة، و30 مسبكاً للنحاس، و93 للذهب. كما تـلـورت صناعة الفخار، وأنشئت كذلك حوالي 10 مصانع للزجاج. وفي الوقت نفسه تـلـورت صناعة اللـوب، وتحدد العمل في مناجم الزمرد والرصاص والذهب والفيروز، واستخراج الأملاح من البحيرات، فضلاً عن اكتشاف زيت البترول جنوب السويس. وأنشأت الدائرة السنة (دائرة اسماعيل) مصانع للورق ببـولاق سنة 1870م، وتـلـورت أيضاً المـلـبـعة المـيـرية التي أنشئت في عهد مـجـد علي⁽¹⁾. وواكب تـلـور تلك الصناعات، تـلـور بعض الحرف وازدياد المشتغلين بها. إذ وصل عددهم إلى أكثر من 100 ألف حرفي وصانع انتظموا في 38 حرفة وصناعة، مما يشهد على تـلـور مصر الصناعي المذهل في تلك الفترة⁽²⁾.

من زاوية أخرى؛ انتعش القـلـاع التجاري لاسيما التجارة الخارجية. حيث زادت صادرات مصر عن الواردات ما بين (1852_1871م) نحو 76.190.000 ليرة⁽³⁾. وقد اشتملت هذه الصادرات على القـلـان والسكر بالدرجة الأولى⁽⁴⁾، تليها محاصيل أخرى كالأرز والقمح والبقول والذرة والشعير والعدس والبقول والصوف والكتان. كما اشتملت على واردات السودان ومديرية خط الاستواء كزيت النعام. وفي المقابل؛ كانت مصر تستورد من الخارج المنسوجات، والملبوسات والأثاث الحريرية والسجاد، بالإضافة إلى الأخشاب وأدوات البناء والنحاس والمجوهرات والعقاقير والدخان والمشروبات الروحية، والزجاج والورق⁽⁵⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنّ خديوي مصر ومن أجل تنشيط التجارة المصرية، أسس العديد من الشركات التجارية لعل أهمها: الشركة العزيمية التي أقامت على أنقاض الشركة المجدية، شركة الاعتماد المالية الزراعية المساهمة، كذلك شركة استيراد الماكينات التجارية من أوروبا، شركة تنفيذ مشاريع الري والقـلـان الزراعية، وأخرى للمتاجرة بالمحاصيل السودانية المتنوعة. كما أسس في أثناء زيارته لباريس الشركة العمومية المصرية للتجارة والاستغلال، وكذلك المصرف الفرنسي والمصري⁽⁶⁾.

(1) حسين علي، مرجع سابق، 117_128.

(2) أنظر الجدول الخاص بتعداد لأرباب الحرف والصنائع في مصر سنة 1877م، شقرة، مرجع سابق، ص 253.

(3) احمد فارس الشدياق، كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، ج 05، ط 1، اعتنى به: سليم فارس، مـلـبـعة الجوائب بالأستانة العلية، 1294 هـ، ص 234_235.

(4) Rouchetti, Op cit, p 43_44.

(5) حسين علي، مرجع سابق، 117_128.

(6) شقرة، المرجع السابق، ص 255.

تماشياً مع تلك التغييرات التي أحدثتها الخديوي اسماعيل في مجالي الزراعة والصناعة، اهتم هذا الحاكم بـ برق المواصلات البرية والبحرية، فأنشأ ما بين (1863_1876م) 29 سكة حديدية، يتراوح طول الخط بين 17_238 كلم. ففي سنة 1865 على سبيل المثال تم مد خط حديد من القاهرة الى المحطة بـ طول خط 13⁽¹⁾، كما عمل على ترتيب مواعيد سفر القطار ووصولها، وأنشأ مجلس للإشراف على شؤون السكك الحديدية في مصر⁽²⁾، فضلاً عن تعميمه للخطوط التلغرافية (البرقية) بين مختلف المديریات بمصر والسودان، حيث بلغ عدد الأسلاك في عهده 33 سلكا يتراوح طول الخط ما بين 28_337 كلم⁽³⁾.

أضف إلى ذلك؛ اهتمام الخديوي بالبريد، ومن مظاهر ذلك شراؤه لمصلحة البريد من أحد الإياليين الذي كان يديرها في مصر لحسابه الخاص. وتشير الوثائق الرسمية ـ نقلاً عن جندي بك وتاجر ـ أنه تم توقيع العقد في 1863م بمبلغ قيمته 46.000، وتم تسليم المكاتب سنة 1865م⁽⁴⁾. ليتم بعد ذلك تحويل هذه المصلحة إلى مصلحة حكومية سميت "البوستة الخديوية".

وقد تم إدخال بعض التحسينات على مصلحة البريد ـ لم يسبق لها ان ظهرت من قبل ـ مثل طابع البريد التي حلت محل النقود كما هو في أوروبا، والتي صدرت أول هذه الطابع سنة 1866م بعد أن تم صنعها في إيطاليا، إلى جانب صناديق البريد التي ظهرت في القاهرة، والتي حدد عليها مواعيد تفريغها. الامر الذي أعطى أهمية كبيرة لمصلحة البريد. وما زاد في هذه الأهمية؛ انضمام البريد المصري سنة 1874م إلى اتحاد البوستة العام، واشترائه في جميع مؤتمرات البريد التي انعقدت مع تنفيذ قرارات تلك المؤتمرات بدقة⁽⁵⁾.

ليس هذا وحسب؛ بل أولى الخديوي الموانئ المصرية عناية كبيرة، إذ قام بإنشاء العديد منها، وقام بإصلاح وتوسيع الموجود منها كميناء السويس وميناء الإسكندرية، وأنشأ المنارات الجديدة على سواحل البحر الأبيض المتوسط والأحمر والتي بلغ عددها 15 منارة⁽⁶⁾.

(1) أنظر جدول الخطوط الحديدية التي أنشأت في عهد الخديوي إسماعيل، غباشي، مرجع سابق، ص 131.

(2) المرجع نفسه، ص 127.

(3) أنظر جدول الخطوط البرقية التي أنشئت في عهد إسماعيل، المرجع نفسه، ص 134.

(4) جندي بك وتاجر، مرجع سابق، ص 196.

(5) من المؤتمرات التي شاركت فيها مصلحة البريد المصري خلال عهد الخديوي إسماعيل: المؤتمر الدولي الأول للبريد سنة 1874م بلندن، مؤتمر باريس

سنة 1878م، انظر: غباشي، المرجع السابق، ص 141.

(6) شقرة، مرجع سابق، ص 254؛ 38_37، Op cit, p 37_38، Statistique...

أما من الناحية الاجتماعية؛ فقد أولى الخديوي اسماعيل طيلة حكمه عناية خاصة بتحسين الحياة الاجتماعية في مصر. ومن المظاهر الدالة على هذا الاهتمام؛ تنظيم المدن على النمط الأوروبي. على أنّ مدينة القاهرة والإسكندرية نالت النصيب الأكبر من هذا المشروع، حيث تم تقسيم المدينتين إلى أقسام إدارية، كما تم تخطيط شوارع وأحياء جديدة، وتزويدها بمياه الشرب والغاز ومجاري الصرف الصحي، إلى جانب تشييد العديد من الحدائق والمنتزهات والقصور.

علاوة على ذلك؛ أنشئت حوالي 36 مستشفى موزعين في القاهرة والإسكندرية ومختلف المديريات⁽¹⁾، وأتبعت بإدارات صحية لمقاومة الأمراض ومكافحة الأوبئة خصوصا الكوليرا، ونشر الوعي الصحي بين السكان⁽²⁾. كما أدخل الخديوي اسماعيل الملاهي الأوروبية إلى مصر كدار الأوبرا والمسارح، وأقام الحفلات لتوزيع الجوائز والمكافأة على أوائل الناجحين كالحفلات المدرسية وحفلات سباق الخيل. بالإضافة إلى ذلك؛ أدخل على المجتمع المصري عادات معيشة أوروبية، مثل طرق الجلوس والأكل والنوم واستقبال الضيوف⁽³⁾. ونتيجة لذلك؛ أقبل الناس على الرياضة والتنزه والحفلات الموسيقية والمسرحيات⁽⁴⁾. كما أقبلوا على ارتداء الملابس الأوروبية، حيث ارتدت النساء الفساتين والأحذية ذات الكعب العالي، ووضع الرجال البسمل على رؤوسهن، وارتدى الرجال القميص والبنطالون والأحذية⁽⁵⁾.

ليس هذا وحسب؛ بل أقدم المصريون على التصور شمسيا، وعلى تزيين حجر بيوتهم بإطارات صورهم وصور أصدقائهم الفوتوغرافية. وتصدر الإشارة إلى أن احتكاك المصريين بالأوروبيين نتيجة لقرب المنازل مع بعضها البعض، ساهم بشكل كبير في تلّبع المجتمع المصري ببعض عادات وتقاليد الأوروبيين⁽⁶⁾.

زيادة على ما سبق؛ أولى الخديوي اسماعيل الجيش والأسلحة اهتماما بالغا، وكان هدفه أن يصل بالجيش المصري إلى مستوى الجيوش الأوروبية الحديثة، معتمدا في ذلك على الخلفوات التي اعتمدها من قبل جده محمد علي. حيث بدأ بتوفير تعليم حربي، فأنشأ من أجل ذلك المدارس الحربية على النمط الأوروبي مثل

(1) أنظر الجدول الخاص بالمستشفيات التي أنشأها الخديوي اسماعيل، الرافعي، عصر اسماعيل...، ج 02، مرجع سابق، ص 27-28.

(2) شقرة، مرجع سابق، ص 269-270.

(3) الأيوبي، مرجع سابق، ص 250.

(4) الرافعي، المرجع السابق، ص 299.

(5) الأيوبي، المرجع السابق، ص 255.

(6) المرجع نفسه، ص 253.

مدرسة البيادة (المشاة) 1864م، ومدرسة السوارى (الفرسان) 1865م، ومدرسة الألوجية (المدفعية) 1865م، ومدرسة أركان الحرب 1865م، ومدرسة صف الضباط 1874م، وفي الوقت نفسه أرسل إلى فرنسا بعثة حربية ضمت 15 ضابطاً بهدف الاستفادة من الخبرة الفرنسية، في حروبها الأوروبية على عهد نابليون بونابرت. وفي المقابل؛ استقدم الخديوي بعثة حربية مؤلفة من بعض الضباط الفرنسيين⁽¹⁾ وضباط أمريكيين⁽²⁾.

من ناحية أخرى؛ اهتم الخديوي إسماعيل بالصحافة الحربية فأنشأ صحيفتان (جريدة أركان حرب الجيش المصري، الجريدة العسكرية المصرية). أضاف إلى ذلك؛ تزويد الجيش بالأسلحة والأدوات الحديثة من أوروبا. كما اهتم بالمصانع الحربية التي شيدها محمد علي، فجدها وطورها حتى صارت تصنع فيها المدافع والآلات والأدوات الحربية. كذلك اهتم بمصانع القنابل والخرطوش والبارود، واهتم أيضاً بالقلع والحصون فرمها وجدد أسلحتها ومدافعها.

زيادة على ذلك؛ اهتم الخديوي بالبحرية المصرية، فأعاد تنشيطها بعد أن تدهورت في عهدي عباس وسعيد. فأحيا ترسانة الإسكندرية الشهيرة، وجدد معاملها ومصانعها، وجلب لها العمال من كل مكان، فدبت فيها الحركة والنشاط بعد خمول وركود طويل، وصنعت بها السفن الحربية. كما استجلب من ترسانات أوروبا عدة سفن حربية انضمت إلى الأسطول الحربي المصري، وجدد المدرسة البحرية بالإسكندرية، وأحضر لها المدرسين من أوروبا، بالإضافة إلى بعض المدرسين المصريين. ولم يغفل الخديوي إسماعيل عن الأسطول التجاري، فأنشأ شركة للملاحة التجارية هي الشركة العزيزية⁽³⁾.

أما بالنسبة للتشكيلات الإدارية؛ فعندما تولى الخديوي إسماعيل حكم مصر وجه جهوده إلى تشكيل مجلس شورى النواب بمصر، ينتخب أعضاؤه من الأهالي قصد إشراكهم في الشؤون العامة للبلاد. ومن أجل تحقيق ذلك أصدر مرسوماً في 22 أكتوبر 1866م نص على وضع لائحتين إحداهما تأسيسية والأخرى نظامية لمجلس شورى النواب، مثلتا أول وثيقة نيابية لها شكل شبه دستوري.

(1) الضباط هم: الكولونيل مرشر Mircher، الضابط رباتيل Rebate، لارمي Larmee، بولار Polard، و دوبرناردى Dobernarde أنظر:

شقرة، مرجع سابق، ص 270.

(2) المرجع نفسه، ص 270_271.

(3) الراجعي، عصر إسماعيل...، مرجع سابق، ج 01، ص 189_195.

أما لائحة تأسيس مجلس شورى النواب وتعيين أعضائه⁽¹⁾، فقد تضمنت 18 بندا، حدد فيها غرض إنشاء هذا المجلس وهو المداولة في المنافع العامة، ومناقشة ما ترى الحكومة أنه من اختصاص المجلس ليناقشه ويبدى رأيه فيه. وقد اشترطت عضوية المجلس أن لا يقل سن العضو عن 25 سنة، وأن يكون مصرياً وراشداً، ولم تصدر بحقه أي أحكام جنائية، وأن يتشكل المجلس من 75 عضواً ينتخبون لمدة 03 سنوات، ومن عمداء البلاد ومشايخها في المديرية والأعيان في المحافظات.

كما نصت اللائحة على أن المجلس يجتمع لمدة شهرين في كل سنة، وأن تكون جلساته سرية، وتنشر في الجريدة الرسمية، وللخديوي الحق في دعوة المجلس للاجتماع، وإطالة مدة الاجتماعات وتقصيرها، وله الحق كذلك في حل المجلس أو تبديل أعضائه والدعوة إلى انتخابات جديدة. كما أن للخديوي الحق في تعيين رئيس مجلس شورى النواب ووكيله، دون أن يكون للمجلس رأي في الترشيح لهذين المنصبين.

أما اللائحة الثانية والمسماة بـ: **حدود ونظامنامه مجلس شورى النواب**⁽²⁾؛ فاشتملت على 61 بندا ينص على تحديد مكان اجتماع المجلس وهو القاهرة، وتعيين رئيسه ووكيله الذي هو من حق الخديوي. كما نصت اللائحة على أن افتتاحية المجلس تتم بحضور هذا الأخير أو وكيله، ثم تشكل لجان داخلية للبت بصحة نيابة كل عضو، ومن تقرر هيئة المجلس صحة نيابته ينال أمر اعتماده المسماة بـ البيروليدي (تذكرة انتخاب العضو) من الخديوي، وعلى المجلس احترام رأي الأقلية فيه والإصغاء إلى مقترحاتها فيما تعرضه في القضايا العامة. بالإضافة إلى أنه لا يمكن للمجلس أن يعقد جلساته في شهر الصيام، كما لا تقبل استقالة أي عضو أثناء الدورة؛ بل يجب أن يقدمها قبل ثلاثين يوماً حتى يمكن انتخاب غيره، فضلاً عن أن المجلس هو الذي يتكفل بمرتبات الانتقال للأعضاء، وتقديم وجبات الطعام الثلاث لهم.

افتتح المجلس أولى جلساته في 25 نوفمبر 1866م، وقد انعقد المجلس في تسعة أدوار على مدى ثلاث هيئات نيابية، وذلك من 25 نوفمبر 1866م حتى 6 جويلية 1879م. وكانت من صلاحياته النظر في الشؤون الإدارية والقضائية والتعليمية والاقتصادية، فكان بذلك قوة مهمة على الطريق إلى الديمقراطية ومشاركة الشعب في الرقابة على الحاكمين⁽³⁾. لكن المجلس لم يحظ بسلاسة كاملة في البداية، حيث ظل خاضعاً

(1) أنظر لائحة تأسيس مجلس شورى النواب وتعيين أعضائه الصادر في 22 أكتوبر 1866م أنظر: صبحي، مرجع سابق، ج 05، ص 83_86.

(2) أنظر اللائحة التنظيمية لمجلس شورى النواب الصادرة في 22 أكتوبر 1866 أنظر: المرجع نفسه، ص 87-98.

(3) راجع في ذلك: الشدياق، مصدر سابق، ص 99_101.

للخديوي فلا يصدر أمر إلى بموافقته، إلى أن تم إنشاء أول مجلس وزراء بالمفهوم الحديث أطلق عليه **مجلس النظار** 28 أوت 1878م، حيث خوله مسؤولية الحكم، ومنح حق إختيار أعضائه لرئيس المجلس⁽¹⁾. ومن هذا المنطلق؛ لم تعد رئاسة مجلس الوزراء الخديوي وإنما يرأسه المجلس، وأصبح المجلس هيئة مستقلة عن ولي الأمر تشاركه الحكم وتحمل مسؤوليته، كما أصبحت قرارات المجلس بالأغلبية والوزراء متضامنون في المسؤولية⁽²⁾.

زيادة على ما سبق؛ أنشأ الخديوي اسماعيل نظارة الأشغال العامة ونظاري التجارة والزراعة، إضافة إلى النظارات التي كانت قائمة كنظارة الخارجية والمالية والحربية⁽³⁾. كما أتبع الخديوي هذه النظارات بمجموعة من الدواوين سنة 1873م مثل ديوان التفتيش وديوان العموميات والأقاليم والمحافظات وسائر الدواوين ومصالح الحكومة، وذلك بهدف المراقبة والتفتيش والمحاسبة على سير العمل وكيفية تنفيذه، وإنشاء قلم الإحصاء لوضع خطط وتصورات في المستقبل، فكان الأول من نوعه في العالم الإسلامي. فضلا عن إنشاء مجلس الدولة الذي يختص في إبداء الرأي في مشروعات القوانين قبل عرضها على مجلس الشورى، إعداد مشروعات القوانين التي تلبيها منه الحكومة وكذلك تحضير اللوائح الإدارية العامة، البت فيما يقع بين النظار من تنازع الاختصاصات، والسهر على تنفيذ القوانين وغيرها⁽⁴⁾.

كما حرص إسماعيل على فصل السلطات خلال سيادة القانون، والذي كان يعتبره أساس الضبط الإداري واستقامة الأمور في البلاد وصلاحياتها واستقرار أحوال الأمة⁽⁵⁾. وقد اعتمد على العنصر التركي في تولي إدارة تلك النظارات لعدم كفاءة المصريين، لكنّه سرعان ما أخذ يعتمد على أبناء البلد، بعد أن تعلموا في المدارس الحديثة التي أنشأها، وشيئا فشيئا بدأ الموظفون المصريون يحلون محلّ العنصر التركي⁽⁶⁾. ومن ناحية

(1) تولى رئاسة مجلس النظار الأرميني بوغوص نوبار باشا، الذي قام بدوره باختيار ثلاثة نظار من المصريين ووزيرين أجنيين أحدهما إنجليزي والثاني فرنسي أنظر: محمود عزت، " أول برلمان مصري مجلس شورى النواب 1866م"، م.ذ.م.م، ع 01، الاسكندرية 2009، ص 11. وأنظر أيضا الأمر الصادر من الخديوي اسماعيل إلى نوبار باشا بخصوص تأسيس المجلس: المصدر السابق، ج 06، ص 377_379.

(2) شقرة، مرجع سابق، ص 274.

(3) كفاي، مرجع سابق، ص 120_121.

(4) المرجع نفسه، ص 121_122.

(5) المرجع نفسه، ص 123_124.

(6) المرجع نفسه، ص 121.

أخرى؛ جعل اللغة العربية اللغة الرسمية للمكاتب الرسمية بكافة دواوين ومصالح ومديريات الحكومة، وذلك بداية من 09 جانفي 1870م، وهو تاريخ صدور الأمر الكريم للخديوي إسماعيل⁽¹⁾.

أما بالنسبة للهيكل الأساسي للأقاليم، فظل في عهد الخديوي إسماعيل مستقرا دون تغيير فيما عدا بعض التعديلات من ضم وإضافة أو تقسيم لبعض الأقاليم، فصارت البلاد مقسمة في سنة 1873م إلى 06 محافظات. بالإضافة إلى 14 مديرية منها 06 مديريات بالوجه البحري و08 مديريات بالوجه القبلي⁽²⁾. وكانت المحافظات يرأسها محافظون، والمديريات يرأسها مديرون. واستمرت المديريات مقسمة إلى مراكز والمراكز إلى أحياء أو أقسام، والأقسام إلى نواح وبلاد، وتغير اسم مشايخ البلاد فصاروا يعرفون بالعمد، وتحت أيديهم المشايخ وجعل تعيين هؤلاء وأولئك بانتخاب الأهالي. وللإشارة فإن الخديوي إسماعيل قد اعتمد على المصريين في إدارة الأقاليم — مثلما فعل في الدواوين — ورقى العديد منهم من وظائف صغرى بالقرى والأقسام إلى مناصب كبرى في إدارة الأقاليم⁽³⁾.

أما عن المجال القضائي؛ فأبرز ما قام به الخديوي إسماعيل هو إنشاؤه لمحاكم مختلطة سنة 1875م، من اختصاصها الفصل في المنازعات المدنية والعقارية وبعض المسائل الجنائية والمخالفات البسيطة بين المصريين والأجانب، على أن الجناح والجنائيات التي تقع من الأجانب تبقى من اختصاص المحاكم القنصلية. ولعل أهم دوافع هذا الإجراء تمثل في كثرة المنازعات المختلفة بين الحكومة والقناصل بشؤون الرعايا الأجانب، فمثلا كانت الحكومة المصرية عندما تسن القوانين أو لوائح البوليس أو الصحة العامة، كان الأجانب يأبون الخضوع لتلك التشريعات، فتلفت السلطة المحلية نظر القناصل إلى هذا العمل فلا يأبهون لهذا ويغضون النظر، وحين تتدخل السلطة المحلية لحمل الأجانب على احترام القانون، يعارض القناصل محتجين بالامتيازات⁽⁴⁾.

أما نظام المحاكم الشرعية الإسلامية؛ فلن يحظى بموافقتهم لأنه قائم على أساس ديني غريب عنهم وعن مصالحهم، وأما نظام المجالس — الذي بدأ في عهد محمد علي — فهو لا يملك لوائح مكتوبة ومنظمة، ويعالج قضايا جنائية وجزائية متناثرة بـلائق تحكيمية. ومن هذا المنطلق؛ اقترح نوبار بديلا يكون كفيلا بإرضاء السيادة

(1) أنظر الأمر الكريم إلى ناظر المالية، جورج جندي بك وجاك تاجر، مرجع سابق، ص 107.

(2) نجم، مرجع سابق، ص 55.

(3) المرجع نفسه، ص 165.

(4) جندي بك وتاجر، المرجع السابق، ص 79.

المصرية، ومصالح الأجانب في الوقت نفسه. كما أنه كفيل بإحلال نظام موحد وشامل وكفاء محلّ القوانين واللوائح والتبليغات غير المنتظمة، فكان إنشاء نظام " محاكم مختلطة" مثلما هو الحال بالقاهرة والإسكندرية يقضي فيه مصريون وأجانب في كل القضايا التي تتعلق بالأجانب بمصر.

ولما كان إنشاء هذه المحاكم يتلّب موافقة الدول الأوروبية، فإنّ اسماعيل الخديوي استغل الصلاحيات التي منحت له بمقتضى فرمان السلطان عام 1867م حول حقوق التفاوض مع الدول الأجنبية في الشؤون المتعلقة بمصر، فوجه رسائل إلى دول اتفاقيات الامتيازات يبدى فيها رغبته في إجراء إصلاحات قانونية في القضايا التي تتعلق برعاياها، وفي الوقت الذي وافقت فيه بريطانيا على هذا المشروع⁽¹⁾ عارضته فرنسا⁽²⁾. وبالرغم من تلك التحفظات والمعارضات تم إنشاء المحاكم المختلطة.

زيادة على ما سبق؛ أجرى الخديوي اسماعيل تعديلا جزئيا في المحاكم التجارية، فبعد أن تبين له أن هذه الأخيرة القائمة بالقاهرة والإسكندرية أبعد من أن تفي بما تقتضيه شتى المعاملات التجارية التي ترتبت على نمو الثروة العامة، قرر إنشاء محكمتين تجاريتين جديدتين إحدهما للوجه البحري ومركزها طنطا، والأخرى للوجه القبلي ومركزها أسيوط. أضف إلى ذلك؛ إنشاء محكمة عليا استئنافية مركزها الإسكندرية وتتبعها المحاكم التجارية الأربع، وبعض المجالس في الأقاليم البحرية مثل المنصورة ودمياط، وقد أحييت إدارة هذه المجالس لديوان الحقانية⁽³⁾. أما بالنسبة للمحاكم الشرعية التي تلتق الأحكام الفقهية المستنبطة من الشريعة الإسلامية فقد بقيت دون تغيير، باستثناء بعض الإجراءات البسيطة لإصلاح محكمة مصر الشرعية، وإنشاء المجالس الحسبية عام 1873م من للإشراف على أموال أولئك الذين لا يتمتعون بالأهلية⁽⁴⁾.

رغم النجاح النسبي للخديوي اسماعيل في إعادة الحيوية والنشاط لحركة التحديث في مصر، مثلما كانت عليه في عهد جده محمد علي. إلا أنّ كثرة المشاريع التحديثية - لاسيما في المجال الاقتصادي والعمراني - التي أقامها الخديوي اسماعيل طيلة فترة حكمه أوقعت البلاد في أزمة مالية خانقة، الأمر الذي أدى به إلى الاستدانة

(1) أنظر الأمر الذي صدر من وزارة الخارجية الإنجليزية إلى قنصلها بمصر الكولونيل ستانتون مترجم إلى العربية، المرجع السابق، ص 88_89.

(2) ج.ن.د أندرسون، "الإصلاحات القانونية في مصر 1850_1950م"، م.إ. ع 03، بيروت 1989م، ص 257_280.

(3) جندي بك وتاجر، مرجع سابق، ص 94_96.

(4) أندرسون، المرجع السابق، 257_280.

من أوروبا⁽¹⁾. ومع تراكم الديون وعجز هذا الأخير عن سدها، وجدت الدول الأوروبية في ذلك سببا مباشرا للتدخل في شؤون مصر. وفي الحقيقة لم تكن الديون الدافع الوحيد وراء تزايد النفوذ الأوروبي؛ بل يعدّ اقتتان الخديوي اسماعيل بمظاهر الحضارة الأوروبية من أهم الدوافع، إذ جعله ذلك يأخذ عنها ويقتبس منها أكثر من اللازم. كما دفعه ذلك إلى الاعتماد الكلي على الأجانب في جميع مشاريعه التحديثية دون استثناء، وهذا ما لم يفعله جده محمد علي. حيث جاء اعتماده على الأجانب ليس في تنفيذ المشاريع، وإنما لتدريب المصريين لكي يتم استخدامهم فيما بعد كبديل للفئات الأجنبية⁽²⁾.

ثانيا: التجربة التحديثية التونسية (1837 _ 1877م)

تختلف حركة التحديث في تونس نوعا ما عن مصر في أنّها انطلقت متأخرة نسبيا عنها، فهي لم تظهر إلا في ثلاثينيات القرن 19م على يد أحمد باي الذي حكم ما بين (1837 _ 1855م)، ثم استمرت في عهد كل من محمد باي (1855 _ 1860م) ومحمد الصادق باي (1860 _ 1882م). ليس هذا وحسب؛ بل تميزت هذه الحركة في تونس عن مثيلتها في مصر في مشاركة أحد وزراء الدولة في الفترة الممتدة ما بين (1873 _ 1877م) وهو خير الدين التونسي في تحديث البلاد، وهذا ما لم يحدث في مصر. ومن هذا المنطلق؛ تتبادر للباحث الأسئلة التالية: هل كان هذا الاختلاف نقلة إيجابية جعلت من التحديث في تونس يكون متفوقا عن التحديث في مصر؟ أم أنّه لم يكن له أي تأثير وبالتالي بقيت التجربة التحديثية المصرية تحتل الصدارة؟ وهل كانت هناك نقاط تشابه بين التجريبتين؟

1. التحديث في عهد أحمد باي وخلفاؤه

لم يكن بايات الأسرة الحسينية⁽³⁾ في تونس بمعزل عن التحديث في مصر خلال القرن 19م، إذ أحدثوا العديد من التغييرات الجذرية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فهل بذل بايات تونس نفس الجهود التي بذلها حكام مصر لاسيما محمد علي من أجل تحقيق المشروع التحديثي؟ أم كانت لهم رؤية مغايرة فلم يولوا التحديث أهمية بالغة؟

(1) أنظر إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية في عهد الخديوي اسماعيل ما بين 1874 _ 1875م، الشدياق، مصدر سابق، ج 05، ص 254 _ 259.

(2) ظاهر، مرجع سابق، ص 195 _ 198.

(3) الأسرة الحسينية: تنسب إلى حسين بن علي الذي حكم تونس ما بين (1705 _ 1740م)، تولى على حكمها 19 بايا في مدة تزيد عن القرنين ونصف القرن، أشهرهم حمودة باشا الذي حكم ما بين (1781 _ 1814م)، أحمد باي (1837 _ 1855م)، محمد الصادق باي (1860 _ 1881م). للتوسع أنظر: محمد بن خوجة، صفحات من تاريخ تونس، تقديم وتحقيق: حمادي الساحلي وآخرون، ط1، د.غ.إ، بيروت 1986م، ص 73 _ 81.

أ) تحديث المؤسسة العسكرية

كان من آثار احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م على بايات تونس، أن تأثروا بالقدرات والخبرات العسكرية الفرنسية، فضلا عن إدراكهم للخطر الذي أصبح يهدد بلادهم. الأمر الذي دفعهم إلى تكوين جيش نظامي، معتمدين في ذلك على النمط الأوروبي أو بالأحرى على أساس النموذج الفرنسي. لكن سعيهم نحو تحقيق ذلك اتسم بالارتجال وباءت كل محاولاتهم بالفشل⁽¹⁾. ولم يبدأ التغيير الجذري إلا في عهد أحمد باي في العقد الخامس من القرن 19م، فتم تأسيس النواة الأولى للجيش النظامي، ثم استمرت عملية التأسيس لتشمل التنظيمات القانونية للمؤسسة العسكرية في عهد كل من محمد باي ومحمد الصادق باي.

أبدى أحمد باي منذ توليه السلطة على تونس رغبة ملحة في تأسيس جيش نظامي على النمط الأوروبي، كبديل للجيش الإنكشاري الذي كان يشكل الحامية العثمانية في البلاد التونسية منذ انضوائها تحت لواء الدولة العثمانية. ويرجع ذلك؛ إلى تأثيره بالإصلاحات العسكرية للسلاطين محمود الثاني في الدولة العثمانية ومحمد علي باشا في مصر⁽²⁾. أضف إلى ذلك؛ أنّ أحمد باي قد أتيحت له فرصة قيادة الجيش في أواخر عهد أبيه وقبل توليه الحكم، مما سمح بمعاينة ظروف الجنود عن قرب ويتعرف على مشاكلهم ومقالبهم الملحة. الأمر الذي أوحى له مبكرا بالإصلاح وعزز لديه فكرة التغيير، مستفيدا من التجربة السابقة لعمه وأبيه⁽³⁾. فعمل منذ 1838م على تكوين جيش نظامي حديث على الطريقة الأوروبية، يكون أفراد من التونسيين يعملون تحت السلاح ويقيمون بالثكنات ويتقاضون رواتب قارة، ويقومون بحراسة الأبراج والثكنات، وتحت قيادة ضباط مباشرين، وذلك خلافا للفرق غير النظامية التي كانت لا تستدعى إلا عند الحاجة⁽⁴⁾.

(1) كانت أولى بوادر التحديث العسكري في البلاد في عهد كل من حمودة باشا ومحمود باي وحسين باي ثم أخيرا مصطفى باي، فقد حاول هؤلاء كل بلقيته التخلص من الجند التركي الأصل، بسبب المشاكل التي كان يحدثها وتعويضه بعناصر محلية. بيد أن تلك المحاولات تعثرت وانتهت دون نتيجة ذات بال. للتوسع أنظر: الشيباني بنبلغيث، أضواء على التاريخ العسكري الحديث في تونس 1837-1917م، ط 1، مكتبة علاء الدين، صفاقس 2003م، ص 13.

(2) الإمام، مرجع سابق، ص 149.

(3) بنبلغيث، المرجع السابق، ص 15-16.

(4) المرجع نفسه، ص 41. وأيضا:

Sophie Errais, *La Tunisie au seuil de la modernité une étude des institutions et des réformes militaires dans le beylik de Tunis durant la première moitié du XIX siècle*, Mémoire soumis pour l'obtention du diplôme de maîtrise Arts, Université McGill, Montréal, Québec, 1992, p 94.

انطلاقاً من ذلك؛ مر تأسيس الجيش النظامي⁽¹⁾ في عهد أحمد باي بثلاث مراحل: الأولى تتمثل في انتداب الجنود من التونسيين. والثانية؛ تتمثل في فصل الفرق العسكرية عن بعضها البعض مع توفير التجهيزات. أما المرحلة الثالثة؛ فتكمن في بعث التعليم العسكري. أما انتداب الجنود من التونسيين؛ فكان الخطوة الأولى التي اعتمدها أحمد باي في تحديثه للجيش، وذلك عن طريق إرسال الضباط إلى المناطق الحضرية، خاصة إلى مدن الساحل وقراه، فيثبتون من يرونه صالحاً للجندية حتى الاكتفاء⁽²⁾، وهذا الاكتفاء لم يكن ثابتاً ولا معروفاً من قبل باعتبار أنّ للجندية فرض كفاية.

والجديد في الموضوع؛ أنّ الجنود التونسيون من قرى ومدن تونسية لم تعرف هذا العمل من قبل، وهو ما سيترتب عليه التغيير الجذري في فهم الجندية. إلا أنّ ما يؤخذ عليه أحمد باي، أنّه لم يتخذ قاعدة ثابتة لانتداب الشباب ولم يحدد مدة العمل العسكري. فكانت العملية تتم بصورة اعتباطية تبعاً لمزاج الباي والضباط، وكانت هذه الطريقة إحدى العلل في التحديث العسكري باعتبارها غير مستندة إلى قانون، ولم تعدل بين المناطق السكانية لأنها تتجه إلى منقّة دون أخرى من البلاد⁽³⁾.

كانت الخطوة الثانية التي اعتمدها أحمد باي في تأسيسه للجيش النظامي، تتمثل في تكوين فرق جديدة لم تكن موجودة من قبل، وفصلها عن بعضها البعض وتوفير التجهيزات العسكرية. فكانت أولى تلك الفرق؛ فرقة الخيالة المكونة من الأتراك والمماليك والعرب، والبالغ عددهم الألف جندي، ومقر إقامتهم في منوبة تحت إمرة ضابط برتبة أمير آلاي. بالإضافة إلى أربع فرق من المدفعية، فضلاً عن سبع فرق من المشاة موزعة على الأماكن الهامة في البلد⁽⁴⁾، ويتولى أمر كل فرقة ضابط برتبة فريق.

وفي نطاق التجهيزات العسكرية؛ عمل أحمد باي على بناء الثكنات للجيش الجديد⁽⁵⁾. بالإضافة إلى إنشائه لعدة مصانع، لتوفير حاجيات الجيش من ملابس وأسلحة كمصنع اللباس العسكري ببلدة بحكم تغييره للباس الجند على الشكل الفرنسي، ومصنع الجلد بقصر المحمدية، ومصنع البارود بالقصبة، وكذلك مصنعان

(1) أنظر تقرير الكولونيل فولي Folly حول تركيبة الجيش التونسي سنة 1846م: Marty, Op cit, n 23_24, p 341_346.

(2) Ibid, p 94.

(3) الشيباني بن بليغث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859-1882م)، تقديم: عبد الجليل التميمي، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات وكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة صفاقس، زغوان _ صفاقس 1995م، ص 50.

(4) Errais, Op cit, p 100.

(5) راجع في ذلك: الإمام، مرجع سابق، ص 160_164.

لصب المدافع بالحفصة، إضافة إلى المخابر والملاحين والمعاصر لتمويل الجند⁽¹⁾. وللإشارة؛ فإنه كان بعض المدنيين مثل **محمود بن عياد**⁽²⁾ يؤمنون عمليات الإمداد والتموين للجيش طبقا لما تقتضيه مصالحهم، كاللباس والأكل والسلاح وجميع التجهيزات الخاصة بالجنود، ويتدخل في بناء الثكنات والمصانع وغيرها. ولكن ذلك جعل تكلفة تعهد الجيش تثقل ميزانية الدولة، فالرجل جمع ثروة طائلة دون أن يراقبه أحد⁽³⁾.

لم يهمل أحمد باي الجيش غير النظامي رغم الجهد الذي ركزه في توسيع الجيش النظامي وتجهيزه وتدريبه، حيث أصبح الجيش غير النظامي إحدى مكونات الجيش التونسي في القرن 19م. وهو يتكون من المشاة والخيالة. ولا يقيم بالثكنات مثل الجيش النظامي، وإنما يعيش رجاله وسط الناس، وتكمن مهمتهم في الحراسة في بعض الأماكن المحددة طبقا لتعليمات وضوابط جاري بها العمل. كما يشاركون في الحملات النصف سنوية والحملات العسكرية، وهم عادة يعملون ضمن هذا الجيش بالوراثة. وقد استغل أحمد باي الجيش غير النظامي للقضاء على بعض التمردات⁽⁴⁾.

من جهة أخرى؛ وجه أحمد باي عناية خاصة بالبحرية الحربية في إطار سعيه لتوفير القدرات العسكرية لتونس، وإن كانت لا ترقى إلى مستوى اهتمامه بالجيش⁽⁵⁾. إذ قام بإعادة بناء الأسطول التونسي وفقا للنمط الأوروبي، فأقام مصنعا لإنشاء السفن بحلق الوادي، واشترى عددا من السفن الحربية⁽⁶⁾ من فرنسا كسفينة شارلماني Charlemagne والإفريقي Africain⁽⁷⁾، ومن إيطاليا سفينة التوسكانا Toscana، أين وصل عدد السفن في عهده إلى 12 بارجة حربية من النوع الجيد الذي كانت تستخدمه الدول الأوروبية⁽⁸⁾.

(1) بنبلغيث، أضواء...، مرجع سابق، ص 43.

(2) **محمود بن عياد** (1805_1880م): برز في الدولة في عهد حسين باي، أين تولى قيادة منققة سوسة وجربة، كما تولى العديد من الوظائف في عهد أحمد باي من بينها وكالة دار المال سنة 1847م، اشتهر في التاريخ التونسي بسرقة أموال الإيالة التونسية والفرار بها إلى فرنسا. للتوسع أنظر: ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج 04، ص 144_155.

(3) السمياني، مرجع سابق، ص 223.

(4) المرجع نفسه، ص 119، 132.

(5) Errais, Op cit, p 95.

(6) كانت تونس سنة 1841م تستلج شراء السفن الحربية وتصنعها، على عكس مصر التي منعت من ذلك، بعد أن أصدر المرسوم السلطاني العثماني لسنة 1841م الذي حرم قوتها العسكرية، وحدد عدد جيشها، كما منعت من بناء السفن الحربية، السمياني، المرجع السابق، ص 132.

(7) Marty, Op cit, n 23_24, p 312

(8) أطلق أحمد باي على السفن التي اشتراها من فرنسا وإيطاليا أسماء الأولياء الصالحين لاعتقاده في بركتهم وكراماتهم مثل: "الباجي" نسبة إلى سيدي بوسعيد الباجي، "الحريزة" نسبة إلى سيدي محرز، "الشادلية" نسبة إلى بلحسن الشادلي وغيرها. السمياني، المرجع السابق، ص 164.

أضف إلى ذلك؛ السفن التي تلقاها الباي كهدايا من قبل السلطان العثماني سنة 1842م⁽¹⁾، أو التي تلقاها من قبل فرنسا، مثل السفينة البخارية المسماة دانتي Dante سنة 1845م⁽²⁾، وسفينة بخارية ثانية تدعى مينوس Minos في سنة 1848م⁽³⁾. وللإشارة فإنه في سنة 1841م، تلقى أحمد باي أول سفينة بخارية كهدية من أمير اللواء محمود بن عياد، كان قد اشتراها من فرنسا بمبلغ مالي قدره حوالي 500.000 فرنك فرنسي أي ما يعادل 840.000 ريال، وهي تدعى زافير Zéphyr ثم أطلق عليها اسم بن زايد⁽⁴⁾.

كان أحمد باي يعتبر أن بناء جيش نظامي حديث نقلة الانطلاق المناسبة لتحقيق التحديث، لكنه أدرك أن ذلك لن يتأتى إلا إذا تم اقتباس وسائل التقدم والنهوض من الغرب، والاستفادة من علمه ومعرفته وخبرته في تحديث التعليم والإدارة. بناء على ذلك؛ وجه الباي عناية كبيرة بالجيش النظامي مستفيدا من الدعم الفرنسي في هيكلة مختلف الوحدات العسكرية، وهرمية الرتب والخطط، وفي التدريب من حيث تبنيه نفس الحركات بال سلاح والنظام المنظم والمناورات، وقد تم استيعاب كل هذه الأساليب في التنظيم والتدريب بالمتابعة المستمرة⁽⁵⁾. حيث استقدم البعثات العسكرية الأوروبية، والتي أسند إلى ضباطها مهام التدريب والتكوين وإدارة وإدارة مدارس الجيش والفنون الحربية⁽⁶⁾. وللإشارة؛ فإن أحمد باي استقدم العديد من الفرنسيين، الذين استخدمهم محمد علي باشا في مصر، واستغنى عنهم حفيده عباس باشا⁽⁷⁾.

من زاوية أخرى؛ اهتم الباي بتوفير تعليم عسكري حديث للجيش. حيث أسس المدرسة الحربية بباردو سنة 1840، من أجل تخريج الجيش النظامي، وعهد بإدارتها إلى الإيالي كاليقاريس (calligaris) (1808_1871م)⁽⁸⁾، كما جلب إليها أساتذة فرنسيين وإياليين وإنجليز⁽⁹⁾. أما عن أساتذتها التونسيين فكان

(1) ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج 04، ص 58.

(2) Marty, Op cit.

(3) Ibid, p 312.

(4) Réplique pour le général Benaïd aux accusation de M.Hussein, imprimerie Paul Dupont, Paris, 1876, p 52.

(5) السمياني، مرجع سابق، ص 113. وأنظر أيضا: Errais, Op cit, p 98_99.

(6) Ibid, p 102_115.

(7) السمياني، المرجع السابق، ص 255.

(8) راجع تأثير هذه الشخصية في تونس: Marty, Op cit, n 23_24, p 317.

(9) Errais, Op cit, p 103_104 ; Ibid, p 183.

فكان أشهرهم محمود قابادو⁽¹⁾. وتعدّ هذه المدرسة أول مؤسسة تعليمية احتوى برنامجها على مواد العلوم العصرية كعلم القوانين العسكرية وعلم التحصين والصناعات الحربية والهندسة واللغات الفرنسية والإيطالية، إلى جانب العلوم المعروفة كاللغة العربية والجغرافيا والحساب⁽²⁾. علاوة على ذلك؛ كانت المدرسة الحربية مهد أول حركة ترجمة عرّفها الإيالة التونسية -رغم محدوديتها- إذ ساهم العديد من خريجي المدرسة في ترجمة العلوم الحديثة خلال النصف الثاني من القرن 19م؛ بل وحتى ترجمة محاضرات الأساتذة الأوروبيين في المدرسة⁽³⁾.

علاوة على ذلك؛ استقدم أحمد باي المعدات الحربية من أسلحة وذخيرة وغيرها من التجهيزات من الخارج، إما عن طريق شرائها مثل شرائه حوالي 3117 بندقية من رجل أعمال فرنسي بثمن 37 ريال للقلعة الواحدة، أي بمبلغ مالي إجمالي يقدر بحوالي 115.333 ريال⁽⁴⁾، أو عن طريق شرائها من بعض أصحاب الأموال مثل محمود بن عياد، الذي اشترى منه حوالي 1300 بندقية، كان اشتراها من مساعد القنصل الفرنسي في تونس بثمن 37.5 للقلعة الواحدة، أي بمبلغ إجمالي يقدر بـ 48.750 ريال⁽⁵⁾.

لم يقتصر اهتمام أحمد باي على تكوين الوحدات العسكرية، وإحداث الهياكل الإدارية والقانونية والمدرسة الحربية بباردو وإنشاء المصانع. بل وجه عنايته نحو الأمور العسكرية البحتة، بالمتابعة المستمرة في التدريب والرمایات والمناورات، وظروف العيش اللائقة والعمل بالثكنات، وأغدق على العسكر الرواتب، وأكثر من زيارته لمختلف الوحدات للتعرف على وضعها وأحوالها من حيث ظروف الحياة والتدريب، والظروف الصحية والمحافظة على روح معنوية.

(1) محمود قابادو (1815_1871م): أستاذ اللغة العربية بالمدرسة الحربية بباردو، ومدرس بجامع الزيتونة في عهد محمد باي، وقاضي باردو سنة 1861م، ومفتي مالكي بدار الشريعة سنة 1868م. يعدّ من أبرز المؤيدين للإصلاحات الدستورية في عهد محمد الصادق باي، من أهم مؤلفاته: ديوان الشعر. للتوسع أنظر: محمد النيفر، عنوان الأريب عما نشأ بالبلاد التونسية من عالم أديب، تذييل واستدراك: علي النيفر، ط 1، د.غ.إ، بيروت، ص 906_912.

(2) Lilia Ben Salem, "Les ingénieurs en Tunisie aux XIX e et XXe siècle ", R.M.M.M, N 72, 1994, p 60_74.

(3) من أهم رواد المدرسة الحربية في مجال الترجمة محمد بن عمر الذي تكفل بتعريب الكتب العسكرية من اللغة الفرنسية مثل: كتاب ترتيب العسكر، ورسالة فيما يتعلق بالمدفّع، وقانون الجزاء العسكري. أنظر: السمياني، مرجع سابق، ص 356.

(4) المرجع نفسه، ص 230.

(5) Note réfutative du général Mahmoud Benaïd sur le mémoire lithographique des agents du gouvernement tunisien, Typographique de ch- lahure, Paris, 1854, 63.

وفي إطار اهتمامه الخاص بالجيش، أنشأ عدة منشآت عسكرية ضخمة لتوفر فيها كل الشروط الصحية، وأصبح جميع الجنود في عهده يقلّون في ثكنات فسيحة منظمة، تحتوي على قاعات نوم مهوأة ومريحة⁽¹⁾. علاوة على ذلك؛ كان أحمد باي يحضر بنفسه تسليم القيادات للتشكيلات العسكرية سعياً منه لترسيخ تقاليد جديدة تخدم روح الوحدات وتساعد على تركيز المناخ الإيجابي، وتدعم الجو العام بما يساهم في تمتين التماسك بين جميع الأفراد والتشكيلات⁽²⁾.

زيادة على ماسبق؛ عرّفت المؤسسة العسكرية في تونس خلال النصف الثاني من القرن 19م تلوّراً هاماً، إذ أوجد مُحمّد الصادق باي مجموعة من القوانين الخاصة بشؤون الجيش، وذلك في إطار القوانين المنبثقة عن "عهد الأمان" سنة 1857م، ودستور سنة 1861م⁽³⁾. وهذه القوانين عديدة وجميعها مقتبسة من القوانين الفرنسية⁽⁴⁾. لكن أهم قانون اعتمدته الصادق باي هو قانون الخدمة العسكرية سنة 1860م، فقد كان التجنيد قبل إصدار هذا القانون تعسفياً وبسبب⁽⁵⁾. فضلاً عن أنّ تونس تعدّ أول بلد عربي يعتمد نظام التجنيد الإجباري خلال تلك الفترة، فسبقت بذلك مصر التي لم تعتمده إلاّ في سنة 1885م، رغم أنّها كانت المبادرة بالتجربة التحديثية⁽⁶⁾.

عمل مُحمّد الصادق باي على تحسين الوضع، بتنظيم عملية الالتحاق بالخدمة العسكرية بالإيالة. إذ أمر بترجمة قانون الانتدابات العسكرية الفرنسي الخاص بسنتين 1832م و1855م، بعد أن عين قائد البعثة العسكرية الفرنسية بالايالة **تافران Taverne**، ليختار القوانين والأوامر التي تتلاءم مع البلاد. وبناءً على تقرير هذا القائد

(1) السميّاني، مرجع سابق، ص 233_234.

(2) المرجع نفسه، ص 115.

(3) أنظر التجربة الدستورية وتلوّير النظام القضائي، الفصل الثاني، ص 168_170.

(4) أهم هذه القوانين: قانون وزارة الحرب، قانون وزارة البحر، قانون عسكر البحريّة، قانون خدمة المخازنية في السفر والإقامة، قانون الحلة، قانون القضاء العسكري، قانون الجرائم والعقوبات العسكرية، بنبلغيث، الجيش التونسي...، مرجع سابق، ص 81_82.

(5) وضع أحمد باي سنة 1838م نظام تجنيد بسيط وسريع، حيث بدأ بتسجيل الشبان من سكان المدن وقرى الساحل، وتجنيد كل من ثبتت صحته البدنية. كما كان يرسل في عدة فترات من العام لجنة من الضباط إلى القرى والأرياف، وبعض القبائل الخاضعة لسلالة الباي، أين يتولى القايد تجميع الشبان الذين في عمر الخدمة العسكرية، ويستعرض أعضاء اللجنة الشبان الحاضرين أمامهم، ويجندون كل الذين يتمتعون بلياقة بدنية عالية بالعدد الذي حدده لهم الباي. ويبقى هؤلاء جنود الباي مدة غير محددة، إلا إذا أصابهم مرض أو عجز يجعلهم غير صالحين للخدمة العسكرية، فتقوم الحكومة بالتخلص منهم، وتوجيههم إلى قبائلهم الأصلية من دون أي راتب، المرجع نفسه، ص 180.

(6) المرجع نفسه، ص 186.

المعروض على الباى في 22 ديسمبر 1859م، ودراسته من قبل لجنة متكونة من 10 أعضاء، تم تحرير قانون التجنيد أو قانون القرعة المسمى "بالمصباح المسفر في ترتيب ثبوت العسكر"⁽¹⁾ وإعلانه في 07 فيفري 1860م، وهو يشتمل على 50 فصلا موزعة على 06 أبواب، يمكن تلخيصها في أربع فصول. الأول؛ يتمثل إنّ الخدمة العسكرية واجبة لا محالة على كل رجل من أهل الإيالة. والثاني؛ يكمن في مدة الخدمة العسكرية 08 أعوام لا زائدة عليها. أما الثالث؛ فيقضي بأن التجنيد الإجباري يتم عن طريق مبدأ القرعة⁽²⁾. والرابع؛ ينص على أن من أقرت عليه القرعة في غير الحاضرة يمكنه التعويض بشخص آخر ليأخذ محله.

والجدير بالذكر؛ أنّ قانون الخدمة العسكرية قد خصص عقوبات بالسجن والغرامة المالية لكل من يهرب، ولا يلتحق في الموعد المحدد، أو الذي يساعد أحدهم على الهروب أو التستر، كما حدد الحالات التي يعفى فيها الشبان من الخدمة العسكرية. أضف إلى ذلك؛ أنّه بفضل هذا القانون، تم إلغاء البقية في أصناف العسكرين، فالغني يلتحق بالجيش وكذلك الفقير⁽³⁾.

يتضح من القوانين التي أصدرها محمد الصادق باي، أنّه تم إيجاد أطر مرجعية لجميع هياكل الجيش الإدارية والقضائية، وتوالت هذه القوانين في الصدور بعد إعلان عهد الأمان والدستور. ويعتبر الاهتمام بالقوانين في هذه الفترة، تحولا مهما في الحياة العسكرية التي كانت تفتقر لأبسط قواعد التنظيم القانوني⁽⁴⁾، إذ ساهمت هذه القوانين في تنظيم الحياة العسكرية، وعملية انتداب الجنود وضبط التدريب والتجهيز. (وهذا عمل له أهميته، لأنه يدعم عملية بناء الجيش على أسس قانونية لو كتب لها الاستمرار والتأيق الجيد. كما أنّه يحسن ظروف العمل بالجنودية، باعتباره يضمن المساواة لكل السكان في الانتداب، ويوضح الحقوق والواجبات لكل

(1) أنظر الامر الصادر عن محمد باي في 15 رجب 1276 هـ / 07 فيفري 1860م، أ. و. ت، س. ت، ص 144، م 544، و 11، وأنظر أيضا: ابن ابي الضياف، مصدر سابق، ج 04، ص 242.

(2) تنظم القرعة في شهر مارس من كل سنة في الجهات، حيث يتم تعيين أماكن معينة قد يبلغ عددها الأربعة فما فوق في كل عمالة. على أنّ مهمة التنظيم تتكفل بها لجنة القرعة المكونة من ضابط برتبة قائم مقام فما فوق، وعالم لمباحثة مدعي العلم، وكاتب لتحرير الازمة، وطبيب لاختيار أهل العلل، ويوزاشي أو ملازم أو شاوش نجيب لتوصيل العسكر إلى المكان الذي يعين له. بنبليغث، الجيش التونسي...، مرجع سابق، ص 182_183.

(4) المرجع نفسه، ص 188.

(5) المرجع نفسه، ص 175.

ذي رتبة. وقد أتاح الفرصة لمشاركة مختلف الفئات السكانية التونسية، وهو ما افتقر إليه العمل في المرحلة الأولى في عهد أحمد باي الذي تغافل عن اتباع القوانين العسكرية رغم وجودها في أوروبا⁽¹⁾.

بناء على ذلك؛ كانت المؤسسة العسكرية في عهد بايات تونس خلال القرن 19م أول مؤسسة رسمية تونسية تحديثية تم تنظيمها على النمط الأوروبي، مما جعلها تلعب دورا إصلاحيا رياديا لا يمكن لأحد تجاهله، فهي التي أفرزت النخبة الفذة والوطنية التي تخرجت من مدارسه ووحداته، التي عرفت كيف تتعاون مع الشخصيات التنويرية المتخرجة من الجامع الأعظم لقيادة الحركة الإصلاحية والحداثيّة في البلاد.

ب) التجربة الدستورية وتطور النظام القضائي

كانت حركة التحديث في تونس في عهد أحمد باي مؤسسة على الاهتمام بالمجال العسكري، لكن ابتداء من النصف الثاني من القرن 19م أخذت هذه الحركة تأخذ منحى آخر. إذ اتجهت عناية البايات _ لا سيما مُحمّد باي ومُحمّد الصادق باي _ إلى تلّوير التشريعات والنظم المؤسساتية تماشيا مع تحولات الواقع التونسي، بما فيه حضور الأجانب المكثف وعدم قبولهم بالتقاضي على أصول الشريعة الإسلامية، مما أدى إلى ضغط أوروبي والتأثر بما يحدث خارج البلاد وخاصة التنظيمات العثمانية.

انطلاقا من ذلك؛ كان أول خطوة اعتمدها مُحمّد باي عند توليه الحكم هو الإعلان عن وثيقة "عهد الأمان"⁽²⁾ في 10 سبتمبر 1857م، في اجتماع حضر له أهل المجلس الشرعي وأعيان الدولة وأمير الأساقفة ومن معه من الأعيان وقناصل الدول وكبير الأساقفة والرهبان وأحبار اليهود وغيرهم من الوافدين⁽³⁾. حيث وعد فيه البايع جميع سكان الإيالة لمختلف أجناسهم ودياناتهم، الأمان على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم، كما تعهد بأن يضمن مساواة كل الرعايا أمام القانون. وقد قام بتحريره الكاتب الخاص للبايع وهو أحمد ابن أبي الضياف⁽⁴⁾، واشتمل على 11 فصلا وهو عبارة عن إعلان لحقوق الإنسان وتعهد من البايع بحماية أمن الأشخاص وضمان سلامتهم ليشمل كل رعايا الإيالة دون تمييز أساسه الملة أو اللون أو الجنس.

(1) ببلغيث، أضواء...، مرجع سابق، ص 45_46.

(2) أ.و.ت، س.ت، ص 118، م 410، و 01. أنظر قائمة الوثائق الأرشيفية والنصوص، الملحق رقم 03.

(3) ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج 04، ص 240.

(4) التيمومي، مرجع سابق، ص 116.

أما عن أسباب إعلان هذه الوثيقة؛ إنّما ترجع إلى الضغوط التي مارسها الباب العالي على بايات تونس منذ سنة 1840م من أجل تطبيق التنظيمات الخيرية من جهة⁽¹⁾؛ والضغوط التي مارسها كل من فرنسا وإنجلترا على محمد باي، أين أرغمته على إعلان هذا القانون، وإجراء إصلاحات على غرار التنظيمات العثمانية، مستغلين حادثة اليهودي الذي ثبتت عليه تهمة شتم مسلم ولعن الدين الإسلامي، وقد كان في حالة سكر فحكم عليه بالإعدام⁽²⁾، أضف إلى ذلك؛ دور النخبة التونسية في إعلان هذا القانون، وذلك من خلال إطلاعهم على القوانين الأوروبية، وطرق المحاكمة وما فيها من حرية ومساواة وضمانات، الأمر الذي جعلهم يتلعبون إلى شيء من ذلك في بلادهم⁽³⁾.

إنّ الجدير بالذكر؛ أنّ مبادئ "عهد الأمان" شبيهة بمبادئ وثيقتي الحقوق التي عرّفها كل من أمريكا سنة 1776⁽⁴⁾، وفرنسا سنة 1789⁽⁵⁾. فكما أشارت كلا الوثيقتين عن أن الأفراد بحسب الطبيعة متساوون في الحرية، ولهم حقوق معينة لصيقة بهم لا يمكن حرمانهم منها بأية صورة كانت، كحق الاستفادة من الحياة والحرية ووسائل اكتساب الملكية، وكذلك تقصي السعادة والأمن والحصول عليهما، وعلى عدم جواز حرمان الفرد من حريته أو حياته إلا طبقاً للقانون، وعلى حرية كل فرد في التعبير عن آرائه على إن يتحمل مسؤولية إساءة هذه الحرية. فإنّ "عهد الأمان" أكد بدوره على أنّ لسكان الإيالة التونسية الحق في الأمان في أبدانهم وأموالهم وأعراضهم، وحق المساواة في الضرائب والقضاء والخدمة العسكرية والقانون، كما نص على حق حرية المعتقد، وممارسة التجارة والصناعة والملكية⁽⁶⁾.

من جانب آخر؛ احتوت وثيقة "عهد الأمان" على المبادئ ذاتها التي جاءت بها التنظيمات في مركز الدولة العثمانية، وتحديدًا "خط كلخانة" الذي صدر في 1839م وخط الهمايوني الصادر في 1856م⁽⁷⁾. فمثلا ما ورد في عهد الأمان من التأكيد على حق سائر الرعية من سكان الإيالة على اختلاف الأديان والألسنة

(1) Charles Comb Haber, *Reforms in Tunisia 1855-1878*, presenter in partial fulfilment of the requirements for the degree doctor of philosophy, the Ohio state university, 1917, p 16-17, 29.

(2) Ibid, p 16_17, 29.

(3) برز تأثير النخبة التونسية بالأوروبيين بشكل جذري في النظريات التي صاغوها في العدل والحرية وحسن النظام، وأول من تغنى بذلك محمود قابادو، ثم تلّوت على يد ابن أبي الضياف، لتبلغ مداها على يد خير الدين.

(4) تم الإعلان عن هذه الوثيقة عقب الإستقلال الأمريكي من قبل ولاية فرجينيا.

(5) تم الإعلان عن هذه الوثيقة عقب الثورة الفرنسية من قبل الجمعية التأسيسية الوطنية في فرنسا، وهو يضم 17 مادة.

(6) أنظر وثيقة عهد الأمان، قائمة الوثائق الأرشيفية والنصوص، الملحق رقم 03 .

(7) أنظر حول هذين المرسومين حركة الإصلاح والتحديث في الدولة العثمانية، الفصل الأول، ص 60_62.

والألوان، وسائر رعايا الدول الأجنبية في الأمان على النفس والأموال والأعراض إلا بحق يكاد يكون متبقياً مع ما ورد في خط كلخانة، فقد وعد السلطان في هذه الوثيقة جميع رعاياه على اختلاف أجناسهم وأديانهم، بصيانة أرواحهم وشرفهم وممتلكاتهم، وأنّ اعتزم من الآن فصاعداً على ألاّ يمس شرف رعاياه ولا أموالهم سواء كانوا مسلمين أو يهوداً، وغير ذلك من الأمثلة التي تخص مساواة الجميع في دفع الضرائب والتقاضى أمام المحاكم المنتصبة للحكم، وحق حرية المعتقد والتملك بالنسبة للأجانب وغيرها.

لكن الجديد في "عهد الأمان" هو صدوره من قبل الباى في شكل منفصل عما أعلنه السلطان، ومستقل بصياغته وأسلوبه بلغة عربية وعنوان هادف، مما يؤكد خصوصية الوثيقة بتونس وتأثير الإصلاح التونسي في صياغته وإعلانه. كما يوحي اختيار العنوان على هذا النحو، بأن الملوك هو عهد جديد من الأمان والأمان لكل السكان، وهو ما كان معدوماً حتى لحظة الإعلان⁽¹⁾.

ولأجل إضفاء الشرعية على "عهد الأمان" وضمان تقبل العامة لها وتبني ما جاء فيها من قواعد، عمد محمد باي إلى تكوين لجنة من أعيان الدولة وكبار رجال الشرع، للإشراف على إنجاز النصوص القانونية الجديدة المقتبسة من "عهد الأمان"، وهم أحمد بن أبي الضياف محرر "عهد الأمان" والمصلح خير الدين باشا، وعين 04 من كبار علماء الشرع، وهم شيخ الإسلام الحنفي وكبير مفتي المالكية والمفتي الحنفي والمفتي المالكي⁽²⁾. وأمرهم بالاجتماع مرتين في الأسبوع لتحقيق هذا الغرض⁽³⁾، لكن رجال الشرع تخلفوا عن المشاركة في شرح قواعد عهد الأمان واستصدار الفتاوى المؤيدة له⁽⁴⁾.

وبالرغم من أنّ "عهد الأمان" لم يكن وليد البيئة التونسية، وإتّما كان مستوحى من إعلانات الحقوق في أوروبا وأمريكا من جهة؛ ومن التنظيمات العثمانية من جهة أخرى. بالإضافة إلى المواقف المتباينة بين مؤيدة

(1) الشيباني بنبليث، النظام القضائي في البلاد التونسية من سنة 1857_1921م، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة تونس الأولى، تونس 2000_2001م، ص 141.

(3) رجال الشرع: شيخ الإسلام محمد بريم الرابع، الشيخ أحمد بن حسين باش مفتي المالكية، محمد بن الخوجة المفتي الحنفي، محمد البنا المفتي المالكي، أما رجال الدولة فهم: وزير العمالة مصطفى خزندار، وزير الحرب مصطفى آغا، وزير البحر خير الدين، اسماعيل صاحب الدايعة، محمد عامل الساحل. أنظر: أ.و.ت، المصدر نفسه.

(2) أ.و.ت، س.ت، ص 118، م 403، و 24؛ ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج 04، ص 246_247.

(4) أنظر بشأن تخلف المشايخ عن حضور اجتماع اللجنة، ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ج 04، ص 248.

ورافضة للإعلان. إلا أنه يمكن اعتبار "عهد الأمان" أول وثيقة مكتوبة في تونس تمثل أول نص دستوري⁽¹⁾، يضمن لجميع السكان بالإيالة التونسية الحقوق الأساسية التي تضمنتها الدساتير العصرية، مما جعله بمثابة أول إعلان عن ميثاق حقوق الإنسان في تونس؛ بل حقوق الإنسان التونسي والجاليات الأجنبية الوافدة على البلاد والقاطنة بها. كما أنّ "عهد الأمان" قد مهد الطريق لإصدار أول دستور في العالم الإسلامي. وللإشارة فإنّ مُجدّ باي قد أتبع عهد الأمان بأول مجلس بلدي أسسه بالعاصمة في 30 أوت 1858م⁽²⁾، وتمّ إسناد رئاسته إلى الجنرال حسين⁽³⁾.

ما إن تولى مُجدّ الصادق باي السلطة بعد وفاة أخيه مُجدّ باي حتى بادر إلى إعادة نشر هذا العهد⁽⁴⁾ في صيغة جديدة أطلق عليها "قانون الدولة التونسية"، لتكون بمثابة أول دستور في العالم الإسلامي تصدره تونس قبل أي قُلّ في الدولة العثمانية⁽⁵⁾. وقد تمّ إصدار القانون في جانفي 1861م، واعتمد بشكل رسمي بداية من 23 أفريل من نفس السنة. كما تمّ الإعلان عنه بالبرقية التي أعلن بها عهد الأمان سابقا، أي في موكب رسمي حضره أعضاء المجلس الأكبر والمجلس الشرعي ومجالس القضاء وقناصل الدول الأجنبية. وللإشارة فإنّ كلمة "دستور" لم تكن متداولة في تونس سنة 1861م، لذلك أطلق على الوثيقة القانونية تسمية "قانون الدولة التونسية"، كما تمّ تغيير كلمة الإيالة إلى المملكة والباي إلى الملك⁽⁶⁾.

يشتمل "قانون الدولة التونسية" على 114 فصلا تتوزع على 13 بابا⁽⁷⁾، خصص الباب الأول المتضمن لـ 08 فصول لحقوق وواجبات أفراد العائلة المالكة، والباب الثاني المتكون من 10 لفصول لحقوق وواجبات الملك، الباب الثالث المركب من 10 فصول لترتيب الوزارات والمحاكم المستحدثة، وخصص الباب الرابع بفصوله

(1) حادة، مرجع سابق، ص 29.

(2) Haber, Op cit, p 29- 30.

(3) الجنرال حسين (1820-1887م): أصله مملوك شركسي، من أبرز خريجي المدرسة الحربية بباردو، تقلّد العديد من المناصب في الدولة التونسية أبرزها وزيرا للمعارف. له العديد من المؤلفات أهمها: رسالة في عتق العبيد 1862م، حسم الألداد في نازلة بن عياد 1875م، القسّاس المستقيم في اختلال الحكم بنفي في جنسية القائد نسيم 1878، للتوسع أنظر: أحمد اللّويلي، الجنرال حسين حياته وآثاره، د. د، تونس 1994م.

(4) يبدو أنّ إعلان الدستور جاء إرضاء للأجانب، ذلك لأنّ مُجدّ الصادق باي قبل إصداره للدستور حرص على تقديم نسخة من المشروع الدستوري لنباليون الثالث أثناء زيارته إلى الجزائر سنة 1860م. العقاد، مرجع سابق، ص 167، وأنظر أيضا: Haber, Op cit, p 33- 34.

(5) عمر البويكري، "ظهور فكرة الدستور وتطورها في تونس"، مجلة تبين، مج 01، ع 03، قُلّ 2013م، ص 75-86.

(6) أ.و.ت، س.ت، ص 118، م 404. أنظر الصفحة الأولى من قانون الدولة التونسية، قائمة الوثائق الأرشيفية والنصوص، الملحق رقم 04.

(7) المصدر نفسه.

03 لتنظيم المصاريف الخاصة بالملك وآله والمصالح العامة، الباب الخامس المتضمن لـ 12 فصلا للنظام الداخلي للوزارات، والباب السادس المشتمل على 16 فصلا لكيفية تعيين أعضاء المجلس الأكبر، الباب السابع المكون من 10 فصول للنظام الداخلي للمجلس الأكبر.

أما الباب الثامن المشكل من 04 فصول لكيفية فصل الجنايات الصادرة عن موظفي الدولة، الباب التاسع المركب من 03 فصول لميزانية الدولة، وخصص الباب العاشر بفصل واحد للخطة السياسية في الدولة. في حين يتكون الباب 11 من 08 فصول للنظام الداخلي لموظفي الدولة، والباب 12 يتضمن 19 فصلا لحقوق وواجبات الرعية، والباب 13 يشتمل على 10 فصول لحقوق وواجبات الاجانب بالبلاد التونسية. والجدير بالذكر؛ أنه تم الاعتماد على نفس الإجراء الذي اعتمد في "عهد الأمان"، إذ عمد محمد الصادق باي إلى تعيين لجنة تفسير لقواعد "قانون الدولة" مكونة من أعضاء المجلس الأكبر من أجل إضفاء الشرعية على القانون وتفسيره للعامة⁽¹⁾.

مثل "قانون الدولة التونسية" أو ما يصطلح عليه اليوم "الدستور"، تحولا مهما في العلاقة بين الحاكم والمحكومين؛ لأنه أرسى نظريا على الأقل مبدء الانتقال من الحكم المطلق إلى الحكم المقيد، ونظم عملية انتقال السلطة بعد وفاة الحاكم، كما جرّد الدستور الباي من سلطاته التشريعية والقضائية. إذ أصبحت الأولى بمقتضى الدستور مشتركة بينه وبين المجلس الأكبر، وأنشأت الثانية بمحاكم ابتدائية والمحكمة الإستئنافية بالعاصمة، فضلا عن سحب الحق من الباي في التصرف في أموال الدولة وشؤون البلاد حسب نزواته ورغباته، وإلزامه باحترام القانون وإلا تعرض للعزل من قبل المجلس الأكبر⁽²⁾.

زيادة على ذلك؛ ساهم الدستور في خوض الإيالة التونسية لأول تجربة برلمانية من خلال إحداثه للمجلس الأكبر الذي فعل لأول مرة مبدءا تقييد سلطة الحاكم السياسي وهو ما يعتبر نقلة نوعية على مستوى الممارسة الثقافية العربية الإسلامية⁽³⁾. كما أرسى الدستور مبدءا الشورى ولو بصفة محدودة، وضبط مسؤوليات

(1) أنظر الأمر الصادر عن محمد الصادق باي بتاريخ 8 ذي القعدة 1276هـ/ 22 ماي 1860م، أ.و.ت، س.ت، ص 118، م 403، و34. وأنظر

قائمة الوثائق الأرشيفية والنصوص، الملحق رقم 05.

(2) المحجوبي، مرجع سابق، ص 96.

(3) مراد مهني، "الثقافة السياسية وتطور المؤسسة البرلمانية: قراءة سوسيوتاخرية في التجربة التونسية (1861-2001م)"، مجلة دفاتر السياسة

والقانون، ع 12، ورقة 2015م، ص 149-166.

الوزراء، ووضع آليات تظلم لفائدة "الرعية". وعلى العموم؛ أرسى دستور 1861م نظام الملكية الدستورية، بعد قرون من الحكم المطلق. لكن بالرغم من أهمية هذه التجربة الدستورية، إلا أنها لم تستمر طويلا. إذ تم تعليق العمل بهذا الدستور بعد فترة قصيرة من إعلانه وتحديد سنة 1864م، فقد تذرّع الصديق باي بقيام الاحتجاجات الاجتماعية الضخمة التي عرفت بثورة "علي بن غداهم" ليعلق العمل بالدستور⁽¹⁾.

أما المجال القضائي؛ فلم تتوفر لتونس الظروف للتغيير في هذا الجانب إلا في النصف الثاني من القرن 19م، إذ بدأت محاولات التغيير الجادة في ميدان التشريع على النمط الحديث في عهد محمد باي، الذي شرع في تنفيذ خططين أساسيتين؛ الأولى تتمثل في اهتمامه بالقضاء والقضاة. أما الثانية؛ فتتمثل في إنشائه للهيكل القضائي. لتعرف حركة التحديث في القضاء تجذرا وعمقا في عهد محمد الصديق باي، الذي أوجد مؤسسات قضائية حديثة لتعويض المؤسسات التقليدية. وتجدر الإشارة؛ إلى أنّ التغيرات والتحويلات التي عرفت تونس خلال تلك الفترة، إنّما هي مرتبطة بالحياة الدستورية وما ترتب عنها من قوانين. بمعنى آخر؛ كان لإعلان عهد الأمان وقانون الدولة، الأثر الكبير في إحداث تغييرات على المستوى القضائي.

إنّ من أهم مظاهر الاهتمام بالقضاء والقضاة خلال عهد محمد باي هو القيام ببعض الإصلاحات لعلّ أبرزها⁽²⁾: **تنظيم أوامر العدول**، وذلك وفق الأمر الصادر في 03 جويلية 1855م، والذي يحدد عدد عدول الإشهاد بالحاضرة، والذي بلغ عددهم 200 عدل نتيجة لزيادة عدد المنتصبين منهم للإشهاد بالحاضرة⁽³⁾. بالإضافة إلى **إصلاح الوضع المالي لرجال الشرع**، حيث جعل محمد باي مرتبات رجال الشرع من القضاة والمفتيين متساوية⁽⁴⁾، وقدرها ريات في اليوم لكل قاض له طابع من دخل أوقاف عمله. أما العمل الذي يحتاج إلى مفتي أو اثنين فإن مرتب كل منهما مثل القاضي، وما كان أكثر من اثنين فإن الثالث لا يستحق مرتبا ويقتصر على خطة التدريس منتفعا بأوقافها، وبالنسبة للقضاة والمفتون المشتغلون بالنوازل الشرعية منع عليهم التدريس واعتبر المرتب كاف لهم.

(1) التيمومي، مرجع سابق، ص 166_171.

(2) بنبلغيث، النظام القضائي...، مرجع سابق، ص 129_135.

(3) ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج 04، ص 193.

(4) أ.و.ت، س.ت، ص 119، م 349، و 53.

ليس هذا فقط؛ بل تم إنشاء دار الشريعة وتنظيم العمل بها، وذلك وفقا للأمر الصادر في نوفمبر 1856م، مهمتها تنفيذ الاحكام الشرعية، وهي أول محكمة تضم رجال القضاء الشرعي على المذهبين، إذ كانوا قبلها يقضون ببيوتهم. فضلا عن إنشاء ديوان الجنايات وديوان الاحكام المتجرية؛ الأول يتكون من أعيان المسلمين للنظر في سائر أحوال الجنايات على اختلاف أنواعها والنظر في طرق إثباتها. والثاني؛ المكون من أعيان المسلمين ورجال الدولة للنظر في ترتيب القوانين التي يقع الحكم بها.

أما بالنسبة للهيكل القضائي التي تم إيجادها في تونس؛ فيمكن تقسيمها إلى قسمين. الأول؛ كان في عهد محمد باي ويتمثل فيمابلي⁽¹⁾: المحكمة الشرعية أو المجلس الشرعي التي تأسست سنة 1856م، وهي عبارة عن محكمة عليا تضم 12 عضوا من كبار العلماء والفقهاء في البلاد من شيوخ المذهبين وهم: القاضي الحنفي والقاضي المالكي، والبقية مفتون من المذهبين بالتساوي بما في ذلك شيخ الإسلام الحنفي وكبير أهل الشورى المالكي، ومصدر التشريع في هذه المحكمة هو فقه الشريعة الإسلامية في العبادات والمعاملات على المذهبين الموجودين في البلاد، وإضافة إلى عملهم في هذه المحكمة فهم يحضرون جلسات الحكم التي يعقدها الباي في النوازل الجنائية بقصر باردو⁽²⁾. علاوة على المجالس الشرعية بالمدن؛ التي يضم كل مجلس منها قاضيا ومفتيا أو أكثر يتم تعيينهم من قبل القاضي المالكي وكبير أهل الشورى بالعاصمة، وقضاء باردو وقضاء الحلة.

أما القسم الثاني من الهياكل القضائية؛ فكان في عهد محمد الصادق باي الذي عمل إثر إعلانه "قانون الدولة" على تكوين مجالس جديدة، لتعوض في هيكلتها ونظمها وقوانينها المؤسسات القضائية القديمة، وهي على النحو الآتي⁽³⁾: المجلس الأكبر الذي تأسس بموجب دستور 1861م وهو بمثابة البرلمان، بيد أن أعضائه لا ينتخبون، وعددهم 60 عضوا⁽⁴⁾، الثلث منهم يعين من أعوان الدولة والباقي من أعيان الأهالي. وتتواصل العضوية لمدة 05 سنوات، ويعين الباي رئيسا للمجلس، ولا يمكن له عزل الأعضاء إلا بموافقة المجلس.

(1) بنبلغيث، النظام القضائي...، مرجع سابق، ص 135-137.

(2) حفيظة عكري، المجلس الشرعي وموقفه من التنظيمات السياسية في تونس خلال القرن التاسع عشر، بحث لنيل شهادة الدراسات

المعمقة، جامعة الزيتونة، تونس 1997-1998م، ص 31-32.

(3) أنظر الأمر الصادر عن الباي محمد الصادق بخصوص تكوين المجالس جريدة الرائد التونسي، ع 03، 24 أوت 1860م.

(4) أنظر قائمة الأعضاء، المصدر نفسه.

زيادة على ذلك؛ يتمتع المجلس الأكبر بالعديد من الصلاحيات باعتباره الحامي لحقوق جميع السكان والمانع من وقوع ما يخالف أو يضعف "أصول القوانين"؛ أي أنه يضطلع بدور المراقبة لتصرفات الوزراء والواسطة بين الحاكم والمحكومين. وهو يستقبل شكاوى المواطنين، ولا يمكن سنّ أي قانون إلا بعد عرضه عليه وموافقة أغلبية أعضائه عليه. ويتولّى المجلس مناقشة التصرف المالي للوزراء في نهاية كل سنة، ويتولّى محاكمة رجال الدولة إذا رفعت ضدهم شكاوى أو إذا ما اقترفوا جناية⁽¹⁾.

من الهياكل القضائية أيضا المجلس الاعتيادي والمجلس المعين؛ الذي يتكون الأول من 12 عضوا من بينهم رئيس وكاهية⁽²⁾، مهمته النظر في الأمور المعتادة الجارية كالإشارة بالرأي فيما يعرض عليه من الباي أو الوزراء من النوازل التي لا تكتفي بموافقة جميع أعضاء المجلس الأكبر أو غالبهم مثل: "تهذيب الأمور وترتيب النوازل التي يلزم عرضها على المجلس الأكبر وتعيين وقت اجتماع المجلس ونحو ذلك"⁽³⁾. بالإضافة إلى ذلك؛ يعتمد المجلس الاعتيادي في بعض الأحيان إلى تنقيح فصل من فصول القانون، عندما يتضح أن تلبيقه مستحيل من ذلك تنقيحه للفصل 16 من قانون الجنايات المحدد لآجال رفع القضايا على مجلس التحقيق لإعادة النظر فيها⁽⁴⁾.

أضف إلى ذلك؛ مراقبة الهياكل القضائية لاسيما مجالس الجنايات ومجالس الضبطية، من خلال اللجان التي تم تكوينها على إثر القرار الصادر في 4 أبريل 1862م. حيث تقدم هذه اللجان تقارير⁽⁵⁾ عن سير المحاكم بالعاصمة وداخل البلاد، بعد تفقدتهم لدفاتر القرارات للتأكد من أن الأحكام الصادرة موافقة لما جاء بقانون الجنايات، وزيارتهم للسجون والتحقق من وجود الرائد التونسي، وأخيرا الإطلاع على دفاتر التلبات. أما المجلس المعين؛ فهو "مجلس ظرفي" يتكون من 12 عضوا على الأقل، للنظر في الجنايات التي ترفع له من مجلس التحقيق. وتستوجب الإشارة؛ إلى أنه تم تكوين العديد من المجالس المعينة مثل المجلس الاستشاري المحدث لمراقبة المصالح العمومية ترأسه خير الدين التونسي⁽⁶⁾.

(1) التيمومي، مرجع سابق، 121.

(2) أنظر قائمة الأعضاء: ج. ر. ت، ع 03، 24 أوت 1860م.

(3) أ. و. ت، س. ت، ص 118، 404، "قانون الدولة" الفصل 54.

(4) ج. ر. ت، ع 05، 11 أوت 1861م.

(5) أ. و. ت، س. ت، ص 137، 487.

(6) خير الدين التونسي، مذكرات خير الدين باشا، تحقيق وتعريب: محمد العربي السنوسي، ط 1، م. ت. ع. ف. ب. ح، تونس 2008م، ص 24.

زيادة على ما سبق؛ صدر في 29 جانفي 1861م مجلس الجنايات والاحكام العرفية، وهو يضم 15 عضوا⁽¹⁾، مهمته النظر في جميع الجنايات والمخالفات التي تكون ضد الدولة أو ضد الأشخاص عدا القضايا العسكرية والمتجربة والأحوال الشخصية والأحباس⁽²⁾. إذ له حق إصدار الأحكام في الجرائم المرتكبة في حق الدولة وأعوانها كخيانة الدولة، وإفساد المصالح العامة كمجاري المياه والرفات وخيوط التلغراف، وجرائم القتل عمدا أو على وجه الخلفاء. كما ينظر في النزاعات المالية والتي تشمل الامانات والضمان والرهن والبيع، كذلك النزاعات حول عقود الإجارة والمساقات والمغارة والفلاحة⁽³⁾.

وقد وجدت مجالس الجنايات بأهم المدن⁽⁴⁾ والجهات بالإيالة إلى جانب مجلس جنابات الحاضرة، ومجلس ومجلس كل مدينة يباشر نوازل الوطن المحدد له. أما مجلس الحاضرة وإن حددت في بعض المناطق فإن صلاحياته امتدت لكامل المناطق، فقد تميز بحق النظر في القضايا الهامة من دون المجالس الجهوية⁽⁵⁾، فمجالس المجالس البلدان لا يحكمون في الجنايات الشديدة المقتضية للقتل والسجن المشدد واقتصر دورهم على التحقيق في القضية وجمع القرائن أو الشهادات ثم إرسال التقارير إلى مجلس جنابات الحاضرة⁽⁶⁾.

وتجدر الإشارة؛ إلى أنّ مجلس الجنايات كان يحكم طبقا للقانون الجنائي والمدني الذي صدر في اليوم الذي أعلن فيه بدء العمل بالدستور الجديد، والمتضمن لـ 664 فصلا، حددت الفصول الأولى منه، تركيبي مجلس الجنايات ومجلس التحقيق وصلاحيتهما والإجراءات المتبعة للنظر بأحكامهما وأعمالهما القضائية، واختصت بقية الفصول بتوضيح وتطبيق الأحكام على الجرائم والمخالفات الجنائية والمدنية. إذ جعلت القسم الجنائي يختص بأحكام الجنايات والجنح، والقسم المدني يشمل الالتزامات والعقود ووسائل إثبات الدعوة،

(1) أنظر قائمة الأعضاء: ج.ر.ت، ع 03، مصدر سابق، ع 05.

(2) بلغ عدد القضايا التي رفعت إلى مجالس الجنايات والاحكام العرفية إلى 10848 قضية، ابراهيم بن جمعة بلقاسم، الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التونسية من 1861 إلى 1864م (من خلال محاضر محاكم الجنايات والأحكام العرفية)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، تونس 2002م، ص 24.

(3) أ.و.ت، س.ت، ص 118، م 404، "قانون الجنايات"، الفصل 236-606.

(4) من المدن التي أقيمت فيها مجالس: القيروان، سوسة، صفاقس، الاعراش، جربة، الكاف، بنزرت، الجريد وغيرها، أنظر: المصدر نفسه، ص 118، م 411، و 01.

(5) راجع التقارير اليومية لمجلس الجنايات والاحكام العرفية بالحاضرة التي تتضمن تلاخيص للقضايا المعروضة على المجلس لشهري أبريل وماي وجوان وجويلية سنة 1861م، المصدر نفسه، ص 119، م 419 و 420.

(6) زكار، مرجع سابق، ص 79-80.

والقسم الإداري يتعلق بالسلسلة القضائية (تنظيم القضاء، صيانة القضاة وحمايتهم)، مع تكليف القضاء الشرعي بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية (زواج، طلاق، وصية، إرث...) وبعض القضايا العقارية الإستحقاقية كالغرامة في أراضي الأحماس وقسمة الأملاك العقارية والأنزال، وتكليف محكمة تجارية للنظر في المعاملات التجارية بين الافراد (مجلس المتجر)⁽¹⁾.

علاوة على ذلك؛ **مجالس الضبطية** وهي محاكم ذات صلاحيات أقل من محاكم الجنايات والأحكام العرفية، صدرت في 29 جانفي 1861م، وهي تختص بقضايا الأمن العام، السكر، الغش في التجارة وغيرها، بالإضافة إلى الحكم في التنازل الخفيفة. ويوجد مجلس الضبطية بالحاضرة و 80 مجلسا بالمدن وأهم العروش التونسية، كما تم إيجاد قانون لضبط هذه المجالس وبه 24 فصلا⁽²⁾. وكذلك **مجلس التحقيق**؛ تم إنشاؤه بالعاصمة طبقا للمرسوم الصادر من محمد الصادق باي في 29 جانفي 1861م، وهو بمثابة محكمة إستئنافية في الوقت الحالي⁽³⁾. مهمته إعادة النظر في القضية والتحقيق فيها من جديد، فهو يرتبط برغبة المحكوم عليه في اللعن في الحكم الصادر ضده مجلس الجنايات أو مجلس التجارة، وهو يتكون من 07 أعضاء⁽⁴⁾.

علاوة على ذلك؛ كان مجلس التحقيق يعقد جلساته يوميا، كما حددت آجال رفع القضايا على المجلس لإعادة التحقيق فيها بثلاثة أيام من يوم اتصال المحكوم عليه بالحكم، وبإمكان المحكوم عليه أن يرفع في مدة أقصاها ثلاثة أيام من يوم اتصاله بمحكم مجلس التحقيق، أن يرفع قضيته إلى المجلس الأكبر خاصة إذا كانت الجناية ثقيلة وعقابها ثقيلا. ويعود لمجلس التحقيق حق البت في القضايا الخاصة بأعضاء مجلس الجنايات والأحكام العرفية، فإذا رفعت به شكاية من أهل مجلسه، لا تنشر بالمجلس وإنما يقع النظر فيها بمجلس التحقيق، والعكس صحيح فمجلس الجنايات ينظر في القضايا القائمة بين أعضاء مجلس التحقيق⁽⁵⁾.

والجدير بالذكر؛ أنه تم إصدار مجموعة من القوانين لتنظيم تلك المجالس وتحديد تركيبتها وطريقة العمل بها وهي على النحو الآتي⁽⁶⁾: **قانون العمال (الولاية)**؛ وينقسم إلى قسمين يشتمل كل واحد منهما على 33 فصلا

(1) المرجع السابق، ص 84_85.

(2) المرجع نفسه، ص 83.

(3) بلغ عدد القضايا التي رفعت إلى مجالس الضبطية ب: 3137 قضية، أنظر: بلقاسم، مرجع سابق، ص 24.

(4) أنظر قائمة الأعضاء: ج.ر.ت، ع 03، مصدر سابق.

(5) أ.و.ت، س.ت، ص 118، م 404، "قانون الجنايات"، الفصل 12 و 15.

(6) بنبلغيث، النظام القضائي...، مرجع سابق، ص 164_177.

فصلا حددت عمل العمال في مناطقهم وإدارتهم السياسية والمالية، وكذلك ما يجب عليهم اتجاهاً إلهائياً، وما تطلبه منهم الدولة، وقد تضمن هذا القانون ديباجة حددت واجبات العمال إزاء الدولة والإلهائي. بالإضافة إلى **قانون الضبطية**؛ وهو ينظم شؤون إدارة المحكمة الضبطية وطرق العمل بها وتركيباتها. إذ حدد مهمتها التي لا تقتصر على الأمن بل وحتى الحكم القضائي. كما فصل القانون بين نوعين من هذا الجهاز ضابطية الحاضرة، ويشتمل على 11 باباً يضم 69 فصلاً، وضابطية البلدان ويضم 24 فصلاً.

علاوة على ذلك؛ **قانون الجنايات والأحكام العرفية**، ويتم تمييزه من قبل مجالس الجنايات والأحكام العرفية ومجالس الضبطية، وهو يشتمل على قسمين يضم كل واحد منهما 664 فصلاً موزعة على 30 باباً، منها 606 فصل مخصصاً لتحديد تركيبة ومرجع النظر الحكمي وسير محاكم الجنايات والأحكام العرفية؛ ومنها 52 فصلاً مخصصاً لمجالس الضبطية لتحديد أنواع العقوبات والأحكام والجرائم التي ارتكبت في حق الدولة، وجرائم القتل، فضلاً عن المعاملات المالية والعقارية⁽¹⁾.

ويعتبر هذا القانون أقدم مجلة قانونية عربية أسست على المذهبين المالكي والحنفي وبذلك كان الفقه الإسلامي مصدره الأساسي. وما يزيد من أهمية هذا القانون، هو اعداده في وقت وجيز بذلك العدد من الفصول دون تجربة سابقة في ذلك، مما يؤكد على المعرفة العميقة للمصلحين بالفقه الإسلامي. أضف إلى ذلك؛ **القوانين العسكرية** مثل قانون التجنيد وقانون المحلة وقانون الجنايات العسكرية. وهي قوانين مقتبسة أغلبها من القوانين الفرنسية، (ذلك لأنّ العالم الإسلامي لم يكن يفصل قضية العسكر عن غيرهم من المسلمين ثم إن قوانين التجنيد والتدريب حديثة لم تعرف بعد عند المسلمين)⁽²⁾.

تستوجب الإشارة إلى أن كافة القوانين الصادرة عن بايات تونس وتأسيس المجالس في الفترة الممتدة ما بين 1857_1863م أي منذ إعلان "عهد الأمان" ومن ثم "قانون الدولة التونسية"، ساهمت في بروز الصحافة التونسية بشكل كبير لكونها تعتبر الوسيلة الفعالة التي لجأت إليها الدولة من أجل تبليغ مقرراتها وأوامرها إلى كافة المناطق وبصورة واضحة للجميع. وفي هذا الشأن؛ تم إصدار "جريدة الرائد التونسي" في 22 جويلية

(1) بلقاسم، مرجع سابق، ص 26-27.

(2) بنبليغث، النظام القضائي...، مرجع سابق، ص 172.

1860م وهي جريدة رسمية⁽¹⁾، عنيت بنشر القرارات والقوانين الصادرة عن الحكومة التونسية. فهي خلال الأربع سنوات الأولى من تأسيسها مثلت أداة لنشر القوانين وتأسيس المجالس والأخبار عن المسائل القضائية⁽²⁾.

ج) تحديث المجتمع والاقتصاد

رغم اهتمام بايات تونس بالتحديث العسكري والدستوري طيلة القرن 19م، إلا أنّ ذلك لم يمنعهم من العناية بتطوير وتجديد بعض الجوانب الاجتماعية والاقتصادية رغم محدوديتها. أما في المجال الاجتماعي؛ فيعدّ إلغاء الرق سنة 1846م على يد المشير أحمد باي، من أهم الخطوات التحديثية التي تم اعتمادها في تونس خلال القرن 19م. ذلك أن ظاهرة امتلاك العبيد كانت منتشرة في البلاد التونسية، إذ تكاد كلّ العائلات الثرية بالخصوص تمتلك مجموعة من العبيد لخدمتها. وقد كانت هذه الظاهرة سنة متبعة لدى البايات أنفسهم، فقد كانوا يشترون العبيد ثم يربوهم في القصر للقيام بشؤونهم الخاصة، وفي أغلب الأحيان كانوا يسندون اليهم بعض المهمات خاصة العسكرية منها⁽³⁾.

جاء قرار إلغاء الرق في تونس نتيجة لرغبة أحمد باي الشخصية، إذ اقتنع بضرورة إعادة الاعتبار الى هذا الصنف من البشر الذين تم استعبادهم بوجه غير شرعي. كما أنّه رأى ضرورة منع الناس من الوقوع في المحرم غير المقصود، لأنهم لا يعرفون النصوص الشرعية في ملكية العبيد. أضف إلى ذلك؛ ان ابقاء الحالة على ما هي عليها فيها ضرر كبير على الدولة، لأنها تصبح في نظر هذه المجموعة الكبيرة عاجزة عن حمايتهم واسترداد حقوقهم المشروعة. وهذا العجز قد يلجئهم الى التفكير في الاحتماء بالدول الاجنبية للدفاع عنهم فتصبح الدولة مقصرة في حق طبقة لها فضل كبير في المساهمة في تنشيط الدورة الاقتصادية، لان هؤلاء العبيد يسخرون في الغالب لخدمة الارض داخل القلعة والمتاجرة بهم في الأسواق، لان هذه التجارة كانت تدر على أصحابها

(1) ظهرت الرائد التونسي في شكل جريدة تصدر مرة في الأسبوع، كل سنة منها ترقيم أعدادها ترقيما خاصا من العدد الأول الذي يصدر في اول أسبوع من شهر محرم إلى آخر عدد في آخر أسبوع من شهر ذي الحجة، أي أن ترتيب أعدادها يخضع لحساب السنة القمرية، وأقصى ما وصل إليه رقم أعدادها في السنة 51 عددا. أنظر العدد الأول من جريدة الرائد التونسي، قائمة الوثائق الأرشيفية والنصوص، الملحق رقم 06.

(2) Haber, Op cit, p 34.

(3) الجويلي، العامل الديني وأثره في الحركة الإصلاحية بتونس من أحمد باي الى انتصاب الحماية، أطروحة دكتوراه، الجامعة التونسية، تونس 1985_1986م، ص 37.

أرباحاً طائلة. وقد عبر الباي عن هذه الدوافع في المكتوب الذي وجهه إلى المجلس الشرعي بالحاضرة في شهر محرم 1262 هـ / 1846م⁽¹⁾، بالإضافة إلى بعض الرسائل التي بعث بها إلى قناصل إنجلترا⁽²⁾.

من جهة أخرى؛ جاء قرار إلغاء الرّق على إثر رواج الحملات التي قادتها منظمات حقوقية وإنسانية للحد من هذه الظاهرة ومنها جمعية إلغاء العبودية الفرنسية والجمعية البريكانية والأجنبية المناهضة للعبودية⁽³⁾، التي كانت تستهدف البلدان التي تنشط فيها تجارة الرقيق. علاوة على ذلك؛ تزعم بريكانيا العظمى لحركة إيلال جلب العبيد السود واسترقاقهم بتنظيم حملة لمناهضة كل أشكال النخاسة سواء عبر الصحراء أو بالبحر الأبيض المتوسط⁽⁴⁾. وقد وجدت هذه الحملة صدى لدى أحمد باي الذي كان منفتحاً على الأفكار الجديدة، إذ تم تبادل الرسائل بين الباي وأعضاء القنصلية الإنجليزية بتونس الذين كانوا ينهاهون إلى سوء المعاملة التي عليها العبيد، وإن الأمر يقتضي النظر في حالهم وحمايتهم من ظلم الأسياد. وأنه لا سبيل إلى القضاء على هذه الظاهرة حسب رأيهم إلا بإصدار قانون يمكن المملوكين من حريتهم⁽⁵⁾، على أن الباي استحسن هذا التدخل وذلك من خلال المكتوب الذي بعث به إلى قنصل إنجلترا بتونس⁽⁶⁾.

لم يتم إصدار قانون إلغاء الرق دفعة واحدة، إذ اعتمد أحمد باي التدرج في ذلك، مخافة ظهور ردود أفعال غير متوقعة من قبل المالكين للعبيد. كما أنه من الصعب الاستجابة إلى هذا القرار بكل سهولة وبسرعة منتظرة. ومن هنا بادر الباي بمنع الرقيق من تونس في شهر أفريل 1841م، ثم ألغى الاتجار بالعبيد في جميع أسواق الإيالة في 06 سبتمبر 1841م. وفي أفريل 1842م اعتبر أن كل عبد يدخل تونس يعتبر حرّاً وأن كل أبناء العبيد الذي يولدون بعد هذا التاريخ يعدّون أحراراً لا يجوز بيعهم وشراهم.

(1) أ.و.ت، س.ت، ص 230، م 421، و 16. أنظر، قائمة الوثائق الأرشيفية والنصوص، الملحق رقم 07.

(2) أنظر الرسالة الموجهة من أحمد باي إلى القنصل طوماس ريد في 17 ربيع الأول 1257هـ / 12 ماي 1842م، المصدر نفسه، أنظر قائمة الوثائق الأرشيفية والنصوص، الملحق رقم 08.

(3) التيمومي، مرجع سابق، ص 90.

(4) المرجع السابق، ص 90.

(5) أنظر الرسالة المعربة الموجهة من القنصل الإنجليزي طوماس ريد إلى أحمد باي 21 ربيع الأول 1257هـ / 06 ماي 1841م، أ.و.ت، س.ت، ص 230، م 421، و 66. وأنظر قائمة الوثائق الأرشيفية والنصوص، الملحق رقم 09.

(6) المصدر نفسه، و 01.

وفي 26 جانفي 1846م تم إلغاء الرق بشكل نهائي، ولكن قبل ذلك كلف أحمد الباي كاتبه ابن أبي الضياف بإعداد رسالة تؤكد على الروح التحررية للإسلام بخصوص السياق الدولي والنزول عند رغبة القناصل، كما حرص على إشراك كبار علماء الدين وأهل المجلس الشرعي في تنفيذ القرار، فضلا عن تعيينه عدول في أهم الزوايا وفي المناطق التي يتواجد بها العبيد، يكتبون لكل من أتى مستجيرا وثيقة تحريره (حجة)⁽¹⁾. وللإشارة فإن الباي قد حرص على تنفيذ قراره وطبع إجراء العتق بـ⁽²⁾ابع رسمي جاد، طالب بمده بتلك العقود من أجل أن يوقع عليها شخصيا⁽²⁾.

لقي هذا الإجراء تجاوبا كبيرا من قبل علماء البلاد، وأبرز هؤلاء الشيخ محمد بيرم شيخ الإسلام والشيخ إبراهيم الراجحي⁽³⁾ باش مفتي المالكية، اللذان ردا على الباي في مكتوب لهم بالامتثال لأوامره⁽⁴⁾. كما كان لهذا الإجراء صدى في الأوساط الأجنبية وخاصة من قبل الإنجليز الذي كاتبوه في هذا الشأن مثل المكتوب الذي ورد من قبل الجمعية الانجليزية المالكية والتي أثنت فيه على هذا الإجراء الرفيع⁽⁵⁾. لكن رغم هذه التأييدات للإلغاء الرق؛ إلا أنه لم يقع احترامه من قبل الأهالي وخاصة المستفيدين من إبقاء العبيد تحت أيديهم، لأن هذا الإجراء من شأنه أن يلحق الضرر بهم لأنهم كانوا يستعملون العبيد في التجارة بهم لما تدره عليهم من أرباح طائلة، وهذا الرفض ظهر بشكل كبير عند أهل جربة والعربان وأهل الفلاحة⁽⁶⁾.

أما في المجال الاقتصادي؛ فقد كانت في البداية الإصلاحات الاقتصادية تخضع الى ضرورات عسكرية. حيث فقامت الدولة ببعث الصناعات الضرورية لتجهيز و تأمين حاجيات الجيش و توفير الكساء و العتاد للجنود التونسيين، فقامت بإحياء مسبكة الحديد لصناعة المدافع و القبائل التي يعود عهدها الى حمودة باشا،

(1) محمد نجيب بوطالب، "الأوضاع الاجتماعية للعبيد السود بالبلاد التونسية في النصف الثاني من القرن 19م" المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، إعداد الهادي التيمومي وآخرون، م.ت.ع.آ.ف.ب.ح، تونس 1999م، ص 400.

(2) المرجع نفسه، ص 401.

(3) الشيخ إبراهيم الراجحي (1767_1850): فقيه وأديب وشاعر وصوفي، درس بجامعة الزيتونة. زار اسطنبول في سنة 1838 بتكليف من أحمد باي للقيام بمهمة سياسة تتمثل في طلب إعفاء الإيالة التونسية من أداء المال السنوي المقرر. يعدّ أول من جمع بين رئاسة أهل الشورى والإمامة والخطابة بجامعة الزيتونة في عهد أحمد باي. ويعدّ أول أديب تونسي. لعب دورا كبيرا في التمهيد لحركة الإصلاح التي قام بها خير الدين. للتوسع

أنظر: محمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين، ج 02، ط 1، د.غ.إ، بيروت 1982م، ص 387_400.

(4) أ.و.ت. س. ت، ص 230، م 421، و 16. أنظر قائمة الوثائق الأرشيفية والنصوص، الملحق رقم 10.

(5) أنظر مكتوب الجمعية الانجليزية المالكية: المصدر نفسه، و 39. وأنظر المرجع نفسه، الملحق رقم 07.

(6) ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج 04، ص 89.

وأُسست الى جانب ذلك مصنعين للذخيرة. غير ان البرنامج الصناعي لأحمد باي لم ينحصر في السلاح؛ بل شمل ميادين اخرى كالمناجم و الصناعات الاساسية للبلاد مستعينا بفنيين و مهندسين اوروبيين. كما اهتم بصناعة النسيج فأسس مصنع الملقف⁽¹⁾، وقد جعله حديث على غرار المصانع الاوروبية وجهازه بأحدث التجهيزات، وبعث مصنع للجلد ومطبخة جديدة ومعاصر زيت عصرية ومصنع صابون بالإضافة إلى تأسيسه لمخابر عصرية كانت الأولى من نوعها وتشتغل بآلات حديثة⁽²⁾.

ولعل من أهم الإنجازات الاقتصادية في عهد أحمد باي هو تأسيس دار المال أواخر شهر أوت 1847م، وهو بمثابة بنك حكومي وكل عليه محمود بن عياد. وبفضل هذه الدار أصبحت نشاطات الدولة المالية من دفع وقبض وجبايات وضرائب ومرتببات وغيرها تتم عبر ذلك البنك. مما جعل بعض المؤرخين⁽³⁾ يعتبرونه أول بنك يقع تأسيسه في البلدان الإسلامية قبل الاستعمار، إذ لم يظهر بنك مصر إلا في 1856م وفي اسطنبول سنة 1863م. وكنتيجة لهذه الدار تم اصدار العملة الورقية بقيمة 50 و 100 و 1000 ريال، قابلة للتحويل إلى عملة نقدية مع عمولة بـ 4%⁽⁴⁾. كما عرفت تونس في عهد محمد باي تأسيس بنك إنجليزي-تونسي سنة 1858م، لكن فرنسا أجهضت المشروع⁽⁵⁾.

زيادة على ما سبق؛ اتخذت بعض الإجراءات المهمة من أجل تلوير القلايع الفلاحي، خاصة في عهد محمد باي، الذي عمل على التخفيف من الجباية، والضرب على أيدي العمال (الولاية) المكلفين بجمعها. إذ أسقط من الجباية المرتبة على بيع الحيوانات والأنعام أكثر من النصف، وألغيت سائر الضرائب المفروضة على الدخان والملح والجلد وغيرها، وعوضت بضريبة واحدة ثابتة ومعلومة سماها "إعانة" قدرها ثلاث ريات في كل شهر⁽⁶⁾. علاوة على ذلك؛ أصدر محمد باي منشورا جديدا سنة 1856م، وصفه ابن أبي الضياف بأنه "من

(1) كان يدر هذا المصنع في عهد أحمد باي 100.000 ريال ربحا في السنة لفائدة خزينة الدولة. أنظر:

Réplique pour le général Mahmoud..., Op cit, p 42.

(2) ترجع مسؤولية هذه المخازن الى محمود بن عياد مدير التموين العسكري، أنظر:

Le Gouvernement Tunisien et le général Mahmoud Benaïad, le dernier mot sur les comptes en blé du général Benaïad et le prétendu compte de bahram, Typographie de Henri Plon, Paris, p 75-85.

(3) *Lazhar gharbi, le capital francais à la traine, ebauche d'un reseau bancaire au meghreb colonial (1847-1914)*, faculté des lettres de la mannouba, Tunis, 2003, p 32.

(4) التيمومي، مرجع سابق، ص 96.

(5) *Haber, Op cit, p 30_31.*

(6) الإمام، مرجع سابق، ص 217.

أعظم حسنات هذا الباي وآثاره المشكورة"⁽¹⁾، إذ نص هذا المنشور على التخفيف من ضريبة العشر، التي أضرت بالمزارعين، ذلك أنّ هؤلاء كانوا يدفعون ضريبة تمثل عشر إنتاجهم، لكن الحكومة هي التي كانت تحدد مقداره، فيدفعه المزارع بدون النظر الى كمية المحصول الحقيقي في كل سنة⁽²⁾.

2. التحديث في عهد الوزير الأكبر خير الدين التونسي

لم تقتصر التجربة التحديثية في تونس خلال القرن 19م على البايات فقط؛ بل تعدتها إلى رجال الدولة وبالتحديد الوزير الأكبر خير الدين التونسي. حيث لعب هذا الأخير دورا كبيرا في تحديث البلاد على كافة الأصعدة، طيلة الفترة التي تولى فيها الوزارة الكبرى مابين (1873_1877م). وفي الحقيقة يمكن اعتبار هذه الفترة هي مرحلة تطبيق النظريات التحديثية التي كان قد صاغها خير الدين من قبل⁽³⁾.

أ) التحديث الإداري والاقتصادي

أولى خير الدين التونسي طيلة توليه الوزارة الكبرى عناية خاصة بالمجال الإداري والاقتصادي. أما التحديث الإداري؛ فقد شكلت مسألة تهيئة جهاز الحكومة الخلية الأساسية في المشروع التحديثي للإدارة عند الوزير الأكبر خير الدين، وكانت البداية من حيث الوظائف. إذ عمل على إبعاد كل الموظفين الذين أساءوا التصرف في أموال الدولة إلى جانب مصلافي خزندار، مقابل استدعائه رجالا ممن رأى فيهم نزاهة في العمل وقدرة على تحمل المسؤولية، وقد وجد ضالته في صفوف خريجي المدرسة الحربية بباردو أمثال الجنرال رستم (وزيرا للحرب) والجنرال حسين (وزيرا للتعليم والأشغال العامة) ومحمد خزندار (وزيرا للداخلية والعدل)، ومصلافي بن اسماعيل (وزيرا للبحرية)⁽⁴⁾، ومحمد العزيز بوعتور (وزيرا للقلم ومستشار أول للمالية). كما اعتمد الوزير الأكبر خير الدين على خريجي جامع الزيتونة الذين تبناوا الفكر الإصلاحية مثل الشيخ محمد بيرم الخامس الذي أوكل إليه تنظيم جمعية الأوقاف وكذلك إدارة المصلحة الرسمية والرائد التونسي⁽⁵⁾.

(1) ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج 04، ص 224.

(2) الإمام، المرجع السابق، ص 218.

(3) راجع في ذلك دور المفكرين في تحديث مصر وتونس، الفصل الأول، ص 81_82، 83_85، 89.

(4) اضلل الوزير الأكبر خير الدين باشا تعيين مصلافي بن اسماعيل وزيرا للبحرية مجازة للباي محمد الصادق، لأنّ هذا الأخير كان كلّفا به إلى درجة كبيرة، فقد كان مصلافي أميا ولا هم له سوى جمع المال، أنظر: التيمومي، مرجع سابق، ص 206.

(5) المحجوبي، مرجع سابق، ص 121.

زيادة على ذلك؛ عمل الوزير الأكبر على الحد من ظاهرة الرشوة واختلاس أموال المواطنين والدولة، وهي الظاهر التي طبعت النظام السياسي بتونس في عهد مصلاحي خزندار قرابة 36 سنة. إذ عمل على تنظيم عمل القياد ومراقبة تصرفاتهم في شؤون السكان وفي محصولات الجباية، وذلك بضبط علاقاتهم مع المواطنين والحكومة. كما أدخل خير الدين ما يسمى بنظام "التقييد"، والذي بمقتضاه يتم تسجيل كل المعاملات الإدارية من مراسلات وقرارات وعقود وأحكام في دفاتر خاصة يمكن الرجوع إليها متى دعت الحاجة، وذلك بغية إضفاء نوع من الشفافية على عمل الإدارة أسوة بالفرنسيين⁽¹⁾.

ليس هذا وحسب؛ بل شمل الحد من الرشوة على مستوى الإدارة المركزية وحاشية الباي وتحجير بيع الوظائف. ذلك لأن الجباة كانوا بصفة عامة يتقربون من أعيان القصر وأعضاء الحكومة للحصول على مناصبهم، ثم الحفاظ عليها بشتى الوسائل كالرشوة والهدايا. ولم يكونوا مكترئين بمصالح السكان؛ بقدر ما كانوا يهتمون بتحصيل الثروة. وتستوجب الإشارة؛ إلى أنّ هذا الأمر قاد إلى إعادة خير الدين تنظيم الشرطة بالمدن وخاصة بتونس العاصمة، وعلى تحميل بعض القبائل مهمة السهر على أمل اللّقاءات والمسالك مقابل بعض الاعفاءات الجبائية أو المنح الخاصة⁽²⁾. كما أدى بخير الدين إلى تحديث القضاء، من خلال سنه لقوانين تضبط صلاحيات القضاة وطريقة عملهم وتوظف مرتبات لهم وتحمي المواطنين من تجاوزاتهم.

يعدّ تنظيم الهياكل الإدارية للقضاء وفقا للنمط الأوروبي من أهم الأمور التي حرص خير الدين على تنفيذها خلال توليه الوزارة الكبرى. فعمد _في بادئ الأمر_ إلى إعادة تنظيم "المحكمة الشرعية"، ذلك لأنه تم إهمالها بالرغم من المحاولات التي قام بها مُجدّ باي، كما كانت تفتقر إلى إدارة منظمة ومشرفين حازمين يتولون تفقدها ورعايتها، بالإضافة إلى أنّ القضاة والمشايخ تكرر تخلفهم عن الحضور دون موجب شرعي مما علّل سير المحكمة الناتج عنه بدء في إجراءات التقاضي⁽³⁾. زيادة على ذلك؛ كان لإصلاح خير الدين على التنظيمات القضائية الأوروبية أثناء رحلاته إلى أوروبا الفضل الكبير في إعادة تنظيم هذه المحكمة، دون أن

(1) عبد القادر دوحة، "الإصلاحات السياسية والإدارية لخير الدين التونسي في منتصف القرن 19م وعلاقتها بالحصارة الغربية"، مجلة عصور

الجديدة، ع 11_12، جامعة وهران، وهران فبراير 2013_2014م، ص 247_262. وأنظر أيضا: Harber, Op cit, p 100

(2) المحجوبي، مرجع سابق، ص 122.

(3) انظر مكاتبة مُجدّ الصادق باي إلى مشايخ المجلس الشرعي حول تخلف القضاة والمشايخ عن الحضور للمحكمة وضرورة تدارك ذلك الخلل،

أ.و.ت، س.ت، ص، 115، م 349، و 05.

نسى نظرتة القائمة على ضرورة خلق مؤسسات دستورية وقضائية في الوقت الذي تم فيه إكمال العمل بالدستور، والتي عبّر عنها في كتابه "أقوم المسالك"⁽¹⁾.

على هذا الأساس؛ تم تشكيل لجنة برئاسة الوزير الأكبر خير الدين لتتولى وضع قانون للمجلس الشرعي بالحاضرة ومختلف المناطق بالبلاد التونسية⁽²⁾، حيث اجتمعت اللجنة المؤلفة من رئيس الفتوى المالكية الشاذلي بن صالح (1873_1885م)، رئيس الكتبة محمد العزيز بوعتور (ت 1907م)، المفتي الحنفي أحمد بن الخوجة) تولى الإفتاء سنة 1868م)، المفتي المالكي محمد الشاهد (تولى الإفتاء سنة 1861م)، المفتي أحمد كريم (تولى الإفتاء سنة 1865م)، المفتي محمد النيفر (تولى الإفتاء سنة 1873م)، القاضي المالكي الماهر النيفر (تولى الإفتاء سنة 1873م)، القاضي الحنفي محمد بيرم (تولى القضاء سنة 1873م)⁽³⁾، لتتولى تحرير الترتيب المؤلف من 60 فصلا عاجلت ثلاث نقاط أساسية.

تمثلت الأولى؛ في تشكيل مجلس شرعي بالحاضرة يتكون من شيخ الإسلام و 04 مفتيين أحناف و 04 مفتيين مالكيين بالإضافة إلى قاضي حنفي وآخر مالكي⁽⁴⁾، مهمتهم تسيير إدارة المحكمة الشرعية والنظر في أمر النازلة المتحاكم فيها، على أن تكون شورى بين 03 من علماء أهل المجلس من المذهبين، ولا يمضي قضاء بأقل من هذا العدد. أما النقطة الثانية؛ فتمثلت في تنظيم المجلس الشرعي في المدن الكبرى بالبلاد التونسية، حيث تم تركيز 15 مجلسا شرعيا سنة 1877م في المدن الكبرى، ويتركب كل مجلس بهذه المناطق من رئيس الفتوى (باش مفتي)، ومفتي وقاضي.

أما عن مهمة أعضاء المجلس؛ فلا تختلف كثيرا عن مهمة قضاة المجالس الشرعية بالحاضرة. حيث يتولون مهمة قبول الشهادات في المحل لجلوس القضاة بالمنقطة، بالإضافة إلى فض النزاعات بين الخصوم والعمل على استرداد حقوقهم حسبما تنص عليه الشريعة الإسلامية، فضلا عن رصدتها لرؤية الهلال بصحبة جمع من أهل

(1) التونسي، أقوم المسالك ...، مصدر سابق، ص 16_30.

(2) أنظر الامر الصادر في 16 صفر سنة 1293 هـ / 06 مارس 1876م، أ.و.ت، س.ت، ص 119، م 349.

(3) عكرمي، مرجع سابق، ص 59.

(4) الجويلي، مرجع سابق، ص 191.

الخير العارفين بمجاري الهلال⁽¹⁾. أما النقطة الثالثة؛ فتمثلت في ضبط كيفية انعقاد المجلس، وكيفية إجراءات التقاضي في حالة وقوع خلاف بين المذهبين في تطبيق النصوص الشرعية في النازلة⁽²⁾.

زيادة على ما سبق؛ عمل خير الدين على تكوين محكمة الوزارة، لما كان وزيراً مباشراً سنة 1870م. وهي عبارة عن قسم من أقسام الوزارة الكبرى تهتم بالنوازل، وهي تضم 04 أقسام لكل قسم مستشار أو أكثر ويأشر المستشارون عملهم عن إذن الوزير المباشر خير الدين. أما القسم الأول؛ فيهتم بسياسة البلاد وتحرير ما يرد من العمال وخدمتهم مع العروش والمناطق، ولا يستثنى من ذلك إلا نوازل الأجانب التي يهتم بها القسم الرابع، ونوازل أموال الدولة راجعة للكومسيون. والقسم الثاني، فيأشر مقابلة الواردين للوزارة من المتوظفين وتحرير النوازل المتشعبة التي ترد عليها ويرجع العمل فيها من تنفيذ أو كتابة إلى القسم الأول.

أما القسم الثالث؛ فهو يأشر قبول الشكاوى الشخصية الواقعة بين سكان البلاد على مقتضى حجج البائ والمملوب وتحريرها، ولا يقبل شكاوى العمال والمأمورين التي ارتكبت بقوة الخلة فذلك يرجع للقسم الثاني. وبالنسبة للقسم الرابع؛ فهو يأشر تحرير الشكاوى من نواب الدول، وما يرد منهم وما يصير لهم، ويأشر سائر النوازل المتعلقة بالأجانب فيما بينهم وبين غيرهم من السكان⁽³⁾. كما تم إحداث دائرتين مدنية وجنائية في هذه المحكمة، وهو ما يمكن تفسيره ببداية الاعتماد على القضاء المتخصص المعمول به في بلدان الغرب الأوروبي⁽⁴⁾.

علاوة على ذلك؛ أسس الوزير الأكبر خير الدين محكمة الأحبار، وهي محكمة خاصة باليهود، تقوم بمعالجة كل ما يتعلق بشؤونهم الدينية والدنيوية، من زواج وطلاق ومواريث ووصايا تلحق فيها تشريعاتهم الخاصة⁽⁵⁾. أضف إلى ذلك؛ تأسيسه للمجلس المختلط عوضاً عن المحاكم القنصلية التي كانت تشكل خطراً على السيادة الداخلية والخارجية للبلاد التونسية. على أنّ مهمته تكمن في الحكم في النوازل التي يكون فيها

(1) المرجع السابق، ص 193.

(2) عكرمي، مرجع سابق، ص 60.

(3) ج.د.ت، ع 18، 3 أوت 1870م.

(4) عبد القادر دوحة، "الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لخير الدين التونسي في منتصف القرن 19م وعلاقتها بالحضارة الغربية"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع 11، معسكر ديسمبر 2016م، ص 201_222.

(5) المرجع نفسه، ص 214.

أحد المتقاضين تونسيا والآخر أجنبيا، وهو مكون من عضو تونسي وعضوين من الاجانب من موظفي القنصليات تحت رئاسة العضو التونسي⁽¹⁾.

وقد انجز المجلس الكثير من النوازل المعروضة، وكان يجلس مرتين في الأسبوع، ووصلت أحكامه في كل جلسة إلى 50 قضية، حتى أنه نظر من بداية عمله في 18 جويلية 1847م إلى 19 سبتمبر من نفس السنة في 422 حالة. وأصدر القضاة حكمهم في 302 حالة في إدانة عدد من الأشخاص المدنيين من جنسيات مختلفة على النحو التالي: 188 مدينا تونسيا، 81 مدينا تونسيا، 33 مدينا إنجليزيا⁽²⁾. والجدير بالذكر؛ أن إحداث هذا المجلس قد تزامن مع تأسيس محاكم مختلطة في مصر، فاستعان خير الدين بنصوص الاتفاقيات والقوانين المتعلقة بتلك المحاكم وكذلك القوانين المعمول بها في الدولة العثمانية، وكلّف أحد الاوروبيين ليقبس منها ما يوافق عرف البلاد⁽³⁾.

من الأمور التي اهتم بها الوزير الأكبر خير الدين في المجال القضائي هو اعتماده لسلسلة من التشريعات والإجراءات القضائية، منها ما يخص القوانين العرفية. بحيث تم تقنين عرف الفلاحة والخماسة وتحسنت العلاقات بين الفلاح والحماس، إضافة إلى تقنين العرف التجاري وشؤون الزواج. كما اعتمد قانون الجنايات على العرف المحلي المتبع، حتى أنه سمي بقانون الجنايات والأحكام العرفية، بحيث أصبحت تلك القوانين ملزمة للجميع وخارجة عن صلاحيات المحاكم الشرعية. والجدير بالذكر؛ أنّ خير الدين اعتمد في هذه الترتيبات على الاعراف المحلية ولم يقتبس القوانين الاوروبية للمجتمع التونسي مراعاة لعاداته وعلاقاته الاجتماعية، وإنما كان اقتباس خير الدين منصبا على الأساليب الأوروبية أي اعتماد التقنيات فقط⁽⁴⁾.

زيادة على ذلك؛ حرص الوزير الأكبر على إحداث أرشيف في كل محكمة للاعتماد عليه كسوابق قضائية للحكم في النوازل المستقبلية وتقدير التلّور الحاصل في معالجة القضايا. كما أعطى صلاحيات خاصة لمحكمة الحاضرة مثل: الاختصاص في الجرائم وإحضار المتهمين. أما فيما يخص مهنة عدول الإشهاد؛ فقد قام خير الدين بضمّها وتنظيمها وفق منشور صدر سنة 1874م اشتمل على 16 فصلا منظما لما يمكن أن يكون عليه

(1) بنبليغيت، النظام القضائي ...، مرجع سابق، ص 348.

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه.

(4) دوحة، الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ...، مرجع سابق، ص 215.

الشهود وشروط الولاية وضبط أسمائهم وتاريخ ولايتهم. ومن الواضح أن ترتيب العدول هو إنجاز كبير في الميدان القضائي خلال عهد خير الدين وبعده، إذ مكن القضاة من التقليل من فرص ضياع الحقوق، ودعم هذا العمل بصدور عدد من الكتب الموضحة لكيفية كتابة الشهادة⁽¹⁾.

عمل الوزير الأكبر خير الدين كذلك على توحيد الاحكام في البلاد وتأسيس قانون معلوم وذلك بموافقة الدول الأوروبية ليدخل الاجانب تحت نظر المحاكم التونسية حيث إنهم لا يرضون الدخول فيها مادامت الأحكام غير معروفة والمذاهب مختلفة، وكل قاض يرجح من مذهب من لا يرجحه غيره⁽²⁾. إذ تم تشكيل لجنة قوامها عدد من علماء المذهبين (الحنفي والمالكي) وواحد من التجار المسلمين. كانت مهمتها وضع نظام موحد للشرائع الإسلامية تستمد من الشرائع المالكية والحنفية، ومن القوانين الحديثة المتبعة في الإمبراطورية العثمانية ومصر⁽³⁾.

من جهة أخرى؛ حسن خير الدين أوضاع السجون الموجودة، وأنشأ سجن عمومي للرجال وآخر للنساء، و أوجد في هذه السجون الظروف الملائمة للسجين كالنظافة والهواء والأفرشة، ومحل للقهارة ومسجد للصلاة وقسمها إلى أقسام طبقاً لنوع الجناية وحالة السجون من العمر والمرض حتى أصبح السجن على حد تعبير محمد بيرم الخامس سجناً لا مقتلاً⁽⁴⁾. إلى جانب ذلك؛ إصداره لأوامر تقضي بإيجاد قانون للسجون، من شأنه أن يراقب أعمال القضاة ويضبط لهم أساسيات الحكم على الجاني، فعلى حسب نوع الجناية يتم الحكم، فيتم تحديد نوع السجن الذي لابد أن يعد لكل محكوم عليه، وذلك كله نتيجة للتجاوزات الخلقية في ميدان القضاء والمجالات التابعة له كالسجون والمسجونين التي وقعت بعد توقف العمل بالدستور⁽⁵⁾.

من الأمور التي أولاهها الوزير الأكبر خير الدين اهتماماً كبيراً هو تنظيم الأوقاف، ومن أجل تحقيق ذلك أنشأ جمعية الأوقاف بناء على المنشور الصادر في جوان 1874م، ووضع على رأسها مجلس إدارة مكون من الرئيس (الشيخ محمد بيرم الخامس)، والكاهية (أمير آلاي أحمد بن عباس)، والأعضاء (أحمد الوتاني، محمد

(1) المرجع السابق، ص 216.

(2) المرجع نفسه، ص 32.

(3) المرجع نفسه، ص 215.

(4) بيرم الخامس، مصدر سابق، ج 02، ص 258.

(5) نبليغ، النظام القضائي...، مرجع سابق، ص 358_360.

السنوسي، محمد بن الأمين)، والمشايخ الكتبة (محمد النقي، محمود الجيلاني، أمين المال الحاج محمد الشاذلي السنوسي)⁽¹⁾، كما جعل وكلاء على أملاك الجمعية كالجوامع والمدارس والزوايا والأسوار وغيرها.

علاوة على ذلك؛ أوجد الوزير الأكبر خير الدين قانونا لهذه الجمعية اشتمل على 24 فصلا، وذلك لضبط جميع الأوقاف ومداخلها، والأوجه التي يجب أن تصرف فيها مع ما يتلّلب ذلك من تعيين وكلاء يقومون بلوازم الأوقاف⁽²⁾. إذ تم تحديد وظيفة الجمعية في مراقبة سائر وكلاء الأوقاف، ومحاسبتهم على جميع تصرفاتهم من حيث جمع الأموال المتأتية من الوقف والأوجه التي عرف فيها. بالإضافة إلى النظر في جميع أحباس الدولة المنقولة عنها ما عدا أحباس جامع الزيتونة التي ينظر فيها الإمام، فضلا عن مراقبة الزوايا التي بها ذرية ثابتة والنظر في حالتها⁽³⁾.

أضف إلى ذلك؛ تحديد القانون لوظيفة وكلاء الأوقاف، والتي تتمثل في المبادرة بإصلاح الأوقاف التي تقتضي ذلك، وتعهدا وخدمتها على أحسن وجه. بالإضافة إلى اشعار الجمعية بما تحت أيديهم من الأوقاف القابلة للكرء أو التي تباع، حتى تتمكن من تعيين الوقف، وتحديد ساعة المناداة والمزايدة لتتم اجراءات البيع أو الكراء على وجهها الشرعي والقانوني.

زيادة على ذلك؛ يلعب الوكلاء دور الوساطة بين الجمعية والممتلكات الموقوفة. فالوكلاء هم الذين يقبلون الخلفاء الوارثة من الجمعية والاجابة عنها، وتقديم ما تلّلبه من ايضاحات حول الوقف. وتصدر الإشارة؛ إلى أنه لا يحق للوكلاء التصرف في أي عقار من العقارات إلا بعد أخذ إذن من المحكمة الشرعية ومحضر قاضي المكان أو من ينوبه ومشايخ أهل البلد. وهذا الإجراء هو من قبيل الزيادة في التحري والمراقبة الدائمة لتصرفات الوكلاء. وقد ضبط القانون كيفية اختيارهم، وذلك عن طريق الانتخاب حسب مواصفات معروفة كالثقة والأمانة والعفة وشهادة أهل البلد له بذلك حتى تتم العملية بمحضر الحكم الشرعي⁽⁴⁾.

زيادة على ما سبق؛ ضبط قانون الجمعية نفقات الجمعية. حيث جعل مرتبات من فواضل الأوقاف قدرت بـ: 436.668.006 ريال فضي، وزعت كالتالي: 866.662.082 ريال فضي كمرتبات أهل المجلس

(1) الجويلي، مرجع سابق، ص 199. وأنظر أيضا: Harber, Op cit, p 104

(2) المرجع نفسه، ص 199.

(3) المرجع نفسه، ص 200.

(4) المرجع نفسه، ص 200.

الشرعي بالحاضرة وقاضي باردو، 1.800.000 ريال فضي كمرتب إمام المحلة المنصورة، 36.760.000 ريال فضي كمرتبات المشايخ المدرسين بالـبقتين بجامع الزيتونة، 7.800.000 ريال فضي كمرتبات النظار بالجامع والامام ووكيلي الكتب، 6.075.000 ريال فضي كمرتب للقائمين على المكتبة لمدة 07 أشهر، 40.000.00 ريال فضي كمرتبات المجلس البلدي، 88.796.000 ريال فضي كمرتبات لأهل الوظائف الشرعية، 67.510.016 ريال فضي كمرتبات نواب الجمعية وكتابهم ومعينهم بانحاء تونس، 60.564.000 ريال فضي كمرتبات الجمعية وكتابها ومعينها، 80.692.005 ريال فضي المصاريف الإدارية في إدارة الجمعية ونوابها من ذلك سلفات لبعض الأوقاف التي ضعف دخلها عن إقامتها في العام⁽¹⁾.

من الأعمال التي قامت بها جمعية الأوقاف، حرصها على متابعة ومراقبة الأوقاف مراقبة مستمرة ودقيقة عن طريق عدول وأمناء، بالإضافة إلى اتخاذها لعدة إجراءات من شأنها أن تخرج مؤسسة الأوقاف من حالة التدهور التي كانت تميزها⁽²⁾. كما اعتنت الجمعية بالمشاريع الخيرية حيث ساهمت في بناء 138 تتوزع على 04 جوامع الخـبـة، 34 مسجدا، 04 ميضآت، 10 زوايا، 04 مكاتب، 04 مدارس، ديوان الشريعة، قشلة، 12 سبل وبئر، 36 برجاً، 09 حوانيت، 10 مخازن، 03 فنادق، 04 وكالات، 04 حمامات⁽³⁾. كما وجهت الجمعية عنايتها إلى الأماكن الموقوفة بجهات البلاد وخاصة منها المشاريع الهامة حتى بلغ عددها 5680 مشروعاً موزعة على الجوامع والمساجد والزوايا في السنوات الأولى من تأسيسها 1875 م⁽⁴⁾.

وبالرغم من النفقات الباهضة؛ إلا أنّ الجمعية تمكنت من أن تلّـو من ميزانية الأوقاف وتقوم بما تعهدت به من تسديد الديون وترخيص المنح المخصصة للمجلس الشرعي والمدرسين بجامع الزيتونة وإعادة المجلس البلدي⁽⁵⁾. وقد أشار مُحمّد بيرم الخامس رئيس جمعية الأوقاف إلى ارتفاع المداخيل السنوية، "حيث كانت في

(1) الشدياق، مصدر سابق، ج 05، ص 359.

(2) أنظر التقرير الذي قدّمته الجمعية للوزير الأكبر خير الدين، والذي بينت فيه الحالة التي عليها الأوقاف في البلاد والإجراءات التي اتخذتها في ذلك في مدة تسعة أشهر من تأسيسها، ج.د.ت، ع 10، 05 أفريل 1876 م.

(3) الجويلي، مرجع سابق، ص 204.

(4) أنظر تقرير رئيس الجمعية المؤرخ في 17 ربيع الثاني 1292 هـ / 16 ماي 1876 م. أ.و.ت، س.ت، ص 59، م 671.

(5) أنظر مداخيل الجمعية لسنة 1294 هـ / 1877 م.، أ.و.ت، س.ت، ص 56، م 676.

السنة الأولى من مباشرته الرئاسة وهي سنة 1876م حوالي مليون ومائتي ألف ريال، وصار في السنة الخامسة ما قدره مليونين ومائة ألف ريال⁽¹⁾.

أما المجال الاقتصادي؛ فقد شكل ركيزة هامة في مشروع خير الدين التحديثي، باعتباره وسيلة فعالة في تحقيق التمدن والعمران، ومن الوسائل التي أوصلت البلدان الأوروبية إلى ما هي عليه من القوة والتطور. بالإضافة إلى المشاكل المالية التي كانت تعاني منها البلاد التونسية قبيل تولي خير الدين الوزارة الكبرى، والتي خلفها من ورائه سلفه مصطفى خزندار في الميدان المالي، من ديون، وضرائب مرهقة، وتدهور اقتصادي عام⁽²⁾. فكان لزاما على خير الدين أن يلتفت إلى تحسين الأوضاع المالية والاقتصادية للتخلص من تلك الصعوبات من جهة، ولمواكبة التطور الاقتصادي الأوروبي من جهة أخرى. وقد أثبتت الإحصائيات الواردة في الدفاتر الجبائية⁽³⁾، أن هذه المدة عرفت تحسنا نسبيا وساهمت في تحقيق تغذية العجز.

كانت أول خطوة اعتمدها الوزير الأكبر خير الدين لمشروعه التحديثي الاقتصادي هو اعتماد نظام جبائي عادل يساعد على النهوض الاقتصادي من جهة، ويخفف من عبء الضرائب من جهة أخرى. فقد كان النظام الجبائي عند توليه الوزارة عقبة أمام النمو الاقتصادي، إذ كانت الدولة تستعمله للاستحواذ على القدر الكبير من إنتاج البلاد، مما أدى إلى إهمال العديد من المزارع من قبل أصحابها، وحتى إلى حرق بعض الفلاحين لمزارعهم ببعض المدن⁽⁴⁾. وأمام تلك المشاكل؛ قام خير الدين بالإعتماد على القيادة بعملية شاملة لمساحة الأراضي المزروعة والغير المزروعة في مختلف أنحاء ومناطق البلاد، مع تقصي أسباب توسع أو تقلص المحاصيل الزراعية، وكمية الامتلاك المتساقطة، وتحديد احتياجات كل منطقة من المياه⁽⁵⁾.

لينتقل بعد ذلك؛ إلى أهم خطوة وهو تعديل الضرائب الفلاحية وتخفيضها، بعدما لاحظ أن كثرتها أضرت بالقطاع الزراعي ولم تعد بالنفع على خزينة الدولة ولا حتى على الفلاحين، وإنما كانت وسيلة تستولي بها الدولة على إنتاج وخيرات البلاد. كما قصر الضرائب على عشر المحاصيل فقط، كما قسم أراضي البلاد

(1) بوم الخامس، مصدر سابق، ج 02، ص 262، 266.

(2) Béchir Tlili, "Eléments pour une approche de la pensée socio_ économique de Kheredine (1810_1889)", Revue de l'occident musulman et de la méditerranée, N 09, 1971, p 119_ 152.

(3) أ.و.ت، الدفاتر الجبائية المتعلقة بميزانية الدولة رقم 3972_3973.

(4) المحجوبي، مرجع سابق، ص 123.

(5) دوحة، الإصلاحات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 204.

إلى جهتين؛ الأولى تتمثل في المناطق البعيدة وصعبة البلوغ كالجَنُوب والوسط. أما الثانية؛ فتتمثل في المناطق القريبة من الحاضرة وسهلة البلوغ، آخذاً بعين الاعتبار الخصائص المحلية. ففي المناطق البعيدة يقع دفع الضرائب نقداً، بينما في في المناطق القريبة يتم ذلك عينا⁽¹⁾.

وبناءً على ذلك؛ تم تنظيم استخلاص العشر واعتماد التدرج في تحديد المقدار ابتداءً من سنة 1869م، إذ حدد المقدار على المساحة الزراعية عينا بـ 07 مكاييل ثم 08 مكاييل في العام الذي يليه، ليصل إلى 10 مكاييل في العام الرابع، بدل 05 مكاييل قمح ومثلها شعير على كل مساحة زراعية⁽²⁾. أما عن قيمة العشر نقداً فقد حددت بـ 50 ريال للمساحة الزراعية الواحدة، مع الاعتماد على التدرج بحيث يبلغ الفلاح في السنة الأولى بـ 35 ريال، وفي السنة الثانية بـ 40 ريال، والثالثة بـ 45 ريالاً والرابعة 50 ريالاً في السنة، أي مع بلوغ سنة 1873 تكون الدولة قد عادت إلى استخلاص كامل قيمة الأداء.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المقدار الواجب استخلاصه بحسب المساحة المزروعة لكل فرد وفي كل جهة، "عشر كل ماشيه أي ما يحرثه الرجل الواحد في السنة بحسب كل جهة وبذرها..." أما إذا تمكن صاحب الزرع من إثبات ما لحق بزرعه جراء كوارث طبيعية أو أمراض "...فإنه يسقط عنه مقدار ما ضاع له ويؤدي أجر الكيل والتقييد أربعين ريالاً..." أما في الجهات البعيدة والتي تدفع عوض ذلك أموالاً "...فعن الدافع يدفع خمسين ريالاً على كل ماشية في كل سنة ورسيلين أجرة المستخلص"⁽³⁾.

شمل تخفيف الضرائب أيضاً بعض المناطق بصفة خاصة مثل الوطن القبلي ونفزاوة، ذلك لأنّ القانون الموظف على زياتين الوطن القبلي ونخيل نفزاوة مححف بأهل المنطقتين. من هنا أصدر خير الدين منشورين بتاريخ 05 نوفمبر 1869م، تم من خلالهما تخفيض الأداء على نخيل نفزاوة على ريال ونصف لكل شجرة نخيل الدقلة، و06 أشجار من الخروب لكل شجرة من بقية أنواع النخيل نظراً لانخفاض جودتها. أما أداء الزياتين في الوطن القبلي؛ فقد كان التخفيض فيها من ريال ونصف ريال على كل شجرة إلى 08 نواصر كل شجرة هو

(1) التونسي، مذكرات...، مصدر سابق، ص 36.

(2) ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج 06، ص 126.

(3) بيرم الخامس، مصدر سابق، ج 02، ص 522.

جزء من تجزئة الريال إلى 52 ناصري⁽¹⁾، فضلا عن إعفاء كل غابات الزيتون والنخيل المستحدثة من كل ضريبة لمدة 20 سنة⁽²⁾.

زيادة على ما سبق؛ عمل خير الدين على اتخاذ إجراءات تهدف إلى توسيع المساحات الفلاحية المستغلة، منها الأمر الذي أصدره في 24 نوفمبر 1869م، والذي أعفى فيه كل من غرس زيتونا أو نخيلا بأرض بور من الأداءات لمدة 15 سنة. مع حصول كل من قام بغرس الزيتون أو النخيل على حجة من القايد أو القاضي تثبت تاريخ الغراسه. علاوة على ذلك؛ أصدر خير الدين أمرين آخرين الأول في 27 نوفمبر 1869م يقضي بإعفاء الغراسات المحروقة من الأداءات، والثاني في 28 ماي 1871م ينص على إسقاط اداء العشر على الزرع الذي أصابته جوائح طبيعية أو غيرها. ولم يكتف بهذا القدر؛ بل أصدر أمر في سنة 1873م بعفي من خلاله واردات خمس تجهيزات الفلاحية من الاداءات الجمركية مدة خمسة أعوام⁽³⁾.

اتجه خير الدين إلى الجانب التشريعي والقانوني من خلال إصداره لقانون الفلاحة في 13 أبريل 1874م⁽⁴⁾، الذي هدف من خلاله إلى تنظيم القلاع الفلاحي، وتحديد العلاقة بين الملاكين والخماسة⁽⁵⁾. أو كما حددته مقدمة القانون: " ضبط الأصول الجاري بها عرف الفلاحة والخماسة ومتعلقاتها لتكون مرجعا في ذلك"⁽⁶⁾. وقد اشتمل القانون على 73 فصلا قسمت لجزئين. الأول؛ يضم من الفصل 01 إلى 25 إجراءات تخص تنظيم الفلاحة، وضبط أصولها كما يقول القانون. والجزء الثاني؛ يضم من الفصل 25 إلى 73 خصص

(1) المصدر السابق، ص 523.

(2) التونسي، مذكرات...، مصدر سابق، ص 36.

(3) التجهيزات الفلاحية تتمثل في: المحاريث، آلات مشط الأرض المعروفة بارس، آلات الحصاد المعروفة بفشار أو المعروفة بمواسونور، آلات الدراس المعروفة بتباز، أنظر رسائل الوزارة الكبرى إلى الكومسيون المالي من 1873_1882م، الرسالة العدد 554، 6 جمادى الاولى هـ/ 24 جوان 1873م: أ.و.ت، د.ج، الدفتر الجبائي رقم 2755.

(4) ج.ر.ت، ع 12، 28 ماي 1874م. وأيضا: ع 17، 09 جويلية 1874م.

(5) الخماسة: هو عقد شغل فلاحي يمتد على سنة ويربط بين فلاح كبير أو متوسط أو حتى صغير من جهة ومزارع فقير لا يملك سوى قوة عمله أو يملك أرضا صغيرة ليست له القدرة على فلحها من جهة ثانية. ولا ينتمي الخماس عادة إلى الملكية التي يعمل فيها؛ بل ينتسب في أغلب الأحيان إلى المناطق المجاورة لمكان عمله او احيانا إلى مناطق بعيدة، للتوسع أنظر: الهادي التيمومي، مهنة الخماسة في تونس بين التشريع والواقع (1861_1875م) المغيبيون في تاريخ تونس الاجتماعي، إعداد الهادي التيمومي وآخرون، م.ت.ع.آ.ف.ب.ح، تونس 1999م، ص 89_142.

(6) ج.ر.ت، ع 12، المصدر نفسه.

لمسألة الخماس والخماسة. ونتيجة لهذه الإجراءات نشأت الزراعة في البلاد التونسية، وازدادت مساحة الأراضي المزروعة حتى بلغت سنة 1877، 60 ألف هكتار⁽¹⁾.

اهتم خير الدين أيضا بالقلماع الصناعي، ذلك لأنه لم يكن قويا مقارنة مع صناعة الدول الأوروبية، بحيث كانت عبارة عن نشاطات تقليدية ذات صبغة صناعية، وبالتالي لم تتمكن من منافسة للمنتجات الأوروبية التي تتسم بالجودة وانخفاض الأسعار، مما أدى إلى تفهقر وزوال بعض الحرف فأثر سلبا على مساهمة القلماع في اقتصاد الدولة⁽²⁾. وبناء على ذلك؛ عمل خير الدين لتدراك هذا الوضع عن طريق ضبط العلاقة بين الحرفين وأربابهم والهيئات التي تنظم نشاطاتهم، وذلك بتقنين العادات والأعراف التي تنظم الحياة الصناعية والحرفية في تونس. حيث تم تحديد مدة العمل والأجر ومختلف الحقوق والواجبات، بما يكفل نقل المجتمع التونسي من مجال الأعراف والتقاليد إلى مجال القوانين.

علاوة على ذلك؛ قام خير الدين بتخفيض الضرائب على مختلف الصناعات بهدف إحيائها من جديد على غرار صناعة الشاشية وحرفة النقش على القباب، فضلا عن إنشائه لبحاء القصبة وتحسينها وبناء سوق وتعميره بالتجار والحرفيين من الأهالي ومحاربة الغش في المنتجات بضرورة إخضاعها لمقاييس معينة بعد قيامه بتحرير المكايل والأوزان وإبدال العملة الفضية التي كانت ناقصة في الوزن بعملة الذهب الكاملة⁽³⁾. كما أنشأ معملا لما تحتاج إليه السفن من الأدوات الحديدية والخشبية الضرورية، وإعادة بناء ميناء حلق الوادي الذي يعتبر أعظم ميناء في القلماع التونسي في تلك الفترة، إلى جانب إحداث طريق صناعي بين تونس و(حمام الأنف) طوله كما يذكر صاحب الصفوة اثني عشر ميلا، والذي لعب دورا كبيرا في التواصل بين العاصمة والمناطق الأخرى، بالإضافة إلى معمل للغاز والذي أنشأه خير الدين مع لجنة إنجليزية⁽⁴⁾.

لم يكتف خير الدين بالقلماع الزراعي والصناعي فحسب؛ بل واهتم أيضا بالتجارة وتنظيمها سواء أكان ذلك على المستوى الداخلي أم الخارجي. أما تنظيم التجارة الداخلية؛ فقد حرص خير الدين على حماية الإنتاج المحلي من منافسة السلع الأجنبية، وذلك من خلال منع بيع السلع خارج الأسواق والمحلات المخصصة

(1) التونسي، المذكرات ...، مصدر سابق، ص 40.

(2) دوحة، الإصلاحات الاقتصادية...، مرجع سابق، ص 206-207.

(3) المرجع نفسه، ص 207.

(4) المرجع نفسه، ص 208.

لها. بالإضافة إلى تخفيض من حجم الضرائب الجمركية المفروضة على الصادرات والتي كانت في حدود 50 % بالنسبة لكل المواد تقريبا؛ بل بلغت أكثر من ذلك بالنسبة لبعض المواد، في مقابل رفع حجم الضرائب المفروضة على الواردات في حدود 05 % وشمل أغلب البضائع، ووصلت في بعض الأحيان إلى 08 %⁽¹⁾.

علاوة على ذلك؛ ضبط خير الدين قائمة المواد التي يمكن أن تصدر مع تحديد كميتها، مثلا في سنة 1875 وفيما يخص ميناء صفاقس سمح خير الدين بتصدير 200 ألف قنّارا من المواد الفلاحية (زيت، حبوب)، وذلك بعد إحصائه للإنتاج الكلي وتقدير الاحتياجات الداخلية من المواد الاستهلاكية للمحافظة على الأمن الغذائي للدولة، وتجنبنا للاضطرابات والثورات التي يمكن أن تحدث بتصدير كميات كبيرة من تلك المواد. من جهة أخرى؛ أنشأ خير الدين هيئات مختصة بمراقبة الموانئ إضافة إلى مراقبة نشاطات القبائل الحدودية، أي يربط الحدود بحزام جمركي فعال، وذلك من أجل تجنب الاستيراد الغير شرعي. أما التجارة الخارجية؛ فقد عمل خير الدين على تنشيطها من خلال إقامته لعلاقات تجارية أوروبية لا سيما مع بريطانيا إلى جانب فرنسا وإيطاليا⁽²⁾.

ب) تحديث التعليم

أولى خير الدين طيلة توليه الوزارة الكبرى المجال العلمي عناية خاصة، حيث أعاد تنظيم التعليم بجامع الزيتونة، وذلك انطلاقا من وعيه بضرورة دعم التعليم الديني والنهوض به ليواكب الحياة العلمية الحديثة. وقد وجد خير الدين الدعم الكامل من قبل مُجدّد الصادق باي خاصة بعد التثبت من مواطن النقص الموجودة في مواد وأساليب التدريس وأوضاعه المادية عن طريق اللجان المكلفة بالنظر في شؤون التعليم في تونس. فقد كشفت تقارير⁽³⁾ تلك اللجان عن العديد من المشاكل التي كان يعاني منها المجال التعليمي في جامع الزيتونة، والمتمثلة في تدني مستوى التعليم. حيث كانت المدارس عبارة عن كتاتيب يتعلم فيها التلامذة حفظ القرآن والقراءة والكتابة والحساب، وعقم مناهج التدريس بالجامع الأعظم، وضعف موارد المعلمين والمدرسين، فضلا عن انتصاب دور التعليم الثانوي داخل المساجد لتلقين مبادئ الحديث والفقه⁽⁴⁾. وبناءا على تلك التقارير؛ تم تعيين لجنة مكلفة بدراسة نوعية الإصلاحات التي يجب ادخالها وترتيب قانون اصلاحي.

(1) التيمومي، مهنة الحماسة...، مرجع سابق، ص 207.

(2) المرجع السابق.

(3) أنظر التقارير المؤرخة في 30 محرم 1292هـ / 02 مارس 1875م، أ.و.ت، د.ج، الدفتر الجبائي رقم 2960..

(4) الصغير، مرجع سابق، 278.

عمل خير الدين عن طريق مختلف اللجان التي عقدت لإصلاح التعليم الزيتوني على تـوير هذا النمط من التعليم، والنهوض بهذه المؤسسة العريقة التي تعدّ أكبر مفخرة لتونس والعالم الإسلامي⁽¹⁾. حيث عرّض على مُجدّ الصادق باي إصدار أمر تنظيم التعليم بالجامع الأعظم، وانتخب لذلك لجنة مكونة من علماء الزيتونة ورجال الدولة لتقرير هذا النظام وتحرير فصوله⁽²⁾. ووجد خير الدين التأييد والدعم من قبل الباي، إذ أصدر أمره عام 1875م بترتيب التعليم وسط احتفال في جامع الزيتونة المشتمل على 67 فصلا ينقسم إلى 04 أبواب تتضمن: ضبط عدد العلوم التي تدرس بالجامع، العلوم التي يبدأ بها أولا في التعليم، الكتب المقررة لكل مرحلة، كيفية التدريس بالجامع، كيفية اختيار المدرسين والشروط الضابطة لذلك، دور النظارة العلمية، شهادات حضور التلاميذ⁽³⁾.

إنّ من إيجابيات هذا القانون؛ ترغيب التلاميذ في تلقي العلوم والمواظبة عليها واسقاط التكاليف الموظفة عليهم كأداء الحجى والقيام بالخدمة العسكرية، بالإضافة إلى ضبـه للـرق الواجبة والمتوخاة في التعليم كأن لا يزيد المعلم للمتعلم على تفسير كتابه الذي هو بصدد تعليمه مبتدئا كان المتعلم أو منتهيا، لأن في الزيادة تخليط يوجب العجز عن الفهم، ومواظبة المعلم وعدم تفرقه لمجالس العلم، ذلك أنّه إذا فرق كان ذريعة للنسيان وانقـاع مسائل الفن بعضها من بعض، فضلا عن إيجاد نظارة علمية تتكون من نخبة علماء الزيتونة تتولى حضور الدروس ومراقبة عمل المدرسين.

من الإيجابيات أيضا؛ العلوم والكتب المقررة في التدريس بجامع الزيتونة، والتي كانت في أغلبها تتعلق بالعلوم الشرعية. ذلك لأن الجامع المؤسسة الوحيدة التي تعد الاطارات الدينية في الدولة كالقضاة والمفاتي والمدرسين، وهؤلاء يحتاجون إلى ثقافة دينية عالية تؤهلهم للقيام بوظائفهم⁽⁴⁾. على أنّ ذلك لم يمنع من إدخال بعض العلوم الحديثة لدراستها بالجامع، على أن تكون اختيارية للـالب، على عكس العلوم الدينية التي تكون إجبارية له مثل: الهندسة المعمارية والرياضيات والفلسفة والحقوق والآداب والتاريخ والجغرافيا. والجدير بالذكر؛

(1) المرجع السابق، 279.

(2) أ.و.ت، س.ت، ص 64، م 724، و 02.

(3) الجويلي، مرجع سابق، ص 157. وأنظر أيضا:

Mohammed Souissi, 'Science européenne et jeux éducatifs en Tunisie de 1850 à l'indépendance', R.M.M.M, N 72, 1994, p 53- 59 ; Noureddine Sraib, 'Kherédine et l'enseignement une nouvelle conéeption du savoir en Tunisie ', R.M.M.M, N 63_ 64, 1992, p 203_ 210.

(4) الجويلي، المرجع السابق، ص 157-164.

أن خير الدين قد عزز التنظيمات التي جاء بها القانون بإحداث وظائف ثلاث: مستشار للمعارف بالوزارة الكبرى، وتعيين نائبين لهذا المستشار بالجامع الأعظم⁽¹⁾.

لم تكن مهمة اللجنة المؤسسة سنة 1874م مقتصرة على تنظيم الدروس بالجامع الأعظم وحسب؛ وإنما كان عليها بعث مؤسسة تعليمية عصرية على النمط الأوروبي، وبناء على ذلك؛ أنشئت المدرسة الصادقية ذات التوجهات العصرية بمقتضى الأمر العلي المؤرخ في 13 جانفي 1875م، بمبادرة من الوزير خير الدين الذي تولى الوزارة الكبرى بين (1873-1877م)⁽²⁾، والذي عهد إلى لجنة مستقلة بذاتها لإعداد مناهج التعليم بالمدرسة. وكانت هذه اللجنة تتكون من مجموعة من كبار الموظفين وشيوخ جامع الزيتونة المعروفين بأفكارهم الإصلاحية⁽³⁾، وكان مقر المدرسة الأول يقع بثكنة قديمة بناها في أوائل القرن 19م حمودة باشا بنهج جامع الزيتونة، ثم نقلت الصادقية إلى مقرها الحالي بالقصبة سنة 1897م.

تم الإعلان عن فتح المدرسة في 20 محرم سنة 1292هـ / 1875م، لتعلم القرآن والعلوم الشرعية والمعارف السياسية بالمجان، ويقبل فيها التلامذة من سن 07 إلى 15 في السنة الأولى، والعدد المعلن عنه للقبول 150 تلميذا من العاصمة و50 من داخل البلاد. منهم من يكون مقيما بالمجان بالمدرسة ليلا ونهارا، إذ تتكفل بهم الدولة وعددهم 30 من العاصمة و20 داخل البلاد، والبقية يأتون للصادقية ويبيتون ليلا عند أهلهم⁽⁴⁾. وقد تم تقسيم المعهد الصادقي إلى ثلاث شعب؛ الشعبة الأولى مخصصة للتعليم الابتدائي، والثانية للعلوم التقليدية والثالثة لتعليم لغات أخرى غير العربية ولدراسة العلوم الضرورية للأمة الإسلامية لدعم ازدهارها بشرط أن لا تكون هذه العلوم معارضة للشرعية⁽⁵⁾.

(1) عبد القادر دوحه، "الإصلاحات الثقافية والعلمية لخير الدين التونسي في منتصف القرن 19م وعلاقتها بالحصارة الغربية"، مجلة الحوار المتوسطي، مج 06، ع 01، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس 2015م، ص 73_97.

(2) Souissi, Op cit, p 56 ; Sraib, Op cit, p 207.

(3) اللجنة تتكون من خير الدين التونسي، محمد العزيز بوعتور وزير التعليم، أحمد بن الخوجة المفتي الحنفي، الأهر النيفر المفتي المالكي، عمر بن الشيخ قاضي باردو، محمد بيرم الخامس رئيس جمعية الأوقاف ومدير المصلحة الرسمية، محمد العربي زروق رئيس المجلس البلدي، أحمد الورتاني المدرس بجامع الزيتونة، مصطفى رضوان المدرس بجامع الزيتونة، أنظر: الجويلي، مرجع سابق، ص 177_178.

(4) أحمد الجويلي، الصادقية الوزير خير الدين مؤسسا ومحمد العربي زروق مديرا (دراسة ووثائق)، تقديم: فؤاد المبرع، مصلحة علامات، تونس 2006م، ص 31.

(5) أنظر: قانون المدرسة الصادقية، مصلحة الدولة التونسية، تونس 1291هـ..

كان اهتمام الوزير الأكبر خير الدين بالمدرسة كبيرا، إذ كان حريصا على تتبع نتائج التلامذة من خلال التقارير التي كانت تصله كل 03 أشهر⁽¹⁾. وقد تجلّى ذلك الاهتمام بصورة خاصة من خلال الاحتفالات التي كانت تنم عن الامتحانات، وبمناسبة توزيع الجوائز على التلامذة المتفوقين⁽²⁾. أضف إلى ذلك؛ إرسال اللبلة المتفوقين للدراسة في المدارس العليا بباريس⁽³⁾.

يفيدنا مُجدد بيرم الخامس عن محتوى التعليم بالصادقية⁽⁴⁾ وهو يخص مبادئ الفنون الشرعية كالقراءة والكتابة والقرآن والعقائد والفقه الحنفي والمالكي والنحو والصرف والأدب والتاريخ والخط وتهذيب الأخلاق والحديث وتعليم اللغات التركية والفرنساوية والليمانية وتعليم الفنون الرياضية كالحساب والهندسة والجبر والجغرافيا والفلك. ورتب خير الدين للصادقية معلمين لكل فن وجعلها تقبل 150 تلميذا من جميع أبناء القلعة المسلمين، منهم 50 تلميذا من أبناء العاجزين عن القيام بهم، وهؤلاء يسكنون بالمدرسة وتقوم بهم زيادة على التعليم بالأكل واللبس والمسكن مجانا. وأما 100 الباقية فالمدرسة تقوم بأكلهم نهارا مرة فقط وبالتعليم مجانا. ويلزم ان يكون جميع التلامذة في لبسهم على شكل واحد، وأوقف عليها خير الدين من املاك الحكومة اوقاف ذات بال يزيد دخلها السنوي على 250 ألف ريال.

وللصادقية برنامج تعليم مستوحى في معظمه من برامج المدارس الأوروبية التي كان خير الدين يعتقد أنها من أسس تقدم أوروبا، لكنه سهر أيضا على إرساء هذا التكوين العصري على أسس تكوين تقليد مواز⁽⁵⁾. وبناء على ذلك؛ كانت الصادقية بمثابة نافذة مفتوحة على الأفكار الجديدة بالغرب، يدرس فيها التلاميذ سر قوة الغرب وتفوقه آنذاك. كما تعد ثاني مؤسسة بعد مؤسسة باردو الحربية التي تأسست سنة 1840، والتي نادى أساتذتها بالاعتباس ما يصلح للبلاد من أوروبا، مهتدين بنظريات قابادو وخير الدين وبن أبي الضياف

(1) ج.ر.ت، ع 05، 1 مارس 1876م. وأنظر الجداول التي تحتوي على بيانات متعلقة بنتائج اللبلة في الثلاث الشهور الأولى (جانفي، فيفري، مارس) من سنة 1876م، والشهور الثلاث الثانية (أبريل، ماي، جوان) من نفس السنة، قائمة الجداول، أ. و. ت. س. ت، ص 64، م 753، و 01 و 02.

(2) أحمد عبد السلام، **الصادقية والصادقيون**، بيت الحكمة، قرطاج 1994م، ص 20.

(3) Souissi, Op cit, p 57.

(4) بيرم الخامس، مصدر سابق، ج 02، ص 535.

(5) عبد السلام، المرجع السابق، ص 95.

والجنرال حسين⁽¹⁾. فضلا عن أنّ المدرسة ساهمت في تخريج عدد كبير من الطلبة في مختلف الميادين، حيث تخرجت أول دفعة بـ 66 طالبا⁽²⁾.

زيادة على ذلك؛ حققت المدرسة الصادقية تعليما متوازنا⁽³⁾، فقد وفقت بين التعليم التقليدي الذي تحتل فيه العلوم الدينية مكانة لا تقل عما تحتله في جامع الزيتونة، في المقابل كانت وسيلة لتلقي العلوم الحديثة. وربما هذا ما ميزها عن المدارس الحديثة في مصر التي اقتصر على العلوم الحديثة وأهملت العلوم الدينية؛ بل وهمشت المؤسسة الدينية المتمثلة في الأزهر، مما أدى إلى الصراع بين التعليم التقليدي والمدني طيلة القرن 19م.

وللإشارة؛ فإنّ تلك الأهمية التي حصلت عليها المدرسة الصادقية، كانت نتيجة للجهود التي بذلها خير الدين، إذ كان حريصا على إنجاح التعليم بالصادقية وتكوين برامجهما حتى أنّه كان يحضر امتحانات آخر السنة إلى جانب العديد من الشخصيات الكبيرة في الدولة⁽⁴⁾، كما كان يزورها من حين إلى آخر لمراقبة سير الدروس وإهداء نصائحه وتوجيهاته إلى الطلبة وللاساتذة. كما كان يهتم كثيرا بحالتها المادية الشيء الذي دعاه إلى ان يحبس عليها أملاك الوزير مصطفى خزندار التي انتزعت منه في ديونه للدولة⁽⁵⁾. إضافة إلى الممتلكات الأخرى المحبسة بأمر الصادق باي والموزعة على عدة مدن بالولاية التونسية، وهذا ما ساعد المدرسة على القيام بمهمتها إذ لم يخص لها الدولة ميزانية خاصة⁽⁶⁾.

كانت امتحانات السنة الأولى من تأسيس المعهد الصادقي حدثا بارزا، فقد جرى بسرايا المملكة بالقصبة بحضور الوزير الأكبر خير الدين⁽⁷⁾ وأعيان من المجلس الشرعي ونخبة من رجال الدولة وعدد من أولياء التلاميذ أنفسهم وأقاربهم وأعيان من الأهالي البلاد وشخصيات اجنبية خاصة القناصل⁽⁸⁾. وقد أشاد أحد الأجانب المشهود لهم بالخبرة في ميدان التعليم، ومن واضبوا على حضور الامتحان كله، أنه لا تكاد توجد مدرسة في

(1) المصدر السابق، ص 34.

(2) Sraib, Op cit, p 209.

(3) Nouredine Sraib, "Enseignement, Elites et systèmes de valeur le collège sadiki de Tunis", Annuaire de l'Afrique du Nord, Paris, 1972, p 103_ 135

(4) ج.ر.ت، ع 01، 31 جانفي 1876م.

(5) Sraib, Khérédine..., Op cit, p 57.

(6) الجويلي، مرجع سابق، ص 182.

(7) أنظر خلاصة الوزير الأكبر خير الدين التي ألقاها بهذه المناسبة: أ.و.ت، س.ت، ص 64، م 752، و 03. وأنظر قائمة الجداول، الملحق رقم 11.

(8) أحمد الجويلي، الصادقية...، مرجع سابق، ص 38.

أوروبا يحصل فيها استفادة التلاميذ في أي فرع من فروع هذا الامتحان. كما بين أن كثيرا من الأسئلة التي سئل فيها التلاميذ، اقتبست من أوروبا إلا من كان له ثلاث سنوات متوالية في المدارس⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة؛ إلى أنه تم إرفاق المدرسة الصادقية بالمكتبة المكتبة العدلية أو الصادقية وذلك في 12 ماي 1875م⁽²⁾. وقد أوقف عليها الصادق باي مجموعة كبيرة من الكتب جعلها على ذمة المكتبة وقد ذكرت الرائد التونسي ذلك ونوهت به⁽³⁾. هذا بالإضافة إلى الكتب المتفرقة في الجوامع والمدارس الأخرى، وكذلك كتب الشيخ أحمد ابن أبي الضياف التي باعها في حياته والبالغة 1798 كتابا، فضلا عن كتب الوزير مصطفى خزندار التي أخذتها الدولة عقب عزله من الوزارة، فضلا عن كتب علي باي الثالث التي أوقفها لها ابنه محمد الهادي باي، والكتب التي أضافها العلماء من أسرة البيارمة⁽⁴⁾. بالإضافة إلى المجموعة الكبيرة التي أوقفها الوزير الأكبر خير الدين بنفسه، والتي بلغ عددها 1110 مجلد⁽⁵⁾.

أوجد الوزير الأكبر خير الدين للمكتبة الصادقية قانونا على أحدث طراز يتألف من 16 فصلا قام بإعداده نخبة من علماء جامع الزيتونة والمجلس الشرعي، تتضمن فصوله اوقات فتح المكتبة، ترتيب الكتب، هيئة الإشراف. وقد أشاد بيرم الخامس بالتنظيم الذي أحدثه خير الدين على المدرسة والذي يتلأب مع المدارس الأوروبية، حيث قال: "... وجعل لها ترتيبا لم يسبق في البلاد على نحو الترتيب الخارجية في الاستانة والممالك المتمدنة بحيث لا يخرج الكتاب من المحل، ويستتفع المرء بما شاء من الكتب وأنواع الاستفاد مع تحسين هيئة المكان وإحضار فرشته والمحابر والأقلام وساعة للإعلام بالوقت والرسم..."⁽⁶⁾. وإنشاقا من ذلك؛ كانت المكتبة الصادقية بمثابة بداية القبة مع كل التنظيمات المكتبة السابقة بالبلاد التونسية.

(1) ج.ر.ت، ع 01، 31 جانفي 1876م.

(2) أ.و.ت، س.ت، ص 63، م 726، و 01.

(3) ج.ر.ت، ع 24، 12 جويلية 1876م.

(4) الجويلي، مرجع سابق، ص 169.

(5) التونسي، مذكرات...، مرجع سابق، ص 42.

(6) بيرم الخامس، مصدر سابق، ج 02، ص 537.



الفصل الثالث

ردود الأفعال المحلية والدولية من التجميد في مصر وتونس

أولا : ردود الأفعال المحلية

1. موقف أصحاب السلطة والنفوذ
2. موقف المؤسسة الدينية
3. موقف العامة
4. موقف الأقليات الأجنبية

ثانيا : ردود الأفعال الدولية

1. موقف الدولة العثمانية
2. موقف الدول الأوروبية

أولاً: ردود الأفعال المحلية

مثلت حركة التحديث في مصر وتونس مجالا لتجاذب المواقف المؤيدة والمعارضة بين أصحاب السلطة والنفوذ، وأصحاب الرأي والمشورة ممثلين في فئة العلماء، والفئة المغلوب على أمرها ممثلة في الفلاحين والحرفيين والتجار، فضلا عن الأقليات المتواجدة في البلدين، خاصة أمام التغييرات الجذرية التي حدثت في البلدين نتيجة للتحديث، والتي شملت جميع ميادين الحياة. فما هي ردود الفعل المحلية اتجاه حركة التحديث في مصر وتونس؟ وما درجة استيعاب كل فئة من فئات المجتمع المصري والتونسي للفكر التحديثي؟

1. موقف أصحاب السلطة والنفوذ

إنّ من الطبيعي أن تصدر أولى المواقف اتجاه المشروع التحديثي من أعلى الهرم السياسي في البلاد، إذ كان الحكام رجال الدولة بطبيعة عملهم أكثر الناس علما بما يجري في العالم من تطورات وتغييرات في جميع ميادين الحياة. وانطلاقا من ذلك؛ أبدى أصحاب السلطة والنفوذ في مصر وتونس رغبة ملّحة في اعتماد التحديث، بعد اقتناعهم بحتميته في إنقاذ البلاد مما آلت إليه من انخراط وتخلف في جميع الميادين. لكن ذلك؛ لا يعني أنّ هذه الفئة لم تظهر موقفها الرافض من التحديث إما لعدم اقتناعها به أو لمصالحها الشخصية.

أ) موقف الحكام في مصر وتونس⁽¹⁾

أما في مصر؛ فقد برزت إحدى الشخصيات القوية التي رغبت في تغيير أوضاع البلاد المتردية ومحاولة اللحاق بالركب الحضاري المتمثلة في شخصية مُحمّد علي باشا. إذ سعى هذا الأخير منذ توليه حكم مصر إلى تنفيذ مشروع تحديثي، انطلاقا من إيمانه الراسخ بضرورة الإصلاح الجذري خشية الوقوع في قبضة الاستعمار الأوروبي. داعيا في ذلك إلى الاقتباس عن النماذج الأوروبية المتطورة. ذلك لأنّه عاصر أكثر من غيره تجربة العدوان الغربي الذي مثلته الحملة الفرنسية وما انجر عنها من آثار سلبية من جهة، وما خلفته من أنظمة إدارية من جهة أخرى. كما احتك بالقوات البريطانية التي سعت لإخراج الفرنسيين من مصر، والتي سعت هي الأخرى إلى الإحاطة به عبر الدسائس أولا ثم المجابهة العسكرية بعد ذلك⁽²⁾.

أدت تلك العوامل؛ إلى إدراك مُحمّد علي عجز مصر العسكري والجيش العثماني عن المواجهة بل وعجزها في مختلف الميادين⁽³⁾، مقارنة بأوروبا التي كانت تعرّف تقدما وتطورا على كافة الأصعدة. ومن هذا المنطلق؛

(1) لم يتم التفصيل في إنجازات حكام مصر وتونس التحديثية تجنباً للتكرار، ذلك لأنّ الباحث خصص فصلا كاملا لذلك.

(2) معن زيادة، مرجع سابق، ص 139.

(3) الضيقة، مرجع سابق، ص 141.

استوعب مُحمَّد علي الميزات التقنية والتنظيمية والإدارية المتفوقة لأوروبا وأعاد توظيفها بما يخدم مشروعه التحديثي. فأجرى تغييرات جذرية على النظام الاقتصادي خاصة في المجال الزراعي، كما أرسى قواعد النظام العسكري الحديث على النمط الأوروبي لإنشاء جيش حديث.

غير أن خلفاء مُحمَّد علي باشا لم يتخذوا موقفا ثابتا اتجاه التحديث، ولم يبقوا منهم أوفياء للمبادئ التحديثية التي انطلق منها رائدهم. كما لم يعملوا على المضي قدما بالحركة التحديثية المصرية، ولا على تصحيح الأخطاء الكبيرة التي وقع فيها الباشا، والتي عرّضته للصدام المباشر بالدولة العثمانية من جهة وبالذول الأوروبية من جهة أخرى. ولعلَّ عباس باشا كان أول من جسّد هذا الموقف، من خلال إغلاقه لمعظم المدارس وإبعاد مجموعة من كبار المدرسين عن مصر، إلى جانب استدعائه لمعظم أعضاء البعثات العلمية الذين تم إيفادهم إلى أوروبا في عهد مُحمَّد علي باشا⁽¹⁾.

أضف إلى ذلك؛ لا يختلف سعيد باشا عن عباس باشا في إهماله للتحديث. فقد عرّف عنه أنّه (ضعيف الإرادة كثير التردد، لا يستقر على رأي واحد، ومن هنا جاءت تقلباته في الخطط والبرامج والأعمال، كما كان معروفا بميله وانصياعه للأوروبيين وحسن ظنه بهم)⁽²⁾. إلّا أنّ التاريخ المصري الحديث يشهد لهذا الرجل بعض الإنجازات التي عدّت خطوة مهمة في مسار الحركة التحديثية في مصر خاصة في المجال الزراعي.

رغم التراجع الذي شهدته حركة التحديث في مصر في عهدي عباس الأول وسعيد باشا، إلّا أنّها عرّفت انتعاشا في عهد الخديوي اسماعيل. فقد حذا هذا الأخير حذو جدّه مُحمَّد علي في القيام بتحديثات شملت مختلف الميادين، ولعلَّ ذلك نابع من تنشئة الخديوي وتعليمه في أوروبا. فقد أرسل من قبل والده إلى فيينا وهو في الرابعة عشر من عمره أين قضى فيها عامين، ثم انتقل إلى باريس إثر انضمامه للبعثة المصرية الخامسة، والتي نال من خلالها حظا من العلوم الهندسية والرياضية والطبيعية، وأتقن اللغة الفرنسية كتابة وكلاما، وانبهر بباريس وما فيها. ومن هنا نشأت ميوله الباريسية التي لازمته طول حياته، وجعلته بعد أن تولى الحكم يسعى في أن يجعل القاهرة باريسا ثانية⁽³⁾.

(1) عزباوي، مرجع سابق، ص 205.

(2) الرفاعي، عصر إسماعيل...، مرجع سابق، ج 01، ص 30.

(3) المرجع نفسه، ص 74.

أما في تونس؛ فقد أبدى حكامها مثل حكام مصر رغبة في اعتماد المشروع التحديثي _ وإن كانت بدرجة أقل _ . إذ تطلع أحمد باي إلى بناء دولة حديثة تكون قادرة على إبعاد البلاد عن الانهيار الداخلي والخطر الخارجي، اقتداء بما فعله محمد علي في مصر من جهة؛ ولشدّة اقتناعه بالفكر التحديثي وما أفرزه من تقدم وتطور في أوروبا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية خاصة بعد أن زار فرنسا سنة 1846 من جهة ثانية. ومن مظاهر هذا الاقتناع؛ أنّ هذا الباي عمل على بناء مؤسسة عسكرية نظامية حديثة على غرار ما هو موجود في الدول الأوروبية، إلى جانب إنشائه لأول مدرسة حربية على الطريقة الأوروبية في تونس، فضلا عن تأسيسه للعديد من المصانع والثكنات، وإلغاءه للرق واهتمامه بجامع الزيتونة والتعليم فيه.

لكن أحمد باي الذي وإن انبهر بالجانب المادي للحضارة الغربية وحاول الأخذ به، إلاّ أنّه اكتفى باستيراد بعض المظاهر الخارجية للحدّثة الغربية مثل الملابس والأسلحة وبعض المعارف العسكرية والصناعية، أي أنّه اقتصر على التحديث بشكل سطحي⁽¹⁾. أضف إلى ذلك؛ أنّه اقتصر على التحديث العسكري، بينما لم يعر أي اهتمام للتحديث السياسي. إذ كان يتصرف في شؤون البلاد حسب اجتهاده ونزواته، ويسيطر على أغلب دواليب الحكم والاقتصاد، الأمر الذي جعله منحصرا في بوتقة الحكم المطلق.

إنّ الحماس والرغبة عند أحمد باي في تنفيذ المشروع التحديثي، لم يستمر بنفس الوتيرة خلال عهدي محمد باي ومحمد الصادق باي. إذ عرّف عن الأول عدم تحمسه للتحديث، وإن كان قد أنجز بعض الأمور في هذا المجال، مثل إسقاطه لجميع المظالم على الأهالي الذين عانوا من الاستغلال وابتزاز أموالهم وعدم مراعاة ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، حيث أوجد نظاما جبائيا عادلا تمثل في توحيد الأداء على كل فرد⁽²⁾.

زيادة على ذلك؛ أحدث محمد باي أيضا تغييرا جديدا على المستوى السياسي لم يسبق له مثيل في البلاد التونسية، والمتمثل في إصدار عهد الأمان الذي يعدّ بمثابة دستور على الطريقة الأوروبية. لكن ما يمكن الإشارة إليه في هذا الشأن، هو أنّ هذا العهد ما كان ليصدر لولا الضغط الأوروبي من جهة؛ والرغبة الملحة لرواد الفكر التحديثي في تنفيذه من جهة أخرى⁽³⁾. أضف إلى ذلك؛ أنّ محمد باي لم يبد رغبة في تطوير الجيش النظامي الذي أسس في عهد أحمد باي، كما لم يظهر حماسا نحو إحداث تعليم عصري.

(1) التيمومي، تونس والتحديث...، مرجع سابق، ص 111_112.

(2) بيرم الخامس، مصدر سابق، ج 02، ص 09.

(3) أنظر التجربة الدستورية وتطوير النظام القضائي، الفصل الثاني، ص 166.

أما محمد الصادق باي؛ فقد اتصف هو الآخر بعدم المبالاة بالتحديث، بل وكان يجرّ إليه جرّاً. إذ امتاز بضعف الشخصية التي ساهمت في جعله ألعوبة بيد بعض المقربين منه وأصحاب الأطماع والمصالح، إلى جانب القنصل الأجانب الذي صار يأتمر بأوامرهم⁽¹⁾. زيادة على ذلك؛ لم يكن الصادق باي يهتم سوى بالإتفاق دون حساب على أمور شكلية لا تغني ولا تسمن من جوع، مما أدى إلى إفراغ خزانة الدولة. ومن وجوه الإسراف تلك منح الأوسمة التي كانت تكلف الدولة أموالاً طائلة، لمن هب ودب سواء لوزرائه أو غيرهم من الرعايا الأجانب أو أفراد في دول أجنبية⁽²⁾.

ب) موقف كبار الموظفين والمسؤولين في مصر وتونس

أما في مصر؛ وانطلاقاً مما سبق؛ تباينت المواقف تجاه الحركة التحديثية لدى الطبقة الحاكمة في مصر، مما أدى إلى عدم استمرار المسيرة التحديثية على وتيرة واحدة طيلة القرن 19 م. لكن ذلك التباين لم يقتصر على الحكام وحسب؛ بل تعدّى إلى الطبقة العليا في الدولة أو ما يمكن تسميتهم بأصحاب المناصب العليا أو كبار الموظفين. ففي الوقت الذي أظهر فيه عدد من الموظفين الولاء والطاعة لحكام مصر وسياستهم التحديثية، بل وكانوا أدوات في أيدي هؤلاء الحكام في إدخال الأساليب الحديثة إلى مختلف القطاعات بالدولة المصرية. عارض بعضهم الآخر ذلك الأمر وحاول بكل الطرق إجهاض الحركة التحديثية.

لكن قبل إبراز هذه المواقف، لابد من الإشارة إلى أنّ المناصب العليا في مصر مرّت بمرحلتين خلال القرن 19 م. ففي نصفه الأول؛ كانت وقفاً على الأرستقراطية التركية إلى جانب بقايا المماليك وأتباع الباشا من الألبانيين والأرمن واليهود والشوام والأقباط⁽³⁾. أما في النصف الثاني من ذات القرن؛ فإنّ المصريين قد تولوا هذه المناصب إلى جانب العناصر التركية⁽⁴⁾.

أما الموقف المؤيد لأصحاب المناصب العليا؛ فقد برز في ثلاث أشكال أساسية. الأول؛ تمثل في تأييد الحركة التحديثية مع الاعتماد على العلوم والمعارف الأوروبية ولكن في إطار محدود. ولعلّ هذا الموقف سببه انفتاح عدد من الموظفين الواسع على الحضارة الأوروبية، إثر احتكاكهم بالأجانب في ظل النظام العسكري

(1) نور الدين صحراوي، النفوذ الأوروبي (الفرنسي-الانجليزي-الاطالي) في تونس 1857-1881م، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 02، الجزائر 2012-2013م، ص 117-118.

(2) بينبليغيت، الجيش التونسي ...، مرجع سابق، ص 74.

(3) العطار، مرجع سابق، ص 43.

(4) هنتر، مرجع سابق، ص 120.

والتعليمي الحديث الذي أقامه مُحمَّد علي باشا في مصر، والذي كان يعتمد بالدرجة الأولى على الخبرة الأوروبية، فضلا عن البعثات العلمية المصرية إلى أوروبا، التي أتاحت الفرصة لأولئك الموظفين من التعرّف على الثقافة والأفكار الأوروبية وبالتالي محاولة نقلها وتجسيدها في بلادهم⁽¹⁾.

ومن الأسماء البارزة ؛ **نقولا مسابكي أفندي** (ت 1831م) أحد الموفدين الى إيطاليا سنة 1815م من قبل مُحمَّد علي باشا لتعلم فن سبك الحروف. فلما عاد الى مصر بعد 04 سنوات من الدراسة، تولى اداة مطبعة بولاق سنة 1821 وبقي مديرا لها الى أن توفي، كما تولى مهمة تدريب المصريين على فن السبك والطباعة⁽²⁾. بالإضافة إلى **دويدار مصطفى مختار أفندي** (ت 1839م)، الذي أرسل الى فرنسا لتعلم الادارة الحربية سنة 1832م، وبعد عودته الى مصر عين عضوا في المجلس الأعلى للحكومة ومديرا لديوان الحربية ثم لديوان المدارس⁽³⁾. يضاف إلى هاتين الشخصيتين **مُحمَّد بيومي** (ت 1852م) الذي بعث الى فرنسا من أجل تلقي العلوم الرياضية، ولما عاد الى مصر جذب معه العديد من المؤلفات الاجنبية في الهندسة. وصار من كبار مدرسي مدرسة المهندسخانة، كما ترك مؤلفات نافعة في العلوم الرياضية⁽⁴⁾.

أما عن أهم شخصية كان لها الأثر الكبير والبارز في الحركة التحديثية في عهد مُحمَّد علي باشا، واستمرت حتى في عهد الخديوي اسماعيل هو الشيخ رفاعه رافع الطهطاوي، الذي تولى إمارة بعثة 1826م الى باريس، ثم اختير لتعلم الترجمة، وبعد عودته أسس مدرسة الألسن وتولى نظارتها. كما ترجم العديد من المؤلفات الاجنبية، فضلا عن تأليفه لكتب عدّة نظّر فيها للحركة التحديثية حتى عدّ من أهم روادها في مصر.

أما النوع الثاني؛ فيكمن في التأييد المبالغ فيه اتجاه الحركة التحديثية، من خلال الاندفاع نحو تقليد الأوروبيين دون تمييز ولا مراعاة لظروف البيئة التي نشئوا بها، وتربوا على أرضها. وذلك راجع إلى تأثر أصحاب هذا النوع بالبيئة الأجنبية إثر احتكاكهم المباشر بالأجانب، بعد أن تم ارسالهم إلى أوروبا لإتمام تعليمهم والحصول على الدرجات العلمية. وعند عودتهم حاولوا الظهور بمظهر جديد يختلف عن المظهر الذي كانوا

(1) المرجع السابق، ص 156_157.

(2) طوسون، **البعثات** ...، مرجع سابق، ص 10.

(3) المرجع نفسه، ص 36.

(4) طوسون، المرجع السابق، ص 40.

عليه قبل سفرهم الى الخارج، فقلدوا الاجانب في كل شيء في المأكل والمشرب والملبس والمسكن وفي وسائل التسلية واللهو⁽¹⁾.

ففي سبعينيات القرن 19م صارت منازل المصريين تعج بصورة مفرطة في بعض الاحيان بالتحف الأوروبية الغالية، فبمجرد وصولها من أوروبا كانت تعرض المرايا الضخمة واللوحات الزيتية وغيرها، وكان نمط الحياة الجديد أوضح ما يكون في المظهر والسلوك العام لموظفي مصر وعائلاتهم. فالرجال يرتدون معاطف الفراء بدلا من الأثواب والطرايش بدلا من العمامة، ويهذبون الشوارب ويدخنون السيجار والسجائر، وكذلك حريمهم كن يرتدين آخر صيحات الموضة الباريسية⁽²⁾. ولعل ما ساعدهم في ذلك؛ أن الخديوي اسماعيل نفسه كان يهدف الى إدخال مظاهر الحضارة الأوروبية، حيث بنى القصور والحدائق على النمط الأوروبي، وأقام الحفلات الراقصة تشبها بالأوروبيين، وأحضر الممثلين والمطربين من الخارج لكي يعملوا في مصر، كما حاول إدخال كل ماهو أوروبي في البلاد⁽³⁾.

كذلك كان يوجد بين كبار الموظفين الذين تلقوا التعليم الأوروبي من اتصفوا بعيوب الغرب فقط، فكانت تعوزهم الامانة في تصرفاتهم، وينقصهم الصدق، ويقومون بأقل عمل، ويحاولون الحصول على أكبر أجر بطرق غير مستحبة. وكثيرا ما كان يرتكب مديرو الأقاليم أنفسهم الاخطاء الجسيمة، ولا يصل شيء منها الى القاهرة وما جاورها ما لم يصل ذلك عن طريق السياح، وكان إذا سمع الخديوي بتلك الاخطاء لا يعاقب مرتكبيها، ففرضوا ضرائب نادرا ما تصل الى خزانة الدولة وسخروا للفلاحين بدون اجر في أراضيهم الخاصة⁽⁴⁾.

أما النوع الثالث؛ فتمثل في تأييد حركة التحديث حرصا على المصالح الذاتية فقط دون الاعتناء بها. إذ كان الحصول على المناصب العليا في الدولة إلى جانب تكوين ثروة طائلة من الأموال والأراضي، الموجه الحقيقي لعدد من كبار الموظفين في قبولهم لتلك الحركة⁽⁵⁾. وقد شمل هذا النوع أسرة الباشا وكل العناصر التركية والأرمينية والجراكسة، فضلا عن بعض المصريين. حيث استغلت هذه الفئات السياسة التحديثية للبهوات من أجل السيطرة على أعمال الإدارة، الامر الذي جعلهم يتبوءون المناصب الرفيعة في الجيش والبحرية والإدارة

(1) صالح رمضان، الحياة الاجتماعية في مصر في عصر اسماعيل من 1863 _ 1879م، منشأة المعارف، الاسكندرية 1977م، ص 236.

(2) هنتر، مرجع سابق، ص 139 _ 140.

(3) رمضان، المرجع السابق، ص 236.

(4) المرجع نفسه، ص 245.

(5) هنتر، المرجع السابق، ص 136.

والتعليم والزراعة والتجارة والصناعة، كما حصلوا على مرتبات عالية⁽¹⁾. وقد استغل هؤلاء الموظفين مناصبهم العليا لتوسيع وتطوير حيازتهم للأراضي؛ بل واستغلوها لتدعيم وحماية مصالح ذات طابع سياسي أكثر، فحصلوا على هبات أو منح من الباشا في شكل أراضي زراعية. الأمر الذي جعلهم يمثلون الشريحة الاجتماعية الأولى بالنسبة لأسرة الباشا، والثانية بالنسبة للعناصر الأخرى ككبار ملاك الأراضي⁽²⁾.

من زاوية أخرى؛ عمل هؤلاء الموظفين على استغلال البشوات لاسيما الخديوي اسماعيل على حبه لأوروبا، من أجل امتلاك القصور الضخمة والحدائق الفخمة. حيث أجبر الخديوي في كثير من المرات على تقديم المنح لبعض الموظفين لبناء منازلهم الخاصة، فضلا عن انتقائه لموظفين لمساعدتهم في تحمل أعباء منازلهم. فعلى سبيل المثال: تلقى طلعت باشا من الخديوي 7500 جنيه مصري لبناء مسكن جديد؛ أما أحمد راشد فتلقى مبلغ 12250 جنيهها لبناء منزل⁽³⁾.

ومن أبرز كبار الموظفين الذين وصلوا إلى أعلى المناصب في الدولة وحصلوا على ثروة طائلة عن طريق السياسة التحديثية للبشوات اسماعيل صديق باشا⁽⁴⁾ مفتش لعموم الأقاليم، الذي جمع ثروة كبيرة من الرشاوى التي كان يفرضها على من يريد الحصول على وظيفة مدير وهو من 2000 جنيه الى 3000 جنيه، وعلى من يريد أن يكون وكيلًا لمديرية من 1000 جنيه الى 1500 جنيه. وقد كان هؤلاء يعملون على الحصول على أضعاف ما دفعوا بعد أن يستلموا وظائفهم، وقد كان بين هؤلاء المديرين من يجهل القراءة والكتابة⁽⁵⁾.

علاوة على اسماعيل؛ كان محمد شريف باشا⁽⁶⁾ أحد الموظفين الكبار الذين استأثروا بالمناصب العليا في البلاد المصرية، فقد ترقى في العديد من المناصب العسكرية والإدارية. حيث تولى نظارة الخارجية والداخلية

(1) العطار، مرجع سابق، ص 47_48.

(2) المرجع نفسه، ص 51.

(3) هنتر، مرجع سابق، ص 139.

(4) اسماعيل صديق (1821_1876م): مسؤول مصري في عهد اسماعيل، يدعى عادة المفتش. حصل على قدر قليل من التعليم المدرسي، لم يكن يتحدث سوى العربية، ونادرا ما تعامل مع أوروبيين، ومع هذا فقد أصبح واحدا من أغنى وأقوى الموظفين المصريين، تولى العديد من المناصب أبرزها مفتشا عاما. للتوسع أنظر: شميت، مرجع سابق، ص 405.

(5) المرجع نفسه.

(6) محمد شريف باشا (1826_1887م): ضابط جيش ووزير ورئيس وزارة لثلاث مرات. أوفد في بعثة الأنجال الى فرنسا سنة 1844م، أين قضى عامين في المدرسة الحربية في باريس. تولى العديد من المناصب العسكرية والإدارية أبرزها: نقيب سنة 1849، مدير المعارف العمومية، وزير الشؤون الخارجية في 1863، والشؤون الداخلية في 1866م وغيرها. للتوسع أنظر: المرجع نفسه، ص 366_367.

والمعارف، ثم تولى رئاسة المجلس الخصوصي، وبلغ مرتبه حين أحيل إلى المعاش عام 1884م نحو 12500 قرش⁽¹⁾. أضف إلى ذلك؛ تولي العديد من الأرمن وظائف عليا وارتفاع شأنهم الى حد كبير، إذ كان هؤلاء يتقاضون فضلا عن الأبعديات التي منحها لهم الباشا مرتبات عالية جدا، فنوبار باشا⁽²⁾، تولى عدّة وظائف عليا في الدولة المصرية أبرزها إدارة الأشغال العمومية والسكك الحديدية، وفي الوقت نفسه جمع بشكل متسارع الأراضي والأموال جعل منه واحدا من أغنى الرجال في مصر⁽³⁾.

في المقابل؛ عارض عدد من كبار الموظفين الحركة التحديثية في مصر، وبالأخص الموظفين الأتراك الذين تمسكوا بعاداتهم العتيقة وتعبيرهم الصريح عن معارضتهم للتأثير الأوروبي منذ عهد محمد علي، لأنهم رأوا في التحديث عائقا أمام مصالحهم الشخصية ونفوذهم في الدولة المصرية⁽⁴⁾. فرفض بعضهم الالتحاق بالمدارس الجديدة للطب والزراعة والهندسة، وأهمل غيرهم أعمال الرّي وتراخوا في إنجاز أعمالهم تاركين شتلات القطن الجديد تفسد في الأرض، وسعى جلّهم إلى الانفراد بالسلطة في مديرياتهم وأقاليمهم، وإقصاء العناصر المصرية، فضلا عن لجوئهم للاختلاسات والرشاوى والوساطة لتحقيق مصالحهم الذاتية⁽⁵⁾. ورغم أن الباشا لم يتوان في توجيه اللوم لهم تارة والتهديد بالقتل تارة أخرى، إلا أنه عجز عن الحد من نفوذهم وفسادهم⁽⁶⁾.

وازداد الموقف المعارض حدة لدى الموظفين الأتراك في عهد الخديوي اسماعيل، بسبب الجيل الجديد من الشباب الذين تلقوا تعليما حديثا في أوروبا أو مصر، وتبنوا مظاهر الحضارة الأوروبية من حيث الملابس والسلوك، وبعد عودتهم شغلوا المناصب العليا في الحكومة. فأصبحوا بذلك ينافسون العناصر التركية التي لطالما كانت تحتكر الوظائف العليا في الدولة، والتي كانت في أغلبها تجهل القراءة والكتابة⁽⁷⁾.

(1) شلي، مرجع سابق، ص 88.

(2) نوبار باشا (1825 _ 1899م): موظف أرميني ومصلح قضائي ورئيس وزراء لثلاث مرات. كان من بين أعضاء بعثة الانجال سنة 1844م الى فرنسا للتعلم في المدرسة الحربية المصرية بباريس. تضلع في اللغات الأجنبية، لذلك بعد عودته من فرنسا الى مصر سنة 1849 عمل مترجما ومستشارا غير رسمي لابراهيم باشا، كما استخدم رئيسا لمفاوضي عباس حلمي الاول مع البريطانيين لإقامة الخط الحديدي المصري الأول. للتوسع أنظر: شميت، مرجع سابق، ص 742 _ 743.

(3) المرجع نفسه.

(4) هنتر، مرجع سابق، ص 120.

(5) المرجع نفسه، ص 125.

(6) العطار، مرجع سابق، ص 49.

(7) هنتر، المرجع السابق، ص 120، 125.

أما في تونس؛ ففي ظل تأرجح المواقف بين البايات في تونس نحو تطبيق التحديث، انبرى لهذه المهمة بعض رجال الدولة الذين اقتنعوا به، مشكلين بذلك العمود الفقري له. ذلك لأن أغلب عناصر هذه الفئة زاروا أوروبا ومنهم من لبث فيها بضع سنين، مما أدى بهم إلى معاينة الحضارة الأوروبية عن كثب؛ بل والتأثر بتلك الحضارة، ومحاولة تجسيد بعض ملامحها في البلاد التونسية. وقد ساعدتهم في ذلك المناصب التي تقلدوها في أجهزة الدولة، والتي مكنتهم من المعرفة الجيدة لدواليب الحكم وللمجتمع التونسي بكل خفاياه، الأمر الذي جعلهم يناضلون من تلك المواقع لخدمة برامجهم. حيث عملوا على إدخال تحديثات مهمة في أنظمة البلاد.

ومن هؤلاء الرجال الوزير الأكبر خير الدين التونسي، الذي يعدّ من أبرز رواد الحركة التحديثية في تونس من خلال الإنجازات التي قام بها قبل وبعد توليه الوزارة الكبرى سنة 1873م في عدّة مجالات. أضف إلى ذلك؛ تأليفه لكتاب قيّم ضمنه كل أفكاره، فكان حصيلة مشاهداته ومعايناته خلال ترحاله إلى البلدان الأوروبية، وخلاصة لفكره وتأملاته، ووعاء فكري للمعلومات والآراء التي استقفاها من كتب فرنسية في السياسة والتاريخ والاقتصاد والقانون وأهم الأفكار التنويرية.

من جهة أخرى؛ برزت فئة تكونت في المدرسة الحربية بباردو التي أنشأها أحمد باي، أين تلقت إلى جانب العلوم التقليدية علوما حديثة على يد أكفأ وأمهر الخبراء والمهندسين والضباط والمدرسين الأجانب، الأمر الذي ساهم في تشبع هذه الفئة بالفكر التحديثي. وفي طليعة هذه النخبة الجنرال حسين الذي ساهم في حركة التحديث من خلال تدرجه في أعلى الخطط العسكرية والإدارية والوزارية. فهو أول من ترأس أول بلدية في تونس سنة 1858م، وأول وزير للمعارف في عهد الوزارة الكبرى لخير الدين، فضلا عن إشرافه على إنشائه للمطبعة الرسمية وجريدة الرائد التونسي. بالإضافة إلى وظائف أخرى مثل ترأسه لمجلس الجنايات والأحكام العرفية، وعضوا في مجلس الباي الخاص⁽¹⁾.

ولعلّ من أهم الدوافع التي جعلت الجنرال حسين إلى يقتنع ويؤمن بالفكر التحديثي، فيدعوا إلى ضرورة تجسيده على أرض واقع تونس، هو احتكاكه المباشر مع الغرب الأوروبي. إذ زار العديد من البلدان الأوروبية

(1) الطويلي، الجنرال حسين...، مرجع سابق، ص 19_24.

مثل ألمانيا والسويد والدانمارك وبلجيكا وخصوصا إيطاليا التي أقام فيها بسنوات طويلة، أين أتقن العديد من اللغات كالفرنسية والإيطالية إلى جانب العربية والتركية⁽¹⁾.

زيادة على ذلك؛ يعدّ الجنرال أبي ضياء رستم⁽²⁾ وإن كان أقل مشاركة في الحركة التحديثية من المناصرين للتحديث في تونس، الأمر الذي جعله يتقلّد هو الآخر مناصب عسكرية وإدارية ووزارية عالية مثل: مدير وزير للداخلية ووزير للخارجية ووزيرا للحرب، كما شارك في إخماد الانتفاضة الشعبية الكبرى لعام 1864م⁽³⁾. ويشاركه في ذلك؛ الضابط محمد بن الحاج عمر الذي شارك بدوره في الحركة التحديثية من خلال تقلّده لمنصب نائب للمدرسة الحربية في عهد أحمد باي، ثم ملحقا بوزارة الحرب، والأهم من ذلك كله أنّه كان من بين أبرز من ساهم في حركة الترجمة ونقل الكتب الفرنسية إلى العربية لاسيما الكتب العسكرية⁽⁴⁾.

يضاف إلى هؤلاء؛ أمير الأمراء محمد رشيد⁽⁵⁾ الذي يعدّ من أشهر الضباط الذين اعتنوا بتعريب موضوعات للصناعة الحربية إلى جانب تعريبه للعلوم الحربية خاصة التركية منها. كما يعدّ أول من قاد عسكريا نظاميا من المغرب إلى المشرق، فضلا عن إشرافه على طلبة مدرسة باردو في للقيام بمسح علمي جغرافي واستراتيجي لسواحل جنوب الإيالة التونسية في منتصف القرن 19م⁽⁶⁾.

علاوة على ذلك؛ كان الجنرال محمد العربي زروق⁽⁷⁾ من الذين شاركوا في حركة التحديث، من خلال توليه رئاسة بلدية تونس من سنة 1869م إلى سنة 1880م بعد الجنرال حسين، أين قام فيها بأعمال متنوعة منها

(1) المرجع السابق، ص 24.

(2) أبي الضياء رستم (ت 1886م): مملوك شركسي وصهر الوزير الأكبر مصطفى خزندار، وهو من خريجي المدرسة الحربية بباردو، تقلّد العديد

من المناصب العسكرية والإدارية، أنظر: التيمومي، تونس والتحديث ...، مرجع سابق، 131.

(3) المرجع نفسه، 131.

(4) بنبليغث، الجيش التونسي ...، مرجع سابق، ص 99.

(5) محمد رشيد: مملوكي، ألحق بالخدمة العسكرية في عهد حمودة باشا، تقلّد العديد من الرتب العسكرية، ثم أصبح أمير آلاي (جنرال)، ثم أحرز لقب أمير أمراء الدولة الأحمدية في عهد أحمد باي، للتوسع أنظر: مجهول، مدرسة باردو ...، مصدر سابق، ص 26_28.

(6) المصدر نفسه، ص 26.

(7) محمد العربي زروق (1822_1902م): من خريجي المدرسة الحربية بباردو برتبة ملازم، ثم ترقى إلى أن صار أمير لواء (جنرال)، أول مدير

للمدرسة الصادقية، عرّف برفضه للحماية الفرنسية على تونس سنة 1881م، للتوسع أنظر: الطويلي، الصادقية ...، مرجع سابق، ص 19_30.

إصلاح المدينة وتعبيد طرقها ومد الشوارع وقنوات المياه الصالحة للشرب. بالإضافة إلى ذلك يعدّ أول من أدار المدرسة الصادقية التي أسسها الوزير الأكبر خير الدين التونسي⁽¹⁾.

إذا كان رجال الدولة _الذين تم ذكرهم سابقا_ مقتنعين بالمشروع التحديثي، فإنّه لم يكن ذلك شأن جلّ أفراد الحكومة التونسية. إذ برز على رأس هذه الأخيرة عدد من الشخصيات المتنفذة، التي لم تأبه لهذا المشروع بقدر ما اهتمت بجمع الأموال الطائلة وتكوين ثروة على حساب المصلحة العامة؛ بل واستخدمت التحديث كحجة لتحقيق أغراضها وأهدافها الشخصية. ومن أبرز هؤلاء **الوزير الأكبر مصطفى خزندار**، فقد عرّف عن هذه الشخصية استغلالها للسياسة التحديثية من أجل الحصول على المناصب العليا في الدولة بالإضافة إلى تكوين الثروات على حساب مصلحة البلاد. إذ احتكر لمدة 36 عاما الوزارات الكبرى في الدولة كوزارة الداخلية والخارجية والمالية، إلى جانب توليه عددا من المناصب الكبرى كالمجالس والقيادات وغيرها⁽²⁾. وعن طريق هذه الوظائف حصل على مرتبات ضخمة فاقت مرتبات باقي الموظفين، وصلت في فترة من الفترات إلى 380.000 ألف ريال⁽³⁾.

علاوة على ذلك؛ كلّف مصطفى خزندار الدولة أموالا طائلة، من خلال ما كان يستورده من تجهيزات عسكرية في ظل التحديث العسكري في عهد أحمد باي، والضرائب التي كان يحصل عليها من السياسة الجبائية المجحفة التي كان يعتمد عليها ضد الأهالي، إلى جانب مختلف الأنشطة المالية المشبوهة لهذا الوزير من سرقات ورشاوى وغيرها من أجل زيادة المصاريف بسبب ترفه⁽⁴⁾. الأمر الذي أدى إلى إفلاس البلاد وإقحامها في سياسة اقتراض، كانت في نهاية الأمر وبالا على استقلالها وسيادتها.

برز الدور الخطير للوزير الأكبر مصطفى خزندار بشكل جليّ في عهد مُجدّد الصادق باي، حيث انصاع هذا الأخير لرغباته ونزواته، مما أتاح الفرصة لهذا الوزير بإدارة الشؤون المالية والسياسية للإيالة كيفما شاء ومتى أراد⁽⁵⁾. ولم يسيطر الوزير مصطفى على الباي وفقط؛ بل تمكن أيضا من السيطرة على المجلس الأكبر وقراراته، وذلك من خلال إنشائه لمجلس خاص يضم أصدقائه وأتباعه، مهمته النظر في الشؤون العامة قبل عرضها على

(1) المرجع السابق، ص 20.

(2) التيمومي، تونس والتحديث...، مرجع سابق، ص 100_101.

(3) بيرم الخامس، مصدر سابق، ج 02، ص 23.

(4) المحجوبي، مرجع سابق، ص 93، 97.

(5) بنبليغيت، الجيش التونسي...، مرجع سابق، ص 68.

المجلس الأكبر. كما استعان ببعض العلماء الذين حدّ دستور 1861م بصفة غير مباشرة من صلاحياتهم التشريعية والقضائية من أجل إبطال العمل بالدستور.

من جهة أخرى؛ استعان الوزير بالأجانب وعملائهم من أجل السمسرة والتزيف على حساب الإيالة إلى تركيز السلطة في يده. وتجدد الإشارة هنا إلى أنّ خزنदार كان يتمتع بسمعة طيبة في بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا التي منحته عام 1866م عضوية الجمعية الجغرافية الفرنسية في باريس، وفي العام الموالي؛ عضوية جمعية باريس الأهلية المختصة بإعانة الفلاحة والتجارة والصناعة. وبالمقابل؛ كان القناصل الأوروبيون يستغلون أطماع هذا الوزير من أجل ترسيخ نفوذ دولهم السياسي والاقتصادي في البلاد التونسية⁽¹⁾.

انطلاقاً مما سبق، حمل الوزير مصطفى خزنदार من قبل أغلب معاصريه مسؤولية كبيرة في ما حلّ بالبلاد منذ أحمد باي إلى غاية حكم مُحمّد الصادق باي، من مآس اجتماعية ومصاعب اقتصادية أدّت في نهاية الأمر إلى الإفلاس الاقتصادي للبلاد عام 1869م، ثم إلى الاحتلال الفرنسي عام 1881م. فقد جاء في مذكرات خير الدين التونسي أنّ " مصطفى خزنदार عمد إلى تخريب البلاد بالكامل: فقد وقع اعتصار السكان ولم يعد هنالك أمن في أي مكان، وتصور قروض وقحة أثقلت كاهل الدولة بديون كبيرة"⁽²⁾. أما مُحمّد السنوسي فقد قال عنه: "... من دهاء الوزراء وأقدرهم على استيعاب الامراء في بوتقة ... ولولا أنّه ينقصه التشبع بالمدينة التي دبت في أوروبا ... ففقدانه لمعرفة المدينة الحديثة في عصر قعد به في سياسة بالية، فلم يأخذ بتونس في السير إلى التقدّم"⁽³⁾.

لم يكن مصطفى خزنदार الوزير الوحيد الذي استغل السياسة التحديثية لمصلحته الشخصية على حساب مصلحة البلاد؛ بل كان هناك الوزير الأكبر مصطفى بن اسماعيل⁽⁴⁾، الذي عرّف هو الآخر بطموحه وحبه الشديد للمال وجمعه بكل الطرق. إذ استغل فرصة تقرّبه من مُحمّد الصادق باي الذي (كان كلّفاً به حتى سماه القناصل الأجانب تهكماً برجل المهمات الليلية)⁽⁵⁾، على تولي الرتب والوظائف في أسرع وقت. كما أنّه تمكن

(1) بنبلغيث، السياسة التعليمية...، مرجع سابق، ص 36.

(2) خير الدين التونسي، مذكرات ...، مصدر سابق، ص 175.

(3) السنوسي، مصدر سابق، ص 115.

(4) مصطفى بن اسماعيل: تونسي الولادة والمنشأ، تقلد العديد من الرتب العسكرية، إذ حظي برتبة بينباشي (رائد) ثم أمير الاي (جنرال)، ثم أمير

لواء. وفي 1871 أسندت إليه أعلى رتبة عسكرية وهي رتبة فريق. أنظر: بنبلغيث، الجيش التونسي...، مرجع سابق، ص 72.

(5) التيمومي، تونس والتحديث ...، مرجع سابق، ص 206.

تمكن من الاستحواذ على ما تركه مصطفى خزندار غفلة أو تعففاً بعد هروبه، وفعل نفس ما فعله هذا الأخير. حيث جمع ثروة طائلة قدرت بعد 1881م بـ: 30 مليون ريال، وهرب بها إلى إيطاليا. وكان طيلة توليه الوزارة الكبرى لا يتورع عن عمل شيء في سبيل الحصول على الأموال واستعمل نفوذه وسلطته لذلك الغرض⁽¹⁾. علاوة على ذلك؛ وزير الحرب أحمد زروق، الذي لعب دوراً كبيراً في تبديد الأموال التي فرضها على الساحل – وهي أهم منطقة فلاحية والمصدر الرئيس للضرائب بالنسبة للبلاد التونسية – عقب اجتياح محله مدنه وقراه بعد ثورة 1864م، وصرفها في شؤون الخاصة دون أن تستفيد منها الدولة⁽²⁾.

زيادة على ما سبق؛ تعددت ضروب الاختلاس وطرق الاحتيال من طبقة الوزراء إلى الموظفين في الدولة، من هؤلاء محمود بن عياد القابض المالي الخاص عند الوزير الأكبر مصطفى خزندار، الذي استولى على 80 مليون من الفرنكات، ثم أرسلها إلى فرنسا واحتال على رخصة مغادرة البلاد بحجة التداوي ليحتمي بالدولة الفرنسية بعض حصوله على جنسية هذا البلد، فالثروة التي يملكها هذا الأخير – حسب بيرم الخامس – تغطي حاجيات القطر ومصاريفه مدة 4 سنوات⁽³⁾. وللإشارة فإنه تم متابعة ابن عياد قضائياً في فرنسا لمدة 03 سنوات من طرف خير الدين التونسي بتكليف من أحمد باي⁽⁴⁾.

لم يكن ابن عياد رجل الدولة الوحيد الذي اختلس الأموال، فقد سار على نهجه نسيم شامة⁽⁵⁾ الذي هرب أثناء ثورة 1864م إلى فرنسا بأكثر من 20 مليون ريال (ما يعادل سنة ونصفها من مداخيل الدولة)⁽⁶⁾. أضيف إلى ذلك؛ شخصية أخرى تقلبت في عدة وظائف كانت من صنائع مصطفى خزندار هو إلياس

(1) بنبلغيث، السياسة التعليمية...، مرجع سابق، ص 73.

(2) المرجع نفسه، ص 75.

(3) بيرم الخامس، مصدر سابق، ج 02، ص 08_07.

(4) وجهت لمحمود ابن عياد خلال متابعته قضائياً العديد من التهم خاصة من قبل الجنرال حسين الذي كان مرافقاً لخير الدين التونسي، فقد صور في كتاب له سماه بحسم الألداد في نازلة محمود ابن عياد استغلال هذا الأخير وجشعه ونهمه، وسجل أمثلة من تصرفاته. لكن في المقابل؛ ردّ ابن عياد على تلك التهم بكتاب بالفرنسية يحتوي على 111 صفحة دافع فيه عن نفسه. للتوسع أنظر: الطويلي، الجنرال حسين...، مرجع سابق، ص 111_117، وأيضاً: Réplique pour général Benaid ..., Op cit.

(4) نسيم شامة: قايد اليهود في تونس، وقابض مالية الدولة بين 1859-1864، غادر تونس إلى فرنسا بعد أن اختلس أموالاً طائلة من البلاد، للتوسع أنظر: رضا بن رجب، يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية (1857_1865م)، تقديم: عبد الحميد الأرقش، ط 1، دار المدار الإسلامي، بيروت 2010م، ص 483_500.

(5) بنبلغيث، الجيش التونسي...، مرجع سابق، ص 75.

مصري، حيث استغل هذا الأخير منصبه كمترجم بالقصر ومستشارا بوزارة الخارجية من سنة 1860م إلى سنة 1872م، لارتكاب عدّة مخالفات وسرقات⁽¹⁾.

شملت التجاوزات الخطيرة أيضا؛ أعوان الدولة الممثلين في القياد والخلفاء والمشايخ. إذ مارس هؤلاء عن طريق الوظائف السياسية والإدارية التي منحت لهم في ظل السياسة التحديثية، كلّ أنواع القهر والنهب والابتزاز على الأهالي عن طريق وسائل متنوعة مثل الضرائب والرشاوى واستغلال النفوذ⁽²⁾. فقد كان هؤلاء يطالبون الأهالي بدفع ضرائب متنوعة تشمل كل النشاطات، يتولون جمعها بأنفسهم أو بواسطة تابعيهم، غير مبالين بما يعتري الأنشطة من أزمات، ولا يأخذون دائما بعين الاعتبار قدرة السكان الحقيقية على الدفع. كما لا يعترفون بالعجز الناجم عن كثرة ديون الناس ويطبقون المسؤولية الجماعية، إذ يجبر الأخ على الدفع مكان أخيه والآباء مكان أبنائهم والعكس بالعكس⁽³⁾.

زيادة على ذلك؛ كان أغلب أعوان الدولة يطالبون العديد من الفلاحين الرشاوى عند دفع الضرائب، إذ يطلبون منهم تقديم مبلغا ماليا تحت عنوان "السدل" كي يتستر عليه، ولا يفشي حقيقته عند زياتينه والمساحة التي بذرها. كما كانوا يلجئون إلى الرشاوى عند فض الخصومات بين الاهالي، وغالبا ما كان الغني هو المنتصر في القضايا المرفوعة إلى هؤلاء⁽⁴⁾.

علاوة على الضرائب والرشاوى؛ استغل أعوان الدولة تعيينهم كقضاة في المحاكم والمجالس المنبثقة عن عهد الأمان ودستور 1861م لاسيما مجالس الضبطية. حيث عمل هؤلاء القضاة من خلال هذه المجالس على اضطهاد سكان الأرياف وابتزازهم، سواء كان ذلك مباشرة أو عن طريق الأحكام التي يصدرها ومتابعيتها. وقد وصل الأمر ببعض القياد إلى حدّ تهديد كل من يتجرأ على عرض قضية أمام المحاكم العصرية، وهو ما جعل الناس ينزعون ثقتهم تدريجيا من تلك المحاكم العصرية⁽⁵⁾. ولعلّ أبلغ تعبير عن هذا الاضطهاد التقارير الصادرة من داخل هذه المجالس عن بعض أعضائها والعرائض المحرّرة من الأهالي، إذ أمضى 750 شخصا من ورتتان في

(1) المرجع السابق.

(2) بلقاسم، مرجع سابق، ص 288، 290_291، 299.

(3) المرجع نفسه، ص 291.

(4) المرجع نفسه، 292-293.

(5) التيمومي، تونس والتحديث...، مرجع سابق، ص 154.

نوفمبر 1861م عريضة تتهم مجلس ضبطيتهم بالتحايل عليهم وابتزازهم بتهم وهمية كلفتهم مبالغ مالية بلغت أحيانا 500 ريال⁽¹⁾.

يبدو أنّ هذه التجاوزات لم تكن نابعة عن فساد بعض أعوان الدولة؛ بل كانت نتيجة للجهل وسوء فهمهم بالقوانين. إذ كان عددا لا بأس به من أعضاء هذه المجالس أميا يجهل القراءة والكتابة تماما. كما أن عدم توفر النسخ الكافية من القوانين خاصة في الأرياف، جعل الأحكام الصادرة عن الأعوان تخضع هؤلاء إلى عادات وتقاليد المنطقة، وغالبا ما كانت الأحكام تخضع للأهواء والانحياز للأقارب ولأصحاب الجاه والأعيان⁽²⁾.

2. موقف المؤسسة الدينية⁽³⁾

من أبرز القضايا الهامة التي أفرزها القرن 19م في مصر وتونس، قضية الصراع بين كل ما هو قديم وتقليدي من جهة؛ وبين الجديد والمستحدث من جهة ثانية. وقد ظهر هذا الصراع بشكل جلي بين العلماء، حيث برزت مواقف مؤيدة وأخرى معارضة للتجربة التحديثية التي تبنتها الدولة. ومن الطبيعي أن نجد مثل تلك المواقف من قبل فئة العلماء، نظرا للهبة المعنوية التي يتمتعون بها في المجتمع. فإلى جانب وظيفتهم الدينية؛ لعبوا دورا اجتماعيا واسع المدى، وذلك من خلال توليهم للوظائف الشرعية كالقضاء والإفتاء والوظائف العلمية كالتيريس. أضف إلى ذلك؛ دورهم في الوساطة بين المجتمع والسلطة وعلاقتهم الفريدة مع كلا الطرفين.

أ) موقف علماء مصر

قبل الحديث عن ردود الفعل الإيجابية والسلبية للعلماء المصريين اتجاه حركة التحديث خلال القرن 19م، لابد من الإشارة إلى أنّ جامع الأزهر كان بمثابة المصدر الرئيسي لهذه الفئة. فإلى جانب وظيفته الروحية والتشريعية المتمثلة في الإمامة والخطابة والإفتاء والقضاء، له وظيفة تعليمية أساسها التدريس. وانطلاقا من هذه الوظائف؛ حظي علماء الأزهر بمكانة متميزة في المجتمع المصري، مما أكسبهم القدرة على تحريك العامة وإصابة البلاد بشلل عام، إما بتوقف عن الإنتاج، أو التوقف عن ممارسة شعائر الدين. بالإضافة إلى قدرتها على قيادة

(1) أ.و.ت، س.ت، ص 140، م 505، و 16576.

(2) بلقاسم، مرجع سابق، ص 269، 315، 340.

(3) يعني الباحث بالمؤسسة الدينية العلماء الذين تلقوا تعليما دينيا ودرسوا العلوم الإسلامية، فضلا عن اشتغالهم بوظائف دينية. وهي تنفرع إلى قسمين: الأول يتمثل في المؤسسة القضائية، والثاني يتمثل في المؤسسة التعليمية.

العديد من المقاومات الشعبية ضد أي عمل تقوم به الدولة يكون مخالفا للشرع أو للعادات وتقاليد المجتمع، في مقابل شحذها للرأي العام لصالح الحكومة خاصة إذا كان ما تفعله هذه الأخيرة لصالح البلاد.

والتاريخ المصري شاهد على الأدوار التي لعبها العلماء في بلادهم، إذ ظهرت مواقف عديدة تكشف عن مشاركتهم الفعالة في مقاومة ظلم وطغيان المماليك طيلة القرنين 17م و18م، وفي مواجهة الاحتلال الفرنسي وما تبعه من محاولات لتغريب المجتمع المصري. دون أن ننسى دورهم الأساسي في تولية محمد علي باشا على الحكم المصري في مطلع القرن 19م، الذي يعدّ أول من تبنى الحركة التحديثية في مصر⁽¹⁾. وعلى هذا الأساس؛ كان من الطبيعي أن تصدر عن العلماء المصريين مواقف مؤيدة وأخرى معارضة اتجاه التحديث، باعتباره فكر جديد ورد عليهم دون سابق إنذار.

أما الموقف المؤيد؛ فتبينت فئة كبيرة من علماء الأزهر، بعد أن استوعبت الأوضاع المتردية التي آلت إليها بلادهم على كافة الأصعدة أواخر القرن 18م ومطلع القرن 19م، في مقابل التطور والتقدم الذي عرفته أوروبا آنذاك في مختلف المجالات. إذ سعى هؤلاء العلماء إلى البحث عن أسباب تخلف بلادهم خاصة والعالم الإسلامي بوجه عام، مع محاولة فهم هذا التخلف وتفسيره، ومنه إيجاد سبيل للنهوض بالمجتمع الإسلامي. وقد وجدوا ضالتهم في ضرورة التغيير والتجديد في مجال الفكر والانفتاح على آفاق جديدة، شريطة أن يتلاءم مع تعاليم الشريعة الإسلامية. وبطبيعة الحال ظهرت جهود ومبادرات كثيرة من قبل علماء الأزهر أشادت بالتحديث؛ بل وكانت عناصر فعالة ومؤثرة في التجربة التحديثية التي عرفتها مصر في عهدي محمد علي باشا والخديوي إسماعيل باشا.

ويمكن في هذا الشأن؛ ذكر الشيخ الأزهرى حسن العطار الذي يعدّ أول من نادى بتغيير كتب الأزهر وإصلاح برامجه وإدخال العلوم الحديثة فيه، ومن أوائل من نبهوا محمد علي باشا إلى ضرورة استحداث نظام البعثات العلمية إلى أوروبا⁽²⁾. كما كان من بين العلماء الذين أشادوا بالطب الحديث واعتماده في مصر، فقد عدّه مصدر من مصادر تقدم الإنسانية. ليس هذا وحسب؛ بل وأكدّ اعتزازه وفخره بإتاحة الفرصة لطلاب

(1) من الدراسات التي أسهمت في الحديث عن علماء الأزهر ودورهم الديني والاجتماعي والسياسي نذكر:

- علي عبد الواحد وافي، لحة في تاريخ الأزهر، ط 2، د.د، القاهرة، 1936م.
- سعيد إسماعيل علي، دور الأزهر في السياسة المصرية، دار الهلال، مصر، 1986م.
- عبد الودود شلي، صور من جهاد الأزهر في القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي)، مجمع البحوث الإسلامية، 1396 هـ.

(2) حسن، مرجع سابق، ص 73_74.

الأزهر في أن يكونوا طلابا في مدرسة الطب أول ما تم إنشاؤها⁽¹⁾. وهذا شيخ آخر من أكبر علماء الدين وهو المفتي الشيخ أحمد التميمي، الذي رأى في العلوم الحديثة وسيلة فعالة لتغيير الواقع المصري من التخلف والانحطاط على عكس علوم الأزهر التي لم تعد تجدي نفعاً في الإعداد للحياة والمجتمع في عصره. وما يؤكد موقفه هذا؛ نقل ابنه إلى إحدى المدارس الابتدائية الحديثة التي أنشأها محمد علي باشا⁽²⁾.

ومن بين كل أولئك العلماء المؤيدين برزت دور الشيخ الأزهرى **رفاعة رافع الطهطاوي** بشكل أكبر، في الدعوة إلى تجسيد الفكر التحديثي في مصر حتى عدّ من أبرز رواده. إذ كانت آراءه وأفكاره تعدّ أول صياغة نظرية للعلاقة الجديدة بين العرب والغرب الأوروبي، فقد كان أول من وضع مقارنة عربية في العصر الحديث بين الشرق والغرب، مبرزاً بوضوح جوانب تفوق هذا الأخير ومظاهر تقدمه وتحديثه، ومؤكداً أهمية ما أدركه من محاسن هذا التقدم ومنافع التحديث بالنسبة للمجتمعات العربية الإسلامية.

وقد ترجم الشيخ الطهطاوي أفكاره التحديثية في مؤلفاته من جهة، وتولي عدّة مناصب في الدولة من جهة أخرى. مثل توليه مهمة الإشراف على بعض المدارس كمدرسة الألسن، بالإضافة إلى الإشراف على العديد من الصحف والمجلات مثل صحيفة الوقائع المصرية فيما بين (1841_1850م)، مجلة روضة المدارس بين (1871_1873م). كما تولى وظيفة مترجم، مما سمح له بنقل العديد من المؤلفات الأجنبية إلى اللغة العربية. بالإضافة إلى مهام أخرى مثل: تفتيش عموم مكاتب الأقاليم، نظارة الكتبخانة الفرنجية ومخزن عموم المدارس وتفتيش المدارس، نظارة الهندسة الملكية والعمارة، تفتيش مصلحة الأبنية وغيرها.

زيادة على ما سبق؛ ساهم العديد من علماء الأزهر في التجربة التحديثية في مصر، من خلال توليهم النظارة والتدريس بمكاتب المبتديان. بالإضافة إلى المساهمة برصيدهم اللغوي من أجل تصحيح الترجمات عن المؤلفات الأجنبية، (فكانوا أول من عقد الصلة بين لغة العرب القديمة وعلم الغرب الحديث)⁽³⁾. ولم يقتصر ذلك على مشايخ الأزهر فقط؛ بل تعدّى إلى طلبة الأزهر الذين درسوا في المدارس الحديثة التي أنشأها كل من محمد علي باشا والخليوي إسماعيل مثل مدرسة الطب والمهندسخانة وغيرها.

(1) عبد الكريم، مرجع سابق، ص 589.

(2) المرجع نفسه، ص 591.

(3) المرجع نفسه، ص 578.

علاوة على ذلك؛ كان العديد من علماء الأزهر وطلبته من ضمن المبعوثين الذين تم إيفادهم إلى أوروبا منذ سنة 1811م، وكان لهم فضل كبير عند عودتهم إلى مصر، من أبرزهم: **بيومي أفندي** مؤلف كتب الجبر و**إبراهيم أفندي** رمضان مؤلف كتب الهندسة الوصفية، و**محمد علي باشا البقلي** الحكيم مؤلف كثير من الكتب الطبية، و**أحمد أفندي الرشيدي** مؤلف المادة الطبية وغيرهم⁽¹⁾. وبناء على ذلك؛ كان لعلماء الأزهر وطلبته فضل كبير في التجربة التحديثية، فقد كانوا يمثلون مدرسة جديدة قائمة على ثقافتين (ثقافة الأزهر القائمة على التخريج والنقاش والجدل، وثقافة الغرب القائمة على التفكير الحر والنظرة الجديدة إلى الحياة)⁽²⁾.

أما **الموقف المعارض**؛ فقد أعلن عنه العديد من علماء الأزهر المحافظين، والذين مال الفكر عندهم نحو التشدد والانطواء على الذات، ظنا منهم أنّ ذلك سيحافظ على السمات الأساسية للدين من جهة، ويمنع دخول أي أفكار مغايرة قد تهدم مقومات الاسلام، وتفقد المجتمع مميزاته التي حافظ عليها طيلة الحكم المملوكي. وعلى هذا الأساس؛ سعى العديد من العلماء لبعث الدين ومذاهبه وفقهه، عن طريق التعليم والتأليف والوعظ، في مقابل التنديد بكل ماهو جديد ومختلف عن المجتمع، وقرر هؤلاء عدم الاستجابة لمطالب التحديث بشكل قطعي، متهمين هذه الحركة ومتبنوها بالخروج عن تعاليم الشريعة الإسلامية. كما اعتبروا أنّ أي محاولة للتوفيق بين المنقول والمعقول، بين الثابت والمتغير وبين الأصل والمستحدث ضرب من البدع وخروج عن أصل الشرع الذي نزل ليعلم لكل زمان ومكان من دون تبديل أو تطوير⁽³⁾.

ومن الطبيعي أن تكون الاستجابة بطيئة إن لم نقل في كثير من الأحيان منعدمة، لأنّ جلّ العلماء كانوا يمثلون جامع الأزهر. وهذه المؤسسة الدينية والعلمية ذات تقاليد تعود إلى ثمانية قرون، وتعتبر نفسها أمام العالم الإسلامي حارسة للدين الاسلامي والناطقة بالمذهب السني في الاسلام. ولذلك لم تفتح أبوابها بسهولة لرياح التجديد والتغيير القادمة اليها من الغرب. أضف إلى ذلك؛ أنّ علماء الأزهر كانوا يرون في الغرب العدو اللدود

(1) المرجع السابق، ص 580.

(2) المرجع نفسه، ص 580_581.

(3) مني أحمد أبو زيد آخرون، "تجديد الخطاب الحضاري في مصر الحديثة، اتجاهات التجديد والإصلاح في الفكر الاسلامي الحديث"، أعمال المؤتمر الدولي الذي نظّمته مكتبة الاسكندرية في الفترة من 19_21 يناير 2009م، تحرير: محمد كمال الدين إمام وآخرون، ج 01، د.ك.م. د.ك.ل، القاهرة — بيروت 2015م، ص 667.

للإسلام فلا يجوز الاقتباس من الكافر والأخذ عنه مهما كانت الظروف. ومن هذا المنطلق؛ جاء رفضهم للتحديثات العسكرية والطبية والعلمية⁽¹⁾.

لكن أكثر ما أعرض عنه علماء الأزهر في التجربة التحديثية هو تحديث التعليم، أين رفضوا الإبداع في الحياة العلمية، واكتساب معارف وعلوم جديدة، واكتفوا بالدعوة إلى استيعاب الإنتاج الفكري للأجيال السابقة، والتفقه في الدين والشرع. ليس هذا وحسب؛ بل وقفوا حتى في وجه الاجتهاد على اعتبار أن الفكر الديني الإسلامي قد اكتمل، ولم تعد هناك ضرورة للخوض في المسائل التي سبق إليها السلف، واعتبروا أن كل استحداث في المجال العلمي بدعة، وخروج عن التقاليد السائدة خاصة إذا كان من عند الكفار. ولعلّ هذا التحفظ من قبل العلماء، إنما نابع من كون الأزهر كان يمثل المصدر الوحيد للتعليم والثقافة في البلاد المصرية ومنه تستمد هذه الأخيرة مقومات التفكير فيها، وكان له من قدمه في التاريخ وتغلغله في المجتمع المصري ما مكنه من الحياة وسط ما انتاب البلاد من عواصف الفتن. بالإضافة إلى اطمئنان المصريين إلى التعليم الذي يلقي في رحابه وحول أعمدته⁽²⁾.

تجدر الإشارة؛ إلى أن معارضة علماء الأزهر للتحديث لم تكن بسبب الدين فحسب؛ بل هناك من رفضها نتيجة لضعف دور هذه الفئة كطبقة عليا. حيث تم تصفية الزعامة الأزهرية كواسطة بين الشعب والسلطة وكطبقة عليا في المجتمع، على إثر ظهور بدائل مجتمعية ومؤسسية تحظى بالمشروعية وتعطي للدولة الجديدة شرعيتها المطلوبة، والمتمثلة في المدارس الحديثة التي أوجدت موظفو الدولة حلّوا محل علماء ومشايخ الأزهر، الأمر الذي جعل هؤلاء يفقدون نفوذهم المالي، إلى جانب فقدانهم لمناصبهم كمدرسين وقضاة⁽³⁾.

(ب) موقف علماء تونس⁽⁴⁾

واجهت حركة التحديث في تونس مثلها مثل مصر ردود أفعال إيجابية وأخرى سلبية من قبل العديد من العلماء، نظرا للمكانة الاجتماعية والدينية والعلمية وحتى السياسية التي كان يتمتع بها هؤلاء العلماء في الوسط المجتمعي التونسي. فلطالما لعبوا دورا كبيرا في تبصير المسلمين بشؤون دينهم وإحيائهم لشعائره. كما تولوا

(1) yacoub, Op cit, p 142.

(2) عبد الكريم، مرجع سابق، ص 556.

(3) عفاف لطفي السيد، "العلماء ودورهم في مصر مطلع القرن التاسع عشر"، مجلة الإجتهد، العدد 04، السنة الأولى، بيروت 1989م، ص 236_237. وأنظر أيضا: علي، مرجع سابق، ص 131_139.

(4) يقصد هنا بالعلماء التونسيون، المدرسون بجامع الزيتونة، مشايخ المجلس الشرعي، أئمة الجوامع الكبرى، والمفتين والقضاة في المحاكم الشرعية.

بحكم مؤهلاتهم الدينية والعلمية الوظائف الروحية والعبادة كالإمامة والخطابة، والوظائف التشريعية كالإفتاء والقضاء، ووظائف التعليم كالتدريس في جامع الزيتونة الذي يعدّ من أبرز المؤسسات الدينية والعلمية في تونس.

بناء على ذلك؛ رحب العديد من العلماء التونسيون بالتحديث في بلادهم على كافة الأصعدة. وذلك نتيجة لإدراكهم للفارق بين أوروبا التي كانت تعيش التقدم والتطور، وبلادهم التي شهدت انحطاطا وتحلف في كافة الميادين من جهة، خاصة وأنّ البعض من العلماء من أتيحت له فرصة الإطلاع على بعض ملامح الحضارة الغربية إثر زيارته للعديد من المدن الأوروبية. ومن جهة أخرى؛ اقتنع العلماء التونسيون بضرورة التحديث والتغيير، لمواكبة متطلبات العصر لاسيما إذا كان ذلك يتلاءم والشريعة الإسلامية.

وقد أعرب العلماء التونسيون عن تأييدهم للتجربة التحديثية في بلادهم، بعد أن وعوا أهمية هذه الأخيرة في انتشال البلاد التونسية من التدهور الذي ظلت تعاني منه منذ مدة طويلة، ومسايرة متطلبات العصرية. وبناء على ذلك؛ لمعت أسماء كثيرة من الوسط العلمي نادى بضرورة التحديث، ولأنّه لا يسع الباحث ذكرها جميعا تم الإقتصار على أهمها، فعلى سبيل المثال نجد الفقيه **محمد بن سلامة**⁽¹⁾ الذي يعدّ من أهم المنحازين إلى أحمد باي وسياسته التحديثية، إذ دافع عن فكرة تأسيس جيش نظامي على الطريقة الغربية وعلى ضرورة الاقتباس عن الحضارة الأوروبية الحديثة سواء أكان ذلك في اللباس أو الرتب العسكرية أو حتى اللغة الأجنبية _ الفرنسية خاصة _ مستدلا في ذلك بشواهد تاريخية إسلامية⁽²⁾. فضلا عن إنجازاته لمؤلف عنوانه بـ: **"العقد المنضد في تاريخ الباشا أحمد"**⁽³⁾ الذي ضمنه أخبارا متنوعة عن تونس في عصره من جهة؛ وإنجازات أحمد باي من جهة أخرى.

(1) **محمد بن سلامة** (ت 1850م): فقيه وعالم، نال حظا وفيرا من المعارف التقليدية التي تلقاها من جده ومن أشهر علماء عصره. تولى عدة مناصب قضائية منها قاضي المحلة ثم باردو ثم قاضي الحاضرة ثم مفتي مالكي، يعدّ من أهم أنصار أحمد باي. له عدّة مؤلفات أبرزها: "العقد المنضد في تاريخ الباشا أحمد"، أنظر: النيفر، مصدر سابق، ج 02، ص 811_816.

(2) كريم المختار، "رأي في محمد سلامة التونسي والقدر المنضد أو (حلقة التاريخ الثقافي التونسي المفقودة)"، م.ح.ج.ت، العدد 29، تونس 1988م، ص 191_208.

(3) هو مخطوط موجود في دار الكتب الوطنية بتونس تحت رقم 18618 يحتوي على 122 ورقة. وهو كتاب في مدح أحمد باي وإنجازاته، كما أنّه يتضمن معلومات متنوعة حول الأوضاع العامة في تونس التي ميزت الفترة الممتدة ما بين منتصف القرن 18 حتى مطلع القرن 19م، كما خصص جزء منه للحديث عن التاريخ وغيرها. أنظر: كريم مختار "العقد المنضد في تاريخ الباشا أحمد لمحمد سلامة التونسي (قسم منه: سفر محلة قابس)"، م.ح.ج.ت، العدد 29، تونس، 1988م، ص 209_258.

من الشخصيات الدينية والعلمية التي شكلت سندا قويا للحركة التحديثية في عهد أحمد باي الشيخ إبراهيم الرياحي، ويظهر ذلك من خلال مساهمته في إدارة والتدريس بمدرسة باردو الحربية سنة 1840م. بالإضافة إلى مباشرته للنظارة والتدريس بجامع الزيتونة بعد أن وضع أحمد باي ترتيبات تنظيمية وإصلاحية لهذا الجامع. ويشاركه في ذلك الشيخ محمود قابادو، الذي دعا إلى تحرير الفكر من قيود التقاليد الموروثة التي حالت دون التقدم، فشجع على اقتباس العلوم الحديثة وتأسيس المدارس التي تعلم هذه الأخيرة بفروعها، وتركيز إدارة مركزية للتكيف مع النماذج الأوروبية، وخلق نظام تعليمي جديد طبقا للمعايير الأوروبية،

علاوة على ذلك؛ دعا الشيخ قابادو إلى جانب إعادة قراءة الشريعة الإسلامية طبقا لما تقتضيه الحياة العصرية، لأنه حسب وجهة نظره، فإن تحديد الدين لا يعني إبطال وإلغاء تعاليم الشريعة الإسلامية، وإنما يعني تخلصها من الطقوس الفارغة والمشوهة للإسلام. وقد عبّر عن أفكاره وآرائه تلك من خلال انضمامه إلى الهيئة التدريسية للمدرسة الحربية الجديدة بباردو، وتدريسه بجامع الزيتونة، وتولييه خطة الإفتاء. والأكثر من ذلك؛ نظم له ديوان شعر مدح فيه السياسة التحديثية التي قادها بايات تونس، وإشادته بعهد الأمان وغيرها⁽¹⁾.

ومن العلماء المؤيدين أيضا للتحديث؛ الشيخ محمد بيرم الخامس الذي مكّنه الإطلاع على العديد من المؤسسات العصرية القائمة في البلدان الأوروبية وفي إسطنبول. وذلك من خلال أسفاره الشخصية والبعثات الدبلوماسية، من المشاركة الفعالة في التجربة التحديثية التونسية حتى أصبح من أبرز روادها. فقد ساهم في إرساء العقلية المؤسساتية المرتكزة على البرامج الواضحة والقوانين المنظمة للعمل، من خلال ترأسه لجمعية الأوقاف والمطبعة الرسمية والتحرير في جريدة الرائد. إذ عمل على تنظيم الوظائف داخل تلك المؤسسات عبر إرساء تراتيب داخلية لكل منهما، والشروع في تكوين الإداريين والفنيين المختصين في ميدان الطباعة والصحافة والترجمة وتصليح الآلات وغيرها من التقنيات الحديثة التي تتطلبها هذه الصناعة الجديدة⁽²⁾.

وفي نفس السياق؛ عمد الشيخ قابادو إلى تحليل الواقع المالي لتلك المؤسسات وتقديم الحلول العملية، لانتشالها من التدهور المستمر من سنوات عديدة. ولم يقف الشيخ بيرم الخامس عند هذا الحد؛ بل انضم إلى

(1) يقصد بذلك ديوان قابادو.

(2) علي الصولي، أسس التفكير لدى محمد بيرم الخامس من خلال كتابه: صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، رسالة دكتوراه مرحلة ثالثة، جامعة الزيتونة، تونس 1995_1996م، ص 335_350.

أعضاء اللجنة التي وقع انتخابها لتنظيم وإصلاح التعليم بجامع الزيتونة حتى يقدر على مواكبة التطورات الحاصلة ويستفيد من العلوم الحديثة⁽¹⁾.

يعدّ الشيخ سالم بوحاجب⁽²⁾ أحد أعلام جامع الزيتونة الذين أعربوا عن تأييدهم لحركة التحديث؛ بل وساهموا فيها بشكل كبير، لاسيما في المجال القضائي والتعليمي. إذ لعب دورا متميزا في مجالس الأحكام الصادرة عن قانون عهد الامان، فانتخب عضوا في المجلس الأكبر ثم عضوا في اللجنة المكلفة بتفقد مجالس الاحكام⁽³⁾. كما شارك في لجان إصلاح التعليم الزيتوني، وفي تأسيس المدرسة الصادقية عام 1875م ووضع قانونها الأساسي. ومن الطبيعي أن ينخرط هذا الشيخ في التجربة التحديثية، كونه زار اسطنبول رفقة خير الدين سنة 1871م، وأقام في إيطاليا لمدة 6 سنوات بصفته مساعدا للجنرال حسين في القضية التي رفعتها الحكومة التونسية ضد نسيم شمامة اليهودي، أين تعلم اللغة الايطالية، وزار كذلك أثناء إقامته بالخارج معرضا في باريس، وساهم ذلك في توسيع نظره وتعميق رؤيته⁽⁴⁾.

علاوة على بوحاجب؛ نجد أيضا الشيخ أحمد بن الخوجة⁽⁵⁾ شيخ الإسلام في عهد الوزير الأكبر خير الدين، والذي حاول إضفاء الشرعية الدينية على أعمال هذا الأخير، والبرهنة على أن الإسلام دين تقدم يتماشى مع الحضارة الأوروبية الحديثة، وذلك من خلال تأليفه لرسالتين؛ الأولى تحمل عنوان: "الصبح المبين

(1) المرجع السابق، ص 200.

(2) الشيخ سالم بوحاجب (1827-1924م): من مدرسي جامع الزيتونة. شارك في تحرير كتاب أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك لخير الدين باشا. كما تقلد عدة وظائف في عهد الوزير الأكبر خير الدين منها: عضوا في مختلف اللجان المحدثّة لضبط الإصلاحات الأساسية؛ كإحداث مجلس بلدية الحاضرة، وتأسيس الصادقية، وإحداث غدارة الأوقاف. أتنق إلى جانب اللغة العربية اللغة الإيطالية. من أهم آثاره ديوان الشعر. للتوسع أنظر: الصادق الزملي، أعلام تونسيون، تقديم وتعريب: حمادي الساحلي، ط1، د. غ. إ. بيروت 1985م، ص 169-176.

(3) الشيباني بنبليغث، "الفكر الإصلاحي عند الشيخ سالم بوحاجب من خلال تقارير تفقد المجالس العدلية إبان تطبيق قانون عهد الامان"، الشيخ المصلح سالم بوحاجب وإشكاليات العصر اليوم الدراسي المنعقد يوم 27 جانفي 2006م، م. ت. ع. آ. ف. ب. ح. تونس 2007م، ص 23.

(4) جمال الدين دراويل، "الاتجاه المقاصدي لدى الشيخ سالم بوحاجب: الجذور والامتدادات"، الشيخ المصلح سالم بوحاجب، مرجع سابق، ص 52-53.

(5) الشيخ أحمد بن الخوجة (1830-1896م): تولى التدريس والخطابة والإمامة، كما ولي قضاء الحنفية سنة 1877م، واعتلى مشيخة الاسلام في 1880م. من أهم مؤلفاته: "كشف اللغام عن محاسن الإسلام". للتوسع أنظر: حسن حسني عبد الوهاب، كتاب العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين، مراجعة وإكمال: محمد العروسي المطوي وبشير البكوش، مج 01، ط 1، د. غ. إ. بيروت 1990م، ص 946-947.

عن معروضات خير الدين"، والثانية عنوانها: "كشف اللثام عن محاسن الاسلام"، ولم يكتف عند هذا الحد؛ بل سعى إلى تلقين أبنائه الستة العلوم الحديثة⁽¹⁾

رغم الموقف التأييدي لأغلب علماء تونس اتجاه التحديث؛ إلا أنّ بعض المؤرخين مثل "أرنولد قرين" بين في دراسته⁽²⁾ أن انخراط العلماء في المشروع التحديثي لم يكن نتيجة قناعة شخصية لهؤلاء بالتحديث؛ وإنما كان نتيجة غايات وأهداف ذاتية بالأساس أبرزها الحصول على عدد أكبر من الوظائف والامتيازات. بالإضافة إلى ارتباط الأسر العاملة بالبايات والمخزن وتأيدهم لأنهم هم الذين منحهم الثروة التي يمتلكونها. فمشاركة العائلات الحنفية العاملة في المجالس المنبثقة عن الدستور كأُسرة بيرم وبن الخوجة والبارودي، كانت شديدة الارتباط بالمخزن وسياسته. ونفس الشيء بالنسبة إلى بعض العائلات المالكية العاملة، كعائلة النيفر التي شاركت في هذه المجالس لارتباطها بالسلطة السياسية، التي أغدقت عليها العديد من الامتيازات والإحسانات والهبات، مما جعلها تتبنى سياسته ومنها المجالس لأنها تعتبر نفسها مدينة لها بالوجاهة الاجتماعية⁽³⁾.

إنّ انخراط العديد من العلماء التونسيون في التحديث، جاء نتيجة لسياسة الوزير الأكبر خير الدين القائمة على منح العديد من الامتيازات والوظائف الهامة للعلماء، وهذا ما لم تتمكن الحكومة المصرية أن تفعله أثناء تجربتها التحديثية اتجاه المؤسسة الدينية. حيث حدّت من استقلاليتها وهشتها في الوقت الذي أولت أهمية للمدارس الحديثة، الأمر الذي دفع بالكثير من العلماء المصريين إلى معارضتهم للتحديث.

كما استقطبت الحركة التحديثية في تونس أنصارا ومؤيدين لها، برزت في الطرف المقابل مواقف مضادة انتشرت بكثرة، فرغم التعاطف والدعم المعنوي والمشاركة الفعالة من قبل بعض العلماء في التجربة التحديثية التونسية خلال القرن 19م، فإنّ أغلبية العلماء ممن لهم مصلحة في المحافظة على الأوضاع القائمة، قد وقفوا في وجه هذا التحديث؛ بل وعبروا عن هذا الرّفْض من خلال معاداتهم للتنظيمات والإحجام عن المشاركة في المؤسسات الجديدة. ويمكن إرجاع الأسباب الخفية وراء هذا الرّفْض إلى اعتبار العلماء للتحديث على أنّه مستورد من الحضارة الأوروبية، وبذلك يمكن له ضرب أسس الهوية الإسلامية وزعزعة أركان المنظومة الإسلامية.

(1) أرنولد قرين، العلماء التونسيون، ترجمة: حفاوي عمايرة وأسماء معلّ، ط 1، د.س - م.ت.ع.آ.ف.ب.ح، تونس 1995م، ص 160_159.

(2) المرجع نفسه، ص 70_71، 156، 161.

(3) عبد اللطيف الهرماسي، "العلماء والإصلاح (دراسة في سوسيولوجية النخبة العاملة وموقفها إزاء المسعى الإصلاحي في تونس)"، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، م.د.أ.إ.، ع 118، السنة 36، تونس 1999م، ص 34.

ليركز في المقابل نظام علماني وضعي يعتمد أساسا على العقل والأفكار التحديثية، ويتعارض في الكثير من جوانبه مع أحكام الشريعة الإسلامية.

من جهة أخرى؛ أعرض العديد من العلماء التونسيون على التجربة التحديثية لتخوفهم من أن تؤدي الأفكار الجديدة التي سيفرضها هذا التحديث إلى صعود فئة جديدة تهدد نفوذهم ومناصبهم وامتيازاتهم، وخاصة احتكارهم للمناصب العلمية والدينية التي كانوا يتوارثونها. إذ أن هذه الأفكار الجديدة قادت إلى تغيرات في هياكل السلطة والمجتمع أدت بدورها إلى صعود فئات اجتماعية جديدة قوضت ما كان يتمتع به العلماء من صلاحيات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. وقد ظهر هذا التراجع مع بداية الحركة التحديثية التي تبناها أحمد باي، فالمدرسة الحربية التي أسسها هذا الأخير على النمط الأوروبي حدثت وبصورة غير مباشرة دور خريجي الزيتونة المتمثل في الحصول على أعلى المناصب في الدولة، حيث أصبحت من مشمولات خريجي المدرسة الجديدة⁽¹⁾.

زيادة على ما سبق؛ فإنّ من العوامل التي جعلت العلماء التونسيون يتخذون موقفا سلبيا اتجاه حركة التحديث، هو أنهم اعتبروها كنتيجة للضغوطات الأجنبية وليس رغبة من السلطة الحاكمة، وبالتالي لم يكن تحديث المؤسسات الإسلامية للعمل والتعليم والقضاء، إلّا تنازلا لمن كان ومازال يمثل "العدو التاريخي" ويهدد دار الإسلام وخطرا على النظام الإسلامي ومؤسساته⁽²⁾. فالعلماء كانوا يرون أن الدافع الرئيسي الذي جعل الباي يخضع لتطبيق التحديث (التجربة الدستورية بشكل خاص) هو الضغوط الأجنبية التي شجعت هذه التجربة لضمان حقوق رعاياها، الأمر الذي سيؤدي إلى التدخل في شؤون البلاد الخاصة. لذلك فإنّ المشاركة في التحديث رضوخ لمشئئة القوة الاستعمارية التي تعمل على فرض سلطتها على البلاد التونسية.

إنّ الجدير بالذكر؛ أنّ مواقف العلماء التونسيين _ باستثناء المحافظين والمتزمتين _ الراضية والمعارضة لم تكن تمس حركة التحديث بشكل قطعي وتام، وإنّما كانت محدّدة في إحدى الجوانب، لعلّ أبرزها: التجربة الدستورية. حيث أعرب بعض العلماء عن عدم موافقتهم للدستور بشكل ضمني، من خلال رفضهم للمشاركة في صياغته، والعمل في المحاكم المنبثقة عن المجلس الأكبر، بحجة أن وظيفة القاضي الشرعي لا تخول له تعاطي

(1) عكرمي، مرجع سابق، ص 81.

(2) الهرماسي، مرجع سابق، ص 73.

المسائل السياسية⁽¹⁾. ولعلّ العوامل الدافعة لهذا الموقف السلبي إنما تكمن في الغاية التي وجد من أجلها قانون عهد الأمان، والقائمة على توفير الأمان والحرية والمساواة في الحقوق للرعية بكل أجناسها وأديانها ولغاتها، مما أدى في نظر العلماء المعارضين_ (إلى تجاوز فكرة الذمي وفكرة العبد أي اختزعت العلاقات العمودية المستندة إلى الهيمنة إلى العلاقات الأفقية المنتظمة تحت راية المشاركة، وفي هذا إخراج لثقافة تقليدية كانت مشدودة إلى نظم اسلامية راعت الحقوق بفكرة التراتب)⁽²⁾.

من زاوية أخرى؛ رأى العلماء أنّ قانون الدولة والمجالس المنبثقة عنه جاءت وفقا للقانون الفرنسي، وهذا ما أدى في نظرهم إلى اغتراب النص القانوني عن المجتمع من ناحية؛ واغترابه عن المنتدبين لتنفيذه من ناحية أخرى. في الوقت الذي يجب أن يكون الدستور محلياً محض، ذلك أنّ الأفكار والمفاهيم الدستورية الجديدة الواردة عن طريق القانون الأوروبي، قد لا تتعايش مع النسق الفكري والثقافي المتعارف عليه في المجتمع التونسي؛ بل وأنّ هذا الاخير ليس مهيباً لتقبل مثل هذا التغيير على مستوى السلطات المكلفة بالنظر في شؤونهم الخاصة⁽³⁾. زيادة على ذلك؛ اعتبر العلماء صياغة الدستور وإنشاء المجالس في البلاد التونسية جاء نتيجة للضغوطات الأوروبية المتزايدة والتوغل الرأسمالي الاوروبي الذي فرض تغييرا في سياسة البايات.

كما أنّ الذين رفضوا وقاطعوا لجنة تفسير قانون الدولة هم أصحاب المناصب الشرعية العليا، وهؤلاء يمثلون المؤسسة الدينية والتشريعية العليا. ومن زاوية الترتيب الهرمي للهيكل الإدارية والسياسية بالبلاد يعتبر أهل المجلس الشرعي أعلى مكانة من الوزراء؛ بل إن الباي نفسه ملزماً بالنزول من عرشه عند استقبالهم، وبالتالي لا يمكن أن يقبل هؤلاء بأن يكونوا تحت إمرة مصطفى خزندار ممثل السلطة السياسية داخل المجلس الاكبر⁽⁴⁾. بالإضافة إلى أنّهم أدركوا أنّ رأيهم في اجتماع اللجنة لن يثمر أمام النظريات الجديدة التي جاء بها أعضاء اللجنة السياسيين والذي من أبرزهم خير الدين باشا⁽⁵⁾.

(1) عكرمي، مرجع سابق، ص 54.

(2) كمال عمران، "علماء الزيتونة ومواقف خير الدين الاصلاحية"، خير الدين التونسي الندوة المنعقدة في يوم 4 ماي 2010م، م.ت.ع.آ.ف.ب.ح، تونس 2011م، ص 34.

(3) محمد فوزي المستغاني، "المشايع وموقفهم من المشاركة في المجالس المنبثقة عن عهد الأمان"، المرجع نفسه، ص 61.

(4) المرجع نفسه، ص 54.

(5) السنوسي، مصدر سابق، ص 400.

على العموم؛ فإنّ الموقف الواضح الذي تبناه أهل المجلس الشرعي قد لا يرجع إلى رفض التحديث على الأقل بالنسبة لبعضهم، وإنّما عارضوا الإطار الذي وضع فيه التحديث وكيفية التطبيق. ولعلّ ما يؤكد هذا الأمر هو أنّ شيخ الإسلام **مُحمَّد بيرم الرابع** أحد الرافضين للمشاركة في المجلس الأكبر والمقاطعين للجنة تفسير قانون الأمان، كان من المشجعين على الإصلاح بالتنظيمات الحديثة⁽¹⁾.

لم تقتصر مواقف العلماء المعارضة على التجربة الدستورية فحسب؛ بل تعدّتها إلى التحديثات الاقتصادية. إذ رأى بعض العلماء أن عدم استقرار السياسة النقدية وتقلباتها بصفة مستمرة من الأمور المضرة بالاقتصاد والسكان، وأنّ الدولة وإن حققت ربحاً عاجلاً من وراء هذه العمليات، فقد تسببت في خسارة آجلة لان بنقص ثروة السكان. كما لم يجد بعض العلماء في مشاريع الاشغال الكبرى من جدوى اقتصادية كبيرة، فالتلغراف لم يتجاوز حسب البعض درجة المظهر التحسيني، لأن الدولة لم تعتمد المنهج المنطقي أي التدرج في التنمية، ومعناه حسب النخبة خلق الأسس الاقتصادية والبشرية الضرورية التي تطلب بدورها التحسيني⁽²⁾. وتواصل الرّفص من قبل العلماء في المجال العلمي، حيث عارضوا إصلاح جامع الزيتونة وتطويره وإدخال العلوم الحديثة، مما أبقى على طرق التدريس القديمة في محتواها وأساليبها، متشبّثة بالمتون والشروح والحواشي غير منفتحة على المناهج الحديثة والنظريات الجديدة.

ليس هذا وحسب؛ بل عارض بعض العلماء تأسيس المدرسة الصادقية سنة 1874م وحاولوا قبره في المهدي، حتى أنّهم أوعزوا للباي بأن مشروع هذه المدرسة سينتج له بعد حين خصوماً وأعداء في شخص أبناء البلاد الذين سينشئون على مذهب الثقافة الأوروبية، ولم يكتفوا بهذا القدر؛ بل أشاعوا هنا وهناك أخباراً زائفة لتثبيت العزائم، ولتكوين فكرة عدوانية في الأوساط الأهلية للقضاء على هذا المشروع⁽³⁾.

3. موقف العامة

جاءت الردود العامة في مصر خلال القرن 19م في أغلبها ردوداً رافضة لحركة التحديث، وذلك نتيجة لما عانتها في ظل هذه الحركة. فبالرغم من المساهمة الفعالة لفئة الفلاحين والصناع والتجار في تحديث البلاد لاسيما على المستوى العسكري والاقتصادي، فضلاً عن تحسن أوضاع هذه الفئة في عهد **مُحمَّد علي** وخلفاؤه مقارنة بما

(1) المستغاثي، مرجع سابق، ص 52-53.

(2) عبد المجيد بالهادي، الوعي الاقتصادي لدى النخب التونسية من ستينيات القرن التاسع عشر إلى الاستقلال (1860-1956م)، شهادة

دكتوراه، جامعة تونس، تونس 2008-2009م، ص 106.

(3) بن الخوجة، مرجع سابق، ص 340.

كانت عليه زمن المماليك، من خلال إتاحة الفرصة لها لكي تتعلم مبادئ جديدة تمكنها من إنجاز عملها في أقل وقت وبجهد قليل، مع إمدادها بالوسائل الحديثة التي تعينه على تدارك التعب والمشقة التي كان يتعرض لها نتيجة لامتلاكه أدوات بسيطة وتقليدية. إلا أنّ المستوى الاجتماعي للفلاح والصانع والتاجر لم يتغير إلا في إطار محدود وضيق⁽¹⁾، إذ حرم كل واحد منهم من حق التملك، وأصبحوا مستهدفين من قبل الضرائب الفادحة، وظلم موظفي الحكومة لها، مما جعلهم في حالة من البؤس والتعاسة رغم زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي والزراعي، الأمر الذي دفع بهم إلى إعلان معارضتها الشديدة للحركة التحديثية.

إذا كانت فئة الفلاحين والصناع والتجار في مصر قد أعربت عن رفضها للتحديث بعد أن كانت طرفا فعالا فيه، فإنّ ذلك الوضع يختلف عما كان يحدث في تونس. إذ لا يمكن الجزم بأنّه كانت هناك ردود فعل مؤيدة ومعارضة صريحة من قبل عامة المجتمع التونسي على السياسة التحديثية التي انتهجها البايات التونسيون. ذلك لأنّ معظم التحديثات أجريت دفعة واحدة في جميع الأنحاء التونسية، وبقيت حبيسة السلطة الحاكمة والنخبة المثقفة وأصحاب النفوذ⁽²⁾.

من جهة أخرى؛ فإنّ العديد من المناطق التونسية لاسيما النائية منها لم تصلها رياح التغيير التي حدثت على المستوى السياسي أو حتى على المستويات الأخرى. كما أنّ سكان هذه المناطق كانوا معرّضين للأقويل المغرضة والإشاعات الهدامة، والتأويلات الخاطئة التي كان يروجها أعداء التحديث، مثل ما كان يروجه القياد عن الدستور على أنه مخالف للعادة وللدين الإسلامي، وأنّه أمر معطل لحياة الناس وغيرها. ليس هذا وحسب؛ بل عمد العديد من قياد ووجهاء وأعيان هذه المناطق الى إخفاء خبر الدستور عن الناس⁽³⁾.

زيادة على ذلك؛ لم يكن عامة الناس الممثلة في فئة الفلاحين والحرفيين والتجار في تونس، قادرة على استيعاب مثل هذا المشروع التحديثي نظرا لانعدام مردوديته على أوضاعهم من جهة؛ واقتارنه بارتفاع الضرائب التي أثقلت كاهلهم من جهة أخرى. بالإضافة طبيعة الحكم الفردي الذي اتسم به أحمد باي وخلفاؤه،

(1) سامية جلال، مصر في كتابات الرحالة الأتراك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ط 1، م.أ.ث، القاهرة 2014م، ص 121_122.

(2) راجع في ذلك: عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في تاريخ المغرب الجزائر وتونس وليبيا 1816_1871م، ط2، منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان 1985م، ص 66. وأيضا: المحجوبي، مرجع سابق، ص 94.

(3) التيمومي، تونس والتحديث...، مرجع سابق، ص 152.

والأنشطة المالية المشبوهة من سرقات واختلاسات قامت بها نخبة من رجال الدولة مثل مصطفى خزندار ومحمود ابن عياد ونسيم شمامة وغيرهم. الأمر الذي دفع بهم إلى الاعتراض على التحديث في بلادهم.

من زاوية أخرى؛ لم تكن القيم السائدة آنذاك في المجتمع التونسي ملائمة بطبيعتها للتحديث، (كالقضاء والقدر والتعلق بالماضي والنجسية الإسلامية، ورفض أي تجريد مهما يكن نوعه لأنه بدعة، وقيم الخرافة والتواكل واستنكار العمل وتمجيد الكسل وتمجيد الفقر، وبناء على هذه العقلية المنزوية والمتزمتة راجت بعض الأقوال والأفعال منها: [(اللي خدمو ماتوا ...)، (الطلبة يسمّون بالفقراء)، (اعتبار المال وسخ الدنيا)، (وكان الناس ينجحون إلى الاستقالة المبكرة من الحياة ويتفرغون للعبادة)]⁽¹⁾.

علاوة على ذلك؛ أعرض عامة الناس عن التحديث وما يتضمنه من مفاهيم ومصطلحات جديدة، لأنهم كانوا يعتبرونه خارجا عن المؤلف وعن الدين الإسلامي، وهو من علامات قرب الآخرة. ويبدو أنّ هذه الأفكار جعلت من عامة الناس يشكلون ولو بصفة غير مباشرة عاملا أساسيا في إفشال حركة التحديث في تونس مقارنة بنظيرتها في مصر، إذ لم يسع هذا المجتمع إلى التثبيت بها، والدفاع عنها والاستماتة من أجل حسن تطبيقها.

أ) موقف الفلاحين في مصر وتونس

أما في مصر؛ فيعد الفلاحون أبرز من تبنى الموقف الرفض لحركة التحديث خلال القرن 19م، باعتبارهم يشكلون السواد الأعظم من سكان مصر⁽²⁾، سواء أكان ذلك في عهد محمد علي باشا أو عهد الخديوي إسماعيل باشا. ولعلّ من أبرز العوامل التي دفعت بهم إلى الرفض التجنيد الإجباري وأعمال السخرة؛ إلى جانب نظام الاحتكار والضرائب المرتفعة وإدخال أساليب حديثة.

أما التجنيد الإجباري؛ فقد كان من أهم العوامل التي دفعت بالفلاح المصري إلى الاعتراض على السياسة التحديثية. إذ له من المساويء _ في نظر الفلاحين _ أكثر من شيء آخر، وذلك نتيجة للطرق المتبعة في هذا النظام والقائمة على العنف والقسوة، بالإضافة إلى أنّ تجنيد الفلاحين يكون مدى الحياة مما أدى إلى إحداث قطيعة مع أسرهم وذويهم. علاوة على ذلك؛ لم يكن التجنيد مألوفا لدى هذه الفئة⁽³⁾، فشغلهم

(1) التيمومي، تونس والتحديث...، مرجع سابق، ص 242.

(2) قدّر بعض الرحالة الأتراك في منتصف القرن 19 بـ: 2315149 فلاح، أنظر: جلال، مرجع سابق، ص 119.

(3) العطار، مرجع سابق، ص 73، 75.

الشغل هو الأرض وزراعتها لا غير، ولم يسبق لهم أن خضعوا لنظام عسكري ما. لذلك كان من الصعب انضمامهم في السلك العسكري؛ بل وتبنيهم الرفض القاطع في كثير من الأحيان. ليس هذا وحسب؛ بل كان الفلاحون المجندون يتعرضون لسوء المعاملة وقلة الاهتمام من قبل قادتهم وضباطهم، دون أن ننسى رواتبهم الضئيلة والمتأخرة في بعض الأحيان⁽¹⁾.

زيادة على ما سبق؛ عانى الفلاحون في إطار مشروع مُجدد علي من سياسة الاحتكار التي اتبعتها، والتي بدأت في التصاعد منذ عام 1812م باحتكار محاصيل الحبوب في الصعيد، بما في ذلك الكمية التي كان الفلاحون يبقونها لاستهلاكهم الخاص، وكذا بالحيلولة بين المزارعين وبين بيعهم حبوبهم للتجار مباشرة، وهي العملية التي تصاعدت وشملت كل المحاصيل. وتكمن خطورة هذا النظام في أنّ الحكومة هي التي تحدد أسعار المحاصيل والذي يكون منخفضا، ثم تعيد بيعها بأسعار مرتفعة في الداخل والخارج، وبذلك يجد الفلاح نفسه مجبرا على تسليم محصوله للبasha بسعر منخفض، دون أن يجني أرباحا من الأسعار المرتفعة.

لم يقتصر الاحتكار على الأسعار فحسب؛ بل شمل نوعية المحاصيل أيضا. حيث ألزم الفلاح المصري على زراعة محصول معين تبعا لإرادة السلطة وليس لرغبته الشخصية، بالإضافة إلى تحديد مساحتها⁽²⁾. وهذا ما أدى إلى تقييد حرية الفلاح في زراعة ما يشاء من المحاصيل، وإلى إرغامه على زراعة ما تفرضه الحكومة عليه؛ بل وحرمة من تصريف محاصيله بالسعر الذي يريده.

يعدّ النظام الضريبي من أهم الأسباب التي دعت بالفلاحين إلى اتخاذهم موقف الرفض، فقد عانت هذه الفئة بشكل دوري من تزايد الضرائب الناتج عن الأعباء الثقيلة التي أوجدتها الحروب، التي خاضتها مصر طيلة حكم مُجدد علي باشا. بالإضافة إلى محاولة هذا الأخير لاستخدام الفائض في الزراعة، لبناء مؤسسات الدولة الحديثة ومنها الجيش وبناء قاعدة صناعية⁽³⁾. فقد ارتفعت الضرائب من 6.855.700 قرش في زمن الحملة الفرنسية، إلى 230.000.000 قرش عام 1844م⁽⁴⁾.

(1) المرجع السابق، ص 77_78.

(2) الحقة، مرجع سابق، ص 146، 150، 153.

(3) ظاهر، مرجع سابق، ص 261، 274.

(4) الشلق وآخرون، مرجع سابق، ص 99.

وازداد الأمر سوءاً في عهد إسماعيل باشا، إذ لم تكن الضرائب تجبى على أسس واضحة وموحدة من الفلاحين، وكانت تتم الجباية تبعاً لأهواء موظفي الحكومة والمتنفذين واحتياجاتهم المستمرة إلى جمع المال. كما لم تكن هناك رقابة فعلية على كيفية توزيع الضرائب أو طرق جبايتها، مما أدى إلى دفع الفلاحين للضرائب مضاعفة بسبب فساد الجهاز المالي وكثرة مستغلي النفوذ. إذ كانت الضرائب تجبى مقدماً أحياناً وبنسبة أكثر بكثير من القيمة المطلوبة، ولا تعطى إيصالات رسمية بالمبالغ المدفوعة، ويتسابق الجباة والمأمورون على جمع الضرائب دون أن يصل قسم كبير منها إلى خزانة الدولة⁽¹⁾.

أما السخرة أو العمل الإجباري؛ فهو أيضاً من بين أهم الدوافع التي جعلت الفلاحين يرفضون حركة التحديث في مصر سواء في عهد محمد علي باشا أو الخديوي إسماعيل. فأساس هذا النظام، هو استخدام الفلاحين في مشروعات الدولة من حفر ترع وحماية جسور وبناء سدود⁽²⁾. كما كان الفلاح يسخر لاستصلاح أراضي الحاكم وأسرته، وقد برز ذلك بشكل كبير في عهد الخديوي إسماعيل⁽³⁾.

والأكثر من ذلك؛ هو أنّ الفلاح لم يكن يسخر للعمل في نطاق قريته؛ بل كان ينقل إلى أي مكان في مصر. كما كان العمل يتم تحت أسوأ الظروف بما فيها نقص الغذاء. وإجبار الفلاحين على العمل في المشاريع الكبرى والشاقة زاد العبء عليهم، إذ كلفوا بالقيام بهذا العمل مرغمين لا ومخيرين. وفي الوقت نفسه؛ كان عليهم أن يزرعوا أراضيهم، فإن تأخروا عن العمل أو أهملوا الزراعة وقعوا تحت طائلة العقاب، وهذا ما لم يكن للفلاح القدرة على تنفيذه، لأنّه إذا رجع إلى بلده بعد العمل الشاق فإنّه سيكون منهك القوى، فضلاً عن أن العمل في مكان غير قريته يصعب من مباشرته للزراعة في أرضه⁽⁴⁾. وللإشارة؛ فإنّ أعمال السخرة أدت إلى سيطرة وظلم العديد من ملاكي الأراضي ومشايخ البلاد على الفلاحين، والذين كانوا يعاقبون الفلاح أشد العقاب إذ أهمل لم يبذل جهداً في عمله أو حتى في زراعته⁽⁵⁾.

(1) ظاهر، مرجع سابق، ص 216_217.

(2) يقدر عدد الفلاحين الذين تم تسخيرهم لشق قناة السويس سنة 1863م حوالي 20.000، بينما لم يعتمد سوى على 1.500 أوروبي و 3.500

من العمال، أنظر: Guillemin, Op cit, p 257

(3) الرافعي، عصر إسماعيل...، ج 02، ص 305.

(4) الحنة، مرجع سابق، ص 145_146.

(5) المرجع نفسه، ص 165.

زيادة على ما سبق؛ فإن إدخال أساليب زراعية حديثة جعل الفلاحين يرفضون التحديث، لأنهم كانوا يتبعون في الزراعة الأساليب التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم، فكان من الصعب عليهم أن يغيروها، فلطالما اعتبروها أفضل الوسائل لأنها ذكرى من السلف. فكانوا يرفضون ما لا يعرفونه فإذا أجبرتهم على الزراعة بطريقة مضادة لأسلوبهم أو ألزموا اتخاذ نبات غير معروف فإنهم لا يتقنون عملهم، بل وكانوا يرفضون التعلم على أيدي الأجانب، لأنهم كانوا يعتقدون أنهم الأفضل في الزراعة ولا يمكن لأحد مضاهاتهم⁽¹⁾.

بناء على ما سبق ذكره؛ فإن الموقف المعارض للفلاحين اتخذ عدة أشكال وأكثر من مظهر أبرزها: الهرب من الأرض واللجوء إلى المدن مثل سوريا، حيث هرب إليها ما يقرب من 2000 عائلة مصطحبين معهم قطعانهم وماشييتهم⁽²⁾ أو إلى أراضي المستنقعات وقبائل البدو والمدن الكبيرة، الأمر الذي أدى إلى خلو العديد من القرى من سكانها في أواخر عصر محمد علي. كما قام الفلاحون في أحيان أخرى؛ بإحراق المحاصيل وتخريب، حتى لا تصل إلى سلطات الحاكم. فمثلا بعد الفيضان المدمر لسنة 1829م، سرت إشاعة فحواها أن الكثير من الفلاحين فتحوا السدود التي كانت تحمي الحقول سرا، مما زاد من التدمير⁽³⁾.

علاوة على ذلك؛ كان الامتناع عن عدم زراعة المحاصيل التي تحددها السلطة من مظاهر الرفض عند الفلاحين مع الامتناع عن دفع الضرائب⁽⁴⁾. ولم يقف الفلاحين عند هذا الحد؛ بل إن الأمر وصل في بعض الأحيان إلى حد تشويه أجسامهم هربا من التجنيد بقطع إصبع السبابة اليسرى، أو فقي العين اليمنى، أو اقتلاع الأسنان الأمامية⁽⁵⁾، للهرب من قهر الجندية حيث الخدمة فيها مدى الحياة، فضلا عن الرواتب الضئيلة الضئيلة وأخطار الموت في الحروب والحرمان من الحياة العائلية.

ومن مظاهر الموقف المعارض للفلاحين الانتفاض ضد السلطة، إذ شهدت الفترة الممتدة من (1820_1826م) خمس انتفاضات الفلاحية⁽⁶⁾، أكبرها حدثت في الصعيد كرد فعل على الضرائب المتزايدة والتجنيد، ففي سنة 1821م ثار مواطنو الصعيد في المنطقة التي تم فيها الاستيلاء على محاصيل الحبوب، لكنهم

(1) الحنة، المرجع السابق، ص 161.

(2) العطار، مرجع سابق، ص 74.

(3) كينيث كونو، فلاحو الباشا الأرض والمجتمع والاقتصاد في الوجه البحري من 1740_1858م، ترجمة: سحر توفيق، مراجعة: عاصم

الدسوقي، م.أ.ث، القاهرة 2000م، ص 163.

(4) الحنة، المرجع السابق، ص 149.

(5) العطار، المرجع السابق، ص 75_76.

(6) كونو، المرجع السابق، ص 165.

تعرضوا لمذبحة من قبل فرسان الباشا الألبان. وخلال عام 1823 م ثار أهالي المنوفية ضد التجنيد الإجباري والضرائب المرتفعة. وفي سنة 1824 م نشبت ثورة في الصعيد امتدت من أسوان إلى إسنا، حيث كان الثوار يقومون بالاستيلاء على الشؤون الحكومية ونهب محتوياتها من المحاصيل وتقسيمها على الناس. ولقد انضمت معظم القوات المرسلة لإخماد هذه الثورة إلى صفوف الثوار، واستمرت الثورات المتفرقة حتى عام 1840 م، لكنها كانت تقمع من قبل محمد علي باشا بمعونة المرتزقة الأتراك وحلفائه العربان من سحقتها⁽¹⁾.

أما في تونس؛ فلا يختلف موقف الفلاحين فيها عن موقفها في مصر. إذ أصبح التحديث في أذهان هذه الفئة مرادفا لسلب أرزاقهم، كما صار لصيقا بمختلف أنواع المعاناة والقسوة والظلم الذي جسده أفراد من أصحاب النفوذ، الذين راحوا يتفننون في فرض الضرائب على السكان دون الأخذ في الحسبان إذا كانوا على مقدرة من دفعها أو لا يمكنهم ذلك. كما لم يتم مراعاة ما كان يعانيه عامة الناس من جراء الأمراض والأوبئة، التي كانت تنتشر بين الفينة والأخرى لاسيما في الأرياف التونسية⁽²⁾.

كانت هذه الفئة طيلة الحركة التحديثية معرضة الى أشد أنواع الاستغلال والاستنزاف سواء أكان ذلك من قبل البايات أو أعوانهم، فقد كانت تفرض عليهم ضرائب باهضة وكثيرة بحجة القيام بإصلاحات وتحديثات في مختلف المجالات. ومن جملة هذه الأداءات والضرائب "العشر" على الحبوب والزيت، "المجبي" على الأشخاص، "القانون" على أشجار الزيتون والنخيل، بالإضافة الى أداءات أخرى على بعض المواد كالخضر والغلال وعلى الدواب التي تباع في اسواق البلاد يصل أحيانا الى حدود ربع السعر⁽³⁾.

علاوة على ذلك؛ عانى الفلاحون من النهب والاستغلال المفرط من قبل الجباة المكونون عادة من الأعيان والخلفاء، والذين كانوا يشترون مسبقا الاداء أو الضريبة من السلطة ثم يتولون بأنفسهم اقتضاء الجباية المعلومة باسم السلطة. الأمر الذي أدى إلى هؤلاء الجباة إلى نهب الفلاحين بشكل تعسفي، مستخدمين في ذلك شتى أنواع التعذيب والتنكيل والإرهاب إزاء الفلاحين لنهب منتوجهم الضعيف، فيجد الفلاح نفسه في بعض الأحيان دافعا كامل محصوله ومخراجه وماشيته ومع ذلك يبقى مدينا للجباة مدى الحياة⁽⁴⁾. ولعل من

(1) العطار، مرجع سابق، ص 76_77.

(2) أحمد عبد السلام، مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1987م، ص 18.

(3) حمة الهامي، المجتمع التونسي دراسة اقتصادية اجتماعية، ط 1، صامد للنشر والتوزيع، صفاقس 1989م، ص 19.

(4) المرجع نفسه، ص 19.

المناسب هنا الإشارة إلى أنّ الحكومة التونسية كانت تعتمد في جمع الضرائب _ إلى جانب الأعيان والخلفاء _ على المحلة⁽¹⁾ التي يتم إرسالها مرة كل سنة بقيادة باي المحلة، والتي كثيرا ما كانت تلجأ إلى العنف خاصة إذا امتنع الفلاحون عن الدفع.

ويعدّ شيوخ الطرق والزوايا أيضا أداة طبيعة في يد البايات من أجل استغلال الفلاحين وإرغامهم على دفع الضرائب المطلوبة عنهم. إذ كان أعوان الطرق ينظمون جولات في موسم الحصاد أو جمع الزيتون والغلّال وفي الاحتفالات الدينية، فيبتزون الفلاحين ويستغلون جهلهم ليعدّوهم بنزول المطر في مواسم الجفاف، وبإنجاب الاطفال في حالة العقم مقابل دفعهم للاداءات والضرائب. علاوة على ذلك؛ يمثل شيوخ الطرق ركيزة للحفاظ على الأمن في الرّيف، وتهييب الفلاحين زمن الانتفاضات، وتسليم العناصر المتمردة الى السلطة⁽²⁾.

زيادة على ذلك؛ ظل الفلاح التونسي يعيش تحت رحمة الكوارث الطبيعية والأمراض والأوبئة (التي كانت كلما حطت أوزارها في منطقة من مناطق البلاد إلا وذهبت بآلاف بل ربما بعشرات آلاف المواطنين)⁽³⁾ فمثلا أصاب تونس ما بين (1843_1844م) الجفاف، مما أدى الى ارتفاع أسعار الحبوب وتسابق المصدرين الى تصدير كميات محدودة من الحبوب الى الخارج. وفي (1845_1849م) أتى الجراد على جانب كبير من محاصيل الحبوب. وفي 1849م و1850م و1856م انتشرت الأمراض والأوبئة لاسيما الجدري والكوليرا⁽⁴⁾.

زيادة على ما سبق؛ أعرب الفلاحون عن نفورهم من التجنيد الإجباري الذي طبق ضمن البرنامج التحديثي العسكري في تونس، ذلك لأنّ هذه العملية لم تكن تتم بصفة منتظمة، وغير متساوية بين سكان البلاد. كما أنّها كانت مقتصرة على طبقة الفلاحين. بالإضافة إلى أنّ مدّة التجنيد في الأغلب غير محدّدة

(1) المحلّة: مصطلح عسكري وجد في تونس منذ العهد الحفصي، ويقصد به ذلك الجيش المختلط الذي يجوب البلاد من الشمال الى الجنوب مرة كل سنة بانتظام ودون انقطاع . واستمرت المحلة بهذا الشكل تعمل خلال القرون الحديثة ولم تتوقف إلا بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس. والطابع العام للمحلة مزدوج مدني وعسكري، وتهدف في الأساس إلى تأمين الطرق ومراقبة الدواخل والحدود وإخماد الفتن إن وجدت، إضافة الى ما تقوم به من جباية الضرائب. للتوسع أنظر: بنبلغيث، أضواء...، مرجع سابق ص 71_83.

(2) الهامي، مرجع سابق، ص 20.

(3) المرجع نفسه.

(4) التيمومي، تونس والتحديث...، مرجع سابق، ص 104.

بوقت معلوم، حتى يأخذ منهم العمر أو المرض أو العجز أو الإصابات، التي تجعلهم عاجزين على مواصلة الخدمة فيتم تسريحهم⁽¹⁾.

أضف إلى ذلك؛ ما كان يعانيه المجندون في أغلب الأحيان من تدني مستوى الخدمات والانضباط والتدريب داخل المؤسسة العسكرية، حيث أصبح محل إهمال من طرف الضباط، الذين أصبح أغلبهم غير أهل للقيادة؛ بل وكان البعض منهم في حالة سكر يسعى لسرقة ما يملكه الجنود والاستحواذ عليه، فأصبح الضابط مثالا في الاختلاس والسرقة والخيانة في الوظيفة. وكانت أجور المجندين زهيدة، ولا تكفي لسد حاجياتهم الضرورية. وفي ظل ضعف الرواتب وانقطاع المؤونة وتجاوزات القادة، إلى تفشي عدم الانضباط في صفوف المجندين والتمرد، وفي كثير من الأحيان إلى الفرار والبحث عن عمل يدر عليهم رزقهم⁽²⁾.

وحتى عندما تم وضع قانون التجنيد من أجل ضبط هذه العملية، وتحديد مدتها، لم يلق رواجاً إلا في المدن والقرى من بين سكان الحواضر الذين يصعب عليهم التملص من أداء الواجب العسكري خاصة وأنه لا يقدم لهم أي ضمانات، لكن في الأرياف والبوادي واجه التجنيد رفضاً كبيراً من قبل العديد من القبائل والعائلات، خاصة تلك التي تدهورت أحوالها، فبعد أن كانت غنية وأصبحت شبه منكوبة وفقدت مكانتها الاجتماعية مثل العائلات الوجيعة لدى قبيلة الفراشيح وعلى رأسها عائلة قشوم، بحيث لم يبق في هذه المنطقة من ينظر إليه في رد جاهل أو تقويم معوج أو إرشاد ضال أو إيواء ابن السبيل⁽³⁾.

في ظل المعطيات السابقة تستوجب الإشارة؛ إلى أنّ الفلاحين الخماسة كانوا من أهم القوى الفلاحية المنتجة التي عانت من اضطهاد ملاك الأراضي بإرغامهم على العمل حيث ما شاء هؤلاء ووقت ما شاءوا⁽⁴⁾. إذ كان الخماس مسخرًا للعمل ليل نهار، فهو مطالب بالحرث في النهار ورعي الدواب بالليل وحفظها من الموت والضياع والسرقة. وقد بلغ الاضطهاد حدّ السجن واستعمال الأغلال وتجويع الخماس وحرمانه من الدّخل، وهذا ما جسّدته قانون الفلاحة الذي أصدره الوزير الأكبر خير الدين التونسي يوم 13 أفريل 1874م، والذي نص على بنود مجحفة وقاسية في حق الخماس من ذلك؛ إذا رفض هذا الأخير العمل عند صاحب

(1) المرجع السابق، ص 149.

(2) المرجع نفسه، ص 150 _ 151.

(3) المرجع نفسه، ص 173_174.

(5) بلقاسم، مرجع سابق، ص 55_56، 70.

الأرض ودفع ديونه أو الإتيان بضامن مالي يرضي مشغله فإنه يسجن. كما نص القانون على أنّ القاييد في الجهات ولحكمة العاصمة الحق في إيقاف الخماس الذي ينقطع عن العمل دون أسباب قاهرة كالمرض الشديد وإيداعه السجن ظالما أو مظلوما. فضلا عن منع الخماس من ممارسة أية مهنة غير الخماسة وذلك مدى الحياة، مع اعتبار شهادته باطلة في حالة حدوث خلاف بينه وبين صاحب الأرض⁽¹⁾.

وفي ظل تلك الظروف؛ لجأ الخماسين في كثير من المرات إلى الإضرار بمصلحة صاحب الأرض، وذلك من خلال التقاعس عن العمل وعدم التفاني فيه وإتقانه. فيتعمد الخماس إهمال الحيوانات مما يعرضها الى الضياع والسرقه والهلاك، ولا يتولى تنقية الزرع من الاعشاب الطفيلية فتقل قيمة المحصول التجارية بل أصبح كثير التغيب ولا يؤدي الاعمال الفلاحية في إبانها، وفي أغلب الأحيان كان الخماس يعتمد الى حرق بعض المزروعات، ويعتدي على قطيع مشغله بالاستهلاك أو البيع أو التفريط مدعيا ان الحيوانات ماتت أو سرقت منه. وأكثر الظواهر التي ميزت الخماسين المضطهدين، هي الانقطاع عن العمل والفرار⁽²⁾.

الأمر الذي أدى إلى أن أصبح ملاك الأراضي يجنحون الى تسليم خماسيتهم التسبقات نقدا لا عينا نظرا الى التضخم المالي وتلاعب الدولة بالعملة، وأصبحوا يطالبون خماسيتهم بالإتيان بضامن للعمل مكانهم ودفع ديونه في صورة فرائهم⁽³⁾. وأصبح الكثيرون منهم يصرون على تسجيل صفات الخماس كلون البشرة والقامة والعلامات الخاصة... الخ في عقد الخماسة حتى يسهل العثور عليه في حالة فراره⁽⁴⁾. وبين هذا وذاك تفاقمت النزاعات بين أصحاب الأراضي وخماسيهم، مما أدى إلى تعطل الكثير من الأعمال الفلاحية في ظرف كانت البلاد فيه أحوج ما تكون الى إنتاج غذائها⁽⁵⁾.

انطلاقا مما سبق؛ تجسّد امتعاض الفلاحين للحركة التحديثية وتبعاتها في عصيانهم وتمردهم في كثير من الأحيان على السلطة وإعلان العديد من الانتفاضات والثورات. إذ انتفض فلاحو قبائل همامة والأعراض وعمدون في سنة 1840م ضد السياسة الجبائية، ولنفس السبب انتفض أولاد سعيد بالنفيضة في 1841م. وفي 1844م؛ قبائل خمير والهمامة، وفي 1850م؛ أولاد سعيد، وفي (1856 _ 1858م) مشاركة بني زيد سكان مطماطة

(1) الهادي التيمومي، "خير الدين في عيون الكادحين التونسيين: نعمة أم نقمة؟"، خير الدين التونسي...، مرجع سابق، ص 201_202.

(2) بلقاسم، مرجع سابق، ص 209-211.

(3) أنظر على سبيل المثال عقد خماسة مؤرخ 24 سبتمبر 1854م، أ.و.ت، س.ت، ص 140، م 504، و 16473.

(4) التيمومي، تونس والتحديث...، مرجع سابق، ص 108.

(5) التيمومي، خير الدين...، المرجع السابق، ص 200.

ونفزاوة في انتفاضة الثائر الطرابلسي غومة المحمودي⁽¹⁾. فضلا عن امتناع فلاحو قبائل الهمامة ما بين (1867 _ 1868م) عن دفع الضرائب بعد أن فرضت عليهم الضرائب، في الفترة التي انتشر فيها مرض الكوليرا خلفا وراءه العديد من الموتى⁽²⁾.

لكن أكبر انتفاضة شعبية عرّفتها تونس منذ قرون، كانت انتفاضة 1864م، والتي جاءت كنتيجة حتمية لمضاعفة الضرائب من قبل حكومة محمد الصادق باي إثر الأزمة المالية التي أصابت البلاد في اواخر سنة 1863م⁽³⁾. حيث طالب الفلاحون بإلغاء الزيادة في الضرائب وتعيين حكام المواطنين عوض الولاة الذين أساءوا اليهم واستغلّوهم، كما طالبو بإلغاء قانون عهد الامان والمحاكم الجديدة التي تطيل في فصل قضاياهم الطويلة، والذي جرّهم سابقا إلى التخلي عن زراعتهم وبيعهم وشرائهم، كما اتفق قسم منهم على تعيين علي بن غداهم⁽⁴⁾ بايا عليهم. ورغم إخماد الثورة من قبل حكومة محمد الصادق باي سنة 1864م، إلا أنّها أجبرت على تخفيض الضرائب، وإبطال العمل بالدستور التونسي في ذات السنة⁽⁵⁾.

ب) موقف الحرفيين والتجار في مصر وتونس

أما في مصر؛ فالصناع الذين انتظموا في سلك المصانع الكبرى التي أنشأها محمد علي كالتريسانة البحرية والحربية، فإنهم أبدوا قبولا اتجاه التحديث، ويظهر ذلك من خلال ممارستهم لصناعات جديدة بعد أن حذقوا ومهروا فيها، وتكونت منهم طبقة من العمال الفنيين كانوا موضع إعجاب من شاهد أعمالهم، وكان لهم أثر صالح في تقدم مصر الصناعي. أما أعمال الصنائع اليدوية أو الحرفيين في الصناعات الصغرى التي كانت معروفة من قبل هؤلاء، فنتيجة لسوء أحوالهم الاجتماعية بسبب الإجراءات التعسفية حتى اضطر كثير منهم الى ترك الصناعة والاشتغال بالزراعة، أعزّبوا عن رفضهم لحركة التحديث.

(1) التيمومي، تونس والتحديث...، مرجع سابق، ص 110.

(2) عبد السلام، مواقف اصلاحية...، مرجع سابق، ص 18.

(3) جان غانياج، ثورة علي بن غداهم 1864، ترجمة: لجنة كتابة الدولة للشؤون الثقافية، د.ت.ن، تونس 1965م، ص 11 _ 18.

(4) علي بن غداهم (1814 _ 1867م): من عرش أولاد مساهل من قبيلة ماجر البربرية بتونس، تلقى نصيبا من العلم في جامع الزيتونة، وتعلم الطب والقضاء من والده. وهب حياته خدمة للطريقة التيجانية وبفضل اتصالاته بإمام هذه الطريق استطاع كسب قبيلته والعديد من القبائل، قاد أكبر ثورة في تونس في العصر الحديث سنة 1864، للتوسع أنظر: عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي الجزائر وتونس وليبيا 1816 _ 1871م، ط 2، منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان 1985م، ص 67 _ 72.

(5) غانياج، المرجع السابق، ص 51 _ 59.

تعرض الحرفيون في السني الاولى من حكم محمد علي باشا الى استغلال كبير من أجل دفع رواتب الجند وتجهيز حملاته، كما تم فرض بعض الضرائب عليهم من أجل الحصول على جزء من ربحهم أو ربحهم بالكامل. الأمر الذي أدى الى إلحاق الضرر بهذه الفئة من المجتمع. فعلى سبيل المثال لا الحصر، طلبت الحكومة المصرية سنة 1807م من عدة طوائف بدفع 150 كيساً، مما اضطرهم الى اغلاق حوانيتهم ثم هروبهم والتجائهم الى الجامع الأزهر واستنجداهم بشيخه الذي تشفع فيهم حتى رفعوا الغرامة عنهم⁽¹⁾. علاوة على ذلك؛ خضع الحرفيون في هذه المرحلة الى مراقبة مشددة من المحتسبين الذين كانوا يطوفون الأسواق ليتجسسوا عليهم ويقبضوا على كل من أغلق حانوته أو تركه خاوياً أو من يبيع بالزيادة⁽²⁾.

لكن رغم هذه الاجراءات المجحفة في حق الحرفيين؛ إلا أنّها تھون أمام النظام التعسفي الذي اعتمده محمد علي باشا في ظل التحديثات الاقتصادية التي قام بها طيلة حكمه، والمتمثل في نظام الاحتكار. إذ استولى على ما كان قائماً من صناعات حرفية وألحقها بالحكومة المصرية. ومن ذلك؛ أنّ محمد علي قد أغلق الورشات الحرفية التي كانت تنتج الأقمشة القطنية، وألغى الاساليب التي درجت عليها طائفة المنسجين.

في المقابل؛ جهز آلات لنسج الأقمشة القطنية في ورشات الحكومة بالقاهرة، وأمر أصحاب الأعمال والحرفيين السابقين بدخول تلك الورشات باعتبارهم عمالاً مأجورين. وكانت السلع التي تصنع في ورشات الحكومة اما يستبقها الباشا لاستعماله الخاص أو تباع للتجار⁽³⁾. الأمر الذي أدى إلى خضوع الحرفيين بشكل تام للإشراف الحكومي بدل خضوعهم لطوائفهم أو نقاباتهم الحرفية. وعلى إثر ذلك؛ تحول الحرفيون إلى عمال في مصانع محمد علي الجديدة لقاء أجر يومي وأصبحوا مكلفين أو مجبرين على العمل الذي لا يشترط أن يكون متماشياً مع تخصصاتهم الحرفية⁽⁴⁾.

زيادة على ذلك؛ أدى نظام الاحتكار الى تقييد حرية الحرفيين وتعرضهم لاضطهاد المحتسبين الذي استخدمتهم الحكومة، وذلك للتأكد من أنهم لا يعملون لحسابهم، كما تعرضوا لظلم الموظفين والنظام العسكري الذي أديرت به المصانع. بالإضافة الى حرمانهم من أرباحهم التي كانوا يحصلون عليها كاملة، مما أدى الى فتور همتهم وعدم اقبالهم على العمل بل وترك بعضهم العمل، فأضر ذلك بالصناعات الصغيرة، بل ومهد

(1) العطار، مرجع سابق، ص 232.

(2) المرجع نفسه، ص 267.

(3) المرجع نفسه، ص 235_236.

(4) المرجع نفسه، ص 229.

السبيل الى اضمحلال بعضها. وكان الحرفيون المنتجون يشعرون وهم يبنون هذه المشاريع الكبيرة أنهم بمثابة أنفار سخرين للعمل في دولة مُجَّد علي⁽¹⁾. ومن ثم فلم يتحمس أحد للدفاع عن التجربة حينما تعرّضت للاهتبار. وفضلوا الرجوع الى الطوائف الحرفية التي كانوا ينتمون اليها سابقا، لأنّها تضمن لهم مصالحهم وحقوقهم، وتساعدهم في حالة العجز أو الإصابة، بالإضافة الى حفظ تخصصاتهم الحرفية⁽²⁾.

ولم تختلف أوضاع الحرفيين في عصر خلفاء مُجَّد علي، إذ لم يجدوا أي تشجيع يحفزهم على الابتكار والتجديد، فعباس الأول لم يهتم بالصناعة والصناع شأنه في ذلك مع سائر مرافق الدولة فتأخرت البلاد في عهده تأخرا كبيرا. أما سعيد باشا فقد انصرف اهتمامه بشكل عام الى الزراعة، اللهم بعض المصانع البسيطة التي أوجدها هذا الباشا نتيجة لكثرة وجود الاجانب في مصر، لكنها لم تكن ذات أثر كبير⁽³⁾. واستمر الحال كذلك حتى في عهد الخديوي إسماعيل؛ فبالرغم من إنجازات هذا الأخير في مجالات عدّة، إلا أنّه لم يدخل أي تغييرات محسوسة وملموسة على نظام الصناعات ذات منفعة على الحرفيين، بل ساهمت بشكل كبير في إدخال الصناعات الأوروبية الى البلاد المصرية.

فالمعروف عن اسماعيل باشا أنّه كان يقلد الأوروبيين ما استطاع الى ذلك سبيلا في أكلهم وملبسهم ومسكنهم وطريقة عيشهم، واتبعه في ذلك الأمراء والأميرات، والبشوات والأعيان والمتعلمون، وفئات أخرى من المجتمع. الامر الذي أصاب الصناعة المحلية بضرية شديدة لانّها لم تستطع أن تواجه مطالب المعيشة الأوروبية وكمالياتها وأزيائها المتغيرة كل يوم، كذلك عجزت الصناعة المحلية عن مجاراة الواردات الأجنبية⁽⁴⁾. ومن هنا طغت المصنوعات الاوروبية في البلاد المصرية، وانقرضت بعض الحرف الأهلية كالمنسوجات والسجاد وأدوات الخزف وغيرها. من جهة أخرى؛ كان للضرائب التي فرضها الخديوي اسماعيل على الحرفيين من أبرز الوسائل التي أضعفت هذه الفئة بل وأضرّتها بشكل كبير⁽⁵⁾.

أما فئة التجار؛ فقد أعزّبت هي الأخرى عن رفضها للتحديث في مصر، بعد أن تراجعت واضمحلت شأنها لاحتكار الحكومة التجارة الداخلية والخارجية في ظل التحديثات الاقتصادية التي أدخلها مُجَّد علي باشا.

(1) هريدي، مرجع سابق، ص 280.

(2) Schoelcher, Op cit, p 55.

(3) رمضان، مرجع سابق، ص 192.

(4) المرجع نفسه، ص 194.

(5) المرجع نفسه، ص 194.

وبالرغم من ازدياد متاجر مصر في عهد هذا الباشا، إلا أنّ ثمة التجارة كانت تعود على الحكومة وعلى الوسطاء من الافرنج الذين كانوا يتبادلون وإياها حركة التجارة الخارجية دون أن تنفع التجار المحليين⁽¹⁾. فقد شلّت الحكومة المصرية عن طريق السياسة الاحتكارية حركة التجارة الداخلية، إذ منعت التجار من التعامل مع الاهالي والاكتفاء بالتعامل مع الحكومة التي تفرض الأسعار التي تريدها على البضائع التي يبيعها أولئك التجار، مما قلل من فرص كسب وربح هذه الفئة⁽²⁾. ونتيجة لذلك؛ امتنع العديد من التجار البسطاء عن احضار تجارتهم الى الأسواق خشية من استيلاء الحكومة عليها بالأثمان الضئيلة التي حددتها ونظرا للرسوم التي فرضتها الحكومة على نقل المحاصيل من مكان الى آخر مما تعذر على أصحابها نقلها⁽³⁾.

ولا يجب إغفال تلك القيود التي فرضها مُحمّد علي على التجار بواسطة المحتسب، والتي أثرت بشكل سلبي على نشاط التجار. إذ كان المحتسب يطوف على الباعة والأسواق، ويفتش على المخزون، ويدفع الأثمان لأصحابها بالسعر المقرر، ثم يقوم بتوزيعه على أرباب الحوانيت، لبيعونه للناس بزيادة بسيطة. وإذا كانت سلطات المحتسب قد اختفت في اواخر عهد مُحمّد علي، إلا أنّها تركت بصماتها هي وسياسة الاحتكار على التجار المحليين الذين كانوا يجهرن بالشكوى من سوء الحال إذا قل الدخل بينما ازدادت نفقات المعيشة. كما اضمحل شأنهم نتيجة لتقييد التجارة الداخلية بسبب الاحتكار، وحتى بعد أن ألغى مُحمّد علي ذلك النظام لم تعد للتجارة الداخلية حريتها الكاملة، الا في عهد سعيد عندما تقرر تحصيل الضرائب نقدا. كذلك تناقص عدد المحلات التجارية في القاهرة، وكذا عدد التجار المصريين، إذ كان في الأحياء التجارية والصناعية في القاهرة نحو 1300 وكالة⁽⁴⁾.

زيادة على ذلك؛ ظهرت عناصر جديدة من التجار حلّت محل التجار المحليين، واحتلت موقع الصدارة في التكفل بمشروعات مُحمّد علي، تمثلت في التجار الشوام. إذ برز دور هذه الفئة في النشاط التجاري بشكل ملحوظ لا سيما في التجارة الخارجية المصرية مع أوروبا. فقد كان الحضور الاقتصادي الأبرز الشوام في ميدان العمل التجاري الذي نشط في تلك الفترة بسبب الازدهار الاقتصادي وتوسيع الشركات والرساميل الأجنبية

(1) العطار، مرجع سابق، ص 268.

(2) بسكال غزالة، التحول الكبير، إعادة تكوين الثروات وشبكات التحول الاجتماعي في عصر مُحمّد علي، ج 01، ترجمة: راوية صادق، م.ق.ت، القاهرة 2015م، ص 31.

(3) العطار، المرجع السابق، ص 261.

(4) المرجع نفسه، ص 267.

لنشاطاتها في مصر، فاتجهوا لممارسة كافة الأعمال التجارية وتوسيع أفقها فافتتحوها في البداية المحلات التجارية التي اعتمدت على بيع السلع والبضائع المحلية والمستوردة، ومن ثم عملوا على تطوير تجارتهم من خلال تصنيعهم لتلك السلع أو استيرادها مباشرة من بلد المنشأ حيث تدر عليهم أرباحاً أكبر. وقد تفوق التجار الشوام في مصر في كثير من الأحيان على باقي التجار الأوروبيين والأجانب وساعدهم على ذلك إلى جانب كفاءتهم الشخصية، العادات المتقاربة واللغة الواحدة وعلاقتهم الأوثق مع المصريين. وبرزوا في مجال تجارة القطن والحرير، حيث كانوا يسيطرون على تجارة هذه السلع بشكل كبير⁽¹⁾.

لكن بالرغم مما تعرض له التجار في عهد محمد علي باشا لاسيما بعد سياسة الاحتكار التي طبقها على الأنشطة التجارية، إلا أنه بعد عام 1840م، فتح تراجع الدولة المصري عقب معاهدة لندن التي قضت على السياسة التحديثية لمحمد علي باشا، سوقاً عريضاً للتجار الذين وجدوا أنفسهم يواجهون الحاجة لاكتساب أهليات جديدة. كذلك استطاع بعض المنتجين وتجار أصليين، التكيف مع الفرص الجديدة التي خلقتها التغيرات الاقتصادية، وكما ينبغي أظهر النساجون الحرفيون قدرتهم على مقاومة موجة المنسوجات الأجنبية المستوردة العارمة إلى مصر، عندما وجدوا أسواقاً جديدة لمنتجاتهم الخاصة، أو بإنتاج أنماط جديدة من السلع وجد الأوروبيون صعوبة في تقليدها⁽²⁾.

بالرغم من انتعاش التجارة في الاثني عشر سنة الأولى من حكم اسماعيل لمصر، وأصبح التجار يكونون طبقة لها كيانها في المجتمع المصري، ويساهمون بنصيب كبير في اقتصادياته. إلا أنهم ظلوا يعانون من بعض المصاعب والعراقيل لا سيما في السنوات الأخيرة من حكم الخديوي، وذلك نتيجة للضرائب التي فرضها هذا الأخير على التجار والتي أضرت بمصالحهم، لتسديد تلك الديون الباهضة التي أثقل بها اسماعيل كاهل البلاد⁽³⁾. من جهة أخرى؛ كان لترسخ النفوذ الأوروبي في مصر خلال هذه المرحلة، وسيطرة التجار الأجانب وبضائعهم في البلاد، أثر سلبي على التجارة المحلية.

أما في تونس؛ فلا يختلف موقف فئة الحرفيين والتجار اتجاه الحركة التحديثية عن موقفها في مصر، فقد عانوا أيضاً من تعسف الباي وأعوانه. إذا كانوا ملزّمين بدفع الضرائب، كما أنهم أخضعوا وبشكل كبير إلى

(1) ماهر محمد سعيد درويش، هجرة الشوام إلى مصر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين 2003م، ص 68_69.

(2) غزالة، مرجع سابق، ص 36.

(3) رمضان، مرجع سابق، ص 173_176.

السلطة الحاكمة لاسيما في عهد أحمد باي، الذي سيطر على جلّ الصناعات الحرفية، واحتكر بيع وشراء مواد كثيرة، من أجل توظيفها في محاولته لاستحداث صناعات جديدة من شأنها أن تواكب الصناعات الأوروبية من جهة، وتوفر متطلبات الجيش النظامي الذي أسسه من جهة أخرى. وكان موظفو الدولة الكبار في الوقت نفسه إقطاعيين وتجّاراً، فكانوا بأنفسهم يزودون الحرفيين بالمواد المستوردة من الخارج ويعملون على تسويق إنتاجهم، لذا كانوا يتحكمون فيهم بحسب مصالحهم⁽¹⁾.

زيادة على ذلك؛ أدى اقتصار البايات التونسيون على الصناعات الحربية من أجل تلبية حاجيات الجيش النظامي إلى تدهور الصناعات المدنية في تونس، فضلاً عن عدم تطور أساليب العمل وأدواته خاصة مع أفول تراجع مكانة الجيش الجديد. إذ ظلت الأدوات المستعملة في الصناعات الحرفية بسيطة للغاية ولم يطرأ عليها تغيير كبير، بالإضافة إلى منافسة الصناعات الأوروبية المتسمة بالجودة والانخفاض في الأسعار التي رخصت من الصناعات الحرفية المحليّة التقليدية وغالية الثمن.

ومن مؤشرات ذلك؛ أنّ صناعة الشاشية -باعتبارها أهم صناعة بالبلاد التونسية- في المعامل الأوروبية، أدى إلى ترخيص صناعاتها في تونس بسبب الأدوات التقليدية المعتمدة في ذلك حسب محمد بيرم الخامس⁽²⁾. أضف إلى ذلك؛ السطوة والظلم الذي كان يقاسيه الحرفيون من أرباب الورشات الحرفية، مما دفع بالكثيرين إلى الهروب خاصة أولئك الذين عجزوا عن تسديد ديونهم؛ أو تخليهم عن حرفتهم وامتهان مهنة أخرى؛ أو لجوئهم إلى الغش وعدم الاتقان في العمل⁽³⁾.

أما التجار؛ فقد فقدوا المكانة التي كانوا يتمتعون بها قبل القرن 19م. إذ كانوا يتولون تسويق المنتج التونسي داخلياً وخارجياً، أو تسويق مواد مستوردة والمتاجرة بالعبيد وغيرها. وذلك كله نتيجة لتغلغل التجارة الأوروبية الى البلاد التونسية باستقرار التجار الأوروبيين فيها إثر انخراط البلاد التونسية في التحديث⁽⁴⁾. أضف إلى ذلك؛ خضوع البضائع التونسية عند تصديرها لرسوم جمركية كبيرة بحكم الامتيازات الممنوحة للقوى الأوروبية التي لا تخول للحكومة التونسية الفرض على البضائع الأجنبية عند استيرادها سوى ضريبة لا تتجاوز

(1) إبراهيم، مرجع سابق، ص 73.

(2) بيرم الخامس، مصدر سابق، ج 02، ص 704.

(3) التيمومي، خير الدين ...، مرجع سابق، ص 207.

(4) الهامي، مرجع سابق، ص 21.

8 % من قيمتها، اضطرت الدولة رفع الرسوم الموظفة على صادراتها تداركا للنقص الذي مس مداخل الواردات⁽¹⁾.

4. موقف الأقليات الأجنبية

تعدّ الأقليات الأجنبية جزء لا يتجزأ من التركيبة الاجتماعية لكل من مصر وتونس، لذلك من الطبيعي أن تكون لها ردود أفعال اتجاه الحركة التحديثية في هذين البلدين. فما طبيعة هذه الردود؟ وهل كانت حركة التحديث تخدم مصالحها أم كانت ضدها؟

أ) موقف الجاليات الأجنبية في مصر وتونس

أما في مصر؛ فقد جذبت مشروعات التحديث التي أقيمت في عهد محمد علي باشا وخلفاؤه انتباه الأجانب، ولاسيما بناء المدارس والمصانع وإقامة القناطر الخيرية وحفر الترعة ومد الخطوط الحديدية وحفر قناة السويس. إذ توافدت أعداد كبيرة منهم الى مصر ومن مختلف الجنسيات ومن مختلف الفئات. فبعد أن قدر عدد الأوروبيين بداية محمد علي بنحو 3000 شخص أجنبي، بلغت التقديرات في عام 1833م الى 4486 شخص، وفي عام 1835م تم تقديرهم بنحو 5000 شخص، وقدر عددهم سنة 1843م بنحو 6150 شخص. منهم 2000 يوناني، 2000 إيطالي، 800 فرنسي، 100 إنجليزي، 100 نمساوي، 30 روسي، 20 إسباني و100 شخص من جنسيات أخرى⁽²⁾.

ورغم انخفاض هذا العدد في عهد عباس بسبب السياسة العدائية التي اتسم بها عباس حلمي باشا اتجاه الأجانب، إلا أنه سرعان ما ارتفع العدد في عهدي سعيد باشا وإسماعيل باشا. إذ كان تنفيذ مشروع قناة السويس في عهد سعيد ثم اتمامه في عهد إسماعيل، عاملا قويا في ازدياد هجرة الأجانب الى مصر حتى أصبحت لهم بها جاليات كبيرة العدد⁽³⁾، تختلف قلة أو كثرة بعوامل مختلفة، وذلك كقرب أوطانها أو بعدها من مصر وكذلك صلاتها الثقافية والمالية والتجارية والسياسية بهذه البلاد. وقد بلغ عدد الأجانب الذين كانوا يقيمون بمصر في عصر إسماعيل يقدر بحوالي 90.000 شخص، ويتضمن هذا العدد أقلية من اليهود⁽⁴⁾.

(1) المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تعريب: عمر بن ضو وآخرون، سراس للنشر، تونس 1986 م، ص 13.

(2) إبراهيم، مرجع سابق، ص 69.

(3) محمود محمد سليمان، الأجانب في مصر دراسة في تاريخ مصر الاجتماعي، ط 1، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، القاهرة 1996م، ص 57.

(4) رمضان، مرجع سابق، ص 290.

وقد استقر هؤلاء الأوروبيون في المدن الكبرى خاصة القاهرة والإسكندرية، وإن كان عدد الأجانب ليس بالكثير في القاهرة، فإن عددهم في الإسكندرية كان مساويا لعدد الاهالي تقريبا. فنجد أنه بينما يقيم 25.000 من هؤلاء الأجانب في القاهرة، كان يقيم في الإسكندرية 50.000 أجنبي، والباقي مقسم بين مدن القناة والمدن الرئيسية في الوجهين القبلي والبحري، ولقد أقام عدد كبير منهم في القرى منذ عهد محمد علي لارتباط مصالحهم بهما. وبالنسبة للجنسيات الاجنبية المختلفة الموجودة في مصر في عصر اسماعيل، فإنه كان يوجد 40.000 يوناني، 15.000 فرنسي، 16.000 ايطالي، 7.000 انجليزي و 7 مجري و نمساوي، 1.500 ألماني، 4.000 من الجنسيات الأجنبية الأخرى⁽¹⁾.

ومن أبرز الجاليات الاجنبية التي عرفت مصر في ذلك الوقت الجالية الفرنسية، فقد وفد عدد كبير من الفرنسيين الى مصر في عهد محمد علي، حيث استعان بهم لكي يعاونوه في أعماله ويقوموا بتدريب المصريين⁽²⁾. واستمر تزايد وفود الفرنسيين في عهد اسماعيل باشا خاصة بعد تكوين شركة قناة السويس، حيث كان يوجد بمصر أكثر من 200 موظف فرنسي الى جانب الخبراء الفرنسيين وأصحاب رؤوس الاموال الفرنسية الذين كان يتخذهم الخديوي اسماعيل كمستشارين له في شتى الأمور⁽³⁾.

من الجاليات الأجنبية التي استقرت بمصر أيضا اليونانيون، ولو أنّ تواجدهم سبق فترة التحديث، إلا أنّ عددهم عرّف ارتفاعا في عهد محمد علي والخديوي اسماعيل، أين انخرط عدد منهم في جيش محمد علي بعد أن قضى على المماليك، كما اشتغل العديد منهم بالشؤون التجارية في عهد اسماعيل؛ بل وسيطروا على تجارة التجزئة. أضف إلى هذه الجالية الأرمن الذين وفدوا الى مصر خلال القرن 19، وارتفع شأنهم الى حد كبير في مصر بفضل ما تمتعوا به من مهارات وكفاءات لاسيما في المجال الإداري والعلمي مما ساعدهم على تولي مناصب عليا في مصر. علاوة على ذلك؛ يعتبر الإنجليز من أوائل الأوروبيين الذين أتوا الى مصر في العصور الحديثة، وكانوا في بداية الامر يشغلون بالتجارة، وقد عمل حوالي 06 أو 05 من الإنجليز في خدمة محمد علي.

زيادة على ما سبق؛ جذبت التجربة التحديثية في مصر الجاليات الاجنبية بتركيباتها الاجتماعية، وعلى رأسها القناصل والمعاونين والوكلاء. حيث كانت بمصر في عهد كل من محمد علي باشا والخديوي اسماعيل

(1) المرجع السابق، ص 290.

(2) سليمان، مرجع سابق، ص 57.

(3) رمضان، المرجع السابق، ص 289-290.

قنصلية لكل من إنجلترا وفرنسا واليونان والنمسا وإسبانيا وبلجيكا، يتم اعتمادهم بواسطة براءات من قبل الباب العالي، التي يتم تسجيلها في المحكمة الشرعية بالقاهرة عند قدوم القنصل إليها⁽¹⁾.

كان القنصل العام لكل من إنجلترا وفرنسا والنمسا يرى مصالح بلاده السياسية فضلا عن التجارية ويقيم في الإسكندرية صيفا وفي القاهرة شتاء طبقا لمكان انعقاد ديوان محمد علي. أما القناصل الآخرون فكانوا يقيمون باستمرار بالإسكندرية، وكل قنصل يمثلته وكيل قنصل في كلا من القاهرة ورشيد ودمياط. وكان من مهام القناصل الفصل في القضايا التي تنشأ بين رعايا دولتهم، أما القضايا التي يقوم فيها النزاع بين الأجانب والمصريين فكان يفصل فيها الباشا نفسه أو الهيئة التي يعهد إليها بذلك نيابة عنه. وظل الأمر حتى أنشئت المحاكم المختلطة سنة 1876م وانتقلت إليها الأعمال⁽²⁾.

يعدّ التجار الأجانب من أهم الوافدين إلى مصر في فترة التحديث، ويمكن تمييز نوعان منهم؛ تجار الجملة الذي بلغ عددهم 40 في عام 1840م بعد أن كان يقدر بـ 16 في عام 1821م، وقد استقروا بالإسكندرية. أما النوع الثاني فيتمثل في تجار التجزئة، أي الذين كانوا يشتغلون لحساب أنفسهم بالقاهرة، وعددهم قليل مقارنة بتجار الجملة. كما وفد إلى مصر كثير من الصناع والعمال من أوروبا للعمل في مصانع الباشا الحديثة التي استوردت آلاتها من أوروبا، وذلك لتشغيل المصانع تعليم فنون الحرفة للمصريين. وقد أشار الجبرتي في عام 1817م إلى وصول نحو 200 شخص من بلاد الروم أرباب صنائع وحرف مختلفة⁽³⁾.

زيادة على ذلك؛ جذبت التجربة التحديثية المصرية الموظفين الأجانب للعمل في إدارة مختلف الشؤون الحكومية. كما استقطبت أصحاب المشروعات الاستثمارية الأجانب، الذين وجدوا التشجيع الكافي من قبل الأسرة العلوية لاستثمار أموالهم في إنشاء بعض المشاريع الصناعية والمالية التي لا تمارسها الحكومة، كما كانت هذه الأخيرة تمنحهم امتيازات اقتصادية تشجّعهم على المضي في هذه المشروعات⁽⁴⁾.

وإلى جانب الأوروبيين الذين أقاموا بمصر بصفة دائمة أو شبه دائمة للعمل واكتساب الرزق، كان يفد إلى البلاد باستمرار الرحالة الأجانب إما للسياحة أو من أجل الانتفاع بما يشاهدونه في مصر سواء من

(1) إبراهيم، مرجع سابق، ص 73_74.

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه، ص 75.

(4) المرجع نفسه.

الحضارة المصرية القديمة، أو من عادات وتقاليد السكان، أو حتى من إنجازات الأسرة العلوية في ظل السياسة التحديثية. الأمر الذي جعل الكثير منهم يدونون مشاهداتهم وآرائهم عن مصر في القرن 19م، مثل إدوارد ولیم لین الانجليزي الذي ألف كتاب المصريين المحدثون عاداتهم وشمائلهم⁽¹⁾، وجون لويس بوركهارت الذي ألف كتاب عن الامثال الشعبية في مصر تحت عنوان الامثال العربية⁽²⁾. ولا بد من الإشارة هنا؛ إلى أنّ الرحالة الأجانب في كتاباتهم عن إنجازات مُجدّ علي وخلفاؤه منهم من أعجب حقيقة بالمشاريع التحديثية فتمنّوها من باب الإنسانية، ومنهم من أعجب بها لكن في إطار النظرة الاستعمارية⁽³⁾.

من زاوية أخرى؛ شارك العديد من الأجانب في المشاريع التحديثية التي أقامها مُجدّ علي وخلفاؤه. إذ تولوا الوظائف الإدارية خصوصا الانجليز مثل اشتغالهم بالوظائف الكتابية، والدواوين المختلفة مثل ديوان المدارس وديوان الشؤون الخارجية، إلى جانب توليهم إدارة وتشغيل المصانع والجمارك والموانئ والسكك الحديدية وغيرها⁽⁴⁾. علاوة على ذلك؛ عمل العديد من الضباط والأطباء والمهندسين الأوروبيين لا سيما الفرنسيين منهم الذين تواجدوا بمصر، في بناء الجيش والبحرية المصرية وتدريبهم على أحدث الطرق. ومن تجب الإشارة إليهم في هذا الشأن الضابط جوزيف سيف (Joseph Séve) الذي تولى تنظيم الجيش وتدريبه على النمط الأوروبي، والطبيب كلوت بك (Clot-Bey) الذي ترأس الأطباء الجراحين في الجيش المصري وغيرهم.

ساهم كذلك العديد من الفرنسيين والانجليز والإيطاليين والأرمن في تنشيط القطاعات الاقتصادية الثلاث الزراعة والصناعة والتجارة، حيث أدخلوا إلى مصر زراعات جديدة واستحدثوا أساليب ما كان يزرعه المصريون

(1) صدر هذا الكتاب لأول مرة باللغة الإنجليزية بعنوان: *The Manners and customs of the modern Egyptians* في جزئين سنة 1836م عن مكتبة المعرفة الممتعة *Library of entertaining knowledge*، ثم ترجمه سهير رسوم إلى العربية في جزء واحد سنة 1999م. وقد رصد فيه صاحبه معلومات مهمة حول المميزات الشخصية للمصريين وأزيائهم التقليدية، الدين والاحكام والحكومة، وأعراف المجتمع المصري الشائعة وغيرها. للتوسع أنظر: إدوارد ولیم لاين، *عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم (مصر ما بين 1833_1835م)*، ترجمة: سهير رسوم، ط 2، م.م، القاهرة 1999م.

(2) صدر الكتاب أول مرة في نسخته الإنجليزية بعنوان: *Arabic proverbs of the manners and customs of the modern Egyptians illustrated from their proverbial sayings current at cairo*، وهو دراسة أجراها بوركهارت عن المجتمع المصري في عهد مُجدّ علي بالاعتماد على مجموعة من الامثال الشعبية التي كانت متداولة بين المصريين آنذاك. للتوسع أنظر: جون لويس بوركهارت، *العادات والتقاليد المصرية من الأمثال الشعبية في عهد مُجدّ علي*، ترجمة: ابراهيم أحمد شعلان، ط 3، ه.م.ع.ك، القاهرة 2000م.

(3) للتوسع في اختلاف الرؤى بين الرحالة الأجانب الذين زاروا مصر حول إنجازات مُجدّ علي وخلفاؤه، أنظر: إلهام ذهني، *رؤية الرحالة الأوروبيين لمصر بين النزعة الإنسانية والاستعمارية*، ط 2، د.ش، القاهرة 2008م.

(4) زيان، مرجع سابق، ص 187_190، 373.

من قبل. كما اشتغلوا بالمصانع الحكومية وقاموا بتوفير المعدات والآلات اللازمة لها. بالإضافة إلى أنّ كثيراً من التجار الاجانب عملوا كوكلاء بالعمولة مع الحكومة المصرية، وقام بعضهم بمهمة نقل البضائع بين مصر وأوروبا عبر البحر بالسفن التجارية المؤجرة، وكذلك بدأ نشاط التجار الاجانب في عمليات التصدير للمنتجات المصرية وخاصة الحبوب الى أوروبا⁽¹⁾.

لم يقتصر الأمر على اشتغال الأجانب بالإدارة والعسكرية والتجارة والصناعة؛ بل عملوا أيضا على نشر التعليم الحديث وإنشاء المدارس، وإدخال اللغات والعلوم الأجنبية، بالإضافة إلى ترجمة العديد من المؤلفات الأجنبية الى العربية أو التركية. ويعدّ الأرمن ثم الإيطاليون ومن بعدهم الفرنسيون من أوائل الأوروبيين الذي ساهموا في تنشيط الحياة العلمية في مصر خلال القرن 19 م⁽²⁾. أضف إلى ذلك؛ مساهمة هؤلاء الأجانب في تشييد القصور والفنادق ومختلف أماكن الراحة، وتوسيع الموانئ، ورسم وتخطيط المدن، وتطوير وسائل النقل والمواصلات⁽³⁾.

إنّ الجدير بالذكر؛ أنّ استقرار الأجانب في مصر طيلة فترة التحديث لم يكن ليحدث لولا توفر بعض الظروف المناسبة لذلك. ولعلّ أبرزها توفر الأمن والاستقرار الذي جاء كنتيجة من نتائج جمع السلطة في يد مُجدّ علي وإشرافه الدقيق على شؤون الإدارة والحكومة، بعد أن كان المماليك يسيطرون على الحكم في مصر. أضف إلى ذلك؛ سياسة التسامح التي انتهجها حكام مصر وبالأخص مُجدّ علي باشا وخليفته الخديوي إسماعيل. حيث تمتع الاجانب في مصر في عهدي هذين الحاكمين بحرية المعتقدات الدينية، وبناء أو تعمير الكنائس التابعة للطوائف المسيحية الأجنبية في البلاد⁽⁴⁾.

وثمة سبب آخر هو أن حكام مصر في القرن 19 م ساهموا في استقرار الأجانب بشكل كبير من خلال استعانتهم بهم في مشاريعهم التحديثية، مع تخصيص مرتبات ضخمة لهم من جهة، ومنحهم امتيازات مالية وقضائية كبيرة. فعلى سبيل المثال كان قبل تولي مُجدّ علي باشا الحكم، محظور على الاجانب بمقتضى المعاهدات الدولية أن يمتلكوا في البلاد المصرية أراضي، فلما جاء مُجدّ علي سمح لهم بذلك، فأنعم عليهم

(1) ابراهيم، مرجع سابق، ص 74_75.

(2) الشيال، الى أي الدول...، مرجع سابق، ص 06-08. وأيضا، رفعت الإمام، مرجع سابق، ص 171_178.

(3) علي، مرجع سابق، ص 103-118، 222_232.

(4) سليمان، مرجع سابق، ص 56.

بالأبعاديات بنفس الشروط التي كان ينعم بها على رعيته، ولما أصدر سعيد باشا أمره سنة 1858م ببيع الاطيان الخارجية التي تركها من كانوا واضعين اليد عليها، وسمح للاجانب بشراء ما يريدونه من هذه الاطيان⁽¹⁾.

ولكن الوجود الأجنبي في مصر وزيادة نفوذهم بسبب تلك العوامل _ المذكورة آنفا _ أدت الى التدخل في شؤون البلاد المصرية. فقد اتخذ الأجانب من الامتيازات الممنوحة لهم عاملا على إذلال الحكومة المصرية خاصة في عصر اسماعيل⁽²⁾. كما كانت عاملا من عوامل طغيان نفوذهم المالي، لأنها فضلا عن أنها تجعل لهم كيانا مستقلا في الدولة، فإنها جعلت أموالهم غير العقارية بمنجاة عن الضرائب، فلم يكونوا يؤدون العوائد الشخصية ولا عوائد الحرف أو عوائد المحلات التجارية والصناعية ولم يكونوا يؤدون سوى الضريبة العقارية⁽³⁾.

زيادة على ذلك؛ كان معظم الاجانب الذين اعتمد عليهم خاصة الخديوي اسماعيل في تنفيذ مشروعاته، كانوا لا يتمتعون بأي قسط من الامانة فملئوا جيوبهم بأموال الخديوي والخزانة المصرية لدرجة كبيرة⁽⁴⁾. إذ لم يعطوا العمل الذي كلّفوا به حقه، ولم يؤدوا أعمالهم على الوجه الاكمل الذي يتناسب مع تلك الاجور التي كانوا يتقاضونها، وكان الذي يهتمهم منفعتهم الشخصية، وليست مصلحة الدولة التي عاملتهم بكرم زائد عن الحد، ولكنهم قابلوا هذا الكرم بالجحود وأصبح هدفهم الرئيسي هو جمع الثروات الضخمة⁽⁵⁾.

أما تونس؛ فلا يختلف موقف الأجانب واليهود فيها من حركة التحديث عن موقفهم في مصر حيث تفاعلت هذه الفئة بشكل إيجابي مع هذه الحركة، ويظهر ذلك من خلال توافد أعداد كبيرة من الأوروبيين من عدّة جنسيات ومن مختلف الفئات إلى البلاد التونسية. فقد وفد إلى تونس القناصل والمدرسين والمهندسين والأطباء والضباط والفنيين ورجال الدين، ومن إيطاليا ومالطا بحكم قربهما من البلاد، إضافة إلى فرنسا واليونان وإنجلترا. فبعد أن كان عدد في سنة 1834م يقدر بـ 8 آلاف أوروبي، بلغ سنة 1856م حوالي 12 ألف أوروبي، منهم 7000 من مالطة كانوا تحت حماية إنجلترا، 400 من إيطاليا، 250 من اليونان، 60 عائلة من فرنسا. ووصل

(1) رمضان، مرجع سابق، ص 292.

(2) المرجع نفسه، ص 301.

(3) المرجع نفسه، ص 298.

(4) المرجع نفسه، ص 293.

(5) المرجع نفسه، ص 263.

عدد هذه الجاليات ما بين سنتي (1870_1872م) على النحو التالي: 7000 مالطي، 7000 إيطالي، و200 من اليونان، و819 من الفرنسيين⁽¹⁾.

زيادة على ذلك؛ لم تكن هجرة الأوروبيين إلى تونس عقب السياسة التحديثية التي انتهجها أحمد باي وخلفائه خلال القرن 19م المظهر الوحيد الدال على تأييد هذه الفئة لحركة التحديث؛ بل كانت مشاركتهم في هذه الحركة والتي شملت عدّة مجالات منها السياسية والإدارية والاقتصادية والتعليمية والعمرانية، مظهرًا آخر من مظاهر القبول والرضا. حيث نشط العديد من الأجانب، وبالأخص فئة القناصل في المجال السياسي والإداري. وذلك من خلال مطالبتهم لبايات تونس بإدخال إصلاحات وتحديثات على نظام الحكم، بدعوى حماية هذه الجاليات إما عن طريق الترغيب أو التهيب، الأمر الذي ساهم في وضع عهد الأمان ودستور 1860م، بالإضافة إلى تنفيذ فكرة انتخاب برلمان تونسي كإحدى المؤسسات المنبثقة عن الدستور⁽²⁾.

علاوة على ذلك؛ استأثر عدد لا بأس به المناصب الإدارية في تونس، فبحكم تكوينهم الثقافي وأهليتهم الإدارية خاصة في عهد أحمد باي، احتلوا مراكز إدارية شملت معظم الإدارات إلّا الوظائف والأعمال الدينية. ومن أشهر هؤلاء الوزير جوزيف رفو (Joseph Raffo) الذي لعب دورا بارزا في توجيه الباي سياسيا إلى أوروبا وأقنعه بالأخذ بأسباب التقدم والحضارة عنه فقد تقلّد العديد من المناصب، ونال الكثير من الألقاب والتشريفات، وأهمها وزير الخارجية منذ عهد أحمد باي إلى عهد مُحمّد الصادق باي حتى 1860م⁽³⁾.

من جهة أخرى؛ كان للأجانب المتواجدين في تونس، دور في تحديث المؤسسة العسكرية، وذلك من خلال إرساء التنظيمات العسكرية الحديثة، بدءا بتشكيل الجيش التونسي وصولا إلى رتب الضباط والزي العسكري⁽⁴⁾. فساهموا بذلك في إخراج العديد من النخب التونسية التي لعبت فيما بعد دورا رئيسيا في حركة التحديث مثل الجنرال حسين⁽⁵⁾. وتجدر الإشارة إلى أنّ البايات كان لهم دور كبير في مجيء الأجانب الى

(1) الإمام، مرجع سابق، ص 28.

(2) المحجوبي، النهضة الحديثة...، مرجع سابق، ص 96_97.

(3) أنظر دور الفئات الأجنبية في مصر وتونس، الفصل الأول، ص 43.

(4) المحجوبي، المرجع السابق، ص 85.

(5) الإمام، مرجع سابق، ص 33.

تونس، فقد استقدموا الضباط والعسكريين الفرنسيين خاصة، الأمر الذي أتاح لهم فرصة المشاركة في بناء الجيش التونسي وتدريبه على النمط الأوروبي⁽¹⁾.

لم يقتصر نشاط الجاليات الأجنبية في تونس في فترة التحديث على المجال العسكري والإداري؛ بل تعداه إلى المجال الاقتصادي والاجتماعي. حيث نشط العديد من الأوروبيين خلال تواجدهم في تونس في التجارة لا سيما الخارجية منها، وذلك بفضل الامتيازات التي حصلوا عليها. ففي سنة 1860م فقط، كانت الجالية الفرنسية وبدرجة أقل الإنجليزية والإيطالية تقوم بما قدره 92 % من المبادلات التجارية بين تونس والخارج⁽²⁾.

يضاف إلى ذلك؛ مساهمة العديد من كبار التجار ذوي رؤوس الأموال المتواجدين في تونس، بالإضافة إلى الشركات التجارية وحتى البنوك في تمويل بعض المشاريع التحديثية ابتداء من عهد محمد باي أو تقديم قروض للحكومة لتوظيفها في تلك المشاريع، كتمويل خطوط التلغراف مثل خط التلغراف بين تونس والجزائر، أو الطرق البرية مثل تعبيد أول طريق بين تونس الحاضرة وباردو، وترميم حنفيات زغوان لتزويد العاصمة بماء الشرب، أو السكك الحديدية مثل السكة الحديدية التي تربط بين تونس وحلق الوادي والمرسى، النقل البحري بين تونس والخارج⁽³⁾.

علاوة على ذلك؛ سيطر الأوروبيون إلى جانب التجارة على بعض القطاعات الصناعية منذ النصف الأول من القرن 19م كعصر الزيتون وبيع الزيوت، خاصة بعد ظهور معامل عصر الزيتون بالبحار التي يرجع الفضل لهم في جلبها من أوروبا إلى تونس، والتي التحقوا بها ليكونوا من عمالها إلى جانب بعض المصانع والمنشآت الحديثة، التي أدخلت إلى تونس خلال ذات القرن، واستأثروا ببعض الصناعات كصناعة الحدادة، وصناعة الأحذية، وصناعة الأقمشة والنجارة، وبناء السفن، والنقل البري، وكل ما يتعلق بالنواحي الفنية الحديثة مثل إدارة المصانع، وتصليح الآلات وسوق القطارات والسفن⁽⁴⁾.

من زاوية أخرى؛ قدّم العديد من الأطباء الأجانب في تونس في عهد أحمد باي وخلفائه خدمات صحية، أبرزها نشر طرق التداوي الحديثة وجلب الادوية الطبية، بالإضافة إلى التوعية الصحية. ومن تجب

(1) المرجع السابق، ص 35.

(2) المرجع نفسه، ص 49.

(3) التيمومي، تونس والتحديث...، مرجع سابق، ص 127.

(5) الإمام، المرجع السابق، ص 285.

الإضارة إليهم في هذا المجال: مثل الطبيب الجراح سيزار كليمنت (*César Clément*) وهو طبيب أحمد باي الخاص ورئيس أطباء الجيش التونسي. ونظرا لخدماته الجليلة في هذا المجال حظي مكانة مرموقة لدى الباي بصفة خاصة والعائلة المالكة عامة، وبمركزه هذا تمكن من توطيد علاقات بلاده بالبلاد التونسية. بالإضافة إلى لومبروزو أبرامو دي أساكو (*Lumbruso Abramo D'isacco*) الذي اشتغل طبيا خاصا للبايات الثلاث أحمد ومُحمَّد ومُحمَّد الصادق، كما أدار المصالح الصحية لدى الوحدات العسكرية التونسية بالمشرق⁽¹⁾.

علاوة على ما سبق؛ نشطت الجالية الاجنبية المتواجدة في تونس خلال القرن 19 م في المجال العلمي، حيث ساهموا في تأسيس المدارس والمعاهد الحديثة، وإدخال البرامج الأوروبية فيها، والعلوم الحديثة واللغات الأجنبية كالفرنسية والإيطالية والإنجليزية، إلى جانب إلقاء الدروس. أضف إلى ذلك؛ ترجمة العديد من المؤلفات الأوروبية إلى العربية والعكس صحيح⁽²⁾. وأشهرهم الضابط الإيطالي "كاليجاريس (*Galligaris*)" مدير المدرسة الحربية بباردو سنة 1840 م⁽³⁾، الذي تخرجت على يده أفواج من الرجال قادة الفكر والإصلاح في تونس أثروا تأثيرا مباشرا وعميقا في معظم الميادين العسكرية والعلمية والسياسية والإدارية. وإلى جانب إدارته للمدرسة وإلقاء الدروس بها، قام بتأليف العديد من المخطوطات وترجمة عدّة كتب من الفرنسية والإيطالية إلى العربية استعمل أكثرها في تلك المدرسة.

استقبلت تونس خلال القرن 19 م أيضا؛ أفواجا عديدة من المهندسين الأوروبيين الذين ساهموا في بعض الإنجازات والإنشاءات على النمط الأوروبي داخل البلاد كتعبيد الطرق البرية، وترميم المباني والمناجم وإنشاء السكك الحديدية والمدارس والقصور ورسم الخرائط الطبوغرافية وغيرها. سواء أكان ذلك في ظل تنفيذ رغبات الحكومة التونسية أو تنفيذا لامتيازات واتفاقات وتعاقبات تمت بين دولهم الغربية وبين الحكومة التونسية لاسيما في النصف الثاني من القرن 19 م⁽⁴⁾.

(1) بن أبي الضياف، مصدر سابق، ج 04، ص 140.

(2) التواتي، مرجع سابق، ص 31.

(3) مجهول، مدرسة باردو...، مصدر سابق، ص 40.

(4) التيمومي، تونس والتحديث...، مرجع سابق، ص 127.

ب) موقف اليهود في مصر وتونس

اتسم موقف اليهود⁽¹⁾ في مصر من التحديث على العموم بالقبول، لما لهذه الحركة من آثار إيجابية عليهم. فقد سمحت لهم بتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية في البلاد المصرية، فقد تحرّروا من الاضطهاد والابتزاز المالي الذي كان يمارس ضدهم قبل القرن 19م⁽²⁾. بالإضافة إلى أنّ حركة التحديث في مصر أتاحت الفرصة لبعض اليهود بتولي مناصب عليا في الجهاز المالي والجمركي والإداري وحتى القضائي.

كان لمحاولات مُحمّد علي باشا الرامية لبناء مصر الحديثة، علاوة على ما اشتهر به من تسامح ديني أثر في اجتذاب أعداد كبيرة من اليهود الى البلاد بحثا عن فرص جديدة للعمل والاستثمار⁽³⁾. إذ شجع التحديث الاقتصادي الذي اعتمده مُحمّد علي الطائفة اليهودية على ممارسة النشاط الاقتصادي خصوصا التجاري بحرية واسعة حتى استطاع بعضهم أن يصل بل ويسيطر على جوانب اقتصادية هامة في مصر. ومن مظاهر ذلك؛ أنّه أصبح يحق للتجار اليهود ممارسة أنشطتهم خارج المدن الكبرى، لتشمل تجارتهم منتجات عديدة من بينها الفواكه والتبغ والقطن والحرير والمنسوجات والسكر⁽⁴⁾.

وبلغت الحرية الممنوحة للتجار اليهود أن استعان مُحمّد علي بهم في استيراد بعض المنتجات المحلية وتصدير محاصيله الزراعية إلى الأسواق الأوروبية، بعد أن فشل في محاولاته لبيعها للمستهلكين داخل الدول الأوروبية. وفي هذا الشأن؛ برزت عائلات يهودية ساهمت في تنشيط التجارة الخارجية المصرية. حيث اشتهرت عائلة **تيلخا (Tilches)** في استيراد الذهب والفضة ولزوم زينة الملابس العسكرية، كما عملوا في تجارة الغلال وخاصة القمح، ثم توسعوا إلى زراعة القطن. كما ارتبطت عائلة **أجيون (Agion)** بتجارة القطن وبنوك تمويل هذه التجارة واقتناء الأراضي لزراعة القطن وتصديره إلى مصانع أوروبا. يضاف إلى هؤلاء عائلات أخرى كعائلة **موصيري (Mosseri)** و**قطاوي (Cattaoui)** وغيرهم في تصدير المحاصيل الزراعية والقطن إلى أوروبا⁽⁵⁾.

علاوة على ذلك؛ استفاد اليهود العاملين في البنوك والمشتغلين بالصرافة من السياسة التحديثية المنتهجة من قبل مُحمّد علي باشا. حيث لجأ هذا الأخير إلى هذه الفئة بسبب حاجته الى صرافيتهم الكبار ليقترض منهم

(1) قدر إدوارد وليم لاين عدد اليهود في مصر ما بين 1833_1835م بحوالي 5000 يهودي. أنظر: لاين، مصدر سابق، ص 35.

(2) كلوت بك، مصدر سابق، ص 253.

(3) هادي مراح، **يهود مصر 1798_1848م**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 02، الجزائر 2012_2013م، ص 82.

(4) المرجع نفسه.

(5) المرجع نفسه، ص 91.

وينفق في مشروعاته، خاصة بعد أن أساء الصيارفة الأرمن استخدام وظيفتهم وكثرت اختلاساتهم في أعمالهم، مما سمح لكثير من الصرافين اليهود من تكوين ثروة طائلة. ولم يكن الاقتراض من هذه الفئة هو المدخل الرئيس للحصول على الأموال؛ بل كان اعتماد الصرافين اليهود على الوسائل غير المشروعة من نهب أموال الدولة والتزيف والتلاعب بالعملة وترويج العملات المزورة عاملاً أساسياً لتكوين ثروات طائلة⁽¹⁾.

من زاوية أخرى؛ كانت لسياسة التسامح التي انتهجها محمد علي باشا اتجاه اليهود، أثر كبير من حيث أنها سمحت لهذه الفئة بممارسة شعائرها الدينية في مصر بحرية تامة. فبالإضافة إلى امتلاكهم البيوت والعقارات المختلفة، كانوا يتمتعون بحرية تامة في وقف أملاكهم وعقاراتهم لصالح دور العبادة والفقراء من أتباع دينهم⁽²⁾. كما كانوا يتمتعون بحماية الحكومة المصرية مما قد يتعرضون له من قبل المصريين المسلمين. والأبعد من ذلك؛ أنه تم إنشاء محكمة تجارية في القاهرة سنة 1826م للفصل في جميع النزاعات التجارية بين الدمييين أنفسهم، ومختلف المسائل المتنازع عليها⁽³⁾.

استمر تأييد اليهود للحركة التحديثية في عهد الخديوي اسماعيل على نفس الوتيرة إن لم نقل أنه زاد، ولعل ذلك راجع إلى سياسة الاستدانة التي لجأ إليها خديوي مصر من أجل تمويل مشروعاته التحديثية. حيث سمحت أدى الإسراف والبذخ الذين اتسما بهما الخديوي اسماعيل وكثرة نفقاته على قصوره وحفلاته، إلى استدانة هذا الأخير من البنوك المالية الأجنبية واليهودية بمبالغ كبيرة مقابل فوائد عالية جداً. وبسبب هذه القروض، تدهورت مالية مصر وعجز الخديوي عن تسديد ديونه⁽⁴⁾.

إنّ الجدير بالذكر؛ أنّ المرابين اليهود لعبوا دوراً بارزاً في دفع الخديوي اسماعيل إلى الاقتراض من البنوك اليهودية. ليس هذا وحسب؛ بل كانوا لهم دور حتى في دفع المصريين للاقتراض منهم لتسديد الضرائب المفروضة عليه أو شراء بعض المحاصيل الزراعية قبل جنيها بأبخس الأثمان. وكان المرابين اليهود يفضلون دائماً

(1) المرجع السابق، ص 162.

(2) المرجع نفسه، ص 111 - 112.

(3) يعقوب لاندوا، تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية (1517 - 1917م)، ترجمة: جمال احمد الرفاعي وآخرون، تقديم ومراجعة: محمد خليفة حسن، م.أ.ث، القاهرة 2000م، ص 523.

(4) رمضان، مرجع سابق، ص 271 - 280.

شراء محصول القطن عن غيره من المحاصيل لأن القطن يعد محصولاً نقدياً؛ لذا أصبحت مصر مسرحاً للمرابين اليهود خلال عصر إسماعيل⁽¹⁾.

أما في تونس؛ فقد تفاعل اليهود⁽²⁾ بإيجابية مع الحركة التحديثية في تونس لاسيما التجربة السياسية والدستورية، ذلك لأنّ هذه الأخيرة قد ضمنت لهم الحريات المفقودة من أهمها حرية الضمير والمعتقد أي حرية الممارسة الدينية والتعبير. فقد اعتبر "عهد الأمان سنة 1858م" و"دستور سنة 1861م"، بمثابة (قانون عتق اليهود من المظالم التي طالتهم خلال عدة قرون، وذلك بإلغاء السخرة وتعويض الجزية بالمجبي وهي الضريبة الموظفة على جميع السكان ماعدا سكان العاصمة مسلمي ويهود وسكان المدن الأربعة)⁽³⁾.

ومن أهم مظاهر تفاعل اليهود مع التحديث السياسي والدستوري هو تغيير اللباس المميز الداكن بالشاشية الحمراء على غرار المسلمين على إثر إصدار مُحمد باي أمراً بتاريخ 14 سبتمبر 1858م الذي يسمح لهذه الفئة بلباس الشاشية الحمراء. وفي هذا الشأن؛ أيّد ابن أبي الضياف _ الذي يعدّ أبرز رجال النخبة المتعاطفين مع اليهود _ بقوله: " إنّ تعيين زي مخصوص لأهل الذمة ليس من أصول الدين وأنّ النبي ﷺ لم يغير زي يهود المدينة وهم من سكانها"⁽⁴⁾. أما المظهر الثاني؛ لتفاعل اليهود مع هذه الإجراءات الإصلاحية فتجسّد في ترجمة عهد الأمان إلى اللغة العبرية _ العربية سنة 1862م _ وهو أول نص غير ديني نشر بهذه اللغة _ من قبل ثلة من المثقفين اليهود وهم مردغي تابيا (Mardochée Tapia) وموسى شمامة (Moise Chemama) واليا المالبح (Elié Elmalikh)، ويعتبر هذا الأخير أنشط العناصر المثقفة اليهودية⁽⁵⁾.

من مظاهر تفاعل اليهود مع التحديث؛ مراسلة أدولف كريميو (Adolphe Crémieux) مع مُحمد الصادق باي في 01 مارس 1866م⁽⁶⁾، التي عبّر فيها رئيس الرابطة الإسرائيلية العالمية عن بحجته وسروره لإعلان الدستور، الذي يحتوي على مبادئ وقيم العدالة والحرية والمساواة. كما عبّر عن امتنان الرابطة لهذه التنظيمات،

(1) المرجع السابق، ص 281 _ 285.

(2) قدر عدد اليهود في تونس سنة 1867م بـ: 35000 يهودي أنظر:

Flaux, Op cit, p 67.

(3) عبد الكريم العلاقي، "التحديثيون والمسألة اليهودية في تونس في القرن التاسع عشر (1846 _ 1877م)"، مجلة روافد، العدد 14، تونس 2009م، ص 91 _ 120.

(4) ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج 04، ص 259.

(5) حفناوي، مرجع سابق، ص 157.

(6) العلاقي، المرجع السابق، ص 117.

إذ اعتبر أنّ هذه التحديثات ذات دلالات رمزية هامة وقيمة سياسية ومعنوية. لكن أدولف عبر في نفس الوقت عن حسرته في عدم تطبيق هذه المبادئ من قبل الإدارة وتجسيدها على أرض الواقع. وفي مراسلة أخرى من قبل اللجنة المركزية للرابطة الإسرائيلية العالمية إلى مُجدّ الصادق باي في 15 أبريل 1877م بمناسبة تأسيس اللجنة الجهوية للرابطة بتونس، عبرت اللجنة عن تشبثها بعهد الأمان وقانون الدولة وعن ابتهاجها بمضامينها السامية الداعية للمساواة بين المسلمين واليهود وحرية المعتقد والحرية التجارية⁽¹⁾.

وفي ذات السياق؛ عبرت النخبة اليهودية المستنيرة على مدى تعلّقها بالمبادئ والقيم التي وردت في عهد الأمان وقانون الدولة، ويظهر ذلك بشكل جليّ في ما ورد في صحيفة برجيس بريس عن طريق مراسلها إيلي المليح وهي ثاني صحيفة عبرية الصادرة في باريس دعمت الإصلاحات السياسية بتونس⁽²⁾، حيث كتب مراسلها في العدد 137 و138 مقالا مطولا يعبر فيه عن حسرته لتعليق الدستور والرجوع إلى الوضع القديم الاستبدادي للباي وإلى مظالم الأحكام العرفية للأحبار اليهود⁽³⁾.

لم تقتصر المواقف الإيجابية للنخبة اليهودية على التحديثات السياسية والدستورية التي ميزت عهد مُجدّ الصادق باي؛ بل شملت التحديثات التي قام بها خير الدين عندما تولى الوزارة الكبرى. إذ قام أبراهم شاملا (Abraham chemla) أحد المثقفين اليهود بكتابة مقال في إحدى الجرائد العبرية المعروفة بـ Hamjid عبر فيه عن فرحته بمناسبة تعيين خير الدين على رئاسة الوزارة الكبرى، واصفا هذه الشخصية بالرجل المتفتح، ورجل الدولة الذي يخدم لصالح العام، ومدافع عن الحرية لجميع السكان بغض النظر عن معتقداتهم الدينية. وقام ذات الشخصية بمدح خير الدين، وشكره على التصدي لفساد اليهود، مثل فساد شمامة الذي عزّله من منصبه كقائد للأقلية اليهودية⁽⁴⁾.

ثانيا: ردود الأفعال الدولية

واجهت حركة التحديث في مصر وتونس ردود أفعال مؤيدة وأخرى معارضة من قبل الدولة العثمانية باعتبارها المركز التي كانت لا تزال سلطتها وإن كانت اسمية على هذين البلدين، إلى جانب الدول الأوروبية التي مثلت أنموذجا تم الاعتماد عليه في حركة التحديث من جهة؛ وبحكم العلاقات السياسية والاقتصادية

(1) المرجع السابق، ص 117.

(2) أنظر حول هذه الصحيفة: حفناوي، مرجع سابق، ص 152 _ 157.

(3) العلاقي، المرجع السابق، ص 118.

(4) عبد الكريم العلاقي، "خير الدين واليهود في تونس في القرن التاسع عشر"، خير الدين التونسي...، مرجع سابق، ص 149 _ 181.

والاجتماعية وحتى الثقافية التي كانت تجمع تلك الدول بمصر وتونس من جهة أخرى. فكيف قابلت الدولة العثمانية التحديث في هذين البلدين؟ وما طبيعة ردود الأفعال الأوروبية؟

1. موقف الدولة العثمانية

كانت مصر وتونس خلال التجربة التحديثية المصرية والتونسية لا تزالان ولايتين عثمانيتين، لذلك من الطبيعي جدًا أن تبدي الدولة العثمانية موقفًا إيجابيًا أو سلبيًا اتجاه تلك التجربة. على أن موقفها ارتبط بتأثير التحديث على مدى بقائهما تحت لواء الدولة، فإن رسخت تلك المشاريع التحديثية العلاقة بين مصر وتونس من جهة والدولة العثمانية من جهة أخرى، فإن هذه الأخيرة تتبنى موقفًا مؤيدًا. في حين تتخذ موقفًا معارضًا إذا ما أحدثت تلك المشاريع قطيعة بينها وبين البلدين.

أ) الموقف العثماني من تحديث مصر

يتأرجح الموقف العثماني اتجاه تحديث مصر خلال القرن 19 م بين القبول والرفض، أما مظاهر التأييد؛ فتجلت في استعانة السلاطين العثمانيين الذين عاصروا التجربة التحديثية المصرية بالقوة العسكرية التي نتجت عن هذه التجربة، في القضاء على التمردات والثورات التي قامت بها بعض الولايات التابعة للدولة العثمانية. فالسلطان محمود الثاني، استعان بقوة محمد علي باشا من أجل القضاء على الحركة الوهابية التي استفحل أمرها في الجزيرة العربية، وبدأت تهدد كيان الدولة العثمانية من جهة⁽¹⁾؛ وللقضاء على ثورة اليونانيين التي اندلعت (1821_1827م) من جهة أخرى⁽²⁾.

من مظاهر التأييد العثماني أيضا؛ محاولة السلاطين العثمانيين الإقْداء بالتجربة التحديثية المصرية، وهذا ما فعله السلطان محمود الثاني. إذ أعاد تنظيم الجيش العثماني على أحدث الطرق بنفس الطريقة التي نظم فيها محمد علي جيشه المصري. ففي 1826م قضى السلطان محمود الثاني على الانكشارية فيما عرّف باسم "الواقعة الخيرية"، بنفس الصورة التي قضى بها محمد علي على المماليك في "مذبحة القلعة". حيث جمعهم في مأدبة

(1) للتوسع في هذا الموضوع أنظر: أبو السعود أفندي، مصدر سابق، ورقة 17_19، وأيضا: محمد صبري السوربوني، الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي والمسألة الشرقية (1811_1849م)، ترجمة: ناجي رمضان عطية، مراجعة وتقديم: أحمد زكرياء الشلق، ج 1، ط 1، م.ق.ت، القاهرة 2012م، ص 77_84.

(2) أشرك السلطان محمود الثاني محمد علي في الثورة اليونانية، من أجل إخماد هذه الثورة، وصرفه عن المضي في تنظيم الجيش ومضاعفة قوته خشية أن يعلن انفصاله عن الدولة العثمانية. ومن جهة محمد علي لم يكن باستطاعته رفض أوامر السلطان، خوفا من أن ذلك قد يكون حجة في يد الساعين إلى خلعه عن عرشه وإظهاره بمظهر الخارج على إرادة السلطان. هدى علي بلال، "قوة مصر العسكرية ومحمد علي في إخماد ثورة اليونان 1821_1827م"، مجلة جامعة تكريت للعلوم، مج 18، ع 10، العراق 2011م، ص 286_309.

احتفالية وقتلهم جميعا، ثم تلا ذلك حل أوجاقات الإنكشارية وتحريم استعمال اسمهم وتحطيم أعلامهم، وإنشاء قوات جديدة أطلق عليها اسم "العساكر المحمدية المنصورة"⁽¹⁾. ونتيجة لذلك؛ لم يعد لأصحاب المصالح القدرة على إبقاء النظام القديم، وعدم عرقلة الإصلاحات باصطناع القوة كما حدث في السلاطين المصلحين السابقين. فكان ذلك من أهم أحداث التاريخ العثماني، لأنه ولأول مرة ينفذ البرنامج الإصلاحي بتدمير مؤسسة قديمة، مما جعل في حيز الإمكان تنشيط المؤسسات الجديدة دون عراقيل⁽²⁾.

زيادة على ذلك؛ استرشد السلطان محمود الثاني بما فعله محمد علي باشا في مجال التعليم، سواء أكان ذلك في المدارس التي أنشأها والنظام التعليمي المطبق فيها أو في إيفاد البعثات العلمية. إذ أنشأ السلطان العديد من المدارس أبرزها مدرسة الطب على نهج مدرسة أبو زعبل الطبية التي تأسست بالقاهرة سنة 1827م، ومدرسة العلوم العسكرية على شاكلة مدرسة المهندسخانة في بولاق بمصر التي أسست سنة 1833م، معتمدا في نظامها التعليمي على طريقة الهرم المعكوس بنفس الصورة مع محمد علي في مصر، أي الاهتمام بالمرحلة العليا أكثر من اهتمامه بالمرحلة التحضيرية والابتدائية، وذلك تجنباً لإثارة غضب العلماء.

علاوة على ذلك؛ استند السلطان محمود إلى خبراء ومعلمين أجانب لتدريس العلوم الحديثة التي تم إدراجها ضمن البرنامج التعليمي لتلك المدارس مثل: الرياضيات وعلم الفلك واللغات الأجنبية وغيرها ضمن البرنامج التعليمي لتلك المدارس. بالإضافة إلى إيفاده للعديد من البعثات العلمية إلى أوروبا لتلقي العلوم العسكرية بوجه خاص، واللغات الأجنبية والجغرافيا والتاريخ والعلوم السياسية وغيرها، وذلك من أجل توفير المعلمين والمدرسين للمدارس الحديثة⁽³⁾.

وفي ذات السياق؛ أنشأ السلطان محمود الثاني سنة 1831م جريدة رسمية باللغة التركية أسماها تقويم الوقائع، وذلك اقتداءً بجريدة الوقائع المصرية التي أنشأها محمد علي سنة 1829م، وأتبعها بجريدة أخرى في ذات السنة باللغة الفرنسية بعنوان المرشد العثماني *Le Moniteur ottoman*. وتستوجب الإشارة هنا إلى أن محمد علي باشا قد أصدر بدوره سنة 1833م جريدة مماثلة تحت عنوان *Le Moniteur Egyptien*، وانطلاقاً من

(1) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط 3، د.ش، القاهرة، 2003م، ص 189_190.

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه، ص 192_193.

ذلك يمكن أن نستنتج أنه كانت هناك منافسة شديدة بين السلطان محمود الثاني ووالي مصر محمد علي باشا من أجل تطبيق التحديث⁽¹⁾.

من جهة أخرى؛ وضع السلطان -اقتداء بما فعله محمد علي- الأوقاف تحت إشرافه بدلا من بقائها تحت إشراف المفتي والعلماء، ثم أنشأ إدارة للأوقاف (تحولت فيما بعد إلى وزارة). ورغم أن هذه الخطة لم تحظ بالنجاح المرجو بسبب سوء التصرف في إدارة الأوقاف، إلا أنها وجهت ضربة شديدة الى نفوذ العلماء بحيث لم يعودوا يحدون من سلطة السلطان⁽²⁾. زيادة على ذلك؛ أجرى السلطان تحسينات كثيرة على المواصلات فأنشأ كثيرا من الطرق الجديدة، وما لبث ان أدخل البرق وأنشئت السكك الحديدية لتحكم قبضة السلطة المركزية على الأقاليم⁽³⁾.

لم يقف التأييد العثماني عند الاستعانة بمحمد علي باشا وقوته العسكرية المستحدثة، ولا على الاقتداء به وبالتجربة التحديثية المصرية؛ بل تعداه إلى زيارة السلاطين العثمانيين إلى مصر ومعاينة آثار التجربة التحديثية من أجل الأخذ عنها ومحاولة تجسيدها في الدولة العثمانية. ومن مؤشرات ذلك؛ زيارة السلطان عبد العزيز مصر في سنة 1863م، وهي الفترة التي حكم فيها الخديوي اسماعيل الذي خاض هو الآخر في التحديث تكملة لما أقدم عليه جدّه محمد علي في الماضي⁽⁴⁾.

ورغم أنّ هذه الزيارة أثارت الكثير من التساؤلات عن الدوافع الحقيقية لها، خصوصا وأنه لم يزر مصر سلطان منذ أن فتحها السلطان سليم الأول سنة 1517م، إلا أنّها كشفت للسلطان عبد العزيز ومرافقيه من الأسرة الحاكمة وكبار الموظفين، ما كانت تتمتع به مصر من تطور على كافة الأصعدة⁽⁵⁾. حيث بدى لهم بشكل واضح أنّ مصر هي القطر الشرقي الذي يفوق غيره استعدادا لقبول الأفكار الغربية، وأنّه توفرت العديد

(1) منتران، مرجع سابق، ص 34.

(2) مصطفى، مرجع سابق، ص 194_195.

(3) المرجع نفسه، ص 195.

(4) من أهم المصادر التي تحدثت عن زيارة السلطان عبد العزيز مصر الفرنسي جاردي Gardy باعتبارها كان مرافقا للسلطان في تلك الزيارة أنظر:

Louis Gardy, *Voyage du sultan Abdul -Aziz de stamboul au caire, E.dentu palais – royal, Paris, 1865.*

(5) Ibid, p 63 _ 70

من الأمور لدى حكامها لم تتوفر للسلطين العثمانيين كالقطار والسكك الحديدية، والطرق المعبدة، بالإضافة إلى المنشآت الزراعية والصناعية التي أقيمت فيها⁽¹⁾.

زيادة على ذلك؛ كان من آثار زيارة السلطان عبد العزيز الى مصر أن تأكد مركز الوالي المصري الأدبي، وذلك من خلال منح إسماعيل باشا وسام المجدية، وهو أرفع وسام في الدولة العثمانية. كما حصل كثير من رجال الحكومة المصرية على الأوسمة والألقاب الرسمية. ومن جانبه حاول اسماعيل أن ينتهز هذه الفرصة وبالع في تقديم الهدايا والتحف الباهرة حتى ملأ بها سفينة بأكملها للسلطان وأمراء بيته وكبار دولته⁽²⁾. أضف إلى ذلك؛ إصدار السلطان عبد العزيز لفرمان في 19 مارس 1866م، معلنا فيه عن شرعية مشروع قناة السويس، وبالتالي الموافقة على تنفيذه شريطة أن يتم استرجاع الأراضي الممنوحة للشركة الفرنسية المكلفة بإنجاز القناة وإلغاء السخرة، واتفق اسماعيل باشا مع الشركة المسؤولة عن هذا المشروع على استرجاع الأراضي الممنوحة للشركة وأن يلغي السخرة⁽³⁾.

علاوة على ذلك؛ أصدر الباب العالي في 27 ماي 1866م فرمان ينص على تعديل نظام الوراثة في مصر، حيث يتولى حكمها أكبر أبناء الوالي وليس إلى أكبر أفراد أسرة هذا الأخير⁽⁴⁾. وفي مقابل هذا؛ وافق اسماعيل على زيادة المستحقات المالية الى الدولة العثمانية من 320.000 جنيه الى 665.000 جنيه سنويا⁽⁵⁾. كما أصدر أصدر الباب العالي في 08 جوان سنة 1867م فرمان آخر تم فيه منح اسماعيل لقب "خديوي"، وبموجبه تم تحويل النظام من الولاية إلى الخديوية، وإعطائها حق التصرف في الشؤون المالية والداخلية، بشرط أن تحافظ على حقوق الدولة العثمانية وألا تخالف النظم الموجودة⁽⁶⁾.

على النقيض من ذلك؛ فإنّ الموقف العثماني اتجاه التجربة التحديثية في مصر أخذ منحى آخر تمثل في الرفض، ويعزى ذلك إلى السياسة الجديدة التي تبناها ولاية مصر بعد أن أرسوا التحديث في بلادهم. فبعد أن

(1) جلال، مرجع سابق، ص 60 _ 61.

(2) Gardey, Op cit, p 106, 150.

(3) جلال، المرجع السابق، ص 62.

(4) جندي بك وتاجر، مرجع سابق، ص 40.

(5) جلال، المرجع السابق، ص 62.

(6) أنظر نص فرمان:

كان مُحمَّد علي قد صرف سنواته الأولى في بناء مصر وتشديد صرحها، وتنفيذ رغبات السلطان العثماني والدفاع عن الدولة العثمانية، نجده يصرف سنواته الأخيرة خارجا عن الإرادة السلطانية؛ بل ويصل الأمر الى مواجهة السلطان نفسه. مستغلا في ذلك، الأحداث الجسام التي ألمت بالدولة كإلغاء الإنكشارية وثورة كريت والمورة والحرب مع روسيا⁽¹⁾.

ويظهر ذلك من خلال تخلي مُحمَّد علي باشا في كثير من المواقف عن نجدة السلطان العثماني كلما أوعزته القوة الحربية، ويكتفي بتقديم المساعدات المالية، وهذا ما حدث عندما طالبت الدولة العثمانية مُحمَّد علي بأن يقوم بإعادة تأهيل السفن الحربية العثمانية التي نجت من معركة نافارين، وأن يرسل أموالا، ويشكل فرقا عسكرية للمساعدة في حربها مع روسيا سنة 1828م⁽²⁾. حيث امتنع مُحمَّد علي عن القيام بعمليات اصلاح السفن وإرسال القوات، واكتفى بإرسال معونة مالية. الأمر الذي جعل السلطان يفرض عليه حظر إرسال الأخشاب، مع العلم أنّ هذه الأخيرة كانت المطلب الرئيسي للوالي المصري لصناعة السفن الحربية التي كان قد رتب لها في هذه الفترة⁽³⁾.

زيادة على ذلك؛ أعلن الباب العالي عن رفضه بشكل صريح للتجربة التحديثية المصرية، بعد أن أعلن مُحمَّد علي عن خطته للانفصال عن الدولة العثمانية من خلال توجيهه لحملة مصرية إلى بلاد الشام، إذ استولى على غزة ويافا والقدس وحيفا وعكا وصيدا وبيروت وطرابلس وأخيرا دمشق. ومن هنا؛ جاء إجراء السلطان العثماني المتمثل في اعتبار مُحمَّد علي وابنه إبراهيم باشا الذي قاد الحملات المصرية متمردين، وتم فصلهما عن مراكزهما الرسمية في الدولة. وما زاد من الجفوة بين الطرفين العثماني- المصري هو تغلب ابراهيم باشا على الجيش العثماني على مقربة من قونية، وتقدمه حتى كوتاهية سنة 1833م وتهديده السلطنة العثمانية بمرتها⁽⁴⁾.

وفي حقيقة الأمر، لم يكن التوسع المصري نحو بلاد الشام وفتح الطريق أمام الاستيلاء على عاصمة الدولة العثمانية مسألة داخلية بين السيد وتابعه؛ بل أخذت بعدا دوليا حيث تدخلت الدول الأوروبية خوفا على مصالحها في الصراع العثماني - المصري، فكانت المحرّك الرئيس في الإجراءات التي يتخذها كل طرف على

(1) لتفاصيل أكثر حول التحديات التي واجهتها الدولة العثمانية في الفترة التي حكم فيها مُحمَّد علي أنظر: منتران، مرجع سابق، ص 42-44.

(2) بكر، مرجع سابق، ص 141.

(3) المرجع نفسه.

(4) فاضل بيات، الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا (مطلع العهد

العثماني - أواسط القرن التاسع عشر)، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2007م، ص 427.

حساب الآخر⁽¹⁾. ومن مظاهر ذلك التدخل عقد معاهدة بين الدولة العثمانية ومحمد علي باشا عرفت بمعاهدة كوتاهية سنة 1833م، والتي تم بموجبها انسحاب الجيش المصري الى ما وراء جبال طوروس، واحتفاظ محمد علي على بلاد الشام وجزيرة كريت مقابل أن تدفع مصر مستحقات مالية سنوية للسلطان العثماني⁽²⁾.

لم تنه معاهدة كوتاهية الازمة بين الدولة العثمانية ومحمد علي، إذ تجدد الخلاف بين الطرفين نتيجة لمحاولة والي مصر إبقاء إدارة مصر في ذريته، مما أدى إلى نشوب معركة بينهما، انهزم على اثرها الجيش العثماني مرة أخرى سنة 1839م⁽³⁾. الأمر الذي جعل الدول الأوروبية تتدخل بشكل جدي، للفصل في هذه القضية بشكل قطعي. وتجسد ذلك في عقد معاهدة لندن سنة 1840م⁽⁴⁾ التي تم بموجبها اعتبار مصر تابعة للدولة العثمانية، وأنها ملزمة تبعا لذلك بقوانينها واتفاقياتها التي أبرمتها. ومنح محمد علي ولاية مصر وجزءا من بلاد الشام يمتد حتى عكا مدى الحياة، في مقابل إعادة بلاد الشام وأدنة وجزيرة كريت للدولة العثمانية.

علاوة على ذلك؛ تم إصدار فرمان سلطاني في 30 جويلية 1841م⁽⁵⁾ نص على منح امتياز الوراثة لمحمد علي باشا والي مصر فيما يخص باختيار الوارث من بين الرجال من أولاد الموروث من قبل السلطان العثماني، كما منح على إثر ذلك صلاحية إبرام الاتفاقيات مع الدول الأجنبية وتطبيق قوانين الدولة العثمانية ونظمها في مصر وعلى رأسها خط كلخانة. كما نص فرمان على تثبيت الجنود في عدد معين، ولن يتم تعزيزه إلا في حالة الحرب وبمقدار ما يراه المركز الإداري، بالإضافة إلى أن لا يظلم محمد علي الناس في جمع الضرائب مع توفير رفاهية أهالي مصر والاهتمام بأمنهم اهتماما بالغا.

وتأكيدا لعودة مصر إلى أوضاعها التي كانت عليها قبل تمرد محمد علي على السلطان، وبعد خضوع هذا الأخير لشروط القوى المهيمنة، أصدر السلطان عبد المجيد الاول فرمانا في 13 فبراير 1841م (أطلق عليه اسم فرمان الوراثة) الذي نص على منح محمد علي ولاية مصر على أن تؤول الى أكبر أبنائه الذكور بطريق التوارث.

(1) المرجع السابق.

(2) جلال، مرجع سابق، ص 46.

(3) بيات، المرجع السابق، ص 427.

(4) أنظر نص المعاهدة باللغة العربية: جميل خانكي، الذكرى المئوية لتثبيت محمد علي باشا الكبير وأسرته على عرش مصر 13 فبراير 1841 _ 13 فبراير 1941م، م.إ. الاسكندرية، د. س، ص 03 _ 05.

(5) أنظر نص فرمان:

كما نص فرمان على سريان جميع القوانين والقرارات الصادرة عن الدولة على مصر، وكل المعاهدات التي تعقدها الدولة العثمانية في المستقبل. فضلا عن حصول هذه الاخيرة على ربع الإيرادات الناتجة عن الرسوم الجمركية وباقي الضرائب، التي يتم تحصيلها في مصر على أن تخصص الأرباع الثلاثة الباقية لإدارة مصر⁽¹⁾.

(يعد هذا فرمان من الناحية القانونية ميثاقا دوليا لا يصح أن يعدل السلطان في اجزائه بمحض إرادته، وإنما يجب استشارة الدول التي أسهمت في التسوية، والحصول على موافقتها قبل ذلك)⁽²⁾. علاوة على ذلك؛ لم يتوفر بسبب تلك المعاهدة لمصر مظهر الاستقلال الخارجي، بل إنها فقدت استقلالها الداخلي أيضا، والأدهى أنها أصبحت خاضعة للالتزامات الدولة العثمانية وعليها أن تجاريها في علاقاتها الخارجية وهكذا كانت من هذه الناحية تابعا لها⁽³⁾.

تلت تسوية الخلاف بين الدولة العثمانية ومُجد علي محاولات من الجانبين لتحسين العلاقات، خصوصا بعد أن استطاع هذا الأخير أن يكسب أنصارا له في الحكومة العثمانية، وأصبح السلطان عبد المجيد يستشيريه في ما يعود على الدولة بالنفع. إلا أنه على الرغم من هذا (فقد كان ظاهر العلاقات الود والصفاء، وباطنها الشك والرياء. فكانت الدولة تشكك في نيته، وتتوقع من حين إلى آخر أن يثور ثورة أخرى، فعملت على تضيق القيود عليه. وظل والي مصر على هذا الوضع بين شكوك العثمانيين، وأطماع الدولة الأوروبية التي استطاعت أن تضيف الشرعية على تدخلها في شؤون مصر باعتبارها الحامية لأوضاعها باسم التسوية، وحاول مُجد علي اصطناع الحذر، وعدم الاصطدام معها، حتى لا يتم بخرق شرط من شروط التسوية)⁽⁴⁾.

وحيثما مرض مُجد علي التمس ابراهيم باشا نفسه من السلطان أن يعزل أباه وبعهد اليه الولاية، لأنه أصبح غير صالح للحكم، وتعد هذه سابقة في مصلحة السلطان لأنها اعتراف صريح بحقه في عزل والي مصر إذا كان غير صالح للحكم، وبحقه في تعيين وال آخر في حياة الباشا المعزول، ولم يستطع ابراهيم مدة حكمه القصيرة أن يزيل الشكوك التي كانت تعكر صفو العلاقات بين مصر والباب العالي⁽⁵⁾.

(1) بكر، مرجع سابق، ص 186.

(2) جلال، مرجع سابق، ص 47.

(3) المرجع نفسه.

(4) المرجع نفسه، ص 47_48.

(5) المرجع نفسه، ص 48.

ظل الموقف العثماني الرافض للتجربة التحديثية المصرية قائما، وقد تجلّت مظاهره في عهد الخديوي اسماعيل. إذ أصبح الباب العالي ينظر إلى والي مصر بعد منحه فرمان تعديل نظام الوراثة وفرمان منحه لقب الخديوي، أنّه أصبح يتصرف تصرف الحاكم المستقل، خاصة بعد أن دعا الخديوي ساسة أوروبا لحضور حفل افتتاح القناة متعمدا تجاهله لسفراء العثمانيين الذين كانت لهم الأسبقية عليهم طبقا لقواعد البرتوكول. بالإضافة إلى الأموال الطائلة التي أسرفها في هذا الحفل، وسياسة التبذير والإسراف التي اتصف بها الخديوي اسماعيل بشكل عام⁽¹⁾.

انطلاقا من ذلك؛ أصدر السلطان فرمان سنة 1869م، يقضي بإشراف الباب العالي على شؤون مصر المالية، ونص على أن لا يعقد الخديوي قرضا دون الحصول على استئذان السلطان، كما يقضي بتأكيد حقوق السيادة العثمانية على خديوية مصر⁽²⁾. لكن الدول الأوروبية تدخلت لإبطال هذه الأوامر، واضطر الباب العالي إلى إصدار فرمان آخر في 30 سبتمبر 1872م أجاز للخديوي مصر أن يعقد القروض باسم الحكومة المصرية دون الحصول على إذن مسبق من باب العالي⁽³⁾. ولابد من الإشارة هنا إلى أنّ التدخل الأوروبي كان سببا مباشرا في تصدع العلاقات بين السلطان العثماني والخديوي اسماعيل، الأمر الذي أدى باتفاق جماعي على عزل هذا الأخير بموجب فرمان سلطاني سنة 1879م⁽⁴⁾.

من زاوية أخرى؛ رفض الباب العالي مشروع إحداث محاكم مختلطة الذي تبناه الخديوي اسماعيل رفضا تاما بادئ الأمر، فقد رأى أنّ المشروع من الوجهة السياسية قد يمنح لمصر مركزا استثنائيا في النظام القضائي وهذا ما لا يجب أن يحدث، فإما أن يتم الإصلاح السلطنة كلها، وإلا فإنه لن يطبق في ولاية واحدة دون سواها. وأقدم الباب العالي على وضع العقوبات في سبيل إفشاله بحجة أنه مخالف للشرع، فرفض السلطان إدخال ذلك الإصلاح، مستغلا في ذلك رفض العلماء المصريين لذلك. إذ عدّوه اعتداء على حقوقهم، معلنين

(1) المرجع السابق، ص 63.

(2) نبراس خليل إبراهيم وإيمان عبد الله حمود، *العلاقات العثمانية المصرية (1863-1879م)*، مجلة كلية التربية للبنات، مج 26، جامعة بغداد، بغداد، 2015م، ص 792-807.

(3) أنظر رسالة شكر من خديوي مصر إلى السلطان العثماني على منحه حق التداين من الخارج بحسب المقدار اللازم باسم الحكومة المصرية عند الحاجة، ورفع كل القيود والاستثناءات المفروضة بموجب فرمان الصادر بتاريخ 1869م.

i.MTZ.(05), 898, Osmanlı Belgelerinde Mısır, Op cit, p 290- 291.

(4) جلال، المرجع السابق، ص 63-64.

أن ذلك التغيير مخالف للدين الإسلامي. الأمر الذي دفع بالخدوي على عزل المفتي الذي أفتى بذلك ثم استبدله بآخر وافق على انشائها، عندها لم تبد أية جهة معارضتها من تلك الناحية⁽¹⁾.

وبعد المساعي المصرية الحثيثة، وافق الباب العالي على المشروع القضائي المصري بشرط ألا تكون المحاكم الجديدة مختصة بنظر القضايا التي تحدث بين الأهالي مع بعضهم البعض، ولا بالحكم على الموظفين المتجاوزين لحدود وظائفهم. فأرسل السلطان العثماني أمرا بتاريخ 19 أبريل 1870م⁽²⁾، نص على تأسيس محاكم مزدوجة لحماية حقوق الشعب المصري وإدارتها، حتى لا يستغل اصلاح محاكم الدول الأجنبية من قبل الأجانب بالتدخل في شؤون الدولة الداخلية، لأن حل النزاعات التي تحدث بين الشعب والأجانب في القنصليات يعد مخالفا لاتفاقيات المتوقعة بين الدولة العثمانية والدول الاخرى.

ب) الموقف العثماني من تحديث تونس

إن موقف الدولة العثمانية تجاه تحديث تونس خلال القرن 19م لم يأخذ شكلا واضحا ودقيقا، ولم يستقر على وتيرة واحدة، حيث اتسم في كثير من الأحيان بالقبول وفي مرات أخرى بالرفض. ولعل هذا التذبذب ناجم عن تخوفها من تنامي الروح الاستقلالية لدى بايات تونس، فيدفعهم ذلك الى التفكير في الانفصال عن الدولة العثمانية، مثلما حدث في مصر في عهد محمد علي الذي حاول الاستقلال عنها، بعد أن نجح في سياسته التحديثية التي أوجدت له جيشا نظاميا قويا نافس الجيش العثماني. وفي حقيقة الأمر؛ لهذا التخوف مصوغاته، ذلك لأن الدولة العثمانية قد لاحظت منذ ثلاثينيات القرن 19م تأثر بايات تونس بالتجربة التحديثية المصرية لاسيما في المجال العسكري، مما جعلها تقتدي بها في بناء جيش نظامي خاص بها.

من جهة أخرى؛ كان لتقرب بايات تونس وبالخصوص أحمد باي ومحمد الصادق باي من فرنسا أكثر مما يجب، والاعتماد عليها في جميع محاولاتها التحديثية المدنية منها والعسكرية، مما أدى إلى استغلال البايات من قبل الفرنسيين. فآثروا الخلاف بينهم وبين المركز، وتغلغلوا في البلاد بواسطة قناصلهم وتجارهم وموظفيهم وضباطهم، مما أكسبهم نفوذا اقتصاديا وماليا قويا، تلاه ضغط سياسي وتدخل سافر في شؤون تونس كافة، من الدوافع التي ساهمت في معارضة الدولة العثمانية للتجربة التحديثية التونسية. ذلك لأنها رأت في الوجود

(1) ابراهيم وحمود، مرجع سابق، ص 799.

(2) أنظر نص الأمر:

الفرنسي في تونس تهديدا لها، قد يؤدي إلى اقتطاع جزء آخر من ممتلكاتها، مع العلم أنه تم قطع الصلات بينها وبين الجزائر سنة 1830م إثر احتلالها من قبل فرنسا⁽¹⁾.

بناء على هذه العوامل، اعتمد قبول ورفض الدولة العثمانية للتجربة التحديثية في تونس على مدى تبعية هذه الأخيرة من جهة؛ وعلى مدى تقرب بايات تونس من الدول الأوروبية، وفي مقدمتها فرنسا التي تسعى إلى تفكيك الدولة العثمانية من جهة أخرى. وفي الحقيقة سعت هذه الأخيرة بنفسها إلى الحفاظ على تبعية الإيالة التونسية وتوثيق الصلات بين الطرفين، مع محاولتها إيقاف الوجود الأجنبي عموما والفرنسي على وجه الخصوص في تونس.

كانت الدولة العثمانية ترى أن تونس لا تزال إيالة تابعة لها رغم التغيرات الحاصلة فيها، والتي تعتبرها تطورا في الإيالة وتماشيا مع متطلبات العصر وليس استقلالا عنها⁽²⁾. لكنّها بدأت تلاحظ منذ ثلاثينيات القرن 19م بعض مظاهر الفتور في العلاقة بينها وبين تونس بعد أن انتهجت هذه الأخيرة سياسة التحديث، لذلك حرصت بنفسها على إعادة تلك الروابط المتينة بينها وبين تابعها. ومن ملامح ذلك الحرص؛ مطالبتها لبايات تونس بتقديم توضيحات حول تحركاتهم وعلاقاتهم التي توحى بشيء من الاستقلالية أو التي فيها تجاوز على حقوقها⁽³⁾. بالإضافة إلى بعثها بعدد من رسائل اعتراض وعتاب، منها جواب من الباب العالي موجه إلى محمد الصادق باي سنة 1873م، يعترض فيه على جعل قنصل له في بعض البلدان الأجنبية منها جزيرة مالطة وغيرها، باعتبار أن تونس تابعة للدولة العثمانية التي لها سفراء وقناصل بتلك الدول⁽⁴⁾.

من زاوية أخرى؛ حاولت الدولة العثمانية تكريس وجودها في تونس من خلال الأوامر والمطالب التي كانت تصل إلى بايات تونس عن طريق البعثات الدبلوماسية من وقت لآخر، سواء تلك التي تعلّقت بطلب الصدر الأعظم باسطنبول من المشير أحمد باي إرسال 50 من الغلمان الذين تتراوح أعمارهم بين العاشرة والخامسة عشر ويكونون خالين من العيوب الخلقية للخدمة في قصر السلطان، وبالطبع لم يتردد المشير في تلبية طلب

(1) تركي بن عجلان الحارثي، "الوجود العثماني في تونس في الفترة ما بين 1246 _ 1298هـ / 1830 _ 1881م"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الامام بن سعود الاسلامية، السعودية 2008م، ص 14 _ 109.

(2) صحراوي، مرجع سابق، ص 27.

(3) أنظر مراسلة الصدر الأعظم باسطنبول رؤوف باشا إلى المشير أحمد باي المؤرخة في 26 رمضان 1259 هـ / 02 أكتوبر 1843م. أ.و.ت،

س.ت، ص 220، م 350، و 02.

(3) المصدر نفسه، م 348، و 34.

الصدر الأعظم⁽¹⁾. أو تلك التعليمات المتعلقة بالشؤون الداخلية مثل: الاهتمام بشؤون الرعية التي تعتبرها الدولة العثمانية من رعاياها، والاهتمام بفئة التجارة على وجه الخصوص. أضف إلى ذلك؛ الاوامر الخاصة بدفع مبلغ مالي كل سنة من قبل بايات تونس⁽²⁾.

زيادة على ذلك؛ كانت الدولة العثمانية عندما تتلقى هدايا من قبل بايات تونس، تشترط عليهم أن يقدموها إلى السلطان بصفة رسمية وغير ذلك لن يقبل. ومما يفسر هذه الاوامر هو محاولة هذا الأخير لفت أنظار الدول الأوروبية ذات المصالح في تونس وخاصة فرنسا بأنّ صلات بلاده وروابطها مع تونس قوية، وأنّ تلك الهدايا التي تقدم من حين إلى آخر، إنّما هي جزء مفروض على تونس وأنّها من مظاهر الولاء والطاعة للسلطان العثماني⁽³⁾.

لجأت الدولة العثمانية إضافة إلى ما سبق؛ إلى التأكيد على الروابط الدينية وأنّ السلطان العثماني صاحب الشرعية في إصدار التعاليم الدينية لرعاياه في تونس التي تعتبر جزءا من أملاك الدولة العثمانية. ففي إحدى الفرمانات التي وجهت إلى أهالي تونس، أمر السلطان خاصة الناس وعامتهم بالاهتمام بالصلوات الخمس وطالب الجهاز الإداري في تونس بالاهتمام وتوصيل تلك التعاليم إلى كافة الناس⁽⁴⁾.

من جهة أخرى؛ لجأت الدولة العثمانية إلى الوساطة المصرية من أجل توثيق العلاقات بينها وبين بايات تونس، ولعلّ ذلك جاء بعد أن تأزمت العلاقة بين الطرفين إثر زيارة أحمد باي إلى فرنسا التي عمقت التقرب التونسي - الفرنسي أكثر، مما أدى إلى زيادة النفوذ الفرنسي في البلاد التونسية. إذ استعان السلطان العثماني بوالي مصر عباس حلمي أثناء زيارته للأستانة، الذي كان بدوره يحاول استجداء رضا سيده بعدما فعله والده وأخوه⁽⁵⁾. وبالفعل كاتب هذا الأخير - بعد عودته إلى مصر - الباي مخبرا إياه عن زيارته للدولة العثمانية، وما لقيه من حسن الاستقبال رغم ما قام به والده محمد علي وأخوه إبراهيم باشا من محاولة الانفصال عن الدولة العلية، وأكدّ في الخطاب أن التنازل من الطرفين لحل الخلاف مطلب اسلامي يجب تفعيله حتى لا تصل تلك الخلافات إلى طريق مسدود لا يمكن حلّه.

(1) الحارثي، مرجع سابق، ص 44.

(2) المرجع نفسه، ص 51.

(3) المرجع نفسه، ص 47-48.

(4) أ.و.ت، س.ت، ص 220، م 345، و 43.

(5) الحارثي، المرجع السابق، ص 57.

لم يكتف عباس حلمي باشا بإرسال الخطاب فحسب؛ بل إنّه التقى مع وكيل تونس محمد بدر الدين الصفاقسي في القاهرة والإسكندرية، وناقش معه فكرة حل الخلافات بين الطرفين، وطلب منه شرح وجهة نظره للباي، والتي تقوم على ضرورة إصلاح ذات البين. ورغم أنّ مساعي عباس باشا لم تنجح، إلّا أنّها خففت من حدّة الخلاف بين تونس والدولة العثمانية⁽¹⁾.

في المقابل؛ أعرب السلاطين العثمانيين في كثير من المرات على مدى إعجابهم بالسياسة التحديثية التي انتهجها بايات تونس؛ ويظهر ذلك في فرمان الذي أرسله السلطان عبد المجيد، والذي امتدح فيه أحمد باي وحسن إدارته للبلاد وما يقدمه لرعايا تونس من خدمات⁽²⁾. ليس هذا وحسب؛ بل سعى ذات السلطان لإدخال بعض الإصلاحات الى تونس. فعندما صدر خط شريف كلخانة سنة 1839م، حاول السلطان إدخال الإصلاحات التي وردت في هذا الخط على تونس، ومع أنّ أحمد باي رفض هذا الطلب بحجة أن الظروف مختلفة بين الدولة العثمانية وبين تونس، وما ينطبق على الدولة العثمانية لا ينطبق على بلاده⁽³⁾.

لكن الحكومة العثمانية ظلّت تلحّ على ضرورة الشروع في تنفيذ هذا الأمر، وهذا ما يدل عليه قول أحد الوزراء العثمانيين لما زار الوفد التونسي الذي تم إرساله من قبل أحمد باي سنة 1842م من أجل استرضاء الحكومة العثمانية التي لم تكن راضية عن تأجيل الحكومة التونسية للتنظيمات المقترحة، ومما جاء في قوله: " لا يمكن أن السلطان يتصرف بقانون تنظيماته، وباشا تونس يتصرف في المسلمين بلا قانون شرعي ولا سياسي ومآل ذلك إلى خراب المملكة لا محالة"⁽⁴⁾.

واستمرت الحكومة العثمانية في إلحاحها في عهد محمد باي، إذ طلبت منه أن يطبق التنظيمات، وأرسلت من أجل تحقيق ذلك وفدا رفيعا يعرض عليه "خط همايون" ويطلبه بتطبيقه، ورغم امتعاض الباي إلّا أنّه سارع بالإعلان عن وثيقة إصلاحية موازية عرّفت "بعهد الأمان"، وقد مهدت لوثيقة الدستور التونسي. والواقع أنّ مضمون "عهد الأمان" جاء مطابقا لما جاء في خط كلخانة الشريف وأكّده "خط همايون" العثماني. لكن

(1) الحارثي، المرجع السابق، ص 57 – 58.

(2) أنظر فرمان السلطان عبد المجيد الأول الموجه إلى المشير أحمد باي باشا المؤرخ في 1 جمادى الأولى 1268 هـ / 21 فيفري 1852م، أ.و.ت،

س.ت، ص 220، م 341.

(3) الحارثي، المرجع السابق، ص 64.

(4) ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج 04، ص 68.

الفارق أن "عهد الأمان" يعلن باسم باي (حاكم) تونسي وليس باسم السلطان العثماني وهذا هو مرتبط الرهان، كما أنه مكتوب باللغة العربية وليس باللغة العثمانية. ما عدا ذلك، فإن مضمون "عهد الأمان" والتنظيمات العثمانية هو مضمون واحد تقريباً⁽¹⁾.

وفي الحقيقة ذهبت تونس إلى أبعد ما كانت تأمل فيه الدولة العثمانية، إذ أصدر محمد الصادق باي الدستور التونسي الذي يعدّ أول دستور إسلامي. الأمر الذي أدى إلى اقتداء الدولة العثمانية بهذا الدستور والاستفادة منه، ليتم الإعلان عن الدستور العثماني أو ما عرّف بالقانون الأساسي العثماني سنة 1876م. ورغم أنّ الدستور التونسي كان أكثر جرأة في تقييد سلطة الحاكم وسنّ نظام الملكية المقيدة، في حين طغى على الدستور العثماني البحث عن نظام ناجع لدولة مترامية الأطراف متعدّدة الأعراق والملل، تمثل طموحها الأساسي في التحوّل إلى نظام الدولة المركزية، بما اقتضاه ذلك من فرض ديانة رسمية ولغة رسمية للدولة⁽²⁾.

إلا أنّ ما يلاحظ على هذين الدستورين هو مدى استفادة الدولة العثمانية من الدستور التونسي، إذ أدخل الدستور العثماني مثله مثل هذا الأخير بعض النظام في آليات التسيير والحكم، حيث تم إنشاء المجالس والمحاكم وضبط المسؤوليات. كما أنّ الدستور العثماني تميّز بإدخال آليات الانتخاب لأوّل مرّة في العالم الإسلامي؛ بالطريقة التي – وإن كان هناك بعض الاختلاف – حدّد الدستور التونسي من صلاحيات الحاكم وتقييد تصرفاته بموافقة النواب خاصة الإشارة إلى الحقّ في عزله إذا خالف الدستور، وذلك لأوّل مرّة في وثيقة قانونية مفصّلة⁽³⁾.

من زاوية أخرى؛ ظلت الدولة العثمانية تذكر بايات تونس بضرورة تقديم الولاء والطاعة من خلال إقامة صلاة الجمعة باسم السلطان العثماني، وحمل النقود التونسية اسمه، والأكثر من ذلك توجيه الباي إثر توليته الحكم بعثة خاصة الى الاستانة لتعلم السلطان بالحدث ثم يتسلم الفرمان وهو دليل على موافقة السلطان الرسمية على تولي الباي الجديد الحكم بتونس. وهذا ما يتضح في نصوص بعض المراسلات التي أوردها بيرم الخامس في مؤلفه المعنون "بصفوة الاعتبار" كالمكتوب الذي بعث به أحمد باي الى الباب العالي لتبرئة نفسه

(1) الحداد، مرجع سابق، نسخة الكترونية.

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه.

مما اتهم به من مخالفة للسلطنة العثمانية والمؤرخ سنة 1849م⁽¹⁾، ومكتوب آخر أرسله ذات الباي مع العساكر التي بعث بها لمؤازرة السلطنة في حرب القرم سنة 1855م⁽²⁾. ومكتوب آخر أرسله مُحمَّد الصادق باي عند ولايته في طلب موافقة السلطان العثماني بتاريخ 1859م⁽³⁾.

علاوة على ذلك؛ كان السلطان نفسه يطلب عن طريق مبعوثين مساعدة الجيوش العثمانية في حروبها فيمثل الباي لهذا الطلب، مثلما حدث في حرب القرم أين أرسل أحمد باي إلى الباب العالي 14 ألف عسكريا بجميع لوازمهم الضرورية والحربية وفرقاطة شراعية و6 سفن منها باخرتان لإعانة الدولة العلية في الحرب⁽⁴⁾. كما استعانت الدولة العثمانية بالحكومة التونسية في حربها مع الصرب سنة 1876 م، فأرسلت الحكومة التونسية نحو مليون ونصف فرنك لإعانة الدولة⁽⁵⁾.

زيادة على ذلك؛ أولت الدولة العثمانية اهتماما كبيرا بالأحداث في تونس، حيث دعمت حكومة مُحمَّد الصادق باي إثر انتفاضة علي بن غداهم التي قامت ضده، وأرسلت الى الحكومة التونسية مليون فرنك لإعانتها على ما حصلت عليه من ضيق جراء الثورة⁽⁶⁾. الأمر الذي أدى بمحمد الصادق باي لإرسال أمير الامراء خير الدين لتقديم الشكر للباب العالي للمساعدة المعنوية والمادية التي قدّمها للحكومة التونسية ضد انتفاضة علي بن غداهم، وتحسين العلاقات بين تونس والدولة العثمانية بإصدار فرمان للمحافظة على الوضع السابق⁽⁷⁾.

في المقابل؛ نجد الدولة العثمانية تتراجع عن حثها لبايات تونس بإجراء تحديثات في مختلف ميادين الحياة لاسيما في الخمسينيات والستينيات من القرن 19 م، وذلك بحسب الظروف الداخلية للولاية من جهة. إذ واجهت كل من مُحمَّد باي و مُحمَّد الصادق باي جملة من العراقيل تمثلت في قلة الاموال التي من خلالها يمكن الاستمرار في التجربة التحديثية، وفي الظروف الداخلية التي عانت منها تونس كثورة علي بن غداهم، وفي

(1) بيرم الخامس، مصدر سابق، ج 02، ص 394_398.

(2) المصدر نفسه، ص 398.

(3) المصدر نفسه، ص 401_402.

(4) المصدر نفسه، ص 390.

(5) خير الدين التونسي، مذكرات ...، مصدر سابق، ص 220.

(6) بيرم الخامس، المصدر السابق، ص 391.

(7) التونسي، المصدر السابق، ص 214، 216.

الضغوط الاقتصادية الأوروبية على الاقتصاد التونسي كالمطالبة بتخفيض الضرائب على الواردات الأوروبية والتي بدورها أضرت بمداخيل بيت المال التونسي. ومن جهة أخرى؛ بحسب ظروف الدولة العثمانية نفسها والمتمثلة في حروبها مع أوروبا وبالذات حرب القرم⁽¹⁾.

2. موقف الدول الأوروبية

لما كان القرن 19 م قرن تجسيد الفكر الاستعماري الأوروبي على مناطق النفوذ؛ ولأن مصر وتونس كانتا تعتبران من أهم تلك المناطق، فإنّ مواقف الدول الأوروبية اتجه الحركة التحديثية المصرية والتونسية بدت واضحة منذ اللحظة الأولى التي انطلقت فيها تلك الحركة. أضف إلى ذلك؛ التنافس الأوروبي الذي فرضه الفكر الاستعماري، والذي أثر بدوره بشكل مباشر أو غير مباشر في موقف تلك الدول إما بالإيجاب أو السلب.

أ) الموقف الأوروبي من تحديث مصر

وقفت الدول الأوروبية مواقف مختلفة اتجاه حركة التحديث في مصر تبعا لاختلاف أطماعها ومصالحها، إذ ارتبطت هذه المواقف بالتنافس الأوروبي، الذي اتضحت معالمه بشكل جلي خلال القرن 19 م، من أجل السيطرة على مناطق نفوذ في أراضي الدولة العثمانية. وعلى هذا الأساس؛ أيدت بعض الدول الأوروبية التحديث في مصر بل ودعمته ودافعت عنه، في حين عارض بعضها الآخر وحاول إجهاضها بكل الطرق والأساليب المتاحة له. وقبل الخوض في هذه المواقف؛ لا بد من الإشارة إلى أنّ هذه الأخيرة قد جسدتها كل من فرنسا وبريطانيا لما كانت لهما من مكانة وقوة عالمية خلال القرن 19 م، فضلا عن أطماعهما ومصالحهما في مصر، التي اتضحت ملامحها في ذات القرن⁽²⁾.

مثلت فرنسا الموقف المؤيد للتحديث في مصر، إذ ساندت مشروع مُجدد علي باشا التحديثي منذ أن شرع في تنفيذه، فكانت الشريك الأوروبي الأول له. وذلك بعد أن وجدت في طموح هذا الباشا فرصة لمند نفوذها في المنطقة من أجل ضرب المصالح البريطانية، إلى جانب تنفيذ وتتممة ما بدأ به نابليون بونابرت في بناء امبراطورية استعمارية في الشرق⁽³⁾. وقد استطاعت فرنسا أن تكسب لنفسها مكانة لدى مُجدد علي باشا، مستفيدة من حضورها الثقافي الذي خلفته حملة نابليون بونابرت من جهة؛ وانفتاح هذا الحاكم على الحضارة

(1) الحارثي، مرجع سابق، ص 66.

(2) البدري، مرجع سابق، ص 65.

(3) علي عبد المطلب علي خان المدني، "الموقف الفرنسي من الأزمة المصرية _ العثمانية 1810 _ 1838 م (دراسة تاريخية)"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة، العراق 2012م، ص 01_29.

الفرنسية من جهة أخرى، عن طريق البعثات العلمية المصرية إلى باريس. الأمر الذي ساهم في توطيد العلاقات بين البلدين في شتى المجالات؛ بل وترسيخ النفوذ الفرنسي في مصر اعتباراً من الشؤون العسكرية⁽¹⁾، من خلال مشاركة العديد من الضباط والأطباء والمهندسين الفرنسيين في بناء الجيش والبحرية المصرية وتدريبهم على أحدث الطرق، مروراً بالبعثات العلمية المصرية إلى فرنسا التي ساهمت بشكل كبير في نقل الثقافة الفرنسية، ومن ثم تأسيس المدارس الحديثة وإدخال العلوم الحديثة إليها عن طريق أساتذة وخبراء فرنسيين، وصولاً إلى دور الخبراء الاقتصاديين الفرنسيين في انتعاش الحياة الاقتصادية⁽²⁾.

رغم أنّ النفوذ الفرنسي عرّف انكماشاً في عهد عباس الأول باشا، فقد عرّف عن هذا الحاكم بحذقه الشديد على الأوروبيين عامة والفرنسيين بشكل خاص، أين قام باستبعاد عدد كبير من الموظفين الأجانب الذين تم توظيفهم في عهد محمد علي. إلا أنّ هذا النفوذ عاد إلى الانتعاش في عهد سعيد باشا، الذي عمل على إعادة العلاقات القوية وتمتينها بين بلاده والدول الغربية وبخاصة فرنسا. وقد تجسد ذلك؛ في إيفاده للبعثات العلمية إلى فرنسا، وإنجاز العديد من المشاريع العمرانية والعسكرية أبرزها مشروع حفر قناة السويس.

فقد تمكن المهندس الفرنسي **فرديناند دي ليسبس (Ferdinand Lesseps)**⁽³⁾ في عام 1854م من الحصول على امتياز حفر قناة السويس من سعيد باشا، وهو من أهم وأكبر المشاريع التي استأثرت به فرنسا في منطقة الشرق دون غيرها من الدول الأوروبية مما أثار حفيظة العديد منها وفي مقدمتها بريطانيا، والتي مارست عدّة ضغوطات من أجل إلغاء ذلك الامتياز. ورغم تلك الضغوط، إلا أنّ الفرنسيون تمكنوا من الظفر مجدداً بالمشروع وتم تدشين القناة بشكل رسمي في عهد الخديوي اسماعيل سنة 1869م، بحضور إمبراطورة فرنسا متقدمة على كل ملوك أوروبا وقادتها⁽⁴⁾.

(1) البدرى، مرجع سابق، ص 66.

(2) أنظر بناء الدولة الحديثة في عهد محمد علي باشا، الفصل الثاني، ص 102_136.

(3) **فرديناند دي ليسبس (Ferdinand Lesseps) (1805_1894م)**: مهندس فرنسي، تولى قنصلية فرنسا بالاسكندرية عام 1833م، ثم في

القاهرة سنة 1837م. كان من المقربين لسعيد باشا. نتالي مونتيل، **حفر قناة السويس المشروع والتنفيذ دراسة تاريخ ممارسات التقنية**، ترجمة:

عباس أبو غزالة، ط 1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة 2005م، ص 21.

(4) من أبرز الدراسات التي عالجت موضوع قناة السويس: أنجلو ساماركو، **قناة السويس تاريخها ومشكلاتها وفقاً للوثائق المصرية والأوروبية غير**

المنشورة، ترجمة: ولاء عفيفي عبد الصمد وآخرون، مراجعة: حسين محمود، ط 01، م.ق.ت، القاهرة، 2006م.

زيادة على ما سبق؛ اتسع النفوذ الفرنسي في عهد الخديوي اسماعيل، حيث أخذ منحى جديد تمثل في التدخل التام في شؤون الدولة المصرية لاسيما من الناحية المالية والقضائية⁽¹⁾. إذ استأثر الفرنسيون بالعديد من المشاريع العمرانية والعسكرية والثقافية، كما أجبروا اسماعيل _الذي كان شديد الثقة في الفرنسيين_ من الاعتماد عليهم في تمويل المشاريع التحديثية التي قام بها، ومن تأسيس شركات استثمارية مالية وتجارية فرنسية، فضلا عن إشباع رغباته في زيادة أملاكه الخاصة على حساب الدولة المصرية⁽²⁾.

من جهة أخرى؛ استطاع الفرنسيون الضغط على الخديوي اسماعيل والتدخل في شؤون الدولة من خلال المحاكم المختلطة. إذ استغلوها من أجل الاعتداء على حقوق السلطة المحلية التشريعية والقضائية حتى هدم أركانها، رغم أنه من المفروض أن تفصل في المنازعات التجارية الحاصلة بين الأجانب والمصريين بشكل منصف⁽³⁾. فقد أصدر القناصل المكلفون برئاسة هذه المجالس، أحكاما لصالح الأجانب على حساب المصريين، الأمر الذي ساهم في قيام الفرنسيين بالعديد من الأنشطة المالية المشبوهة كتهريب السلع الغالية الثمن التي أضرت بالتجار المصريين⁽⁴⁾.

انطلاقا مما سبق؛ تمكنت فرنسا في الفترة الممتدة ما بين 1805 _1870م من أن تكسب لنفسها مكانة كبيرة لدى الأسرة الخديوية في مصر فاقت بها مكانة الدول الأوروبية الأخرى. ولم تكن لهذه المكانة سوى منفذا من المنافذ المؤدية إلى فرض الهيمنة السياسية والاقتصادية على الدولة المصرية وشعبها من جهة؛ وفي إطار الصراع الفرنسي _ البريطاني من جهة أخرى. ولولا فقدان فرنسا لتلك المكانة إثر الهزيمة التي تعرضت لها في حربها مع ألمانيا سنة (1870 _ 1871م)، واستغلال بريطانيا لهذه الهزيمة من أجل ترسيخ نفوذها في الدولة المصرية⁽⁵⁾، لكانت فرنسا هي التي احتلت هذه الأخيرة وليست بريطانيا.

أما بريطانيا؛ فلم تقف بنفس الموقف المؤيد الذي جاهرته به فرنسا اتجاه التجربة التحديثية المصرية، بل أبدت موقفا معارضا ورافضا منذ النصف الأول من القرن 19م، رغم أنها لم تعلن عنه صراحة في البداية،

(1) رمضان صالح، " تغلغل النفوذ الاوروي وأثره في الحياة الاجتماعية في مصر في عصر الخديوي اسماعيل (1863_1879م)"، مجلة المؤرخ

العربي، ع 01، جامعة القاهرة، القاهرة جانفي 1988م، ص 65-94.

(2) ظاهر، مرجع سابق، ص 195.

(3) صالح، المرجع السابق، ص 68-69.

(4) ظاهر، المرجع السابق، ص 206 _ 207.

(5) المرجع نفسه، ص 194_195.

واكتفت بتوطيد علاقاتها التجارية مع مصر، ذلك لأن استمرار مُحمَّد علي باشا في حكم هذه الأخيرة وانتهاجه لسياسة تحديثية لم يكن يتعارض مع السياسة البريطانية. علاوة على ذلك؛ لم تكن بريطانيا تريد أن تجعل لمعارضتها تلك دافعا قويا لحاكم مصر للارتقاء في أحضان فرنسا _ العدو التقليدي لبريطانيا منذ حملة نابليون على مصر _ من جهة، وإمكانية الاستفادة من هذا الباشا في مواجهتها مع روسيا إذا ما انهارت الدولة العثمانية من جهة ثانية⁽¹⁾.

لكن سرعان ما أعلنت بريطانيا بشكل واضح عن موقفها المعارض لتجربة مُحمَّد علي التحديثية، لأن هذا الأخير قرّر الإبقاء على الطابع الشمولي لهذه التجربة في عهده فرنسا وحيد الجانب، فقد وجد في فرنسا الحليف الأوروبي القوي، الذي بإمكانه دعم مشروعه الاستقلالي، فضلا عن المساهمة في إقامة جيش مصري قوي⁽²⁾، مما جعل مُحمَّد علي في موقع التبعية شبه الكاملة لنموذج التحديث الفرنسي عبر خبراء وبعثات علمية مصرية إلى فرنسا بالدرجة الأولى من جهة؛ وارتكان شبه تام لتقلبات السياسة الفرنسية في شرقي البحر المتوسط من جهة أخرى. ومع دخول مصر في دائرة الصراع الفرنسي _ البريطاني، سعت بريطانيا لإسقاط مُحمَّد علي وضرب جيشه باعتباره ركيزة احتياطية للمشروع الاستعماري الفرنسي للسيطرة على شرقي البحر المتوسط وقطع طريق الهند على تجارتها الدولية⁽³⁾.

من جهة أخرى؛ كان للصراع العسكري بين مصر والدولة العثمانية في الفترة الممتدة بين (1831-1840م)، والذي نتج عن إقدام مُحمَّد علي باشا _ الذي كان يحظى بدعم مادي ومعنوي من قبل فرنسا _ على توسيع حدود ولايته الفتية باستخدام القوة العسكرية، لاسيما الحملة المصرية على شبه الجزيرة العربية التي كانت أشبه بوضع رأس مُحمَّد علي في فم الأسد البريطاني⁽⁴⁾، رفضت بريطانيا هذه السياسة التوسعية التي باتت تهدد كيان الدولة العثمانية، ومصالحها في الأقاليم الآسيوية التابعة للسلطان، إذ أدت تلك السياسة إلى السيطرة

(1) لطفي جعفر فرج، اللورد هنري قبل بالمرستون ودوره في السياسة الخارجية البريطانية (1830-1865م)، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، العراق 2012م، ص 68_69.

(2) البدر، مرجع سابق، ص 65.

(3) ظاهر، مرجع سابق، ص 297_298.

(4) كانت سيطرة مُحمَّد علي على منطقة الحجاز ونجد وعلى بعض الموانئ المهمة على الساحل الإفريقي للبحر الأحمر، من أهم الدوافع التي أدت لبريطانيا إلى أن تعمل بكل جهدها على الوقوف أمام توسعات مُحمَّد علي في البحر الأحمر، الذي يعد أقصر الطرق البحرية للوصول الى مستعمراتها في الهند. للتوسع أنظر: طارق عبد العالي غنيم بيومي، سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر 1226_1265هـ / 1811_1848م، ه.م.ع.ك، القاهرة 1999م، ص 155_188.

المصرية على المواصلات العالمية بين الشرق والغرب. فبالمرستون (*Palmerston*)⁽¹⁾ وزير خارجية بريطانيا وجه إنذارا لمحمد علي باشا، هددته فيها من الاستمرار في توسعاته الطموحة باتجاه العراق والخليج الفارسي وبلاد الشام، لأنّ في ذلك تهديدا للمصالح التجارية البريطانية في البحر المتوسط والبحر الأحمر.

ليس هذا وحسب؛ بل وأرسل الوزير البريطاني مذكرة إلى سفيره في باريس يوضح فيها للحكومة الفرنسية مخاطر السياسة التوسعية لمحمد علي⁽²⁾. علاوة على ذلك؛ اعتبر بالمرستون هذا الأخير المسؤول الأول عن الوجود الروسي في البحر المتوسط⁽³⁾، بل واتهمه بوجود تفاهم بينه وبين روسيا. ومن الطبيعي أن تبدي بريطانيا من خلال وزيرها هذا الموقف المعارض، نتيجة للمبدأ المعتمد من قبلها، والقائم على ضرورة الحفاظ على الدولة العثمانية، لأنّ بقائها يشكل عاملا لا غنى عنه في بقاء التوازن الدولي في أوروبا بشكل عام والمصالح البريطانية على وجه الخصوص⁽⁴⁾.

زيادة على ما سبق؛ كان لتطور الصناعة المصرية _وتحديدا صناعة المنسوجات القطنية والكتانية _ يشكل مجالا كبيرا للتنافس مع إنجلترا ويهدد مصالحها. إذ أنّ المنسوجات المصرية حققت انتشارا كبيرا في سوريا والأناضول والسودان، وكانت هذه جميعا أسواقا شبه مضمونة للمنتجات الانجليزية. ولهذا فقد اعتبرت بريطانيا منذ البداية أن سياسة التصنيع التي اتبعتها الباشا سترتب عليها خراب مصر الاقتصادي، لأنّها كانت تريد أن تحول المزيد من الأراضي المصرية لزراعة القطن وهو ما نجحت فيه إلى حد كبير، حتى أن مصر تحولت في النهاية إلى مجرد مزرعة للقطن، وتحدد بذلك موقعها على خريطة تقسيم العمل الدولي⁽⁵⁾.

(1) هنري جون قبل بالمرستون *Henry John Temple Palmerston*: من الشخصيات البريطانية المهمة التي تركت أثرا بالغا في السياسة البريطانية. شغل عدة مناصب في بلاده؛ أبرزها منصب وزير الخارجية ما بين (1830_1835م) ثم (1835_1841م) و (1846_1851م)، كما أصبح رئيسا للوزراء في بريطانيا مرتين الأولى في (1855_1858م) والثانية في (1859_1865م). للتوسع أنظر: فرج، مرجع سابق، ص 36_01.

(2) المرجع نفسه، ص 70.

(3) نظرت روسيا إلى تقدم الجيش المصري إلى استانبول خطرا على مصالحها، إذ اعتبرت أن وصول أي دولة قوية إلى منطقة المضائق (البوسفور والدردنيل) والبحر الأسود لا يتفق وسياستها، كما أنّه قد يقضي على حلمها في الوصول إلى المياه الدافئة، لذلك سارعت إلى إيجاد الفرص للتدخل المباشر بقواتها البرية والبحرية للدفاع عن ممتلكات السلطان العثماني، من خلال معاهدة انكار اسكسلي، للتوسع أنظر: يوسف حسين يوسف عمر، "السياسة الروسية تجاه المسألة المصرية من بداية الأزمة حتى معاهدة هونكار اسكسلي 1832_1834م (دراسة في ضوء الوثائق البريطانية)"، مجلة جامعة الخليل للبحوث، مج 08، ع 01، غزة 2013م، 153_177.

(4) مارسو، مرجع سابق، ص 343.

(5) رزق وآخرون، مرجع سابق، ص 124.

علاوة على ذلك؛ كان النظام الاحتكاري الاقتصادي الذي طبقه مُحمَّد علي يتعارض مع نظرية حرية التجارة والباب المفتوح، حيث أجبر التجار الأوروبيين على شراء المحاصيل منه بالأسعار التي يحددها الباشا، واضطر هؤلاء التجار إلى التعامل مع طرف واحد وهو الحكومة المصرية، الأمر الذي أدى إلى فقدانهم ما كانوا يحصلون عليه من أرباح نتيجة حرية التجارة، خاصة وأن المساومة كانت تسمح لهم بشراء السلع بأبخس الأثمان، فضلا عن إغلاق الأسواق المصرية في وجه كثير من المنتجات الأجنبية⁽¹⁾.

وفي الحقيقة لم تجب الحكومة البريطانية السياسة الاقتصادية التي طبقها مُحمَّد علي في مصر، ومن باب السخرية رأت أنّ نظام الاحتكار لم يكن سوى وسيلة من الوسائل التي اعتمدها مُحمَّد علي للحصول على ثروات مصر ومحاصيلها ومنتجاتها لنفسه ولأسرته وأصدقائه، وهذا ما أفضى إلى طبقتين من المجتمع في مصر الأولى؛ تشمل الحاكم وأسرته ومقربيه، والثانية تضم باقي سكان مصر⁽²⁾.

انطلاقا مما سبق؛ رأت بريطانيا أن تقف في وجه مُحمَّد علي وقررت القضاء عليه معتمدة في ذلك على عدّة خطوات. وكانت الخطوة الأولى التي اتخذتها من أجل تحقيق تلك الغاية، هو تفويض الوضع الاقتصادي لهذا الحاكم لمنعه من تقوية الوسائل التي تساعد على ذلك أي الجيش والبحرية، من خلال عقد لها لاتفاقية مع السلطان العثماني تدعى "بلطة ليمان" سنة 1838م التي نصت على إلغاء احتكار الدولة المصرية الحديثة للتجارة واعتماد حرية المبادلات التجارية وفقا لما جاء في المعاهدة⁽³⁾.

ومن نتائج لتطبيق معاهدة "بلطة ليمان" أن (تدفقت البضائع الأجنبية حرة في الأسواق المصرية، وبفضل الامتيازات الأجنبية أصبح للأجانب السيطرة الفعلية على هذه الأسواق. ولما كانت البضائع الأجنبية أرخص من البضائع المحلية، فقد قتلت البضائع الأجنبية الزهيدة الثمن البضائع المحلية وكنتيجة لهذا لكاه فإن الاقتصاد المصري تحول إلى مجرد مزود لأوروبا بالمادة الخام ومستورد للبضائع الأوروبية)⁽⁴⁾.

(1) فارجيت، مرجع سابق، ص 113_114.

(2) المرجع نفسه، ص 171.

(3) بكر، مرجع سابق، ص 182.

(4) المرجع نفسه، ص 183.

لم تكتف بريطانيا بمعاهدة بلطة ليمان فحسب؛ بل لجأت إلى عقد معاهدتي لندن الأولى سنة 1840م⁽¹⁾ والثانية سنة 1841م⁽²⁾، هذا وقد لجأ الوزير البريطاني بالمرستون إلى استخدام القوة، حيث أرسل تعليماته إلى الأسطول البريطاني لإنزال قواته على سواحل الشام. كما عمل ذات الوزير على خلق بلبلة في الوسط الشامي ضد محمد علي؛ بل واتجه ذات الأسطول إلى الاسكندرية لإجبار هذا الأخير على الاستسلام والرضوخ لمطالب الدول الأوروبية⁽³⁾.

وبين هذه المعاهدة والتهديد العسكري تم وضع حدٍّ للتجربة التحديثية لمحمد علي باشا ونفوذه، وعلى أساسها اعتبرت مصر تابعة للدولة العثمانية، وأنها ملزمة تبعا لذلك بقوانينها واتفاقياتها التي أبرمتها، الأمر الذي أدى إلى تراجع القوة العسكرية البرية والبحرية المصرية، وحصر النفوذ المصري في حدود منطقته. بالإضافة إلى تراجع النشاط الاقتصادي في مصر⁽⁴⁾، سواء أكان ذلك على المستوى الصناعي أو الزراعي أو التجاري. حيث أصيبت مختلف الصناعات بالشلل، وتضاءل إنتاج المصانع. فضلا عن تدهور التجارة الخارجية، حيث لم تعد مصر مسيطرة على الطرق التجارية، وأصبح عليها أن تعتمد على مواردها الخاصة⁽⁵⁾.

إنَّ الجدير بالذكر؛ أنَّ مواقف بريطانيا اتجاه الحركة التحديثية المصرية خضعت بالدرجة الأولى للتنافس الأوروبي الفرنسي على وجه الخصوص، الذي زاد حدّة عندما أرسلت فرنسا حملة كبيرة لاحتلال بلاد الشام سنة 1860م وربطها مع مصر في دائرة التبعية التامة للنفوذ الفرنسي، متحججة بالفتنة الطائفية التي انفجرت في جبل لبنان وبلاد الشام⁽⁶⁾. فضلا عن مشروع قناة السويس، الذي منح امتيازاً لفرنسا من قبل سعيد باشا،

(1) معاهدة لندن سنة 1840م: تم عقدها من قبل أربع دول أوروبية وهي بريطانيا والنمسا وروسيا وبروسيا إلى جانب الدولة العثمانية من خلال مندوبها شكيب أفندي، دون حضور فرنسا التي يتم دعوتها خشية من أن تتوسط بين الدولة العثمانية ومحمد علي وتستغل الفرصة من أجل التدخل في شؤون الدولة العثمانية. تقضي هذه المعاهدة بأن يسحب محمد علي كل قواته من جميع المناطق التي استولى عليها، وأن يخول له الحكم الوراثي في مصر، إلا أنَّ هذا الحاكم رفض الرضوخ لبنود هذه المعاهدة. أنظر: جمال محمود، القوى الكبرى والشرق الأوسط (في القرنين التاسع عشر والعشرين)، تقديم: عمر عبد العزيز عمر، ط 1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 1989م، ص 57_60.

(2) معاهدة لندن سنة 1841م: جاءت هذه الاتفاقية إثر رفض محمد علي لبنود معاهدة لندن الأولى، وقد تم عقدها بين خمس دول أوروبية بريطانيا والنمسا وروسيا وبروسيا وفرنسا إلى جانب الدولة العثمانية، نصت هذه المعاهدة على القضاء بشكل نهائي على السياسة التوسعية لمحمد علي، وجعل حكومة مصر وراثية في أسرة هذا الأخير. المرجع نفسه، ص 60_62.

(3) المرجع نفسه، ص 59_60.

(4) هريدي، مرجع سابق، ص 243_244.

(5) مارسو، مرجع سابق، ص 371.

(6) ظاهر، مرجع سابق، ص 298.

والذي اعتبرته بريطانيا تهديدا كبيرا على مصالحها في مصر. إذ شعرت ان الطريق الموصل بين الشرق والغرب، والمؤدي إلى الهند قد وقع في أيدي الفرنسيين، وهذا ما لم تكن لترضاه أبدا⁽¹⁾.

ومما ساعد أكثر في تصعيد الموقف البريطاني المضاد لأطماع فرنسا والمعارض للتحديث المصري، هو انخراط الخديوي اسماعيل العلني في المشروع الفرنسي والتصريح بعزمه على جعل مصر قطعة من أوروبا وذلك عبر اقتباس تفاصيل النموذج التحديثي الفرنسي، في المسكن واللباس والمأكل والتعليم ولغة التخاطب وغيرها⁽²⁾. الأمر الذي جعل بريطانيا تسعى لتهديم ركائز الدولة المصرية الحديثة، التي تجاوزت بسرعة كما لو أنها بنيت على أسس غير صلبة، مستغلة في ذلك استناد الخديوي على عدد كبير من الأجانب، وإيفاده للبعثات العلمية إلى أوروبا، (وزيادة هائلة في حجم الجاليات الأجنبية في المدن المصرية، وفتح الباب على مصراعيه للمضاربين الأجانب، وحرمان السلع المصرية من أي حماية أو قدرة على المنافسة، وإعطاء الأوروبيين امتيازات خاصة عبر السماح لهم بالتقاضي أمام المحاكم المختلطة التي كانت تحكم دوما لصالحهم)⁽³⁾.

علاوة على ذلك؛ كان لفقدان فرنسا لهيبتها على الصعيد الدولي بما فيها مصر، إثر الهزيمة التي تعرضت لها في حربها مع ألمانيا خلال العامين (1870_1871م)، الفرصة الذهبية التي استغلتها بريطانيا من أجل السيطرة على مصر، حيث تمكنت من شراء أسهم فرنسا في قناة السويس سنة 1875م، وأجبرت مصر على إصدار إعلان رسمي بإفلاس ماليتها، لتوضع الخزنة المصرية تحت الرقابة المالية الأجنبية، وقام الخديوي اسماعيل بتسريح قسم كبير من جيشه خشية الانقلاب عليه. لتكون المرحلة الأخيرة في سياسة بريطانيا تدبير انقلاب داخلي على الخديوي إسماعيل لعزله وإبداله بابنه توفيق، تمهيدا لاحتلال مصر الذي تم رسميا سنة 1882م⁽⁴⁾.

ب) الموقف الأوروبي من تحديث تونس

تعدّ فرنسا وبريطانيا وبدرجة أقل إيطاليا من أهم الدول الأوروبية التي أعلنت تأييدها صراحة اتجاه حركة التحديث في تونس، وذلك من خلال مشاركتها الفعالة في إدخال بعض التحديثات لاسيما في المجال السياسي والقضائي. في الوقت الذي اكتفت فيه بعض الدول مثل النمسا وهولندا وبلجيكا وإسبانيا والدانمارك بتقديم التهاني وتشجيعها للإنجازات التحديثية، ولعل المتحكم الرئيس في الموقف المؤيد لتلك الدول الثلاث، إنما هو

(1) يحيى، المدخل...، مرجع سابق، ص 323.

(2) ظاهر، مرجع سابق، ص 298.

(3) المرجع نفسه، ص 205_207، 288.

(4) المرجع نفسه، ص 194، 195، 205.

التنافس الذي احتدم بينها على تونس لاسيما بين فرنسا وبريطانيا. فبالإضافة إلى المصالح التجارية لهذه الدول في البلاد التونسية، سعت كل دولة أوروبية إلى ترسيخ نفوذها السياسي والاقتصادي في إطار سياستها العامة خلال القرن 19 والقائمة على السيطرة على مناطق النفوذ والطرق الدولية وتأمين الأسواق الخارجية. ومنه فإنّ غرض القوى الأوروبية من إدخال التحديثات كان منصبا حول فرض انفتاح ديمقراطي محدود يخدم مصالحهم ويحقق أهدافهم السياسية والاقتصادية الاستعمارية من جهة أخرى⁽¹⁾.

برز التأييد الأوروبي اتجاه التحديث منذ أن قرّر أحمد باي الاستعانة بالأجانب من أجل بناء جيش نظامي متطور ومجهز على الطريقة الأوروبية، حيث أخذت كل من فرنسا وبريطانيا تتسابق من أجل إرسال الخبراء والمدرّبين العسكريين إلى تونس، للحصول على فرصة تكوين الجيش التونسي الجديد. إذ سعى القنصلان البريطاني **توماس ريد (Thomas Read)** والفرنسي **ليغان (Lugan)** لدى أحمد باي حتى يتم استقدام ضباط إنجليزيين وفرنسيين لتدريب وتكوين الجيش التونسي⁽²⁾ من جهة، وإدارة مدارس الجيش الحديثة التي أنشأها الباي، بل والتدريس فيها وإدخال برامج أوروبية حديثة⁽³⁾، وهذا ما تجسّد في مدرسة باردو الحربية، إلى جانب إدارة المصانع من جهة أخرى.

اتسعت دائرة التنافس بين الدول الأوروبية في الظفر بالمشاركة في الحركة التحديثية منذ عهد محمد باي، لتشمل المجال السياسي في الحركة التحديثية التونسية. إذ عينت كل من فرنسا وبريطانيا قنصلين خبيرين بالشؤون العربية الإسلامية لتمثيلهما في تونس وهما: **ليون روش (Leon Rouches)**⁽⁴⁾ بالنسبة للأولى،

(1) التيمومي، تونس والتحديث ...، مرجع سابق، ص 126.

(3) السمياني، مرجع سابق، ص 250_251.

(4) فتح التعليم العسكري الأوروبي الأبواب أمام البعثات التبشيرية للمساهمة بدورها في إنشاء المدارس الأوروبية إلى جانب المستشفيات والمستوصفات. بغض النظر عن أهدافها التبشيرية. مما أدى إلى نشر التعليم والثقافة الأوروبية. أنظر: مديحة مشرفية، أولى المدارس الفرنسية بالإيالة التونسية في النصف الأول من القرن التاسع عشر (1830_1855م)، ط 1، المغاربة للطباعة والإشهار، تونس 2009م.

(5) **ليون روش (Leon Rouches)** (1809 _ 1900م): سياسي ورجل دولة فرنسي الأصل، أمضى 32 سنة في شمال إفريقيا، حيث تولى مهمة الترجمة في الجزائر منذ 1832م حتى 1840م لأنّه يتقن اللغة العربية، ثم خدم في القنصلية الفرنسية في طنجة عام 1846م، ليتولى القنصلية الفرنسية بتونس من (1855 _ 1863م)، كما عمل سفيرا في اليابان عام 1863، أنظر: اياد تركان ابراهيم وحنان طلال جاسم، "السياسة البريطانية اتجاه أطماع فرنسا في ولايتي تونس وطرابلس (1830_1882م)"، مجلة آداب المستنصرية، ع 71، الجامعة المستنصرية، العراق 2015م، ص 22.

وريتشارد وود (Richard Wood)⁽¹⁾ بالنسبة للثانية. ومن خلال هذان القنصلان اللذان أصبحا منذ هذه الفترة بمثابة المستشارين عند البايات، يملون عليهم إرادتهم في شتى أمورهم، تم التوجه نحو التحديث السياسي في تونس. "فعهد الأمان" سنة 1857م ما كان ليصدر لولا الضغط الذي مارسه هذا القنصلان⁽²⁾، حيث عمل كل منهما على وضع بعض بنود هذا العهد خاصة تلك التي تتعلق برعاياهم، وتقديم اقتراحات وتعديلات، وحدث الأمر ذاته مع دستور 1861م.

ليس هذا وحسب؛ بل حث القنصلان الباي محمد الصادق على إنشاء المحاكم العدلية الحديثة بالبلاد⁽³⁾. وحتى عندما تم تعطيل الدستور من قبل محمد الصادق باي على إثر ثورة 1864م، وقفت بعض الدول أبرزها بريطانيا ضد هذا القرار⁽⁴⁾ الذي أدى إلى إقفال المحاكم بما فيها محاكم القنصلية وتعليق القوانين المتعلقة بالعدالة والقضاء. ونتيجة للضغط البريطاني تم استمرار بعض متفرعات الدستور نافذة ومعمولا بها من جهة، ومن جهة أخرى أعلن الباي رسمياً أن الدستور حلّ فقط لأسباب مؤقتة⁽⁵⁾.

إنّ الجدير بالذكر؛ أنّ فرنسا اتخذت موقفا مؤيدا لتعطيل الدستور عكس بريطانيا، بل وعملت بنفسها على تحقيق هذا الأمر من خلال الضغط على الباي⁽⁶⁾ من جهة؛ وعلى تأجيج الثوار ضد الباي من جهة أخرى⁽⁷⁾. ويمكن تفسير هذا الموقف العكسي بتوجس فرنسا من أن تنتهي الثورة باتفاق إنجليزي عثماني على حسابها، حيث برز هذا التوجس بشكل صريح في رسالة القنصل الفرنسي العام بتونس شارل دي بوفال

(1) ريتشارد وود Richard Wood (1806_1900م): سياسي ورجل دولة بريطاني، عمل في سوريا ولبنان خلال الأزمة المصرية_ العثمانية

1832_1841م. تولى منصب القنصل الإنجليزي العام بتونس من (1855 _ 1879م)، أنظر: ابراهيم وجاسم، المرجع السابق، ص 22.

(2) استغل القنصلان الفرنسي والبريطاني تنفيذ حكم الإعدام على يهودي من اليهود المقيمين في تونس، للضغط على الباي محمد لإرساء حياة قانونية على الطريقة الأوروبية، أنظر التجربة الدستورية وتطوير النظام القضائي، الفصل الثاني، ص 166.

(3) أ.و.ت، س.ت، ص 118، م 405، و 01، 03.

(4) ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج 5، ص 172_173.

(5) الإمام، مرجع سابق، ص 277.

(6) ابن أبي الضياف، المصدر السابق، ص 151.

(7) يذكر جان قانياج في هذا الصدد بأنّ قنصل فرنسا أرسل خمس رسائل يؤيد فيها الثورة إلى علي بن غداهم أنظر: قانياج، مرجع سابق، ص

(¹) Charles De Beauval إلى وزير الخارجية في باريس دروين دولوي Drouyn de lhuys، بتاريخ 15 ماي 1864م الذي جاء فيه "... وخشيتي الوحدة هي أن يتفق الباب العالي سرا مع إنجلترا التي تصبح الحاكمة هنا باسم تركيا، معتمدة على قوتها الخاصة، وعلى نفوذ تركيا الديني معا"⁽²⁾. وذلك كـ نتيجة لاقتراح بريطانيا أثناء ثورة 1864م للوزير الأكبر مصطفى خزندار القائم على تخفيف وطأة الضرائب لإطفاء لهيب الغضب وتخفيف عدوى الثورة من جهة، وأن يتفضل السلطان بمنح قرض لتونس قدره 100 ألف ليرة، فضلا عن أن يضع الباب العالي تحت طلب باي تونس كتائب مصرية لشد أزره من جهة أخرى⁽³⁾.

أما القنصليات الأوروبية الأخرى؛ فاكتفت بتهنئة مُجدِّ الصادق باي والاعتراف له بحسن التدبير وصواب العمل لما أعلن ذات الباي عن الدستور بتونس سنة 1861م، وقد قدّم قناصل كل من النمسا وسردينيا رسميا تماني حكوماتهم للباي في حفل بهيج أقيم بالسراي الملكي⁽⁴⁾. ولم تكتف بعض الدول مثل الدانمارك بتقديم التهاني فحسب؛ بل زادت في اعترافها بصواب ذلك الصنيع، وتشجيعها للإنجازات الإصلاحية بتونس، عندما بعثت بأعلى أوسمتها إلى مُجدِّ الصادق كدليل على الاحترام والتقدير⁽⁵⁾.

عموما؛ ارتبطت تشجيعات الدول الأوروبية للإنجازات التحديثية التونسية والمشاركة فيها بمصالح رعاياها في البلاد التونسية، حيث مكنتها التحديث من الحصول على الضمانات والامتيازات لرعاياهم وبالأخص على المستويين القضائي والاقتصادي. فعلى المستوى القضائي؛ أصبحت الجاليات الأوروبية بعد إعلان عهد الامان والدستور، تخضع لنظام المحاكم القنصلية بدل خضوعها لسلطة المحاكم التونسية، فإذا ارتكب أجنبي جناية أو جنحة ما فإنه يمثل أمام قنصل بلاده الذي يعود إليه الأمر في عقابه أو إخلاء سبيله، وفي أغلب

(1) شارل دي بوفال Charles De Beauval: تقلد العديد من المناصب الإدارية والسياسية منذ 1840م، أصبح قنصلا عاما بالاسكندرية سنة 1860م، ثم ببيونس ايرس (البرازيل)، ثم بتونس خلفا لليون روش منذ 16 نوفمبر 1863م إلى 03 جانفي 1865م، أنظر: صحراوي، مرجع سابق، ص 66.

(2) المرجع نفسه، ص 68.

(3) ابراهيم و جاسم، مرجع سابق، ص 07.

(4) Jean Ganiage, *les origine du protectorat francais en Tunis 1861-1881*, P.U.F, Paris, 1959, p 80.

(5) أنظر البرقية التي بعث بها وزير الخارجية هال Hall للقنصل الدانماركي شارل كويزل Charles Cubisol بتاريخ 25 جوان 1861م يخبره فيها أنّ ملك الدانمارك قد منح الباي الوسام الدانماركي الأكبر (دانبرو)، أنظر:

Le Ministre Khéreddine et ses contemporains XIXe siècle, documents établis et présentés par Ali Chenoufi, Fondation nationale carthage Beit Al-Hikma, Tunsie, 1990, P165

الأحيان كان يتغاضى عن ما يفعله الجاني؛ بل ويشاركه في أعماله الدنيئة خاصة التي تتعلق بالسكان المحليين⁽¹⁾.

أما على المستوى الاقتصادي؛ فقد تمكن القناصل الأوروبيين لاسيما البريطانيون والإيطاليون والفرنسيون في الحصول _ من خلال قانون عهد الأمان _ على الصفقات المربحة لرجال الأعمال والشركات في إنشاءات البنى التحتية للبلاد كالسكك الحديدية وخطوط التلغراف والطرق البرية وغيرها. ففي سنة 1858م عقد القنصل البريطاني ريتشارد وود اتفاقا مع الحكومة التونسية، لإنشاء بنك أنجلو- تونسي⁽²⁾ شارك في رأسماله الباي وعدد من الأغنياء التونسيين. كما حصل على امتياز خط حديد من مدينة تونس إلى ميناء حلق الوادي من جهة؛ وتونس وباردو من جهة أخرى⁽³⁾.

علاوة على ذلك؛ تمكن القناصل البريطانيون بموجب الفصل الحادي عشر من عهد الأمان من "إمكانية شراء كل أصناف الملكيات مثل المساكن والحدائق والأراضي شأنها في ذلك شأن سكان البلاد الأصليين على أن تخضع للقوانين المعمول بها أو التي يمكن أن تسن فيما بعد"، وتأكد هذا الأمر إثر المعاهدات غير المتكافئة التي أبرمتها بريطانيا مع الحكومة التونسية في 10 أكتوبر 1863م⁽⁴⁾ و 19 جويلية 1875م⁽⁵⁾، أين تمكن رعاياها من من شراء أو تملك ما لا يقل من الاملاك والعقارات لتكون بذلك أول دول أوروبية تقوم بذلك، بالإضافة إلى إعفاء البضائع الأوروبية من أغلب الرسوم الجمركية وكذلك من الضرائب المحلية⁽⁶⁾.

واستطاعت إيطاليا أيضا أن تحصل تقريبا على نفس الامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا لاسيما في السبعينيات من القرن 19م⁽⁷⁾، إذ أصبح لرعاياها الحق في التملك العقاري بموجب المعاهدة التي أبرمت بين

(1) بلقاسم، مرجع سابق، ص 318.

(2) تأسس هذا البنك في لندن في أوت 1873م تحت اسم بنك لندن بتونس، ثم فتح مقرا له بتونس في 9 أكتوبر من نفس السنة، أنظر: علي المحجوبي، انتصاب ...، مرجع سابق، ص 32.

(3) التونسي، مذكرات ...، مصدر سابق، ص 51.

(4) أنظر نص هذه المعاهدة، الشدياق، مصدر سابق، ج 06، ص 266 _ 271.

(5) أنظر نص هذه المعاهدة، المصدر نفسه، ج 05، ص 298 _ 314.

(6) المحجوبي، المرجع السابق، ص 21.

(7) حصلت إيطاليا على وحدتها في 1870م الأمر الذي جعلها أكثر قوة وقادرة على منافسة الدول الأوروبية في تونس، خاصة وأن فرنسا في 1871 تعرضت للهزيمة إثر حركها مع ألمانيا. بالإضافة إلى العدد الكبير لرعاياها في البلاد التونسية. أنظر: المرجع نفسه، ص 32.

إيطاليا والباي في 8 سبتمبر 1868م إلى جانب إعفاء بضائعها من جل الرسوم الجمركية ومن المكوس الداخلية. يضاف إلى ذلك؛ حصولها على امتياز الخط الحديدي تونس - حلق الوادي _ المرسى⁽¹⁾.

أما فرنسا؛ فقد كان لها الحصة الأكبر من الامتيازات، بمقتضى "حق الدولة الأكثر رعاية" الذي تتمتع به هذه الدولة طبقا لمعاهدة 8 أوت 1830م⁽²⁾. إذ تحصلت بموجب معاهدة 12 جويلية 1871م المبرمة بينها وبين الحكومة التونسية على حق التملك بالبلاد التونسية لفائدة رعاياها⁽³⁾، والتي من خلالها تمكنت العديد من الشركات الرأسمالية الفرنسية من شراء الأراضي التونسية مثل: الشركة الفرنسية التونسية للقرض التي اشترت سنة 1880م هنشيرين هامين يقع أحدهما في سيدي ثابت بمساحة 5000 هكتار، ويوجد الآخر في النفيضة وهو عبارة عن مقاطعة تمتد على مساحة 100.000 هكتار بين تونس وسوسة⁽⁴⁾.

علاوة على ذلك؛ تحصلت فرنسا على العديد من امتيازات إنجاز الخطوط الحديدية لصالح بعض الشركات مثل إنجاز خط مجردة سنة 1876م لفائدة شركة بانتبول Batignolles، والخط الحديدي الذي يربط تونس بالجزائر لصالح شركة بون _ قالملة الفرنسية التي تمكنت من تدشين الجزء الاول منه (100 كلم) في أفريل 1879م. كما حصلت نفس الشركة سنة 1880م على امتياز مد الخطوط الحديدية الرابطة بين تونس وسوسة من جهة وبين تونس وبنزرت من جهة أخرى بعد أن تخلت عنها شركة انجليزية⁽⁵⁾.

تمكنت الدول الثلاث (فرنسا وبريطانيا وإيطاليا) أيضا من التوسع المالي في تونس عن طريق الحركة التحديثية، إذ لجأ بايات تونس إلى الاقتراض من هذه الدول من أجل إجراء التحديث في مجالات مختلفة، وعندما لم تتمكن الحكومة التونسية من تسديد ديونها لهذه الدول استغلت هذه الأخيرة ذلك لتهيمن في سنة 1870م على مالية الدولة التونسية. إذ اقترحت فرنسا بدعم من بريطانيا وإيطاليا تكوين لجنة مالية لتصفية

(1) المحجوبي، المرجع السابق، ص 32.

(2) تم إبرام هذه المعاهدة بين ملك فرنسا شارل العاشر وباي تونس حسين نصت على أن تطلب فرنسا لنفسها أي امتياز تجاري، ولكن يتعهد الباي في الحاضر والمستقبل على تمكينها من كل الحقوق والتسهيلات والامتيازات التي تمنح أو ستمنح بأي موجب كان إلى أي دولة أجنبية وسيقع تقديم هذه الامتيازات إلى فرنسا بمجرد المطالبة بها من قبل قنصلها، أنظر: التونسي، مذكرات ...، مصدر سابق، ص 52.

(3) أنظر الأمر الصادر من محمد الصادق باي إلى قاضي المالكية بتونس فيما يتعلق بترخيص رعية فرنسا في شراء العقارات والأموال بمملكة تونس، الشدياق، مصدر سابق، ج 06، ص 292.

(4) المحجوبي، المرجع السابق، ص 33.

(5) المرجع نفسه.

الديون وحماية مصالح الدائنين للحكومة التونسية⁽¹⁾، وتم بالفعل تكوين اللجنة برئاسة الوزير خير الدين وممثلين عن كل دولة من الدول الثلاث⁽²⁾. (وقد كرسّت هذه الرقابة المالية واقعيًا حماية ثلاثية على تونس، وأصبحت هذه الأخيرة خلال هذه المرحلة بمثابة فريسة يتكالب عليها الأوروبيون دون أن يدافع عنها أحد واشتعلت المنافسة الشديدة بين ممثلي الدول الثلاث داخل اللجنة)⁽³⁾.

وانطلاقًا مما سبق؛ ازداد النفوذ الاقتصادي للتجار وأصحاب البنوك والسفارة الأوروبيين في تونس، الذين استغلوا الحماية التي توفرها لهم الامتيازات والمعاهدات غير المتكافئة التي فرضتها دولهم على الحكومة التونسية، مما شكل ضغطًا كبيرًا على الاقتصاد المحلي التونسي. ولم يكن بمقدور الحكومة التونسية وضع حد لتجاوزات الأجانب المقيمين بتونس، مادام هؤلاء لا يخضعون للمحاكم التونسية ولا للقوانين البلاد، كما لم تكن قادرة على جمع الضرائب من الأوروبيين الأثرياء، ولا حتى اتخاذ أبسط القرارات البلدية التي تخص الأحياء الأوروبية إلا ما كان لصالحهم. وبلغ النفوذ الأوروبي قمته لما أفقدت الحكومة قدرتها على منع أو تحديد السلع الأجنبية أو مراقبة الواردات والصادرات وكان لذلك نتيجة سلبية على الاقتصاد التونسي⁽⁴⁾.

إنّ الجدير بالذكر؛ أنّه لطالما كانت فرنسا الطرف الغالب في الظفر بالمشاركة في التحديث بتونس، ولم تتمكن بريطانيا من مجاراتها. لأنّ ما كانت تسعى إليه فرنسا كان يتفق مع طموحات البايات والمتمثلة في استقلالية تونس عن الدولة العثمانية⁽⁵⁾. فضلًا عن أنّ فرنسا كانت تؤكد دائمًا على أنّها لا تزال مع الباي في خصامها مع الدولة العثمانية، وأنّها لا تدخر جهدًا في حماية مصالح تونس.

وعلى هذا الأساس؛ أبدى البايات التونسيون تأييدهم المستمر لفرنسا، ويظهر ذلك من خلال ما قاله أحمد باي في إحدى المرات للقنصل الفرنسي "ماثيو دي ليس" (... أنا داعي لفرنسا بالخير، لأنّها حبيبتني المخلصة، وسائر ما تستحقّه من بلادي ونجده فهو لها...) ⁽⁶⁾. بالإضافة إلى زيارته الرسمية إلى فرنسا سنة

(1) التونسي، مذكرات...، مصدر سابق، ص 31_32.

(2) أنظر المرسوم الخاص بتكوين اللجنة المالية الدولية والصادر عن مجلّد الصادق باي يوم 6 جويلية 1869م: ج.ر.ت، ع 01، 23 نوفمبر 1869م.

(3) ابراهيم و جاسم، مرجع سابق، ص 08.

(4) صحراوي، مرجع سابق، ص 120_121.

(5) لطالما كانت فرنسا تسعى إلى استقلالية تونس عن الدولة العثمانية لأنّ هدفها الرئيس كان يتمثل في حماية الحدود الشرقية للجزائر، لأنّه مادامت تونس ولاية عثمانية فستشكل عائقًا كبيرًا أمامها في الجزائر وربما تقضي عليها. أنظر: العقاد، مرجع سابق، ص 164_165.

(6) صحراوي، المرجع السابق، ص 54.

1846م، التي استقبلته وكأته رئيس دولة ذات سيادة كاملة، فكان بذلك أول باي يزور دولة أوروبية بل وأول حاكم في العالم الإسلامي يفعل ذلك خلال القرن 19م⁽¹⁾.

علاوة على ذلك؛ كان مُجدّد الصادق ثاني باي يغادر الحدود التونسية للقيام برحلة من أجل مقابلة أصحاب النفوذ الفرنسي للتأكيد على صداقة البايات بفرنسا، لكن هذه المرة كانت الرحلة إلى بلد مسلم تحت نير الاحتلال. إذ زار مُجدّد الصادق باي الجزائر سنة 1860م لمقابلة الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث (Napoleon III)، والتي تكلّلت في الأخير بتبادل من خلال الطرفان النياشين. إذ قدّم الإمبراطور الفرنسي للباي نيشان الشرف الأكبر *le grand cordon de la légion d'honneur* مرصعا بحجر الألماس.

كما قدّم لمصطفى خزندار الذي صاحب الباي في رحلته حقّة مرصعة رسمت عليها صورة الإمبراطور، ونياشين لبعض أعضاء الوفد التونسي. وبدوره الباي قدّم عدّة نياشين للعديد من أعيان الدولة الفرنسية، كما استقبل في محل إقامته في الجزائر عددا من كبراء الجيش الفرنسي وأعيان البلاد⁽²⁾. علاوة على ذلك؛ قدّم مُجدّد الصادق باي نسخة من قانون عهد الأمان للإمبراطور نابليون الثالث الذي استحسنه⁽³⁾.

أما بريطانيا؛ فنظرا لموقفها المؤيد للتبعية التونسية للدولة العثمانية، فإنّها ظلت محافظة على موقفها المؤيد للتبعية التونسية للدولة العثمانية، حيث عملت في العديد من المرات على تحذير الباي من الانسياق نحو أطماع فرنسا ونصحته بتقوية ارتباطه بالدولة العثمانية. وفي الوقت نفسه كانت تنصح السلطان بعدم التشدد لئلا يدفع ذلك الباي التونسي إلى أحضان فرنسا التماسا لحمايتها⁽⁴⁾. وفي الحقيقة؛ هذا الأمر هو العامل الأساسي الأساسي الذي دفع ببريطانيا إلى أن يكون تأييدها لحركة التحديث في تونس محدودا مقارنة بفرنسا.

بالرغم من المواقف المؤيدة التي أبدتها الدول الأوروبية لاسيما فرنسا وبريطانيا اتجاه الحركة التحديثية في تونس، إلّا أنّه برزت بعض المواقف الرافضة لهذه الحركة وبالأخص في عهد الوزير الأكبر خير الدين التونسي. فقد كانت ترى هذه الدول وفي مقدمتها فرنسا بأنّ التحديثات التي قام بها هذا الوزير، تتعارض مع أهدافها

(1) التيمومي، تونس والتحديث...، مرجع سابق، ص 93.

(2) أنظر تفاصيل الرحلة التي أوردتها الجنرال حسين : ج.ر.ت، ع 8، 4 أكتوبر 1860م.

(3) أنظر: الرسالة التي بعث بها القنصل الدانماركي شارل كوبيزول Charles Cubisol إلى وزير الخارجية الدانماركي هال Hall:

Le Ministre Khéreddine... , Op cit, P 156-157.

وأنظر أيضا: بن أبي الضياف، مصدر سابق، ج 5، ص 42، وأيضا:

(4) ابراهيم وجاسم، مرجع سابق، ص 04.

الاستعمارية. إذ تم الحد من سلطة القنصليات وتجاوزاتهم إثر إنشاء خير الدين للمجلس المختلط _بدلاً عن المحاكم القنصلية_ يرأسه موظف تونسي مختص في القضايا التي يكون فيها أحد المتقاضين تونسياً والآخر أجنبياً⁽¹⁾. من جهة أخرى؛ امتنع خير الدين عن منح بعض الامتيازات للشركات الأوروبية مثلما فعل حينما رفض طلب شركة فرنسية بإقامة خط حديدي يربط بين تونس والجزائر، لاعتقاده بأنّ هذا الأمر قد يؤدي إلى مسألة خطيرة بخصوص الحدود، كما أنّه لا يمكنه منح ترخيص إلاّ بموافقة الباب العالي⁽²⁾.

زيادة على ذلك؛ كان خير الدين في سياسته الخارجية يحسن التعامل مع الدول الأوروبية وقناصلها، مما أدى إلى الحد من أطماع هذه الدول سيما من الناحية الاقتصادية والسياسية. وقد عبّر خير الدين بنفسه على ذلك في مذكراته بقوله: (إنني اتخذت إزاء القناصل مساراً لا يترك أي مجال لدسائس التي تعودوا عليها في بلدان المشرق. فكنت أستجيب بسرعة إلى الرغبات الشرعية والواضحة وأتخلّى عن كل المطالب المريبة، معللاً رفضي، فيقررون في النهاية باحترامه، وبذلك فمن بين أولئك القناصل الذين يبحثون عن وضع العراقيل كانوا على الأقل مرغمين شكلياً على المحافظة معي على علاقات طيبة)⁽³⁾.

ونتيجة لهذه التغييرات؛ تجسّد الرفض الأوروبي في محاولة القنصلان الفرنسي والبريطاني المقيمان بتونس لعزل الوزير الأكبر خير الدين، وإرجاع السلطة إلى سلفه مصطفى خزندار. حيث تحالف هذان القنصلان ونديم الباي مصطفى بن اسماعيل ضد هذا الوزير، ليتمكنوا في الأخير من دفعه إلى تقديم استقالته وتعيين مصطفى ابن إسماعيل بدلاً عنه⁽⁴⁾. وفي ظل وزارة هذا الأخير تمكنت فرنسا من الحصول على العديد من الامتيازات أبرزها: إنجاز الخط الحديدي الرابط بين تونس والجزائر. كما أصبح القنصل الفرنسي الشخصية النافذة في البلاد، فلا يمكن للوزير الجديد أن يتخذ إجراءات دون استشارته. ومع بداية عقد الثمانينات من القرن 19م، يصل النفوذ الأوروبي إلى منتهاه ويتحول من قوة ضغط إلى قوة احتلال في شكل حماية فرنسية وقع على معاهدتها الباي مُحمّد الصادق في قصر باردو يوم 12 ماي 1881م⁽⁵⁾.

(1) دوحه، الإصلاحات السياسية والإدارية ...، مرجع سابق، ص 256_257.

(2) التونسي، مذكرات ...، مصدر سابق، ص 51_52.

(3) المصدر نفسه، ص 43.

(4) المصدر نفسه، ص 46.

(5) أنظر إلى تفاصيل الحماية الفرنسية: مُحمّد عصفور سلمان، "الحماية الفرنسية على تونس عام 1881م والموقف العثماني والأوروبي منها"، مجلة دياي، ع 56، العراق 2012م.

الختامة

مما لا شك فيه أنّ دراسة حركة التحديث خلال القرن 19م ليست بالأمر الهين؛ لكونها تعدّ أحد أهم الحركات الفكرية التي شغلت ولا تزال تشغل بال أرباب الفكر والقلم الذين كتبوا عنها بشكل عام أو خاص. إذ كثرت الآراء حول هذه الحركة، وتنوّعت بتنوع المفكرين في تلك الحقبة الزمنية بل وفي الفترة التي تلتها. ذلك أن كل منهم أبدى وجهة نظره من زاوية خاصة وقدم مفهوما لها، مستندا في ذلك على مرجعيته الدينية والاجتماعية وحتى الإيديولوجية. ومن جهته أيضا استخلص الباحث بعض النتائج من دراسته المتواضعة لهذا الموضوع ويمكن حصرها فيما يلي:

شكل القرن 19م بالنسبة لمصر وتونس منعكفا تاريخيا لنهاية العزلة والانغلاق الذي ساد فيهما قبل هذه الفترة، فقد كان هذا القرن شاهدا على بداية التفكير الجاد في البحث عن سبل تدارك الأزمات التي تعرّضت لها المنكفتين، والنهوض بالمجتمعات الإسلامية لتواكب التّطور الحضاري الذي عرفه الغرب الأوروبي، وبالتالي كان شاهدا على بروز حركة التحديث التي شملت جميع ميادين الحياة.

لم تكن حركة التحديث في مصر وتونس ثمرة للرغبة الذاتية والموضوعية المعبرة عن الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بقدر ما كانت استجابة للتحدي الغربي. فقد كشفت الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798م مدى بلوغ الأزمة ذروتها في المنكفتين، كما أنّها فتحت العيون على حقيقة الفارق الشاسع بين الركود الحضاري الإسلامي والتقدم الحضاري الغربي. ونبهت الأذهان من جهة أخرى؛ إلى ضرورة البحث عن بدائل للنظام القديم الذي أثبت عجزه وفشله، بنظام جديد يستلّج الصمود أمام التحدي الغربي.

وجاءت النخبة المثقفة من مفكرين ورجال سياسة ليقدموا البديل، لا من خلال تلوير العناصر الإيجابية للأنظمة القديمة بإزالة العقبات التي تعترض طريقها وتوجيهها وجهة جديدة، وإثما عن طريق اقتلاع القديم كلّ. وتأكّدت حتمية اعتماد هذه البدائل عن طريق البعثات العلمية الموفدة إلى أوروبا، التي ساهمت في نقل الآثار الحضارية للغرب الأوروبي إلى مصر وتونس. أضف إلى ذلك؛ مساهمة الفئات الأجنبية المتواجدة في المنكفتين من خلال التجارب والخبرات التي جلبتها معها واستفاد منها المصريون والتونسيون.

من النتائج أيضا؛ أسبقية مصر في اعتماد التجربة التحديثية من جميع جوانبها، باعتبارها أول بلد عربي إسلامي استيقظ من سباته على وقع الاصطدام المباشر مع الغرب الأوروبي إثر الحملة الفرنسية سنة 1798م، فحاول البحث عن سبل النهوض بالمجتمع من أجل تجاوز الضعف والانحطاط، واللحاق بالركب الحضاري

للغرب الأوروبي. بينما التحديث في تونس تدرّج وتأخر نسبيا عن التجربة المصرية، بحيث لم تتفكّح للتقدم الأوروبي، ولا للضعف الذي أصابها إلا بعد احتلال الجزائر سنة 1830م.

زيادة على ذلك؛ فإنّ رسالة التحديث في مصر تحمّل أهم أعبائها مُحمّد علي باشا الذي آمن بأنّه لا سبيل للنهوض بمصر دون تحديثها على جميع المستويات. إذ سعى منذ توليه الحكم إلى بناء دولة حديثة، تعتمد بالدرجة الاولى على اقتصاد متين وجيش قوي ومؤسسات تعليمية وإدارية حديثة. إذ لم يبد خلفائه نفس الرغبة والحماس في اعتماد التحديث، خاصة عباس حلمي باشا وسعيد باشا. ورغم أنّ الخديوي اسماعيل حاول دفع هذه الحركة نحو الأفضل فيفعل ما فعله جده مُحمّد علي، إلا أنّه أدّى ببلاده إلى الهاوية، حيث سقطت في يد إحدى القوى الاستعمارية الممثلة في بريطانيا.

في المقابل؛ تقاسم التجربة التحديثية في تونس ثلاث بايات من الأسرة الحسينية هم احمد باي ومُحمّد باي ومُحمّد الصادق باي. ورغم أنّهم سعوا إلى تحديث بلادهم في الاتجاه نفسه الذي سار عليه حكام مصر، وبشكل يستجيب لتطلّعات النخبة التحديثية؛ إلا أنّهم كانوا متسرعين في تطبيق ذلك التحديث، فغلب عليه الطابع الشكلي. حيث ظنوا أنّ التحديث، يكون بنقل بعض المظاهر الخارجية للحضارة الغربية كالملايس والأثاث والتقنيات العسكرية والصناعية والعادات الاجتماعية. ورغم أنّ الوزير الاكبر خير الدين التونسي، كان على النقيض من أولئك البايات، حيث فهم أنّ التحديث لن يكون إلا بتغيير جوهرى، إلا أنّه واجه نظام الحكم المملّق الذي أجبره على اللجوء إلى موافقة مُحمّد الصادق باي حتى ينفذ الإجراءات التحديثية التي رأى أنّها ضرورية للبلاد. أضف إلى ذلك؛ أنّ المشروع التحديثي لخير الدين لم يعتمد على قوى شعبية.

من النتائج التي خلص إليها الباحث أيضا؛ أنّ حركة التحديث في مصر كانت الأكثر تجذرا على المستوى الصناعي والعسكري لاسيما في عهد مُحمّد علي باشا. إذ أوجد هذا الأخير جيشا نظاميا قويا، مكّنه من التوسع خارج حدود مصر من جهة؛ وجعل الدول الأوروبية تتوجس من تلك القوة فتقرّر القضاء عليها من جهة أخرى. كما أنشأ العديد من المصانع الحربية والمدنية التي وفّرت مجموعة كبيرة من الصناعات المختلفة التي لم يألّفها المصريون من قبل؛ بل ولم يكن بمقدورهم صنعها نظرا لمعرفتهم الضيقة وأساليبهم المحدودة، فضلا عن تكوين يد عاملة منفتحة عن التقنيات الأوروبية الحديثة.

بينما كانت حركة التحديث في تونس الأكثر تحذرا على المستوى السياسي والقضائي؛ إذ كانت السبابة في إرساء الدستور الذي يعدّ أول وثيقة قانونية مفصلة، تحدّد من صلاحيات الحاكم وتقيّد تصرفاته بموافقة النواب. لكن بالرّغم من ذلك؛ فإنّ التجربة الدستورية بقيت شكلية دون مضمون حقيقي، ذلك لأنّه سرعان ما تمّ إبطال العمل بالدستور، لكونه نابع من الضعف الأوروبي ولم ينبثق من داخل المجتمع. وحتى المؤسسات الدستورية والقوانين الوضعية المنبثقة عن هذا الدستور كانت مستوردة من الغرب الأوروبي، وبالتالي كان من الصعب عليها أن تتأقلم مع البيئة التونسية التي تتسم بالمعرفة الضيقة للأفكار الحديثة كالحرية والديمقراطية وغيرها.

أما على الصعيد الفكري؛ فلم تفلح مصر وتونس في تحقيق تحديث فعلي في ميدان التعليم، رغم تلوّير المناهج العلمية وإدخال علوم حديثة، وإنشاء بعض الصحف والمجلات، بواسطة ثلة من المفكرين الذين أتيحت لهم الفرصة للإطلاع على العلوم والمعارف الغربية مثل رفاة رافع الله ماوي، وعلي مبارك، وخير الدين التونسي، ومحمد بيرم التونسي وغيرهم. ولعلّ ذلك راجع؛ إلى عدم القدرة على التوفيق بين نوعان من التعليم في ظل الصراع القائم بينهما. الأول؛ يتمثل في التعليم الديني المحافظ الذي مثله جامع الأزهر في مصر وجامع الزيتونة في تونس. والثاني؛ يكمن في التعليم المدرسي المجدد الذي مثلته المدارس الحربية والبيّة والهندسية في مصر والمدرسة الصادقية في تونس.

من النتائج أيضا؛ يعدّ الاخذ بالنموذج الغربي النقطة المشتركة بين التجربة التحديثية المصرية والتونسية، لكن درجة هذا الانفتاح على الغرب الأوروبي كانت متفاوتة. حيث كانت مصر أكثر انفتاحا منذ عهد محمد علي باشا لاسيما على الأنموذج الفرنسي وبدرجة أقل الأنموذج الإنجليزي. ورغم انحصار هذا الانفتاح في عهد عباس باشا وسعيد باشا، إلّا أنّه سرعان ما عاد في عهد الخديوي اسماعيل بشكل مبالغ فيه، حتى أصبح مفهوم التحديث مقترنا بمفهوم التغريب. أما تونس فكان انفتاحها على فرنسا وإنجلترا في إطار محدود وضيق، مقارنة بمصر، الأمر الذي جعلها تسلم من التغريب، لكن ذلك لم يمنع من خضوعها للتدخل الاجنبي.

يتضح من خلال هذه الدراسة أيضا؛ أنّ مآل حركة التحديث في مصر وتونس كان الفشل على المستوى البعيد. ذلك لأنّها لم ترتكز على قاعدة اجتماعية قادرة على دعمها، والدود عنها في حالة تعرّضها للفتور. فهي لم تنبثق عن البقعة البرجوازية التي من المفروض أنّها تشكل قاعدة اجتماعية؛ بل انبثقت من أعلى السلطة. فكان التحديث فوقيا بعيدا عن إرادة المجتمع، وخاضعا لإرادة الحاكم وبعض رجال الدولة.

ومن عوامل هذا الفشل أيضا؛ أنّ حركة التحديث في مصر وتونس واجهتها تحديات داخلية وأخرى خارجية كان أبرزها الصراع بين النخب التقليدية المحافظة والمناصرة للنظام القديم والمعارضة لأيّ انفتاح على الغرب؛ وبين المتنورين الذين تبنوا النظام الجديد، وآمنوا بالتحديث كضرورة لتجاوز الأزمة، وقد ساهم هذا الصراع في إجهاض تجارب التحديث. كما ساهم العامل الخارجي في استمرار الأزمة، لأن الدول الأوروبية كانت ترى في مشاريع التحديث تهديدا لها ولمصالحها في المنطقتين مصر وتونس، لذلك لجأت إلى عرقلة تلك المشاريع مما أدى إلى استمرار الأزمة في المنطقتين؛ بل والتدخل المباشر لها والممثل في الاحتلال البرياني بالنسبة لمصر، والفرنسي بالنسبة لتونس.

"وهزمتنا لأن نقبض العنان عن القول في هذا الكتاب، وقد
استوفينا عن مسائل ما حسبناه كفاية له، ولعل من يأتي بعدنا، عن
يؤيده الله بفكر صحيح وعلم مبين، يغوص من مسائله
على أكثر مما كتبنا"

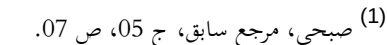
عبد الرحمن ابن خلدون، (المقدمة، دار الفكر، بيروت 2001م، ص 840

قائمة الملاحق

1. الوثائق الأرشيفية والنصوص

2. الجداول

1. الوثائق الأرشيفية والنصوص



الملحق رقم 02 : نسخة من لائحة تأسيس مجلس النواب وانتخاب أعضائه 22 أكتوبر 1866م⁽¹⁾

الصفحة الأولى

[illegible]

هذه لادبه كيفة تأسيس مجلس شورى المذاب وانتخاب اعضاء

ہے ہاں

تأسس هذا المجلس على مبادئ العدالة في المنافع الخاصة والفردانية التي تراها الحكومة أنها من خصائص المجلس بغير الذكاء واعطاء الرأية
وعرضه جمع ذلك للمجلس المذكور.

ہندوستان

مجلس انتخاب سے بیعت کے بعد عشرہ سنہ عافیت کے لئے بشرط اس کے کہ وہ صوفی رہے اور وہی وہ ایک سو سے متخاصم العلویہ علیہ
مکرمہ نامہ سے اہل تشیعہ لا و سے اولاد الوطیہ

المسألة

بحرم من مصاديق انتخاب الشخص الذی به حکم بر اندام و اعدایم با حکام و دوله و ملت بها موقوفه بفقیر الاله اعبدت تحت موقوفه
الفرع من سنها و ایضا موقوفه الخواجه و الشخص الذی اعین علی عالم من انتخاب سنة و الشخص الذی صار مجازاً لتهی بالیوم و الطریقکم

الحمد الرابع

أما الأشخاص الذين يتقوله هؤلاء بلغة أنه يكون من الذين لم يكن على اطلاع وأملهم بأحكام الفلاس ونعمت بها عقولهم لطيف إذا
أعيت على عقولهم وهم لابد يكونوا سبقوا مراتب البعيا وهو ذلكم لابد يكون من الأشخاص الذين سلكوا المسلك في الهدى

ہندو خاص

استخدموه في خدمات العبيد واستخدموه في جهات الخراج عليه الميراث سوا كذا ثم بعد ذلك اودعهم وكذا الداعية سكت العسرية
سوا كذا ثم بعد ذلك اودعهم وكذا الداعية سكت العسرية سوا كذا ثم بعد ذلك اودعهم وكذا الداعية سكت العسرية
سوا كذا ثم بعد ذلك اودعهم وكذا الداعية سكت العسرية سوا كذا ثم بعد ذلك اودعهم وكذا الداعية سكت العسرية

(1) عزت، مرجع سابق، ص 15_16.

الصفحة الثانية

الحمد السادس

ام انتخاب الاعضا من الذين يدرهم انه يكون على حسب القدر فلما يتم الانتخاب واحد او اثنين من كل قسم من اقسام الدبرية بحسب كبر القسم
ومنفذ ويصير انتخاب ثلثة من دهره واثنين من سكره وواحد من دباط

الحمد السابع

حيث ان كل يد عليه مثل من يمشي به ربة الدهره فيالطبع لم يستقر منطلقه الله ذلك بعد والما يوجد عنهم لانتخاب العظماء المطلوب الانتخاب
من القسم اذا كانه تلك الشايع حازبه الاوصاف المعتبر المذكوره فاولاها الشايع بمحله واهل الدبرية ويكتب كل احد منهم اسم من ينتخبه من القسم
في ورقه مخلصه ويضعها معقولته بالحدوده المعدل قسمه بالمديرية

الحمد الثامن

بعد ما يتم وضع الدواقره بالمحاريق تفتح على يد المدير والوكيل وناظر قسم الدواقره وقاضي المديرية فينظر اذا كانه اكثر الدواقره متفقه على الانتخاب وادوية
القسم فيصير لها نائبا عن القسم وان كانت الدواقره في الانتخاب اثنين او ثلثة فيفتح بينهم بمحله في والي نقيب القدره يصير نائبا عن القسم وفي
كل الدواقره يوزع من الشايع الحازبه بالمديرية من البلد ورقه باصنامهم باستقر عليهم امان في الانتخاب تلك الدواقره واما الانتخاب في دهره راسكف
وربما يصير بانفاذه او الكثرة ارا وجهه واعياه تلك الدواقره

الحمد التاسع

يصر بمزيد انتخاب الاعضا في كل ثلثة سنيه حيا له موضعا بالحمد السابع

الحمد العاشر

اعضا المجلس ليزيدونه عند غرضه وسبعين شوي

الحمد الحادي عشر

لا يصعد المجلس اذا غاب من اعضائه اكثر من الثلث وان كانه احد الاعضا له عذر فزوري فيقدم عذره على رئيس المجلس قبل انعقاد المجلس فانه
قبل عذره بالمجلس فيها والدواقره لم يفتح بعد انعقاده عدم قبول عذره يصير انتخاب غيره بدله من قسمه وجهه حسب الدواقره

الحمد الثاني عشر

لا يصح التوكيل عند احد الاعضا في هو يترك المجلس بنفسه

الحمد الثالث عشر

يصر بقبوله حال كان من احد اعضائه المجلس حيه منها عنهم معرفه فوسيو فانه وجه مستحق الشرحه المعتبره الموده في الجند السابقه يقبل
والدواقره ياتيه ويتجب غيره من قسمه وجهه

الحمد الرابع عشر

بعد ما يصير بقبوله احوال النواب المنتخبة بالقوسيو ويوجهه حازبه الاوصاف المذكوره في الجند السابقه فيعطوا قرار عنهم بالقوسيو ويوجهه
من لارئيس المجلس ومن اعطاه الاغصاب كزيوم بعلي كل واحد منهم بوردي يصره كونه شتيا في ظرف ثلثة سنيه في شوري النواب

الحمد الخامس عشر

حيث من العلم ان كل مجلس من المجالس المانحة له حدود ونظاماته فيالطبع حدود ونظاماته فلما المجلس مستطيره

الحمد السادس عشر

ان عقد المجلس سيكون في هذا العام سنة ١٠ الهجره لغاية ١٠ طوم واما في السنيه التي يصير انعقادها ١٠ كهك لغاية ١٠ منبر

الحمد السابع عشر

لوي الامر مع المجلس او ناضحه او تمردت عنه او تبدل اعطاه وانتخاب غيره في منعه معلومه صباهه مخرج بهت اللام

الحمد الثامن عشر

لا يجوز قبول عذره من احد ما بالمجلس ذلك

الملحق رقم 03 : وثيقة عهد الأمان⁽¹⁾

نص عهد الأمان

10 ستمبر 1857

[illegible]

سَادِيَّةُ اِنْ جُلَسَ النِّفَرُ الْجَنَانُ اِذَا اَكَلَ الخُبْزَ بِهِ يَغْوِبُ عَنْ اَعْيُنِ اَهْلِ الزَّمَةِ يَلْزَمُ

من يقسمه من قبلهم على يسار اليد منهم واليمين على يمينه من الجناح واليمين على يمينه
 أنا جعل مجلسا للبراءة برسر وكاتب واعضاء من المسلمين وغيرهم من علماء الجليل

للتصريح بنوازل التجارات بعد ما اتفقنا من احبابنا الذين ارفعوا بكيفية دخولهم في علم انجليس

سأهتد أن سابر عيتان المسلمين في غيرهم لهم المساواة في الأمور الإجماعية والفرائض الشخصية

سبعة ثم يجمع المتجني اختصا ثم يركن مبادئ الخراج واما ثانياً في التلذذ بقبلة واما ثلثاً

منها ونكون العناية بالعامة عموم الخير ومنع اصابة تعطله

المرتبة والية يمكن ان تترقب مثل - براصل السلامه افضل ما حصل علي - اخر غير ان يضل لنا مع عوالمهم

عشر ان الواجب على الانسان سائر اقسام الدوله ان يشتم واساير ما يملك من الدور

الارض مثل سائر اهل البلاد بشرط ان يستعملوا القوانين المرقبه واليه تترقب من غير استنماع وامر في الامور

بل مع اختيارنا الرواد بعلى عمر الله وميثاقه ان نجريه نعوذ / اصره الى سفي ذاك على نحو

فمن كان منكم غافلاً فلينبه، ومن تنبأ فلينبئ، ومن نادى فالنادي عذب أبصره، ومن ابتغى الفضل فليبتغ، فما آتاه الله فهو خيره، وما منع الله فهو شدة حاجته، والحمد لله رب العالمين

الحاضرين من ثواب الرولة العظام واعيان رعيتهما شهرا على غنيم والده يعلم ان تمزا
الطوبى جعلته يمانه ان اشرك به من الرولة في ذلك الحان

والاعظم انيية والمرسلون بغيره ومن اعلم الله لزمه الرجل بعصم الخ ومو العروة

عمره خيمه يادى واستماع من لى من صلوته. الثقات والحمات الفيات ان يكرهوا جاجرا.

بسم الله يعلم ما تتبعون اللهم سمعنا على صلح عبدك بكن لم معينه واراد من
 ما معنا اللهم سمعنا على صلح عبدك بكن لم معينه واراد من

اعلم انه علم ولينا والى الشكر على اوليتنا من محبتنا والحق عليه فيما قضيتنا

بإذن من صاحب السمت كبرياءه باني حاجته اتملة التوفيق في شهر ربيع الأول سنة ١٢٧٤

محمد بن القبطية المشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

مصر المملوكة لمصر بلاد روم
والعقلاء وترفع البحار من اقصاها الى اقصاها والصلاة والسلام

نقصه لا يرد عليه من جهة ما ذكرنا من الرعيه وبطله بفضيله وبغضه بالحنيفه والسمه بينهم اتسيعا وبه

وعلى الله واصحابه الف خير ما على معاليهم العزى علكم من افقرى وه لعلكم ويرى السبعة فطروا ويا
سميرم العا انا انا

نوصيكم وعوننا على امور الامار، التي من اجلها نضع جانبا كل ما في الدنيا من اهلها واهلها

وَيَكِيدُ الْمَارِجُ عَرَبِيًّا فَعَرَّبَ الْمُرَاتِيحَ فَلَمَّا نَالَهُ مِنْهُ مَا فَعَلُوا، وَاصْنَعُوا الْيَتَامَى مِنْ خَلْفِهِ عَزَّالَ الْفَقْرَ يَمِينًا

محبى الله وحق العباد بمحضنا النصيحة لله على علمه وارضاه ومجاهدنا اياهم اذ انهم يرون من الله كماله

فصلوا وانزع لهم به الامامة حقهم نعمنا واني نصر ما عن فضله الفرض بعد رتبته من يعلم ان الله ما يخطئ

[illegible]

والله يرى اني ارجو ان يكون الامر على خفي، محادثة الرجل على عاتق ربي
 ارجو ان يكون من التوبة والرجوع الى الله تعالى

الى ثمرات الاحمال وانفقت عن المعايير النمل واستنصا الصالح في تعظيم اجمال ومن راها جمل

ففرغ من سبب التعذر لكانمال وراينا غالباً اهل الذم لم يحصل لهم شيء مما يلحقوا، ما عدا ما عطفوا عليه القيد
 في بيت غايه، العده ان العبد لا يقع مرتبة الانصاف الا اذا علم ان جوارحه تسمى بالانسان، لان تحقق ازدياد حال العقل

يرجع عنه خوف الغرور وان لا يصل اليك ستم من مائة رابفة الرجل ووجه اليه فليكن ولا يحكي لتخفيف الواهم

والمثلين بلغة اراي الجملة دعوة ان تقرر علة ان من سبقك عرسه وصل اليه من قبله
وغير انك سلكته الاسلام والعزل العلقم الوزن على نيل استقام الرضوخ المان الاعمال به النقص ابرام

يؤكدون / لأن من انفسهم الرشيه ويردونه من القوق الرشيه وتوالت حسنة العمل والبيع وان
من القلعة عن ابيته العري ومن

التمتع بالعلم والفضل عليه بما هو في المتفق وبما في تضمين العلوم وتقوى
التمتع بالعلم والفضل عليه بما هو في المتفق وبما في تضمين العلوم وتقوى

بعض الاعيان بنوع ما علموا به من اجل انهم لم يسموا بالاعيان بل بالاعيان

والله يدبر العمل بما الى بيعه الله، وهو العادل السميع
واعلم مجلس السبعة جارية مشاعه وارجو الله الذي يفتح قلوبنا ان تستقيم بمن الذي يقب

يسفر عن ذلك انه لم يسمه بل هو من السبعه الصالحين من اعتبار السيامه
احوال الرعايه وما يجنبه ماورد عن السبعه الصالحين من اعتبار السيامه

فما تخرجن اليه الغنوس وتكون من ثمة بما ليس من ثمة

الأولى تأخير الممنوعين عن عيقتهم وسكان أيد التنازل اختصاراً
 وأما سبعة وأربعون فأنها من لوائح الجرائم
 وأما ثمانية وأربعون فأنها من لوائح الجرائم
 وأما تسعة وأربعون فأنها من لوائح الجرائم

اسمهم واموالهم انهم والاعراب والقبائل
بما اصابوا من الخبيثات من الكسب او المظنة بل اعادة النظم

الاشائية تساء الناس على ما في قوله (الاشياء) وبيانها من

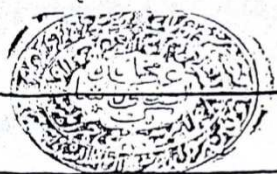
[illegible]

(1) أ.و.ت، س.ت، ص 118، م 410، و 01

الملحق رقم 04 : الأمر الصادر عن محمد الصادق باي بتفسير قواعد قانون الدولة التونسية

(1) بتاريخ 08 ذي القعدة 1276 هـ / 22 ماي 1860م

الحولہ وصلی اللہ علی سیدنا و مولانا محمد علی اللہ رجبہ ندم



من عبد الله سبحانه وتعالى
 رضي جميع الامور اذ به اجسده محمد
 واطاعه بلا منة بل في طاعه المملكة انتو نسبة سره الله تعالى اعماله وبلغه
 من اعني از كذا انصحه وامله اني اعمل ان اركان عمره اهل اسكن اهل مجلس
 سرور شاد جند ووزر اهل امه اهل اهل ابتداء مصعبى خزنه دار امه اهل واهل
 ابتداء مصعبى ووزر اهل امه اهل ابتداء خضر الدين ووزر اهل امه اهل ابتداء
 اسماعيل طحان اهل امه اهل ابتداء محمد اهل اهل اسماعيل طحان واهل الاموال
 كذا تب سره اسكنه مع اهل اهل ابتداء سره الله تعالى واهل مع اهل اهل
 بلا نه كنهى لنه اهل تامله فلان الدولة العينية على عمره اهل دن واهل نه بيه مل
 تهمنه له انصحه من سرور بل اهل العلية للفلان واهل تامله فلان اهل اهل
 فلان الدولة يسر كل كنهى يد اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل
 المملكة انتو نسبة كذا يمكن له ان يجلد في مئة منه وان خلاص يلزمه كذا
 يمنع من الخروج كذا له بل عتبه واهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل
 واهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل
 كذا سد له واهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل
 له منى واهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل
 بل رد واهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل
 سنة واهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل اهل

(1) أ. و. ت، س. ت، ص 118، م 403، و 34.

الملحق رقم 05: الأول من قانون الدولة النوفسية⁽¹⁾

قانون الدولة النوفسية

الملك محمد علي

الحسيني

أبصر هذا البيت الحسيني من الزمان في دولة الدولة النوفسية، سلبه على عايد، واليه
المفرد المأذون به ولا يفتقر على كبره المأذون به، من خورقة المأذون به

أبصر

جميع ما يقع به بيت الدولة من دلائل وروايات في زواجر مصرية من الزواجر الكبر
ومن دوائر المجلس كبره أذناهما في نفس به خورقة الكبره واليه المأذون به خورقة
المجلس كبره

أبصر

أبصر من هذا البيت الحسيني من الزمان في دولة الدولة النوفسية، سلبه على عايد، واليه
المفرد المأذون به ولا يفتقر على كبره المأذون به، من خورقة المأذون به

أبصر

كبره هذا البيت الحسيني من الزمان في دولة الدولة النوفسية، سلبه على عايد، واليه
المفرد المأذون به ولا يفتقر على كبره المأذون به، من خورقة المأذون به

أبصر

كبره هذا البيت الحسيني من الزمان في دولة الدولة النوفسية، سلبه على عايد، واليه
المفرد المأذون به ولا يفتقر على كبره المأذون به، من خورقة المأذون به

(1) أ. و. ت. س. ت، ص 118، م 404.

الملحق رقم 06 : الصفحة الأولى من العدد الأول من جريدة الرائد التونسي

المؤرخة في 24 محرم 1277هـ الموافق لـ: 12 أوت 1860م⁽¹⁾



(1) ج. ر. ت، ع 01، 12 أوت 1860م.

الملحق رقم 07 : الرسالة الموجهة من أحمد باي إلى المجلس الشرعي بالحاضرة⁽¹⁾

الصفحة الأولى

[illegible]

منسوخة مكتوبة من بيتي انا صلاح هيب هيرين عن امانه اعلاه
 احواله اقام السلطنة اهورا الفقيه الى يوم عباد الهدي فداء المحركة فيست صيا منه من حواف
 الاعرا. بله ١٢ زلفا حيا. ودره واطلقة. بيا يام به متعينة اما صر مفور ودي العبر الضعيفات في
 المكتوبه الفقيه بيا ورا للامتنان وشي عني ا بباله الى من قضت من ان حال واما انشور زايه من الفاضلة
 من مرماء وقفتها ومن وقع من عير في فني بما جرد من العير علما منه يا ذ الصواب المتعينة ا هيبا
 وفا عزة مله عزماء السودان ليست منبذة علمنا صا من حبيب ا ختلا من عفره ا حل فني منبذة بللثة
 في كل يوم معيت منه حال بجليه الى من وقع علم رساله النبي صيبا ا هيبا ا هيبا وبا فاجلة
 وبا فاجلة يا فني يوم من عير فني اصله الى في ديه حضورا ومن افتر الى ذ الفاضلة التي هكفتها السبا دس
 ورا بيع من ورا هكفت من افضل اقلتها ما له فقلن بما زير عن الفقيه صا عباد ا هيبا ا هيبا ورا ورا
 فاني اجماع الفقيه علم علي ذ لكر اقام من فني ورا اجماع لكر الفقيه هيرين عن امانه بله ورا الفقيه ورا فاني

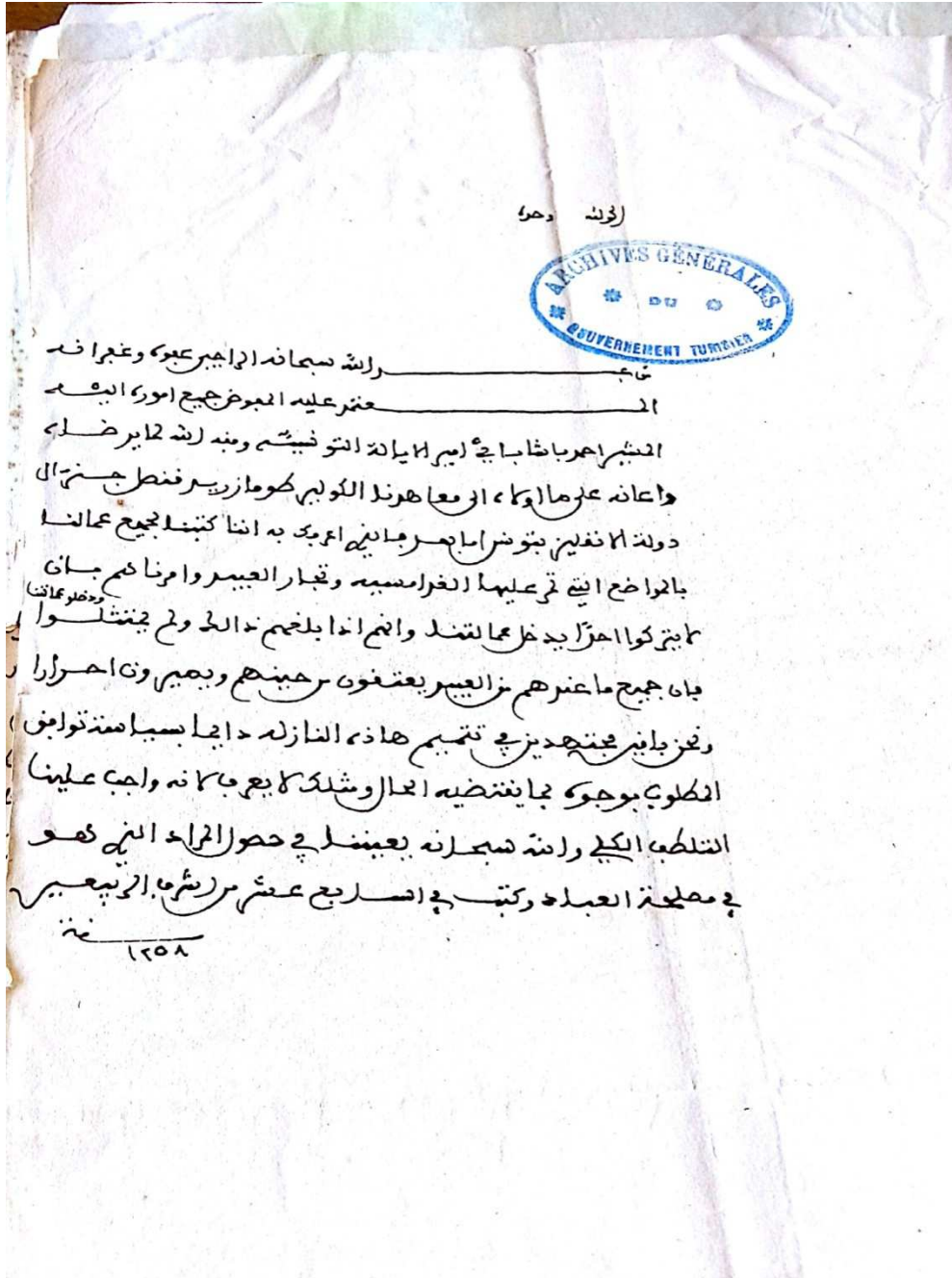
العلم ابدأ ملاح والصلين ايضا . اجمع افرينين الموديد بالصلح العرفين والتمني الحبين المستقر اصابه الهام
من نور العليم الغيب سبيحنا روحنا انما كنا اهل الصلح ازالنا الصلح . اخذنا فيمده والدرية الصلح كرمه من اجل
عوده . وحسنه مخلصي كمناب النور في خطابه العرفين الواجب التعظيم باهله بالدرج خسر

الصفحة الثانية

واشبهت بما تضمنه صورا الا كان دحضونه وايدى السمرى به مختلفا عما، العيسر لما كنى من كل وجه
مؤيد يقبله كل من له عقل وشيخ وعلم مؤيد وليس بعد بيانكم من من يدعى زالت ملحة الا صلح
به مشيئة وارباض الدولة ليست صعبا مستحقة مؤقته، امين والدعاء، من مصطفى نوركم العليين يا ابيهم
ان عبد الفاء راجى يا ابي عيسى منه، امين يا ارحم الراحمين

الملحق رقم 08 : الرسالة الموجهة من أحمد باي إلى القنصل طوماس مريد

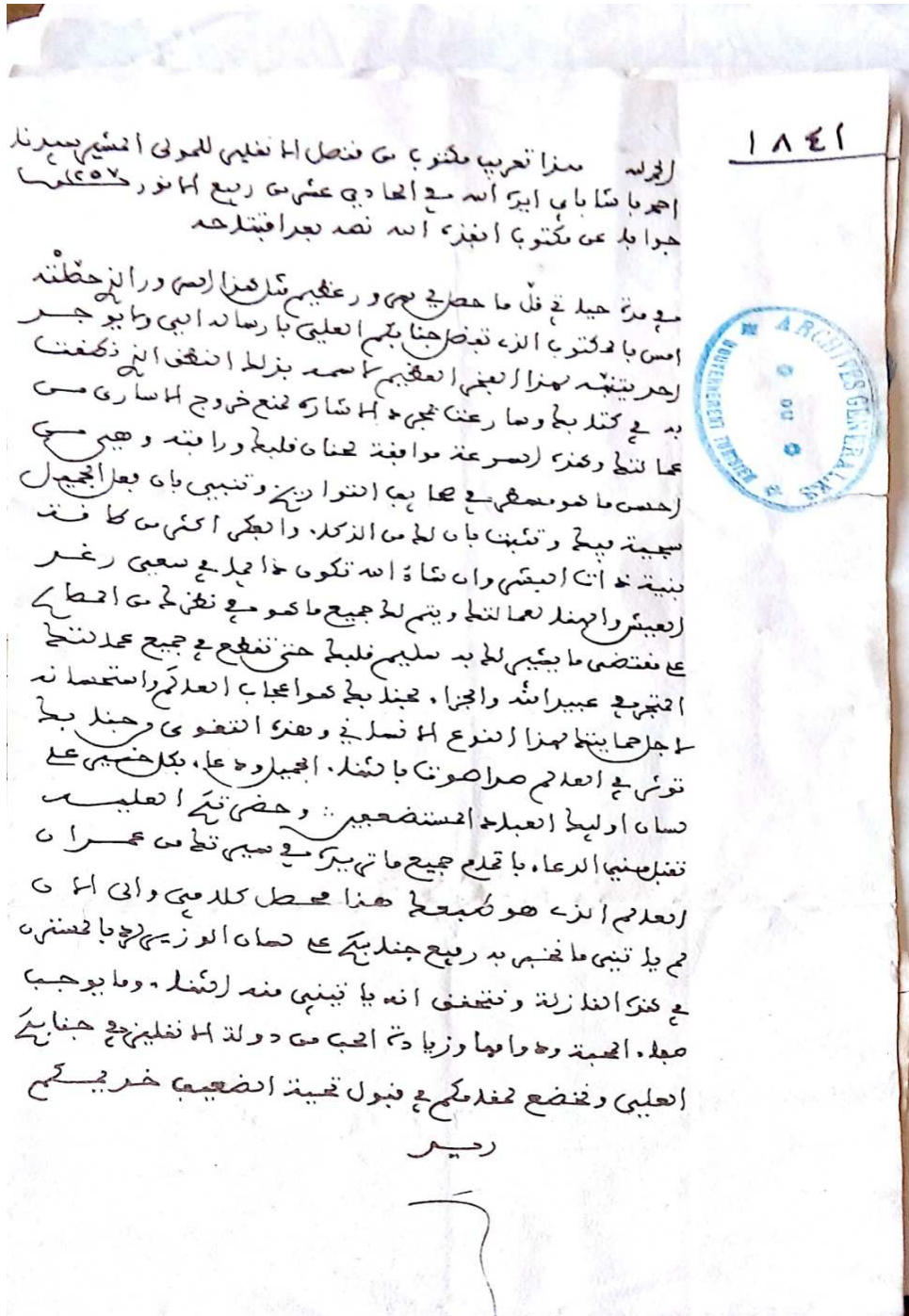
مؤرخة في 17 ربيع الأول 1258هـ / 12 ديسمبر 1842م⁽¹⁾



(1) أ. و. ت. س. ت، ص 230، 421.

الملحق رقم 09 : الرسالة المعربة الموجهة من القنصل الإنجليزي طوماس مريد إلى أحمد باي

مؤرخة في 21 ربيع الأول 1257هـ / 06 ماي 1841م⁽¹⁾

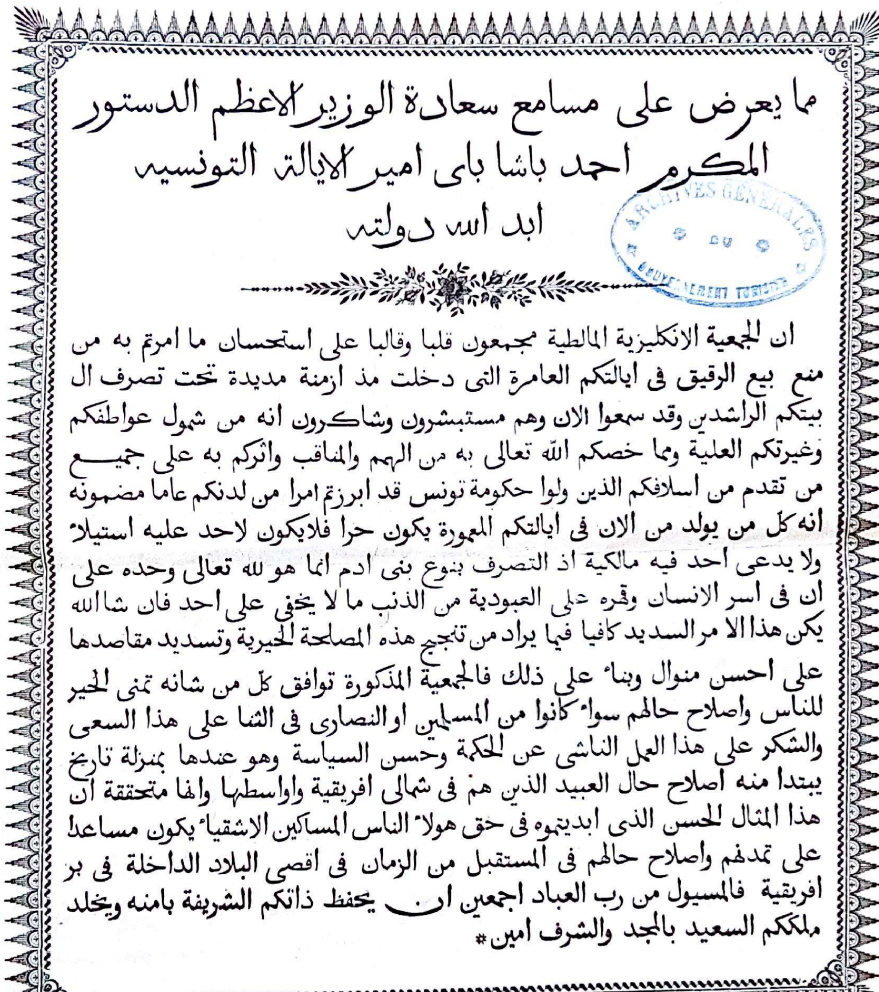


¹ أ. و. ت، س. ت، ص 230، 421.

الملحق رقم 10 : رسالة مدح وثناء موجهة من الجمعية الإنجليزية المالطية إلى أحمد باي بخصوص إلغاء الرق

(1) (غير مؤرخة)

39



(1) أ. و. ت. س. ت، ص 230، م 421، و 39.

الملحق رقم 11: خطبة الوزير الأكبر خير الدين التونسي في الإمتحان الأول الذي أجري في المدرسة

الصادقية مؤرخة في سنة 1294هـ / 1876م⁽¹⁾

خطبة الوزير خير الدين

٧٥٣-٢٤-٢

الحمد لله

3

قد سمعنا يا أيها الأديب المحترم استحضاراً لقلوبنا أجواباً على أسئلتنا
عنه وحسن ملكته بما علموا إدراكاً لما كانا اعتدنا بكم واعتدنا
الأعيان السليمة والعلماء بايصال الفروع لهم أنهم من
أقرب ما شأهم ذلك من فضل بكم في هذا الامتحان وقد
استوجبتم أنتم جميع السليمة والعلماء اقتناء الحسنة
كلما استوجب جميع استلزام ذلك من فضل بكم وقد كررنا
الاعتناء بل مستطاع من الدراسة التي أدارها استلزامها في عهدكم
كل فوكر على الأعيان السليمة والعلماء الاعتناء بتلزامها
حتى نرى بكون الله تعالى من بكم بكم بكم بكم وحسن
صنيعكم بل هو أبلغ وأمل فوكر بكم بكم بكم

الصادقية

¹ أ. و. ت. س. ت. ص 64، م 752، و 03.

ثانيا : الجداول

الملحق رقم 01: جدول يتضمن أسماء وأصول وأعمار وتخصصات المبعوثين المصريين إلى فرنسا سنة 1826م⁽¹⁾

الأسماء	الأصول	الاعمار	الأسماء	الأصول	الاعمار
أعضاء البعثة المتخصصين في الإدارة المدنية			أعضاء البعثة المتخصصين في المذمفة		
مهدار عبدى أفندي	عثماني	29	سليمان لاز أفندي	عثماني	25
مُجد أمين أفندي	غير معروف	غير معروف	عمر أفندي	شركسي	20
أرتين سكياس أفندي	أرميني	22	أعضاء البعثة المتخصصين في صب المعادن وصنع الأسلحة		
سليم الكومي أفندي	جورجي	19	عمر زاده أمين أفندي	عثماني	غير معروف
مُجد خسرو تيمور أفندي	جورجي	21	أحمد حسن حنفي	مصري	18
أعضاء البعثة المتخصصين في الإدارة الحربية			أعضاء البعثة المتخصصين في الطباعة والحفر		
دويدار مختار أفندي	ألباني	24	حسن الورداني	مصري	17
راشد أفندي	أباطي	24	مُجد أسعد	مصري	15
أحمد يكن مصطفى	قولة	25	قاسم الجندي	غير معروف	غير معروف
سليمان راشد أفندي	شركسي	18	أعضاء البعثة المتخصصين في العلوم الكيميائية		
أعضاء البعثة المتخصصين في الإدارة البحرية			عمر الكومي	مصري	18
حسن الإسكندراني أفندي	مصري	37	أحمد يوسف	مصري	20
محمود ناجي أفندي	شركسي	21	أحمد شعبان	مصري	17
مُجد شنان أفندي	شركسي	20	يوسف العبادي	مصري	18
أعضاء البعثة المتخصصين في العلوم السياسية			أعضاء البعثة المتخصصين في الطب والجراحة		
اسطفان أفندي	أرميني	22	علي هيبه	مصري	18
خسرو سكياس أفندي	أرميني	18	الشيخ مُجد الدشوطي	مصري	23
أعضاء البعثة المتخصصين في علوم المياه			أعضاء البعثة المتخصصين في الزراعة		
مُجد بيومي	مصري	17	يوسف أفندي	أرميني	23
مصطفى محرجي	مصري	17	خليل محمود	مصري	20
أعضاء البعثة المتخصصين في العلوم الميكانيكية			أعضاء البعثة المتخصصين في التاريخ الطبيعي والمعادن		
أحمد العطار	مصري	27	علي حسن	مصري	18
أعضاء البعثة المتخصصين في الهندسة الحربية			أحمد النجدي	مصري	16
مُجد مظهر أفندي	مصري	18	أحمد ابن أخ مصطفى	يوناني	18
سليمان البحري	مصري	18	عادوا قبل أن يتم دراستهم الأولية		
علي أفندي	جورجي	18	الشيخ مُجد الرقيق	غير معروف	غير معروف
أعضاء البعثة المتخصصين في الترجمة			إبراهيم وهبة	غير معروف	غير معروف
رفاعة رافع الطهطاوي	مصري	24	الشيخ أحمد العلوي	غير معروف	غير معروف
أعضاء البعثة المتخصصة في فن العمارة وبناء السفن			كوجك أحمد أفندي	غير معروف	غير معروف
حسين أفندي	غير معروف	غير معروف			

(1) تم الاعتماد في هذا الجدول على مدير البعثة جومار. أنظر: Jomard, Op cit, p 109_11 ؛ وللإطلاع على ترجمة هؤلاء المبعوثين أنظر: طوسون، مرجع سابق، ص 34_48.

الملحق رقم 02: جدول يتضمن أسماء المبعوثين المصريين إلى فرنسا سنة 1844م⁽¹⁾

أعضاء البعثة المتخصصة في العلوم العسكرية			
الأسماء	تاريخ الميلاد والوفاة	الأسماء	تاريخ الميلاد والوفاة
محمد الشريف باشا	1823_1887م	حنفي هند أفندي	غير معروف
علي مبارك باشا	1824_1893م	أحمد نجيب باشا	غير معروف
الأمير حسين بك	1825_1847م	شحاتة عيسى بك	غير معروف
الأمير إسماعيل	1830_1895م	محمد رشاد أفندي	غير معروف
الأمير محمد عبد الحليم بك	1831_1894م	مصطفى زهدي أفندي	غير معروف
الأمير أحمد رفعت بك	1825_1858م	علي إبراهيم أفندي	1826_1899م
حسن أفلاطون أفندي	1820_1905م	محمد إسماعيل أفندي	غير معروف
عثمان صبري باشا	توفي 1904م	محمد خفاجي بك	غير معروف
منصور عطية أفندي	توفي 1847م	علي فهمي أفندي	غير معروف
بولص لاني أفندي	غير معروف	محمد حسن أفندي	غير معروف
أحمد خليل أفندي	غير معروف	كوجك علي أفندي	غير معروف
حماد عبد العاطي أفندي	1824_1904م	عبد الرحمن محو بك	غير معروف
محمد راشد أفندي	1825_1876م	علي شريف باشا	توفي 1897م
أباطة مراد حلمي باشا	توفي 1885م	صالح أفندي	غير معروف
محمد عارف باشا	1825_1876م	مصطفى خورشيد أفندي	توفي 1845م
حسن نور الدين بك	ولد 1822م	حسين شكيب أفندي	غير معروف
حسين كوجك بك	توفي 1891م	حسن سليمان أفندي	غير معروف
مصطفى مختار أفندي	غير معروف	محمد صادق أفندي	توفي 1902م
عبد الفتاح أفندي	غير معروف	خورشيد برتو أفندي	غير معروف
ولي حلمي بك	غير معروف	أحمد عجيلة السبكي	غير معروف
سليمان نجاتي بك	غير معروف	مصطفى حليم أفندي	غير معروف
محمد أفندي	غير معروف	محمد شوقي أفندي	غير معروف
محمد شاكرا أفندي	توفي 1848م	لطف أفندي	غير معروف
أحمد خير الله أفندي	توفي 1891م	خليل شريف بك	توفي 1879م
شافي يعقوب رحمن أفندي	1828_1902م	سعيد نصر أفندي	توفي 1905م
أحمد راسخ بك	توفي 1885م	عثمان نوري بك	توفي 1865م
أحمد أسعد أفندي	غير معروف	أباطة راشد أفندي	غير معروف
علي فهمي أفندي	غير معروف		

(1) تم الاعتماد في هذا الجدول على: طوسون، مرجع سابق، ص 226_366؛ قاسم، مرجع سابق، ص 326_327.

تابع

أعضاء البعثة المتخصصة في العلوم العسكرية			
أسماء المبعوثين	تاريخ ميلاد ووفاة المبعوثين	أسماء المبعوثين	تاريخ ميلاد ووفاة المبعوثين
يوسف إسطفان أفندي	غير معروف	عثمان شريف بك	غير معروف
إسطفان خشادور أفندي	غير معروف	أوهان اسطفان أفندي	غير معروف
صادق سليم شبن أفندي	غير معروف	أرتين خشادور أفندي	غير معروف
نوبار أفندي	1825-1899م	إبراهيم أفندي	غير معروف
أعضاء البعثة المتخصصة في الطب والعلوم الكيميائية			
أحمد ندا بك	توفي 1877م	مُجد الفحام أفندي	غير معروف
عبد العزيز الهواري	غير معروف	مصطفى الواطي بك	توفي 1864م
عبد الرحمن الهواري	غير معروف	عثمان إبراهيم أفندي	غير معروف
إبراهيم السبكي أفندي	غير معروف	محمود يونس أفندي	غير معروف
مُجد الشرقاوي أفندي	توفي 1862م	حسن هاشم أفندي	1825_1879م
بدوي سالم أفندي	غير معروف	عبد الهادي إسماعيل أفندي	غير معروف
علي عيسى أفندي	غير معروف	مُجد إبراهيم أفندي	غير معروف
أعضاء البعثة المتخصصة في الحقوق			
عبد الله السيد أفندي	توفي 1876م	حسن الشاذلي	غير معروف

الملحق رقم 03 : المدارس العليا في عهد محمد علي⁽¹⁾

اسم المدرسة	سنة ومكان التأسيس	مدير المدرسة	مدة الدراسة	مواد الدراسة	أشهر الأساتذة	ملاحظات
المدارس الطبية						
مدرسة الطب البشري	1827م	أنطوان برثليمي كلوت بك Antoine Barthélémy Clot Bey	05 سنوات	علوم التشريح والجراحة والأمراض الباطنية علم الصحة وعلم الصيدلة، الطب الشرعي، الطبيعة، الكيمياء، اللغة الفرنسية	جيتاني Gaetani برنار Bernard لاسيرانزا Laspernaza	نقلت إلى قصر العيني سنة 1837م
مدرسة الصيدلة	1829م	ألفسندري Alessandri	04 سنوات	أضيفت مادة الصيدلة إلى العلوم الطبية التي تدرس في مدرسة الطب	غير معروف	
مدرسة الولادة	1832م	أنطوان برثليمي كلوت بك Antoine Barthélémy Clot Bey	03 سنوات	فن التوليد نظريا وعمليا، العناية الصحية بالحوامل والنساء بشكل عام، مبادئ الجراحة الأولية، عمل الحجامة وتلقيح المجاري	علي هيبه أفندي، أحمد الرشيد أفندي، الأنسة جوليت، الأنسة غوا	ألحقت بمدرسة الطب البشري سنة 1837م
مدرسة الطب البيطري	1828م	هامون Hamont	05 إلى 06 سنوات	علوم التشريح، الفسيولوجيا، الباتولوجيا الجراحية، الباتولوجيا الطبية، الصحة والجراحة الكيميائية، الطب الكيميائي، الطبيعة، النبات، العيادة الخارجية، البيطرة	هامون Hamont، بريوت Prétot	نقلت إلى أبي زعبل سنة 1831م ثم إلى شبرا سنة 1837
المدارس الفنية والصناعية						
مدرسة المحاسبة	1837م	السليم أفندي	ألغيت سنة 1839م	فن المساحة	غير معروف	
مدرسة الإدارة الملكية	1834م	غير معروف	ألغيت سنة ونقل تلاميذها إلى مدرسة الألسن 1836م	علم المحاسبة، الجغرافيا، دروس في الإدارة، اللغة الفرنسية	أرتين شكري أفندي، اسطفان رسمي أفندي	
مدرسة الألسن	1836م	رفاعة رافع الطهطاوي	05 إلى 06 سنوات	اللغة الفرنسية، اللغة العربية، اللغة التركية، الحساب، الجغرافيا، تاريخ	الشيخ الدمنهوري، الشيخ علي الفرغلي الأنصاري.	

(1) تم الاعتماد في هذا الجدول على: عبد الكريم، مرجع سابق، ص 251_421.

تابع

اسم المدرسة	سنة التأسيس	مكان التأسيس	مدير المدرسة	مدة الدراسة	مواد الدراسة	بعض أساتذة المدرسة
المدارس الفنية والصناعية						
الدرسخانة الملكية	1830م	القاهرة	محمد أفندي	غير معروف	اللغة العربية، الإنشاء، اللغة الفارسية، الخط، فن الفلاحة، علم الزراعة	غير معروف
مدرسة الزراعة	1833م	شبرا الخيمة	الراجح تم إلغائها ونقل تلامذتها إلى مدرسة الزراعة بنبروه			
مدرسة الزراعة	1836م	نبروه ثم شبرا	يوسف أفندي ثم هامون Hamont	03 سنوات	علم الزراعة وعلم النبات، النحو، التاريخ والجغرافيا + علوم الطب البيطري	غير معروف
مدرسة الهندسة	1816م	القلعة	حسن أفندي ثم روح الدين أفندي	لم تدم أكثر من سنتين فقد ألحقت بمدرسة المهندسخانة ببولاق سنة 1836م	الحساب والهندسة	محمد بيومي أفندي
مدرسة المهندسخانة	1834م	بولاق	لم يعين للمدرسة عند تأسيسها مدير واقصر على وكيل يدعى حاككيان أفندي وفي سنة 1837 عين لها مديرا يدعى شارل Charles لامبير Lambert	03 سنوات	الجبر والهندسة وحساب المثلثات، الهندسة الوصفية، الهندسة التحليلية، علم التفاضل والتكامل، الميكانيكا، الآلات، الكيمياء، الفلك، التعدين، الرسم الخطي	محمد بيومي أفندي، مظهر أفندي، بمجت أفندي، أحمد طائل أفندي، أحمد فايد أفندي، إبراهيم رمضان أفندي
مدرسة الكيمياء	1831م	مصر القديمة	أيمو Aymo	غير معروف	استخراج روح الجير	روشييه Rochier
مدرسة المعادن	1834م	مصر القديمة	يوسف كاشف	لم تدم سوى عام فقد ألحقت بمدرسة	غير معروف	غير معروف
مدرسة العمليات	1839م	بولاق	لم يعرف سوى تيلر الذي تولى إدارة المدرسة بعد أن تم تحويلها إلى ورشة سنة 1844م	غير معروف	الصناعات كالخرطة والبرادة والحدادة والنجارة وأشغال البواخر وبعض العلوم كالكيمياء والميكانيكا	غير معروف

تابع

اسم المدرسة	سنة التأسيس	مكان التأسيس	مدير المدرسة	مدة الدراسة	مواد الدراسة	أشهر أساتذة المدرسة	ملاحظات
المدارس الحربية والبحرية							
المدرسة الحربية	1815م	أسوان	سيف Séve	03 سنوات	الفنون الحربية	غير معروف	
مدرسة إسنا	غير معروف	إسنا	سيف Séve	غير معروف	الفنون الحربية + الخط (التلث، الرقعة) والإملاء + التاريخ	أحمد أفندي	تم نقل مدرسة أسوان إلى إسنا
مدرسة أركان الحرب	1825م	جهاد آباد	بلانا Planat	03 سنوات	الحساب، الرسم، الطبوغرافيا، اللغة الفرنسية، مبادئ المدفعية، الهندسة، رسم الخرائط واللوائح الحربية، وضع الخطط الحربية	غير معروف	
مدرسة البيادة (المشاة)	1832م	خانقاه	يوسف آغا	03 سنوات	مبادئ التحصين الأولية: مهاجمة الحصون والدفاع عنها، الطبوغرافيا ورسم الخرائط، نظريات وحركات البيادة والتمرين على استخدام السلاح، واجبات الخدمة الداخلية والبوليس ونظام الحاميات والفرق	غير معروف	نقلت إلى دمياط عام 1834م ثم إلى أبي زعبل عام 1841م
مدرسة السوارى (الفرسان)	1831م	الجيزة	فارن Varin	03 إلى 04 سنوات	نظريات الخدمة العسكرية، اللغة العربية والتركية والفارسية، الهندسة والحساب والرسم والخط، التدريب العسكري في القفز وركوب الخيل واستخدام السلاح	غير معروف	
مدرسة الطوبجية (المدفعية)	1831م	طره	أنطونيو دي سيجويرا De Seguera	غير معروف	التدريب العسكري، الحساب والجبر، الهندسة، الرسم، دروس نظرية في جر الأثقال في الجيش ووقت الحصار، الكيمياء، التاريخ والجغرافيا.	محمد بيومي أفندي، برونو Brunhaut	
المدرسة البحرية	1831م	الإسكندرية	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	
مدرسة الموسيقى العسكرية	1834م	جهاد آباد ثم خانقاه	كاريه Carre	غير معروف	فن الموسيقى، اللغة العربية	غير معروف	

الملحق رقم 04: أشهر المترجمين السوريين والكاتب التي ترجموها في عهد محمد علي⁽¹⁾

المترجم	الكتاب المترجم	مؤلف الكتاب	مصحح الترجمة	اللغة		مكان الطبع	سنة الطبع	الأجزاء
				من	إلى			
الراهب أنطوان رفائيل زاخو	قاموس إيطالي عربي	الراهب أنطوان رفائيل	غير معروف	الإيطالية	العربية	بولاق	1822	01
	صناعة صباغة الحرير	ماكير Macquer	غير معروف	الفرنسية	العربية	بولاق	1823	01
	الأمير في علم التاريخ والسياسة والتدبير	ماكيافيلي Machiavelli	غير معروف	الإيطالية	العربية	لم يطبع إلا سنة 1912	1824-1825	01
	قواعد الأصول الطبية المحررة عن التجارب لمعرفة كيفية علاج الأمراض الخاصة ببدن الإنسان	فرانشيسكو فاكا Francesco Vacca	غير معروف	الإيطالية	العربية	بولاق	1826	02
يوحنا عنجوري	القول الصريح في علم التشريح	بايل Bayle وأضاف إليه كلوت بك زيادات	نجد الهراوى وأحمد الرشيدى	الفرنسية	العربية	مطبعة مدرسة الطب بأبي زعل	1833	02
	منتهى الأغراض في علم شفاء الأمراض	بروسيه وسانسون	نجد الهراوى	الفرنسية	العربية	بولاق	1835	02
	رسالة في الطب البشري	بايل Bayle	غير معروف	الفرنسية	العربية	بولاق	1835	01
	رسالة في علم الجراحة	كلوت بك Clot Bey	غير معروف					
	مبلغ الجراح في علم الجراح	كلوت بك Clot Bey	نجد الهراوى	الفرنسية	العربية	بولاق	1836	01
	الأزهار البديعة في علم الطبيعة	دكتور براون Perron	نجد الهراوى	الفرنسية	العربية	بولاق	1838	02
	الجواهر السيئة في الأعمال الكيماوية	دكتور براون Perron	نجد الهراوى ونجد عمر التونسي	الفرنسية	العربية	بولاق	1842-1843	03
	المنحة في سياسة الصحة	الدكتور برنار Bernard	نجد الهراوى	الفرنسية	العربية	بولاق	1833-1834	01
	قانون الصحة	الدكتور برنار Bernard	نجد الهراوى	الفرنسية	العربية	بولاق	1833	01
أوغسطين سكاكيني	العجالة الطبية فيما لا بد منه لحكماء الجهادية	كلوت بك Clot Bey	غير معروف	الفرنسية	العربية	مطبعة مدرسة الطب بأبي زعل	1833	01
يعقوب	دستور الأعمال الفرباذينية لحكماء الديار المصرية	أعضاء المشورة الطبية لمدرسة الطب	نجد الهراوى	الفرنسية	العربية	بولاق	1837م	01
يوسف فرعون	رسالة في علم البيطرة	غير معروف	مصطفى كساب	الفرنسية	العربية	بولاق	1834م	01
يوسف فرعون	التوضيح لألفاظ التشريح	جيرار Girard	مصطفى كساب	الفرنسية	العربية	بولاق	1833م	01
يوسف فرعون	قانون نامة بيطارى	غير معروف	غير معروف	الفرنسية	التركية	بولاق	1835م	01
يوسف فرعون	نزهة الأنام في التشريح	لافارج	مصطفى كساب	الفرنسية	العربية	بولاق	1839م	01

(1) تم الاعتماد في هذا الجدول على: الشيال، تاريخ الترجمة...، مرجع سابق، ص 07_36، قاسم، ص 339_341.

الملحق رقم 05: تراجم تلاميذ الفرقة الأولى بمدرسة الألسن في عهد محمد علي⁽¹⁾

المترجم	الكتاب المترجم	مؤلف الكتاب	مصحح الترجمة	اللغة		مكان الطبع	سنة الطبع	الأجزاء
				من	إلى			
خليفة محمود أفندي	تنوير المشرق بعلم المنطق	دي مرسايه Dumarsais	رفاعة رافع الطهطاوي	الفرنسية	العربية	بولاق	1838م	01
خليفة محمود أفندي	كنز البراعة في مبادئ فن الزراعة	غير معروف	غير معروف	الفرنسية	العربية	بولاق	1838م	01
خليفة محمود أفندي	إتحاف الملوك الالبا بتقدم الجمعيات في بلاد أوروبا	روبرتسون Robertson	رفاعة رافع الطهطاوي	الفرنسية	العربية	بولاق	1842م	01
خليفة محمود أفندي	إتحاف ملوك الزمان بتاريخ الإمبراطور شرلكان	روبرتسون Robertson	رفاعة رافع الطهطاوي	الفرنسية	العربية	بولاق	1844_1846م	03
عبد الله أفندي حسين	تاريخ الفلاسفة اليونانيون	غير معروف	رفاعة رافع الطهطاوي	الفرنسية	العربية	بولاق	1836م	01
محمد مصطفى البياع ⁽²⁾	مطالع شمس السير في وقائع كرلوس الثاني عشر	فولتير Voltaire	رفاعة رافع الطهطاوي	الفرنسية	العربية	بولاق	1841م	01
عبد الله أبو السعود	نظم الآل في السلوك في من حكم فرنسا من الملوك	غير معروف	رفاعة رافع الطهطاوي	الفرنسية	العربية	بولاق	1841م	01
صالح مجدي أفندي بالاشتراك مع عيسوى زهرن ومحمد الحلواني	كشف رموز السر المصون في تطبيق الهندسة على الفنون	غير معروف	غير معروف	الفرنسية	العربية	بولاق	1846_1854م	03
صالح مجدي	النخبة الحسابية للمدارس العسكرية	غير معروف	لم يكن هناك مصصح	الفرنسية	العربية	المهندسخانة	1852م	02
صالح مجدي	الدر المنثور في الظل والمنظور	غير معروف	لم يكن هناك مصصح	الفرنسية	العربية	المهندسخانة	1853م	01
أحمد أفندي عبيد الطنطاوي	الروض الأزهر في تاريخ بطرس الأكبر	فولتير Voltaire	رفاعة رافع الطهطاوي	الفرنسية	العربية	بولاق	1850م	01
محمد الشيمي أفندي	إفاضة الأذهان في رياضة الصبيان	غير معروف	لم يكن هناك مصصح	الفرنسية	العربية	بولاق	1843م	01
السيد عمارة أفندي	تهذيب العبارات في فن أخذ المساحات	لوكوه	بيومي أفندي	الفرنسية	العربية	بولاق	1844م	01
حسن قاسم أفندي	تاريخ ملوك فرنسا	مونيقيورس	رفاعة رافع الطهطاوي	الفرنسية	العربية	بولاق	1848م	01

(1) تم الاعتماد في هذا الجدول على: الشيال، تاريخ الترجمة...، مرجع سابق، ص 07_36؛ قاسم، مرجع سابق، 342_344.

(2) ذكر في كتاب تاريخ البعثات العلمية المصرية إلى أوروبا لمؤلفه عبد الحكيم عبد الغني قاسم على أنه إبراهيم مصطفى البياع، أنظر: قاسم، مرجع سابق، ص 343.

الملحق رقم 06: تراجم موظفي الإدارات وكبار رجال الدولة في عهد محمد علي⁽¹⁾

الترجم	الكتاب المترجم	مؤلف الكتاب	مصحح الترجمة	اللغة		مكان الطبع	سنة الطبع	الاجزاء
				من	إلى			
جاكوفاسكي أرجيرو بولو	فتريته تاريخي	كاسترا Castera	لم يكن هناك مصحح	الفرنسية	التركية	بولاق	1829م	01
حسن أفندي وعبد الله عزيز	تاريخ نابليون بونايرت الجزء الأول	الدوق دو روفيجو Duc de Revigo	لم يكن هناك مصحح	الفرنسية	التركية	مطبعة سراي رأس التين بالإسكندرية	1834م	01
حسن أفندي وعبد الله عزيز	تاريخ إيطاليا الجزء الأول	بوتاتا Bottata	لم يكن هناك مصحح	الفرنسية	التركية	مطبعة سراي رأس التين بالإسكندرية	1834م	02
عبد الله عزيز	التلخيصات المتعلقة بتدبير أمور سلطنة الدولة العلية العثمانية	قوجه بك	لم يكن هناك مصحح	التركية	العربية	مخطوط	تحرير الترجمة 1825م	01
أحمد عاصم	مظهر القديس بخروج الفرنسيين	عبد الرحمن الجبري	لم يكن هناك مصحح	العربية	التركية	مخطوط	فرغ من ترجمته سنة 1819م	01
سعيد أحمد بلم	السيرة الحلبية	غير معروف	لم يكن هناك مصحح	العربية	التركية	بولاق	1832م	01
رستم أفندي بسيم	سفارت نامة	رفاعة رافع الطهطاوي	لم يكن هناك مصحح	العربية	التركية	بولاق	1839م	01
أحمد مصطفى	شرح قصيدة البردة	غير معروف	لم يكن هناك مصحح	العربية	التركية	بولاق	1840م	01
جبرائيل يوسف نخلع	كلتان سعدى	سعدى	لم يكن هناك مصحح	الفارسية	العربية	بولاق	1847م	01
مشاني زاده محمد عطا الله	وصايا فردريك الأكبر الحربية إلى قاده	غير معروف	لم يكن هناك مصحح	الفرنسية	التركية	بولاق	على الأرجح 1823م	01
شاني زاده محمد عطا الله	قوانين العساكر الجهادية	غير معروف	لم يكن هناك مصحح	الفرنسية	التركية	بولاق	1822-1823م	01
محمد الشافعي	الدرر الغوال في معالجة أمراض الأطفال	كلوت بك	الشيخ محمد عمر التونسي	الفرنسية	العربية	بولاق	1844م	01
محمد الشافعي	كنوز الصحة وبواقيت المنحة	كلوت بك	الشيخ محمد عمر التونسي والدكتور براون	الفرنسية	العربية	بولاق	1844م	01
علي أفندي جيزة لي	إفاضة الأذهان في رياضة الصبيان	غير معروف	لم يكن هناك مصحح	العربية	التركية	بولاق	1843م	01

¹ تم الاعتماد في هذا الجدول على الشبال، تاريخ الترجمة...، مرجع سابق، ص 07_36، قاسم، مرجع سابق، ص 344_346.

تابع

المترجم	الكتاب المترجم	مؤلف الكتاب	مصحح الترجمة	اللغة		مكان الطبع	سنة الطبع	الأجزاء
				من	إلى			
نجد عصمت أفندي	أصول الهندسة ومبادئ الهندسة	لوجاندر	لم يكن هناك مصحح	التركية	العربية	بولاق	1839م	01
إبراهيم أدهم بك	رسالة في علم جر الأتقال	غير معروف	لم يكن هناك مصحح	الفرنسية	التركية	بولاق	1834م	01
إبراهيم أدهم بك	رسالة في الهندسة	الأرجح لوجاندر Legendre	لم يكن هناك مصحح	الفرنسية	التركية	بولاق	1837م	01
إبراهيم أدهم بك	المقالات في الهندسة	غير معروف	لم يكن هناك مصحح	الفرنسية	التركية	بولاق	1837م	01
عثمان نور الدين أفندي	سياسة نامه جهادية بحرية	غير معروف	لم يكن هناك مصحح	الفرنسية	التركية	بولاق	1827م	01
عثمان نور الدين أفندي	قانون نامه عسكر سواريان جهادية	غير معروف	لم يكن هناك مصحح	الفرنسية	التركية	بولاق	1830م	01
عثمان نور الدين أفندي	قانون نامه سفابن بحرية جهادية	غير معروف	لم يكن هناك مصحح	الفرنسية	التركية	بولاق	1828م	01
عثمان نور الدين أفندي وأحمد خليل	تعليم نامه عساكر بيادكان	غير معروف	لم يكن هناك مصحح	الفرنسية	التركية	بولاق	1829م-1830م	01
أحمد خليل أفندي	عساكر طوبجيان جهادية بحرية	غير معروف	لم يكن هناك مصحح	الفرنسية	التركية	بولاق	1827م	01
أحمد خليل أفندي	قانون نامه بحرية جهادية	غير معروف	لم يكن هناك مصحح	الفرنسية	التركية	بولاق	1826م	01
أحمد خليل أفندي	قانون نامه عساكر بين كان جهادية	غير معروف	لم يكن هناك مصحح	الفرنسية	التركية	بولاق	غير معروف	01
كبابي بك	تحفة الضابطان	غير معروف	لم يكن هناك مصحح	الفرنسية	التركية	بولاق	1826م	01
كبابي بك	قانون نامه ثالث سوارى	غير معروف	لم يكن هناك مصحح	الفرنسية	التركية	بولاق	1826م	01
كبابي بك	كتاب في تعليم الحرية والزراى ⁽¹⁾	غير معروف	لم يكن هناك مصحح	الفرنسية	التركية	بولاق	1832م	01
أحمد البكاشى عبيد أفندي	تعليمات البيادة ومناوراتها	غير معروف	لم يكن هناك مصحح	الفرنسية	العربية	بولاق	غير معروف	01
سليم أفندي	عمل البارود	غير معروف	لم يكن هناك مصحح	الفرنسية	العربية	بولاق	1837م	01

(2) ذكر عبد الغنى قاسم أنّ هذا الكتاب ترجمه كاني بك، في حين أشار جمال الدين الشيال إلى أنّ مترجم هذا الكتاب غير معروف، أنظر: قاسم، مرجع سابق، ص 346.

الملحق رقم 07 : الصحف والمجلات التي أنشئت في عهد الخديوي إسماعيل⁽¹⁾

الصحف والمجلات العلمية والأدبية والحرية			
الاسم	التأسيس	مؤسسها	ملاحظات
مجلة يعسوب	1865م	محمد علي باشا البقلي وإبراهيم الدسوقي	مجلة شهرية طبية، ولم تعمر طويلا
مجلة روضة المدارس	1870م	علي باشا مبارك	الغرض منها إحياء الآداب العربية ونشر المعارف الحديثة، كانت الوزارة تتولى إصدارها والإنفاق عليها، وأسندت رئاستها إلى رفاعة رافع الطهطاوي، وتولى تحريرها ابنه علي بك فهمي رفاعة باشا. وهي تبحث في الموضوعات العلمية والأدبية والاجتماعية والتاريخية والفلكية والرياضية، وهي تصدر مرتين في الشهر
جريدة أركان حرب الجيش المصري	1873م	غير معروف	مجلتان شهريتان، تولى تحريرها ضباط الجيش المصري مثل محمد مختار، عبد الرزاق نظمي وغيرهم
الجريدة العسكرية المصرية		غير معروف	
الصحف السياسية			
وادي النيل	1867م	أبو السعود أفندي	هي أقدم صحيفة سياسية ظهرت في مصر، وكانت تصدر مرتين في الأسبوع في شكل مجلات، وظلت تصدر إلى أن ألغيت سنة 1872م.
جريدة نزهة الأفكار	1869م	إبراهيم بك المولحي ومحمد بك عثمان جلال	هي جريدة أسبوعية، ولم يصدر منها إلا عدنان، ثم عطلها إسماعيل.
جريدة الوطن	1877م	ميخائيل أفندي عبد السيد	كانت سياستها وطنية، وهجتها حرة، وقد استمرت تصدر إلى ما بعد الاحتلال، ووقفت حينئذ عادت إلى الظهور سنة 1900م
جريدة مصر	1877م	أديب إسحاق	جريدة أسبوعية، ومديرها سليم النقاش
جريدة التجار	1878م	أديب إسحاق	صحيفة يومية بالإسكندرية، سياستها وطنية حماسية، تجلت فيها تعاليم جمال الدين الأفغاني وروحه، أين كانت له في الجريدتين بعض الرسائل
جريدة روضة الأخبار	1875م	محمد بك أنسي نجل عبد الله أبو سعود أفندي	أنشئت بدل صحيفة وادي النيل التي عطلتها الحكومة
جريدة الكوكب الشرقي	1873م	سليم باشا الحموي	صدرت بالإسكندرية، ولم تعمر طويلا
جريدة الأهرام	1875م	سليم بك وبشارة باشا	صدرت بالإسكندرية، وقد لاقت في مبدأ صدورها عقبات جمة، ثم نالت حظا كبيرا من الرواج، وكانت في البداية أسبوعية، أصبحت يومية
جريدة الاسكندرية	1878م	سليم أفندي حموي	جريدة أسبوعية
جريدة الكوكب المصري	1879م	الشيخ محمد وفاء	غير معروف
مرآة الشرق	1879م	سليم عنحوري	غير معروف
أبو نضارة	1877م	يعقوب صنوع	صدرت بالقاهرة وهي صحيفة معارضة لإسماعيل

(1) الرفاعي، عصر إسماعيل ...، مرجع سابق، ص 247-252

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية والأجنبية

1. المصادر العربية

أ) الوثائق الأرشيفية

ب) الجرائد

ج) المخطوطات

د) الكتب المطبوعة

2. المصادر الأجنبية

أ) الوثائق الأرشيفية

ب) الجرائد

ج) الكتب المطبوعة

ثانياً: المراجع العربية والأجنبية

1. المراجع العربية

أ) الكتب

ب) الرسائل الجامعية

ج) المجلات والجرائد

د) الموسوعات والمعاجم

2. المراجع الأجنبية

أ) الكتب

ب) الرسائل الجامعية

ج) المجلات

د) الموسوعات

أولاً: المصادر العربية والأجنبية

1) المصادر العربية

أ) الوثائق الأرشيفية

- الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 56، الملف 676
- الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 59، الملف 671
- الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 63، الملف 726
- الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 64، الملف 724، 753
- الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 115، الملف 349
- الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 118، الملف 403، 404، 405، 410، 411
- الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 119، الملف 349، 419، 420
- الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 137، الملف 487
- الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 140، الملف 504، 505
- الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 144، الملف 544
- الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 156، الملف 676
- الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 220، الملف 341، 345، 348
- الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، الصندوق 230، الملف 421، 422
- الأرشيف الوطني التونسي، الدفاتر الجبائية: رقم 2755، رقم 2960، رقم 3972، 3973

ب) الجرائد

- جريدة الرائد التونسي، العدد 08، مطبعة الدولة التونسية، 04 أكتوبر 1860م
- جريدة الرائد التونسي، العدد 03، مطبعة الدولة التونسية، 24 أوت 1860م
- جريدة الرائد التونسي، العدد 05، مطبعة الدولة التونسية، 12 جويلية 1861م
- جريدة الرائد التونسي، العدد 01، مطبعة الدولة التونسية، 25 نوفمبر 1869م
- جريدة الرائد التونسي، العدد 18، مطبعة الدولة التونسية، 03 أوت 1870م
- جريدة الرائد التونسي، العدد 12، مطبعة الدولة التونسية، 28 ماي 1874م

- جريدة الرائد التونسي، العدد 17، مطبعة الدولة التونسية، 09 جويلية 1874م
- جريدة الرائد التونسي، العدد 10، مطبعة الدولة التونسية، 05 أفريل 1876م
- جريدة الرائد التونسي، العدد 05، مطبعة الدولة التونسية، 01 مارس 1876م
- جريدة الرائد التونسي، العدد 01، مطبعة الدولة التونسية، 31 جانفي 1876م
- جريدة الرائد التونسي، العدد 24، مطبعة الدولة التونسية، 12 جويلية 1876م

ج) المخطوطات

1. أبو السعود عبد الله أفندي، منحة أهل العصر بمنقلى تاريخ محي مصر، مخطوط تحت رقم 323212، 1278هـ.
2. قانون الخدمة العسكرية للجيش المصري في عهد محمد باشا، مخطوط نشرته جامعة تورنتو الحرة تحت رقم UB 155 E 4 Q 3
3. قانون المدرسة الصادقية، مطبعة الدولة التونسية، تونس 1291هـ.

د) الكتب المطبوعة

1. بوركهارت جون لويس، العادات والتقاليد المصرية من الامثال الشعبية في عهد محمد علي، ترجمة: إبراهيم أحمد شعلان، ط 3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2000م.
2. بيرم الخامس محمد، صفوة الإعتبار بمستودع الامصار والأقطار، ج 01 و 02، تحقيق: علي بن الطاهر الشنوفي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس 1999م.
3. الترك نقول، ذكر تملك جمهور فرنساوية للأقطار المصرية والبلاد الشامية، تحقيق وتقديم: ياسين السويد، دار الفارابي، بيروت 1990م.
4. التونسي خير الدين، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تقديم: محمد الحداد، دار الكتاب المصري - دار الكتاب اللبناني، القاهرة - بيروت 2012م.
5. _____، مذكرات خير الدين باشا، تحقيق وتعريب: محمد العربي السنوسي، منشورات بيت الحكمة، قرطاج 2008م.
6. الجبرتي عبد الرحمان، مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين، تحقيق ودراسة وتعليق: عبد الرزاق عيسى، جزآن، ط 1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 1998م.

7. _____، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، 04 أجزاء، ط 1، دار الكتب المصرية، القاهرة 1998م.
8. الخشاب اسماعيل بن سعد، أخبار أهل القرن الثاني عشر تاريخ المماليك في القاهرة، تحقيق: عبد العزيز جمال الدين وآخرون، مراجعة: يحي السيد حسين، ط 1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 1990م.
9. دري بك الحكيم مُجَّد، النخبة الدرية في مآثر العائلة المحمدية العلوية، المطبعة الكبرى الميرية، القاهرة 1990م.
10. دونان هنري، مذكرة عن إيالة تونس (1856_1857)، تحقيق وترجمة: مُجَّد العربي السنوسي، الشركة التونسية، تونس 1974م.
11. الشدياق أحمد فارس، كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، اعتنى به: سليم فارس، ج 03، 05، 06، ط 1، مطبعة الجوائب بـاستانة العلوية، 1294هـ.
12. الطهطاوي رفاعه رافع، مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية، تقديم: عبده ابراهيم علي، دار الكتاب المصري_دار الكتاب اللبناني، القاهرة_بيروت 2012م.
13. _____، أنوار توفيق الجليل في أخبار مصر وتوثيق بني إسماعيل، ثلاث مجلدات، مطبعة مصر، 1285هـ.
14. _____، تلخيص الإبريز في تخلص باريز، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة 2012م.
15. _____، الاعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي التمدن والحضارة والعمران، دراسة وتحقيق: مُجَّد عمارة، ج 1، دار الشروق 2010م.
16. _____، المرشد الأمين للبنات والبنين، تقديم: منى أحمد أبو زيد، دار الكتب المصرية-دار الكتاب اللبناني، القاهرة -بيروت .
17. _____، قلائد المفاهر في غريب عوائد الأوائل والأواخر، ترجمة: رفاعه رافع الطهطاوي، د.د، القاهرة 1833م.
18. سرهنك إسماعيل باشا، حقائق الأخبار عن دول البحار، ج 2، المطبعة الأميرية، القاهرة 1312هـ.
19. السنوسي بن عثمان، مسامرات الظريف بحسن التعريف، تحقيق وتعليق: مُجَّد الشاذلي النيفر، 03 أجزاء، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1994م.

20. ابن أبي الضياف أحمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الامان ، ج 03، 04، 05، 07، تحقيق لجنة من كتاب الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، الدر التونسية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1976م.
21. قبادو محمود، ديوان قبادو، تحقيق: عمر بن سالم، ج 02، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس 1984م
22. كلوت بك أنطوان براثيلمي، لمحة عامة إلى مصر، ترجمة وتحرير: محمد مسعود، تقديم: أحمد زكرياء الشلق، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، القاهرة 2011م.
23. [ين إدوارد وليم، عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم (مصر ما بين 1833-1835م)، ترجمة: سهير رسوم، ط 2، مكتبة مدبولي، القاهرة 1999م.
24. مبارك علي، حياتي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة 2012م.
25. _____، علم الدين، ج 01، مطبعة جريدة المحروسة، [سكندرية 1882م
26. _____، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، ج 01، ط 1، المطبعة الكبرى الأميرية، القاهرة 1889م.
27. مجهول، مدرسة باردو الحربية، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس 1977م.
28. النفير محمد، عنوان الأريب عما نشأ بالبلاد التونسية من عالم أديب، تذييل واستدراك: علي النفير، جزآن، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1996م.

(2) المصادر الأجنبية

(أ) الوثائق الأرشيفية

1. *Osmanlı Belgelerinde Mısır*, Istanbul 2012.
2. *Le Ministre Khéreddine et ses contemporains XIXe siècle*, Documents établis et présentés par Ali Chenoufi, Fondation nationale carthage Beit Al Hikma, Tunis, 1990.

(ب) الجرائد

1. Bianchi, 'Catalogue générale des livres arabes, persant et Turc, imprimé boulac en Egypte depuis introduction de l'imprimerie des ce pays', Journal Asiatique, 4^{eme} serie, 1843.

2. **La Décade Egyptienne**, journal litteraire et déconomie politique, V 01, Imprimerie national, Caire 1798.
3. **Le Coutier de l’Egypte**, journal, N 01, le fructidor, 05 année.
4. **La Presse de Paris**, 1864.
5. Jomard Edme François, **’Ecole egyptienne de Paris, journal Asiatique ou recueil de mémoires d’extraits de Notices ’**, la société asiatique, T02, l’imprimaire royal, Paris 1828.
6. Reinand, **’Notice des ouvreges arabes persans et Turc’**, imprimés en Egypte, Journal Asiatique, 2^{eme} serie, Octobre 1831.

ج) الكتب المطبوعة

1. **Discription de l’Egypte ou recueil des observations et recherches qui été fraites en Egypte**, le ordres de sa magesté l’emereur Napoleon le grand, Paris
2. Flaux Armand, **La régence de Tunis au dix_ neuvième siècle**, Libraire orientale, Paris 1867.
3. Hammon Pierre Nicolas, **L’Egypte sous Mehemet Ali**, T 01, Léautey et Lecointe, Paris 1843
4. **Histoire financière de l’Egypte depuis Said Pacha 1854- 1876**, Guillaumin et C^{le} libraires, Paris 1878
5. Guillemain.A, **L’Egypte actuelle son agriculture et le percement de l’isthme de Suez**, challand aine libraire, Paris 1867.
6. Mouriez Paul, **Histoire de Mehmet Ali Vice_ Roi d’Egypte**, T 03, Lois chappe editeur, Paris 1855.
7. Mengin Felix, **Histoire soummaire de l’Egypte sous le gouvernement de Mohamed Aly, ou Récit des principaux événement qui ont eu lisu du l’an 1832 a l’an 1838**, Libraire de didet frères, Paris 1838.
8. **Note réfutative des général Mahmoud Benaïad sur le mémoire lithographique des agents du gouvernement tunisien**, Typographique de ch_ lahure 1854.
9. Plant Jules, **Histoire de la régénération de l’Egypte : Lettres écrites du Kaire de laborde**, J.Barbazat libraire, Paris, 1830.
10. Rouchetti Alexandre, **L’Egypte et ses progrès sous Ismail_Pacha**, imprimerie nouvelle A. Arand, Marseille 1867.

11. *La réplique our le général Benaïd aux accusation de M.Hussein*, imprimerie Paul duput, Paris 1876.

12. *Satistique de l'Egypte d'après des documents officiel recuillis, mis en ordre et puplié par Régny de . E*, imprimerie Française mourés, Alexandrie 1870.

13. Schoelcher Victor, *L'Egypte en 1845*, Pagnerre éditeur, Paris, 1846

ثانيا: المراجع العربية والأجنبية

(1) المراجع العربية

أ) الكتب

1. إبراهيم سمير عمر، الحياة الاجتماعية في مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1992م.

2. أحمد أبو زيد منى وآخرون، تجديد الخطاب الحضاري في مصر الحديثة اتجاهات التجديد والاصلاح في الفكر الاسلامي الحديث، أعمال المؤتمر الدولي الذي نظمته مكتبة الاسكندرية في الفترة من 19-21 يناير 2009م، تحرير: محمد كمال الدين إمام وآخرون، ج 01، دار الكتاب المصري _ دار الكتاب اللبناني، القاهرة _ بيروت 2015م.

3. الأصمعي محمد عبد الجواد، قلعة محمد علي لا قلعة نابليون بحث تاريخي أثري، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1924م.

4. أمين جلال، قصة الإقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك، دار الشروق، القاهرة 2012م.

5. الأنصاري ناصر، المجلد في تاريخ مصر النظم السياسية والإدارية، ط 1، دار الشروق، القاهرة 1993م.

6. أوزتونا يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سليمان، مراجعة: محمود الأنصاري، ج 01، ط 1، مؤسسة فيصل للتمويل، إستانبول 1988م.

7. الأيوبي الياس، تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا من سنة 1863 إلى سنة 1879م، المجلد الثاني، مكتبة مدبولي، القاهرة د.ت.

8. بابائي حبيب الله وآخرون، الحضارة والحداثة في الفكر العربي المعاصر، ط 1، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت 2014م.

9. بارو عصام مُجّد، المقاومة الشعبية المصرية للاحتلال الفرنسي والغزو البريطاني، دار التضامن، لبنان 1992م.
10. بركات علي، تقنين علاقة القرية بالسلطة في عهد مُجّد علي، إصلاح أم تحديث؟ مصر في عصر مُجّد علي، ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بمناسبة مرور 150 عاما على رحيل مُجّد علي باشا الكبير 09- 11 مارس 1999م، تحرير: رؤوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2000م.
11. البدري مُجّد عبد الستار، المواجهة المصرية الأوروبية في عهد مُجّد علي، ط 1، دار الشروق، القاهرة 2001م.
12. بعير هدى، التجربة الخرائطية لمدرسة باردو الحربية في منتصف القرن التاسع عشر، تقديم: عبد الحميد هنية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس 2008م.
13. بكر عبد الوهاب، بناء الدولة الحديثة (1805-1848م)، المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، تقديم ومراجعة: يونان لبيب رزق، ط 1، المجلس الأعلى للثقافة 2009م.
14. بلقاسم ابراهيم بن جمعة، الاقتصاد والمجتمع في الإيالة التونسية من 1861 إلى 1864م (من خلال محاضر محاكم الجنايات والاحكام العرفية)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، تونس 2002م.
15. بلقرير عبد الإله، من النهضة إلى الحداثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2009م.
16. بنبليغث الشيباني، أضواء على التاريخ العسكري الحديث في تونس 1837-1917م، ط 1، مكتبة علاء الدين، صفاقس 2003م.
17. _____، الجيش التونسي في عهد مُجّد الصادق باي (1859-1882)، تقديم: عبد الجليل التميمي، مؤسسة التميمي للبحث وكلية الآداب والعلوم الإنسانية العلمي والمعلومات، جامعة صفاقس، صفاقس 1995م.
18. _____، الفكر الإصلاحي عند الشيخ سالم بوحاجب من خلال تقارير تفقد المجالس العدلية إبان تطبيق قانون عهد الامان، فعاليات اليوم الدراسي المعنون بـ: الشيخ المصلح سالم بوحاجب وإشكاليات العصر المنعقد يوم 27 جانفي 2006م، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس 2007م.

19. بوريير بيار إيف، أوروبا التنوير، ترجمة: مُجدد علي مقلد، ط1، دار الكتاب المتحدة، بيروت 2008م.
20. بوطالب مُجدد نجيب، الأوضاع الاجتماعية للعبيد السود بالبلاد التونسية في النصف الثاني من القرن 19م، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، إعداد: الهادي التيمومي وآخرون، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس 1999م.
21. بيات فاضل، الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا (مطلع العهد العثماني _ أواسط القرن التاسع عشر)، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2007م.
22. بوضون جميل وآخرون، تاريخ العرب الحديث، دار المجلد 1992م.
23. بيومي طارق عبد العالي غنيم، سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر 1226_1265هـ / 1811_1848م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، دون تاريخ.
24. تاجر جاك، حركة الترجمة بمصر خلال القرن التاسع عشر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة 2012م.
25. التميمي عبد الجليل، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي الجزائر وتونس وليبيا 1816_1871م، ط 2، منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الوثائق العربية في العهد العثماني، زغوان 1985م.
26. التواقي مصطفى، تونس الناهضة: من التجديد إلى التحديث (في القرنين 18 و19م)، دار المعرفة، تونس 2012م.
27. توشار جان، تاريخ الأفكار السياسية الاشتراكية _ الليبرالية _ القومية _ السلفية، ترجمة: ناجي الدراوشة، ج 03، ط 1، دار التكوين، دمشق 2010م.
28. التيمومي الهادي، تونس والتحديث 1831_1877 أول دستور في العالم الإسلامي، دار مُجدد علي حامي، تونس 2010م.
29. التيمومي الهادي، مهنة الخماسة في تونس بين التشريع والواقع (1861_1875م)، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس 1999م.

30. _____، خير الدين في عبون الكادحين التونسيين: نعمة ام نقمة؟، خير الدين التونسي الندوة المنعقدة يوم الثلاثاء 04 ماي 2010م، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس 2011م.
31. جدعان فهمي، أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث، ط 3، دار الشروق، القاهرة 1988م.
32. _____، المقدس والحرية وابعاث ومقالات أخرى من أطراف الحداثة ومقاصد التحديث، ط 1، دار الفارس، الأردن 2009م.
33. جندي جورج وتاجر جاك، إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1947م.
34. الحتة أحمد أحمد، تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير، دراسة وتقديم: صبري أحمد العدل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2012م.
35. حسن محمد عبد الغني، حسن العطار، ط 2، دار المعارف، القاهرة، دون تاريخ.
36. حسن محمد عبد الغني وآخرون، روضة المدارس.. نشأتها واتجاهاتها الأدبية والعلمية "دراسة نقدية تحليلية"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975م.
37. حسين عبد الغفار محمد، بناء الدولة الحديثة في مصر، ج 1، دار المعارف، القاهرة 1980م.
38. حوراني ألبرت، الفكر العربي في عصر النهضة 1798-1939، ترجمة: كريم عزفول، دار النهار، بيروت 1997م.
39. أبو حمدان سمير، خير الدين التونسي أبو النهضة التونسية موسوعة عصر النهضة، الشركة العامة للكتاب، بيروت 1993م.
40. _____، رفاعه رافع الطهطاوي: رائد التحديث الأوروبي في مصر، دار الكتاب العلمي، بيروت 1996م.
41. الخراط المصطفى محمد، المدفعية المصرية: الابتكار والتطور.. من العصر المملوكي إلى عصر محمد علي، تقديم: اسماعيل سراج الدين، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية 2016م.

42. خانكي جميل، الذكرى المئوية لتثبيت محمد علي باشا الكبير وأسرته على عرش مصر 13 فبراير 1841 - 13 فبراير 1942م، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، دون تاريخ.
43. بن خوجة محمد، صفحات من تاريخ تونس، تقديم وتحقيق: حمادي الساحلي وآخرون، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1986م.
44. دراويل جمال الدين، الاتجاه المقاصدي لدى الشيخ سالم بوحاجب: الجذور والامتدادات، الشيخ المصلح سالم بوحاجب وإشكاليات العصر اليوم الدراسي المنعقد يوم 27 جانفي 2006م، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس 2007م.
45. ذهني علي وآخرون، مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة، القاهرة 1995م.
46. ذهني إلهام، رؤية الرحالة الأوروبيين لمصر بين الزعة الانسانية والاستعمارية، ط 2، دار الشروق، القاهرة 2008م.
47. الرافعي عبد الرحمن، عصر محمد علي، ط5، دار المعارف، القاهرة 1989م.
48. _____، عصر إسماعيل جزآن، ط 4، دار المعارف ، القاهرة 1987م.
49. بن رجب رضا، يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية، تقديم : عبد الحميد الأرقش، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت 2010م.
50. رزق يونان لبيب وآخرون، تحديث مصر في عصر محمد علي، تقديم: إسماعيل سراج الدين، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية 2007م.
51. _____، تاريخ مصر بين الفكر والسياسة، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة 2009م.
52. رشاد الإمام، التفكير الإصلاحي في تونس في القرن التاسع عشر إلى صدور قانون عهد الامان، دار سحنون للنشر، تونس 2010م.
53. الرطيل عماد عبد الرؤوف، الطب والعلاج في مصر العثمانية وعهد محمد علي، دار الجمهورية، القاهرة دون تاريخ.
54. رمون أندريه، الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، ترجمة: ناصر أحمد إبراهيم وآخرون، مراجعة وإشراف: رؤوف عباس، ج 01، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2005م.

55. الزيري محمد العربي، مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، ط2، دار الحكمة، الجزائر 2015م.
56. زكي عبد الرحمن، التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير، دار المعارف، القاهرة 1950م.
57. زيادة خالد، لم يعد لأوروبا ماتقدمه للعرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2015م.
58. _____، تطور النظرة الإسلامية إلى أوروبا، ط 1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2016م.
59. _____، إكتشاف التقدم الأوروبي دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر، ط 1، دار الطليعة، بيروت 1981م.
60. زيادة معن، معالم على طريق تحديث الفكر العربي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1987م.
61. سابيارد نازك، الرحالون العرب وحضارة الغرب في النهضة العربية الحديثة الصراع الفكري والحضاري، ط1، مؤسسة نوفل، بيروت، 1979م.
62. ساماركو أنجلو، دولة محمد علي في الوثائق الإيطالية غير المنشورة مصر في عصر الفوضى (يوليو 1801 _ يوليو 1804م)، مراجعة وتحقيق: جمال زكرياء قاسم، مجلد 01، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة 2007م.
63. ساماركو أنجلو، قناة السويس تاريخها ومشكلاتها وفقا للوثائق المصرية والأوروبية غير المنشورة، ترجمة: ولاء عفيفي عبد الصمد وآخرون، مراجعة: حسين محمود، ط 1، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2006م.
64. سامي باشا، تقويم النيل، مجلد 03، جزء 03، ط 2، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة 2004م.
65. السروجي محمد محمود، الجيش المصري في القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة 1967م.
66. سكوت جون، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، ترجمة: محمد عثمان، ط 1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت 2009م.
67. سليمان محمود محمد، الاجانب في مصر دراسة في تاريخ مصر الاجتماعي، ط 1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة 1996م.
68. السمياني محبوب، الجيش التونسي (1831_1881م) رائد نخضة وإصلاح، ط1، سوتيميديا للنشر والتوزيع، تونس 2017م.

69. السوربوني محمد صبري، الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي والمسألة الشرقية (1811-1849م)، ترجمة: ناجي رمضان عطية، مراجعة وتقديم: أحمد زكرياء الشلق، ج 01، ط 1، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2012م.
70. سيار الجميل، تكوين العرب الحديث، دار الشروق، الأردن 1997م.
71. السيد علي زيان ناهد، الجالية البريطانية في مصر 1805_1882م، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة 2011م.
72. سيد عيسى محمد، الدساتير المصرية من محمد علي إلى مبارك (1824_2007م)، دار نخضة مصر، القاهرة 2007م.
73. سيف الدين نوريس محمد، الجالية الفرنسية في مصر 1882_1956م، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة 2012م.
74. شافعي بك علي، أعمال المنافع العامة الكبرى في عهد محمد علي الكبير، دار المعارف، القاهرة 1950م.
75. شقرة جمال، الدولة الحديثة في مصر (1863_1872م) المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، تقديم ومراجعة: يونان لبيب رزق، ط 1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2009م.
76. شكري محمد فؤاد وآخرون، بناء دولة مصر محمد علي (السياسة الداخلية)، ط 1، دار الفكر العربي، 1948م.
77. شلي حلمي أحمد، الموظفون في مصر في عصر محمد علي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989م.
78. شلي عبد الودود، صور من جهاد الازهر في القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر)، مجمع البحوث الإسلامية، 1976م.
79. الشلق أحمد زكرياء، الغزو الفرنسي لمصر وآثاره (1798_1801م) المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، تقديم ومراجعة: يونان لبيب رزق، ط 1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2009م.
80. الشلق أحمد زكرياء، العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516_1916م، ط 1، مصر العربية، القاهرة 2002م.
81. الشلق أحمد زكرياء وآخرون، محمد علي وعصره، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة 2005م.

82. الشيال جمال الدين، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر مُحمَّد علي، دار الفكر العربي، القاهرة 1951م.
83. صالح رمضان، الحياة الاجتماعية في مصر في عصر اسماعيل من 1863_1879م، منشأة المعارف، الإسكندرية 1977م.
84. صالح هاشم، مدخل إلى التنوير الأوروبي، ط 1، دار الطليعة ورابطة العقلايين العرب، بيروت 2005م.
85. صبحي مُحمَّد خليل، تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان مُحمَّد علي باشا، ج 04، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1947م.
86. الضيقة حسن، دولة مُحمَّد علي والغرب الاستحواذ والاستقلال، ط 1، المركز الثقافي العربي، المغرب - لبنان 2002م.
87. الطناحي محمود مُحمَّد، الكتاب المطبوع بمصر في القرن التاسع عشر (تاريخ وتحليل)، دار الهلال، دون بلد النشر 1996م.
88. طوسون عمر، البعثات العلمية في عهد مُحمَّد علي ثم في عهدي عباس الأول وسعيد، مطبعة صلاح الدين، الإسكندرية 2002م.
89. _____، صفحة من تاريخ مصر في عهد مُحمَّد علي الجيش المصري البري والبحري، ط 2، مكتبة مدبولي، القاهرة 1996م.
90. _____، الصنائع والمدارس الحربية في عهد مُحمَّد علي باشا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة 2012م.
91. الطوخي نبيل السيد، طوائف الحرف في مدينة القاهرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر 1841_1890، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2009م.
92. الطويلي أحمد، دراسات ووثائق في الحركة الإصلاحية بتونس، مؤسسة سعيدان للطباعة والنشر، تونس 1992م.
93. _____، الجنرال حسين حياته وآثاره، تونس 1994م.

94. _____، التسامح والاصلاح في فكر المصلحين التونسيين، ط 1، الشركة التونسية للنشر، تونس 2005م.
95. _____، الصادقية الوزير خير الدين مؤسساً ومُجدِّ العربي زروق مديراً (دراسة ووثائق)، تقديم: فؤاد المبرغ، مطبعة علامات، تونس 2006م.
96. ظاهر مسعود، النهضة العربية والنهضة اليابانية تشابه المقدمات واختلاف النتائج، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1999م.
97. عامر عبد السلام عبد الحليم، طوائف الحرف في مصر من 1805_1914م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1993م.
98. عبد السلام أحمد، مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1987م.
99. _____، المدرسة الصادقية والصادقيون، بيت الحكمة، قرطاج 1989م.
100. عبد الكريم أحمد عزت، تاريخ التعليم في مصر في عصر مُجدِّ علي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1938م.
101. عبده إبراهيم، تاريخ الوقائع المصرية 1828_1942، ط2، مطبعة التوكل، القاهرة 1942م.
102. العزاوي قيس جواد، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط، ط 2، الدار العربية للعلوم، بيروت 2003م.
103. عزباوي عبد الله مُجدِّ، مصر بين عهدي مُجدِّ علي وإسماعيل، المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، تقديم ومراجعة: يونان لبيب رزق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2009م.
104. العشماوي مُجدِّ، مصر والحملة الفرنسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1999م.
105. العطار سلوى، التغييرات الاجتماعية في عهد مُجدِّ علي، ط1، دار النهضة العربية للطبع والنشر، القاهرة 1989م.
106. عطا صديق رامي، الصحافة المصرية في القرن التاسع عشر تاريخها وافتتاحيتها، ط 1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة 2006م.

107. عفيفي عبد الله أمين مصطفى، تاريخ مصر الإقتصادي والمالي في العصر الحديث، ط 1، ملتمز للطبع والنشر، القاهرة 1951م.
108. العقاد صلاح، المغرب العربي دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصر الجزائر _ تونس _ المغرب الأقصى، ط 6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1993م.
109. العلافي عبد الكريم، خير الدين واليهود في تونس في القرن التاسع عشر، خير الدين التونسي الندوة المنعقدة يوم الثلاثاء 04 ماي 2010م، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس 2011م.
110. بن علي ياسين، خروج الوهابيين على الخلافة العثمانية (قراءة تاريخية ومناقشة شرعية)، دون دار نشر، دون بلد النشر، 2014م.
111. علي أحمد محمد، المنشآت المعمارية في عصر الخديوي اسماعيل دراسة تاريخية أثرية، مكتبة مدبولي، القاهرة 2014م.
112. عمارة محمد، رفاة رفاة الطهطاوي رائد التنوير في العصر الحديث، ط 3، دار الشروق، القاهرة 2007م.
113. _____، علي مبارك مؤرخ ومهندس العمران، ط 2، دار الشروق، القاهرة 1988م.
114. _____، مستقبلنا بين التجديد الإسلامي والحداثة الغربية، ط 1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة 2003م.
115. عمران كمال، علماء الزيتونة ومواقف خير الدين الإصلاحية، خير الدين التونسي الندوة المنعقدة يوم الثلاثاء 04 ماي 2010م، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس 2011م.
116. عيساوي شارل، لماذا اليابان ولماذا ليس مصر؟ تأملات التاريخ العربي، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1991م.
117. الغازي أماني بنت جعفر بن صالح، دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية " الجيش الجديد"، ط 1، دار القاهرة، القاهرة 2007م.
118. غربي الغالي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010م.

119. غزالة بسكال، التحول الكبير إعادة تكوين الثروات وشبكات التحول الاجتماعي في عصر مُحمَّد علي، ج 01، ترجمة: راوية صادق، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2015م.
120. الغنام سليمان، سياسة مُحمَّد علي باشا التوسعية في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا (1811_1840م) قراءة جديدة، ط 1، المركز الثقافي العربي، المغرب 2004م.
121. فارجيت جي، مُحمَّد علي مؤسس مصر الحديثة، ترجمة: مُحمَّد رفعت عواد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2003م.
122. فالنسي لوسيت، المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر 1790_1830م، ط 1، دار الحقيقة، بيروت، 1980م.
123. أبو الفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق ولحمة في تاريخ الطباعة في بلدان الشرق الأوسط، المطبعة الأميرية، القاهرة 1953م.
124. فرج السيد، حروب مُحمَّد علي، مطبعة التوكل بالجماميز.
125. قاسم عبد الحكيم عبد الغني، تاريخ البعثات العلمية المصرية إلى أوروبا في عصر مُحمَّد علي، ط 1، مكتبة مديبولي، القاهرة 2010م.
126. قرين أرنولد، العلماء التونسيون 1873_1915م، ترجمة: حفناوي عمايرية وأسماع معل، ط 1، المجمع التونسي بيت الحكمة - دار سحنون، تونس 1995م.
127. قلعجي قدری، ثلاثة أعلام الحرية جمال الدين الأفغاني مُحمَّد عبده سعد زغلول، دار الكتاب العربي، دون تاريخ.
128. كفافي حسين، الخديو اسماعيل ومعشوقته مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1947م.
129. كورخان كارولين جوتييه، العلاقات المصرية الفرنسية في عهد مُحمَّد علي 1805_1849م، ترجمة: نانيس حسن عبد الوهاب، مراجعة وتقديم: مجدي عبد الحافظ، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2015م.
130. كونو كينيث، فلاحو الباشا الأرض والمجتمع والاقتصاد في الوجه البحري من 1740 - 1858م، ترجمة: سحر توفيق، مراجعة: عاصم الدسوقي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2000م.
131. لوتسكي فلاديمير بوريوسفيتش، تاريخ الأقطار العربية الحديث، دون مترجم، ط 8، دار الفارابي، بيروت 1985م.

132. □ندو يعقوب، تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية (1517-1917م)، ترجمة: جمال أحمد الرفاعي وآخرون، تقديم ومراجعة: مُجد خليفة حسن، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2000م.
133. لوتي جان جاك، نظرة على مصر في زمن بونابرت، ترجمة: ناجي رمضان عطية، مراجعة وتقديم: احمد زكرياء الشلق، المركز القومي للترجمة، القاهرة 2008م.
134. لورنس هنري، الأصول الفكرية للحملة الفرنسية على مصر الاستشراق المتأسلم في فرنسا (1698-1798)، ترجمة: بشير السباعي، ط 1، دار شرقيات، القاهرة 1999م.
135. مجهول، القانون الأساسي ممالك الدولة العثمانية، مطبعة أمين خوري، 1968م.
136. المحافظة علي، الإتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة 1798_1914م الإتجاهات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمية، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت 1975م.
137. مُجد جلال سامية، مصر في كتابات الرحالة الاتراك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ط 1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2014م.
138. المحجوبي علي، النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر: لماذا فشلت بمصر وتونس ونجحت باليابان؟، مركز النشر الجامعي ، تونس 1999م.
139. _____، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تعريب: عمر بن ضو وآخرون، سراس للنشر، تونس 1986م.
140. مُجد حسين مُجد، الإسلام والحضارة الغربية، دار الفرقان، دون بلد، دون سنة النشر.
141. محمود جمال، القوى الكبرى والشرق الأوسط (في القرنين التاسع عشر والعشرين)، تقديم: عمر عبد العزيز عمر، ط 1، دار المعرفة الجامعية، □سكندرية 1989م.
142. محمود مصطفى نادية، العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة 1996م.
143. المستغامي مُجد فوزي، المشايخ وموقفهم من المشاركة في المجالس المنبثقة عن عهد الامان، خير الدين التونسي الندوة المنعقدة في يوم 04 ماي 2010م، الجمع التونسي للعلوم والآداب في الفنون بيت الحكمة، تونس، 2011م.

144. مشرفية مديحة، أولى المدارس الفرنسية بالإيالة التونسية في النصف الأول من القرن التاسع عشر (1830_1855م)، ط 1، المغاربية للطباعة والإشهار، تونس 2009م.
145. مصطفى أحمد عبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني، ط 3، دار الشروق، القاهرة 2003م.
146. معاليقي منذر، معالم الفكر العربي في عصر النهضة العربية، تقديم: ياسين الأيوبي، دار إقرأ، لبنان دون تاريخ.
147. منتان روبير وآخرون، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: بشير السباعي، ج 02، دار الفكر، القاهرة 1993م.
148. مونتل نتالي، حفر قناة السويس المشروع والتنفيذ دراسة تاريخ ممارسات التقنية، ترجمة: عباس أبو غزالة، ط 1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة 2005م.
149. بن نبي مالك، وجهة العالم الإسلامي، ترجمة: عبد الصبور شاهين، ط 2، دار الفكر، دمشق 2002م.
150. نجم زين العابدين شمس الدين، إدارة الأقاليم في مصر 1805_1882م، ط 1، دار الكتاب الجامعي، القاهرة 1988م.
151. الندي أبو الحسن علي الحسيني، موقف العالم الإسلامي تجاه الحضارة الغربية، الجمع الإسلامي العلمي، الهند 1963م.
152. هاملتون جب، الاتجاهات الحديثة في الاسلام، ترجمة: هاشم الحسيني، دار مكتبة الحياة، بيروت، دون تاريخ.
153. الهامي حمة، المجتمع التونسي دراسة اقتصادية اجتماعية، ط 1، صامد للنشر والتوزيع، صفاقس 1989م.
154. هريدي صلاح أحمد، الحرف والصناعات في عهد محمد علي، تقديم: عمر عبد العزيز عمر، دار المعارف، القاهرة 1985م.
155. هنتنجن صمويل، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سمية عبود، ط 1، دار الساقى، بيروت 1993م.
156. هنتر روبرت، مصر الخديوية (1805_1879م) نشأة البيروقراطية الحديثة، ترجمة: بدر الرفاعي، ط 1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2005م.

157. هوبزباوم إيريك، عصر الثورة (أوروبا 1789 _ 1848م)، ترجمة: فايز الصباغ، تقديم: مصطفى الحمارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2007م.

158. وافي علي عبد الواحد، لمحة في تاريخ الأزهر، ط 2، بدون دار نشر، القاهرة 1936م.

159. عبد الوهاب حسن حسني، كتاب العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين، مراجعة: محمد العروسي المطوي وآخرون، المجلد 01، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1990م.

160. يحيى جلال، المغرب الكبير العصور الحديثة وهجوم الإستعمار، ج 3، دار النهضة العربية ، بيروت 1981م.

161. حيي جلال، المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث، دار المعارف، القاهرة 1965م.

ب) الرسائل الجامعية

1. البربكي هاشم، الدور التغريبي لبطرس البستاني في دائرة المعارف العربية، مذكرة الماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية 2010م.

2. بلهادي عبد المجيد، الوعي الاقتصادي لدى النخب التونسية من سبعينيات القرن التاسع عشر إلى الاستقلال (1860 - 1956م)، أطروحة دكتوراه، جامعة تونس، تونس 2008 _ 2009م.

3. بنبلغيث الشيباني، سياسة الوزير الأكبر مصطفى خزندار الدينية والتعليمية، شهادة الكفاءة في البحث، الجامعة التونسية، تونس 1986م.

4. حادة حافظ، حقوق الانسان في قانون عهد الامان، بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة، جامعة الزيتونة، تونس 1998م.

5. الحكيمي حياة، تجديد الفكر الديني ومواكبة مستجدات العصر عند ابن أبي الضياف، مذكرة ماجستير، جامعة الزيتونة، تونس 2008 _ 2009م.

6. درويش ماهر محمد سعيد، هجرة الشوام إلى مصر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين 2003م.

7. زكار سارة، الإصلاحات الدستورية والقضائية بالبلاد التونسية (1857 - 1864م) من خلال وثائق السلسلة التاريخية بالأرشيف الوطني، المعهد على للتوثيق والتقنيات والأرشيف، جامعة

تونس الأولى، تونس 1992 _ 1993م.

8. سعيداني محفوظ، الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني (مقارنة تحليلية) من مطلع القرن 18م / 12هـ إلى 1830م / 1245هـ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 02، الجزائر 2011_2012م.
9. شدهان خالد سلمان، رسائل الاصلاح وأثرها في إصلاح الأوضاع الداخلية في الدولة العثمانية، مذكرة ماجستير، جامعة تكريت، العراق 2009م.
10. صائغ إيمان، العلاقات العثمانية النمساوية 1219 - 1284هـ / 1804 - 1868م دراسة تاريخية حضارية، أطروحة دكتوراه، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية 2015م.
11. صحراوي نور الدين، النفوذ الأوروبي (الفرنسي _ الانجليزي _ الايطالي) في تونس 1857-1881م، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 02، الجزائر 2012_2013م.
12. الصغير نور الدين، إشكالية الحداثة لدى النخبين التونسية والمصرية في القرن التاسع عشر، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الزيتونة 1992-1993م.
13. الصولي علي، أسس التفكير لدى محمد بيرم الخامس من خلال كتابه: صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، رسالة دكتوراه، مرحلة ثالثة، ج 01 و 02، جامعة الزيتونة، تونس 1995-1996م.
14. عكرمي حفيظة، المجلس الشرعي وموقفه من التنظيمات السياسية في تونس خلال القرن التاسع عشر، بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة، جامعة الزيتونة، تونس 1997-1998م.
15. العمري منصور، الحروب والمعاهدات العثمانية الروسية خلال الفترة من (1121 - 1220هـ / 1709 - 1805م) (دراسة تحليلية نقدية)، بحث تكميلي للحصول على درجة الدكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية 2010م.
16. عوادي مسعود، استكشاف الرحلات التونسية والجزائرية للفكر الأوروبي ونقله إلى المغرب العربي خلال القرن التاسع عشر، مذكرة الماجستير، جامعة الجزائر 02، 2010-2011م.
17. فرج لطفي جعفر، اللورد هنري تمبل بالمرستون ودوره في السياسة الخارجية البريطانية (1830_1865م)، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، العراق 2012م.
18. مراح هادي ، يهود مصر 1798_1848م، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2، 2012_2013م.

19. مُحمّدي رزيقة ، إصلاحات حمودة باشا الداخلية وعلاقاته الخارجية بإيالة تونس (1782-1814م)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2، 2011_2012م.

ج) المجلات

1. إبراهيم حسين جبار، "إيالة تونس في عهد أحمد باشا (دراسة تاريخية)"، المستقبل العربي، المجلد 40، العدد 464، 2017م.
2. إحسان أوغلو إكمال الدين، "مطبعة بولاق ودورها الحضاري"، مجلة ذاكرة مصر المعاصرة، العدد 22، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية 2015م.
3. أحمد عطية الله، "فراصة مُحمّد علي في إختيار أعضاء بعثاته"، مجلة الهلال، العدد 6، مصر أبريل 1937م.
4. اسماعيل مُحمّد زين الدين، "الصناعة في عهد إسماعيل"، مجلة المؤرخ المصري، العدد 04، جامعة القاهرة، القاهرة 1989م.
5. أندرسون ج.ن.د، "الإصلاحات القانونية في مصر 1850_1950"، مجلة الإجتهد ، العدد 03، بيروت 1989م.
6. البحراوي مُحمّد، "حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني"، مراجعة: مُحمّد غشام، مجلة الإجتهد، العدد 45 و46، بيروت 2000م.
7. البوبكري عمر، "ظهور فكرة الدستور وتطورها في تونس"، مجلة تبيين، المجلد 01، العدد 03، قطر 2013م.
8. تركان إبراهيم إباد وطلال جاسم حنان، "السياسة البريطانية اتجاه اطماع فرنسا في ولايتي تونس وطرابلس (1830_1882م)"، مجلة آداب المستنصرية، العدد 71، الجامعة المستنصرية، العراق 2015م.
9. التير مصطفى عمر، "ظاهرة التحديث في المجتمع العربي محاولة لتطوير نموذج نظري"، مجلة المستقبل العربي، العدد 128، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1989م.
10. الجنحاني الحبيب ، "الحركة الإصلاحية في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر" ، حوليات الجامعة التونسية ، العدد 06، تونس ، 1969.

11. الحارثي تركي بن عجلان، "الوجود العثماني في تونس في الفترة ما بين 1246_1298هـ/ 1830_1881م"، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الإمام بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية 2008م.
12. حامدي مبارك، "إشكالية التحديث في مشروع الجابري الفكري: مقارنة تحليلية نقدية"، مجلة الدراسات الإنسانية والثقافية، مجلد 01، العدد 04، تونس 2015م.
13. _____، "من إشكاليات التحديث في مؤلفات عبد المجيد المشرفي قراءة تحليلية"، مجلة نقد وتنوير، العدد 04، السنة الثانية، مارس 2016م.
14. حداد مُجد، "فكرة الدستور والدولة الدستورية في الزمن العربي الحديث (تونس نموذجاً)"، مجلة التفاهم، العدد 39، 2014م.
15. حسين علي أحمد، "الخطيوي إسماعيل بين تأسيس النهضة الحديثة وتمكين الاستعمار الأوروبي"، مجلة حصاد للفكر، العدد 26، فيفيري 2011م.
16. حلمي النميم، "المرأة المصرية والحركة الفرنسية ثورة النساء قبل ثورة القاهرة"، مجلة الهلال، العدد 05، مصر 1993م.
17. خالد خلف وفاء، "النهضة النسائية في مصر (1863 - 1879م) دراسة تاريخية"، مجلة الجامعة المستنصرية، العدد 56، العراق 2016م.
18. خلف الله نجم الدين، "بيرم الأول رهانات مبكرة رسالة في السياسة الشرعية ومصلحة الأمة"، جريدة العربي الجديد، العدد 1041، السنة الثالثة، فضاءات ميديا، الدوحة 2017م.
19. خليل إبراهيم نبراس وعبد الله حمود إيمان، "العلاقات العثمانية المصرية (1863_1879م)"، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 26، جامعة بغداد، بغداد 2015م.
20. دوحه عبد القادر، " الاصلاحات السياسية والإدارية لخير الدين التونسي في منتصف القرن 19م وعلاقتها بالحضارة الغربية"، مجلة عصور الجديدة، العدد 11_12، جامعة وهران، وهران فيفيري 2013_2014م.

21. دوحة عبد القادر، " الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لخير الدين التونسي في منتصف القرن 19م وعلاقتها بالحضارة الغربية"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 11، معسكر ديسمبر 2016م.
22. دوران فييل، "ترسانة الاسكندرية حلم الباشا الذي حققه دي سريزي"، ترجمة: سونيا نجا، مجلة ذاكرة مصر المعاصرة، العدد 22، مكتبة الاسكندرية، الاسكندرية 2015م.
23. ديب ثائر، "الترجمة والنهضة : ترجمة العلوم في عصر محمد علي"، مجلة المعرفة، العدد 468، سوريا سبتمبر 2002م.
24. رمضان صالح، "تغلغل النفوذ الأوروبي وأثره في الحياة الاجتماعية في مصر في عصر الخديوي إسماعيل (1863_1879م)"، مجلة المؤرخ العربي، العدد 01، امانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، العراق.
25. رمضان وجدي، "علماء الحملة الفرنسية وموسوعة وصف مصر"، مجلة أوان، العدد 05، البحرين ماي 2004م.
26. سلمان محمد عصفور، العثمانيون الجدد أفكارهم الإصلاحية ودور نامق كمال في بلورتها، مجلة دياالى، العدد 49، 2011م.
27. سيلفيرا آ، "أول بعثة مصرية مصرية إلى فرنسا في عهد محمد علي"، ترجمة: خلود سعيد، مجلة ذاكرة مصر المعاصرة، العدد 22، الاسكندرية جويلية 2015م.
28. شكري محمد فؤاد، "بعثة عسكرية بولونية في مصر في عهد محمد علي"، مجلة مصر الحديثة، العدد 10، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.
29. الشيال جمال الدين، "شيخ الأزهر في خدمة حركة الترجمة في عصر محمد علي"، مجلة الثقافة، العدد 672، مصر نوفمبر 1951م.
30. _____، "النهضة الثقافية في عصر محمد علي"، مجلة الثقافة، العدد 589، مصر أبريل 1950م.
31. _____، "إلى أي الدول إتجه محمد علي عند النقل عن الغرب"، مجلة الثقافة، العدد 599، مصر يونيو 1950م.

32. _____، "مدرسة الطب المصرية أول مدرسة عليا أنشأها محمد علي"، مجلة الثقافة، العدد 614، مصر أكتوبر 1950م.
33. الصعيدي عبد المتعال، "استقبال بعض علمائنا لطائع الحضارة الأوروبية"، مجلة رسالة الإسلام، العدد 19، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، القاهرة.
34. الصياد سامي صالح، "قراءة في ضعف الدولة العثمانية وظهور المسألة الشرقية وتبلورها"، جزئين، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 02، العراق 2005م.
35. بن عامر محمود، "حركة الإصلاح في الدولة العثمانية"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 91 _ 92، جامعة دمشق، دمشق 2005م.
36. العبسي جهينة، "قضية التحديث في ضوء الاتجاهات المعاصرة لعلم الاجتماع"، حولية كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، العدد 01، جامعة قطر، قطر 1979م.
37. عتيق وجيه، "الحملة الفرنسية والمتغيرات التاريخية والحضارية"، مجلة المؤرخ المصري، العدد 1، جامعة القاهرة، القاهرة 1988م.
38. عثمان عزمي دعاء، "الجليات الأجنبية والتعليم بمصر في القرن التاسع عشر: الأرمن نموذجا"، مجلة عالم التربية، العدد 44، ج 03، السنة 14، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، أكتوبر 2013م.
39. عزت محمود، "أول برلمان مصري مجلس شورى النواب 1866م"، مجلة ذاكرة مصر المعاصرة، العدد 01، الإسكندرية 2009م.
40. عفاف لطفي السيد، "العلماء ودورهم في مصر مطالع القرن التاسع عشر"، مجلة الإجتهد، العدد 04،
41. العلافي عبد الكريم، "التحديثيون والمسألة اليهودية في تونس في القرن التاسع عشر (1846 _ 1877م)، مجلة روافد، العدد 14، تونس 2000م.
42. علي بلال هدى، "قوة مصر العسكرية ومحمد علي في إخماد ثورة اليونان 1821 _ 1827م"، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 18، العدد 10، العراق 2011م.

43. عمر يوسف حسين يوسف، "السياسة الروسية تجاه المسألة المصرية من بداية الازمة حتى معاهدة هونكر اسكلسي 1832-1834م (دراسة في ضوء الوثائق البريطانية)"، مجلة جامعة الخليل للبحوث، المجلد 08، العدد 01، غزة 2013م
44. عنان محمد عبد الله، "الصحافة في عصر إسماعيل حقائق وذكريات مطوية"، مجلة الكاتب المصري، العدد 18، القاهرة 1974م.
45. عيسى محمد الهادي، "خير الدين التونسي مقدمة كتاب أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"، مجلة حوليات تونسية، العدد 22، تونس
46. _____، "الصحافة في عصر إسماعيل"، مجلة الكاتب المصري، العدد 18، مصر مارس 1947م.
47. القاسمي فتحي، "دراسة الشيخ محمد بيرم الخامس رحلته غربا وشرقا"، مجلة المسار، العدد 11، تونس أكتوبر 1991م.
48. لطفي السيد عفاف، "العلماء ودورهم في مصر مطلع القرن التاسع عشر"، مجلة الإجتهد، العدد 04، السنة الأولى، بيروت 1989م.
49. محمد رزيقة، "الإصلاحات الاقتصادية بإيالة تونس في عهد حمودة باشا (1782_1814م)"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد 30، جامعة بابل، العراق 2016م.
50. المختار كريم، "رأي في محمد سلامة التونسي ونقد المنضد أو (حلقة التاريخ الثقافي التونسي المفقودة)"، مجلة حوليات تونسية، العدد 29، تونس 1988م.
51. المختار كريم، "العقد المنضد في تاريخ الباشا احمد محمد سلامة التونسي (قسم منه: سفر محلة قابس)"، مجلة حوليات تونسية، العدد 29، تونس 1988م.
52. المدفعي حسونة، "إصلاحات خير الدين ومشروعه النهضوي"، مجلة الإتحاف، العدد 222، تونس ماي 2012م.
53. المدني علي عبد المطلب علي خان، "الموقف الفرنسي من الازمة المصرية _ العثمانية 1810_1838م (دراسة تاريخية)"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة، العراق 2012م.
54. مظهر علي، "الأسطول والبحرية أيام محمد علي"، مجلة المقتطف، العدد 9، مصر نوفمبر 1935م.

55. مكارثي جوستن، "سياسات الإصلاح العثماني"، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، مجلة الإجتهد، العدد 45 و46، بيروت 2000م.
56. منسى محمود صالح، "أتباع سان سيمون ونشاطهم في مصر (1833 _ 1836م)"، المجلة التاريخية المصرية، العدد 17
57. مهني مراد، "الثقافة السياسية وتطور المؤسسة البرلمانية: قراءة سوسيو تاريخية في الحرية التونسية (1861 _ 2001م)"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 12، ورقلة 2015م.
58. هدهود ناجي عبد الباسم، "منشور نابليون بونابرت للمصريين عام 1798م دراسة حضارية"، مجلة كلية الآداب، ع 36، جامعة المنصورة، الأردن 2005، ص 678 .
59. الهرماسي عبد اللطيف، "العلماء والإصلاح (دراسة في سوسيولوجية النخبة وموقفها إزاء المسعى الإصلاحي في تونس)"، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، العدد 118، السنة 36، تونس 1999م.

(د) الموسوعات والمعاجم

1. الزركلي خير الدين، الاعلام قاموس وتراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج 02، دار العلم للملايين، بيروت 2006م.
2. زكي أحمد صلاح، أعلام النهضة العربية الإسلامية في العصر الحديث، ط 1، مركز الحضارة العربية، القاهرة 2001م.
3. الزمري الصادق، أعلام تونسيون، تقديم وتعريب: حمادي الساحلي، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1985م.
4. سيلبي ليونارد، موسوعة عالم المعرفة مشاهير الرجال والنساء، ج 05، دار نوبلس، بيروت 1997م.
5. سميث آرثر جولد، قاموس تراجم مصر الحديثة، ترجمة وتحقيق: عبد الوهاب بكر، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2003م.
6. صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مراجعة: عبد الرزاق محمد حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض 2000م.

7. محفوظ محمد، تراجم المؤلفين التونسيين، ج 02، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1982م.
8. ابن المنظور، لسان العرب، مجلد 02، ط 1، دار صادر للطباعة، بيروت 1995م.
9. الموسوعة العربية الميسرة، المجلد 06، ط 1، المكتبة العصرية، بيروت 2010م.
10. الموسوعة العربية العالمية، المجلد 06، ط 2، مؤسسة أعمال المؤسسة للنشر والتوزيع، الرياض 1999م.

3. المراجع الأجنبية

أ) الكتب

1. Boubaker Sadok, *la conjuncture économique dans régence de Tunis de 1815 à 1857*, Tunis, 1984.
2. Gharbi Lazhar, *Le capital Français à la traine, ebouche d'un reseau bancaire au Meghreb colonial (1847_ 1914)*, Faculté des lettre de la mannouba, Tunis 2003.
3. Roux François Charlesn, *Les Origines de L'Expédition d'Egypte*, Plon-Nourit, Paris, 1910.
4. Roy J.J.E, *Les Français en Egypte ou Souvenirs des campagnes d'Egypte et de serie par un officier de l'expédition*, A Mame et C^{er} Imprimeurs-Libraires ,Paris , 1886.
5. Vingiriner Aimé, *Soliman_ Pacha Colonel Séve généralissime des armées égyptiennes ou histoire des guerre de l'Egypte de 1820 a 1860*, Librairie de Firmix didot 1886.
6. Yacoup Artin Pacha , *La propoiété fonciere en Egypte*, Imprimerie Nationale de Boulaq,Caire, 1883.

ب) الرسائل الجامعية

1. Errais Sophie, *La Tunisie au seul de la modernite une etude des institutions et des reforme militaires dans le beylil de Tunis durant la permier moitié du XIX siecle* , Mémoire soumis pour l'obtention du diplom de maitrés Arts, Université MCgill, Montréal, Québec, 1992
2. Haber Charles Comb, *Réforms in Tuisia 1855- 1878*, presenter in partial fulfillment of the requirements for the degree doctor of philosophy, the ohio state university 1917.

ج) المجلات

1. Argénie Burne, **"Jomard, Clot Bey et la modernisation de la médecine dans l'Egypte de Méhémet _Ali"**, Bulletin de la sabix, V 54, 2014.
2. Ben Salem Lilia, **"Les ingénieurs en Tunisie aux XIX e et XXe siècle"**, Revue du monde musulman et de la méditerranée, N 72, 1994.
3. Canviet R.G, **"L'imprimerie de l'expédition d'Egypte, les journaux et les procès –verbaux de l'institut (1798 _1801)"**, Bulletin de l'institut Egyptien ,5 e série , T 03, mars 1910.
4. Chérif Mohamed Hédi, **"Expansion européenne et difficultés de 1815 à 1830"**, Annales Economies civilisation, N 03, 25 années, 1970.
5. Marty Paul, **"Historique de la mission militaire française en Tunisie 1827-1882"**, Revue Tunisienne, Institut de carthage, Tunis 1935.
6. Roux François Charles, **"La politique musulmane de Bonaparte"**, Revue des Etudes Napoléoniennes les origines de l'Europe nouvelle, Année 14, T 24, Janvier-Juin, 1925.
7. Sraib Nouredinne, **"Khérédine et l'enseignement une nouvelle conception du savoir en Tunisie"**, Revue du monde musulman et de la méditerranée, N 63- 64, 1992.
8. Sraib Nouredine, **"Enseignement, Elites et systèmes de valeur le collège sadiki de Tunis"**, Annuaire de l'afrique du Nord, centre national de la recherche scientifique ; centre de recherche et d'étude sur les sociétés méditerranéennes, Paris, 1972.
9. Soussie Mohamed, **"Science européenne et jeux éducatif en Tunis de 1850 à l'indépendance"**, Revue du monde musulman et de la méditerranée, N 72 , 1994.
10. Tlili Béchir, **"Eléments pour une approche de la pensée socio_ économique de Kheredine (1810- 1889)"**, Revue de l'occident musulman et de la méditerranée, N 09, 1971.
11. Valesi Lucette, **"Calamités démographiques en Tunisie et en méditerranée orientale aux XVIII et XIX siècle"**, Annale E. S. C, N 06, 24 année, 1969.

د) الموسوعات

- Beaudrillard Jean, **Encyclopédia universlis**, Corups 15, Paris 1992.

فہرں اللہ علہم وللاؤمالکں

فهرست الاسماء والأعلام

أ. فهرست الاسماء والأعلام

اسماعيل باشا 25، 31، 33، 41، 49، 95، 96، 97،	ابراهيم أفندي 216
102، 143، 144، 145، 146، 147، 148، 150،	ابراهيم باشا 137، 257، 259، 263، 206
151، 152، 154، 155، 156، 200، 203، 204،	ابراهيم الدسوقي 118، 123
205، 206، 215، 226، 228، 236، 240، 241،	ابراهيم النبراوي 30، 134
244، 245، 250، 256، 260، 268، 269، 274	أحمد باي 34، 35، 36، 37، 38، 42، 43، 46، 47،
اسماعيل باشا سرهنك 140	51، 82، 97، 98، 99، 157، 158، 159، 160،
اسماعيل صديق باشا 205	161، 162، 163، 165، 176، 177، 178، 201،
ألساندري 134	209، 218، 219، 222، 225، 239، 246، 248،
ألفريد كليار 41	261، 262، 264، 266، 275
آلياز 44	أحمد التميمي 215
أوليفيه 28	أحمد راشد 205
أوليكي 41	أحمد ندى بك 146
البارون دي توت 56	أحمد بخيت أفندي 135
بالمرستون 271	أحمد بك 31
باولينو دارنيت 50	أحمد حسن الرشيدى بك 123، 135
باريزت 134	أحمد الرشيدى أفندي 215
بدوي سالم أفندي 135	أحمد عبيد بك الطهطاوي 146
بريك دي سانت ماري 51	آدم فرانسوا جومار 27، 28، 47
برنار 134	ادوارد وليم لين 243
بسون 113	أدولف كريميو 251
بطرس البستاني 08	آرتين تشاركيان 48
بوغوص بك 42، 124، 154	آرثر واتيمان 41
بوايه 41، 47، 111	أرناست دي تافرن 44، 50، 163
بولار 152	أرناست دي جردان 37
بوميو سيلما 50	اسطفان ديمرجيان 48
بيرو 48	اسطفان أفندي 30

بيرون 134	حسين بن علي باي 157، 158، 160
بييترو آفوسكاني 50	حسين عوف بك 135
بيير فرانسوا أكسافييه 41، 111	حسين الهباوي أفندي 135
بيير نيكولا هامون 107، 120، 134	حسين هزارفن 55
توريون 141	حمودة باشا 37، 66، 67، 70، 71، 72، 75، 77
توماس ريد 275	157، 158، 178، 194
جستان 113	خالد زيادة 16
الجنرال حسين 43، 168، 180، 196، 207، 220، 246	خير الدين التونسي 36، 37، 43، 81، 83، 84، 85، 89، 90، 167، 172، 178، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 186، 188، 190، 191، 192، 193، 194، 195، 196، 197، 207، 209، 210، 211، 220، 221، 223، 232، 252، 280، 281، 282
الجنرال رستم 43، 180، 208، 211	دانيال ليرنر 05
الجنرال رشيد 43	دروين دولوي 277
جمال الدين الأفغاني 10، 11	دفيو 134
جوزيف أنثيلمى سيف 31، 40، 110، 243	دقلة أفندي 137
جون تولاند 03	دمركر 141
جوتييه دي كوبرى 28	دوبرناردى 152
جودان 41، 111	دوبيسي 43
جوزيف رفو 43، 246	دورنيكي 41
جون لويس بوركا هرت 243	رباتيل 152
جون جاك روسو 80	عبد الرحمن الجبرتي 16، 17، 75، 78، 79
جون فرانسوا شامبليون 20	عبد الرحمن الهراوى 135
جيتاني 134	رفاعة رافع الطهطاوي 09، 10، 17، 18، 27، 29، 79، 80، 82، 83، 87، 88، 113، 115، 118، 122، 123، 124، 125، 128، 137، 146، 203، 215
حاجي خليفة 55	ريتشارد وود 42، 276، 278
حسن أفندي الأسكندراني 27	زكالى 141
حسن باشا 31	زولك 41
حسن العطار 17، 18، 75، 78، 118، 214	سعيد أفندي 141
حسن كامل اسماعيل بك 141	
حسن هاشم بك 135	
حسن الهباوي أفندي 135	
حسين باي 43، 98	

عيسى النحرابي، 30	سعيد باشا 33، 102، 137، 139، 140، 141، 142،
غانم الرشيدى 123	143، 200، 236، 240، 245، 268، 273
فامان 67	سالم عوض القنياتي 123
فرديناند دي ليبسيس 268	سالم بوحاجب 36، 220
فرح أنطوان 09	سليزيا 134
فريدريك لوكوربايى 43	سليم الثالث 56، 57، 58، 66
فرانك 67، 134	سليم الأول 255
فلاديمير لوتسكى 19	سليمان باشا الفرنساوي 31، 116، 137
فلينش 113	سيزار كليمنت 46، 248
فوتي 44	الشاذلي بن صالح 182
فوزي بك 141	شارل لامبير 48، 117
فولتير 03، 80، 124	شبلي الشميل 09
فولني 15، 23	شوازل غوفيه 56
فولي 44، 159	صامويل هنتجتون 05
فيلمان 134	صالح مجدي بك 146
قوجي بك 55	الطاهر النيفر 182، 194
كاري جيلار 43	طلعت باشا 205
كامبنون 50	عباس باشا 32، 33، 102، 137، 138، 139، 140،
كريتيان فالب 51	143، 200، 240، 264، 268
كلوت بك 40، 45، 116، 117، 124، 133، 138،	عبد الله أبو السعود أفندي 146
243	عبدى المهردار أفندي 27
لاسرانزا 134	عثمان نور الدين أفندي 26، 123
لاكور 28	علي بك الكبير 70
لامان 134	علي باي الثالث 197
لويس فرانك 67	علي البقلي أفندي 135
لومبروزو أبرام ودي أساكو 46، 248	علي بن غذاهم 170، 234، 266
ليون روش 42، 275	علي مبارك 18، 80، 83، 88، 89، 145
ماثيو دي ليبس 280	علي هيبه 135
مالك بن نبي 13	عمر بن الشيخ 193

مكيلوب باشا 41	مُحَمَّد الصادق باي 36، 37، 43، 47، 99، 157، 158،
عبد المجيد الاول 258	162، 163، 164، 165، 168، 170، 171، 174،
عبد الحميد الأول 56	192، 193، 196، 201، 202، 209، 210، 234،
عبد العزيز 255، 256	246، 252، 261، 266، 276، 277، 281، 282،
مُحَمَّد بن الأمين 185	مُحَمَّد عامل الساحل 167
مُحَمَّد باي 46، 47، 99، 157، 158، 162، 165، 166،	مُحَمَّد عبد الحليم 31
167، 168، 170، 179، 181، 201، 247، 251،	مُحَمَّد عبده 10، 11
275	مُحَمَّد عثمان جلال بك 146
مُحَمَّد بدر الدين الصفاقسي 264	مُحَمَّد العربي زروق 194، 208
مُحَمَّد البنا 167	مُحَمَّد العزيز بوعتور 180، 182، 194
مُحَمَّد بيرم الأول 67	مُحَمَّد علي باشا 17، 18، 19، 21، 23، 25، 26، 27،
مُحَمَّد بيرم الخامس 45، 81، 86، 87، 89، 90، 185،	30، 31، 32، 33، 34، 39، 40، 41، 47، 48، 49،
187، 194، 195، 211، 219، 239، 265،	53، 62، 65، 77، 78، 79، 89، 91، 92، 93، 94،
مُحَمَّد بيرم الرابع 167، 182، 224،	95، 96، 97، 98، 102، 103، 104، 105، 106،
مُحَمَّد بيومي أفندي 118، 137، 203، 215،	107، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114،
مُحَمَّد حسن كساب 123	115، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 122،
مُحَمَّد بن الحاج عمر 162، 208،	123، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 130،
مُحَمَّد خزندار 180	131، 132، 133، 134، 135، 136، 137، 138،
مُحَمَّد بن الخوجة 167	139، 141، 142، 143، 144، 145، 146، 148،
مُحَمَّد راشد 208	149، 151، 152، 155، 157، 158، 161، 199،
مُحَمَّد الرشيد 37، 66،	200، 201، 203، 206، 215، 224، 226، 227،
مُحَمَّد بن سلامة 218	229، 230، 234، 235، 236، 237، 238، 240،
مُحَمَّد السكري أفندي 135	241، 243، 244، 249، 250، 253، 254، 255،
مُحَمَّد السنوسي 185، 210،	257، 258، 259، 263، 267، 268، 270، 271،
مُحَمَّد الشاذلي السنوسي 185	273
مُحَمَّد الشافعي أفندي 135	مُحَمَّد علي باشا البقلي 215
مُحَمَّد الشاهد 182	مُحَمَّد عمران الهواري 123
مُحَمَّد شريف باشا 205	مُحَمَّد عمر التونسي 118، 123
	مُحَمَّد عباد الطنطاوي 118
	مُحَمَّد مبارك 88
	مُحَمَّد محرم 123

نابليون بونابرت 16، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 64	مُحمَّد منصور أفندي 135
65، 92، 98، 114، 124، 152، 267، 270	مُحمَّد النقيي 185
نابليون الثالث 168، 281	مُحمَّد النيفر 182
نسليم شمامة 168، 211، 220	مُحمَّد الهادي باي 197
نصر أبو الوفا الهوريني 123	مُحمَّد مظهر أفندي 30
نوبار باشا 42، 141، 206	محمود الاول 55
نيقولا مسابكي أفندي 27، 126، 203	محمود الثاني 58، 59، 113، 158، 253، 254
عبد الهادي اسماعيل أفندي 135	محمود الجيلاني 185
هاملتون جب 12	محمود بن عياد 43، 160، 161، 162، 168، 211،
هوج 141	محمود قبادو 162، 195، 219
هومبرت 67	مردغي تابيا 251
يوسف حكيكيان 48	مرشر 152
	مريانو ستنكا 67
	مصطفى آغا 167
	مصطفى بن اسماعيل 180، 210، 282
	مصطفى باي 43، 68
	مصطفى الثالث 56
	مصطفى خزندار 38، 43، 167، 180، 181، 196،
	208، 209، 210، 211، 277، 281
	مصطفى رضوان 194
	مصطفى فاضل 141
	مصطفى مختار الدويدار 27، 30، 118، 141، 203
	مصطفى نور الدين أفندي 135
	مصطفى الواطي بك 135
	مكارل 28
	عبد المنعم 123
	موسى شمامة 251
	مونتيسيكيو 03، 80، 124

ب. فهرس الأماكن

- اسبانيا 40، 42، 92، 242، 274
 اسطنبول 55، 63، 90، 98، 179، 219، 220، 262
 الاسكندرية 20، 30، 40، 49، 50، 92، 93، 97، 109، 112، 113، 114، 130، 132، 137، 140، 144، 145، 148، 150، 151، 152، 156، 241
 أسوان 116
 أسيوط 145، 147، 156
 ألمانيا 33، 55، 269، 274
 الأناضول 271
 إنجلترا 23، 30، 31، 32، 36، 40، 81، 108، 115، 242، 245
 إيطاليا 16، 26، 27، 32، 33، 36، 39، 40، 81، 92، 108، 126، 203، 211، 245، 274، 278، 279
 باردو 37، 46، 50، 99، 179، 187، 208، 247، 278، 248
 باريس 25، 28، 29، 30، 32، 33، 35، 38، 95، 149، 200، 203، 206، 210، 220، 268، 271، 277
 برلين 33
 بروسيا 42
 بريطانيا 15، 39، 72، 141، 242، 267، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 275، 279، 281
 بلاد الشام 08، 17، 109، 114، 258، 271، 273
 بلجيكا 40، 42، 242، 274
 البندقية 54، 55
 بولاق 116، 148، 254
 تركيا 17
 تسكانة 42
 تونس 12، 15، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 50، 51، 52، 53، 61، 62، 63، 66، 68، 70، 71، 72، 74، 75، 76، 77، 78، 81، 82، 83، 85، 87، 89، 90، 91، 157، 158
 160، 166، 167، 168، 171، 176، 177، 181، 187، 191، 199، 201، 202، 207، 208، 211، 213، 217، 218، 221، 224، 225، 230، 231، 234، 238، 239، 240، 245، 246، 247، 249، 250، 251، 252، 253، 261، 262، 263، 264، 265، 266، 267، 274، 275، 277، 278، 279، 280، 282
 جبل لبنان 273
 الجزائر 34، 46، 68، 97، 158، 168، 282
 جزيرة رأس التين 30، 114
 الجزيرة العربية 53، 114
 جزيرة كريت 130، 258
 جنوة 46
 الحجاز 70، 109، 130، 141
 حلق الوادي 46، 160، 191، 247، 278، 279
 الدانمارك 40، 51، 274
 دامانخور 145
 سردينيا 42، 277
 دمياط 156، 242
 رشيد 242
 روسيا 40، 54، 55، 138، 270، 271
 زغوان 46، 247
 زقازيق 145
 السودان 109، 114، 130، 150، 271
 سوريا 03، 12، 16، 271
 سوسة 51
 بني سوف 145، 147
 السويد 40، 42، 81
 سويسرا 33
 السويس 49، 109، 140، 141، 142، 150، 240، 268، 273، 274
 شبرا 49

الشرق الأدنى 15
صفاقس 51
طرابلس الغرب 68
طنطا 145، 156
طهطا 145
العراق 12، 271
غيزي 145
فلسطين 17، 70
فيوم 145
القاهرة 20، 22، 24، 49، 65، 89، 95، 97، 109،
112، 130، 132، 140، 142، 144، 145، 148،
150، 151، 156، 241، 242، 254، 264
قونية 257
القيروان 51
كوتاهية 257، 258
مالطا 40، 46، 81، 108، 245
المرسى 46، 247، 279
المنصورة 145، 156
المنيا 147
نابلي 42، 46
النرويج 40، 42
هولندا 40، 42، 274
الولايات المتحدة الأمريكية 46، 108
اليمن 141
اليونان 40، 41، 114، 242، 245

الفہرست العام

الفهرس

الإهداء

الشكر والتقدير

قائمة المختصرات

مقدمة.....(أ _ ك)

الفصل التمهيدي

مفهوم التحديث ومنطلقاته الفكرية

1. المدلول اللغوي والاصطلاحي للتحديث.....ص 02
2. مفهوم التحديث في الفكر الغربي.....ص 03
3. مفهوم التحديث في الفكر العربي.....ص 06

الفصل الأول

الفكر التعميري في مصر وتونس بين المؤثرات الخارجية والعمليات الداخلية

- أولاً: المؤثرات الخارجية.....ص 15_52
1. تأثيرات الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798م.....ص 15
 - أ. الحملة الفرنسية على مصر خلفياتها وأبعادها.....ص 15
 - ب. التأثير الفكري.....ص 16
 - ت. التأثير السياسي والإداري.....ص 21
 - ث. التأثير الاجتماعي والإقتصادي.....ص 23
2. أثر البعثات المصرية والتونسية إلى أوروبا.....ص 25
 - أ. البعثات المصرية إلى أوروبا.....ص 25
 - ب. البعثات التونسية إلى أوروبا.....ص 34

3. دور الفئات الأجنبية في تحديث مصر وتونس.....ص 39
- أ. الدور السياسي والعسكري والإداري.....ص 40
- ب. الدور الاقتصادي والاجتماعي.....ص 44
- ت. الدور التعليمي والعمراني.....ص 47
- ثانيا: المقومات الداخلية.....ص 52 _ 100
1. حركة الإصلاح والتحديث في الدولة العثمانية.....ص 52
2. الأوضاع العامة في مصر وتونس.....ص 62
- أ. الأوضاع السياسية والعسكرية.....ص 63
- ب. الأوضاع الاقتصادية.....ص 68
- ت. الأوضاع الاجتماعية والثقافية.....ص 74
3. دور النخبة الفكرية في الحركة التحديثية المصرية والتونسية.....ص 77
- أ. خلفيات التفكير التحديثي عند المفكرين في مصر وتونس.....ص 78
- ب. الفكر التحديثي في تصورات المفكرين في مصر وتونس.....ص 82
- ت. وسائل التحديث عند المفكرين في مصر وتونس.....ص 87
4. الدور التحديثي لحكام مصر وتونس.....ص 91
- أ. المشروع التحديثي لمحمد علي باشا وخلفاؤه.....ص 91
- ب. المشروع التحديثي لأحمد باي وخلفاؤه.....ص 97

الفصل الثاني

التجربة التحديثية في مصر وتونس خلال القرن 19م

- أولا: التجربة التحديثية المصرية (1805 _ 1879).....ص 102 _ 157
1. بناء الدولة الحديثة في عهد محمد علي باشا.....ص 102
- أ. التحولات الاقتصادية والعسكرية.....ص 102
- ب. التطورات العلمية والإدارية.....ص 115

- ت. التحولات الاجتماعية ص 132
2. حركة التحديث في عهد خلفاء محمد علي باشا ص 136
- أ. التحديث في عهد عباس باشا وسعيد باشا ص 137
- ب. التحديث في عهد الخديوي إسماعيل ص 143
- ثانيا: التجربة التحديثية التونسية (1837 _ 1877) ص 157 _ 197
1. التحديث في عهد أحمد باي وخلفاؤه ص 157
- أ. تحديث المؤسسة العسكرية ص 158
- ب. التجربة الدستورية وتطور النظام القضائي ص 165
- ت. تحديث الاقتصاد والمجتمع ص 176
2. تحديث الوزير الأكبر خير الدين التونسي ص 180
- أ. التحديث الإداري والاقتصادي ص 180
- ب. التحديث التعليمي ص 192

الفصل الثالث

ردود الأفعال المحلية والدولية من التعمير في مصر وتونس

- أولا : ردود الأفعال المحلية ص 199 _ 252
1. موقف أصحاب السلطة والنفوذ ص 199
- أ. موقف الحكام في مصر وتونس ص 199
- ب. موقف كبار الموظفين والمسؤولين في مصر وتونس ص 202
2. موقف المؤسسة الدينية ص 213
- أ. موقف علماء مصر ص 213
- ب. موقف علماء تونس ص 217
3. موقف العامة ص 224
- أ. موقف الفلاحين في مصر وتونس ص 226

- ب. موقف الحرفيين والتجار في مصر وتونس.....ص 234
4. موقف الأقليات الأجنبية.....ص 240
- أ. موقف الجاليات الأجنبية في مصر وتونس.....ص 240
- ب. موقف اليهود في مصر وتونس ص 249
- ثانيا: ردود الافعال الدولية.....ص 252_ 282
1. موقف الدولة العثمانية.....ص 253
- أ. الموقف العثماني من تحديث مصر.....ص 253
- ب. الموقف العثماني من تحديث تونس.....ص 261
2. موقف الدول الأوروبية.....ص 267
- أ. الموقف الأوروبي من تحديث مصر.....ص 267
- ب. الموقف الأوروبي من تحديث تونس.....ص 274
- الخاتمة.....ص 283_ 287
- الملاحق.....ص 288_ 313
- المصادر والمراجع.....ص 314_ 342
- فهرس الاعلام والاماكن ص 343_ 350
- الفهرس العام.....ص 351_ 355

تم بحمد الله